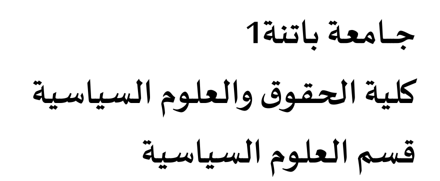




جامعة باتنة1

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الخطاب الأمني تجاه الإسلام السياسي في منطقة المتوسط بعد أحداث 11سبتمبر 2001

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية

إعداد الطالب الباحث: عزيز نوري

إشراف: أ.د/ عادل زقاغ

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
صالح زياني	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	رئيســـــا
عادل زقاغ	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	مشرفا ومقرّرا
طروب بحري	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	عضوا ممتحنا
رابح زيغوني	أستاذ محاضر-أ-	جامعة قالمة	عضوا ممتحنا
سهام حرّوري	أستاذ محاضر-أ-	جامعة بسكرة	عضوا ممتحنا
السّعيد ملاّح	أستاذ محاضر-أ-	جامعة المسيلة	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2019/2018



وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا

سورة الإسراء: الآية 70،

الجزء الخامس عشر

" لا يزال المرء عالمًا ما طلب العلم

فإن ظن أنه عالمٌ فقد جهل "

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

الشكر الوافر والجزيل للوالدين العزيزين أطال الله في عمرهما

الشكر والامتنان للأستاذ المشرف أ.د "**شعنان مسعود**"، لقبوله التوجيه والإشراف على إنجاز هذه الأطروحة، الذي لم يبخل لا

بالوقت ولا بالتوجيهات القيمة قصد إخراج هذا العمل على أحسن وجه

الشكر الكبير للجنة المناقشة كلٌّ بصفته واسمه على قبولهم مراجعة ومناقشة الأطروحة

الشكر الخالص لزوجي العزيز الأستاذ "**نوري عزيز**"، الذي كان سندي من بداية البحث إلى إخراجه

فهرس المحتويات

فهرس الأشكال، الجداول، الخرائط

أولا: الأشكال

ثانيا: الجداول

ثالثا: الخرائط

المقدّمـــــــة

تعتبر منطقة المتوســط من أهم المناطق الاســتراتيجية في العالم، ليس فقط لكونها تربط بين ثلاث قارات أو النســبة الكبيرة للتبادلات التجارية الحاصـــلة فيها أو عبرها، فهي كذلك تمثل طرقا أو عنصـــرا رئيسـيا في تحقيق الأمن والسـلم العالميين، وهذا لربطها العديد من الحضـارات والثقافات والشـعوب مختلفة البناء والتكوين الاجتماعي، إضافة إلى شبكة المصالح الاقتصادية والاستراتيجية التي تعتبر أساس التحرك عند كل الأطراف مع اختلاف اســتعمال مصـــادرها وكيفية اســتغلال مكونات القوة التي تقوم عليها، لهذا يعتبر تحقيق الأمن في منطقة المتوســط مطلبا عالميا وليس فقط من جانب الأطراف المحليين، كون هذه المنطقة لها ارتدادات واسـعة في جانب الأمن، وهذا للخصـوصـية الكبيرة التي تميزها عبر تاريخها المتراوح بين الصـــراع والتعاون والتكامل ،فالاهتمام بالأمن في منطقة المتوســط وعلى الرغم من أهمية هذا الجانب في حفظ الأمن الدولي، فإن مباشرة الأطراف للعمليات والمشاريع التي من شأنها تحقيق هذا المطلب تبقى بعيدة نسبيا عن الوصول إلى منطقة للأمن المتوسطي، وهذا لعدة أسباب منها:

- ✓ العلاقات اللاتماثلية بين ضـــــفتي المتوســـــط أي الكتلة الأوروبية "الاتحاد الأوروبي"، والجنوب المتخلف "نسبيا".
- ✓ البنـاء الأمنـي المختلف بين الطرفين الاتحـاد الأوروبي يمثـل نظـامـا أمنيـا متكـاملا، عكس الجنوب الذي تنفرد به كل دولة على حدة.
- ✓ التهديدات الأمنية الجديدة التي تهدد كل الأطراف في المنطقة المتوســطية كالهجرة غير الشــرعية والإرهاب وتجارة البشر والتجارة المخدرات..
- ✓ غياب عنصـــر الثقة في المشـــاريع التي تجمع بين طرفي المعادلة الأمنية في المنطقة، كمشــروع الشراكة الأورومتوسطية والسياسـة الأوروبية للجوار والاتحاد من أجل المتوسـط، والذي يعجّل في كل مرة بنهاية أو تعطيل هذه المشاريع أو على الأقل تحقيق جانب من أهدافها.
- ✓ التعامل مع التهديدات في المنطقة بوســـــائل تقليدية على الرغم من تطور هذه التهديدات كونها تدخل في إطار الأمن غير التقليدي والذي يمس أمن المجتمعات بشكل مباشر.

ولعل أهم نقطة في هذه القضـية هو البعد الحضـاري والثقافي، والذي يمكن اختزال جانب منه في الصـراع بين الغرب المسيحي، ومنه الاتحاد الأوروبي، والشرق المسلم ومنه دول جنوب المتوسط إضافة إلى تركيا. ولقد أخذ الصراع بعدا آخر بعد حدثين مهمين:

الأول: انهيار المعسكر الشرقي وزوال "الخطر الأحمر"، إذ رأت الكثير من الدوائر الغربية في "**الإسلام**" خطرا أخضرا يهدّد مصالحها وقيمها.

الثاني: أحداث 11 سبتمبر 2001:

على الرغم من كون أحداث 09 / 11 مجرد حادثة في التاريخ الإنساني إلا أنها تصنف ضمن الأحداث ذات الإيقاع البطيء أو التاريخ "**اللاحدثي**"، أي زمن البنيات العميقة والتحولات الهيكلية غير الظاهرة، و هو يمثل فرصة لإدراك البنى والأطر التي يتشكل ضمنها الحدث ويأخذ مظاهره، من ذلك فإن قيمة الأحداث في العلاقات الدولية تكمن في مدى تحولها إلى مفاهيم، فغالبا يستأثر حدث تاريخي معين باهتمام دارسي وممارسي السياسة، ليس لطبيعته وإنما للانعكاسات التي يخلقها، خصوصا إذا ما مست الأطر القائمة للسياسة الدولية، فتاريخيا مثلا: تحولت سنة **1648** "وهي السنة التي برز فيها نظام الدولة القومية الأوروبية الحديثة في مؤتمر" **Westphalia** ، تحول إلى مفهوم أو لحظة مرجعية لكل أدبيات العلاقات الدولية ،ذات الشأن ينطبق على أحداث 2001/09/11 التي تحولت إلى نقطة انعطاف تاريخية مهمة، فهي بداية المحطة جديدة في النسق الدولي والتي يجب الوقوف عند أهم محركات الحدث والمضامين التي يحتويها والنتائج التي يصير إليها، والأهم من ذلك درجة وشدة تأثيره على بني السياسة الدولية القائمة و عملياتها .

ففي ظل الظرف الدولي الذي أعقب أحداث 09 / 11 ، وما أحدثه من تغيير في أشكال التهديد الذي لم يعد يحمل صفة العدو الخارجي المباشر، مثلما كان الأمن طول مرحلة الحرب الباردة، حيث أصبح التهديد داخليا ، وعلى الرغم من الإسهامات النظرية حول هذا الطرح غير أن التحول الحقيقي حدث بعد هذا | الحدث ، وصار حقيقة يمكن دراستها أي كما تقول "البنائية" بأن هذه الهجمات ليست ضرورة حتمية المعاداة الولايات المتحدة الأميركية كونها القوة الأولى في العالم، وإنما تتأثر بالبناء الاجتماعي للتهديد الذي يقوم على أساس هوية "الأنا" و "الآخر"، لهذا فإن أحداث 09/ 11 يمكن تحليلها وتحليل انعكاسات تحولاتها الأمنية ، عبر تحولين رئيسيين ،حيث تجدر الإشارة والتأكيد هنا :

- ✓ عدم صحة أطروحة "**نهاية التاريخ**" التي تؤكد حتمية عالمية المنظومة الفكرية الغربية، التي ترعاها الولايات المتحدة، و بالتالي انتهاء الصراعات الفكرية والعقائدية والذي يدل كذلك على الفراغ في تحليل الوضع بعد نهاية الصراع بين المعسكرين.
- ✓ عدم صحة مقولة تراجع دور المتغيرين العسكري والسياسي مقابل تنامي دور المتغير الاقتصادي الذي كان فاعلا أصلا في العلاقات الدولية قبل هذه الفترة، غير أن المتغيران السابقان لا يرتبطان بكونهما مجرد قطاعين هامين، بل من خلال دور الفواعل وبنائها الاجتماعي والقيم والإدراكات التي يحملها الفواعل ، و التي قد تكون دول أو جماعات أو منظمات أو حتى أفراد، ومنه فإن دور المتغيرين العسكري والسياسي لم يتراجع، وإنما كيفية تحليل هذا الدور هي التي أعطت التصور حول هذا الأمر، وهنا تؤكد أحداث 09 / 11 على أن الجانب الاقتصادي كان هامشيا

مقارنة بالجانب العسكري والسياسي، وكذا تركيبة وبناء المسؤولين عن هذه الهجمات والقيم التي يحملونها، فالخارطة الجيوسياسية الجديد بعد أحداث 09/11 تضم ثلاث مكونات متعايشة وإن كانت متنافرة ومتمايزة وهي :

- ✓ الدولة القومية التي لا تزال لاعبا أساسيا على رغم ما يقال عن نهايتها وانتكاسها.
- ✓ السوق الدولية التي تعد خارج كل رقابة وسيطرة وإن لم تفرز بعد آليات دقيقة لتنظيم أطر اشتغالها والعلاقات التي تحكم عناصرها.
- ✓ الشبكات والجماعات المنفلتة من قبضة الأجهزة المركزية للدولة، والتي تعبر عن مصالح ونوازع تظهر من خلال الأفكار والقيم التي يحملونها، والتي تحدد هويتها وانتماءاتها، والتي تتخذ العديد من الصيغ «الدينية والاقتصادية والقومية والإثنية."...

وقد عملت الإدارات الأمريكية المتعاقبة على اتخاذ هذه الأحداث ذريعة لشن حرب شاملة على "**الإرهاب**"، انتهت باحتلال بلدين مسلمين هما **أفغانستان والعراق**، مما خلق مناخا عاما من العداء للإسلام في الغرب، فظهرت في بعض الدول الأوروبية كفرنسا تستهدف الحد من حرية مواطنيها المسلمين بدعوى الحفاظ على الطابع العلماني للدولة وبدعوى تمنع المسلمين على جميع محاولات الاندماج، من هذا المنطلق يتضح بأن قضية الأمن في منطقة المتوسط أشد تعقيدا من أن تعالج بوسائل أصبحت تعتبر تقليدية كالمجال الاقتصادي والسياسي، فلا مجال للتعاون إذا استمر الوضع على ما هو عليه بين الطرفين الأوروبي– الجنوب متوسطي، وفي هذا الإطار يمكننا الحديث عن أهم عنصر في هذا الطرح وهو قضية الإسلام وكيف يطرح في الأوساط السياسية والأكاديمية والمجتمعية بين أوروبا ودول جنوب المتوسط، كون هذه القضية تعد في نظر الكثيرين هي أساس حل المشاكل الأمنية والسياسية بين الأطراف في المنطقة، وهنا يطرح التساؤل كيف يتعامل مع الإسلام؟ الإسلام كدين أو الإسلام كفكر سياسي، أو الإسلام كمنظومة متكاملة، وهنا تبقى إشكالية تعامل الغرب وحتى الدول العربية والمسلمة مع قضية الإسلام وأحد أهم مكوناته الحالية وهو الإسلام السياسي كجزئيات وليس ككل موحد ، حيث يتم اختزاله فالدين والمساجد ودور الأئمة في المجتمع.

غير أن الإسلام كفكر يتجاوز هذا الطرح كونه يعنى بكل جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والفكرية والمجتمعية والأمنية، ولهذا فإعادة النظر حول التعامل مع الإسلام يمكن أن تكون أساس بناء نظام أمني متوازن بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط وتحقيق الأمن في المنطقة المتوسطية.

وعلى العكس من هذا الطرح نجده منتشرا في الأوساط الأوروبية وحتى في الدول المسلمة الجنوب متوسطية، نجد التعامل جمع الإسلام كتهديد للبناء المجتمعي والسياسي والأمني القائم في المنطقة، وهنا

يطرح التساؤل التالي: هل فعلا يمثل الإسلام والإسلام السياسي تهديدا للأمن وللكيانات المشكلة للمنطقة المتوسطية.

وعلى هذا الأساس يمثل هذا البحث محاولة لتحليل وفهم العلاقة بين الإسلام والإسلام السياسي والأمن في منطقة المتوسط، وكيفية النظر للإسلام بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط، كأساس مبدئي ومحاولة للخروج من الركود في العلاقات الأورومتوسطية، وكذلك محاولة تحديد كيفية التعاطي مع الإسلام بكل جوانبه وصولا إلى الإسلام السياسي كقضية لابد من معالجتها وإعطائها جانب رئيسي في دراسة الأمن في منطقة المتوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وكيف أصبحت قضية الإسلام السياسي في الأجندة الأمنية للاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط وكيف تم التعامل معها من الطرفين ، وهل أثرت قضية الإسلام السياسي على الأمن في منطقة المتوسط، على هذا الأساس سنحاول تحليل المعطيات والأجندات الأمنية للفواعل المحليين والدوليين المشاركين في بناء الأمن في منطقة المتوسط، بهدف الوصول إلى مقاربات أمنية تمكّن من بناء نموذج أمني مقرب لتحقيق الأمن في المنطقة المتوسطية.

القيمة العلمية للموضوع:

إن التطرق لموضوع الإسلام السياسي كقضية مؤمننة في منطقة المتوسط، له من الأهمية ما يجعله في صدارة الأجندة الأمنية لأغلب الفواعل، وكذلك حقل للدراسات الأمنية كمجال جديد في الدراسات الأمنية بإدخال عنصر الإسلام بكل مكوناته ،وكيف ينظر للإسلام السياسي كقضية أمنية، والمسار الذي تأخذه هذه القضية في إطار تحليل جوانبها وخلق مستويات جديدة للتحليل تتجاوز النظام الدولي والدولة والفرد، إلى الاعتماد على مجموع الأفكار المبنية من طرف جماعات وأفراد من شأنها تحديد مسار العلاقات الأمنية في منطقة معينة، وهنا يمكن الحديث عن الجماعات التي تنسب للإسلام وهي من مستويات التحليل الجديدة في فهم العلاقات الأمنية في المنطقة المتوسطية.

القيمة العملية للموضوع:

إن الهدف الأساسي لأي دراسة أمنية هو فهم وتحليل أسباب نشأة الظاهرة وأطرافها، للوصول إلى تحليل نتائجها وتجنب انعكاساتها الخطيرة على الأمن في كل مستوياته وأبعاده، وعلى هذا فإن دراسة قضية الإسلام السياسي كقضية مؤمننة في منطقة المتوسط يبتعد عن الجانب النظري فقط للظاهرة بوصف الإسلام كدين ومسلمين ومساجد، بل يتعدى هذا الطرح إلى فهم الإسلام كمنظومة قيمية متكاملة، وكيف تتم أمننة هذه القضية من طرف الفواعل المتوسطيين، وهنا تكون الدراسة مباشرة للواقع الأمني بمعطيات

جديدة تدخل فيها قضية أمننة الإسلام السياسي كأساس لفهم الركود والجمود في العلاقات الأورومتوسطية، ومحاولة تقريب وجهات النظر لتحليل هذه القضـــية للوصـــول إلى حلول تقريبية بين الأطراف في منطقة المتوسط تساهم في حفظ الأمن والاستقرار وتدعيم البناء الأمني المتوسطي.

أسباب اختيار الموضوع:

تتفاوت أسباب اختيار الموضوع بين الأسباب الذاتية والأسباب الموضوعية:

اهتمام الباحث بالقضــايا الجديدة أو المتجددة في تحليل وتفســير الواقع الأمني خصـــوصـــا في منطقة المتوسط التي تعتبر من أهم المناطق في العالم.

- ✓ محاولة إدخال عناصر جديدة في فهم القضايا الأمنية ومستويات التحليل وبناء المقاربات الأمنية، التي من شأنها تسهيل عملية التفسير والتحليل.
- ✓ محاولة الخروج من النظرة السـلبية بين الأطراف والفواعل وذلك بتحديد توجهات الأطراف الحقيقية وبناء مقاربات أمنية من شأنها تحديد المشاكل الأمنية للمنطقة المتوسطية.
- ✓ الاعتقاد بوجود هوة بين المجتمعات الغربية وكيفية فهم الإســـلام وهو ما يزيد من خطر التعاطي مع الإسـلام والمسلمين وحركات الإسـلام السياسـي، لهذا وجب دراسـة هذه القضـية لتحديد المعالم الحقيقية للواقع الأمني في منطقة المتوسط، ودراسة الأسباب الحقيقة التي يمكن أن تجعل الإسلام السياسي كقضية مؤمننة في منطقة المتوسط.
- ✓ فهم مسار الأمننة لقضـية أو ظاهرة اجتماعية معينة وكيفية انتقالها من قضـية طبيعية إلى قضـية مؤمنة من طرف كل الفواعل.
- ✓ تحديد معالم الأجندة الأمنية للفواعل للتعرف على الأســباب الحقيقية لإدراج قضـــية الإســـلام السياسي ضمن القضايا الأمنية.

إشكالية الدراسة:

يركز هذا البحث على دراسـة كيفية انتقال قضـية الإسـلام السياسـي كقضـية اجتماعية سياسية تشمل دول ومجتمعات وبناء اجتماعي له مكوناته الخاصــة، وتحولها إلى قضــية مؤمننة في منطقة المتوســط، أي باعتبارها كتهديد وجودي للكيانات المرجعية المكونة للمنطقة المتوســطية، وكتهديد بعيد عن المفهوم التقليدي للأمن لاحتوائه على العديد من المكونات التي تجعله كمنظومة قيمية مختلفة عن التركيبة الأمنية التي تنادي بها الأطراف المتوســطية، وهنا تظهر الإجراءات الاســتثنائية التي تتخذ من أجل احتواء ومواجهة هذه القضية كقضية أمنية تتطلب هذه الإجراءات.

وعلى هذا الأساس فإن البحث يعالج الإشكالية التالية:

ماهي حدود تأثير الخطاب الأمني الأورومتوسطي في أمننة/لاأمننة الإسلام السياسي؟

كما يمكن إدراج التساؤلات التالية:

- ✓ هل يمثل الإسلام السياسي قضية أمنية في منطقة المتوسط؟
- ✓ ما هو دور الإسلام كمنظومة قيمية في بناء الأمن في منطقة المتوسط؟
- ✓ ما مدى تقارب نظرة الأطراف المتوسطيين لقضية الإسلام السياسي؟
- ✓ ما هي انعكاسات أمننة الإسلام السياسي على البناء الأمني والمستقبل الجيوسياسي لمنطقة المتوسط؟

الفرضيات:

للإحاطة بالإشكالية المطروحة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- ✓ التعامل مع الإسلام السياسي كقضية أمنية يزيد من تعقيد الواقع الأمني في منطقة المتوسط؟
- ✓ كلما فهم الإسلام كمنظومة قيمية متكاملة كلما زادت إمكانية التوصل إلى مقاربة أمنية متوسطية متكافئة بين الأطراف المتوسطيين.

منهج الدراسة:

1- المقاربة البنائية:

تمثل البنائية مقاربة مطوّرة لمفهوم العلاقات الدولية على أنها "**مبنية اجتماعيا**"، وبأخذ البنائية كمدخل من مداخل **البناء الاجتماعي** الإطار الأمثل لتحليل القضايا المتعلقة بالبناء الاجتماعي للأمن، ولابد من الإشارة بأن البنائية لا ينظر إليها باعتبارها نظرية للعلاقات الدولية، ونفس الأمر بالنسبة للدراسات الأمنية، لكن البنائيين أسقطوا مسلماتهم البنائية في العلاقات الدولية على الدراسات الأمنية، ولهذا إذا فإن محاولة معرفة إسهامات البنائية حول الدراسات الأمنية وجب دراستها في مواجهة إسهامات النظريات العقلانية، كون البنائية تحسب على الاتجاه النقدي في الدراسات الأمنية، وإذا لم تقر صراحة بهذا الطرح، وكذلك كون الدراسات الأمنية النقدية استلهمت الكثير من الأفكار والمعطيات من المسلمات البنائية.

ومن هذا المنطلق فإن المقاربة البنائية تكون هي الأنسب لتحليل الخطاب الأمني تجاه قضية الإسلام السياسي في منطقة المتوسط، كونها تحوي أغلب الوسائل الكفيلة بتقديم إطار مقبول لفهم هذه العلاقات المعقّدة، مثل الاعتماد على:

- ✓ تركز البنائية على الخطاب والوظائف اللغوية، وكذلك اســـتعمال اللغة في البناء الاجتماعي للسياسة الدولية
- ✓ القوة البنائية والتأسيسية للمعايير على المصالح والسلوك.
- ✓ دور الفعل التواصلي في التوسط بين الفواعل والمعايير التذاتانية.
- ✓ إنتاج الخطابات ودورها في تحديد السلوك.

2- مدرسة كوبنهاغن:

عملت مدرســـة كوبنهاغن في الدراســـات الأمنية على توفير إطار جديد لفهم الأمن، يبنى على أســـاس منظور بنائي اجتماعي حول : "كيف تنشـأ المشـاكل الأمنية وما هي سـبل حلها"، حيث تؤكد مدرســة كوبنهاغن أن التهديدات الأمنية مبنية اجتماعيا، والتي يمكن تحليل جزء منها في إطار عملية تســمى "الأمننة"، ومع ذلك تؤّكد المدرســـة في إطار نظرتها المشـــكّكة في فرص نجاح الأمننة بعيدا عن إطار "**الدولة**"، وهو الأمر المركّز عليه في هذا البحث، أي التركيز على الخطاب الأمني للفواعل المشكلة للبناء الأمني لمنطقة المتوسط "**دول، منظمات**"، كونها تمثل المباشر الأساسي لكيفية التعاطي مع قضية الإسلام السـياسـي في منطقة المتوسـط، مع التأكيد هنا أن الأمن يظهر من خلال "**الفعل**" أي أنه "**فعل خطابي**" متفاعل اجتماعيا من المفترض أن يشكل دلالات اجتماعية.

يعتبر **باري بوزان** من أول المساهمين في إعادة صياغة مفهوم الأمن وفتح مجالات جديدة للبحث في حقل الدراســات الأمنية، منذ العقد الثامن من القرن الماضــي، وقد انطلق **بوزان** من إرادة في تأســيس مســار خاص للدراسات الأمنية يسمح بالتغلب على حدود الدراسات الاستراتيجية التقليدية والمقاربات الكلاسيكية في العلاقات الدولية، حيث يعتبر "**يورغن هابرماس**" هذه الأعمال أنها خليط من الواقعية والبنائية.

وقد ركّز **بوزان** على مضـــمون الخطاب الأمني على نفس النهج الذي قدمه "**ويفر**"، بتقديم قضـــية معينة تخاطب كمشكلة أمنية مع تقبلها من طرف الجمهور، غير أن مضمون الخطاب الأمني عند "**بوزان**" أوسع بكثير، كون هذا النمط يشـــمل عدّة أقاليم ومركّبات أمنية في العالم، والأهم من هذا كله هو صـــاحب الخطاب نفسه، وكيف يقّدم قضية معينة على أنها تهديد شامل للأمن الدولي، وتقبّله باقي الفواعل الدولية، وقد مثّل "**بوزان**" على ذلك بالحرب على الإرهاب، وهي الاســـتراتيجية المعتمدة من طرف الإدارات الأميركية بعد 2001/01/11، حيث طرحتها بشكل واضح في خطاب "**بوش**" الابن: "**أنت معنا أو ضدنا**"، وهنا يشـير "**بوزان**"، إلى أنه لا يمكن اعتبار هذا الخطاب الأمني شـاملا لكل مكونات الوحدات المشـكلة للنظام الدولي، لكن ما يهم هنا، كيف يمكن لهذا الخطاب أن يؤثر على كل مستويات الأمن فعلا.

من الملاحظ أن الوسـائل التحليلية التي تقدمها مدرسـة كوبنهاغن تتماثل أسـاس مع موضـوع البحث، خصوص في كيفية تحليل العلاقات الأمنية في منطقة المتوسط وفق نظرية مركب الأمن الإقليمي، وكذلك الاعتماد على مساهمات هذه المدرسة في تحليل الخطابات الأمنية وفق نظرية الأمننة.

3- مدخل تحليل النظم:

أكد "**ديفيد استون** "أن النظام في التحليل السياسي عبارة عن نسق أو مجموعة من المتغيرات المعتمدة على بعضها البعض ، والمتفاعلة فيما بينها، حيث أن مدخلات النظام متأثرة بالبيئتين الداخلية والخارجية، هذا المدخل مناسـب لتحليل – البيئة الداخلية- للاتحاد الأوروبي، ودور هذه الأخير كفاعل إلى جانب فواعل أخرى – البيئة الخارجية- في إدخال القضـايا ضـمن أجندتها الأمنية- ومنها قضـية الإسـلام السياسي، كقضية محورية في مؤسسات الاتحاد الأوروبي بشكل عام .

4- مدخل تحليل الشبكة:

يشير هذا المقترب إلى وجود أكثر من جماعة فاعلة في صنع السياسات العامة والمشاركة في اتخاذ القرارات السياسية، وهذه الجماعات تتغير من قضية إلى أخرى كما تتغير من وقت لآخر، أي وجود أكثر من نمط اتصالي، ووجود صور مختلفة من التشابكات، وأنواع متعددة من الشراكة التي تسهم في تشكيل هذه السياسات، وعادة ما تضم هذه الشبكات أطرافا دولية و إقليمية، هذا سيكون مناسبة للدراسة في تحديد اتصال الاتحاد الأوروبي مع غيره من الفواعل الدولية والإقليمية في سياساته تجاه الإسلام السياسي، خصوصا في التداخل بين مؤسسات الاتحاد الأوروبي وأحزاب اليمين المتطرف في دول الأعضاء ، والتي تمثل اتجاها مركزيا في تحديد نمط التفاعل مع قضايا الإسلام السياسي بين الأمننة/نزع الطابع الأمني، ومنه كذلك تفاعل دول جنوب المتوسط مع محيطها المحلي والإقليمي متعدد الأبعاد في استيعاب الأدوار المتزايدة لحركات الإسلام السياسي في المنطقة العربية بشكل عام، والمتوسط خصوصا.

5- مقترب فوق القومية:

يؤكد أنصار هذا المقترب على الطبيعة فوق القومية لبعض الظواهر السياسية والأمنية، وكذلك أنماط القيم والمعايير التي تتعدى نطاق الدولة الواحدة إلى مجال أوسع، كالمنظمة أو التنظيم، ومنها قضية الإسلام السياسي التي تتجاوز أدوارها وأنماطها مختلف دول المنشأ، وصولا إلى خلق كيانات مرتبطة بها في دول غير مسلمة، ومنه خلق هوية خاصـة بها، مرتكزة على معايير وقيم تشترك فيها كطابع فوق قومي لهذه الحركات الإسلامية متشعبة الأفكار والسلوكات والتنظيمات.

6- منهج البحث التاريخي المقارن:

الهدف الأساسي من استخدام هذا المنهج هو إبراز أهم المراحل التي برز وصعد فيها الإسلام السياسي في منطقة المتوسط بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط، من جهة، ومحاولة إبراز تطور سياسات التعامل مع هذه القضية من طرف الفواعل الأمنية المختلفة من جهة أخرى.

7- منهج دراسة الحالة:

إن طبيعة موضـــوع البحث تتطلب تحديد حالات معينة وجب التعامل معها بتحليل دقيق قصـــد تمحيص مختلف التطورات والسياسات المرتبطة بتقديم قضية الإسلام السياسي كقضية أمنية في منطقة المتوسط، وقد تم الاعتماد على هذا المنهج عند تقديم تحليل لواقع الخطاب الأمني تجاه الإسلام السياسي في بعض الدول الأعضــاء في الاتحاد الأوروبي "فرنســا، ألمانيا، إيطاليا، إســبانيا، بريطانيا"، وكذلك بالنســبة لدول جنوب المتوسط تم تحديد حالات للدراسة وهي "مصر، الجزائر، تونس، المغرب، سوريا"، والغرض من هذا هو تدقيق ربط العلاقات القائمة بين قضية الإسلام السياسي وكيفية تقديمها كقضية أمنية من طرف هذه الفواعل الأمنية.

حدود الدراسة:

الإطار الزمني:

يصعب تحديد الفترة الزمنية للدراسة، بسبب تداخل معطيات موضوع البحث وتشعبها، مع التعقيد الذي تتسم به قضية الإسلام السياسي، والتي برزت خصوصا في النصف الأول من القرن الماضي، ثم تطورت وفق فترات متعددة، لذلك ستتم الدراسة انطلاقا من الفترة التي زادت فيها خطورة الإسلام السياسي في نظر الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسـط كفواعل أمنية، أين ربطت الإســلام بالإســلام الســياســي والهجرة بالإرهاب والجريمة المنظمة، خاصـــة بعد أحداث 11 ســـبتمبر 2001، التي تعتبر المرحلة التي زاد فيها التخوف من المركب الإسلامي بشكل عام، والإسلام السياسي خصوصا.

الإطار المكاني:

تتمحور حدود الدراســـة المكانية في الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضـــاء كفواعل أمنية، من جهة، ودول الضفة الجنوبية للمتوسط كدول منشأ لحركات الإسلام السياسي، واعتبارها مصدر التهديد الوجودي، لهذا وجب تحديد الإطار المكاني على النحو التالي:

- ✓ **التحديد الجغرافي:** وهو النظام الإقليمي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط بحدوده الجغرافية الإقليمية بين الاتحاد الأوروبي والضفة الجنوبية للمتوسط وشرق المتوسط، كإطار إقليمي للبحث.
- ✓ **التحديد الجيوســياســي:** وهنا وجب تحديد المســارات الكبرى لطرق لكيفية التعاطي مع قضـــية

الإسلام السياسي في منطقة المتوسط، كون أسباب نشأتها وتطورها وأسباب استمرارها قد تأتي من خارج المحيط المتوسطي، فالمركب الأمني لمنطقة الشرق الأوسط له امتداد عبر شمال إفريقيا، المكون أساسا من دول عربية متوسطية مرتبطة قيميا وتاريخيا وحضاريا بعدة وحدات مشكلة لهذا المركب في الشرق الأوسط مثل: دول الخليج العربي، إيران، أفغانستان، العراق، لهذا وجب توسيع الدائرة الجيوسياسية لفهم الموضوع وتحليله بشكل أكثر دقة وشمولية.

مراجعة الأدبيات:

في محاولة تقديم المضامين المختلفة لقضية الإسلام السياسي كقضية أمنية، كان لابد من الرجوع إلى بعض الأدبيات التي مهدت الطريق وفسحت المجال أمام توسيع هذه الدراسات المتخصصة في القضايا الأمنية المعقدة والمستجدة، وهنا يمكن الإشارة إلى وجود عدة اتجاهات تمثل توليفة معقدة من الأدبيات التي تتناول نفس الموضوع "**الإسلام السياسي**"، بنفس المعطيات ولكن بنتائج مختلفة ومتناقضة في بعض الأحيان، حتى لو كان ذلك في نفس الدائرة المعرفية الواحدة، لكن في هذا الموضوع يجب قراءة الأدبيات بانتقاء وبعناية كبيرة جدا، نظرا لحساسية الموضوع وتداخل الفواعل الأمنية المختلفة قصد الوصول إلى قراءة أكاديمية موضوعية تفسر لنا جوانب القضية المختلفة.

- ✓ يمثل الكتاب الذي طرحه كل من"**Fethi Mansouri and Shahram Akbarzadeh** ، بعنوان "**الإسلام السياسي والأمن الإنساني**"**Political Islam and Human Security**" ، مقدمة شاملة لتفكيك تطور الإسلام السياسي بعد أحداث 09/11، والتحول القيمي في العلاقات بين المسلمين والغرب بشكل عام، حيث حاول الكتاب تقديم عدة علاقات ترابطية بين بعض الحركات الإسلامية والعنف في النظام الدولي الجديد، أي بعد أحداث 09/11/، حيث تقديم هذا العنف في إطار معارك حضارية بين الإسلام والغرب وربط الإسلام السياسي بالإسلام والإرهاب العالمي، في إشارة واضحة بتقديم الإسلام ككل والإسلام السياسي خصوصا كتهديد وجودي عالمي، ومع كل هذا فإن المؤلف لم يوضح كيفية تفاعل الدول العربية ومنها الدول جنوب متوسطية من هذه التطورات الأمنية المرتبطة بهم أساس، وركز فقط على ارتدادات ربط الإسلام السياسي بالإرهاب العالمي، وهو الأمر الذي يمكن استيفاؤه من خلال هذا البحث، بالتركيز على منشأ ومصدر العلاقة الأمنية بين الإسلام السياسي والفواعل الأمنية المختلفة.
- ✓ الكتاب الذي طرحه "**فواز جرجس في 2001**، " تحت عنوان "**أمريكا والإسلام السياسي: صراع الثقافات أم صراع المصالح؟** "**America and Political Islam: Clash of Cultures Or Clash of Interests?**"، أكد الكاتب من خلاله على وجود عدة تفسيرات للإسلام، ومنها الإسلام السياسي المعرف

"**بالعدو الجديد**"، وربط الكاتب بين هذه التفسـيرات وكيفية التعاطي مع أدوار الإسـلام السـياسـي كقضـية أمنية مهددة للأمن العالمي، مقدمة من طرف الولايات المتحدة الأميركية وحلفاؤها، كما حوال الكاتب تقديم صور عن الإسلام السياسي والصراع الغربي داخل هذه الدول عبر حركات الإسلام السياسي كدليل على دور العامل الخارجي في تحديد نوع وطبيعة وعمل هذه الحركات، وركز في هذا الموضـــوع على كل من "**مصر و الجزائر وإيران وتركيـا**، كنماذج مختلفة في فهم التعامل الإسلام السياسي، عبر تساؤلات عديدة تصب كلها في مسار "هل الإسلام والإسلام السياسي تهديد عالمي فعلا؟.

يمثل هذا الكتاب مرتكزا جيدا للبحث كونه يتماشـــى مع الإطار العام للدراســة، غير أنه يركز على نظرة وتعاطي الولايات المتحدة مع الإسـلام السـياسـي بين **الصـراع/المصـلحة**، ولم يغطّ دول الاتحاد الأوروبي كحليف اسـتراتيجي وحضــاري للولايات المتحدة في هذا الطرح، وهنا يمكن تقديم إضــافة لهذا الكتاب عبر دراســة دور الاتحاد الأوروبي كفاعل أمني في التعاطي مع أدوار الإسـلام السـياسـي، وذلك قصـد إعطاء الموضوع أكثر شمولية وقوة تحليلية.

- ✓ الكتاب الذي قدمه كل **Walid Phares, Lorenzo Vidino, Amr Hamzawy** ، سـنة **2011**، تحت عنوان، "**الإسـلام السـياسـي في أوروبا والمتوسـط: ثلاثة إسـهامات**"، " **Political Islam in Europe and the Mediterranean: Three contributions**"، حيث أكدت الدراســة على الطابع المتحول والمتغير للإسلام السياسي وفق التطورات الدولية والإقليمية والمحلية، ودخول هذا المركب في الأجندات السياسية والأمنية للدول الأوروبية، كما يمكن تفسيره كمحدد من محددات العلاقة بين أوروبا ودول جنوب المتوسـط، حيث تم تقسـيم الحركات الإسـلامية إلى ثلاثة أقسـام الأولى: الحركات الإسـلامية التقليدية المرتبطة بالعودة إلى تاريخ الحضــارة الإسـلامية، الثانية: الفرق السـنية والفرق الشـيعية، والثالثة: المسـلمين الديموقراطيين"، كتحول قيمي وهيكلي في حركات الإسـلام السـياسـي، وهنا يتم التعامل مع هذه الحركات وفق معطيات مرتبطة بتفسيرها للإسلام بشكل عام، هل هو مركب اجتماعي شامل أم هو مجرد شعائر وممارسات دينية محددة.

تمثل هذه الدراسـة من أبرز الدراسـات المتخصـصـة حول الإسـلام السياسـي في منطقة المتوسط، غير أنها ركزت فقط على البعد السـياسـي وكيفية تقسـيم الحركات الإسـلامية، مع تحديد أي منها يمكن التعامل معه في إطار التفاعل السياسي في الدول جنوب متوسطية، وكذا كيفية التعامل السياسي مع هذه الحركات في الاتحاد الأوروبي، كل هذا من خلال تقسيمات وتصنيفات مختلفة لحركات الإسلام السياسـي.

وهنا يمكن أن تمثل دراســة الخطاب الأمني تجاه الإسـلام السـياسـي في منطقة المتوسـط إضــافة واسـعة

بإعطاء بعد آخر للبحث في الموضــوع، وهو البعد الاجتماعي والأمني –بكل أبعاده– لقضــية الإســلام السياسي في منطقة المتوسط.

- ✓ كما أصدر مركز دراسة السياسات الأوروبية " **CEPS Working Document**"سلسلة من الأوراق المرتبطة بتحليل وتفسير واقع الإسلام السياسي وكيفية التعاطي مع أدواره في منطقة المتوسط، وقد تم تقسيمها إلى عدة أجزاء ممثلة في دراسة الإسلام السياسي في أوروبا، ثم تحديد واقع الإسلام السياسي في كل من مصر، الجزائر، سوريا، المغرب ، تونس، حيث نجد أن هذه الدراسات لم تتعمق بشكل كبير في تقديم الإسلام السياسي كقضية أمنية كما يراها الفواعل الأمنيون في المتوسط، واقتصرت على الجوانب التاريخية مع تقديم إطار تحليلي خاص فقط بمختلف وجهات النظر لأدوار الإسلام في المتوسط.

وهو الأمر الذي يمكن تغطيته من خلال هذه الدراسة، واستيفاء الجوانب التي لم تتطرق لها هذه السلسلة البحثية.

- ✓ مقال آخر متخصص في دراسة الإسلام السياسي في منطقة المتوسط، أصدره الكاتب "**روبرت سبرينغبورت**" "**Robert Springbort**" ، عام 2007، تحت عنوان "**الإسلام السياسي وأوروبا: نماذج من الدول العربية المتوسطية وتركيا، Political Islam and Europe: Views from the Arab Mediterranean States and Turkey**"، حيث انحصرت الدراسة على تحديد نوع من الحركات الإسلامية التي يمكن التعامل معها بشكل طبيعي في إطار العلاقات السياسية المتبادلة وهي الحركات الإسلامية الديموقراطية، التي تنشط في الدول العربية المتوسطية، وعلى الرغم من عمق الدراسة إلا أنها اقتصرت على نوع محدد من حركات الإسلام السياسي، الأمر الذي لا يمكّن من فهم قضية الإسلام السياسي بشكل شامل، حيث يمكن أن تمثل دراسة الخطاب الأمني في منطقة المتوسط تجاه الإسلام السياسي، توسيعا أو إضافة موسعة لنتائج هذا المقال.

- ✓ من أبرز الكتب المتخصصة في تحليل أدوار الإسلام السياسي نجد الكتاب الذي أصدره "**فرانسوا بورغا**"، " **François Bourgat**"، حيث أكد من خلال هذا الكتاب على أن المعرفة والإدارة العقلانية لعلاقة الغرب بـ"الإسلاميين" قبل كل شيء الهشاشة البالغة للتصانيف التي وضعت لتمثلها، فنمط تفكير المحللين والخبراء العسكريين و"الخبراء" الآخرين، يقتصر اليوم، على نحو متزايد الوضوح، على التقويم (المتفائل برأي البعض، والمتشائم أو الواقعي برأي آخرين) لأداء ومستقبل الإرهابيين الإسلاميين وهؤلاء الذين يبذلون جهداً مماثلاً لمقاومتهم كذلك، في واشنطن أو في باريس، وفي الجزائر أو الرياض، على السواء.

كما أكد على تغلب منطق التجريم بشكل قاهر على منطق التقويم والتحليل، ومنذ الحادي عشر من

سبتمبر وهم يكررون أن الديموقراطيات وسائر المدافعين عن "الحرية" أو عن "التسامح" سيواجهون الخطر الإرهابي للإسلام السياسي الأصولي، هل الأمر كذلك حقاً؟ وهنا أكد "**بورغا**" على استقصاء الأسس السياسية والإيديولوجية لشبه الإجماع العالمي هذا على "**الحرب الشاملة على الإرهاب**"، وإلى قياس النتائج الكارثية التي يوشك أن يتسبب بها معتنقوها المتحمسون: تعميم وتطرف "راديكالية" هذه لثورة التي يدعون بأنهم يستأصلونها.

كما أكد كذلك على أن القوى الغربية تدّعي اليوم أن سبب مهاجمة قيمها هو "**كرة الديموقراطية والحرية**" الذي يحرك المعتدين عليها أكثر فأكثر، كلما انغمس هؤلاء في الإسلام الراديكالي، لكن الثورة المعادية للغرب تبدو كرد متوقع نسبياً على القطبية الأحادية، والأنانية، وظلم السياسات المتبعة، مباشرة أو عبر طغاة مسخّرين، في منطقة بكاملها من العالم، وتحصد الولايات المتحدة اليوم، على رأس الغرب الإمبريالي، حيث التحقت بأوربة الاستعمارية وروسيا، ثم تجاوزتهما، ثمار السياسات اللامسؤولة التي تقودها منذ عدة عقود في العالم الثالث عموماً، والعالم الإسلامي خصوصاً، فإن في هذه البلدان، آلاف الضحايا لهذه السياسات، الأبرياء بقدر ضحايا برجي التجارة العالمية، إضافة إلى الإبقاء، منذ عقود على ديكتاتوريات قاضية على الحريات، قد غذت لدى السكان شعوراً باليأس، مناسباً لأكثر أشكال الثورة تطرفاً. تمثل هذه الدراسة مرتكزا جيدا للبحث حيث تتماشى والتصور العام للدراسة، غير أنها لم تركز على دور الاتحاد الأوروبي بشكل دقيق، وذلك بتقديمه كفاعل أمني تابع للولايات المتحدة الأميركية في التعامل مع الإسلام من جهة ومكوناته من جهة أخرى –ومنها الإسلام السياسي–، وعليه يمثل هذا البحث استمرارية موسعة لكتاب فرانسوا بورغا حول الإسلام السياسي والغرب.

- ✓ لعل أحدث دراسة قدمت حول الإسلام السياسي تؤصل وتفسر وتحلل مدى مصداقية التعامل مع حركات الإسلام السياسي من طرف مختلف الفواعل الأمنية، نجد الكتاب الذي طرحه كذلك "**فرانسوا بورغا**" سنة **2018**، بعنوان "**فهم الإسلام السياسي**"، فقد حاول الكاتب أن يمر من الجزائر إلى سورية، مروراً بتونس واليمن وليبيا ومصر وفلسطين وفرنسا، يروي بورغا كيف قاده مساره البحثي، بغية فهم الآخرية الإسلامويّة، إلى نحت أدواته التحليلية الخاصة، ويبيّن خلال استعادة لقاءاته مع عدد من الإسلامويين كيف أنّ بواعثهم كانت دنيويّة وسياسيّة أكثر منها دينيّة، مبتعداً عن التفسيرات الماهوية التي تتعنت في البحث داخل قرآن القرن السابع عن مفاتيح الإسلام السياسي المعاصر، يتابع **بورغا** في هذا العمل مساراً بحثياً ابتدأه منذ أربعة عقود، فيقابل فرضياته الأولى بالاضطرابات التي رافقت فصول الحراك العربي وبروز الحضور الجهادي، كما يدرج ملاحظاته في سياقاتها التاريخية، ليقدم إلينا إضاءة ثمينة حول

شروط تجاوز هذا "**التحدي الإسلاموي**".

يمثّل هذا الكتاب نتيجة لأكثر من ثلاثة عقود من التجارب السياسية والاجتماعية لهذا الكاتب مع قضايا الإسلام والإسلام السياسي في الدول العربية، في إطار تحليلي شامل لحركات الإسلام السياسي، ومع ذلك، فهذا الكتاب لم يركّز على الجانب الأوروبي وكيفية تعاطيه حركات الإسلام السياسي إلا بشكل مبسّط، يمكن توسيعه من خلال هذا البحث، بالتركيز على الأدوار المختلفة للفواعل الأمنية في منطقة المتوسط وسياساتها المتبعة في كيفية تقديم قضية الإسلام السياسي بكل أبعادها السياسية والاجتماعية، والدينية والأمنية.

تبرير الخطة:

عند التطرق لموضوع "**الخطاب الأمني تجاه الإسلام السياسي**"، وهو الذي يعتبر في حد ذاته موضوعا جديدا نسبيا، كان يجب تحديد "**معنى الإسلام**" المراد تحليله، وكذلك العلاقة بينه وبين "**الأمننة**" وكيف يمكن اعتبار "**الإسلام السياسي تهديدا**"، على هذا الأساس يقوم الفصل الأول الذي يعتبر كإطار نظري ومفاهيمي يحدد مسار الدراسة وذلك عبر، **تحديد المعنى للحقيقي للإسلام والإسلام السياسي كفكر سياسي وكمنظومة قيمية قائمة بذاتها**، ولهذا وجب تحديد معنى العلاقات الدولية والدولة في الإسلام إلى جانب الأمن والنظام الدولي، كما يمكن التعرض لموضوع الأمننة وفهم هذه القضية أي فهم **معنى الأمننة كمفهوم وكعملية وكنظرية للتحكم في نتائجها وإسقاطها بشكل صحيح على الفواعل التي تباشرها**، وهنا أيضا وجب الحديث عن معنى "**أمننة الإسلام السياسي أي الإسلام كقضية أمنية**" ، وتطور فكرة التعامل مع الإسلام **من الإسلاموفوبيا إلى أمننة الإسلام بكل تجلياته.**

- ✓ **في الفصل الثاني**، يكون التطرق للبناء الأمني لمنطقة المتوسط، وذلك لمعرفة المجال الذي تتحرك فيه الفواعل الأمنية، والأسباب التي تجعل من هذه الأخيرة تسلك سلوكا معينا دون آخر، ومن هذا المنطلق وجب الحديث عن البنية الجيوبوليتيكية للمنطقة المتوسطية، وكذلك مجموع التهديدات الأمنية الجديدة التي تواجه الفواعل فيها، إضافة إلى دور الفواعل الدولية الأخرى في البناء الأمني في منطقة المتوسط، على هذا الأساس كان الارتكاز على مقاربة "**مركب الأمن الإقليمي**" كإطار لفهم البناء الأمني والجيوسياسي للمنطقة، إضافة إلى تحديد دور الإسلام كمركب حضاري قيمي شامل في البناء الأمني لمنطقة المتوسط.
- ✓ **في الفصل الثالث**، بعد التعرف على البناء الأمني لمنطقة المتوسط والأطراف المشاركة فيه يتم تحديد شكل وطبيعة ومحتوى الخطاب الأمني الأوروبي "الاتحاد الأوروبي"، وذلك عبر مبحثين المبحث الأول: تكون فيه دراسة **الخطاب الأمني المشترك** للدول الأعضاء تجاه قضية الإسلام. **والمبحث الثاني** يكون فيه

تفصيل لأهم الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وهي "**فرنسا، ألمانيا، إسبانيا، إيطاليا، بريطانيا**"، حيث يتم تحليل الخطاب الأمني لهذه الدول كفواعل منفردة، وتحديد درجة التهديد الذي تواجهه هذه الأطراف، ومدى ملاءمة الإجراءات المتخذة لمواجهة هذه القضية، وهذا باختلاف الفواعل وهوية كل طرف، **هنا تظهر أهمية كل من الفصلين الأول والثاني في فهم المعطيات، وإعطاء أكبر قدر من التحليل والتفسير خلال الفصل الثالث، وهذا للترابط الشديد بين البناء الأمني للمنطقة المتوسطية ودور الفواعل فيها في تحديد مسار التعامل مع أي قضية**، ومنها "**أمننة قضية الإسلام السياسي**" مجال الدراسة.

- ✓ **في الفصل الرابع:** تم تقسيمه إلى مبحثين، **الأول** يحدد الإطار العام لموقع الإسلام السياسي في المنظومة الاجتماعية لدول جنوب المتوسط، إضافة إلى الخطاب الأمني المشترك لهذه الفواعل تجاه الإسلام السياسي، **والمبحث الثاني** يتم في تحديد أهم الفواعل في منطقة جنوب المتوسط وتحليل الخطاب الأمني المنفرد لكل فاعل على حدى وقد تمت دراسة وتحليل الخطاب الأمني لكل من" **مصر، الجزائر، تونس، سوريا، المغرب**".
- ✓ **في الفصل الخامس،** يتم التأكيد على فهم الانعكاسات الأمنية "**لأمننة قضية الإسلام السياسي**" على الحكومات في الاتحاد والأوروبي ودول جنوب المتوسط من جهة، وعلى الجماهير المهتمة في كلا الطرفين من جهة أخرى، وهذا للوقوف أكثر على النتائج المترتبة على أمننة هذه القضية، كون الجماهير المهتمة تقف على جانب كبير من درجة أمننة أي قضية، عبر تقبلها لشرعنة أي إجراءات استثنائية أو العكس، إضافة إلى دور الحكومات في تحديد هذه الإجراءات، وهنا تصبح العلاقة بين الحكومات والجماهير محل دراسة، لأن نتائج أمننة أي قضية ليس بالضرورة أن تكون محل توافق بين الجماهير والحكومات، وهنا يكون الحديث عن انعكاسات أمنية قد تحدث في المنطقة المتوسطية، أو على الأقل في ضفة من الضفتين، والتي ستنتشر بشكل أساسي لتصل ارتداداتها إلى كامل المنطقة، كون كل الفواعل يمارسون نفس العمليات والإجراءات مع الاختلاف فقط في درجة مباشرتها وتنفيذها، وهنا برزت لنا ثلاث مقاربات أساسية في أمننة الإسلام السياسي كل مقاربة يمثلها طرف من الأطراف الفاعلة في البناء الأمني لمنطقة المتوسط وهي:

المقاربة التفكيكية "الأمننة الجزئية": للاتحاد الأوروبي والتي تمثل فصل أدوار الإسلام السياسي بين الأمني والسياسي والاجتماعي.

المقاربة التركيبية "الأمننة الشاملة"، لدول جنوب المتوسط، والتي تحدد أن الإسلام السياسي تهديد شامل لهذه الفواعل.

المقاربة التوفيقية: لتركيا، والتي اســتطاعت التوفيق بين مكونات "**الإســلام الســياســي، العلمانية، الديموقراطية، دور الجيش**".

في المبحث الثاني: كان لابد من وضع إطار كمحاولة لاستشراف المستقبل الجيوسياسي لمنطقة المتوسط في ظل **أمننة/نزع الطابع الأمني** عن قضية الإسلام السياسي، وقد تشكلت ثلاثة سيناريوهات يمكن أن يتحقق واحد منها أو على الأقل جزء منها في المستقبل المنظور أو البعيد.

الأول: استمرار المقاربات التركيبية والتفكيكية لأمننة قضية الإسلام السياسي، هو الأمر الذي يمهد لانهيار وشيك للمنظومة الأمنية المتوسطية، نظرا لقضية منشأ التهديدات التي بالأساس تأتي من دول جنوب المتوسط، والتي تعتبر الإسلام السياسي كقضية أمنية شاملة التهديد.

الثاني: التحول من إضفاء الطابع الأمني إلى نزع الطابع الأمني عن قضية الإسلام السياسي، وهنا يمكن تحديد اتجاهين مختلفين، نجاح الإسلام السياسي في دول جنوب المتوسط في الوصول إلى السلطة، يقابله الرفض في الاتحاد الأوروبي والمجتمعات الأوروبية ، خصوصا مع تصاعد المد اليميني المتطرف تجاه قضايا الإسلام خصوصا، وهنا يكون الأمر أشد خطورة بتعقيد الواقع الأمني الأورومتوسطي بشكل أكبر.

الثالث: الأمننة الشاملة لأدوار الإسلام السياسي في منطقة المتوسط بين كل الفواعل المشكلة للمنطقة، وهنا نكون أمام مواجهات مباشرة بين هذه الوحدات نفسها، والأدوار المتصاعدة للإسلام السياسي، والتي قد تنذر كذلك بانهيار وشيك للمنظومة الأمنية الأورومتوسطية.

الفصل الأول

الأمن/الخطاب الأمني/الإسلام السياسي: مقاربة مفاهيمية/نظرية

الفصل الأول

إن محاولة تحليل مقاربة شديدة التعقيد مثل قضية الإسلام السياسي كقضية أمنية في منطقة متشعبة الأبعاد الأمنية والمستويات كمنطقة المتوسط ، والتي تمثل الإطار الجغرافي الذي تتحرك في الفواعل الأمنية المرتبطة بتفاعلها مع قضية الإسلام السياسي، توجب التعرض لمفهوم الأمن في سياقه العام إضافة إلى تحديد الأبعاد والمستويات المرتبطة بالظاهرة الأمنية، مما يحتم الاعتماد على مقاربات متخصصة تحلّل المضامين الأمنية المختلفة للإسلام السياسي، حيث سيتم الاعتماد على المدخل البنائي كإطار لفهم المضامين الاجتماعية لمفهوم الأمن، لارتباطه الوثيق بالظاهرة الاجتماعية المدروسة، وهي

ظاهرة الإسلام السياسي، إضافة إلى الاعتماد على المقاربات الأمنية لمدرسة كوبنهاغن، وبالخصوص مضامين الخطاب الأمني المحدد لمراحل عملية الأمننة التي تساهم في تحليل الخطابات الأمنية المختلفة للفواعل المخاطبة لأدوار الإسلام السياسي في منطقة المتوسط، وهنا لابد من تحديد المضامين المختلفة لمفهوم الإسلام السياسي، والتفاعلات المرتبطة باستخدامات المصطلح والمفهوم، إضافة إلى تحديد المعنى العام للإسلام السياسي كقضية أمنية في منطقة المتوسط.

المبحث الأول: الأمن/ الخطاب الأمني: نحو ضبط للمفهوم وللدلالة

إن أي محاولة لتحديد مفهوم الأمن لابد لها أن تضع الإطار العام أو التوجه الذي تريد من خلاله إعطاء الأهداف المرجوّة من هذه المحاولة، ومن خلال هذه الدراسة سيتم التأكيد على الإطار العام لمفهوم الأمن وتطوره من المفهوم الضيق إلى المفهوم الموسع، ومن مستوى الدولة إلى مستويات ما دون الدولة، ومن البعد العسكري إلى الأبعاد "السياسية والاقتصادية والعسكرية والبيئية والمجتمعية"، ونظرا لطبيعة الموضوع وجب تحديد المدخل الاجتماعي في فهم مضامين الأمن، من خلال التعرض لمفهوم الأمن عند المقاربة البنائية، التي تعطي بعدا أساسيا لا يمكن الحصول عليه من المقاربات الأخرى، وذلك نظرا لـ:

1- استيعابها لكل نظريات الأمن الدولي، واعتمادها على مقارباتها الأمنية في وضع بديلها الأمني ،وبالتالي هي مقاربة غير إقصائية، استخدمت نقاط قوة المقاربات والنظريات الأخرى في تحليلها للأمن.
2- ارتباطها الوثيق بمدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية، مما أكد على ضرورة الاعتماد عليها في هذا الموضوع.
3- اعتبار البنائية أبرز مقاربة تعتمد على الخطاب واللغة في تحديد المضامين الاجتماعية للأمن، حيث تتلاقى ومدرسة كوبنهاغن في هذا الطرح.

وهنا تمثّل البنائية كذلك مرتكزا أساسيا في فهم معنى ومدلول الإسلام السياسي والمفاهيم المجاورة له، كون المفهوم يتطلب دراسة اجتماعية خاصة قبل تصنيفه في أبعاد أخرى، والتي سيتم الوصول إليها عبر العلاقات الاستدلالية العقلية والتي تربط بين مفهوم الأمن والإسلام السياسي.

المطلب الأول: مفهوم الأمن من الدولة كمرجعية إلى الفرد ككيان مرجعي

أولا: السياق العام لتطور مفهوم الأمن

يعتبر "**الأمن**" كمفهوم في لغة علم الاجتماع على أنه مفهوم جدلي، لعدم وجود إجماع واســـع حول معناه، وهذا اعتمادا على أفكار الأفراد وتصوراتهم للحقيقة، ولهذا نجد "**الأمن**" يأخذ قيما وتعريفات مختلفة، وهذه الحقيقة مدعومة من قبل العديد من الاتجاهات التي ظهرت خصــوصــا بعد ما يعرف بنهاية الحرب الباردة مثل: **الأمن الإنساني، الأمن المتشارك، الأمن المشترك**...إلخ، هذه الصيغ المرتبطة بمفهوم الأمن نجدها متعلقة باعتبارات فكرية وتصــورية وإيديولوجية متطورة تحدد معنى "**الأمن**" وما المقصــود منه عند كل طرف أو فاعل، وما هو الأمر الأكثر أهمية فيه؟ وكيف يمكن الحصول عليه؟.[1]

خلال الحرب الباردة كان مفهوم الأمن مرتبط أســاســا بمســألة سـيادة الدولة وســلامة أراضـيها الإقليمية ووحدتها وتجانسها السياسي، ومنذ أواخر الثمانينيات كان تركيز الدراسات الأمنية،[2] كتخصص قد توسع وتعمق ليتجاوز الاهتمامات المركزة على الجوانب العســكرية ليشــمل القضــايا الاقتصــادية والســياســية والاجتماعية والبيئية، مركزة على البشــر والأفراد عوضــا عن مركزية الدولة كاتجاه في فهم الدراســات الأمنية.

بنهاية الثمانينيات انخفض التفكير العســكري بوضــوح، وبالتالي أدى إلى تراجع الأفكار الواقعية،[3] وذلك بفشـلها في وضــع تصــور وتوقع لنهاية الحرب الباردة، والتي وضــعت الواقعيين في موقع دفاعي كتحول سريع في السياسات الدولية، وهنا نجد "كين بوث"، "**Ken Booth**" يؤكد على أن نهاية الحرب الباردة أدت إلى ظهور فواعل جديدة مهمة غير الدولة حيث تطور الاعتماد المتبادل، وانخفضت أهمية القوة العسكرية، وتمت مراجعة التحديات الأمنية، وبروز القضايا البيئية والمجتمعية كقضايا أمنية جديدة.[4]

الشكل (1): مخطط يوضح مفهوم الأمن وبعض المفاهيم المشابهة والمجاورة

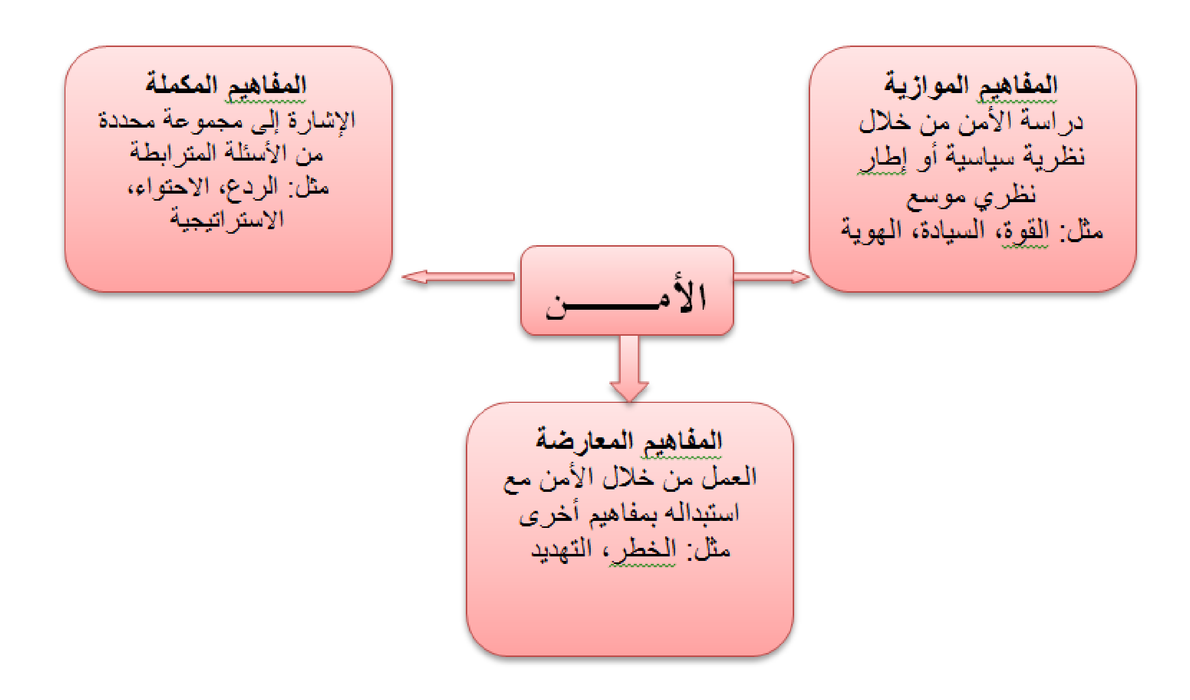
---

[1] Helga Haftendorn, « international security- an analitical survey ",Lynne Rienner publishers, London,2005,p5.

[2] Barry Buzan,"**Is international security possible**"**?**paper presented at:New Thinking about strategy and international security(conference),edited by Ken Booth,London Harper Collins Academic,1991,P31

[3] Olivier Richmond,"**broadening concepts of security in the post- cold war** : implications for the E U and the Mediterranean region," in http://www.Edg ac,uk/eis/publications (26 Mars 2000) .

[4] Alam Saleh, « Broadening the concept of security : identity and social security" Geopolitics Quarterly, volume , 06 N° 04 Winter 2010. Pp.229.



المصدر:

Barry Buzan and Lene Hansen, The evolution of international security studies, Cambridge university press, London, 2012, pp14.

يمكن الملاحظة من خلال هذا المخطط الذي يوضّـح بدقة التداخل الموجود بين مفهوم "**الأمن**" والعديد من المفاهيم المشـــابهة ســـواء في العلاقات الدولية، أو في مجال الدراســـات الأمنية، حيث نجد أن المفهوم الأساسي هو الأمن لكن لا يتم فهمه إلا من خلال ربطه بالمفاهيم المشابهة له، والتي ساهمت في توسيعه من جهة مثل: "**الهوية**"، أو التي تعتبر جوهر الدراسـات الاسـتراتيجية[1] مثل: "**الردع الاحتواء**"، مع محاولة تأكيد فهم مضمون الأمن بدارسة المفاهيم المعارضة مثل: "**الخطر، التهديد**".

ومنه نستنتج أن مفهوم الأمن وللإحاطة به بشكل أكثر دقة وجب التعرف على ثلاثة أمور أساسية:

أ- التطور التاريخي للمفهوم.

ب- السياق الذي يستعمل فيه والهدف منه.

ج- الأفكار والمفاهيم المعارضة أو المشابهة له.

في كتابه "الشعب، الدول والخوف..." حدد **Barry Buzan** حدود الخطاب الأمني الواقعي والمتمركز أساسا حول مركزية الدولة، وسيطرة النزعة العسكرية كأداة لسياستها في السياق الأول، غير أنه وعلى العكس من ذلك أكّد أن البشر معرضون لتهديدات وأخطار مختلفة تماما عن التهديدات العسكرية التي تقرّها الواقعية،[2]

---

[1] Olivier Richmond, Op.cit.

[2] Barry Buzan and Lene Hansen,op.cit , p17.

على الرغم من وجودها فعلا مثل: التهديدات السياسية والاقتصادية والبيئية والمجتمعية، ويرى كذلك أن الأفراد والدول والنظام الدولي لهم جميعا دور هام في هذا المجال، لكن يجب أن تحظى القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بنفس الأهمية المعطاة للقطاعات العسكرية والسياسية.[1]

وكان **بوزان** قد اتجه إلى تحديد 05 قطاعات للأمن والتي تؤثر على أمن المجتمعات:

- **القطاع العسكري:** ويتعلق بمستويين من التفاعل، الأول يدرس التفاعل بين القدرات الهجومية والقدرات الدفاعية للدول، والثاني يدرس تصورات ونوايا بعضها البعض.
- **القطاع السياسي:** يتعلق بالاستقرار التنظيمي للدول واستقرار نظام الحكم فيها، إضافة إلى الجوانب الإيديولوجية والفكرية التي تدعمه بالشرعية والسلطة.
- **القطاع الاقتصادي:** يتعلق بمستوى اندماج الدولة في الجوانب الاقتصادية واحتوائها على الموارد والأموال والأسواق اللازمة للمحافظة على مستويات مقبولة من الرعاية الاجتماعية للأفراد من جهة وقوة الدولة من جهة أخرى.
- **القطاع المجتمعي:** يتعلق بنوع من استدامة الأنماط المتوارثة في المجتمع مثل: اللغة والدين والثقافة والهوية الوطنية وكل مكونات المجتمعات المحلية، كما تبرز كذلك قضية تعامل الدول مع الاختلاف الثقافي والديني واللغوي في الدولة وقدرة الدولة على السيطرة على هذه الاختلافات خصوصا أنها مكونات الهوية الوطنية.
- **القطاع البيئي:** في السابق كان يتعلق الأمر بالتهديدات الناشئة من صراع البشر مع الطبيعة، مثل الكوارث الطبيعية كالزلازل والبراكين والفيضانات، أما القضايا المطروحة حاليا هي المرتبطة بالإنسان كسبب مباشر في نشأة هذه التهديدات مثل: ظاهرة الاحتباس الحراري ومشاكل طبقة الأوزون والتلوث، وهي قضايا يمكن للأفراد التقليل من أضرارها عكس التهديدات التقليدية التي لا يمكن التنبؤ بوقوعها وتصعب مواجهتها[2].

هذه القطاعات الخمس لا تعمل بمعزل عن بعضها البعض، كما أكد **بوزان** أن هذه القطاعات قد تحدد أنماطا مختلفة ولكنها تبقى أجزاء لا تتجزأ من كل موحد، والغرض من تحديدها هو ببساطة التقليل من مستوى التعقيد لتسهيل وتيسير التحليل.

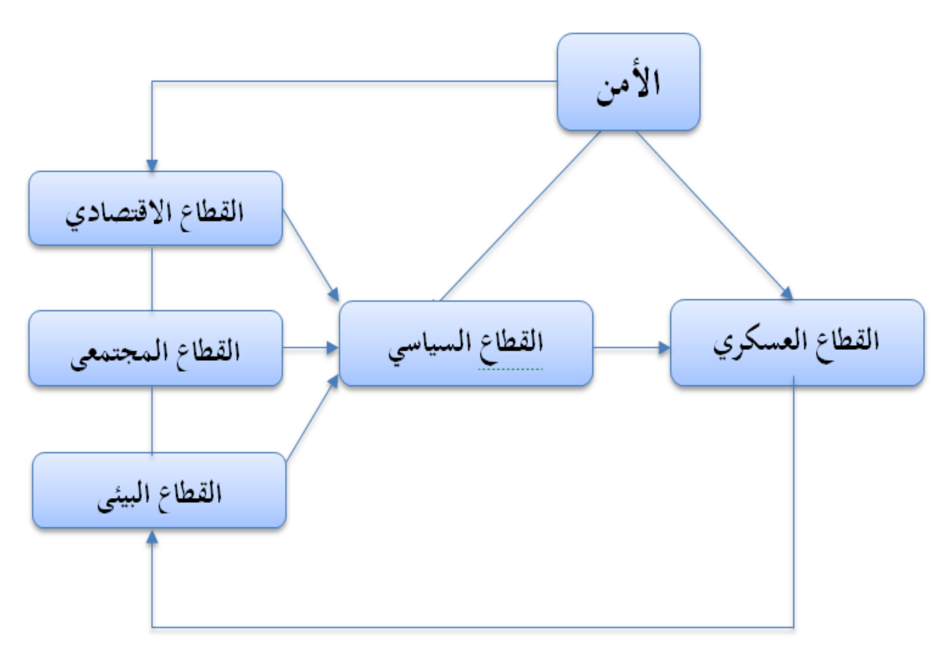
---

[1] Ibid.

[2] Barry Buzan p 120

وعليه فإن الدراســـات الأمنية تحاول تحديد التهديدات الحقيقية كتهديدات وجودية ومؤكدة، وكذلك كيفية التعامل معها، بهدف تحديد الأولويات السياسية والمعضلات الأمنية التي تبرر استخدام القوة.[1]

لشكل (2): مخطط يوضح تطور وتداخل قطاعات الأمن



المصدر: من إعداد الباحث

من خلال هذا المخطط يمكن اسـتنتاج التداخل الموجود بين القطاعات الموسـعة لمفهوم الأمن والتي أقرها **بوزان**، حيث نجد أن القطاعات "الاقتصـادي والمجتمعي والبيئي" ترتبط بشكل مباشـر بالقطاع السـياسـي، الذي يحدد السياسات العامة التي تسير هذه القطاعات والموارد اللازمة لإدارتها، وكذلك أهدافها والتهديدات الممكن أن تهددها أو تتواجد فيها، كذلك ارتباط القطاع العسـكري بالقطاع السـياســي كون الأهداف التي يحققها القطاع العسكري لا تمثل إلا أهدافا سياسية، ونلاحظ كذلك التأثيرات المحتملة من القطاع العسكري على القطاعات "الاقتصــــادي والمجتمعي والبيئي"، من حيث التأثيرات المباشـــرة في حالة الحروب على القطاع البيئي، وإمكانية اســـتخدام الأســـلحة المدمرة للبيئة والآثار الخطيرة التي تتركها، من حيث القطاع المجتمعي يبقى القطاع العســـكري محددا لبعض أنماط التفاعل داخل المجتمع في حالة وجود نوع من النزاعات المسلحة، أو الدخول في الحرب، والذي قد يؤدي إلى انقسـامات اجتماعية وبعض الآثار السـلبية على نفسـية الأفراد، ومنه التأثير على المجتمع ككل، أما تأثير القطاع العسكري على القطاع الاقتصـادي

---

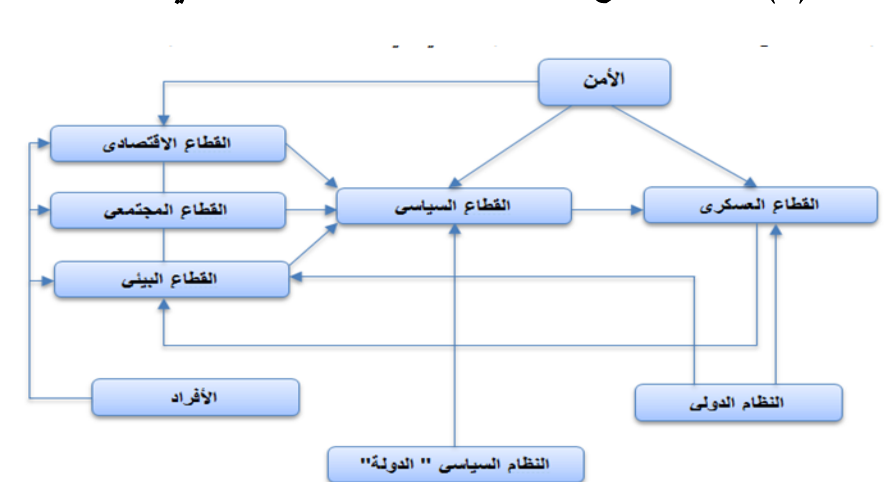
[1] Marianne Stone , Security According to Buzan: A Comprehensive Security Analysis, security discussion papers series 1,spring,09 ,pp 6-7

يتجلى من خلال الاقتطاعات الكبيرة من ميزانيات الدول لصـــالح هذا القطاع، وبالتالي قد يصـــل إلى أن يكون القطاع العسكري مهددا للقطاع الاقتصادي وبالتالي الدولة والمجتمع ككل.[1]

ومنه يمكن فهم التداخل الكبير في قطاعات الأمن، والتي وسعت من هذا المفهوم وأعطت له نوع من الدقة والعمق والوضـــوح خصـــوصـــا في فهم نوع وشـــكل التهديدات التي يمكن أن تؤثر على هذا الجانب من التفاعلات الاجتماعية، وكذلك تصنيفها في شكل يسهل طريقة فهمها والتعامل معها.

إن الاعتماد على مســـاهمات **بوزان** في فهم تطور مفهوم الأمن يرجع للفجوة الكبيرة في الأدبيات بشـــأن مفهوم الأمن كقضـية تشـغل فكر جميع المهتمين، كون التعقيدات المرتبطة بالمسـألة تترك فراغا كبيرا لدى الممارسين في هذا المجال، ولهذا عمل **بوزان** على سد هذه الفجوة في دراسـة الأمن أو بالأخص استخدام الأمن كنهج للدراسات الدولية، فهو مفهوم أساسي في عملية تحديد طريقة فهم العلاقات الدولية.[2]

الشكل (3) مخطط يوضح العلاقة بين قطاعات الأمن ومستويات الأمن



المصدر: من إعداد الباحث

يوضـح هذا المخطط العلاقة المعقدة بين قطاعات الأمن ومسـتويات تحليل الأمن، حيث أن اعتبار الأمن كمجال متحرك يضـــمن بقاء الأفراد ورفاهم الاجتماعي في إطار مجتمع واحد داخل نظام دولي ســـمته الفوضـى،[3] وهي النقطة الأسـاسـية في فهم العلاقة المعقدة بين مسـتويات الأمن والقطاعات المشـكلة له، فالقطاع السياسي هو المحرك لأغلب القرارات المتحكمة في باقي القطاعات، وهو مرتبط بمستوى التحليل للنظام السياسي أو الدولة، وهو الذي يحرك القطاع العسكري لتحقيق أهدافه السياسية، وهنا يدخل مستوى

---

[1] Barry Buzan and Lene Hansen, The evolution of international security studies, Cambridge university press, London, 2012, pp16

[2] Alam Saleh,Op.cit.p230.

[3] Barry Buzan and Lene Hansen, op.cit. , p17

النظام الدولي كمحدد آخر لفهم سلوك النظام السياسي في السياق الدولي والظروف المؤثرة على قراراته" تهديدات وأزمات وكوارث......".

عند ملاحظة القطاعات الاقتصادي والمجتمعي والبيئي، يظهر بشكل جليّ دور مستوى "**الأفراد**"، كمستوى تحليل مثالي لفهم سلوك النظام السياسي، سواء في البيئة الداخلية أو البيئة الخارجية، وذلك من خلال الارتباط الوثيق بين مكونات هذه القطاعات والحاجات الأساسية للأفراد والاهتمامات المرتبطة بها.

يمكن اعتبار الأمن أو الظاهرة الأمنية ظاهرة معقدة جدا ولهذا وجب توفير مجموعة مترابطة من المعلومات لفهم مسار هذه الظاهرة، ومنه فإن توسع مفهوم إلى قطاعات متعددة أوجب استخدام مستويات مختلفة للتحليل، وهو ما أراد **بوزان** تفسيره كإطار تبسيطي لمفهوم الأمن، والغرض من دراسته كمجال مهم وأساسي في السياسة الدولية.

ثانيا: البنائية كمدخل اجتماعي لفهم مضامين الأمن

البنائية لا تعتبر في حد ذاتها نظرية للعلاقات الدولية، بل هي عبارة عن مقاربة مطوّرة لمفهوم العلاقات الدولية على أنها "**مبنية اجتماعيا**"، وبأخذ البنائية كمدخل من مداخل **البناء الاجتماعي***،[1] وما يتيحه من فهم للانتقادات الموجهة للعقلانية، وفكرة الخيار العقلاني بالنسبة للنظريات التقليدية في العلاقات الدولية، ويتطلع مفكرو البنائية إلى وصفها بأنها حل وسط أو جسر للهوة بين النظريات العقلانية **والنظريات التأملية** [2] ، وكان **نيكولاس أونوف** "**Nicholas Onuf**" قد أعطى التسمية الفعلية

للبنائية في العلاقات الدولية عام **1989**[3]، وتبعه **ألكسندر وندت** " **Alexander Wendt**" بمقالات مؤثرة وكتاب متخصص في السياسة الدولية.

في تطور البنائية ساهمت "**المدرسة الانجليزية**" و "**مدرسة كوبنهاغن**" بقوة في النقاشات والدراسات حول البنائية.

---

[1] Audie Klotz et Cecelia Lynch ,"**Le constructivisme dans la théorie des relations internationales**", Critique international n°2 – hiver 1999.pp51.62

[2] Ben Goodrich, "**Constructivism and International Relations Theory**", International Relations Field Seminar– Week 03 Paper, February 17, 2004.

[3] حسن الحاج علي أحمد ،"العلاقات الدولية في عالم مصنوع" ،على الرابط:
https://bit.ly/2O5pydx
أخر زيارة للموقع: 2017/04/28، 10:15.

توجد اليوم اختلافات كثيرة بين البنائيين فيما يتعلق بمســـتويات التحليل، على ســـبيل المثال، ركز **وندت** على التفاعل بين الدول والنظام الدولي وتجاهل المصـادر المرتبطة بالنظام الدولي والمشكلة لهوية الدولة، على غرار الثقافة السياسية الداخلية، ومن وجهة نظر **برايس وروس سميت** " **Reus–Smit, Price**" فإن مقاربة **وندت** تسـمى "بالنظامية" أو البنائية المرتبطة بتحليل العلاقة بالنظام الدولي، ومن جانب آخر فإن البنائية بشـــكل أعم أكثر واقعية وتاريخية من "النظامية"، من جهة أخرى وعلى الجانب الدولي تركز مارتا فينمور"**Martha Finnemoore**" "على المعايير في المجتمع الدولي وتأثيرها على هويات ومصالح الدول.[1]

من خلال كتابات **بيتر كاتزنشـــتاين** " **Peter Katzenstein**" فإن العديد من البنائيين يؤكدون أن الثقافة والمعايير والهوية لديها أهمية كبيرة في دراسة العلاقات الدولية والأمن الدولي، وكان **روس سميت** قد درس اتجاهات النقاش بين البنائيين والمستوحاة أسـاسـا من البناء الاجتماعي فوجد عدة اتجاهات، حيث يشـير إلى:

- ✓ **الاتجاه الأول:** يؤكد على القوة البنائية والتأسيسية للمعايير على المصالح والسلوك.
- ✓ **الاتجاه الثاني:** يركز على دور الفعل التواصلي في التوسط بين الفواعل والمعايير التذاتانية.
- ✓ **الاتجاه الثالث:** يسلط الضوء على إنتاج الخطابات ودورها في تحديد السلوك.

من خلال هذا التفســير يمكن القول، أن الاتجاه الأول يؤكد أن المعايير تشــكل النفوذ ومصـــالح الدولة وهويتها، في حين الاتجاه الثاني يؤكد أن المعايير لا تشـــكل الهويات والمصـــالح بطريقة مباشـــرة، وإنما تساهم في تشكيلها، أما الاتجاه الثالث فيوضـح بأن المعايير تعتمد بصـورة كبيرة على الخطابات الموجهة للسلوك والناتجة أساسا من المعايير والهوية.[2]

وعلى هذا الأساس نجد الاختلاف بين البنائية النقدية، وهي المدرسة المهيمنة في أوروبا، والبنائية التقليدية وهي المدرســـة البارزة في الولايات المتحدة الأميركية، وتعتمد التقليدية على مفاهيم "المعايير والهوية والثقافة و...."بينما تؤكد النقدية على القوة والخطاب، وتدرس البنائية التقليدية دور الهوية والمعايير في تشكيل العلاقات السياسية الدولية.

يعتبر هوبس "**Hops** " أن البنائية التقليدية تتموضـــع بين الاتجاه المهيمن في العلاقات الدولية "العقلانية" والنظريات النقدية، كما أبرز **كاتزنشتاين** بأن البنائية التقليدية تختلف عن العقلانية في الجانب الأنطولوجي

---

[1] Audi Klotz et Cecelia Lynch,Op.cit.51-62.

[2] -Price Richard and Reus Smith, "Critical international theory and constructivism" ,European Journal of International Relations, Sage publications, London ,Volume4,Number3,September,P264.

لأنها وضفت كل تركيزها على الواقع الاجتماعي، فالبنائيون التقليديون "الاجتماعيون" يركزون حول فكرة : كيف تشكل الأفكار والبنى الاجتماعية الأفراد وتحدد مصالحهم.[1]

فالأفراد والدول كفواعل اجتماعية لا يمكن فصلهم عن السياق المعياري للمعنى، ومن هذا المنطلق حاولت البنائية الاجتماعية جعل الاتجاه العقلاني أكثر كمالا ووضـــوحا، من خلال إدخال وجهات نظر اجتماعية للأفكار العقلانية، غير أنها لا تختلف جوهريا عنها من حيث المنهج والابســتمولوجيا، أو بمعنى آخر هي تعتمد على إبستيمولوجيا وضعية.

❖ **البنائية والاعتماد على اللغة:**

تركز البنائية على الخطاب والوظائف اللغوية، وكذلك اســتعمال اللغة في البناء الاجتماعي للســياســة الدولية، على الرغم من معاناة البنائية من قلة الدراسـات التجريبية، وبهذا تحولت البنائية إلى مقاربة نقدية، تركز على الجانب الإبتسيمولوجي، ومنه فالبنائية تستند إلى فهم اللغة والفعل كقاعدة أساسية، وعلى هذا النحو ومن خلال "دور اللغة" فالبنائية تعتبر أنه لابد من أن نرى وننظر في إطار للغة، وأن تســتعمل من طرف الفواعل الاجتماعين في بناء عالمهم الخاص.[2]

من خلال النقاشــات الحديثة داخل الاتجاهات البنائية تظهر أهم المســلمات البنائية في العلاقات الدولية، والتي يمكن اعتبارها تحديا للمسلمات العقلانية، ونذكر منها:

- ✓ تعتبر البنائية أن النظام الدولي هو مجموعة من الأفكار، وهو كل موحد من الفكر ونظام من المعايير، التي ترتب من طرف بعض الأفراد في وقت محدد ومكان محدد.
- ✓ الفواعل الاجتماعية تبني الحقيقة الاجتماعية وتعيد إنتاجها من خلال الممارســـات اليومية، ومنه فالبنائية تنظر إلى النظام الدولي على أنه مبني اجتماعيا وليس معطى مسبق.[3]
- ✓ البنائية تؤكد بأن الفواعل لا ينشــطون بمعزل عن محيطهم الاجتماعي، وتنشــأ مصــالح الدول من خلال البيئة التي تتحرك فيها وهي ذاتية النشأة عبر التفاعل مع محيطها الاجتماعي.

---

[1] Peter J. Katzenstein, Robert O. Keohane and Stephen D. Krasner, International Organization and the Study of World Politics,Published online: 20 February 2017 https://doi.org/10.1017/S002081830003558X

[2] karina farek, international relation theories discipline and diversity, Oxford university press,2007, about the maturing research in social constructuvisme , pp.229-244.

[3] Robert Jackson and Robert Sorensen, Introduction to the international relations theories and aproaches, Oxford university press,2003,p165.

العالم الاجتماعي يتضمن المعتقدات والأفكار والمفاهيم واللغات والخطابات والإشارات والسمات والمعايير والقواعد...الخ، والأفراد يصنعون العالم الاجتماعي ويعطون له معنى معين في عقول البشر، بعبارة أخرى، فإن تركيز البنائيين هو أن الواقع الاجتماعي يعرف "**من نحن**" و "**ما هي هويتنا**"، كفواعل اجتماعية، بالإضافة إلى أن البنى المعيارية والفكرية لا نجدها منعزلة عن المحيط الاجتماعي، ولهذا فإن الاختلافات بين البشر والعلاقات بينهم تنشأ من خلال المعاني الجماعية التي يعطونها للبناءات الاجتماعية.[1]

- ✓ البنائيون يؤكدون على أهمية البنى الفكرية والبنى المعيارية على البنى المادية في تحديد معنى وهوية الأفراد، فالبشر يمثلون البيئة المادية، على سبيل المثال: النظام الدولي للأمن والدفاع يتكون من، إرهابيين وسكان وأسلحة وأشياء مادية أخرى، لكن الأهم هو كيف يتم تنظيم وفهم واستخدام هذه الموارد المادية في تحقيق الأمن الدولي.[2]
- ✓ طبقا للبنائية فإن المعايير والمعتقدات المتشاركة والمشتركة هي التي تبني هويات ومصالح الفواعل، فالبنائية تركز على هويات ومصالح الفواعل والتي تعتبر غير ثابتة، ولكنها نسبية ومرتبطة بعدة معطيات، فالمصالح ترتكز على الهوية الاجتماعية للفواعل،[3] إذن، فالبنائية تعيد تعريف الأدوار والقواعد والهوية انطلاقا من الأفكار والمفاهيم والمصطلحات التي انطلقت منها العقلانية لكن بإعطائها طابعا اجتماعي.

❖ إسهامات البنائية في الدراسات الأمنية:

لابد من إعادة القول بأن البنائية لا ينظر إليها باعتبارها نظرية للعلاقات الدولية، ونفس الأمر بالنسبة للدراسات الأمنية، لكن البنائيين أسقطوا مسلماتهم البنائية في العلاقات الدولية على الدراسات الأمنية، ولمعرفة إسهامات البنائية حول الدراسات الأمنية وجب دراستها في مواجهة إسهامات النظريات العقلانية، كون البنائية تحسب على الاتجاه النقدي في الدراسات الأمنية، وإذا لم تقر صراحة بهذا الطرح، وكذلك كون الدراسات الأمنية النقدية استلهمت الكثير من الأفكار والمعطيات من المسلمات البنائية.

يمكن إجمال أهم مرتكزات البنائية حول مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في النقاط التالية:

---

[1] Ibid.

[2] Ibid.

[3] richard price, christian reus – smit dangerous liaisons? Critical International Theory and Constructivism First Published September 1, 1998 Research Article in : http://journals.sagepub.com/doi/10.1177/1354066198004003001

1- البنائيون يركزون على التفاعل الاجتماعي بدلا من التفاعل المادي، فالبنائية لا ترى بأن العلاقات الدولية ضـــمن ســـياق هيكل القوة الدولية، وبدلا من ذلك تركز على تأثير المعايير والهويات والثقافات في الأمن الدولي.[1]

طبقا للبنـائيين، "المعـايير" هي معتقدات تذاتانيـة "**مبنيـة اجتمـاعيا**"، ومتجذرة في المجتمع ويعاد بنـائها وإنتاجها عبر الممارسات الاجتماعية،[2] هكذا فالبنائيون ينظرون للأمن على العكس من المنظور العقلانـي، فهم يركزون على البنى الاجتماعية عوضـــا عن البنى المادية على الرغم من اعترافهم بأهميتها، وقد ركز **جيفري شـيكل(Jeffrey Checkel)** على السـؤال: "**لماذا يلتزم الفواعل بالمعايير الاجتماعية**؟، وهي أهم نقاط الاختلاف مع العقلانيين أي مســألة الالتزام والتي ترتبط عند العقلانيين بالميكانيزمات والأســباب المادية، وعلى العكس تفضـل البنائية دور الالتزام الاجتماعي والمعايير الاجتماعية والتربية لفهم التحركات والسلوكات الأمنية في المجتمع.[3]

2- البنائيون ينظرون إلى القوة على أنها مبنية اجتماعيا "**قوة الأفكار**"، كعامل من عوامل القوة، والتي تؤثر على مصــالح وهويات الدول، إضــافة أنهم لا يدرســون ماهية القوة فحســب، ولكن بما تفعله القوة بشــكل متعمد أم لا.

غير أن البنائية لا تنفي أهمية القوة والمصـــلحة، ولكن لا تعتبرها هي الأهم، فالمعايير تشــكل المصـــالح والمصـالح تشكل الأفعال، كما أن المعايير لا تحدد الأفعال وتغير المعايير قد يغير مصـالح الدول ويؤدي إلى خلق مصالح أخرى.[4]

فعند البنائيين وبالإضــافة إلى القوة، الهويات والمعايير تؤثر على تحديد وتعريف المصــالح الأمنية، علاوة على ذلك فإن فهم البنائيين للقوة يتضمن القوة الصلبة "Hard Power"، والقوة التكوينية التي تؤثر وتراقب وتسيطر على "الآخرين" بطرق غير مباشرة،[5]وكذلك كيفية نشأة القوة وتحولها من خلال الخطاب.

---

[1] Alexander Wendt, Anarchy is what States Make of it: The Social Construction of Power Politics, International Organization, Vol. 46, No. 2 (Spring, 1992), pp. 391-425, or http://www.jstor.org/stable/270685

[2] Annika Björkdahl, Norms in International Relations: Some Conceptual and Methodological Reflections, Cambridge Review of International Affairs Volume 15, 2002 - Issue 1, pp9-23, or https://doi.org/10.1080/09557570220126216.

[3] Jerffrey T Checkel, Why comply ? social lerning and european identity change « international organization, vol 55, N°03,2001, p553.

[4] Martha Finnmore, **Constructing Norms of Humanitarian Intervention, in :https://fr.scribd.com/document/312381432/Constructing-Norms-of-Humanitarian-Intervention Last visit : 28/04/2018 ,10 :45.**

[5] **Adler, E. "Seizing the middle ground: Constructivism in world politics." European**

فالقوة باختصـــار، لا تعني فقط الموارد التي تفرض إرادة فاعل على فواعل أخرى، ولكنها أيضـــا في تحديد المعاني المشتركة التي تشكل الهويات والمصالح والممارسات بالنسبة للدول.

3- ســلوك الدول موجه من خلال المعايير، والتي تتضـــمن معايير وقيم الســلوك الملائم، وســلوك الدول لا يتوافق مع المعايير بغرض مضــــاعفة المنافع كما يدعي العقلانيون، ولكن لأن الدول تفهم من خلالها أن هذا الســـلوك هو جيد ومناســـب وفق منطق "**التوافق**" ،"Logic of appropriateness"، والذي يعتبر البنية الاجتماعية مكونة ومبنية اجتماعيا إضـــافة إلى لفت النظر إلى المصـــلحة الذاتية ومنطق الربح والمكسب.

فعكس ما تنادي به النظرة النفعية عند العقلانيين كون الفاعل مقيد السلوك فقط من خلال تحقيق المكاسب وتفادي الخسارة، فالبنية الاجتماعية من معايير وقيم هي التي تحدد السلوك وليس فقط الجوانب المادية[1].

4- بينما تؤكد العقلانية على أن المصـالح محددة مسبقا وثابتة، تؤكد البنائية أن مصـالح الفواعل يعاد تعريفها من خلال التفاعل المعقد والمتداخل والمشـــكل من "**منطق التوافق**"،[2]من خلال هذه الفكرة فالأفعال والســـلوكات ينظر إليها كقاعدة من طرف الفواعل الذين يتبعون القوانين والقواعد المرتبطة بهويات معينة لخلق وضـــعيات معينة، ومنه فالأفعال مرتبطة بالهويات أكثر من ارتباطها بالمصـــالح وكذلك من جانب اختيار القواعد والقوانين أكثر من التوقعات العقلانية الفردية.[3]

5- تؤكد البنائية على الدور البنائي والتأسـيسـي للقواعد والقوانين، فهي تخلق فواعل ومصـالح جديدة أو تخلق مجموعة ســـلوكات متجددة، وهذا عكس ما تقر به العقلانية التي تتجاهل الدور البنائي للقواعد وتركز فقط على الجانب أو الدور التنظيمي.

البنائيون يعتقدون أن القواعد والقوانين لا تتضـــمن فقط إطارات لحل المشــاكل والقضــايا المطروحة، ولكن أكثر من هذا لأنها تخلق الشعور **بـــــــالـ "نحن"**، أو الشعور المشترك أو ما يسمى "**بالإحساس المجتمعي**".[4]

Journal of International Relations 1997, pp 319-363.

[1] Alexander Wendt, Op.cit. pp.391-425.

[2] Annika Björkdahl, op.cit.p.9-23.

[3] Jerffrey T Checkel, Op.cit.p.553.

[4] Ben torna, **Constructing the Cfsp: The Utility of a Cognitive Approach,** Journal of Common Market Studies, Vol. 41, 2003, pp. 731-756, September ,

6- البنائية تؤكد على أن "التهديدات الأمنية " مبنية، بينما تركز الدراســـات الأمنية التقليدية على "التهديد"، البنائية تفترض أن الأمن هو بناء سياسي، وكذلك التفاعلات الاجتماعية والهوية والمعايير والقيم والقوانين. فطبقا للبنائية فإن الأمن والتهديد ليســـت أمور معطاة أو ثابتة، لكنها مبنية اجتماعيا، فالأمن في جانبه الموضوعي يقيس غياب التهديد ضد القيم المكتسبة، رغم ذلك فإن التهديدات تعتبر أمور غير طبيعية ولا يمكن التنبؤ بها "حتمية"، فالدول قد تغير تصـــوراتها للتهديدات بالتطور الحاصـــل في بيئتهم الداخلية والخارجية، وسلوكهم وممارساتهم المعدلة.

7- حسب الطرح البنائي، كل من "الفوضى والسيادة والهويات" عبارة عن بنى اجتماعية يمكن أن تتغير تبعا للوقت، بينما العقلانيون يعتقدون بأن هاته المتغيرات ثابتة ولا تتغير بتغير الزمن، ولهذا يمكن للبنائية أن تفسر التغير الحاصل في معنى السيادة أحسن من النظريات العقلانية.[1]

وتبعا للمنطق البنائي، المصـــالح الوطنية عبارة عن فهم "**بيذاتاني**" "Intersubjective"، حول ما تتطلبه القوة والثروة والتأثير، حسب ما يقره **وندت** "الفوضى هي ما تصنعه الدول وما تفهمه هي منها.." فالدول لا تعتبر كيانات جامدة.

إذن فالطرح البنائي يؤكد أن التفاعل الاجتماعي قد يؤدي أيضا إلى فوضوية تعاونية فلا يوجد شيء ثابت "معطى" وحتمي في السياسة الدولية.

المطلب الثاني: الخطاب كمفهوم وكفعل اجتماعي

أولا: الخطاب كمفهوم/اللغة كبناء اجتماعي

قبل عشر سنوات من الآن تقريبا كان "**الخطاب**" مصطلحا مألوفا ومشهورا في النصوص والنقاشات العلمية، يتم استخدامه بشكل عشوائي في الكثير من الأحيان دون تحديد معناه، حيث أصبح المفهوم غامضـــا بســـبب عدم الدقة في اســـتخدامه، وتعتبر كلمة "**خطاب**" عامة تتمحور حول "اللغة" وفقا للأنماط التي يتبعها الأفراد عندما يتشـــاركون في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية،[2] فالخطاب كمفهوم لديه

---

[1] Pernille Rieker, **EU Security Policy: Contrasting Rationalism and Social Constructivism**, Norwegian Institute of International Affairs, workinig paper N° 659,, 2004 , 7.

[2] Marianne Jorgensen & Louise Phillips , "Discourse Analysis As Theory And Method ", AGE Publications London ,Thousand Oaks,2002 ;p1.

مجموعة واسعة من الدلالات المحتملة أكثر من أي مفهوم آخر في العلوم الاجتماعية، ولكن مع ذلك يبقى هذا المفهوم غير محدد المعنى،[1] وعلى هذا الأساس فالخطاب يدرس حسب السياق الذي يستخدم فيه.

بالعودة إلى الاشتقاق اللغوي فإن أغلب المرادفات الأجنبية الشائعة لمصطلح "**الخطاب**" مأخوذة من أصل لاتيني الاسم "**Dircursus**"، المشتق بدوره من الفعل "**Discurser**" الذي يعني "**الجري هنا وهناك**" أو "**الجري ذهابا وإيابا**"، وهو معنى يتضمن التدافع الذي يقترن بالتلفظ اللغوي وإرسال الكلام والمحادثة الحرة والارتجال وغير ذلك من الدلالات التي أفضت في اللغات الأوروبية الحديثة إلى معاني العرض والسرد.[2]

من خلال هذا المنطلق وجب التفريق بين "**اللغة**" و "**الكلام**"، فالفصل بين النظام التواصلي للمجتمع، والذي تجسده اللغة أيًا كان نوعها وشكلها ومؤداها وبين الكلام، أي ذلك السلوك الفردي والذي يبقى خارج إطار الجماعة، فالخطاب هو الكلام الموجه الحامل للمعنى، فهو إذن عبارة عن رسالة لغوية من طرف "**المخاطِب**" و "**المخاطَبين**" فيستقبلونها ويفكون رموزها ، وهذا حسب الطرح الذي قدمه الباحث **فيرديناند دي سوسير** "**Ferdinand de Saussure**" ، والذي أكد الفرق بين "**اللغة**" و "**الكلام**" باعتبار اللغة مبنية اجتماعيا وتتصف بالتكرار والثبات والتوجه نحو الهدف في إطار النسق الاجتماعي الذي تستخدم فيه، واعتبار أن الكلام هو سلوك لفظي يومي يستخدمه الأفراد في حياتهم الاجتماعية ويتميز بالفوضى والتحرر من كل القيود.[3]

إن دراسة الخطاب أو تحليل الخطاب بصفة عامة يتضمن عدة مكونات أساسية مثل:

- ✓ من يستعمل اللغة.
- ✓ لماذا تستعمل اللغة.
- ✓ متى تستعمل اللغة.

يعتبر الخطاب هو جزء من مركب اجتماعي، كونه يستخدم من طرف الأفراد للتواصل والتعبير عن الأحاسيس والأفكار والمعتقدات وغيرها، وهي التي تخلق التفاعل بين هؤلاء الأفراد.

حسب **فان جيك** "**Van Dijk**" توجد 03 ثلاثة أبعاد أساسية للخطاب هي:

1- استخدام اللغة.

2- الإدراك المشترك أو "**التواصل المعرفي**".

---

[1] Sara Mills, Discourse ,(London and New York: Routledge, 1997), pp. 1-22

[2] جابر عصفور ، آفاق العصر، دمشق، سوريا، دار الهدى للثقافة والنشر، الطبعة الأولى،1997،ص 47.

[3] Sara Mills, Op.cit, pp.4-5.

3- التفاعل في الحياة الاجتماعية.[1]

قد تتضمن دراسة الخطاب توجهات متعددة التخصصات، فالإدراك الاجتماعي يتضمن تمثيلات عقلية مرتبطة بمستخدمي اللغة والعمليات التي تساهم في فهم وإنتاج الخطاب في إطار التفاعل الاجتماعي، فضلا عن المعتقدات والقيم والإيديولوجيات، التي تعتبر جزءا من تلك المجموعة المحددة، ومن هذا المنطلق ترتبط هذه الظواهر الاجتماعية المعرفية والإدراكية بهياكل وبنى الخطاب والتفاعل في أحداث التواصل في البنية الاجتماعية.

من خلال هذا الطرح فإن دراسة الخطاب هي محاولة لشرح استخدام العلاقة الموجودة بين "اللغة" والمعتقدات والتفاعلات الاجتماعية، ولهذا وجب تحديد نوع هذه العلاقات وذلك من خلال النقاط التالية:[2]

1- العلاقة بين الخطاب والإدراك:

يرتبط الخطاب بالإدراك لأنه فهم البشر للرسائل الموجهة إليهم، سواء كانت منطوقة أو مكتوبة، فالدماغ يبني أشكالا مختلفة من المعطيات المعرفية التي تشير إلى الرموز والسمات والمعاني في تفسير الرسائل المستقبَلة.

قد تتضمن دراسة الخطاب توجهات متعددة التخصصات، فالإدراك الاجتماعي يتضمن تمثيلات عقلية مرتبطة بمستخدمي اللغة والعمليات التي تساهم في فهم وإنتاج الخطاب في إطار التفاعل الاجتماعي، فضلا عن المعتقدات والقيم والإيديولوجيات التي تعتبر جزءا من تلك المجموعة المحددة، ومن هذا المنطلق ترتبط هذه الظواهر الاجتماعية المعرفية أو الإدراكية بهياكل وبنى الخطاب والتفاعل في إحداث التواصل في البنية الاجتماعية.

إن دراسة الخطاب هي محاولة لشرح استخدام العلاقة الموجودة بين "**اللغة**" ونظام المعتقدات و التفاعلات الاجتماعية، لهذا وجب تحديد هذه العلاقة من خلال النقاط التالية:

1- العلاقة بين الخطاب والإدراك:[3]

---

[1] Teun A. van Dijk, Principles of Critical Discourse Analysis, in :
http://journals.sagepub.com/doi/10.1177/0957926593004002006
First Published April 1, 1993 ; last visite :28/04/2018.

[2] Ibid.

[3] Ibid.

يرتبط الخطاب بالإدراك لأنه يمثل فهم البشـــر للرســـائل الموجهة إليهم ســـواء كانت مكتوبة أو منطوقة، فالدماغ يبني أشكالا مختلفة من المعطيات المعرفية التي تشـير إلى الرموز والسمات والمعاني في تفسـير الرسائل المتلقاة كون العملية التي يقوم بها الدماغ لفك شفرة الرسائل معقدة جدا:

- ✓ لأن هذه المعاني تختلف من شخص لآخر كونها مرتبطة بالتجارب والمعرفة الخاصة لكل شخص
- ✓ لأن الرسائل غير واضحة وغير مكتملة وغير دقيقة بشكل منظم.

على الرغم من الاختلالات الموجودة في نظام الاتصـــال الاجتماعي فإن مســـتقبلي الرســـائل أو الخطابات يميلون إلى بناء المعنى بدقة أكثر.[1]

يؤكد **فان جيك** أنه لإنتاج خطاب معين فإن المعرفة والإدراك والمعتقدات المشـــتركة مهمة جدا في بناء عملية اتصـــالية اجتماعية ناجحة وفعالة،[2] وعليه فإن عملية إدراك الخطاب لديها أبعاد اجتماعية يمكن الحصول عليها واستخدامها أو تغييرها عبر الخطاب بمختلف أشكاله التفاعلية.

2- العلاقة بين الخطاب واللغة:

تلعب اللغة دورا مهما جدا في بناء المجتمع، فالأفراد لا يســتعملون اللغة فقط لبناء العمليات التواصـــلية " كتابة وقراءة ومحادثة.....ّ"، ولكنها تعبر عن انتمائهم واندماجهم في مجتمع معين وثقافة معينة من أجل إظهار هوياتهم الخاصة.

الخطاب هو عنصـر مهم والذي يبين خصـائص السياق السوسيو-ثقافي وتحليلاته، والذي يبين كذلك إلى أي مدى تستخدم اللغة ضمن مجموعات معينة أو منظمات أو ثقافات أو مجتمعات.

إن الغرض من دراســـة الخطاب وبالإضـــافة إلى فهم ذلك كنموذج ومعنى وعملية عقلية هو كذلك فهم الترتيبات والتصنيفات والتفاعلات المعقدة في سياق محدد "المجتمع والثقافة".[3]

إن الخطاب له دور بالغ الأهمية في المجتمع حيث يعتبر الوسيلة المستخدمة لنقل الأفكار والإيديولوجيات بطريقة مقنعة، فالخطاب والمعتقدات والفئات الاجتماعية تمثل "**دورة معقدة**"، ففي البداية يفهم الخطاب ثم يتشارك ثم يعمم.

---

[1] Sara Mills, Op.cit., pp.7-8

[2] Ibid.

[3] Van Djik, Op.cit.

إن الفئات الاجتماعية لديها طرق خاصـــة في تفســير وفهم وتصــنيف الأحداث، وكل ثقافة تتشـــارك في الإحســـاس المشـــترك والإجراءات والاســـتراتيجيات والهياكل والعمليات الاجتماعية، فكل هذه المكونات لا تعتبر فقط جزء من الطبيعة الاجتماعية ولكنها عبارة عن وعي وإدراك اجتماعي مشترك.[1]

3- الخطاب والقوة:

إنّ القوة المرتبطة بالخطاب يقصــد بها أســاســا القوة الاجتماعية، والتي تفهم من خلال العلاقة بين الفئات والجماعات، كون القوة هي العنصر الحاسم الذي ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار عند دراسة الخطاب، حيث يكون للمجموعات المهيمنة أكثر تحكم في المجموعات الأضعف.[2]

توجد العديد من الوسـائل تسـتخدمها الفئات أو المجموعات المهيمنة للتحكم في المجموعات الأخرى، والتي يمكن أن تكون من خلال "العنف أو الإقناع أو التحكم في السياق الاجتماعي..."، ولهذا وجب عليها تحديد نوع الخطاب وخصـائصـه المستعملة في تحقيق أهدافه، لا بد من الإشارة هنا إلى من الذي يسيطر ويتحكم في الخطاب وينبغي النظر هنا إلى القيم والمعايير التي تبين السيطرة غير الواضحة على الجمهور.[3]

إن اسـتعمال "**اللغة**" أو "**الكلام**" أو "**الأداء اللفظي**" وفقا التقاليد التي بدأها "فيرديناند دي سوسـير "1959"، لا يعتبر الكلام صـالحا للدراسـة المنهجية، لأن في جوهره نشـاط فردي، فالأفراد يسـتخدمون أسـاليب يتعذر التنبؤ بها، وفقا لرغباتهم ومقاصـــدهم اللغة، واللغة بطبيعتها منهجية واجتماعية، وعلى هذا الأســـاس فإن أي دراسة منهجية للغة لا بد أن تكون دراسة للنظام نفسه أي "**اللغة**" لا لاستعمالها.

إن هذا كان قد هوجم من طرف علماء اللغة الاجتماعيين، الذين يقولون إن اســـتعمال اللغة يتشـــكل اجتماعيا لا فرديا، وإن التفاوت في اســتعمالها هو تفاوت منهجي وصـــالح للدراســـة العلمية، وهم يؤكدون على أن ما يجعله منهجيا هو اتفاقه مع المتغيرات الاجتماعية، بمعنى أن اللغة تتغير وفق طبيعة العلاقة بين المشـاركين في التفاعلات ونمط الحادثة الاجتماعية والأهداف الاجتماعية التي يرمي إليها الأشـخاص في أي تفاعل.

---

[1] Ibid.

[2] Ibid.

[3] Sara Mills, Op.Cit.p9-10.

❖ **العلاقة الجدلية بين الخطاب والبناء الاجتماعي:**[1]

يؤكد المختصون في علم الكلام أن الخطاب نوع من الفعل وشكل من أشكال تفاعل الأشخاص وبيئتهم، كما يعد نوعا من التمثيل، وقد أصبحت هذه النظرة إلى اللغة مألوفة بفضل الفلسفة اللغوية والتداولية اللغوية، وهي التي تقودنا إلى دراسة جدلية بين الخطاب والبناء الاجتماعي، مادامت هذه العلاقة قائمة بصفة عامة بين الممارسة الاجتماعية والبناء الاجتماعي، فالعلاقة الأخيرة شرط لقيام الأولى أو نتيجة من نتائجها بكون الخطاب يشكله ويقيده البناء الاجتماعي بأوسع معانيه، وعلى جميع المستويات أي من جانب الطبقات والعلاقات الاجتماعية على المستوى المجتمعي والعلاقات الخاصة بمؤسسات محددة مثل: القضاء والتعليم، ومختلف المعايير والأعراف من ذوات الطبيعة الخطابية وغير الخطابية.

فالخطاب ذو قدرة على التكوين الاجتماعي، وهذا مفاد مناقشة **ميشال فوكو (Michael Foucault)** للتشكيل الخطابي للموضوعات والذوات والمفاهيم، فالخطاب يسهم في تكوين جميع هذه الأبعاد الخاصة بالبناء الاجتماعي، وهي التي تشكله وتقيده بصورة مباشرة وغير مباشرة، أي بمعاييره وأعرافه الخاصة، وكذلك العلاقات والهويات والمؤسسات التي تكمن وراءه.

إن الخطاب ممارسة لا تقتصر على تمثيل العالم، بل تتجاوز ذلك إلى الدلالة عليه، أي أنه يكون العالم ويبنيه من زاوية المعنى، ومن خلال هذا يمكن التمييز بين ثلاثة جوانب لتأثير الخطاب واللغة في البناء الاجتماعي:

أ- الخطاب يسهم في بناء "الهويات الاجتماعية" و "مواقع الذوات"، و هي التي نعني بها "الذوات" الاجتماعية وأنماط "النفس".

ب-الخطاب يسهم في بناء علاقات اجتماعية بين الأفراد من جهة، وبينهم وبين بيئتهم المحيطة من جهة أخرى.

ت-الخطاب يسهم في بناء نظم المعرفة والعقيدة.

إن هذه الأثار الثلاثة تتفق مع وظائف اللغة وأبعاد المعنى الثلاثة على الترتيب، وهي تتعايش وتتفاعل في كل خطاب.

---

[1] الزواوي بغورة ، "بين اللغة و الخطاب و المجتمع : مقاربة فلسفية اجتماعية"، **المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية** ،على الرابط:

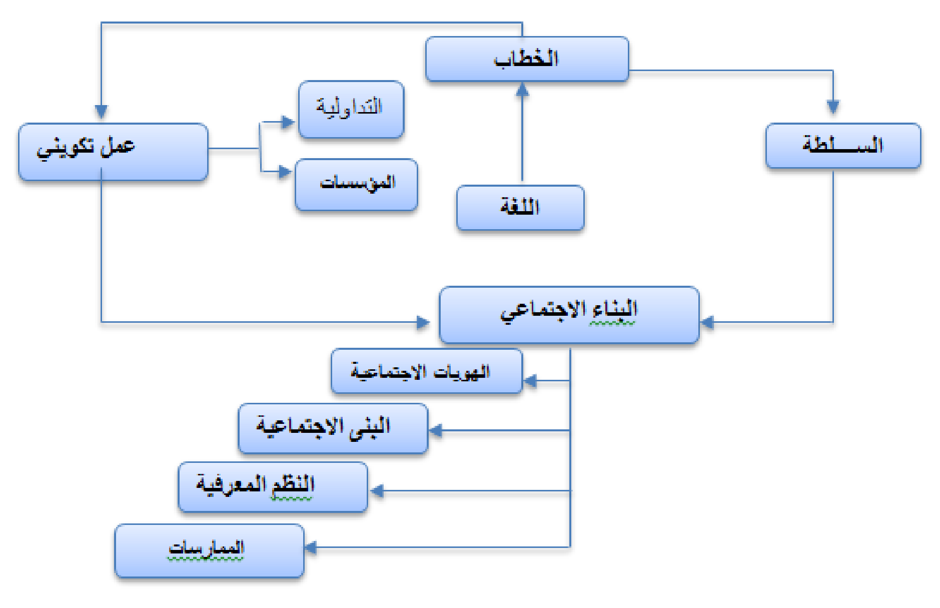
https://journals.openedition.org/insaniyat/8643

آخر زيارة للموقع: 2018/04/28، 10:30.

إن الممارســـة الخطابية ذات قدرة تكوينية بالأســـاليب التقليدية والخلاقة، فهي تســـهم في انتاج المجتمع "الهويات الاجتماعية، العلاقات الاجتماعية، النظم المعرفية والعقائدية" كما تسهم في تغيير المجتمع.[1]

على الرغم من كل هذا لا بد من النظر إلى العلاقة بين الخطاب والبناء الاجتماعي نظرة جدلية، حتى نتجنب المغالاة في تصور يحكم المجتمع في الخطاب من ناحية، وتصور بناء المجتمع في الخطاب من ناحية أخرى، فالتصـــور الأول يجعل الخطاب مجرد انعكاس لحقيقة اجتماعية عميقة، والتصـــور الثاني يرسم للخطاب صورة مثالية باعتباره مصدرا للمجتمع.[2]

الشكل (4): مخطط يلخّص العلاقة بين الخطاب واللغة والبناء الاجتماعي



المصدر: إعداد الباحث

فالفعل التكويني للخطاب يحدث بالضـــرورة داخل قيود تحديده الجدلي، وهي التي تفرضـــها البنى الاجتماعية، وكذلك تداول إطار معين لعلاقة السلطة وصراعاتها، وهكذا فإن التكوين الخطابي للمجتمع لا

---

[1] الحسين أخدوش ، نظرية أفعال اللغة لدى الفيلسوف أوستين: أسسها وحدودها الفلسفية، مؤسسة مؤمنون بلا حدود قسم الفلسفة والعلوم الإنسانية، المغرب، الرباط،2016/10/21، ص ص7-8.

[2] المرجع نفسه ص ص10-11.

ينبثق من انشاط الطليق للأفكار داخل الفكر البشري وإنما من ممارسة اجتماعية ذات جذور راسخة وتوجه نحو البنى الاجتماعية المادية الحقيقية.[1]

- ✓ يمكن من خلال ما سبق تحديد مجموعة من العلاقات بين كل من "**اللغة**" و "**الخطاب**" و" **البناء الاجتماعي**".
- ✓ قد تتميز النصوص الخطابية بتعدد عناصرها المتباينة، وبالغموض وقد يتطلب إنتاجها وتفسيرها الاستعانة بمجموعات من أنماط مختلفة من الخطاب.
- ✓ يدرس الخطاب تاريخيا وديناميا من حيث تغير المجموعات من أنماط الخطاب في إنتاجه، ومن حيث ما يتجلى في هذا التغير من تشكيل لعمليات تغيير اجتماعي أوسع نطاقا.
- ✓ الخطاب بناء اجتماعي، إذ أنه يشكل الذوات الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية ونظم المعرفة والعقيدة، كما أن دراسة الخطاب تركز على إثارة الإيديولوجيا البناءة.
- ✓ لا يقتصر تحليل النصوص على علاقة السلطة في الخطاب، بل يبين أيضا كيف تقوم علاقة السلطة والصراع عليها بتشكيل الممارسات الخطابية في مجتمع ما أو مؤسسة معينة وتغيرها.
- ✓ يهتم تحليل الخطاب بعمله في التحويل الإبداعي للإيديولوجيات والممارسات، وكذلك عمله في ضمان إعادة إنتاجها.

إذن، فالعلاقة بين اللغة والخطاب والبناء الاجتماعي تركز على التنوع والتغيير والصراع، فالتنوع في الممارسات وتنوع العناصر داخلها يعني أنها انعكاس معاصر لعمليات التغيير التاريخي التي يشكلها الصراع بين القوى الاجتماعية.

ثانيا: الخطاب كفعل اجتماعي عند جون أوستين/بيير بورديو/ميشال فوكو

❖ **الخطاب عند جون أوستين** :[2]تتدرج أعمال " **جون أوستين**" **(John Austin)** حول أفعال الكلام "Theory of speech acts"، والتي أسس لها في كتابه الشهير " How to do things with

---

[1] المرجع نفسه ص11.

[2] **جون لانجشو أوستين** :فيلسوف اللغة الطبيعية البريطاني، ومؤسس نظرية أفعال الكلام. عاش ما بين 1911م و1960م. قبله كان اهتمام الفلاسفة اللغويين والتحليليين موجّهاً نحو العبارات والتلفظات اللغوية التوكيدية التي تكتسي قيمة خبرية ووصفية، حيث اعتبرت مع الوضعانيين عبارات حقيقية ودالة على معاني محدّدة. لكنّ انكباب أوستين هذا على تحليل العبارات والتلفظات الإنشائية أفضى إلى إبراز الخصائص الجديدة

words"، حيث عمل على إيجاد طريقة جديدة غير تلك التي شـــاع تداولها في ميدان اللغة وفلســفة المنطق، سـالكا بذلك مسـلكا "**تداوليا**" يركز على محورية اللغة العادية في تأسـيس المعنى التداولي بعيدا عن النماذج الوظيفية المعروفة بالتحليل الدلالي الصوري للغة.

هذه الطريقة الجديدة عوّضــت النماذج الدلالية الوصــفية في تحليل اللغة الطبيعية بالطريقة الاســتعمالية الجديدة، التي تراعي غنى وظائف اللغة المســتعملة في الحياة العادية، مؤكدا بذلك على الطابع الإنجازي للكلام، وقد كان ذلك ضـروريا لإبراز الغنى الدلالي الذي يسـمح به الاسـتعمال التداولي لهذه اللغة، حيث ينجم عنه إفادة المعني عبر حركية التواصل.

أكد **أوســتين** في مجموعة من المحاضـــرات الأخرى المنشـــورة بعنوان" **عندما تنجز الأفعال بالأقوال**" "**When acts done with words**"[1]، على نظرية متكاملة في أفعال الكلام ينفرد فيها بالقول إن الأفعال السلوكية، إنما تنجز بالأقوال التعبيرية.[2]

- ✓ **تصورات "أوستين" للغة الطبيعية/منطلقاتها**

لعبت المنهجية المنطقية للتيار الوضـــعي المنطقي والتصـــورات المتطرقة للغة دورا مباشـــرا في الدفع بفيلسوف اللغة العادية أوستين في أواسط القرن الماضـي إلى تبني تصـور مغاير للغة، تصـور يخرج عن النماذج السـائدة آنذاك في تحليل اللغة، وقد كان المنعطف الفلسـفي الذي سـجله **أوسـتين** عند عدوله عن التصــور الأولي للغة الذي كان يتبناه، ويعتبر ســببا في إبراز اللغة العادية في تشــكيل المعنى والدلالة، حيث تعبر عن تداولية اللغة العادية عمادها أفعال الكلام التي يقوم على التفريق بين العبارات اللغوية إلى خبرية وإنشائية.

- ✓ **العبارات اللغوية والانشائية:**

تميزت المرحلة الأولى بالتفريق بين الفعل اللغوي باعتباره عبارة لغوية يمكن إخضـــاعها للتحليل المنطقي الصـــوري، وبين الأســـاليب الإنشـــائية منظورا إليها من زاوية التلفظات الأخلاقية التي لا يمكن إخضـــاعها

لمثل هذه العبارات، بحيث تفيد في إنجاز أفعال طقوسـية في سـياقات عرفية، وبالتالي فهي تخرج عن النموذج الدلالي الوصـفي الذي يقصـر وظيفة اللغة على وصـف الوقائع والإخبار عنها. فعلى سبيل المثال العبارة التالية: "أعدك بفعل كذا وكذا" هي عبارة تستخدم لفعل شـيء وليس للوصـف أو الإخبار عن هذا الشـيء، ومن ثمّ فهي عبارة تُفهم بشـكل أفضـل كفعل شـيء (إنجاز وعد...) وليس توكيداً لأيّ شـيء، ومن هنا جاء اسـم كتابه الشهير" **:كيف نفعل الأشياء بالكلمات**"

[1] أنظر : https://www.iep.utm.edu/austin/

[2] Françis Jaques, Faut-il continuer à faire de l'analyse de discours ?dans https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00003812/document

لمعيارية الصـــدق والكذب، كذلك تمت إعادة الاعتبار للأحكام القيمية، إذ تم تحليلها في إطار ما يســـمى "**التحليل الميتا-أخلاقي**" للعبارات الإنشائية[1]

✓ **تصور "أوستين" للغة من منظور تداولي:[2]**

كشف "**أوستين**" عن نوع من المبادئ اللسانية غير الصورية المتعارف عليها، وذلك لما فرق بين التلفظات الإنشائية والخبرية، حيث توصل إلى قناعة مفادها أن تحليل النموذج الأول "الأقوال الإنشائية" يكشف عن وظائف أخرى تؤديها اللغة غير تلك التي يقر بها الدلالي الوصفي المتعارف عليه في اللغة الصورية.

وهكذا فقد تبين له من ذلك أن نموذج العبارات الإنشـائية تحمل صـبغة "**إنجازية**"، وتتخذ صـورة "**أفعال**" كلامية تقضي بجعل اللغة طريقة في إنجاز سلوكات عملية بالأقوال التي نصدرها لمخاطبينا وفقا لسياقات محددة.

✓ **أسس اتجاه "أوستين" في أفعال الكلام:**

تنطلق مسـاهمة "**أوسـتين**" في أفعال اللغة "Speech acts" من مسـلمة مفادها أن العبارات اللغوية ليس من وظيفتها الإخبار فقط، بل هي تؤدي أيضـا العمل بالتكلم، فالإنجاز بالكلام يأخذ بالحسـبان كون اللغة تنكشف فيها المقاصد وتتفاعل فيها الذوات الخطابية، وذلك لتحقيق التواصل بين هذه الذوات.

فالأساس الذي جاء به "**أوستين**" يقوم على أن الأقوال التي ننتجها في حياتنا اليومية لها جانبان:

1- جانب نطقي لغوي: الفعل التكلمي.

2- جانب فعلي إنجازي: الفعل التكليمي.

وهي كلها أقوال وأفعال يقترن فيها القول بالفعل[3]، بحيث هذه الأقوال ليسـت مجرد رغبة في إقران الأفعال بالكلام، بل هي أيضا مجهود لمجابهة التطابق المفترض بينهما، وهنا تحددت مهمة اللغة في آداء المعنى بإنجاز أفعال كلامية، وليس الإخبار عن الواقع ووصفه كما زعمت أطروحات النزعة الوضعية.

✓ يصنف "**أوستين**" أفعال الكلام إلى ثلاثة (03) مستويات:[4]

---

[1] ما بعد الأخلاقmeta-ethics ، فرع من علم الأخلاق ethics يدرس البناء المنطقي للغة الأخلاقية، ولدلالة المصـطلحات والأحكام الأخلاقية. وهو علم يعلو على الأخلاق المعيارية ويسـبقها، فلا يهتم بوضـع معايير أخلاقية كما هي الحال - على سـبيل المثال - عندKant وMill ، بل يسـعى إلى نقد وتحليل المعايير والمفاهيم الأخلاقية التي وضـعها الفلاسـفة فعلياً في نظرياتهم، وبذلك تكون علاقة علم مابعد الأخلاق بالنظريات الأخلاقية كعلاقة «فلسـفة العلم» بالنظريات العلمية. وقد أدخل هذا المصـطلح في علم الأخلاق الوضـعيون المناطقة، تشـبيهاً بعلم مابعد الطبيعة، ولتمييز الأخلاق الفلسفية الخالصة من الأخلاق المعيارية.

[2] الحسين أخدوش ، مرجع سابق، ص ص4 -5

[3] Joëlle Réthoré, La pragmatique linguistique, La culture et ses signes Volume 21, Number 3, hiver 1989 ;pp.8-9.م

[4] أبوبكر العزاوي ، "سلطة الكلام وقوة الكلمات"، **مجلة المناهل**، العدد 62-63، ماي 2001، ص136.

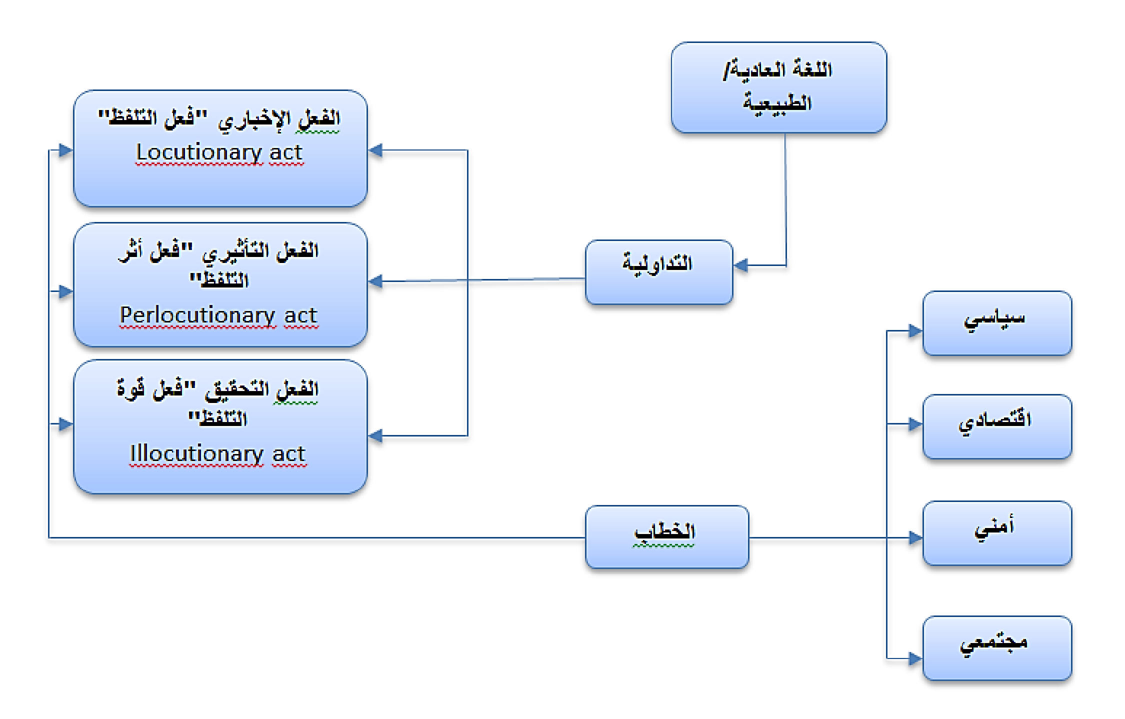
أ- **المســـتوى الأول:** الفعل الإخباري: "**فعل التلفظ**" "Locutionary Act"، وهو تأدية اللفظ أو النطق العادي بشيء ما، والذي يحمل معنى خبري ويخضع لحكم الصدق والكذب، ببساطة هو التكلم بشيء ما يكون له معنى ومرجع.

ب-**المسـتوى الثاني: الفعل التأثيري** "Perlocutionary Act"، وهو التأثير المنشـود الذي يريده المتكلم بنطقه بشـــيء ما يهدف من خلاله التأثير في المســـتمع ودفعه للقيام بفعل معين، بمعنى محدد، هو التأثير على إحسـاسـات المخاطب وأفكاره وتصـرفاته من خلال قول شـــيء ما، ويسـتلزم عنه لوازم ونتائج قريبة تؤثر على المتكلم وغيره من الأشخاص الآَخرين.

ت-**المســـتوى الثالث: الفعل التحقيقي** "Illocutionary Act"، وهو فعل الكلام ذاته أي إنجاز فعل في حين قول شـــــيء ما، على خلاف إنجاز فعل بمجرد القول وإيراده مجردا من القرائن، ويتميز الفعل التحقيقي بقوة إنجازية مترتبة عن نجاح الكلام في إحداث التأثير المقصـــــود منه، والذي يتحقق في إنشـــــاء الفعل المترتب عن تأدية النطق أو التلفظ، فالفعل التحقيقي هو قوة المنطوق "**العبارة**" على الفعل وهو وحدة محتوى ومعنى الاتصـــــال اللغوي، ويعتبره "**أوســـتين**" المادة اليومية للتكلم والكتابة، بمعنى أوضـح أن مجمل مسـاهمات "أوسـتين" حول أفعال الكلام أن تأدية النطق أو التكلم تنجز فعلا أو حالة مغايرة للحالة القائمة قبل النطق، إذا فالقول هو نفسه الفعل.[1]

الشكل (5): مخطط يلخص مفهوم الخطاب عند أوستين

[1] سيد أحمد فوجيلي، "فهم الأمننة: مقاربة نقدية للدراسات الأمنية"، **مجلة شؤون الأوسط**، مركز الدراسات الاستراتيجية، لبنان، بيروت،العدد154، خريف2016، ص ص72-73



المصدر: إعداد الباحث

❖ **الخطاب عند ميشال فوكو**

يقول" **ميشال فوكو**": "**ما قلته ليس ما اعتقده بل هو في الغالب ما أتساءل عنه، عما لم يم يكن قد جرى التفكير فيه**".

إن أعمال "**فوكو**" لها أهمية بالغة في تطور مجموعة كبيرة من النظريات المختلفة أدرجت في مجملها تحت مصطلح "**نظرية الخطاب**"، غير أن أعمال "**فوكو**" ليست نسقا فكريا أو نظرية عامة، حيث تعتبر أعماله عن تنويعة عريضة من الموضوعات، إذن، فمصطلح "**خطاب**" لم ينشأ ضمن منظومة ناجحة تماما من الفكر النظري، بل هو مجرد عنصر واحد في أعمال "**فوكو**"، ومن أنجح الطرق للتفكير في الخطاب ألا نعتبره مجموعة علامات امتدادا نصيا، بل "ممارسات تشكل الموضوعات التي نتحدث عنها"، وبذلك فالخطاب شيء ينتج عنه شيء غيره "كلام، تصور، معنى" ولا شيء موجود في داخله ويمكن تحليله على حدا، ويمكن اكتشاف بنية منطقية ناتجة عن نسقية الأفكار والآراء والتصورات وطرق التفكير والسلوك تنشأ في سياق بعينه، ونتيجة لما يترتب على طرق التفكير والسلوك هذه.[1]

وفيما يتعلق بالتفكير في الخطاب باعتباره أن له معاني، من المهم أن يؤخذ في الاعتبار عوامل الحقيقة والسلطة والمعرفة، فهي التي تجعل للخطاب معاني حقيقية، فالحقيقة عند "**فوكو**" شيء جوهري في الكلام، ولا هي سمة مجردة مثل التي يطمح إليها البشر، بل يرى الحقيقة شيئا أكثر دنيوية وسلبية، إذ أن

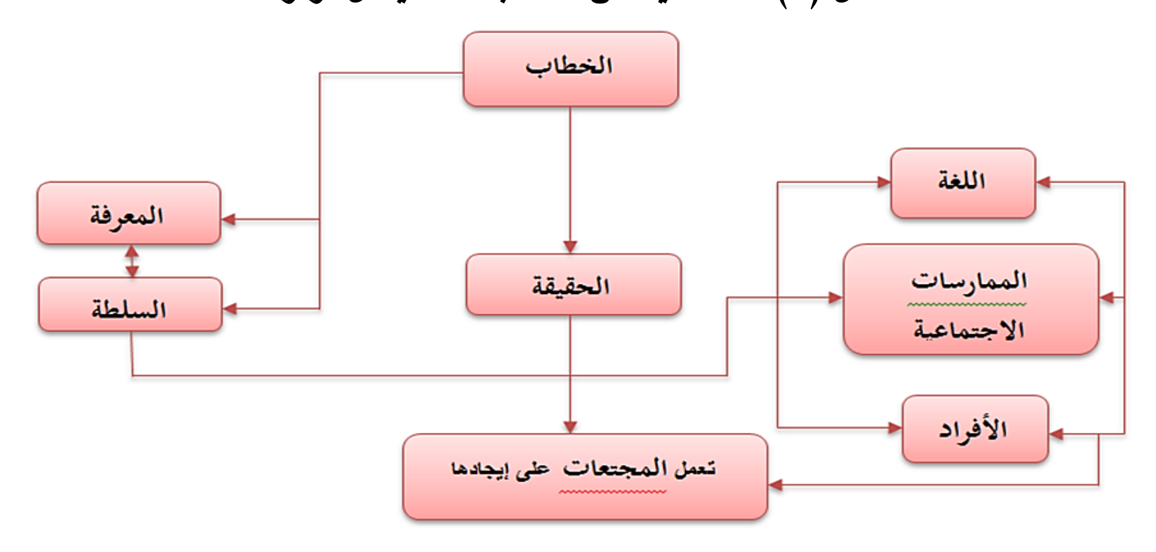
[1] سارة ميلز ، الخطاب، ترجمة، عبد الوهاب علوب، القاهرة، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى،2016، ص28

الحقيقة شـــيء لا بد أن تعمل المجتمعات على إيجاده، وليســت شــيئا يظهر بصـــورة غيبية، حيث يبذل الأفراد جهدا كبيرا للاستبعاد بعض أشكال المعرفة يتصورون أنها حقيقة.[1]

إذن، فالخطاب لا يتواجد في فراغ، بل هو في صـــراع دائم مع لغات خطاب غيره وممارســـات اجتماعية أخرى تثريه بمســـائل الحقيقة والســـلطة، وهنا لا يهتم "**فوكو**" بأي خطاب فيه عرض صـــادق أو دقيق "للحقيقي"، بل يهتم بالآليات التي تنتج الخطاب الســائد الذي يدعمه التمويل المؤســسـي وتوفر له الدولة المباني والموظفين ويحترمه الأفراد، ومنه فإن السلطة عنصر أساسي في مناقشات الخطاب، ولـــ"فوكو" دور أســاسـي في إعادة النظر في نماذج الســلطة، وبدلا من افتراض أن الســلطة "امتلاك" "بحيث يسـتولي أحد الأفراد على الســلطة من غيره"، أو أن الســلطة مخالفة لحقوق الغير "كفكرة منع الســلطة لأحد الأفراد من فعل يريد القيام به"، الأمر الذي ذهب بــ"فوكو" لوضع توافقات حول مصطلح "**السلطة**"، بكونها تتنوع في الممارسات الاجتماعية وأنها أنماط محتملة من السلوك، كما تقيد السلوك، وهذا النموذج الإيجابي من السلطة يعتبر مفيدا لاسيما حين يتطلع إلى سبل للتفكير في الخطاب.[2]

يؤكد "**فوكو**" على التداخل بين الســلطة والمعرفة، فكل معرفة لدينا ناتجة عن تأثير صــراعات الســلطة، ويصـف هذه الصـلة بين إنتاج المعرفة وعلاقات السلطة بمسمى "**السلطة/المعرفة**"، حيث أغلب المفكرين يرون أن الأفراد تقهرهم علاقات السلطة، لكن "فوكو" يعتبرهم نتائج علاقات السلطة أو نماذجها.

الشكل (6): مخطط يلخّص الخطاب عند ميشال فوكو



المصدر: إعداد الباحث

---

[1] نفس المرجع.ص32-31.

[2] المرجع نفسه ص32.

❖ **الخطاب عند بورديو[1]: "بنائية "بورديو" والممارسات البيروقراطية لبناء التهديدات الأمنية"**

مع اقتراب نهاية القرن العشرين شـهدت السـياسـة الدولية تغيرات سـريعة ومتلاحقة، حقق خلالها الاتجاه البنائي الاجتماعي تسـارعا كبيرا أربك العديد من علماء وباحثي العلاقات الدولية وشـكك في طروحاتهم المادية، فبعد الحرب الباردة واجهت الواقعية الجديدة مشـكلة شـرح كيفية نهاية هذه الحرب، وبشكل أكثر تعقيدا شرح التغيرات الشامل من المنظومة الدولية، فبروز البنائية كاتجاه جديد في العلاقات الدولية كان مع كتابات **نيكولا أونوف** خاصة تلك المعنونة بـــ "**عالم من صنعنا**"، الصادر عام 1989، ومقال "**وندت** " الملقب بأبي البنائية الصادر سنة 1992 " **الفوضى هي ما تصنعه الدول وما تفهمه منها: البناء الاجتماعي للسياسة الدولية** "،هذا الأخير أكد أن الفوضى في ما تصنعه الدول، وبهذا أعطى تصورا جديدا لفهم السلوك والمعطى الدولي بتبنيه لتركيب نظري يقوم على:

1. دور الأفكار الذي يتعدى دور القوة المادية.
2. كيفية تحديد الفواعل لهويات البنيات المادية.
3. النظام التذتاني للبنيات والذي يتكون من انسجام المفاهيم والتنبؤات.
4. المعرفة الاجتماعية المجسدة في المؤسسات الدولية
5. الهويات هي التي تحدد المصـالح والسـلوكات إذ يقول وندت "**الهويات هي قاعدة المصالح**"[(2)].

البنائية الاجتماعية هي تقييم تأملي للإطار الذي تفرضه نظرية حل المشكلات كأمر واقع، وتنظم في مجتمع البنية السياسية والاجتماعية وتسعى إلى فهم عملية التغير في إطار الكل وأجزائه معا[(3)].

فهذه النظرية تتضمن حل المشاكل وتهتم بكل من المصالح المعرفية والعملية المدركة وتسعى باستمرار إلى تعديل مفاهيمه على ضـوء الموضـوع المتغير التي تسـعى إلى فهمه، فهي تحوى عنصـرا طوباويا ومعياريا لمصلحة نظام اجتماعي وسياسي يختلف عن السائد، ويدرك أيضا العوائق التي تعترض سبيل الوصول إلى نظام عالمي بديل ممكن عبر عمليات تاريخية.

---

[1] بيير بورديو (1 أغسطس 1930 – 23 يناير 2002) عالم اجتماع فرنسي، أحد الفاعلين الأساسيين بالحياة الثقافية والفكرية بفرنسا، وأحد أبرز المراجع العالمية في علم الاجتماع المعاصر، بل إن فكره أحدث تأثيرا بالغا في العلوم الإنسانية والاجتماعية منذ منتصف الستينيات من القرن العشرين

[2]- Alescander wendt “social theory of international politics” Cambridge ump P297.

[3]- John roggic, “what makes the world hung together? Neo-utilitarianism and social constructivist challenge” international organization , P52.

انطلاقا من هذه الافتراضـــــات تحاول البنائية تبني نظرة أو تصـــــور أكثر اجتماعية وأكثر إرادته عكس المفاهيم المادية والحتمية للتصـــــورات الواقعية البنيوية، محاولة ربط البنى، الفاعلين وإدراكاتهم للواقع في علاقة جدلية تعددية الاتجاهات، فالعلاقات الدولية في نظرها تهتم قبل كل شـــيء بأفعال ووقائع اجتماعية فشارك في البنية الاجتماعية حيث تشكل هذه البنية من ثلاث عناصر:

1. معارف مشتركة.
2. المصـــادر المادية لا تتخذ شـــكلا، ومعنى إلا من خلال تأويلات الفاعلين التي تنعكس على ممارستهم.
3. ممارسات هؤلاء الفاعلين[1].

"تعتبر بنـائيـة **بورديو** أهم اتجـاه بنـائي مهتم ببنـاء التهـديـدات، بـالتركيز على البيئـة الـداخليـة للبيروقراطيـة، مثـل الثقـافـة المنظمـاتيـة ،علاقـات القوة "يقول **كروز وليـامز (Krause Williams)** 1997، الذي تعود جذوره إلى **القرامشية (Gramscian)** ومدرسة فرانكفورت **(Frankfurt school)** وتأكيدها على الوضـع المعياري للانعتاق وحرية الأفراد من القمع الذي يمنعهم من فعل ما يختارون لحرية بوث ،و **شيهن** (Sheehan) بسبب الوزن المعطى للانعتاق، إذن بصـفة عامة الدراسـات الأمنية النقدية أكثر ملائمة للبحث الذي يتعامل مع كيفية إخراج منطق الأمن بدلا من دراسة تفويض منطق الأمن.

فبنـاءا على عمل **بورديو وقيزني (Guzzini)** اللغـة لهـا إمكـانيـة الأداء(performative)المفهوم النظري الأول لبورديو الذي يساعد على تحليل دور البيروقراطية هو "**الحقل**"، بورديو لم يعط تعريف محدد للحقل لكن المفكرون الذين ســـاروا على خطاه حاولوا ذلك ، **ألدر نســـين (Adler-Nissen)** يعرفه كـــــ"**نظام اجتماعي مســتقل ذاتيا يشـمل مجموعة من الممارسـات والاعتقادات التي تقترح فعل مؤهل بالالتزام بالقواعد والأدوار**" أما **بودي "Boady**"1989 " فيؤكد أن الحقل الاجتماعي هو نظام العلاقات بين المواقع التي تحملها الوكالات المتخصـصـة والمؤسسات التي تتنافس على شـيء مشترك" ما يعني: اشـتراك الفواعل المشـاركين في نفس الأهداف ويتعلقون بنفس القضـايا، بينما الحقل هو موضـوع تدرجي يتشكل بحد ذاته بالخطابات والممارسات ويتشكل أيضا من الصراع على السلطة المستمر بين الفواعل في الحقل[2].

1- Pierre willa "la Mediterranean come space invente"jean Monnet, Working paper, November 1999, N25, P19.

2- Monica svantesson, "Bureaucratic practices of constructing security threats (the European commission and irregular immigration) Ireland, Rubin city University m 30 August-1 spt 2010, P13.

فنظرية "**بورديو**" للسياسة تعطي آليات قوية لتحليل وفهم السلطة السياسية، فهي تعتبر بديلا عن النظريات التقليدية مثل ما بين الحكوماتية (intergovernmemtalism) ونيو-وظيفية (neofunctionalism) ،فحسب **بورديو** لكل مواطن الحق في صياغة رأي سياسي وتقديم أحكام سياسية (الخاصية الأساسية لأي نظام ديمقراطي)، يقر "**بورديو**" أن الكفاءة التقنية تحدد بالقرار السياسي وهي قدرة اجتماعية تتفاوت حسب المؤهلات التربوية، فقدرة صياغة الآراء السياسية بالنسبة لبورديو توزع بشكل غير متساوي، فمن يملك قدرة تربوية مثلا يملك القدرة على الصياغة أكثر من غيره، وهذه الاختلافات (التفاوتات) تعتمد على القدرة الاجتماعية بالدرجة الأولى.

لذلك أكد **بورديو** أن حقل الإنتاج الإيديولوجي هو عالم السياسيين المحترفين، حيث أن إنتاج القرار السياسي يتم بتحقيق تعبئة جماعية حول المشاكل المشتركة[1].

فالبيروقراطية حسب هذا المنظور يمكن أن تكون حقل، حيث يتفاعل السياسيون مع الآخرين، فهو عالمهم له قواعده الخاصة وأنماطه، بورديو أكد أيضا أن الدولة يمكن أن تكون حقل كما أكد **بورديو وآدلر نسين** أكد نفس الرؤية عندما حلل المجلس كحقل ديمقراطي.

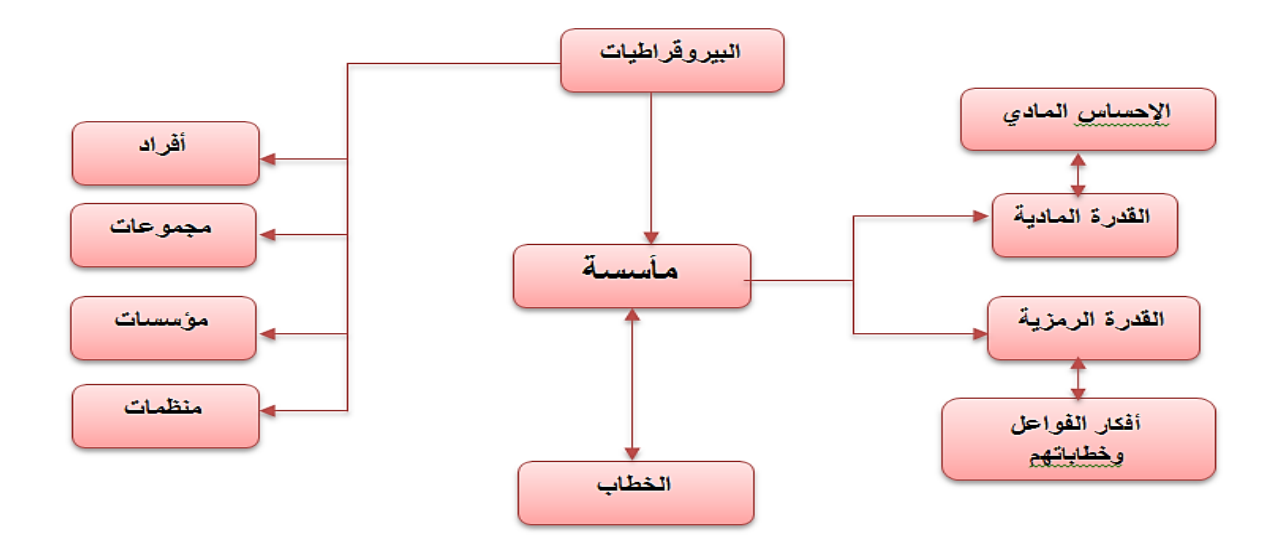
الباحث يجب أن يخطط للعلاقات بين الممارسين في الحقل، فالمشاركون قد يكونون أفراد، مجموعات أو مؤسسات تتضمن كشف علاقات القوة، هذه الأخيرة علائقية (relational) وقوة الفاعل الواحد تعتمد على تخوف الفواعل الآخرين، ويمكن أن تفهم ضمن المفهوم النظري لبورديو فيحدد أشكال مختلفة للقدرات، لكن الشكلان الأكثر أهمية هما: القدرة الاقتصادية والقدرة الرمزية، فالأولى توجد في الإحساس المادي، وتتواجد الثانية في عقول الفواعل وهي الأهم "على سبيل المثال: إذا كانت عندك سمعة جيدة تكون لديك قدرة رمزية "يقول **وينستون وكالاغن** (Callaghan, wiston) 2006،علاوة على ذلك، علاقات القوة في الحقل غير متماثلة ، بمعنى آخر توزيع القدرة غير مستوي فليس لكل شخص نفس القدرة للتدخل في إنتاج معنى، فمن الضروري معرفة القدرة المقسمة بين المشاركين في الحقل (البيروقراطية الدولية في الدراسة) ،بالإضافة إلى تخطيط الحقل ليتضمن التحقيق في القواعد الرسمية التي تنظم العلاقات بداخله، هذا ما يتضمن إعدادات مؤسساتية.

يزودنا **بورديو** بمفهوم ثالث رئيسي الذي يستخدم في دراسة دور البيروقراطية في بناء التهديد هو "habitus" بمعنى أن يعرف كنظام متين ومرتب[2].

1- Niilo kauppi, “Elements for a structural constructivist theory of politics and European integration” Harvard University , Minda de Gunzburg center for European studies, 2002, P P 2-3.

2- Monica svantesson, op.cit.P P 14-15.

الشكل (7):مخطط يلخّص دور الخطاب عند بيير بورديو



المصدر: إعداد الطالب

المطلب الثالث: الخطاب الأمني من منظور مدرسة كوبنهاغن

أولا : موقع مدرسة كوبنهاجن من مقاربات الدراسات الأمنية

تعتبر مدرسة كوبنهاجن ورائدها **باري بوزان**[1] أول المساهمين في إعادة صياغة مفهوم الأمن، وفتح مجالات جديدة للبحث في حقل الدراسات الأمنية منذ العقد الثامن من القرن العشرين.

وقد انطلق **بوزان** ومدرسة كوبنهاغن من إرادة في تأسيس مسار خاص للدراسات الأمنية يسمح بالتغلب على حدود الدراسات الاستراتيجية التقليدية والمقاربات الكلاسيكية في العلاقات الدولية، عن طريق مد مجال البحث إلى أبعد من الجانب العسكري البحت والعلاقات بين الدول فقط.[2]

وهنا يمكن تقسيم الدراسات الأمنية الدولية عموما إلى مجموعتين:

- ✓ **المجموعة الأولى: الدراسات الأمنية التقليدية**

---

[1] يوجد باري بوزان حاليا على رأس المدرسة الإنجليزية لكنه كان ينتمي في وقت سابق إلى مدرسة كوبنهاجن. ويمكن أن نعتبر أن بوزان في دراساته حول الأمن موجود على نقطة اتصال بين الواقعية الجديدة، المؤسساتية والبنائية لأن أعماله تأخذ عناصر تحليلية من كل هذه المقاربات، كما أن أعماله تعتبر رابطا بين الدراسات التقليدية للأمن والدراسات النقدية، فواقعيته المعدلة أعطته مصداقية لدى التقليديين، ومفهومه الموسع للأمن شكل قاعدة لأعمال النقديين. أنظر:

Dario Batistella, Théorie des relation Internationales, op.cit, p.476 et p.481.

[2] Jef Huysman, «Revisiting Copenhagen: Or, On Creative development of a security studies agenda in Europe», European journal of international relations, vol.04, n°04, 1998, pp. 479.

التي تشترك في خاصية رئيسية وهي اعتبار الدولة الفاعل الأمني الوحيد كالواقعية والليبرالية (**المنظورات الأكثر تأثيرا على العلاقات الأمنية بين الدول**) ،وروادها أمثال، **ســــتيفن وولت (Stephen Walt) وباتريك مورغن(Patrick Morgan)**، الذين أكدا أن الدولة هي المرجع الوحيد، بالإضــافة إلى المركزية الفوضـــوية في التحليل، فهناك تصــــادم بين النظريتين التقليديتين للأمن، إذ أن "**الفوضـــوية**" هي النقطة المركزية في المنظور الواقعي، الخاصـــية الفوضـــوية للنظام الدولي هي التي تحدد العلاقات بين الدول، الضـــــغوط وقيود النظام هي العوامل الرئيســـية التي تحدد الأهداف والعلاقات الأمنية بين الدول ،الميزة الرئيسـية الأخرى للمنظور الواقعي هي أن النظام في الأصــل غير آمن "تميز النظام بالا أمن" مما يجعل الدول تتنافس على الأمن من خلال تطوير القوة العســـكرية[1] ،هذا ما ينجم عنه المعضـــــلة الأمنية (Security dilemma)[2] ،في المقابل المنظور الليبرالي أكثر مرونة بخصــوص تأثير فوضــوية النظام الدولي على سلوك الدول، فيعترف أن التعاون محتمل من ثم احتمالية فشل المعضلة الأمنية، لأن التعاون يمكن أن يقود الدول إلى تطوير مســـتويات عالية من الأمن بالإضـــافة إلى إدخال هذا المنظور لفواعل أمنية غير دولية كالمنظمات والبيروقراطيات الدولية .

✓ **المجموعة الثانية: الدراسات الأمنية النقدية**

مجموعة واســـعة من النظريات تتحدى النظريات التقليدية للأمن، تتضـــمن هذه المنظورات التركيز على تهديدات غير عســكرية للأمن والفرد ككيان مرجعي (**Referent objects**)بالإضـــافة إلى الخاصـــية المشـــتركة الأخرى لهذه المنظورات المتمثلة في الفرضـــية الوضـــعية كما يؤكد "**ملتيمر**" (**Multimer** 2007، بالرغم من انتمائها إلى الدراسـات الأمنية النقدية ، مفكرو مدرسـة كوبنهاجن أبعدوا أنفسـهم بشـكل واضح عن هذه المنظورات ، رغم أن **بوزان** وغيره اعترفوا باشتراكهم في البناءات النظرية للدراسات الأمنية النقدية، كالبناء الاجتماعي للأمن، فهم يؤكدون أن الدراســـــات الأمنية النقدية تقوم على إمكانية التغيير ،بينما اعتقادات منظور كوبنهاغن " **البناء الاجتماعي** "مثلا يتســـرب في أغلب الأحيان كبنية ويصـــبح مستقر نسـبيا كممارسـة وقاعدة تحليل ،مفكرو هذه المدرسـة يبعدون أنفسـهم أيضـا عن فكرة اعتبار الفرد ككيان مرجعي للأمن، فمركزيتها هي الجماعات.

---

(1) Rafaela Rodriguez de Brito, « Securiting climate change : process and implications », university of Coimbra, July 2009, p11.

(2)هذا التعبير استخدم من قبل جون هارز John Herrz الذي يؤكد أن التوسع والزيادة في القدرة العسكرية من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق الأمن من جهة، ومن جهة أخرى يهدد أمن الدول الأخرى، في المقابل الدول الأخرى تقوم بتوسيع قوتها العسكرية وتضخيم جيشها (Waltz 1979) .

بهذا يمكن القول أن مدرسة كوبنهاغن تركز على الفواعل الأمنية الحالية وسلوكاتها، بدلا من التنافس بين هذه الفواعل(1) ، والميزة الرئيسية لمدرسة كوبنهاغن هي اقتراح دراسة الممارسات الأمنية برسم فلسفة الفعل الخطابي (**Speech act**)، مع افتراض فصاحة الأمن (**Articulation of security**) كشكل حاسم للفعل الأمني(**security act**).(2)

فعلى مستوى نظرية العلاقات الدولية، فإن مقاربة مدرسة كوبنهاجن هي تقريبا "**غير قابلة للتصنيف**"، **ف**"**ماك سويني**" يعتبر أن أغلبية أعمالها "**موضوعية وواقعية**"، في حين أن **هويزمانز (Huysmans) ووبليامز (Williams)** يعتبرانها "**خليطا من الواقعية والبنائية**"[3].

على أية حال، ينطلق بوزان في دراساته من أعمال **جون هرز** حول "**المعضلة الأمنية**"، إذ اعتبر هو أيضا أن الفوضى الدولية تعرض الدول للمعضلة الأمنية، لكنه يعتقد أن الواقعيين ضبطوا مشكلات أمن دولة ما على مستوى التحليل النسقي فقط: بقدر ما هذه المقاربة صالحة بالنسبة للقوى الكبرى التي حقيقة تتأثر بالنظام الدولي في عمومه، بقدر ما لا تتكيف مع دراسة مشكلات الأمن الخاصة بباقي الدول، فإن كان أمن القوى الكبرى يتأثر بما يحدث ضمن النسق الكلي (**النظام الدولي**) نتيجة اتساع شبكة مصالحها، فإن الأنساق الفرعية الأخرى (**الدول الصغيرة**) لا تتأثر دائما بما يحدث في مناطق بعيدة عنها جغرافيا[4].

ثانيا: الخطاب الأمني عند باري بوزان/أولي ويفر

❖ الخطاب الأمني عند أولي ويفر:

ركز **أولي ويفر**(**Weaver Olé**)في دراساته حول الأمن على الدول الأوروبية بعد ما يسمى بنهاية الحرب الباردة منذ **1989**، حيث يرى أن العالم يتغير وأن فواعل النظام الدولي تواجه العديد من التحديات، مثل: تسارع العولمة، العلاقات عبر الوطنية، القوميات العرقية، المشاكل الإثنية...، وبالنسبة

---

(3) : Ibid, pp 12-13.[1]

(1) : Holger Stritzel, Op,Cit , p358.

[3] Alex Macleod, «Les études de sécurité: du constructivisme dominant au constructivisme critique», Cultures & Conflits, n°54, été 2004, http://conflits.revues.org/index1526.html, p.13.

[4] يجب فهم رأي بوازن هذا بناءا على أنه كتب في فترة الحرب الباردة، فأول طبعة من كتاب بوزان "الناس، الدول والخوف People, States and Fear"، نشرت سنة 1983 أي في فترة الثنائية القطبية.

للدول الأوروبية فإن اندماج اتحاد أوروبي يكون أكثر في الجانب السياسي، فهذ التحولات التي مست العلاقات الدولية نتجت عنها أنواع جديدة من التهديدات ليس على الدولة فقط وإنما على المجتمع كذلك.

في المؤلف الجماعي، "الهوية والهجرة والأجندة الأمنية الجديدة لأوروبا"، " Identity,Immigration and the new security agenda in Europe"، اعتمد ويفر على تمييز **فيرديناند تونيز** " Ferdinand Tonnies" بين ،"المجتمع"و "المجتمعي"، أي بين "**Community**" و"**Society** "، فحسب **تونيز** فإن مفهوم "**المجتمع**" يرتكز على فكرة أنه "**طبيعي**" وله "**طابع عضوي**"، في حين "**المجتمعي**" هو عبارة عن بناء عقلاني له هدف محدد، لكن حسب ويفر هذا التعريف للمجتمع يعتبر اختزاليا ولا يؤدي المعنى بالشكل المطلوب، ويفضل النظر للمفهومين على أنها توليفة من المجتمع "Community" والمجتمعي "Society"، فالمجتمع لا يمكن أن يختزل كليا ضمن بعد محدد في الحسابات العقلانية، كون هذا الأخير يعنى بالهوية والعادات والمجتمعات والأفراد، الذين يعرفون أنفسهم على أنهم أعضاء في المجتمع.[1]

وعلى هذا الأساس لم تعد الدولة هي الكيان المرجعي الوحيد المهدد على الساحة الدولية، كون المجتمع له مخاوف من تهديد "**هويته**"، لهذا فإن "**ويفر**" له نظرة ثنائية للأمن منذ إعادة تجميع مضامين الأمن في 05 خمس قطاعات، وعليه فالأمن مركب بين "الأمن الوطني/القومي"، " National Security"، و"الأمن المجتمعي"، "Societal Security"،المرتبط بالمجتمع والهوية.[2]

ومن هذا المنطلق فإن تركيز "ويفر" على الأمن المجتمعي نظرا لتجاوزه النظرة الاختزالية بين الدولة والأفراد كونه يعبر عن بناء وتكوين متبادل ومتكامل ومعقد يصعب التفريق بين مكوناته "**الدولة-المجتمع**"، ولهذا فالخطاب الأمني هو الذي يحدد مدى تهديد هذه الكيانات ومدى استهداف كل منها والدرجة التي تهدد بها، وكذلك الإجراءات المناسبة لمواجهة هذه التهديدات، فالأمن المجتمعي يبين قدرة المجتمع على الاستمرار في نظامه المجتمعي والهوياتي الأساسي في ظل ظروف متغيرة، وفي مواجهة التهديدات المحتملة أو الفعلية، وبشكل أكثر تحديدا هو القدرة على الدعم في ظروف مقبولة لتطوير وتفعيل الأنماط الهوياتية كاللغة والدين والثقافات والهويات الدينية والعادات والتقاليد...[3]

---

[1] Ole Wæver, Barry Buzan, Morten Kelstrup, , Identity, Migration and the New Security Agenda in Europe (London: Pinter Publishers Ltd., 1993, p221.

[2] Ole Weaver, Insécurité, Identité : une dialectique sans fin : in, Anne Marie, Le Gloannec , ed, entre union et nations :Létat en Europe, Paris, Presses de sciences politiues,1998,p97.

[3] : Les législations en matière de naturalisation : Vecteur de sécuritisation des politiques d'immigration en Allemagne, aux États-Unis et en France, These de Doctorat de l'Université Paris Saclay « préparé à lèuniversité paris –sud ; laboratoir, Collége d'études interdiciplines (CEI) Paris 2015,P 27.

وعلى هذا الأســـاس يظهر الاختلاف في قوة أداء الفواعل مجتمعيا، كون البناء الذي يحوي كل هذه البناءات الاجتماعية يبقى دائما الدولة ، ولهذا لا يمكن لبقية الفواعل الأخر التكلم عن الأمن وإن كان يهددها، فقد تجد بعض الفئات المجتمعي ســهولة نســبية في المســاهمة في انتاج الخطاب المهيمن في المجتمع، بينما تواجه فئات أخرى صعوبة أو تحرم من هذه الإمكانية كليا، حيث يثير هذا التفاوت السؤال حول "من يتكلم باسم الجمهور أو المجتمع"، ولقد أكد "**ويفر**" أن المجتمع لا يتكلم بنفسه وإنما من خلال المؤســـســـات والفواعل داخله، وقد اعترف في نفس الوقت بأن بعض الفواعل تبدوا أقدر من غيرها على التحدث باســم المجتمع، ولم يحدد "**ويفر**" هؤلاء الفواعل بشــكل دقيق واكتفى للإجابة عن هذا الســؤال بالإحالة إلى فكرة "الأمن المجتمعي" التي تفترض بأن الهوية تعرف المجموعة، وبالتالي يصـــبح الفواعل المتكلمين هم أولئك الذين ينتمون إلى هوية مجتمعية معينة تخولهم التكلم باســم "**النحن**"، ويعتبر هذا صحيحا فقط إذا كان المجتمع منسجما، ولكن المجتمعات كما يعترف "**ويفر**" نفسه شديدة التباين ومليئة بالهيراركية "**الهرمية**".

إذن في ظل هذا التنوع واللاتجانس المجتمعي، يصـــبح "التكلم الأمني" منوطا بالموقع الاجتماعي للمتكلم وقوته النسبية، فالقوة والضعف النسبي للفاعل وموقعه في الهيراركية لها تأثيرات مهمة على الحقل الأمني، ولكن "ويفر" لم يعرها الانتباه الكافي بكون نجاح الخطاب الأمني يتفاوت حســب الموقع الذي يحتله الفاعل.[1]

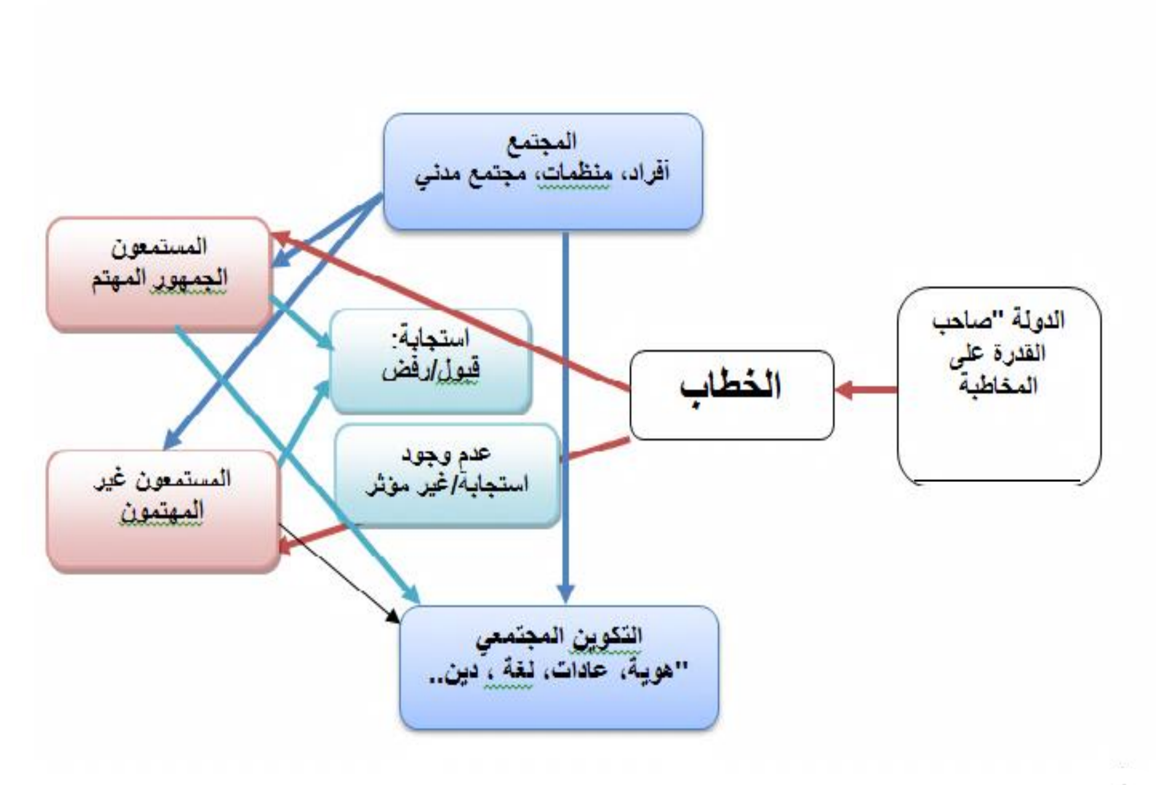
وبشــكل فإن المشــاهدين الأقوياء يســتطيعون الاســتماع غلى الخطاب الأمني والتجاوب معه بالقبول أو الرفض، بينما المشـاهدون الضـعفاء قد لا يسـتقبلون الخطاب بالكلية أو لا يكون لقبولهم أو رفضــهم أي تأثير أو معنى، فهناك فارق شاسع بين المستمع المتكلم وصاحب رد الفعل، والمستمع دون رد فعل، وهنا فإن نجاح الخطاب الأمني لا يتحقق إلا إذا تم التعامل معه إما بالقبول أو الرفض وهو يضـــم إلا النوع الأول من المتلقين "المستمع" صاحب رد الفعل".[2]

---

[1] Ibid,p28-29

[2] Ibid.

الشكل (8): مخطط يلخّص مفهوم وتحليل الخطاب الأمني عن أولي ويفر



المصدر: من إعداد الباحث

❖ الخطاب الأمني عند باري بوزان

يعتبر **باري بوزان** من أول المســاهمين في إعادة صـيـاغة مفهوم الأمن وفتح مجالات جديدة للبحث في حقل الدراسات الأمنية، منذ العقد الثامن من القرن الماضـي، وقد انطلق بوزان من إرادة في تأسيس مسار خاص للدراسات الأمنية يسمح بالتغلب على حدود الدراسات الاستراتيجية التقليدية والمقاربات الكلاسيكية في العلاقات الدولية، حيث يعتبر "**يورغن هابرماس**[1]" هذه الأعمال أنها خليط من الواقعية والبنائية.

[1] يورغن هابرماس (بالألمانية Jürgen Habermas: فيلسوف وعالم اجتماع ألماني معاصر (18-06-1929 دسلدورف -) يعتبر من أهم علماء الاجتماع والسياسة في عالمنا المعاصر. ولد في دوسلدورف، ألمانيا وما زال يعيش بألمانيا.يعد من أهم منظري مدرسة فرانكفورت النقدية له ازيد من خمسين مؤلفا يتحدث عن مواضيع عديدة في الفلسفة وعلم الاجتماع وهو صاحب نظرية الفعل التواصلي.

وصل يورغن هابرماس إلى درجة من الشهرة والتأثير العالمي لم ينجح الرعيل الأول من ممثلي النظرية النقدية الاجتماعية والمعروفة في حقل الفلسفة المعاصرة بمدرسة فرانكفورت في الوصول إليها. فعلى الرغم من الثقل العلمي لأفكار الجيل الأول (هوركهيمر، أدورنو، ماركوزه، إريك فروم...)، إلا

ينطلق بوزان في دراساته من أعمال جون هيرز "John Herz" ، حول المعضلة الأمنية، إذ اعتبر أيضا أن الفوضى الدولية تعرض الدولة للمعضلة الأمنية، لكنه يعتقد أن الواقعيين ضبطوا مشكلات أمن دولة ما على مستوى التحليل النسقي فقط، والتي يمكن أن تكون صحيحة فقط بالنسبة للدول الكبرى، لكنها عموما لا تتكيف مع دراسة مشكلات الأمن الخاصة بباقي الدول.[1]

لتجوز هذا القصور انطلق **بوزان** من فكرة مفادها أن الواقع الدولي يتميز بشبكة عالمية للاعتماد المتبادل، ربطت بين أمون الدول نتيجة لتأثيرات الجغرافيا، ورأى أن دراسة التفاعلات بين الدول والروابط بينها في مجال الأمن خاصة تلك القريبة.

وهنا يميز **بوزان** بين الدول تبعا لطبيعة أنظمتها وفعالية سلطتها، وأخذ بعين الاعتبار عناصر متعلقة بالسياسة الداخلية، فالأمن يجب أن ينظر إليه باختلاف أنماط الدول، طبيعة العلاقات بين الدولة والأمة، المؤسسات والإيديولوجيات، وكذلك التمييز بين الدول القوية والدول الضعيفة.[2]

كما ميّز **بوزان** بين أنماط الفوضى "**ناضجة – غير ناضجة**"، بالاعتماد على وجود دول مهيأة للتعاون أم لا، ومدى تقبلها لقواعد ومؤسسات تسمح بتنظيم علاقاتها.

وعلى هذا الأساس يوضح بأن مضمون الخطاب الأمني على نفس النهج الذي قدمه "**ويفر**"، بتقديم قضية معينة تخاطب كمشكلة أمنية مع تقبلها من طرف الجمهور، غير أن مضمون الخطاب الأمني عند "**بوزان**" أوسع بكثير، كون هذا النمط يشمل عدة أقاليم ومركبات أمنية في العالم، والأهم من هذا كله هو صاحب الخطاب نفسه، وكيف يقدم قضية معينة على أنها تهديد شامل للأمن الدولي، وتقبله باقي الفواعل الدولية، وقد مثّل "**بوزان**" على ذلك بالحرب على الإرهاب، وهي الاستراتيجية المعتمدة من طرف الإدارات الأميركية بعد 2001/01/11، حيث طرحتها بشكل واضح في خطاب "**بوش**" **Bush** الإبن: "**أنت معنا أو ضدنا**"، وهنا يشير "**بوزان**"، إلى أننا لا نستطيع اعتبار هذا الخطاب الأمني شاملا لكل مكونات الوحدات المشكلة للنظام الدولي، لكن ما يهمنا هنا، كيف يمكن لهذا الخطاب أن يؤثر

أن هابرماس هو الفيلسوف الوحيد الذي فرض نفسه على المشهد السياسي والثقافي في ألمانيا كـــ"فيلسوف الجمهورية الألمانية الجديدة" وفقاً لتعبير وزير الخارجية الألماني يوشكا فيشر، وذلك منذ أكثر من خمسين عاماً.

[1] Vladimir Sulovic, Meaninig of sucurity and the theory of securitization, Belgrade, center of security policy, Belgrade, 2010,pp.2.3.4.

[2] Ibid.

على كل مســــتويات الأمن فعلا، فنزولا إلى الفرد إذا تمت مخاطبة الفواعل بطريقة تظهر بأن الإرهاب قضـــية تؤثر على الخيارات الســـياســـية التي تخل بالقيم التحررية، فقد مدنا "**بوزان**" بثلاثة خيارات لفهم السياسة الأمنية للقضاء على الإرهاب، وهي: العزل–القمع–المساواة".

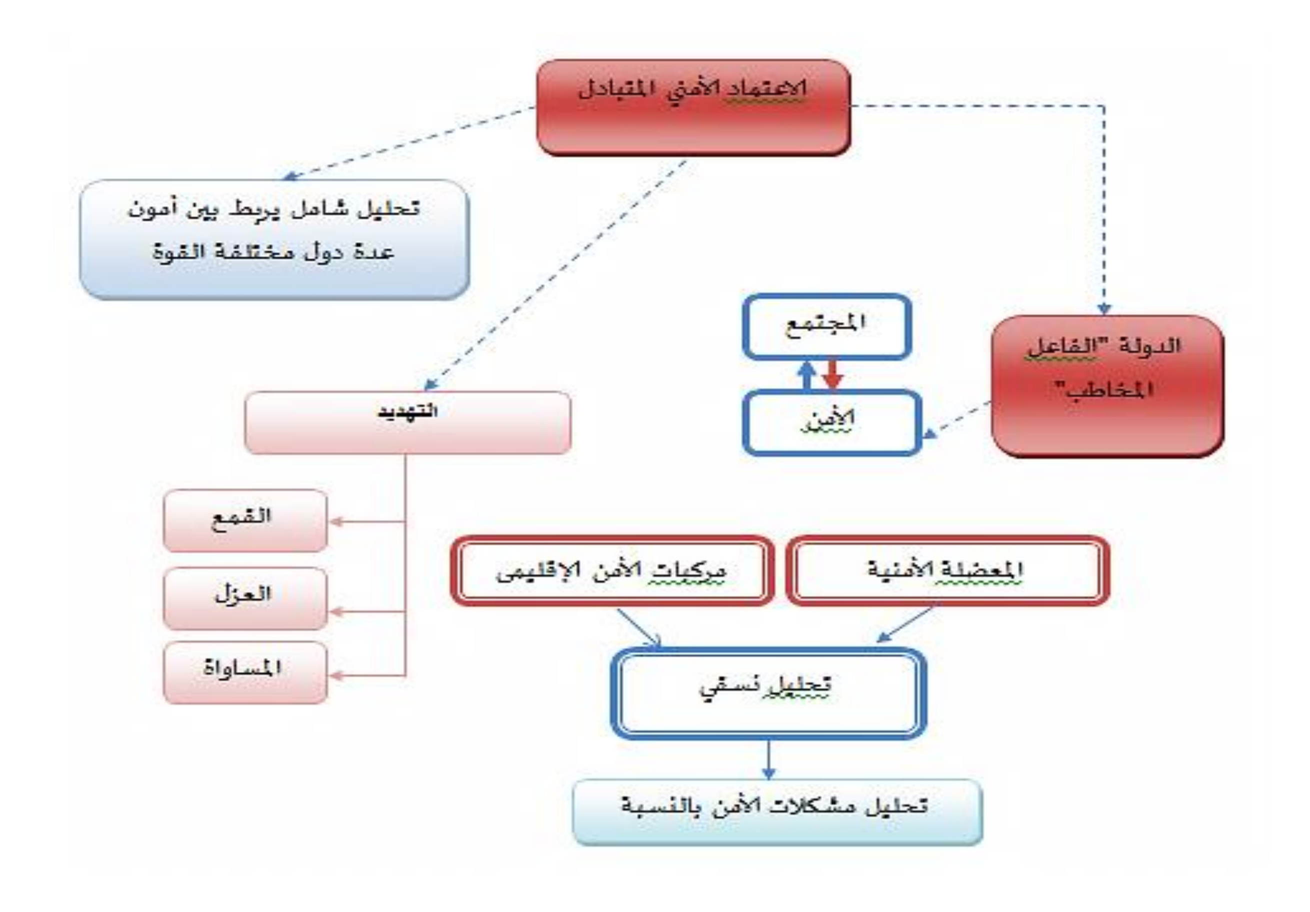
✓ **العزل–القمع:**

يدعوه "**بوزان**" بالنهاية الحادة للحرب على الإرهاب، ومحاولة الحد من الإرهابيين عن طريق العمل العسكري، إلا أن القمع مثل العزل يقوض القيم التحررية، الرئيسية التي لها من الأهمية في المجتمعات الديموقراطية.

➢ **المساواة:**

والتي تأخذ من فرضية أن العالم غير متساو أصلا، وهذا الإرهاب ناجم عن هذه التفاوت والظلم، وهنا يصر "**بوزان**" على هذا الخيار في تبني خطاب أمني موجه في هذا الإطار.[1]

الشكل (9): مخطط يلخّص تحليل الخطاب الأمني عند باري بوزان



[1] Marianne Stone, Security according to Buzan, a comprehensive Security analysis, Columbia university school of international and public affairs, New York ,2009, pp.8-9.

المصدر: إعداد الباحث

من خلال المخطط يتضح أن "**بوزان**" قدم رؤية موسعة لرؤية "**ويفر**" حول الخطاب الأمني، حيث يؤكد أن شمولية الخطاب في حد ذاته تمثل مشكلة بالنسبة للفواعل المتلقية له، سواء كانت مستجيبة أم لا، لأن عوائد الأفعال ستنعكس حتميا عليها، ولهذا وجب دائما اختيار المسار الصحيح لتبني خطابات أمنية موجهة بشكل يضمن الأخذ بعين الاعتبار التفاوت بين تشكيل وحدات النظام الدولي، انطلاقا من مجتمعاتها المحلية، وصولا إلى موقعها في النظام الدولي، حتى يعطيها هذا الخطاب نتائج مقبولة نسبيا.[1]

المبحث الثاني: الخطاب الأمني كنظرية/البناء النظري للخطاب الأمني

بعد تحليل المضامين المختلفة للخطاب بشكل عام بين كل من **أوستين** و**فوكو** و**بورديو** الذي تم الاعتماد على مساهماتهم في تحديد مفهوم الخطاب الأمني عند كل من **ويفر** و**بوزان**، فمن خلال هذا المبحث ستتم محاولة تحليل وفهم الخطاب الأمني كمقاربة أمنية أو كنظرية أمنية تساعد على فهم القضايا ذات البعد الأمني، وذلك من خلال ربطها بمساهمات مدرسة كوبنهاغن، بدراسة البناء النظري الخطاب الأمني وعلاقته بنظرية الأمننة، وكذلك تحديد العلاقة الوثيقة بين الخطاب الأمني ونجاح عملية الأمننة بشكل عام.

المطلب الأول: :الإطار العام لنظرية الأمننة/الأمن كعملية خطابية

أولا: نظرية الأمننة عند باري بوزان، أولي ويفر، ياب دو فيلد/مضمون نظرية الأمننة

يؤكد **ويفر** أن مفهوم الأمننة سحب من الأنظمة المصرفية وحول بعدها إلى مجال العلاقات الدولية، فنقطة البداية في هذا المفهوم هي نظرية "الفعل الخطابي"، "The speech act theory"، التي طورت من قبل **جون أوستين** 1962،الذي أظهر كيف لنا أن نقوم بالأفعال عن طريق الكلمات، فنطق "**الأمن**" يعني "الفعل"، إذا القضية تتحول إلى قضية أمنيةعندما يقوم الفاعل بتقديمها كتهديد وجودي" Existential

---

[1] IBID.

"Threat" للكيان المرجعي "Referent Object"، هذا التهديد من شأنه أن يعرض بناء الوحدات السياسية للخطر.[1]

ومن هنا فإن نظرية **الأمننة** تعبر عن منتوج أكاديمي لكل من **أولي ويفر وباري بوزان وياب دو فيلد،** والذين يعتبرون من منظري الأمن المجتمعي، وقد تم إنتاج هذه النظرية في تسـعينيات القرن الماضـي، وتمثل واحدة من أهم مسـاهمات مدرسـة **كوبنهاغن** في تطوير الدراسـات الأمنية، وقد تم وضـع أهداف محددة حول هذه النظرية في بناء إطار نظري جديد يستند إلى الأعمال العلمية التي تعاملت مع موضوعي الدولة والقطاع العسكري، ومع ذلك لا يوجد إطار من شأنه أن يربط بين المفهومين، ولهذا ظهرت الحاجة لتوحيد المفاهيم المختلفة.

وقد تمت مناقشة هذا المفهوم الجديد من طرف عدة باحثين مختلفين مثل **بالزاك، ستريتزل، ريتشوفسكا، شولز**،(Strizel 2007,Balzacq 2011 ;Schulze 2012 ,Rychovska 2014)

في الواقع أن نظرية الأمننة منتشـرة بالأحرى بين الباحثين والأكاديميين المختصـين في الدراسـات الأمنية في السنوات الأخيرة.[2]

تتعامل نظرية الأمننة مع كيفية ظهور وتوزيع وتلاشـي القضـايا العامة في المجتمع، وأكثر تدقيقا هو حول كيفية إظهار وتقديم هذه القضـايا كتهديد، فهذه النظرية تقول بأن "**اللغة**" ذات فعل تكويني تأسـيسـي حول القضايا المرتبطة بالحقيقة الاجتماعية،[3]

كما يجب أن تقدم هذه النظرية للتطبيق في العلاقات الدولية، لهذا لا بد من تحديد العلاقة بين مفهومي الأمن والأمننة ضمن هذه النظرية، فطبقا لـ**ـ:ـشولز** فإن الأمن مرتبط باللاأمن مثل: في غياب الأخطار يمكن تحقيق الأمن أو الحصـول عليه، وعلاوة على هذا يؤكد **بوزان** أن الأمن لا يتحقق فقط عن طريق القوة العسكرية ويتجاوز فكرة الحرب والقوة.

إن الأمن في هذا السياق يعتبر "فعلا خطابيا" ، أي عندما يقال الفعل فقد تم تقديمه فعلا للتطبيق، فكلمة "**أمن**" هي نفسـها "**الفعل**"،[4] كما يؤكد كل من **بوزان وشـولز**أن الأمن يمكن أن يكون وسـيلة لتحقيق

---

[1] Kychovska Dagmar, securitization and power of the threat framing, Perspectives,Vol,22,N°,02,pp9-32.

[2] Ibid

[3] Therriy Balzacq, Constructuvisme and securitization studies, in cavelty, M.D,& Mauer, V (eds), The Routledge Handbook of security stidies, Oxon, Routledge, 2010,pp.58.

[4] Ibid,p59

الاستقرار في العلاقات المتوترة والمهتزة، لكن هذا الأمر في الغالب "تحقيق العلاقات الآَمنة" لا يزال يميز فقط الصراعات الكبرى في العالم.

ومن هذا المنطلق لا ينظر للأمن نفســـه على أنه مرغوب فيه، لكن بالأحرى رفع طابع الأمننة لا بد أن يكون هدف كل تحرك، أي انتقال القضايا من النط الطارئ إلى النمط الطبيعي في المجال السياسي.[1]

فالأمن هنا يبنى عن طريق "اللغة و" السـياقات" الخاصـة وهي التي يفسـرها مسـار الأمننة بكل مراحله ومكوناته.

ثانيا: مسار الأمننة وفق مدرسة كوبنهاغن/ الأمن كممارسة اجتماعية

عملت مدرسة كوبنهاغن في الدراسات الأمنية على توفير إطار جديد لفهم الأمن يبنى على أساس منظور بنائي اجتماعي حول : "**كيف تنشأ المشاكل الأمنية وما هي سبل حلها؟**".[2]

تؤكد مدرسـة كوبنهاغن أن التهديدات الأمنية مبنية اجتماعيا "Socialy constructed" في إطار تعريفي لعملية تسـمى "**الأمننة**"، ومع ذلك تؤكد المدرسـة في إطار نظرتها المشـككة في فرص نجاح الأمننة بعيدا عن إطار "الدولة"، كما تبرز أن الأمن يظهر من خلال "الفعل" أي أنه "فعل خطابي" متفاعل اجتماعيا من المفترض أن يشكل دلالات اجتماعية.[3]

وعلى هذا الأسـاس فإن الأمننة هي عبارة عن عملية تظهر فيها القضـايا غير الأمنية " Non-security issues" مثل:" **الهجرة وقضـايا اللاجئين والمعاملات الاقتصـادية والقضـايا الاجتماعية..** "وتتحول إلى مخاوف أمنية مسـتعجلة،[4] وبالتالي يفهم تصـوير القضـايا الأمنية بأنها تهديدات وجودية للكيان المرجعي عن طريق الفواعل المؤمننة المختصة، مما يولد إقرار تدابير الطوارئ والاجراءات الاستثنائية والمستعجلة. يعبر الكيان المرجعي عادة عن "**الدولة**" لكن قد تكون كذلك الوحدات السـياسـية الأخرى ،والتي ينظر إليها على أنها لابد أن تبقى محمية لضـــمان بقائها واســـتمرارها، وفي هذه الحالة يتطلب التهديد: "اســـتخدام التدابير الاستثنائية للتعامل معه".

---

[1] Thorsten Gomez and Thorsten Bonacker, the concept of securitizationas tool for analysing the role of human rights related civil society in Ethno political conflicts, center for conflicts studies, university of Marburg, March2007,p23

[2] Thierry Balzac, Enquiries into methods, a new framwork for securitization analysis, in : Thierry Balzac « ed » securitization theory, how Security problems emerge and dissolve,Routledge, London,2011 ;pp.31-53.

[3] Rychonovska Dagmar, Op.cit,p11.

[4] Ibid.

في المعنى العام عند قول "**الأمن**" –الفاعل المؤمنن وعادة ما يكون الدولة يعلن الظرف الطارئ، وبذلك يدّعي الحق في استخدامه كافة الوسائل الضرورية لمنع تطور التهديد أو تطور منظومة التهديدات.[1]

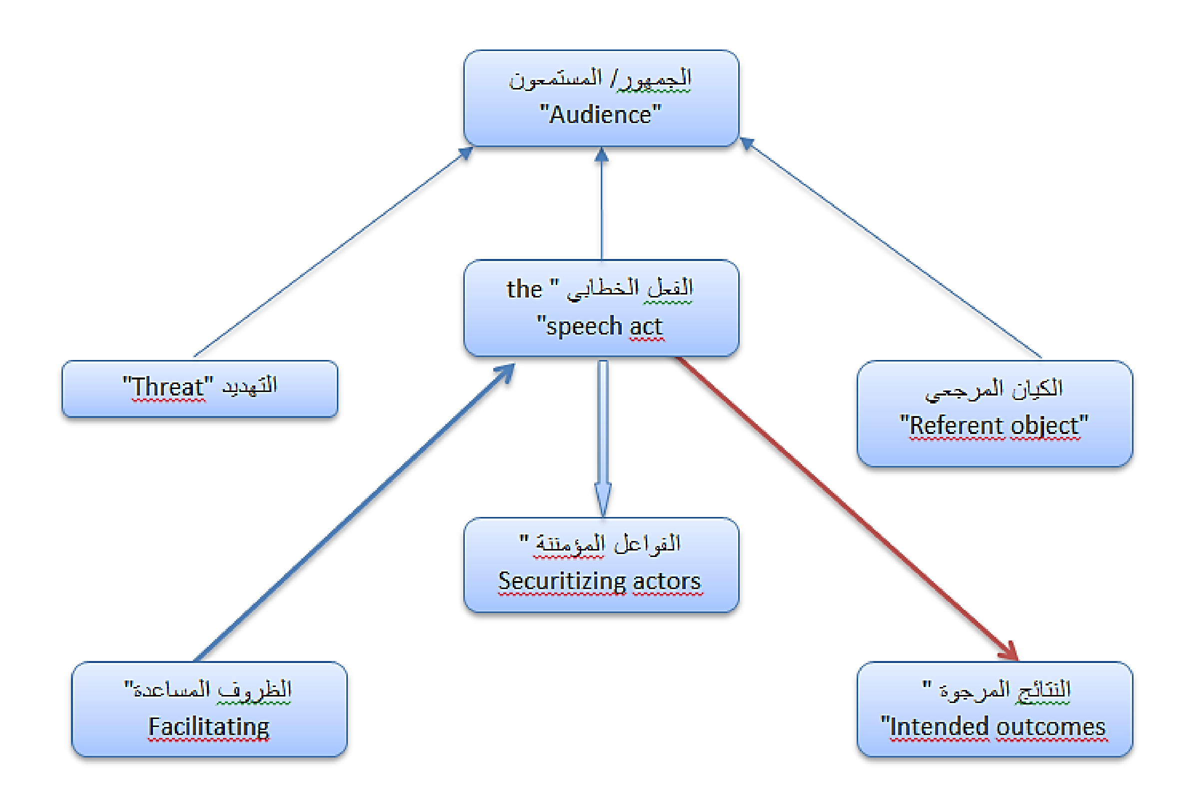
في هذا الإطار تعتبر **الأمننة** أكثر حدة من **التسييس،** ومن المهم أن نفهم أن "**عدم التسييس**" يحدث إذا كانت الدولة لا تعمل على قضية " لا تخضع للنقاش العام"، علاوة على ذلك قد لا ينظر إلى هذه المسألة على أنها مهمة للدولة، ولكن المنظمات والوحدات السياسية والاجتماعية الأخرى يمكن أن تحاول إثارة هذه القضــية على جدول أعمال الســياســة العامة، وعلى النقيض من ذلك يعني التســييس إدماج موضــوع أو قضية معينة في السياسات العامة واتخاذ قرارات حكومية مثل استثمار الموارد هنا يصبح مطلوبا، ومن ثم في إطار مرحلة التسييس فواعل الدولة تغطي قضية معينة وتعمل عليها بكل جزئياتها.

إن الأمننة مع ذلك تذهب إلى أبعد من هذا حيث يتم تصــوير القضــية باعتبارها "تهديدا كبيرا" " Major threat" يبرر "استخدام الإجراءات الاستثنائية" "Exceptional measures" تتجاوز الإجراءات السياسية العادية، وقد يحدث هذا كذلك إذا لم ينظر إلى أن التدابير الســياســية العادية كافية لمواجهة هذه القضــية، وهنا تمثل الإجراءات الأمنية إشكالية في حد ذاتها إذا تمت أمننة الأفعال الخطابية بغرض إعطاء الأولوية للمسائل الأمنية من أجل تطبيق الإجراءات المدروسة.[2]

الشكل (10):مخطط يلخّص مرتكزات عملية الأمننة

[1] Barry Buzan, People, States & Fear An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era, First published in 1991 by Harvester Wheatsheaf, Reissued in 2016, ECPR Press Harbour House Hythe Quay Colchester CO2 8JF United Kingdom, pp35-56

[2] Ibid.



المصدر: إعداد الباحث

عند تطبيق عملية الأمننة في القطاع المجتمعي فإن الكيان المرجعي سيكون الهويات الجماعية أو الدول أو الأديان أو اللغات ....، وبما أن الهويات غير مستقرة ولكنها موضوع قابل للتحرك والتغير، فقد يكون من الصعب تحديد ما هو بالضبط التهديد، ومن الأهمية بمكان أن ينظر إلى هذه التغيرات أنها منتشرة ومتداخلة، حتى يمكن اعتبار أسباب التغيير عبارة عن تهديدات، ونتيجة لذلك إذا كان سبب التغير هو مثل: "المهاجرين أو الهويات الاخرى..."، تبقى مرتبطة هنا بمدى انفتاحهم الجماعية حول الهوية المستقبلة.[1]

جدول رقم (1): يوضح أطراف/ممارسات عملية الأمننة

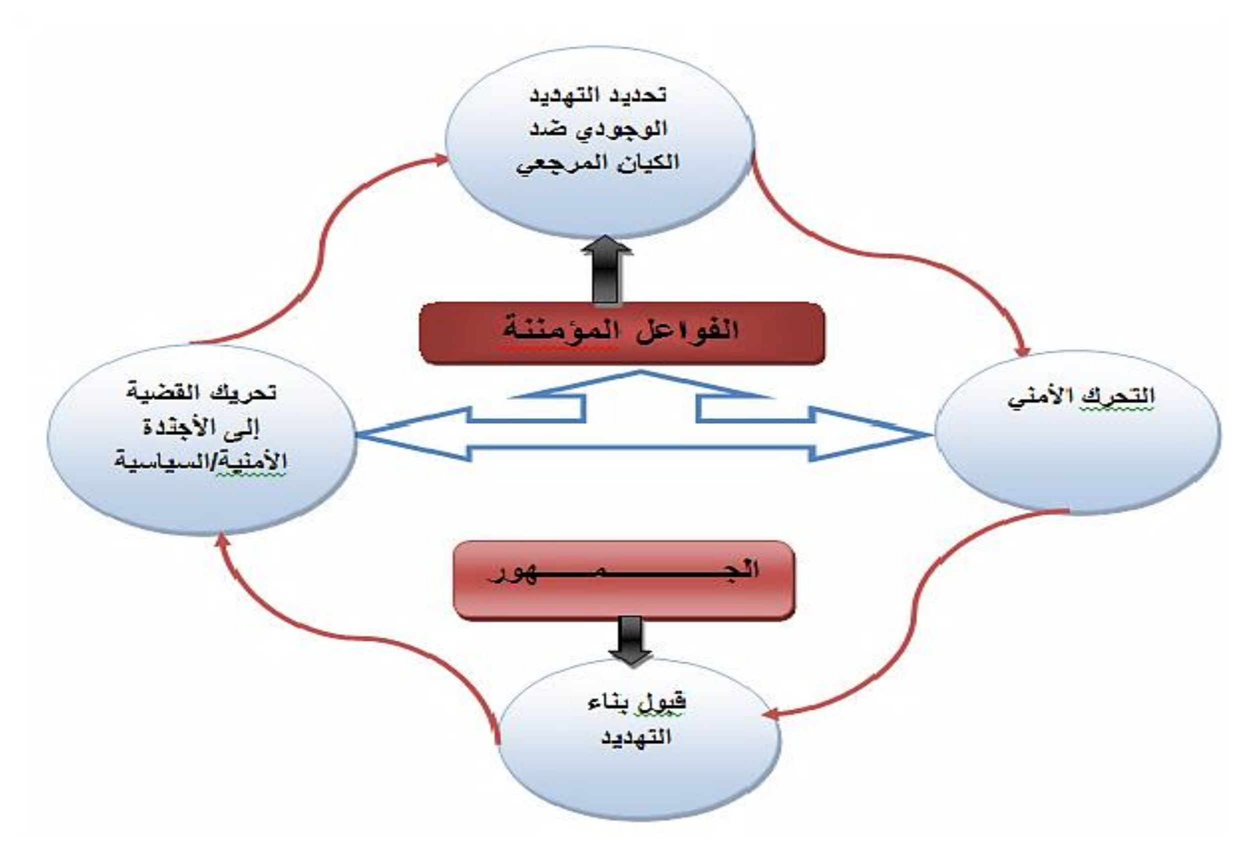
[1] Ibid.

المفهوم	الممارسة
الأمن	فعل خطابي مبني اجتماعيا من خلال اللغة
الأمننة	عملية وضع القضايا التي لم تكن بحد ذاتها مرتبطة بالأمن ووضعها في الأجندة الأمنية، والتي تتطلب ممارسات وإجراءات استثنائية لمواجهة التهديد الذي يعرض الكيانات المرجعية للخطر، فالأمننة هي عملية إقناع ناجحة للجمهور بوجود تهديد وجب معه استخدام إجراءات استثنائية لمواجهته وإقناعه بهذه الإجراءات المقترحة.
الجمهور	مجموعة من الأفراد المخاطبة والمقصودة بالفعل الخطابي، فموافقة الجمهور مطلوبة لكي تكون عملية الأمننة ناجحة.
التحرك الأمني	التحركات: عندما يخاطب الفواعل "الفواعل المؤمننة" –أفراد، كيانات،– كتهديد لا بد من مواجهته بشكل استعجالي عبر إجراءات سياسية في شكل ممارسات وقوانين جديدة.
الكيان المرجعي	الوحدة "عادة الدولة" التي لا بد أن تؤمن لكي تبقى
التهديد	التغيير الذي يؤثر على الكيان المرجعي سلبيا ويعرضه للخطر
الفواعل المؤمننة	الفواعل المخاطبة والتي تقدم القضية على أنها قضية أمنية تستوجب استخدام إجراءات استثنائية للحفاظ على أمن وبقاء الكيان المرجعي.
الإجراءات الاستثنائية	عندما يمكن تحقيق الهدف عبر أقل حد من الإجراءات الاستثنائية، والذي يخالف حقوق الجماعات الستهدفة ولا يتناقض مع القيم الأساسية للجماعات المستهدفة هنا يكون الإجراء الاستثنائي غير متناسب

المصدر:

Christina Uhlig,Moving Towards Securitization – How the Paris Atacks were Used to Justify Extraordinary Measures Faculty of Social Sciences ,Linnaeos university Sweden,June 2015,p30**.**

الشكل (11): مخطط يلخص عملية الأمننة



المصدر: إعداد الباحث

المطلب الثاني: الخطاب الأمني في إطار عملية /نظرية الأمننة

أولا: الخطاب الأمني كمرحلة من مراحل عملية الأمننة

تعتبر السـمة المميزة لمساهمات مدرسة كوبنهاغن في الدراسات الأمنية هي ارتكازها على دراسة الممارسات الأمنية عن طريق فلسفة "فعل الكلام"، على افتراض أن الأمن هو الشكل النهائي لفعل "الأمن"، الأمر الذي يجعله يحدد بناء الممارسات الاجتماعية التي تتبعه، وعليه فإن قضية صياغة الأمن كادعاء شيء أو قضية معينة تشكل خطرا أو تهديدا على كيان مرجعي معين، وهو ما يعطي نوع من الشرعية على الانتقال من التعامل العادي إلى التعامل السياسي وبعدها وضع التدابير والإجراءات الاستثنائية أي أمننة هذه القضية.

يؤكد "**ويفر**" أنه عند نطق الأمن، فالدولة تكون لها تحركاتها تجاه منطقة معينة أو قضية ما، وهنا يتم الادعاء بالحق في استخدام كل الوسائل المتوفرة لمواجهة ظرف يعرَف أنه استثنائي من قبلها.[1]

من هنا تربط الدولة هذه القضايا والتهديدات بثلاثة أمور أساسية هي:

Ole Wæver, Barry Buzan, Morten Kelstrup، Op.cit,p55.[1]

✓ البقاء.

✓ أولوية الفعل "التحرك الأمني".

✓ الاضطرار.

يؤكد "**ويفر**" أن "فعل الكلام"، "الخطاب" الذي يعرف قضـــية معينة كتهديد وجودي لكيان مرجعي محدد لا يؤمنن هذا التهديد لوحده ولا يخلق الأمننة، وإنما يصـــبح مجرد تحرك أمني/تأميني، " securitizing move"،[1]كون هذه المرحلة هي الأولى فقط من أمننة هذا التهديد، كون المرحلة التي يظهر فيها "الخطاب" يتمثل في تحديد المشـــكلة الأمنية أي طبيعة القضـــية أو الفاعل الذي يعتبر كتهديد وجودي أو خطر محتمل، والذي في الغالب يكون ذو طابع اجتماعي، وهنا يظهر "فعل الكلام"–"التكلم" عن هذه القضـــية الأمنية من طرف نخبة الدولة أو السلطة "حسب ويفر"، وقد تعرف بعض الفواعل والقضايا كتهديدات أمنية موازاة مع مصالحها، وقد تضفى كذلك على بعض الفواعل والقضايا أبعادا أمنية لإعطائها "**صفة الأولوية**" بهدف صياغتها ضمن الأجندة السياسية والأمنية للدولة، حيث تعرف القضية أو الفاعل المهدد كمشكلة أمنية يحدد موقعها الأمني استنادا للقضايا الأخرى.[2]

بعد هذا تأتي المرحلة الثانية وهنا تظهر "**قوة الخطاب الأمني**"، كونها مرتبطة بتلقي الجمهور لـــــ"خطاب الأمننة"، وهنا يحتمل تلقيها اتجاهين:

1- **القبول:** أي يقبل الجمهور تعريف الســـلطة لقضـــية ما على أنها تهديد وجودي وهنا ينجح الخطاب الأمني.

2- **الرفض:** أي عدم الاعتراف بكونها تهديدا وجوديا، وهنا يكون الخطاب دون جدوى أو تأثير، فهذه المرحلة مفصلية في نجاح الخطاب، أي "**القوة التأثيرية للكلام**" في صياغة أرضية اجتماعية مقبولة من طرف الجمهور حول القضية الواجب أمننتها.

تأتي هنا المرحلة الثالثة حيث يكون للخطاب فعالية أقل كون تأثيره برز في المرحلة السابقة سواء بالسلب أم بالإيجاب، حيث تعتبر هذه المرحلة مرحلة اتخاذ التدابير والإجراءات التي قد تكون مستعجلة واستثنائية لمواجهة تهديد معين، وهنا لا يصبح للخطاب دورا مهما بالقدر الذي كان يحوزه في المرحلة الماضية، كون السلطة أو النخبة الحاكمة إما قد تكون حصلت على قبول الجمهور، وبالتالي التفويض الضمني باستخدام كل الوسائل حتى الاستثنائية، وإما الرفض وهنا تخرج القضية من دائرة التهديدات، فهذه المرحلة هي التي

---

[1] Ibid.

[2] Hansen Lene, **The Little Mermaid's Silent Security Dilemma and the Absence of Gender in the Copenhagen School,** Millennium: Journal of International Studies, 2000, Vol. 29, No. 2, pp. 285-306

تؤكد أو تنفي "قوة الخطاب الأمني" في تقديم القضـــــايا كتهديدات وجودية مقبولة من طرف الجمهور قد ترعن في حقها إجراءات طارئة واستثنائية.

ثانيا: العلاقة بين الخطاب الأمني ونجاح عملية الأمننة/العلاقة الخطاب-الفاعل-الجمهور

إن الهيكل الأساسي لنظرية أكثر شمولا في الدراسات الأمنية استنادا لمدرسة كوبنهاغن يستند إلى ثلاث (03) عناصر أساسية:[1]

1- فعل الكلام "الخطاب".

2- الفواعل المؤمننة.

3- الجمهور.

القضـــــية المطروحة اليوم حول عدم وجود تحليل أو تقديم دقيق للعلاقة بين الفاعل المؤمنن والجمهور، وبكون مدرسة كوبنهاغن تعتبر أن عملية الأمننة كـــــ "فعل تذاتاني" للفاعل المؤمنن يتحرك باتجاه جمهور كبير ومتنوع اجتماعيا.

وهنا نجد أن مدرسة كوبنهاغن قسّمت الفواعل إلى قسمين:

1- **الفواعل المؤمننة:** Securitizing actors

والتي تقوم بالتحركات التأمينية ثم التحركات المؤمننة عن طريق الفعل الخطابي.

2- **الجمهور:** Audience

وهو الفاعل المعني بقبول أو رفض هذه الخطوة والمقصود من الخطاب.

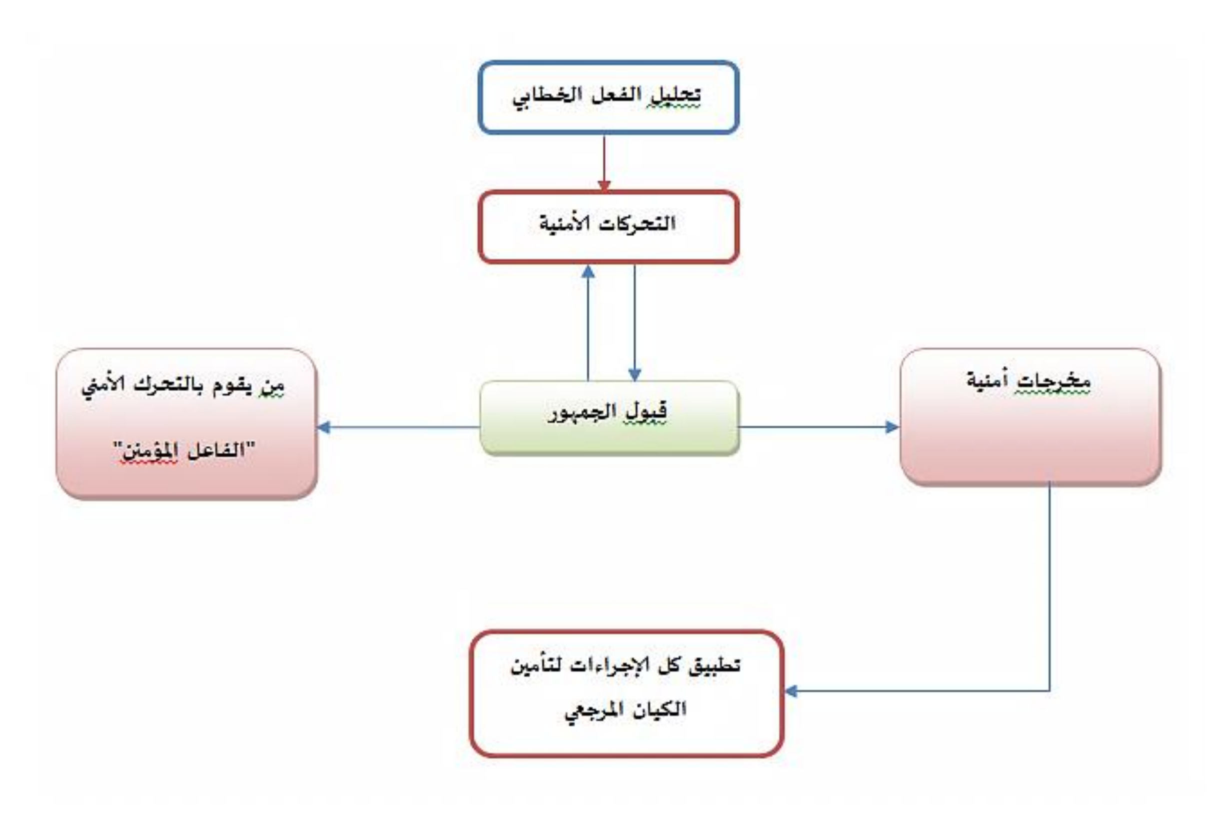
ومع هذا فإن التهديد لم يعد يقتصر على تقييمه وإنما تفسيره وتقديمه كقضية متفاوض عليها ومناقشة بين الفاعل المؤمنن والجمهور المعني، في حين أن الفاعل المؤمنن لا يمكنه إلا أن يقترح تقديم أو يعرف أو يصـوّر قضـية معينة على أنها تهديد، غير أن الجمهور المعني هو الذي يقرّر ما إذا كان هذا الاقتراح أو التقديم مقبولا على أنه ذا قيمة مشتركة بين الفاعل والجمهور.[2]

---

[1] Ibid,pp285-306.

[2] سيد أحمد فوجيلي ،مرجع سابق، ص ص 73-74

الشكل (12): مخطط يوضح أهمية الفعل الخطابي في الربط بين مراحل عملية الأمننة



المصدر: إعداد الباحث

من خلال تحليل المخطط يتضـــح المنطلق الذي جعل ويفر يقر بأن نجاح عملية الأمننة مرتبطا بموافقة وقبول الجمهور، كون هذه العملية هي "**تذاتانية**" مبنية اجتماعيا، وبالتالي يصـــبح الجمهور في حد ذاته نتاج "القوة الإخراجية" للكلام "الخطاب"، ولا يوجد تكوين متبادل بين الفاعل المؤمنن والجمهور، فالرابط بينهما هو "الخطاب" أو الممارسة الخطابية، إذا فالأمننة كعملية مرتبطة بالممارسة اللغوية وهي لا تؤسس لبناء أمننات على الممارســـة الاجتماعية، وهنا يؤكد ويفر أن الجمهور ليس هو مركز التحليل في النظرية "الأمننة" بالقدر الذي يتصف به كل من الفاعل المؤمنن والكيان المرجعي.[1]

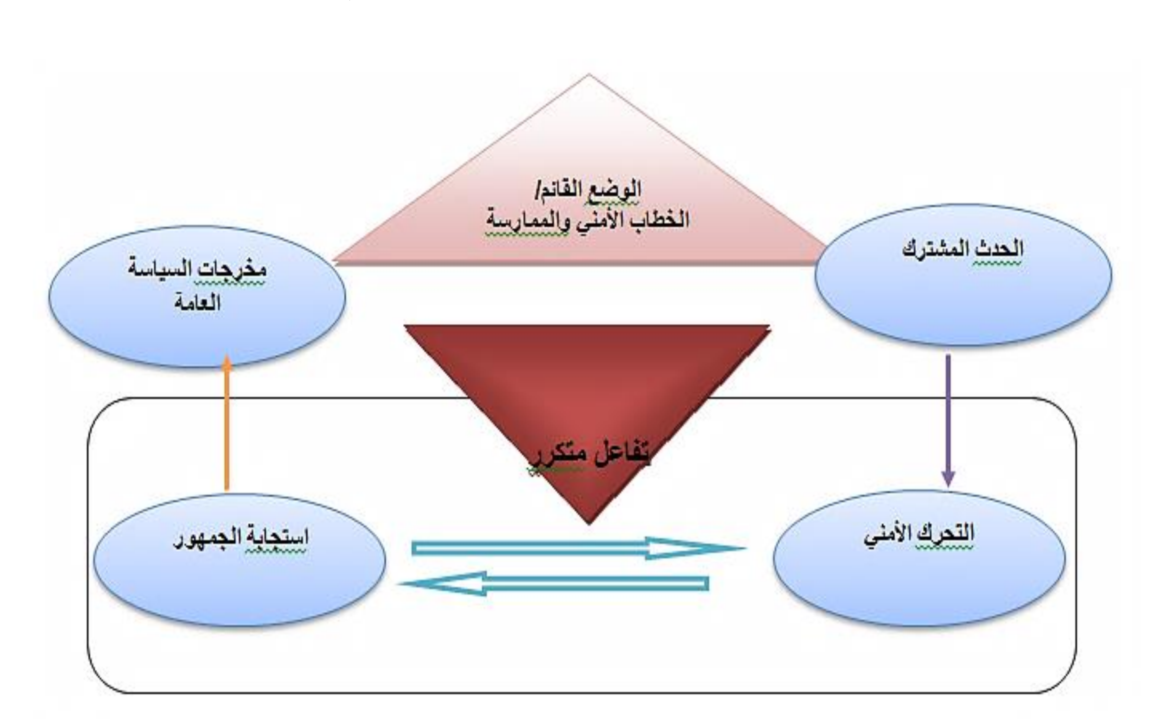
في هذا الإطار يفترض "**ويفر**" بأن الفاعل المؤمنن "**النخب الحاكمة، الســلطة**" لها قدرة كبيرة نســبيا بحكم موقعه وتعريفه للتهديد الوجودي على الكيان المرجعي الذي يعتبر "**كيان ضــعيف نســبيا**" ومصــدر هذا الضـعف في حقيقة أنه غير قادر على "**تكلم الأمن**"، ولهذا لم يمنح الأهمية الكافية من طرف "**ويفر**" بكون الجمهور لا يملك في الغالب قوة خطابية مستقلة.

---

[1] المرجع نفسه.

ويمكن تبســـيط الفكرة التي أراد "**ويفر**" تقديمها، هي كون "**الأمن**" و"**الأمننـة**" هو عملية نـاتجة عن القوة الخطابية للفواعل، أو ما دعاه "**أوســتين**" "**القوة التحقيقية للكلام**"، وقد شـكّلت هذه المقاربة اللغوية للمفهوم منطلق لوصــف **نظرية/عملية** الأمننة بأنها نظرية **التعبئة Mobilization والتســييس Politization**، حيث تلعب اللغة دورا حاسما في العملية التعبوية وفي تجنيد الدعم المطلوب، أي إجراء سياسـي، وقد حدد "**ويفر**" معالم هذا الدور بشكل واضح من وضعه كشرط ضروري لإطلاق عملية الأمننة "بدون لغة أو بدون كلام" لن تحدث الأمننة.[1]

الشكل (13): مخطط يوضح العلاقة بين الخطاب الأمني ومراحل الأمننة



المصدر: إعداد الباحث

من خلال هذا المخطط تظهر الثلاثية الأسـاسـية في عملية الأمننة، أي "الفعل الخطابي والجمهور والفاعل المؤمنن كأطراف وظروف مساعدة "Facilitating conditions" لنجاح عملية الأمننة وذلك من خلال:

1- قواعد الأمن تبقى مرتبطة دوما بالفعل الخطابي.

2- الظروف الاجتماعية فيما يتعلق بمركز الســـلطة للفاعل الأمني، أي العلاقة بين المتكلم والجمهور، وبالتالي احتمال قبول الجمهور لمحاولات الأمننة.

[1] المرجع نفسه.

3- ملامح وتوصيفات التهديدات المقدمة لتسهيل أو تعرقل عملية والأمننة.[1]

ثالثا: نزع الطابع الأمني وقوة الفعل الخطابي في تشكيل سلوك الجمهور

يعني **نزع الطابع الأمني** (**Desecuritization**) تحول قضـية ما إلى السـياسـة الطبيعية، ففيها يكون التحرك الأمني فاشـــلا أو منعدما تماما، فيمكن التمييز بين أربع أنواع من **التحرك اللاأمني** : **non securitizing moves**

1- إنكار الوجود المصرح بالتهديد الوجودي.

2- التحذير من مخاطبة الجمهور "لا تمتلك الشرعية لتقرير تبني الوسائل الاستثنائية".

3- رفض الجمهور لما يسمى بالاضطرابات السياسية.

4- مقاومة تطبيق الإجراءات الاستثنائية.

التحركات اللاأمنية تفشـل عندما تأخذ الأمننة محلها مع الإقرار بتطبيق الوسـائل الاسـتثنائية، فالتحركات اللاأمنية تتطلب من الجمهور العودة إلى السياسة الطبيعية Normal Political.

الفاعل اللاأمني (Desecuritising Actors) قد يقدم خمســة أنواع من الافتراضـــات (الحجج) لمصــلحة ترك عالم سياسة الرعب ،وهي:[2]

- ✓ غياب التهديد الوجودي موجود .
- ✓ التهديد الوجودي قائم لكن تم تفاديه.
- ✓ تكفي الإجراءات العادية للرد على التهديد الوجودي.
- ✓ سياسة الترهيب ليست فعالة لمخاطبة التهديد.
- ✓ تتفادى الإجراءات الاستثنائية التهديد الوجودي.

وإن كان نزع الطابع الأمني (Desecuritization/Désécurisation)[3] يمثل حلاّ للمشكل السابق حسب **بوزان**، فهذا لا ينفي أن الأمننة "لا تقدم لنا بدائلا بخصوص ما يجب أن يحظى بالعلاج

---

[1] Buzan, Barry - Security_ a New Framework for Analysis,in :
https://fr.scribd.com/doc/243026486/Buzan-Barry-Security-a-New-Framework-for-Analysis
last visit : 28/04/2018.14 :50.

[2] Dominique van Djik, « is the EU Policy an illegall immigration security? Yes of course! Astudy into the Dynamics of intitutionalised Securitization paper to presented at. the end Pen-Europen comference on eu politics»,, Istanbul.21-23 Septembre 2006 pp4-5.

[33] العملية التي بواسطتها يعاد إدراج المسائل والفواعل الخاصة التي تقتضي معالجة أمنية إلى حقل المعالجة السياسية العادية، أنظر:

الأمني من عدمه"[1]. وتواجه الأمننة مشكلات أخرى أيضا:

- ✓ أن الخطابات بالأســـاس معنوية ولا يوجد ضـــمان لنجاحها[2]: ما الذي يضـــمن أن المخاطب "أ" **والمستمع/المتلقي** "ب" يحملان القاعدة المعنوية نفسها لتفسير "ج" (موضوع الخطاب) كمسألة أمنية؟ هذا يفترض وجود سلطة قوية جدا لـ "أ" على "ب"[3].
- ✓ هناك بعض المســائل لا تحتاج إلى عملية إضــفاء طابع أمني عليها حتى نلفت الانتباه إلى أنها مشــكلة أمنية أو تهديد، وأحسن مثال على هذا هو التهديدات الطبيعية التي تنجر عن الكوارث، فإعصار أو زلزال يجب التعامل معه بطريقة أمنية ووفق إجراءات خاصـــة وطارئة دون اللجوء إلى عملية شـــرعنة لهذه الإجراءات، لأن زلزال أو إعصار هو في حد ذاته مشكل أمني.

المبحث الثالث: مقاربة معرفية للإسلام السياسي: المفهوم/ التوظيف /التفاعل

Ibid, p.70.

[1] Rita Taurek, «Securitization theory and securitization studies», Journal of international studies and development, vol.09, n°01, 2006, p.55.

[2] Matt McDonald, art.cit, pp.70-71.

[3] Ibid, p.71.

إن محاولة تحديد الدلالة الحقيقية لمفهوم الإســـلام الســـياســـي في إطاره العام، تتطلب مجموعة من العمليات التي تســــاهم في بلورة مقاربة محدّدة لكيفية التعامل مع المفهوم والظاهرة، وذلك بتحديد المعاني المختلفة للإسـلام السـياسـي عبر إبراز مختلف وجهات النظر حول المصـطلح والمفهوم، ومناقشـة قضـية اسـتيعاب المفهوم من طرف الباحثين والأكاديميين، ثم تحويل الاتجاه نحو التعامل مع المفهوم من طرف السـياسـيين والأمنيين، لهذا كان لابد من وضـع مقاربة خاصـة بمفهوم الإسـلام السـياسـي تتضـمن ضـبط للمفهوم وللمصـطلح، وكذلك مقارنة مفهوم الإسـلام السـياسـي ببعض المفاهيم المقاربة، ثم دراسـة الإسـلام السياسي كظاهرة إيديولوجية سياسية، وفي النهاية محاولة تفسير معنى استخدام الإسلام السياسي كقضية أمنية.

المطلب الأول: في مفهوم الإسلام السياسي/نحو ضبط للمصطلح و للمفهوم

إنّ الظاهرة المعروفة باسم "**الإسلام السياسي**" تظهر متجذرة في عودة النهضة الدينية في الحياة العامة والخاصة انطلاقا من الفشل الملحوظ لأفكار العلمانية وإيديولوجية القومية وأنماط اقتصادية مثل الرأسمالية والاشتراكية، فقد ظهر الإسلام كبديل لهذه الأفكار ، وهنا أصبحت الرموز الإسلامية والخطابات والجماعات الفاعلة والمنظمات تعتبر كمصادر للشرعية وكأساس للتعبئة الاجتماعية في الجوانب السياسية والأنشطة الاجتماعية، ولهذا نجد العديد من التوجهات ذات الطبيعة الإســـلامية متواجدة وبقوة في أغلب الدول الإسـلامية، كتركيز منها على اسـتغلال هذه المكونات بغرض تحقيق هدفها الأسـاسـي وهو الوصـول إلى السلطة أو هدفها الأهم والسيطرة على الحياة الاجتماعية في الدولة.[1]

إذن هذا هو منطلق بروز ظاهرة " **الإســلام الســياســي**" كمجال جديد في الحياة الســياســية، وبالعودة إلى مفهوم ظاهرة " الإسـلام السـياسـي" فقد اختلف المفكرون في تحديده، وذلك تبعا للخلفيات الفكرية السـياسـية والثقافية، سواء فيما يتعلق بالمفكرين الغربيين او المفكرين المنتمين للدائرة العربية أو الإسلامية.

من خلال هذه الدراسـة لن يتم التطرق إلى هذه الاختلافات في تحديد مفهوم الظاهرة أو معنى المصـطلح، كون الاتفاق موجود سـلفا على أن ظاهرة" **الإســلام الســياســي**" تتعلق بارتباط حركات سـياسـية تسـتخدم توجهات وشعارات تقول بأنها مرتبطة بالإسلام بغرض:

- ✓ الوصول إلى السلطة.
- ✓ تحقيق أكبر قدر من الشرعية الجماهيرية.

---

[1] John Esposito, political islam,GFG Forum,London, Spring 2000,p49.

- ✓ توسيع نطاق سيطرتها على نواحي الحياة الاجتماعية.
- ✓ التحكم في مصادر القوة داخل الدولة انطلاقا من المجتمع كهدف أساسي.
- ✓ التموضـع في السـياسـة الدولية انطلاقا مما تتوفر عليه من قاعدة جماهيرية تدعم تواجدها الفعلي أو غير الفعلي في السلطة.[1]

وغيرها من الأهداف المعلنة وغير المعلنة، وذلك تبعا للتكوين والبناء التنظيمي والتنشـــئة الاجتماعية لأفراد هذه الحركات.

ما سـيتم دراسـته هو التداخل الموجود بين مفهوم "**الإسـلام السـياسـي**" وبعض المفاهيم المرتبطة به، والتي هي في الأساس كلها تشير إلى مركب "**الإسلام**" كمركب اجتماعي مشترك لهذه المفاهيم بشكل عام، ومن هنا تنطلق عملية تفكيك العناصـــر المرتبطة بهذا المركب لفهم دقيق لظاهرة الإســـلام السياسي وما يرتبط بها من مكونات اجتماعية أخرى.

على هذا الأسـاس يمكن الاتفاق ولو بشـكل جزئي حول مفهوم ظاهرة " **الإسـلام السـياسـي**"، وهذا ما يؤدي بنا إلى رصـد خلفية ظهور هذه الفكرة ثم تطورها إلى ظاهرة اجتماعية لتأكيد المنطلقات المعتمد عليها في تحديد المفهوم.

وعليه، يمكن الانطلاق في التحليل من سـلسـلة الأزمات الاقتصـادية والاجتماعية التي ضـربت العديد من الأنظمة السـياسـية في الدول العربية أو الإسـلامية في النصـف الثاني من القرن الماضـي، أفقدتها مصـداقيتها والتي كانت بالأسـاس تسـتمد سـياسـاتها وأشـكال أنظمتها من نماذج التحديث الغربية[2]، فقد برزت الاحتجاجات والمطالبات الشـــعبية بإيجاد حلول لهذه الأزمات، وقد انعكســـت هذه الاحتجاجات في شكل شعارات مثل "**الإسلام هو الحل**" و "**لا الغرب ولا الشرق**"، وهذا ما يوضـح بأن أصـل ظاهرة " **الإسـلام السـياسـي**" ليسـت مرتبطة بحركات تريد الوصـول إلى السـلطة وإنما هي انطلقت كرد فعل شــعبي على فشــل النماذج الغربية المطبقة في الدول العربية أو الإســلامية، ومن أبرز الأحداث التي حفزت بروز ظاهرة " الإسلام السياسي" نجد:[3]

---

[1] Ibid.

[2] John L. Esposito, Claiming the Center: Political Islam in Transition, Harvard International Review,in : https://www.unaoc.org/repository/Esposito_Political_Islam.pdf Last visitM 01/05/2018.

[3] Ibid.

1- **حرب الستة (06) أيام العربية /الإسرائيلية** : 1967 عندما هزمت إسرائيل بشكل حاسم الجيوش العربية مجتمعة من "**مصر والأردن وسوريا**"، وقامت باحتلال القدس الشرقية وقطاع غزة والضفة الغربية وسيناء والجولان، مما أدى إلى تحول قضية تحرير القدس وفلسطين إلى قضية إسلامية عبر وطنية.

2- **الحرب بين باكستان وبنغلاديش "1971-1972"**، والتي مهّدت لفشل فكرة القومية الإسلامية.

3- **الحرب الأهلية اللبنانية "1975-1990"**: والناجمة جزئيا عن خلل في توزيع السلطة السياسية والاقتصادية بين المسلمين والمسيحيين، مما أدى إلى بروز جماعات مسلحة مرتبطة بالطائفة الشيعية مثل **حركة أمل** و**حزب الله** الذي يستوحي معتقداته وأهدافه وكذلك الدعم من جمهورية إيران الإسلامية.

4- **الثورة الإيرانية "1978-1979"**: وتعتبر الحدث المحوري، خصوصا مع تداعياتها التي تعدت حدود الجمهورية الإيرانية سواء على مستوى الدول العربية أو على مستوى الدول الغربية بشكل عام.

5- **الصراع العربي الإسرائيلي**: والذي أدى إلى ظهور حركات إسلامية مثل: حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي، والتي نمت وتطورت بقوة خلال الانتفاضة الفلسطينية عام 1980.

6- **الدور الإيراني الكبير**: والمتمثل في الانتقاد المستمر والرافض للنماذج الغربية المتعلقة بالتنمية والاقتصاد، وكذلك الخوف من الاختراق الثقافي، واعتبار التأثيرات الخارجية المرتبطة بالتحديث والعلمنة والتغريب على أنها من أشكال الاستعمار الحديث، وكذلك اعتبارها كتهديد مباشر للهوية الاجتماعية والهوية الدينية والثقافية ونماذج التنمية المحلية.[1]

من خلال هذه الخلفية التاريخية نجد أن النظر إلى مفهوم "الإسلام السياسي" أخذ عدة اتجاهات مختلف، ومنها:

أ- من وجهة نظر غربية:

يعتبر الدكتور فرانسوا بورجا" (**François Bourga**)" بأن تسمية "الإسلام السياسي" هي في حد ذاتها عبارة عن إشكالية، فهل هي: **التشدد الإسلامي أو الأصولية الإسلامية أم هما متطابقان؟**، ويناقش

---

[1] John Esposito, political islam, Op.Cit,p50.

الدكتور هذا المفهوم على أنه يفرض نفسه شيئا فشيئا، وإن كان لا يغطي جميع المواقف الاجتماعية والممارسات التي ترتبط أو تتأثر بالدين الإسلامي، ولكن التمييز هنا ليس كبيرا، حيث أن " الإسلام السياسي" مازال مرتبطا بهذه الأفكار وإن كانت لا تشير إليه بطريقة شاملة تبرز بعدا من أبعاده أو اتجاها من الاتجاهات التي تنسب إليه.[1]

وفي نفس السياق يعتبر العديد من الباحثين الغربيين أن " **الإسلام السياسي**" هو عبارة عن مصطلح أكاديمي وسياسي وإعلامي، يستخدم لوصف حركات التغيير السياسي التي تؤمن بأن "**الإسلام**" هو نظام سياسي للحكم، وهذا يعني الاعتقاد أن "**الإسلام**" ليس فقط "**دين**" وإنما نظام سياسي و اجتماعي وقانوني واقتصادي وأخلاقي مؤهل لبناء مؤسسات الدولة، وعلى النقيض من سوء الفهم الموجود حول طبيعة الإسلام وعلاقته بالأديان الأخرى فإن معتنقي الدين "الإسلامي" يعتقدون بأن بناء الدولة ينطلق من الاعتماد على "**الإسلام**" كأساس لبناء المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبناء نظام الحكم والنظام الاجتماعي في الدولة.[2]

وعلى هذا الأساس انتشرت الأعمال الفكرية والمناقشات حول " الإسلام السياسي" وكيفية التعاطي مع هذه الظاهرة، خصوصا منذ 2001، وقد تجلى ذلك بوضوح حول كيفية بروز "**الإسلام السياسي**" كنظام قيمي متنوع داخليا، وقد أصبح مقبولا عالميا على أنه يمثل أكثر أشكال "**الإسلام**" تطرفا وراديكالية فيما يتعلق بالتعامل مع المعايير الديمقراطية، وهذا ما يجب فهمه في سياق التعامل مع سياسة الأحزاب والحركات الإسلامية وتطلعاتهم السياسية والاجتماعية.[3]

وعلى النقيض من كل هذه المعطيات، يرى بعض المفكرين الغربيين، وهو اتجاه بارز في دراسات الحركات الإسلامية و الإسلام السياسي، أن فشل الحكومات في الدول العربية في تأمين شبكة اجتماعية فعّالة جعل الحركات الإسلامية تملأ الفراغ، وذلك بإنشاء مؤسسات موازية لمؤسسات الدولة توفر الشغل والتعليم والصحة، بالإضافة إلى أن هذه الحركات هي أكثر تنظيما من مؤسسات الدولة، وتعتمد على الديمقراطية كأسا لنظامها الداخلي.[4]

---

[1] فرانسوا بورغا، الإسلام السياسي: صوت الجنوب قراءة جديدة للحركات الإسلامية في شمال إفريقيا، ترجمة، لورين زكري، دار العالم الثالث، القاهرة ، الطبعة الثانية، 2001، ص27.

[2] Olivier Roy, The Failure of Political Islam, Cambridge: Harvard University Press, 1994, p238.

[3] Ibid.

[4] Michael emerson and Richard Youngs , Political islam and the european neighbourhood policy, center for european policy studies, Brussels, 2007, p02.

وقد أكد **نيثان براون(Nathan Brown)** أن الحركات الإســــلامية قد تكون أكثر المنظمات ديمقراطية في نظامها الداخلي وذلك عبر محاربة الفساد توفير الخدمات الحيوية.[1]

ب- من وجهة نظر عربية وإسلامية:

لا يعترف الكثير أو معظم الباحثين والمفكرين العرب أو المسـلمين بمصـطلح "**الإســلام السـياســي**"، اعتبارا منهم أن المصطلح هو نتاج الفكر الغربي الذي يحاول دائما وسم "**الإسلام**" كدين بالسمات السلبية التي تبني الصــور النمطية في أفكار الأفراد، فهم يعتبرون أن " **الإســلام**" أبعد وأوســع من أن يكون "**دينا ســياســيا**"، بل هو متعدد الأبعاد ويتضــمن الدين والفلســفة والأخلاق والقانون والقيم الروحية، إلى جانب السياسة، فالتصور الاختزالي للإسلام كدين يعتبر غير مقبول من طرف الكثيرين لأن عملية تسييس الدين في نظرهم تجعل الإســلام لا يتعدى أن يكون "**إيديولوجية ســياســية**"، وهو الأمر الذي يهدد جوهر الدين الإسلامي على حد تعبيرهم.[2]

وعلى هذا الأساس فإن وجهت النظر العربية أو الإسلامية حول مصطلح أو مفهوم " **الإسلام السياسي**" غير واضـــحة لأنها مبنية على رد فعل تجاه بناء فكري غربي، كما أنها تتداخل مع مفاهيم أخرى، ويمكن إيعاز هذا الغموض إلى مجموعة من الأسباب، نذكر منها:

- يعتبرون أن المصـطلح غير دقيق ويطلق على الجماعات والتيارات والمفكرين المسـلمين الذين يعملون من أجل تقديم الإسلام كنموذج حكم بديل للعلمانية اللبرالية.
- يعتبرون أن المصطلح خاطئ ويقسّم المسلمين إلى قسم يشتغل بالسياسة وقسم يشتغل بالعبادة، وهذه التجزئة للإسلام غير مقبولة.
- يعتبرون أن ٍ" الإسلام السياسي" هو فكرة من صناعة اللبراليين واليساريين العرب وغير العرب، وأهدافه غير واضحة لأنه ينطلق من قاعدة التجزئة والاختزال، لا من قواعد الوصف البحثي والعلمي.

---

[1] Nathan J. Brown, Amr Hamzawy, and Marina Ottaway, Islamist Movements and theDemocratic Process in the Arab World: Exploring the ,Gray Zones , A Joint Publication of the Carnegie Endowment for International Peace and the Herbert-Quandt-Stiftung, Middle East Series, Number 67 March 2006,p5.

[2] Bilal Samburi, The great tranformation of political islam in Turckey : the case of justice and developement party and Erdogan, European journal of economic and political studies, 2009,p118.

- يتجاوزون فكرة " **الإسلام السياسي**" إلى "**الإسلام**"[1] في حد ذاته، كونه يعتبر مهددا للقيم الغربية بصفة عامة من وجهة نظر صانعي هذا المفهوم والمعتقدين به.[2]
- يعتبرون أن المقصود من استعمال هذا المفهوم هو وصف مشاركة الإسلام في صنع الهوية السياسية للأمة، من خلال الدعوة إلى الالتزام بأحكامه والانضـــباط بحدوده في الممارســـات الاجتماعية، ولكن هذا المعنى المقصــود لا يتبادر إلى الذهن إذا عبّرنا عنه بهذا المفهوم، فموطن الفخ اللغوي هنا يكمن في أن **المعرَّف** في هذا المفهوم "**الإسلام**" و**المعرَّف به** هو اللون أو الممارسة السياسية، ومنه تعريف الإسلام بأنه ممارسة سياسية يمكنه من التمثيل السياسي وآخر غير سياسي يقتصر على العبادة وإقامة المعاملات على معيار الشرع.[3]
- يعتبر البعض أن تعبيرات الإسلام السياسي هي عبارة عن صراع السيطرة على تعريف الإسلام بشكل عام، ويركزون هنا على ضـرورة تجنب المزج بين "الإسـلام السـياسـي" وبين التدين الشـعبي التلقائي للمسلمين كونهما يتجهان في اتجاه واحد.[4]

من خلال هذا الطرح وجب علينا وضـع مفهوم واضـح لظاهرة " **الإسلام السياسي**" يضـمن الاعتماد على كل هذه التجاذبات والجزئيات لتجنب اختزال مكونات أساسية في الظاهرة، ومنه فإن " الإسلام السياسي" هي ظاهرة غير متفق عليها حتى داخل الدائرة الفكرية أو الدينية الواحدة، غير أن استخدام المصطلح هو في الأصل مصطلح سياسي وأكاديمي وإعلامي يستخدم لوصف حركات سياسية تسعى للوصول إلى الحكم وتؤمن بالإسـلام ليس كدين فقط، وإنما "نظاما سـياسـيا للحكم كأفكار وأهداف سـياسـية نابعة من الشريعة الإسلامية، مع اختلاف الوسائل والميكانيزمات والاستراتيجيات والأهداف للتعبير عن هذا الاتجاه. ومنه فإن هذا الاختلاف حدد تطور استخدام مصطلح " **الإسلام السياسي**" من:

---

[1] يوسف زرقة، مفهوم الإسلام السياسي، على الرابط:
https://bit.ly/2yAB9gZ
اخر زيارة للموقع: 2018/05/01.

[2] Shadi Hamid and Amanda Kadlec, Strategies for engaging political islam, project on Middle East democracy, papers, January 2010,p02.

[3] يماني نجيب، "الإسلام السياسي: المصطلح الهلامي"، **صحيفة عكاظ الالكترونية**، الأثنين 28 نوفمبر 2016 01:34، على الرابط:
https://bit.ly/2O3Q5aX

[4] صادق جلال العظم، "تعبيرات الإسلام السياسي: صراع السيطرة على تعريف الإسلام السياسي"، **جريدة العرب**، ، 2013/08/28، العدد 933، ص13.

- **الإسلام الأصولي fundamentalist Islam** ": وهو من أول المصطلحات المستخدمة في توصيف "**الإسلام السياسي**" ، وكان ذلك في مؤتمر عالمي عقد في "**واشنطن**" " **Washington**" عام 1994 تحت عنوان" **خطر الإسلام الأصولي على شمال إفريقيا**".
- **الإسلام المتطرف "Radical Islam"**: ظهر في تسعينيات القرن الماضي وخصوصا من خلال الأزمة السياسية والأمنية في الجزائر 1991-2000.
- **الإسلام السياسي: "Political Islam"**:استقرت هذه التسمية خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، كأساس لفهم كل الإشارات السياسية المرتبطة بالإسلام سواء كدين أو كممارسة سياسية.[1]

إذن، فعند محاولة فهم "**استخدامات مفهوم "الإسلام السياسي**" يمكن صياغة مقاربة مركبة من عدة أجزاء تكون هذا المركب الاجتماعي وهي:

1- **الإسلام:** كمركب اجتماعي يضم كل التوجهات المرتبطة بالممارسات الاجتماعية سواء كدين أو غيرها من الممارسات أو النشاطات الإنسانية.

2- **الحركات ذات التوجه الإسلامي:** وهي التي ترفض مصطلح "الإسلام السياسي"، وتقر فقط باعتمادها على الإسلام كمنهج شامل للحياة وليس فقط كنظام حكم أو ممارسة دينية.

3- **الرافضون لتبريرات الحركات ذات التوجه الإسلامي حول اعتمادها على الإسلام كنظام للحكم:**

يمثلون فئة محددة في الدول العربية أو الإسلامية، وكذلك على مستوى الدول الغربية بصفة عامة، وهم يؤكدون أن الحركات ذات التوجه الإسلامي تستخدم الإسلام للوصول ثم الانفراد بالسلطة على اختلاف الوسائل والاستراتيجيات المستخدمة للوصول إلى هذا الهدف.

4- **المفكرون الذين يربطون بين مختلف الاتجاهات الموجودة في الإسلام السياسي** في إطار نموذج موحد "حركات إسلامية، حركات متطرفة، حركات أصولية..."، وهي المجموعة التي تربط بين الإسلام كدين على أنه أساس نشأة هذه الحركات وترجع له كل توجهاتها وتحركاتها سواء سلبية أم إيجابية.[2]

وعلى هذا الأساس، يمكن القول أن مفهوم "**الإسلام السياسي**" ليس مفهوم سهل التعاطي معه كونه عبارة عن مقاربة مفاهيمية تشمل العديد من المكونات مع اختلاف البناء الفكري والاجتماعي والتوجه السياسي

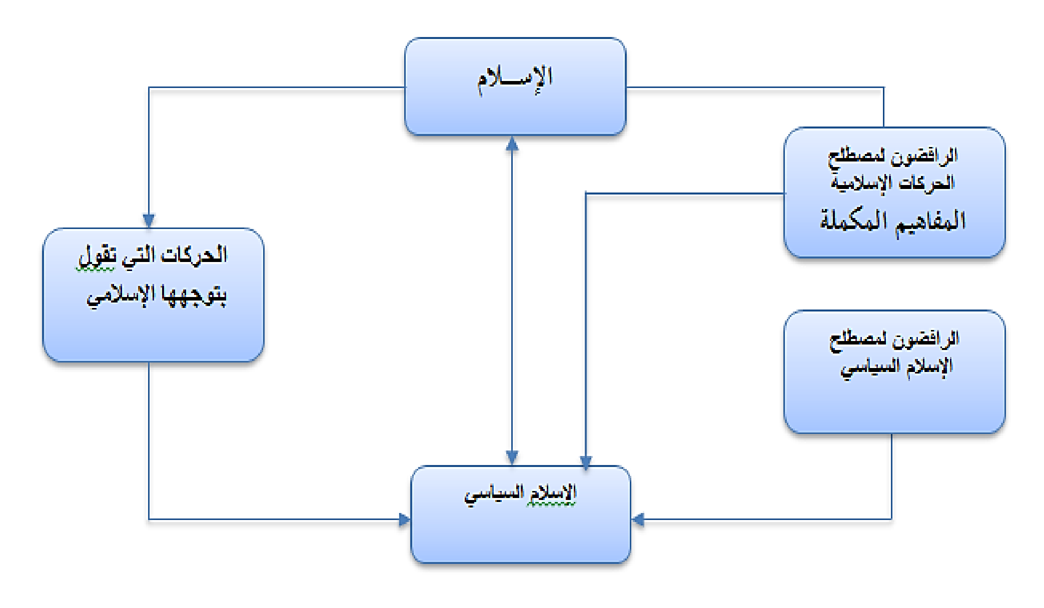
---

[1] Ana Bele´n Soage, Introduction to Political Islam, Religon Compass 3/5 (2009): Blackwell Publishing Ltd, University of Granada, 2009, In : : https://www.researchgate.net/publication/264412727 Last visit, 01/05/2018.

[2] Ibid.

والديني للمساهمين في صناعته ونشأته، ويمكن تبسيط وتلخيص هذه المقاربة المفاهيمية من خلال المخطط التالي:

الشكل (14): مخطط يوضح مفهوم الإسلام السياسي



المصدر: إعداد الباحث.

من خلال هذا المخطط والطرح السابق، يمكن تلخيص أهم الأفكار التي ساهمت في وضع إطار عام لمفهوم الإسلام السياسي، الذي يعتبر من أصعب المفاهيم التي يمكن التوافق والاصطلاح عليها، حيث يؤكد الدكتور **راشد الغنوشي**[1]، بقوله "**نقصد بالحركة الإسلامية جملة النشاط المنبعث بدوافع الإسلام لتحقيق أهدافه وتحقيق التجدد المستمر له من أصل ضبط الواقع وتوجيهه أبداً، وذلك نظراً لأن الإسلام جاء لكل زمان ومكان ، فحتّم أن تكون رسالته متجددة بتغيير أوضاع الزمان والمكان ، وبتطور العلوم والمعارف والفنون وبناءً عليه ، فإن أهداف الحركة الإسلامية ، واستراتيجيتها ووسائل عملها ستختلف باختلاف الزمان والمكان**"[2]

يعرفه د.**عبد الله أبو عزّة**، أحد رموز الحركة الإسلامية بقوله " نقصد بـــ" **الحركات الإسلامية** " "**مجموعة التنظيمات المتعددة المنتسبة إلى الإسلام والتي تعمل في ميدان العمل الإسلامي في إطار نظرة شمولية للحياة البشرية ، وتجاهد لإعادة صياغتها لتنسجم مع توجيهات الإسلام، وتتطلع إلى إحداث النهضة**

---

[1] أحد مفكري ورموز الحركة الإسلامية في تونس.

[2] راشد الغنوشي ، الحركة الإسلامية ومسألة التغيير ، لندن، المركز المغاربي للبحوث والترجمة ، 2000، ص11

الشـاملة للشـعوب الإسـلامية ، منفردة ومجتمعة من خلال المنظور الإسـلامي ، وتحاول التأثير في كل نواحي حياة المجتمع من أجل إصلاحها وإعادة تشكيلها وفق المبادئ الإسلامية".[1]

كما يشـير الباحث السـوداني د.**الأفندي** حول مفهوم الحركة الإسـلامية بقوله: "**يُطلق مصـطلح "الحركات الإســـلامية" (ويفضـــل بعض الباحثين مصـــطلح "الأصـــولية" ترجمة عن المصـــطلح الإنكليزي "Fundamentalism"،بينما يجنح آخرون إلى اسـتخدام تعبير "الإســلاموية" ترجمة أيضــاً عن المصطلح الإنجليزي "Islamist" على الحركات التي تنشـط على السـاحة السـياسـية ، وتنادي بتطبيق قيم الإســلام وشــرائعه في الحياة العامة والخاصــة على حد ســواء ، وتناوئ في ســبيل هذا المطلب الحكومات والحركات السـياسـية والاجتماعية الأخرى التي ترى انها قصـرت في امتثال تعاليم الإسـلام أو خالفتها"** .

وفي نفس السياق، يغلب إطلاق هذا المصطلح على الحركات التي تصف نفسها بهذا الوصف وتنشط في مجال السياسـة ، إذ يندر مثلاً إطلاق وصـف الحركة الإسـلامية على الجماعات الصـوفية التي لا تنشـط في المجال السياسي ، ولا يُطلق هذا الوصف عادةً على الأحزاب التقليدية ذات الخلفية الإسلامية.

كما يمكن أن تعرف الحركات الإســـلامية بأنها تلك الحركات التي تؤمن بشـــمولية الإســـلام لكل نواحي الحياة، وتتصـدى لقيادة ما تراه جهداً لازماً لإعادة تأكيد هذه الشـمولية في وجه تراخي المجتمع وتقصـير القيادات، و المؤثرات الســـلبية، وهي بهذا تدعي لنفســـها دور القيادة الأخلاقية للمجتمع ، متحدية بذلك القيادات السياسية والدينية التقليدية معاً[2] . "

ومنه فإن الحركة الإسـلامية تضـم «**الإسـلام السـياسـي**" في "**مفهومها الواسـع**" جميع الأفراد والجماعات التي تســعى لتغيير مجتمعاتها عن طريق اشــتقاق أفكارها وبرامجها من الإســلام، وفي حين تختلف هذه الجماعات والأفراد في طرقها ومناهجها وأســاليبها وقضــاياها الآنية، إلا أنها تتفق على القيمة الإيجابية للإسـلام والصـلة الوثيقة بين مفاهيمه وقيمه الأسـاسـية والعالم المعاصـر ، فهي تريد تحويل إطار المرجعية في الحياة العامة إلى مرجعية يكون فيها الإسلام بتفسيراته المختلفة قوة رئيسية في تشكيل هذه الحياة.[3]

المطلب الثاني: المفاهيم المرتبطة بمفهوم الإسلام السياسي

[1] عبد الله أبو عزة ، "نحو حركة إسـلامية علمية وسـلمية" ، في كتاب عبدالله النفيسـي ، الحركة الإسـلامية رؤية مسـتقبلية : أوراق في نقد الذات، ص179

[2] عبد الوهاب الأفندي ، "الحركات الإسلامية: النشأة والمدلول وملابسات الواقع" ، في كتاب الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي ، (مجموعة مؤلفين) ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2002 ، ص ص 13 -44

[3] نجيب الغضبان، التحول الديمقراطي والتحدي الإسلامي في العالم العربي، 1980 -2000، عمّان، دار المنار، 2002، ص99

أولا: الحركات الإسلامية "الحركات التي تقول بتوجهها الإسلامي"

من خلال هذه الدراسة لن يتم التعرض إلى الاختلافات الموجودة في تحديد مفهوم الحركات الإسلامية، وإنما سيتم التركيز على كيفية التعاطي مع هذا الشكل من الحركات الاجتماعية، سواء كحركات سياسية أو أي شكل اجتماعي اَخر يمكن أن تتخذه، وكذلك عرض بعض التصنيفات المقترحة لفهم هذه الحركات وعلاقتها بالإسلام السياسي.

وعلى هذا الأساس، فإن صفة "**إسلامي**" أو "**إسلامية**" موجودة في الغالب بين كل المعتقدين بالدين الإسلامي، وعلى الرغم من هذا، فإن الحركات الإسلامية في العالم الإسلامي في صراع من أجل إبقاء الدين في كل مناحي الحياة الاجتماعية، وهي الصفة الأساسية لهته الحركات ، وقد كانت هناك عدة محاولات لتصنيف الحركات الإسلامية في العقود الماضية وقد كان التصنيف المعتاد هو:[1]

- الإسلاميون المعتدلون.
- الإسلاميون الراديكاليون.
- الإسلاميون المتعاطفون.
- الإسلاميون المتشددون.

هذا التصنيف لا يضم فقط في معناه الحركات الإسلامية، وإنما هو تصنيف للمسلمين بصفة عامة، وهذا التصنيف لا يعتبر فكرة جديدة، وإنما هي منهجية علمية غربية لدراسة وفحص المواقف والانطباعات الإسلامية بسهولة.

وفي نفس السياق، في السنوات الأخيرة وخصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ظهر جليا هذا التصنيف للمواقف الإسلامية، فعلى سبيل المثال: أظهرت مؤسسة "**راند**"[2] **Rand** دراسة بعنوان "**الإسلام المدني**

---

[1] Cheryl Benard, Civil democratic Islam, partners, resources, and strategies, Published 2003 by the RAND Corporation, http://www.rand.org.

[2] مؤسسة راند أو مؤسسة الأبحاث والتطوير RAND Corporation – Research ANd Development: هي منظمة غير ربحية وخلية تفكير أميركية تأسست في الأصل عام 1948 من قِبَل شركة طائرات دوغلاس لتقديم تحليلات وأبحاث للقوات المسلحة الأميركية. تُمول أبحاثها من وكالات حكومة الولايات المتحدة، وكالات حكومات الولايات الأميركية،وكالات حكومية غير أميركية، جامعات،أوقاف مالية خاصة،جمعيات مهنية، شركات، منظمات غير ربحية أخرى،والدعم الخيري. نطاق عملها مع الحكومات الأخرى، والمؤسسات الخاصة، والمنظمات الدولية، والمؤسسات التجارية هو حول القضايا الغير العسكرية. تهدف راند إلى حلول تخصصية وكمية عن طريق ترجمة المفاهيم النظرية الرسمية للاقتصاد والعلوم الفيزيائية إلى تطبيقات جديدة في مناطق أخرى عن طريق العلوم التطبيقية وبحوث العمليات. مايكل دي ريتش هو الرئيس والمدير التنفيذي الحالي للمنظمة .

الديمقراطي، الشركاء والمصادر والإستراتيجيات" من قبل الباحث "**شيريل بينارد**" "**Cheryl Benard**"[1] والذي قسم المسلمين إلى 04 أربع فئات:[2]

1. **الأصوليون**

وهم الذين يرفضون القيم الديموقراطية والثقافة الغربية المعاصرة، فهم يريدون دولة سلطوية تساعد على تطبيق توجهاتهم المتطرفة المستمدة من التشريع، وهم على استعداد أن يستخدموا التطور والتكنولوجيا الحديثة لتحقيق هذا الهدف.

2. **التقليديون**

وهم اللذين يريدون مجتمعا محافظا ويبدون حالة من الارتياب من الحداثة والابتكار والتغيير، وهم أقل تطرفا من الأصوليين.

3. **الحداثيون**

الذين يريدون من العالم الإسلامي أن يكون جزءا من الحداثة العالمية، ويريدون أيضا تحديث وإعادة بعث الإسلام في شكل جديد، يجعله يتماشى والعصر الحديث.

4. **العلمانيون**

الذين يريدون من العالم الإسلامي أن يتقبل فكرة تقسيم الكنيسة والدولة، في إطار الديموقراطيات الصناعية الغربية، وإسقاطها على العالم الإسلامي، أي بجعل المسجد يتكفل بالأمور الدينية، والدولة تتكفل بالأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية.[3]

ومن هذا المنطلق ظهرت دراسة أخرى لنفس الباحثة- **شيريل بينارد**- للحركات الإسلامية في شمال إفريقيا، اقترحت أن الأصولية الإسلامية تتعلق بواحدة من المجموعات الخمس التالية:[4]

1- السلفية العلمية

هم الذين يشعرون بالقلق من إعادة تعديل النظام الأخلاقي الذي كان سائدا في عصر النبي "**صلى الله عليه وسلم**"، والذين لا يعتقدون بممارسة السياسة أو الانخراط في حركاتها.

---

[1] شيريل بينارد (من مواليد 1953) باحث مساعد لدى مؤسسة راند ، ورئيس مؤسسة ARCH الدولية ، وهي منظمة أبحاث غير ربحية مقرها في كولومبيا ومكرسة لدعم النشاط الثقافي في جميع حالات ما بعد الصراع. في السابق كانت مديرة الأبحاث في مؤسسة أبحاث أوروبية ، ومعهد بولتزمان للسياسة وقبل ذلك ، درست العلوم السياسية في جامعة فيينا.

[2] Cheryl Benard,Op.Cit.

[3] Ibid.

[4] Mustapha Kamal-Seyed, disaggregating the islamic movements, Yale New heaven, May 2004,p.4.

2- السلفية الجهادية

يدعون إلى مهاجمة الأهداف الغربية في إطار حملة عقدية تدعو للجهاد في ســـبيل الدفاع عن العالم الإسلامي في مواجهة العدوان الغربي.

3- النشطاء السياسيون

الذين يميلون إلى العمل السـلمي ويسـتخدمون كل الأفكار الحديثة والتقنيات المتطورة والمنظمات، من أجل الوصول إلى أهدافهم في إقامة دول إسلامية.

4- **المتشددون**

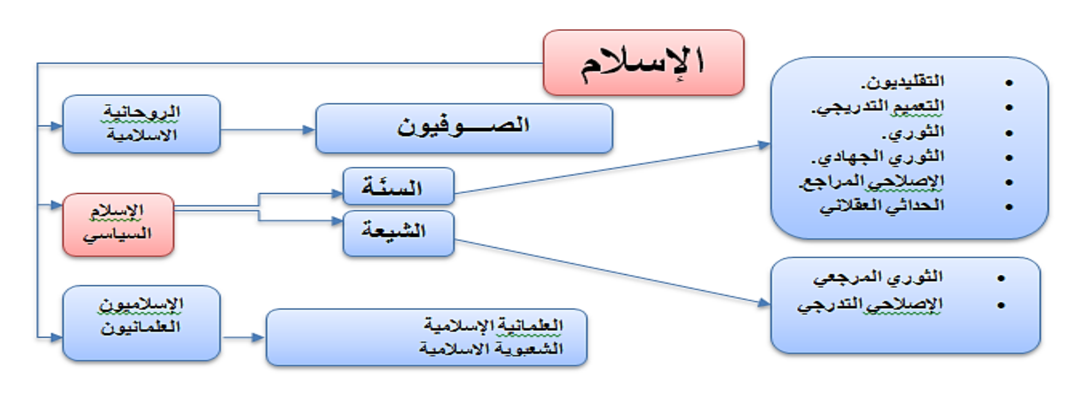
الذين يعتقدون أن السـبيل الوحيد لإقامة دولة إسـلامية أو مجتمع إسـلامي هو من خلال اسـتخدام الكفاح المسلح الموجه في الغالب ضد حكوماتهم.

5- مسلمو الشتات[1]

الذين يحـاولون الحفاظ على الهويـة الإســـلاميـة في المجتمعات التي يهاجرون إليهـا، وهي في الغالب مجتمعات مسيحية في أوروبا وأميركا الشمالية.

وعلى هذا النحو، كان البروفيسـور **داكيميان (R.Hrair Dekmejian)** وهو أسـتاذ العلوم السـياسـية بجامعة جنوب كاليفورنيا، قد صـــنف الإســـلام تحت عنوان "**الوجوه المتعددة للإســـلام**"، " **Multiple faces of Islam**"، ويمكن تقديم هذا التصنيف من خلال المخطط التالي:

الشكل (15): مخطط يوضح تصنيفات حركات الإسلام السياسي



المصدر:

R.Hrair Dekmejian, Multiple faces of political Islam, in: Islam in changing world, ed,A Jerichow and Simensen, curson press, UK,1997, P3.

---

[1] Muhammad Samiullah Fraz, Classification of Contemporary Islamic Movements: Analysis of Western discourse, Jihat al-Islam, Vol.5 « January-June 2012 », N°20, Pakistan,p23.

ثانيا: الأصولية الإسلامية

✓ **الأصولية في اللغة**

الأصولية في اللغة مأخوذة من الفعل "**أصَل**" الشيء يؤله إذا عاد به إلى الأصول والثوابت.

وأصل الشيء: أساسه الذي يقوم عليه، والنسبة إليه أصولي، وليس هذا مفهوم الأصولية في اللغة العربية وحدها، بل في سائر اللغات[1].

في الإنجليزية: – يطلقون كلمة أصولية ويقصدون بها: مطابقة الأصول، ويعبرون عن ذلك في لغتهم بـ:

.PROPER, REGULAR, INACCORDANCE WITH THE RULES, CONFORMING TO REGULATIONS OR PRINCPLES.

في الفرنسية: يطلقون كلمة أصولي أو أصلي على الأشياء الثابتة ، ويعبرون عن ذلك في لغتهم بـــــــ: أصل أو أصولي(RADICAL) المذهب الأصولي أو مذهب الأحرار المتطرفين" RADICLISME"

وهذا يعني أن الأصولية في أغلب اللغات تعني الرجوع إلى الأصول الثوابت .[2]

✓ **المفهوم العام للأصولية :**

هو عبارة عن الرؤية التي تتخذ من الأصل – **سواء أكان هذا الأصل دينيا، أم سياسيا، أم اجتماعيا** – مرجعا أساسيا لها.

ولكن، على الرغم من أن هذا المفهوم وعلى هذا النحو من العموم، بحيث يمكن أن يطلق على أمور كثيرة تختلف في اتجاهاتها، إلا أن كثيرا من الباحثين قد ســـيطرت عليهم عاطفة غريبة، هي ربط هذا المفهوم بالدين، وحصره في حيز التيارات الدينية المتشددة عموما، والإسلامية منها خصوصا.

ولا يمكن هنا، تحديد أهُم مدفوعون إلى غلبة هذه النزعة عليهم بدوافع من الواقع، أم أنها مجرد أوهام وتخيلات أبعدتهم عن الحقيقة، أم أن هناك أيادي تروّج لهذا الفهم المشـــبوه الذي يشـــين الأديان عموما والإسلام خصوصا، وأغلب الظن أن أيادي الإلحاد ساعدت بقسط وافر في تشكيل نزعات الكتّاب الذين يربطون بين مفهوم الأصـــولية وبين التيار الديني المتشـــدد، على الرغم من أن هناك مخالفات تقع في

---

[1] – تحليل كلمة المفهوم جاء في لسان العرب لابن منظور:

الفهم هو معرفتك الشيء بالقلب» والمفهوم هو التصور الموجود في الذهن لأمر من الأمور ، ويطلق المفهوم على مجموع الصفات التي يتضمنها تصور الشيء والمراد بالمفهوم هنا هو بيان الصورة المنطبعة في أذهان كافة الناس عن الصحوة الإسلامية المعاصرة، أو ما أطلقوا عليه الأصولية الإسلامية». ويشمل هذا بيان تلك الصورة من وجهة نظر إسلامية وغير إسلامية، مع بيان مميزات وعيوب الصحوة ومجالات تطبيقها، والمنهج والأهداف، مع مقارنتها ببعض الصحوات أو الأصوليات الأخرى.

[2] عماد علي عبد السميع حسين، الأصولية الإسلامية والأصوليات الدينية الأخرى: دراسة مقارنة، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، 2003، ص22.

مجالات أخرى غير المجال الديني، في مجالات السياسة والحرب والاقتصاد.. وليس هناك لمن يسمى شيئا من هذا عنفا ولا تطرفا ولا إرهابا .. ولا أصولية.

لهذا فإن أغلب المفكرين المسلمين يربطون بين الحركة الصهيونية العالمية، والربط بين الأصولية بالمفهوم السلبي وربطها دائما بالإسلام.[1]

- ✓ **الاصولية:** في الأساس هي **حركة بروتستانتية**[2] التوجه ، أمريكية النشأة ، برزت في مطلع القرن العشرين كمذهب مستقل بذاته بمقولات تنطلق من التفسير الحرفي للإنجيل ، داعية إلى مخاصمة الواقع ، ورفض التطور ومعاداة العلمانية ، لذلك وصف الأصوليون في الثقافة الغربية بأنهم أهل الجمود والتخلف، في حين خلت أدبيات الثقافة العربية من مصطلح الأصولية ، وكل ما ورد في المعاجم العربية ما هو إلا تعريفات لمصطلحات مختلفة بالمعني ، كأصول الدين أو أصول الفقه ، والتي تعني البحث عن الأساس أو الشرعية.[3]

- ✓ **مفهوم الأصولية الإسلامية:**

إن لفظ الأصولية الإسلامية لم يصطلح المسلمون على استعماله فيما بينهم، بل هو وافد من اصطلاحات الغرب ومفاهيمه.

ولكن، يوجد المصطلح في كتب التراث الإسلامي – **القديمة** – لفظة «**أصولي**» فقد تأتي في ترجمة بعض العلماء فيقال : **(كان أصوليا مفسرا محدّثا فقيها متكلما...)**

وقد تأتي في سياق المسائل التي فيها خلاف كأن يقال: "**قال الأصوليون، وقال المحدثون.. وهكذا**"

وكان هذا اللفظ **(أصولي)** يطلق على مجموعات مختلفة من علماء الإسلام، أشهرها تدل على المشتغلين بثلاثة فروع من العلوم الإسلامية، وهم:

1- **علماء أصول الدين** (وهو مرادف لعلم الكلام).
2- **علماء أصول الحديث** (أي مصطلح الحديث وطرائقه).
3- **علماء أصول الفقه** (وهو العلم بمبادئ الفقه الإسلامي).

---

[1] المرجع نفسه.

[2] البروتستانتية هي أحد مذاهب وأشكال الإيمان في الدين المسيحي. تعود أصول المذهب إلى الحركة الإصلاحية التي قامت في القرن السادس عشر هدفها إصلاح الكنيسة الكاثوليكية في أوروبا الغربية. وهي اليوم واحدة من الإنقسامات الرئيسية في العالم المسيحي جنبًا إلى جنب الكنيسة الكاثوليكية والأرثوذكسية الشرقية. وتعتبر الكنيسة الأنجليكانية في بعض الأحيان كنيسة مستقلة من البروتستانتية.

[3] عمارة محمد، الأصولية بين الغرب والإسلام، مصر، القاهرة، دار الشروق،1988.ص6.

وأكثر من تطلق عليهم كلمة "**أصولي**"، هم علماء أصول الفقه، حتى إن علم الأصول حينما يطلق يراد به علم أصول الفقه.

ومن خلال هذا الطرح، يتضح أن هذه هي جذور كلمة (**أصولي**)، وعليها يمكن صياغة مفهوم الأصولية على هذا النحو وهو:

الاشتغال بعلم الأصول في مختلف العلوم الشرعية المتعلقة بالكتاب والسنة والفقه المستنبط منها.[1]

غير أن هذا المفهوم للأصولية غير كاف – **من وجهة النظر التي أطلقت هذا المصطلح** – للتعبير عن مدى نشاط حركة الصحوة الإسلامية.

- ✓ **من وجهة النظر الغربية:**

يقول علماء الغرب وخبراؤهم المراقبون للصحوة الإسلامية : "**الأصولية الإسلامية تشير في معناها الواسع إلى تجديد الإسلام في كل من الحياة العامة والشخصية للمسلمين، ممثلة في زيادة ممارسة الشعائر الدينية والإكثار من المطبوعات الدينية والبرامج الإعلامية التي تدعو إلى تطبيق الشريعة الإسلامية وإنشاء البنوك الإسلامية وتطوير التنظيمات الإسلامية وحركات النشطين**".

وربما، لو كان هذا هو مفهوم الأصولية الإسلامية – **فقط** – عندهم لكان محمودا غير مذموم، ولكنهم يلصقون له عبارات أخرى مثل: (النصية) و(الحرفية) و(التطرف) و(الإرهاب) و .. غير ذلك .[2]

وعلى هذا الأساس يؤكد الغرب عموما على النقاط التالية:[3]

- ✓ يعتقد الأصوليون الإسلاميون والإسلاميون والمتطرفون، أن الدول ذات العدد الكبير من المسلمين يجب أن تصبح دولا مسلمة تحكمها الشريعة (**الشريعة الإسلامية**)، إنهم يريدون بشكل عام العودة إلى بعض أنواع النقاء الإسلامي ، واحتقار الحداثة والغرب ، وإلقاء اللوم عليهم في عدد من المشاكل، كما يعارضون السلام مع إسرائيل وهم معادون للغرب والقادة العلمانيين في العالم الإسلامي، وأحد أهدافها الأساسية هو التخلص منها.
- ✓ الأصوليون الإسلاميون والإسلاميون والمتطرفون المسلمون متشابهون، ولكن ليس بالضبط نفس الشيء، **الإسلاموية والإسلامية** هي مصطلحات تستخدم لوصف مجموعة متنوعة من حركات

---

[1] المرجع نفسه ص ص23-24.

[2] عماد علي عبد السميع حسين، مرجع سابق، ص23-24.

[3] Jeffrey Hays , islamists, muslim extremists and fundamentalism, at :
http://factsanddetails.com/world/cat58/sub384/item2389.html#
last visit : 01/05/2018.

الإصلاح الحديثة التي تهدف إلى "**استعادة**" الإسلام إلى السلطة السياسية، الإسلاميون الأصوليون يرفضـــون الحداثة والعلمانية ويدعون إلى العودة إلى الحياة الدينية، المتطرفون المســـلمون هم من الإسلاميين والأصوليين ذوي وجهات النظر المتطرفة.

- ✓ الأصوليون ليسوا مرتبطين فقط بالإسلام، فكثير من العلماء لا يفضلون مصطلح الأصولية، حيث يوجد من الأصـوليين اليهود ، الأصـوليين المسـيحيين ، الأصـوليين الهندوس ، الأصـوليين السـيخ وحتى الأصوليين البوذيين، ترفض معظم هذه الجماعات الحداثة والعلمانية.

وعلى هذا الأساس، هناك درجات من الأصولية، يريد البعض ببساطة التحقق من انتشار القيم الغربية في العالم الإســـلامي، البعض يدعم شـــكلاً معتدلاً من الشـــريعة الإســـلامية، وهناك آخرون ، مثل طالبان ، يدعمون شـكلاً أكثر قسـوة وشـدة من القانون الإسـلامي، غير أن آخرين يؤيدون الإرهابيين المناهضـين للغرب ،مصطلحات مثل المتطرفين الإسـلاميين والمسلمين لديهم معانٍ مماثلة للأصـوليين، فالجهادي هو الشخص الذي يعتنق الإسلام المتشدد.[1]

ثالثا: الإسلاموفوبيا:

شـهد مصـطلح **الإسـلاموفوبيا**[2] رواجا منذ مطلع تسـعينيات القرن الماضـي، وبالنظر إلى السـياق التاريخي الذي ولّد هذا المصطلح للتعبير عن ظاهرة بات الحديث عنها متداولا، فثمة مناخ سلبي يسود في الغرب عن الإســـلام والمســـلمين، التأمت عناصـــره منذ نجاح الثورة الإســـلامية في إيران، وما أعقبها من تطورات متسـارعة مع قضـية **سـلمان رشـدي**[3] **(إنجلترا 1988)، والفولار الإسـلامي (فرنسـا 1989)**، وارتدادات سـقوط جدار برلين (1989)، إلى أن بلغت المسـألة ذروتها مع آثار أحداث الحادي عشـر من سبتمبر 2001، هذا المناخ ولّد ضـغطا على المسلمين في أوروبا امتدّ على عقود ولا يزال، مخلّفا تضـييقا وردود فعل متباينة، أُتبعت بإصدار قوانين استهدفت المسلمين، وَرَث هذا المناخُ الحانق موجةَ عداءٍ غسر

---

[1] Ibid.

[2] مصطلح الإسلاموفوبيا حديث العهد فإن الظواهر التي يحاول الإحاطة بها تعود إلى تاريخ أبعد. وقد بدأ شيوع المصطلح منذ نشر نتائج استطلاع "لجنة مسلمي بريطانيا والإسلاموفوبيا" (Commission in britsh Muslims and Islamophobia) سنة 1997.

مصطلح "الفوبيا" أو الرهاب، مستمد في الأصل من علم الأمراض النفسية، ليتم التعبير بواسطته عن نوع من أنواع العصاب القهري، بحيث لا يملك المريض القدرة على التحكم في ردود أفعاله عند تعرضـه لموضـوع خوفه، فيضـيق صـدره ويجف ريقه وتتزايد ضـربات قلبه ويشـحب وجهه وترتعش أطرافه، ليدخل في حالة فعلية من الفزع غير المسيطر عليه.

[3] في تاريخ 26 أيلول عام 1988 صدر في العاصمة البريطانية كتاب للكاتب البريطاني ذي الأصول الهندية سلمان رشدي، هذا الكتاب الذي حمل اسم "آيات شيطانية" حوى في داخله الكثير من الإساءات إلى دين الإسلام ونبي الرحمة محمد (ص) وزوجاته وأصحابه رضوان الله عليهم. إساءاتٌ كان من شأنها أن تصـيب قلب كل مسـلم في مقتل، بعد أن سمح هذا المخلوق لنفسـه بالتجرئ على أشرف خلق الله وأكثرهم سـمواً ورفعة. غضـب المسلمون في جميع أنحاء العالم، خرجت المظاهرات وبيانات التنديد بإهانة رسول القيم الإنسانية وخدش مشاعر ما يفوق المليار مسلم.

مسبوقة للعرب، وكانت أحداث باريس في عام 1961، عشية استقلال الجزائر، أبرز فصولها، كما ربط بين الظاهرتين **دومينيك فيدال** في مقاله الصادر في صحيفة "**لوموند دبلوماتيك**" الفرنسية بعنوان من "**العربوفوبيا إلى الإسلاموفوبيا**"، وقد دفعت تلك الأجواء الراحل **إدوارد سعيد** إلى التفطن إلى تحويل الحمولة الدلالية للاسامية من اليهود إلى العرب والمسلمين.[1]

فمصطلح "**الإسلاموفوبيا**" من المصطلحات حديثة التداول نسبياً في الفضاء المعرفي المعني بصورة خاصة بعلاقة الإسلام بالغرب، وقد تم نحت المصطلح الذي استعير في جزء منه من علم الاضطرابات النفسية للتعبير عن ظاهرة الرهاب أو الخوف المرضي من الإسلام، وهي في الواقع ظاهرة قديمة جديدة، قديمة قدم الدين الإسلامي نفسه، وإن كانت قد تصاعدت حدتها في عالم اليوم، وبخاصة في دول الغرب بعد التفجيرات الشهيرة التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية في الحادي عشر من سبتمبر عام 2001، التي أسندت إلى تنظيم القاعدة، وربما كان من الممكن القول إن تلك الظاهرة تضرب بجذورها عميقاً في تاريخ قديم حافل بمسلسل طويل من العلاقات المضطربة بين الغرب و الإسلام، استقر فيه هذا الأخير في الذهنية الغربية بوصفه تعبيراً عن خطر داهم محدق يتهدد كل ما هو غربي.

✓ **دراسات الإسلاموفوبيا :**

1. لعل أبرز من قدم دراسة وتحليل شامل ومتكامل لظاهرة "الإسلاموفوبيا"، هو الباحث **إيريك بليش** "**Erik Bleich**" عام **2011**، في دراسة نشرتها المجلة الأميركية للعلوم السلوكية، "**The americain journal of behavioural scientist**"، تحت عنوان، "**ماهو الخوف من الإسلام: الإسلاموفوبيا، وإلى أي مدى هي موجودة؟**"، "**What is Islamophobia and how much is there,theorizing and measuring an engaging comparative concept**".

وقد أكد من خلال هذه الدراسة أن الإسلاموفوبيا هي "المواقف السلبية العشوائية أو الأحاسيس التي تستهدف الإسلام أو المسلمين، فالمواقف والمشاعر السلبية تشمل مجموعة واسعة من التقييمات والاثار مثل: النفور والغيرة والشك والاشمئزاز والازدراء والقلق والرفض والاحتقار.

---

[1] عناية عز الدين، "صناعة الإسلاموفوبيا في أوروبا"، على الرابط:
https://bit.ly/2LxLzje
آخر زيارة للموقع: 2018/05/01.

2. البعد الرهابي الذي يعتبر بالنسبة لجمعية علم النفس الأميركية " **The Americain Psychological Association**"، والذي يعني الخوف المستمر وغير المنطقي وغير المبرر من موضوع معين، أو نشاط أو وضعية بشكل مفرط وغير معقول.[1]

3. أكد الأستاذ كريس ألان(**Chris Allen**)في كتابه " **إسلاموفوبيا**"، "**Islamophobia**"، أن أكثر من **674** من المسلمين تعرضوا لاعتداءات بعد أحداث 2001/09/11، وتتراوح هذه الاعتداءات ما بين: الضغط النفسي والتحرش اللفظي والكتابي، وصولا إلى العنف الجسدي والمادي، وهنا يظهر الترابط بين الظاهرة الاجتماعية "الإسلاموفوبيا"، والظاهرة الأمنية "الإسلام"، على حد تعبير وفهم واعتقاد اتجاه الإسلاموفوبيا، فالمنطلقات الفكرية والممارسات سواء الاجتماعية والسياسية لهذا الاتجاه توضح العلاقة بين المركبات الاجتماعية التي توصلنا إلى فهم متكامل للظاهرة[2]، اعتبارا مع وجود ظاهرة أخرى مرتبطة بها وهي ظاهرة الإسلام السياسي الذي يحوي نفس الأفكار والمعتقدات في الغرب بصفة عامة.

وعلى هذا النحو، فالإسلام السياسي جزء لا يتجزأ من كل موحد هو المرجعية الإسلامية "العرب والمسلمين"، وبالتالي ارتباط الإسلاموفوبيا بالإسلام السياسي يوسع من هذا الأخير، ويجعل فهم الممارسات سواء الاجتماعية أو السياسية الرسمية معقدة للغاية ويصعب فهمها وتفسيرها.

✓ **أسباب ظاهرة الإسلاموفوبيا:**[3]

- التاريخ الصراعي بين المسسلمين والغرب.
- الجهل بالإسلام الصحيح.
- تضارب المصالح واختلاف المنطلقات القيمية.
- الخلط بين الدين الإسلامي وواقع المسلمين.
- تبني صورة نمطية سلبية عن المسلمين.[4]

---

[1] Erik Bleich, What is Islamophobia and how much is there,theorizing and measuring an engaging comparative concept, The americain journal of behavioural scientist, september 2011.
http://journals.sagepub.com/doi/abs/10.1177/0002764211409387

[2] Chris Allen, an introduction to islam and islamophobia,and anti-arabism, Portland community college, Oregon,2010,p.2.

[3] خالد سليمان ، ظاهرة الإسلاموفوبيا: قراءة تحليلية، **مجلة العالم الإسلامي**، المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الاسلامية، العدد 12،2007،
على الرابط:
https://bit.ly/2Lc8FzI
أخر زيارة للموقع: 2018/05/01.

[4] يتم تحميل الإسلام مسؤولية السلوك غير السوي الذي يصدر عن بعض المسلمين. وبالإضافة إلى الجهل بحقيقة الإسلام، كما سلفت الإشارة، فإن من مصلحة الكثيرين من أنصار التوجهات الاستعمارية والصهيونية استغلال السلوك السيء للمسلمين للنيل منهم ومن دينهم، وإثبات صحة

وفي نفس السـياق، قامت مؤسـسـة بريطانية تدعى **(The Runnymede Trust)** تعنى بأمور حقوق الإنســان والأقليات والعرقيات في المجتمع البريطاني، في تقرير لها بعنوان: «**الإســلاموفوبيا: تحد لنا جميعا**» بوضـع مجموعة من المحددات أو العناصـر التي متى وجدت فثم ظاهرة " **الإسـلاموفوبيا**"، وهذه المحددات هي:

1-النظر إلى الإسلام على أنه كتلة متجانسة أحادية جامدة لا تستجيب للتغيير.

2-النظر إلى الإسـلام على أنه كائن مسـتقل ليس له قيم مشـتركة مع الثقافات الأخرى، وهو لا يتأثر بها أو يؤثر فيها.

3-النظر إلى الإسلام على أنه دوني بالنسبة للغرب، بربري وغير عقلاني، بدائي وجنسي النزعة.

4-اعتبار الإسلام عنيفا وعدوانيا ومصدر خطر مفطورا على الإرهاب والصدام بين الحضارات.

5-اعتبار الإسلام إيديولوجية سياسية لتحقيق مصالح سياسية وعسكرية.

6-الرفض التام لأي نقد يقدم من طرف إسلامي للغرب.

7-استعمال العداء تجاه الإسلام لتبرير ممارسات تمييزية تجاه المسلمين وإبعادهم عن المجتمع المهيمن.

8- اعتبار العداء تجاه المسلمين أمرًا عاديًّا وطبيعيًّا ومبررًا.[1]

وعلى هذا النحو تمكن الإعلام الغربي بتقنياته الهائلة وتأثيره الواســـع من نحت صـــورة نمطية غاية في السلبية عن الإسلام والمسلمين، صورة تحمل كل صفات القبح والإرهاب والتخلف... و النعوت القدحية.

وقد صـــدر في الفترة الأخيرة كتاب جديد لمؤلفه **جاك شـــاهين Jack Sehin** بعنوان «**Reel Bad Arabs**: **العرب السـيئون.. كيف تشـوه هوليوود شـعبًا؟**»، اشـتغل عليه صـاحبه زهاء عشـرين عامًا، واسـتقصـى فيه نحو ألف شـريط سـينمائي ووثائقي، وكان الكتاب قد أحدث صـدمة في الأوسـاط الثقافية الأميركية لأنه خرج بنتيجة مفاده،ا أن هوليوود كانت تمارس تشـويها منظمًا ومقننا لصـورة المسـلمين على امتداد قرن من الزمان.

وعلى هذا، فإن صـــناعة الخبر المشـــوه واســـتغلاله أيديولوجيًّا لتعبيد الطريق أمام الحملات القادمة على الإسـلام، قد دخل في أجندة وسـائل الإعلام الغربية منذ أمد، فالمتتبع لهذا الإعلام يلاحظ أنه يقوم بتصـيد

الصـور النمطية المرتسـمة في أذهان الكثيرين من أبناء الغرب عنهم. وبتسـليط الضـوء على تلك الصـور النمطية الماثلة في الذهنية الغربية عن المسلمين

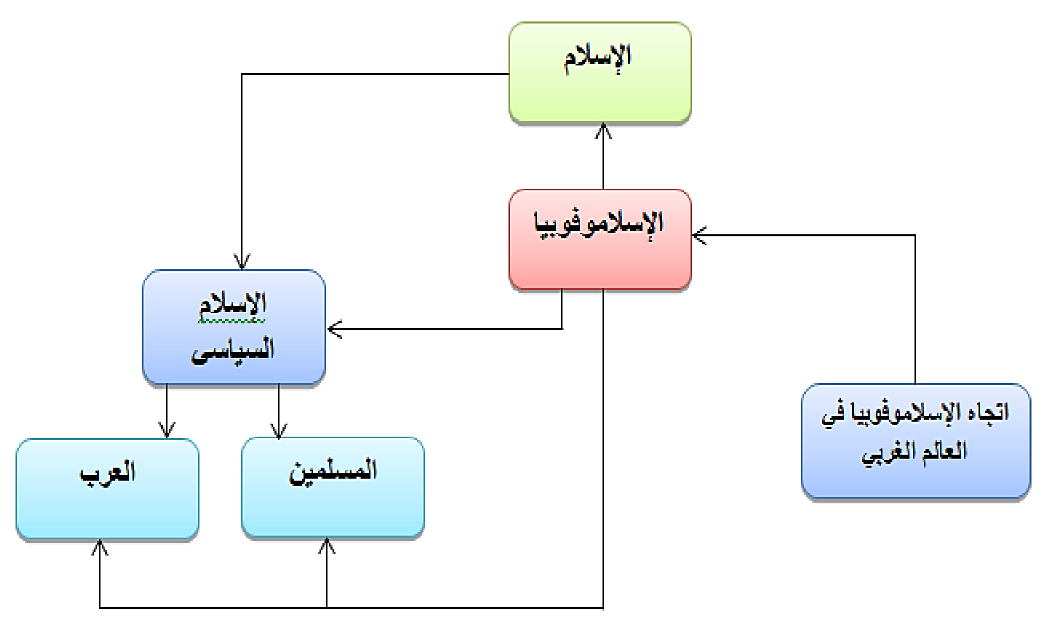
[1] محمد شتوان ، "الإسلاموفوبيا...أسباب البروز وإمكانيات التجاوز"، على الرابط:

http://ftp.burathanews.com/arabic/thought/181225

آخر زيارة للموقع: 2018/05/01.

بعض أخطاء المسلمين وينشرها ويعظم من شأنها ويؤكد أن هذا هو الإسلام، فجميع وسائل الإعلام وخاصة الإعلام السينمائي المرئي يصور المسلمين على أنهم مجموعة من البدو يتسمون بالهمجية والتخلف وأنهم مصدر كل بلاء، ولا تمل قنواتهم من عرض نفس الصور النمطية المكررة والمنتقاة بعناية.

الشكل (16): مخطط يلخص علاقة الإسلام السياسي بالإسلاموفوبيا



المصدر: إعداد الباحث

المطلب الثالث: الإسلام السياسي: الإديولوجيا/ المرجعية الدينية والبديل السياسي

أولا: الإسلام السياسي كإيديولوجيا

إن ربط رمز من الرموز السوسيو-ثقافية بالدولة مثل "**الإسلام**" يكون أكثر سهولة في سياق الترابط مع الدول الأخرى ومدى شرعيتها مع مواطنيها، إلا أن ذلك الرمز لا يمكن أن يدرك كيف يمكن فهم طريقة حكم تلك الدولة، وهذا ما أكد عليه "**فريد هاليداي**" "**Fred Halliday**" الذي أقر أن الإيديولوجيا هي عامل في السياسة الخارجية[1]، من هنا يطرح التساؤل: **إلى أي مدى يساهم الإسلام كإديولوجيا في تقييم سلوك الدولة في الساحة الدولية؟.**

وطبقا للتعريف المقدم من طرف الباحثين **إيكمان وباستوري** **Eickelman** و **Piscatori** " **كل ما هو سياسي هو مكان محدود، وسياق محدد بين الفواعل التي تريد تحديد العلاقة بين العام والخاص**

[1] Halliday, F: The Middle East in International Relations: Power, Politics and Ideology (Cambridge: Cambridge University Press, 2005), pg. 47

بين الحكومة والمجتمع المدني بين الأخلاقي واللاخلاقي بين الإلزامية والمحرمة[1]، والإيديولوجيات جاءت لتجسـيد ذلك الإجراء السـياسـي، كما أن لها تأثير على كيفية حكم الحاكم والحكومة، ويمكن أن تكون التمييز الواضح لهذا الفهم السياسي.

ولّعل أول من وظف مفهوم "**إيديولوجية** "Ideologie" "بمعنى "**علم الآراء**" هو الفيلسـوف الفرنسـي **ديسـتوت دو تراسـى (Antoine Destut de Tracy)** الذي كان ينتمي إلى وسـط من المثقفين الفرنسيين ذوي النزعة الأنوارية، أي التي ترتبط بدراسة أصول الآراء وطبيعتها وتطورها، ثم استعمله بعد ذلك نابليون(**Napoleon**)**ثم كونديلاك (Condillac) والطبيب(كابانيس) (Cabanis)) والأخلاقي فولنى (C.Volney)** ، وقد ارتبط معظم هؤلاء بالثورة الفرنسـية، وتأثروا بالتقليد التجريبي في المعرفة، وبفلسفة الأنوار، وبمناهضة الفكر الميتافيزيقي الذي يمثل في نظرهم طفولة الإنسانية، وكانوا مولعين بتقدم العلوم الطبيعية، ومن الداعين لإقامة نظام سياسي تربوي جديد[2].

وعلى الرغم أن مفهوم الإديولوجيا مفهوم "**ماركسـي**"، والذي يعتقد أن الإديولوجيا هدف رئيسـي لإعطاء تفسـير للهوية، لكن هذه الهوية هي فهم خاطئ لدى الماركسـيين، كونها موجهة فقط كنقد للإديولوجيا الرأسمالية اللبرالية، وتعبر عن وجهة نظر تقليدية كلية بتقسيم المجتمع إلى طبقات ومجموعات.

ومنه فإن هذا الفهم اختزالي، والهوية لا يمكن حصـرها فقط في إديولوجيا ، فيمكن أن التسـاؤل: كم من عدد الصهاينة ليسوا يهودا؟ وكم عدد العرب ليسوا مسلمين أو متشددين؟ أو كم عدد المؤمنين بالمساواة بين الجنسين من جنس ذكر؟.

وهو ما جعل **ميشال فوكو (Michel Faucault)** ينتقد ربط الإيديولوجيا بالذات الفردية الفاعلة والوعي، واعتبر النظر إليها بوصفها وعيا زائفا نظرا مثاليا ذا نزعة إنسانية، مادامت الإيديولوجيا بالنسبة له تنتمي إلى ميدان اللاوعي واللاشـعور، أكثر مما تنتمي إلى ميدان الوعي والشـعور، فهي مرتبطة ببنيات خارجية بالنسـبة للذات والوعي، ومندرجة إنتاجا وتوزيعا في إطار مؤسـسـات وأجهزة اجتماعية تتولى تعهدها ورعايتها وتوزيعها على الأفراد.

أما **مولينو (Molino)** فيوجه بدوره نقدا لاذعا للتصور الماركسـي للإيديولوجيا الذي يقوم حول مصـادرة قوامها أن الرمز انعكاس، وهي المصـادرة التي لم يستطع حتى "**ألتوسـير**" تخطيها، حيث أن الإيديولوجيا

---

[1] Eickelman, D and Piscatori, J(eds): Muslim Politics (Princeton Princeton University Press,1996), pg. 18

[2] عبد السلام طويل، "الإسلام دين أم إيديولوجيا؟"، على الرابط:
http://www.alihyaa.ma/Article.aspx?C=5698#_edn1
آخر زيارة للموقع:2016/08/23 09:25

ليست محض انعكاس، بل إنها بلورة وإنشاء، وليست معطى جاهزا مباشرا بسيطا، ومن ثم يجب في نظر السيميولوجيين عموما طرح الإيديولوجيا في سياق تفكير عام حول "**الرمزي**" ، والخروج من الدراما الثلاثية: **الواقع، العلم، الإيديولوجيا**، بمواجهة ما يجمع ويوحد بين العلم والإيديولوجيا وهو طابعهما الرمزي، رغم أن الإيديولوجيا، في بعدها الإبســـتيمولوجي، تعد نقيض العلم، أو هي ما قبل العلم، كما يؤكد **باشـــلار (Bachelard)**، أو العلم في صـــورته الجنينية قبل أن يحقق قطيعته الإبســـتيمولوجية، ليصـــبح خطابا وصفيا، حياديا، كميا.

أما عالم الاجتماع "**كارل مانهايم**" (**Karl Mannheim**) فينطلق في تحليله للإيديولوجيا من التمييز بين مفهومين؛ مفهوم جزئى وآخر كلي: فالمفهوم الجزئي يشير إلى "ما يغمر قلوبنا من شكوك وريب، وما يكون نفوســـنا من تردد، إزاء الأفكار والتمثلات التي يقدمها خصـــمنا، حيث نعتبرها تزويرا، وتزداد درجة الوعي به أو تقل، أما المفهوم الكلي الذي هو أكثر منه شـــمولا فيقصـــد به أيديولوجيا عصـــر أو جماعة تاريخية معينة، حيث تتجلى لنا مميزات البنية الكلية للفكر في ذلك العصر أو عند تلك الجماعة[1]."

وعلى هذا الأساس يرتكز بعض المفكرين وخصوصا المعتقدين بظاهرة الإسلام السياسي، أنه عندما يتعلق الأمر بالإسـلام السـياسـي أو الإسـلام بصـفة عامة، هو عبارة عن التعامل مع صـراع إيديولوجية شـمولية والتي تستعمل المفاهيم الدينية إذا تطلب الأمر ووضـعها موضـع التنفيذ، فالإسـلام السياسـي هو إديولوجية وليس خارطة طريق للتعامل مع الحاضر لأنه لا يمثل مفهوم عملي من الإجراءات والممارسات التي يجب اتخاذها لتحقيق الصـورة الطوباوية للعالم، وبدلا من ذلك فهو يفترض أن الوضـع الراهن غير ملائم ويجب تغييره.

وبالنظر إلى البنية الشـاملة للإسـلام فالسـؤال المطروح هو: كيف يمكن التعامل مع التطورات السـياسـية والاقتصـادية والاجتماعية السلبية؟ والتي تشمل " ضعف البنية التحتية في المناطق والدول التي يشكل فيها الإسـلام أغلبية، مشـاكل التعليم، ارتفاع مسـتوى البطالة، ارتفاع مسـتوى الأمية انخفاض مسـتوى المعيشـة، انخفاض مستوى الحريات العامة وغيرها من المشاكل".[2]

---

[1] المرجع نفسه.

[2]: thomas johnson and christine schirrmacher, "what is islamism or political islam?"at http://wrfnet.org/articles/2013/10/thomas-johnson-and-christine-schirrmacher-ask-what-islamism-or-political-islam#.Wug46aLCzkU last visit : 01/05/2018.

ومنه، فإن الدعم الشعبي لحركات الإسلام السياسي مرتبط بشكل كبير بقدرة هذه الحركات على توفير حلول سياسية واقتصادية واجتماعية فعالة للمشاكل التي تواجه مجتمعاتها، فأتباع حركات الإسلام السياسي ليس بالضرورة أن يكونوا مقتنعين أو متأثرين بالخطاب الروحي أو العقائدي لهذه الحركات، بل بقدرتها على حل المشاكل الموجودة، وقدرتها على مواصلة النهج في هذه العملية المستمرة، وهي نفس المشاكل التي عجزت عن حلها الأنظمة العربية العلمانية الأمر الذي مهد لبروز هذه الحركات كقوة سياسية منافسة للأنظمة القائمة، خصوصا مع الطبيعة المغلقة والاستبدادية لهذه الأنظمة وهو الباعث الأساسي لنمو شعبية التشكيلات الإسلامية أو ذات الإيديولوجية الإسلامية.[1]

وقد حددت البروفيسور **كريستين شيرماخر** **Christine Schirrmacher** [2] ""، وهي مدير المعهد الدولي للدراسات الإسلامية في التحالف الإنجيلي العالمي، عدة نقاط أساسية يمكن من خلالها فهم التركيبة الإيديولوجية لحركات الإسلام السياسي وفهمها بشكل عام:

1- الإسلام هو نظام اجتماعي شامل للأفراد والمجتمعات والسياسة، ومن الخطأ فهمه على أنه مرتبط بالإيمان الشخصي للأفراد، وهذا الإجراء هو المسؤول عن تراجع وتخلف البلدان العربية أو ذات الأغلبية المسلمة.

2- القرآن والسنة يمثلان المصدر والأساس الوحيد لمعايير الحياة اليومية للأفراد وللأنماط السياسية الموجودة في الدولة.

3- التقليد الشامل الممارس من طرف السلف يعتبر مرفوضا، ويعتبر قابلا للاستخدام فقط من خلال الأسئلة المتعلقة بالشرع، لهذا فالإسلام يجب أن يقدم على أنه أساس الواقع المعاصر وليس عبر تعديله في بعض مجالاته.

4- الشريعة هي القانون الأبدي الوحيد وهي القانون المقدس والمستقل عن كل أشكال التأثير الغربي، والذي يجب وضعه موضع التنفيذ ولا يجوز اختزال أو اقصاء أي جزء منه لا في التشريع ولا في التطبيق.

5- أسباب السقوط والتخلف التي تواجهها الدول الإسلامية أو ذات الأغلبية المسلمة في العديد من المجالات مثل: العلوم والجيش والتعليم والتجارة والبنية التحتية..... ترجع إلى الابتعاد عن الإسلام.

---

[1] Ibid.

[2] أكاديمية ألمانية متخصصة في الدراسات الإسلامية .وهي أستاذة في الدراسات الإسلامية بجامعة **بون** وفي كلية اللاهوت الإنجيلي (ETF) في لوفان.

6- بالعودة إلى الإسلام الصحيح فإن هذه الدول ستستعيد هويتها التي ضاعت من خلال الاعتماد على نماذج الحكم والتنمية الغربية، بالإضافة إلى أنها تمثل مسارا جديدا للقوة في العالم وكسب مكانة محترمة سواء في الدنيا أم في الاخرة.

7- كل الانجازات المتوصل إليها في عصر التحديث والتكنولوجيا لا بد من تقديمها وتفعيلها خدمة للإسلام من أجل مواجهة خطر العلمنة الغربية.[1]

8- الهدف الأساسي والخلاصة العامة من إعادة توجيه المجتمعات المسلمة بشكل إيجابي من أجل تطبيق الإسلام من خلال مجتمع سلمي يعمل في إطار الإنسانية والعدالة وخشية الله.

9- إن وسائل التصنيف الشامل للإسلام لا بد أن تكون في سبيل الله.

ووفقا لرأي مجموعة من مفكري "**الإسلام السياسي**" لا بد من القيام بها ومع ذلك فالبنسبة للإسلاميين المتشددين فإن اختلاف تعبيرات الجهاد لا تمثل تفسيرا واحدا لهذا المصطلح، فحتى الوعظ والنصح ونشر الإسلام الصحيح والدعم المالي للمجاهدين تدخل ضمن هذه الوسائل.[2]

من خلال هذا المنظور نجد أن أهمية الإديولوجيا الإسلامية يمكن أن تكون مصدرا للتنافس على السلطة من قبل المنظمات والحركات والأحزاب المدرجة في التعريف الموسع للإسلام السياسي، واحدة من أهم النقاط المرجعية الرئيسية في تحليل الإسلام السياسي كتعبير عن اتجاه فكري وسياسي ويتجاوز تنوع الاتجاهات الحالية داخل الحركات الإسلامية هي الأخلاق، حيث يعتبر الجانب الأخلاقي والدين هو المصدر الأساسي للمنظرين الإسلاميين الذين يريدون إيصال حججهم في العمل السياسي الإسلامي والخطاب السياسي والاجتماعي، هذا المرجع الأساسي الذي يمثله محاولة بناء وليس إعادة بناء للتعريف بقدر واضح لكل ما هو إسلامي، لذلك تقدم الديناميكية التاريخية للإسلام السياسي كحركة ليس فقط اجتماعية وسياسية وإنما أخلاقية كذلك.

إذن، الإسلام السياسي -حسب هذا الطرح- يعبر عن إيديولوجيا منفردة بأفكارها عن مجمل الأنظمة السياسية الموجودة كحركة اجتماعية سياسية مرتبطة بمعتقداتها الإيديولوجية مع الطبيعة الخاصة للسياق الديني والاجتماعي والسياسي الذي ظهرت فيه هذه الحركات، والذي يتحول في بعض الأحيان إلى ما يمكن وصفه بأنه "**إسلام وطني**" أو "**أصولية إسلامية**".[3]

---

[1] thomas johnson and christine schirrmacher, Op.Cit.

[2] Ibid.

[3] Frédéric Volpi , "Political Islam–a critical reader ;Routledge ;London,2011, pp 398.399

ومن هنا، يتجلى التنوع الواسع من الخيارات الإيديولوجية للإسلام السياسي أيضا في خطاب الإسلاميين الذي يشارك جملة من العناصر الأساسية المرتبطة بمفاهيم "**الدعوة**" و "**الوعظ الديني**" و"**الدولة**" و "**الدولة العلمانية**"، من وجهة نظر أخلاقية وقانونية إسلامية للإصلاح السياسي والمجتمعي.
وفي نفس السياق، فإن خطاب الحركات والأحزاب الإسلامية لا يختلف من حيث العناصر الإستراتيجية والواقعية التي تستخدمها هذه الحركات، لأنه يجب أن يفهم أن العنصر الإديولوجي هو مصدر الطاقة لمعظم حركات الإسلام السياسي، وذلك عبر استخدامه كمحاولة لتحويل الإسلام السياسي إلى "**الفاعل** الوحيد"، والذي لا يمكن تعويضه اجتماعيا وسياسيا وايضا أخلاقيا في إطار التنافس السياسي على **السلطة.**
وذلك، أن الناقل الرئيسي للخطابات الإديولوجية التي تدعم الإسلام السياسي والذي يؤطر الممارسة السياسية، هو الرابط بين الأفراد المؤمنين والدولة سواء في المقاومة أو الإصلاح أو المعارضة، ويتموضع الإسلاميون في الإتجاه الذي يؤمن بالإصلاح التدريجي في معظم الحالات.[1]

ثانيا : الإسلام السياسي :المرجعية الدينية/ البديل السياسي

إن التمعن التاريخي يجعل المتابع لقضايا الإسلام السياسي والحركات الإسلامية، يجعله يفكر في أحداث وقعت منذ قرن مضى، بحيث أن الإسلام السياسي الراهن يحيلنا إلى العدو القديم والمعبر عنه بـ" **Panislamisme**"، كما سبق وأن عبرت عنه أدبيات "**الجامعة الإسلامية**" **بزعامة "جمال الدين الأفغاني**" وما ارتبط بها من حركة سياسية وفقهية نشيطة لاستعادة الخلافة الإسلامية مباشرة بعد إعلان سقوطها من طرف "**كمال أتاتورك**"، وهو ما أثار مخاوف حقيقية لدى الأوروبيين مع بدايات القرن الماضي، حيث أخذت الرهانات الجيوستراتيجية شكل "مواجهة إيديولوجية وثقافية" بين الإسلام والحضارة بالأمس، وبين الإسلام والديمقراطية اليوم.[2]

وفي الحقيقة، إن التفسيرات في هذا الإطار تتراوح بين منظورين رئيسين يفسران هذه الإشكالية:

---

[1] at: Juan.A.Macias-Amoretti, « Political islamM discourse,ideology and power »
http://www.e-ir.info/2014/03/03/political-islam-discourse-ideology-and-power/
last visit : 01/05/2018.

[2] Nadine Picaudou, L'islam entre religion et idéologie : essai sur la modernité Musulmane, Paris, Gallimard, 2010, p.11.

- ✓ **المنظور الأول:** ينطلق من كون الإسلام يمثل المحدد البنيوي للفعالية الاجتماعية، والمحرك الأهم للفعل الاجتماعي، ومصدر التفسير النهائي للأشياء.
- ✓ **المنظور الثاني:** ينطلق من كون الإسلام هو دين تم استغلاله من قبل أقلية حركية نشيطة جردته من طبيعته ومغزاه الحقيقين.

ومن هذا المنطلق، فإن الجزم بإطلاق وصف الإسلام بشكل عام ومجرد لا يكاد يفيد شيئا، كون الإسلام يستمد دلالته الفعلية والمركبة من تاريخه الطويل، ومن تطبيق الأفراد لمنظومته القيمية، ومن السياق الحضاري الموضوعي العام الذي يحدده ويتحدد به، لهذا وجب إبراز الطبيعة التاريخية للإسلام، كون هذه الدلالة التاريخية والحضارية للإسلام في القرن الواحد والعشرين ليست هي دلالته في القرن الرابع عشر ميلادي.

غير أن إلغاء الطبيعة التاريخية للإسلام تغذيها وتؤثر عليها العديد من المصادر والجهات، وفي مقدمتها "**الاستشراق**"[1]، الذي يؤكد على تجريد ثقافة "**الاخر**" من أي كينونة موضوعية، وكذلك الاستعمار الذي طالما اتخذ من الشعوب المستعمرة وتواريخها موضوعا للسيطرة، مع ما يرتبط بذلك من وصف مزدوج للإسلام بكونه دين حرب متردد في الفصل بين المجالين الروحي والزمني.[2]

إذن، فالإسلام بشكل عام يتراوح بين موضوعين أساسيين إذا ما تم تفسيره على أساس استخداماته في المجال الإيديولوجي والسياسي، حيث أن الخطاب الأصولي للفاعلين في دائرة الإسلام السياسي من خلال إضفائهم طابع القداسة على مرحلة صدر الإسلام، عملوا على تغذية هذ النزوع للتفكير في الإسلام خارج أي سياق تاريخي، وعلى العكس من ذلك تبرز المقاربات الغربية للإسلام السياسي كترسيخ لـــــــ"**الأداتية السياسية للدين**".

ومنه فإن التأكيدات الإيمانية والروحية للإسلام لا يمكن بأي حال من الأحوال إلغاؤها أو تجاوزها أو نقدها سواء من المسلمين أو من غير المسلمين، غير أن الحقيقة الواجب دراستها هي العلاقة بين كون الإسلام

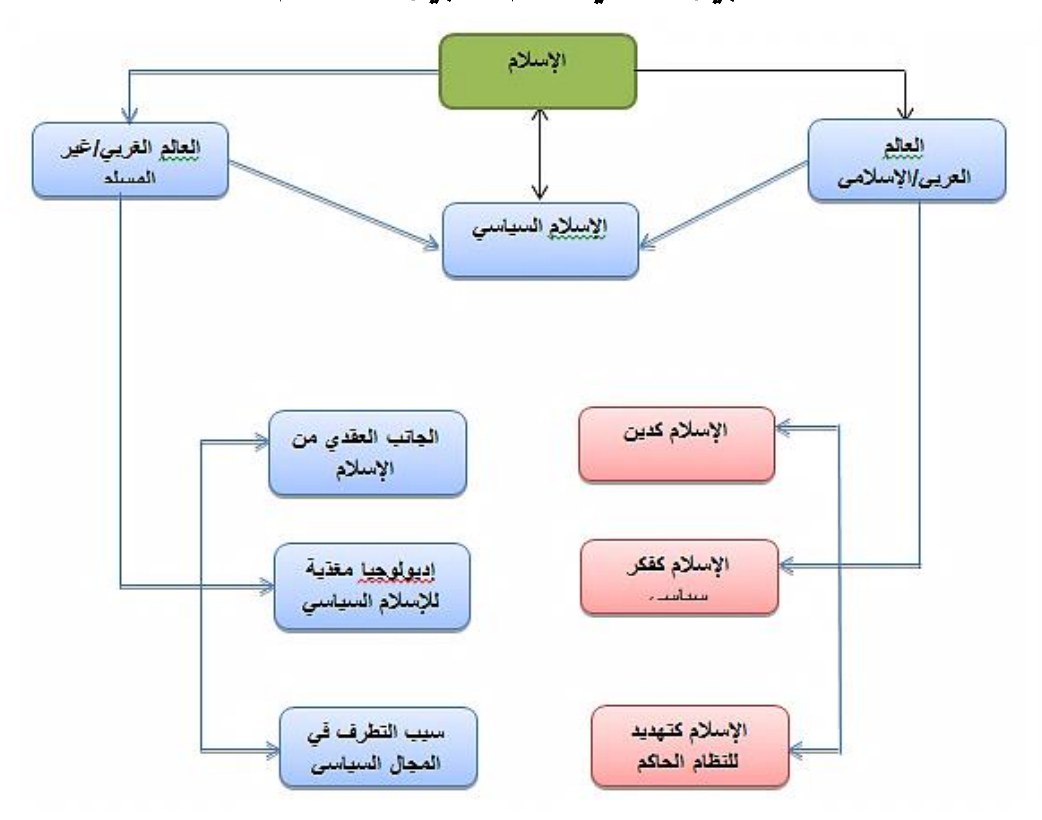
---

[1] الاستشراق (Orientalism) هو دراسة كافّة البنى الثّقافيّة للشّرق من وجهة نظر غربية. وتستخدم كلمة الاستشراق أيضاً لتدليل تقليد أو تصوير جانب من الحضارات الشرقية لدى الرواة والفنانين في الغرب. المعنى الأخير هو معنى مهمل ونادر استخدامه، والاستخدام الأغلب هو دراسة الشرق في العصر الاستعماري ما بين القرن الثامن عشر والتاسع عشر. لذلك صارت كلمة الاستشراق تدل على المفهوم السلبي وتنطوي على التفاسير المضرّة والقديمة للحضارات الشرقية والناس الشرقيين. وجهة النظر هذه مبيَّنة في كتاب إدوارد سعيد الاستشراق (المنشور سنة 1978).

[2] Ibid,p 13.

كنسق ديني، وثقافة تاريخية، والأفكار والتصورات المختزلة لحقيقته في المخيال الأوروبي، فهو رمز للعنف والغزو والانغلاق.[1]

الشكل (17): مخطط يوضح الرؤى المختلفة حول استخدامات الإسلام السياسي بين النظام العربي/الإسلامي النظام الغربي/غير المسلم



المصدر: إعداد الباحث

من خلال هذا المخطط يتضح أن هذه المقاربة التركيبية بين ما هو ديني وما هو سياسي في فهم الإسلام السياسي اتضحت أكثر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001،حيث وجه الإعلام العالمي اهتمامه نحو الحركات السياسية التي تتخذ من الإسلام مصدرا لرسم الخطوط العريضة لسياستها، وحدث في هذه الفترة نوع من الفوضـــى في التحليل أدى إلى عدم التمييز بين الإســـلام كدين وبين مجاميع معينة تتخذ من بعض الاجتهادات في تفسير وتطبيق الشريعة الإسلامية مرتكزا لها، وعدم التركيز هذا أدى إلى انتشار بعض

[1] Sanra Houot at Nadine Picaudou, , L’islam entre religion et idéologie , Archives de sciences sociales des religions « en ligne », Octobre–Décembre, 2010, disponible sur http://journals.openedition.org/assr/22514

المفاهيم التي لا تزال آثارها موجودة حتى هذا اليوم من تعميم تستخدمه أقلية في الغرب تجاه العالم الإسلامي بكونه يشكل خطرا وتهديدا للأسلوب والنمط الغربي في الحياة.[1]

وهنا، يشير **فرانسوا بورجا** إلى أنه إذا كان مفهوم الإسلام السياسي يفرض نفسه شيئا فشيئا، فهو لم يعد يصلح لتغطية جميع المواقف الاجتماعية أو الممارسات السياسية التي ترتبط إلى حد ما بهذه الأسماء، لأنها وإن كانت تشير إلى الإسلام السياسي بطريقة شاملة تبرز بعدا من أبعاده أو اتجاها من الاتجاهات التي تنتسب إليه، في المقابل محاولة فهم ظاهرة الإسلام السياسي من خارجها من أجل التوصل إلى منطق هذه الظاهرة، حيث يقوم أتباع التيار الإسلامي أنفسهم بمحاولة تقديم تفسير وتحديد لاتجاههم، وكثيرا ما تتداخل هاتان العمليتان، ويبدو هذا التداخل أكثر وضوحا في رفض من يصفون أنفسهم بالإسلاميين للأسماء التي تلصق بهم.[2]

وعلى هذا الأساس يمكن صياغة المقاربة المركبة التالية لفهم إشكالية تراوح الإسلام السياسي بين، **الديني/السياسي:**

- ✓ **الإسلام:** كمركب اجتماعي شامل يضم كل المنطلقات والمرجعيات الفكرية لظاهرة الإسلام السياسي سواء عند المعتقدين بهذه الظاهرة أو الرافضين لها.
- ✓ **المفكرون والمهتمون الإسلاميون:** والذين يرفضون استخدام مصطلح الإسلام السياسي لأنه يحرّف معنى الإسلام ككل، ويوحي بوجود إسلام سياسي وآخر دعوي، فهم يرفضون الفكر الاختزالي التجزيئي للإسلام.
- ✓ **الحركات الإسلامية:** والتي تعتبر الإسلام كدين هو المرجعية الأولى للوصول إلى السلطة، وبذلك تقوم بمقاربة تركيبية بين استخدام الإسلام كمنظومة قيمية وصولا إلى اتخاذه كإديولوجيا سياسية في المسائل المتعلقة بالسلطة والمشاركة السياسية.
- ✓ **الجماعات الإسلامية:** وهي الجماعات التي لا تهدف إلى الوصول إلى السلطة فهي تلغي الجانب السياسي من الإسلام في أجندتها، وتسعى إلى تحقيق تطبيق شامل للإسلام في كل مناحي الحياة الاجتماعية.

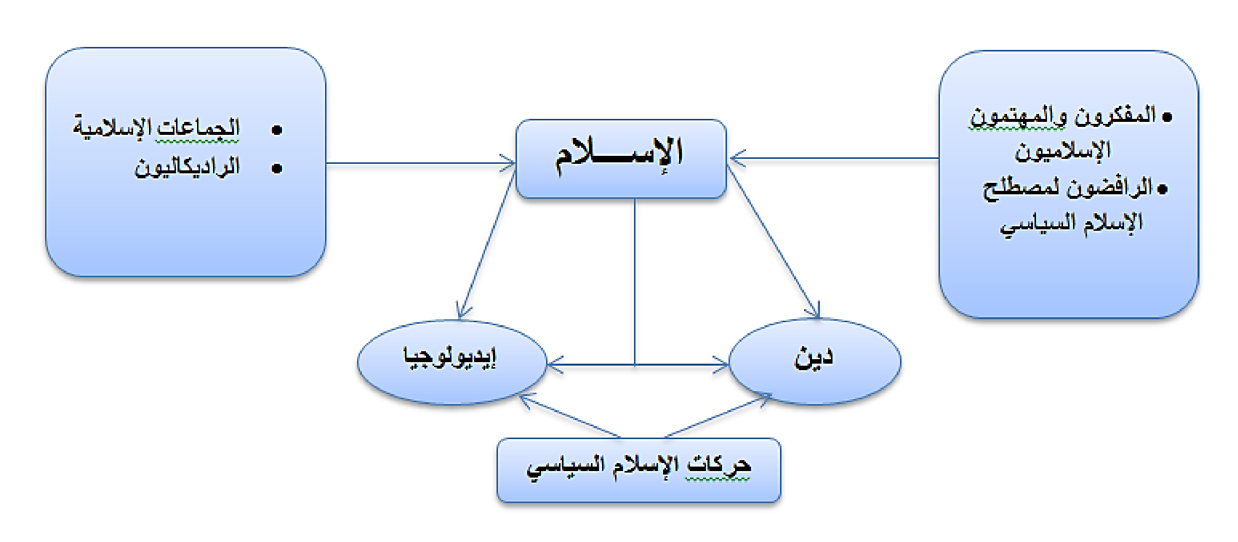
---

[1] السدمي نهى عبد الله حسين، الإسلام السياسي في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا، القاهرة، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى،2012، ص29.

[2] فرانسوا بورغا، الإسلام السياسي: صوت الجنوب "قراءة جديدة للحركة الإسلامية في شمال إفريقيا"، ترجمة لورين فوزي زكري ومراجعة وتقديم نصر حامد أبو زيد، القاهرة، دار العالم الثالث، الطبعة الأولى، 1992، ص29.

- ✓ **الراديكاليون:** هم الذين لا يفرقون بين استخدامات الإسلام، ويعتبرونه أساس كل التوجهات سواء كانت سياسية أم دينية، ويتخذون من الإيديولوجيا الدينية أساس تحركهم في كل المجالات، كما لا يستبعدون العنف المسلح بهدف الوصول إلى الأهداف.
- ✓ **الرافضون لمصطلح الإسلام السياسي:** والذين يرون بأن الإسلام يشمل الجوانب الحضارية والدينية والسياسية، وأن تراجع الدور الحضاري للمسلمين هو نتيجة حتمية ومنطقية لعدم تطبيقهم لجزئيات وتفاصيل الشريعة الإسلامية، واستبدالها بالقيم والمبادئ الغربية، وبالتالي فإن أي دور مستقبلي للإسلام والمسلمين يجب أن يرتكز على تطبيق كامل للشريعة في المجتمع الإسلامي بكل مظاهره، بما في ذلك نظام الحكم.[1]

الشكل (18): مخطط يوضح مقاربة مركبة لفهم الإسلام السياسي وفق إشكالية: ديني/سياسي/إيديولوجي



المصدر: إعداد الباحث

يتضح من هذه المقاربة أن الفارق بين الدين والإيديولوجيا كما يقول المفكر "**ميشيل فاده**"، " **Michael Vadee**"، أن أية إيديولوجيا بالمعنى الحقيقي والدقيق للعبارة لا يسعها أن تنمو إلا في ميدان المجتمع الحديث، كتصور مقلوب لعلاقته الأساسية الواقعية.[2]

وعلاوة على هذا فإن الذي يميز الإيديولوجيا عن الدين هو أن "الفكر الذي تصدر عنه الإيديولوجيا ليس بالنسبة لمعتنقيها كـــــــ"الله" و "الوحي" بالنسبة لمعتنقي الدين، كما أن المؤسس أو "المؤسسون للمذهب الإديويولجي لا يتسامى و لا يعلو فوق أتباعه مهما عظم شأنه كما يتسامى الرسول "الرسل" فوق أتباع

---

[1] محمود اسماعيل، الإسلام السياسي بين الأصوليين والعلمانيين، الكويت، مؤسسة الشراع العربي،1993، ص08.

[2] ميشيل برتران ، وضعية الدين عند ماركس وإنجلز، ترجمة صلاح كامل، دار الفارابي، 1990، ص121.

الدين أو المذهب الديني، زيادة على أن الكتاب الذي يحتوي على التعاليم الثابتة في الإيديولوجيا (في حال وجوده) لا يتسامى على الأحداث الاجتماعية التاريخية بقدر ما يتعالى عليها الكتاب المحتوي على تعاليم الدين.[1]

على هذا الأساس، يمكن التأكيد على أن سلطة الإيديولوجيا رمزية في المقام الأول، وهي بذلك تختلف عن السلطة السياسية وسلطة الدين بالخصوص، فالأولى ذات طبيعة مادية والثانية ذات طبيعة روحية، ولذلك يختلف التفاعل بين السلطة السياسية و الإيديولوجيا عن التفاعل بين السلطة السياسية والدين، فبالنسبة لاختلاف السلطة في الإيديولوجيا عن السلطة في الدين واختلاف الصفة السياسية للإيديولوجيا عن الصفة السياسية للدين.[2]

ولذلك، يمكن اعتبار سلطة الإيديولوجيا أضعف من بنية سلطة الدين، وهو الأمر الذي تريد أن يتبناه أفراد وحركات الإسلام السياسي بغرض زيادة التفاعل والتأثير والجذب والإقناع والدفع عبر اختزال وربح الوقت اللازم من تبني إيديولوجيا معينة وإقناع المتتبعين بها، فالدين هو أسهل الطرق لتحقيق هذه العملية كأداة عقائدية دنيوية اجتماعية.

وعليه، فإن استخدام الدين بهذا الطرح حسب دعاة حركات الإسلام السياسي حيث استخدام السلطة للدين "في حال ما وصلوا للحكم" نكون إزاء دولة "**ثيوقراطية**" "**دينية**"، وهي التي تمثل خطرا على الدين والسياسة معا، ليس تنقصا من الدين الإسلامي، وإنما من استخداماته من طرف هذه الحركات والتي تعمل على تسيير أمر السياسة مدفوعة بالعقيدة الدينية الخاصة، وليس الإطار الشرعي للدين.

وبالتالي، يستخدم السياسي الدين من أجل أغراض نفعية، ومنه نكون أمام نموذجين رئيسيين، إما:

- ✓ **سيطرة السياسي على الديني "تسييس الدين":**

ويحصل عندما تستخدم حركات الإسلام السياسي "الإسلام" من أجل أهداف ومصالح سياسية خاصة، وفي سبيل ذلك تقوم بتأويل النصوص الدينية بما يتفق مع هذه الأهداف والمصالح، وهنا قد تشترك مع الحركات المتطرفة مع دخول عنصر الإيديولوجيا، حيث نجد أنفسنا أمام نموذج "**أدلجة الدين**" أو تحويل الدين ككل إلى إيديولوجيا من منظور سياسي، ويتحول الدين إلى إيديولوجيا بهذه الصيغة عند اجتماع ثلاثية "**الدين**" و"**المصالح السياسية**" و"**العقائد الإيديولوجية**"، وهنا يتشكل مزيج يتميز بكل سمات القهر والعنف والسيطرة.

---

[1] ناصيف نصار، منطق السلطة: مدخل إلى فلسفة الأمن، دار أمواج للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2001، ص ص 185-186.

[2] المرجع نفسه.

✓ **سيطرة الديني على السياسي "تديين السياسة":**

يحصل عندما تضفي حركات الإسلام السياسي بكل طوائفها على نظام معين من أنظمة الحكم السياسي طابعا إلهيا مقدسا، أو أفضلية دينية وسياسية وأخلاقية عن غيره من الأنظمة الأخرى.[1]

المطلب الثالث: الإسلام السياسي كقضية أمنية

منذ أوائل الثمانينيات من القرن الماضي كان الإسلام من بين أهم المفاهيم المتداولة والمتدارسة من قبل صناع السياسة العامة والباحثين المختصين، وكذلك أجهز الإعلام بكل أشكالها، وقد كانت أغلب هذه الاتجاهات تساهم في تصوير الإسلام والمسلمين بشكل عام كتهديد للنظام الدولي واستقراره[2]،وعلى اعتبار هذا التمثيل أو التصوير غير الدقيق للإسلام نوقشت عدة صفات عن هذا المكون الاجتماعي خصوصا مع الكتابات الحديثة المتعلقة بطبيعة عولمة الإسلام السياسي والتصورات الغربية حول الإسلام والحركات الإسلامية، وكذلك التحولات المصاحبة للخطاب حول الصحوة الإسلامية من ظاهرة اجتماعية بسيطة إلى إمكانية تشكيلها تهديدا للنظام الدولي.[3]

حيث يعتبر المنطلق الأساسي لفهم تحدي الإسلام السياسي كتهديد، هو العلاقة غير المتناسقة مع الحكومات المحلية في العديد من الدول العربية، أو ذات الأغلبية المسلمة، حيث الحركات الإسلامية تلعب دورا مهما يتحدى شرعية هذه الحكومات خصوصا في مجالات الخدمات المدنية، موازاة مع إخفاق الحكومات في تحقيق الرفاه الذي وعدت به الجماهير والشعوب العربية، وهو الأمر الذي فتح المجال أمام تدخل العديد من الحركات الإسلامية لتوفير الوظائف والرعاية الصحية والتعليم وخدمات اجتماعية أخرى، كما حصل في مصر والجزائر، هذه الوضعية خلقت **سلطة ثنائية** أدت في النهاية إلى الصراع بين الطرفين.[4]

---

[1] حمدي الشريف، الدين والسلطة والإديولوجيا...مقاربة نقدية، الرباط، مركز مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث،2017، ص ص 11-12.

[2] Edward Said, Covering islam,at :
https://archive.org/details/coveringislamhow00said_0
last visit : 01/05/2018.

[3] John Esposito, The islamic threat : myth or reality ? New York, Oxford university press,1992, p150-155.

[4] Abdullah Mohammad and Hamed H-Abdullah, The internationalization of of the political islamic threat to the new world order, a revised Image, department of political science, Kuwait university, Kuwait :
https://bit.ly/2KgsmSN

إذن، فمنطلق الصراع بين الحكومات وحركات الإسلام السياسي هو منطلق اجتماعي بحت، وصولا إلى فكرة اعتلاء هذه الحركات سدة الحكم كمرحلة نهائية من هذا الحراك الاجتماعي.

وعلى الرغم من التنوع الموجود في استخدام المصطلحات التي تصف حركات الإسلام السياسي، غير أن وجهة النظر المشتركة تتمثل في الرؤية السوسيو–اقتصادية الإسلامية، والتي تشكل بديلا لفشل النماذج الاشتراكية والغربية المستوردة، إضافة إلى أن هناك إجماع بين الحركات الإسلامية أن هذا البناء السوسيو–اقتصادي لابد أن يكون مستندا إلى القيم الإسلامية، وفي نفس الوقت معتقدة بمبادئ الديموقراطية التشاركية.[1]

وعلى هذا الأساس، يثير الإسلام السياسي المخاوف من أن تطيح الحركات السياسية العنيفة بدول تعتبر موالية للنظام الغربي بشكل عام، والتي تشكل جبهة مواجهة متقدمة، وأن يذهب معها الاقتصاد الحر، وفي الواقع هذه التهديدات تصدر تحركات سياسية أكثر مما تحدث مواجهات مباشرة مع الحركات السياسية، "حركات الإسلام السياسي".

وفي نقس السياق، أكّدت أحداث 11 سبتمبر 2001، وما يسمى "**الحرب على الإرهاب**"، على اعتماد المناقشات حول علاقة الإسلام بالغرب أساسا على توجهات نمطية عن العروبة والشرق بصفة عامة، وخصوصا فكرة أن الغرب عاد مرة أخرى لحالة الحرب مع الإسلام، وهو ما يؤثر على التصور الجيوسياسي الإقليمي والاستراتيجي للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والدول الغربية الأخرى.

وهنا، تستمد تلك المفاهيم مادتها الأساسية من كتب مثل "**صراع الحضارات**" **لصمويل هنتغتون**" **Samuel Huntington**[2]، والتي تعبر عن أكبر الأخطاء التي ارتكبها الزعماء الغربيين اليوم هو

---

last visit : 01/05/2018.

[1] Sami Zubaida, Islam, the People and the State: Essays on Political Ideas and Movements in the Middle East (London: Routledge, 1989). Pp. 203…

[2] صامويل فيليبس هنتنجتون (18 أبريل 1927 – 24 ديسمبر 2008) (إنجليزية:Samuel Phillips Huntington) كان عالماً سياسياً أميركياً، بروفسور في جامعة هارفارد لــ 58 عاماً، ومفكر محافظ. عمل في عدة مجالات فرعية منبثقة من العلوم السياسية والأعمال، تصفه جامعة هارفارد بمعلم جيل من العلماء في مجالات متباينة على نطاق واسع، وأحد أكثر علماء السياسة تأثيراً في النصف الثاني من القرن العشرين.

* قدم هنتغتون الإسلام باعتباره كياناً جيوسياسياً موحداً، ولكن مفاهيم "حاكمية الله" و"سيادة الإسلام" ترجع إلى جماعة الإخوان المسلمين وروادها الأوائل حسن البنا وسيد قطب الذي أعاد تعريف الجهاد بأنه "ثورة إسلامية عالمية". تعود جذور الإخوان المسلمين إلى حركة حديثة نسبياً في تاريخ الإسلام تُعرف بالسلفية، وكانت حركة مختلفة عن طبيعتها الحالية، وصفت بالتقدمية الداعية لمراجعة التراث وانتقاد ما اعتبره محمد عبده وجمال الدين الأفغاني جموداً فكرياً في الأزهر. بعد سقوط الدولة العثمانية، رأى الإخوان أن المجتمع المصري وعموم المسلمين حول العالم خسروا الإحساس بال"أمة" وفقد الإسلام مكانته على الصعيد السياسي والإجتماعي

الاعتقاد بأن صعود المنظمات الأصولية أمر لا يمكن وقفه، وأنه نتيجة التطور والنمو المستمر والطبيعي للإسلام

وعلى النقيض من هذا نجد أنّ الاتجاه الغالب فيما يسمى "**العالم الإسلامي**" كان اتجاه "**العلمنة**"[1]، والذي يتجاهل أيضا أن "**الأصولية**" قد تم الترويج لها بشدة من قبل الغرب، ومن المحتمل أنه لم يكن يستطع تحقيق قوته الحالية دون التدخل والدعم الغربيين.

ومنه فإن الميل نحو ما يسمى الإسلام السياسي أو الإسلام الأصولي منذ سبعينيات وثمانينات القرن الماضي هو نتاج ظروف اقتصادية وسياسية واجتماعية "ارتفاع أسعار البترول وعائداته، الحرب الأفغانية، الثورة الإيرانية، وتضاعف عدد سكان المنطقة العربية تقريبا خمس مرات منذ 1945.

✓ **مقاربة الإسلام السياسي كتهديد وجودي**

حسب **باري بوزان** أنه ليس من الضروري حقيقة وجود تهديد، لكن المهم هو القضية المقدمة كتهديد وجودي، وإضفاء الطابع الأمني على مجال معين من السياسة العامة يكون عبر عملية خطابية لغوية، حيث يلعب هذا الخطاب على الاستدلال بوجود تهديد يمس البقاء المادي أو المعنوي لمرجعية أمنية معينة، سواء كانت فرد أم جماعة أم دولة أم هوية..[2]، وهو الأمر الذي يمكن ترجمته حول الإسلام السياسي، وتقديمه كتهديد وجودي لبعض الكيانات المرجعية (حسب نظرتها للإسلام السياسي)، سواء في العالم الغربي أو العالم الإسلامي، وعلى هذا الأساس وجب صياغة مقاربة مركبة لفهم هذا الاتجاه في العلاقات الأمنية الدولية المعاصرة.

1- الجانب العربي أو الإسلامي

إن ظاهرة صعود الحركات الأصولية في المجتمعات العربية والإسلامية، يمثل خطرا حقيقيا على المستقبل السياسي لها، خطر واقعي وليس مجرد تهديد محتمل، من هنا كانت ضرورة البحث في العوامل الموضوعية "**الاجتماعية والسياسية**" لهذه الظاهرة،[3]وهو الأمر الذي تطرحه حكومات الدول العربية أو المسلمة في إطار التعامل مع حركات الإسلام السياسي، والتي في الغالب تعتبرها

---

[1] العلمنة هو تحول مجتمع ذو هوية وثيقة الصلة مع القيم والمؤسسات الدينية نحو القيم غير الدينية (أو الملحدة) والمؤسسات العلمانية. تشير أطروحة العلمنة إلى الاعتقاد بأن مع تقدم المجتمعات، لاسيما من خلال التحديث أو الترشيد، يفقد الدين سلطته في جميع جوانب الحياة الاجتماعية والحكم الرشيد

[2] Matt McDonald, Securitization and the construction of security, CUN : University of Warwick, European journal of I.R, 28October 2000,p.566.

[3] روجيه غارودي، الأصولية المعاصرة: أسبابها ومظاهرها، ترجمة، خليل أحمد خليل، باريس، دار عام ألفين، 2000، ص ص17-18.

حركات أصولية "**بالمعنى السلبي**"، هدفها الأول السيطرة على الحياة السياسية والاجتماعية في هذه الدول، على الرغم من عدم التصريح بهذا الأمر إلا ضمنيا.

إذن، فالأنظمة العربية أو المسلمة ككل تنظر إلى حركات الإسلام السياسي كتهديد وجودي، قد يؤدي إلى القضاء على شكل الأنظمة الحالية، والتحول إلى نمط جديد من أساليب الحكم، وهو الأمر الذي يؤثر على العلاقات مع العالم الغربي ككل، خصوصا الحلفاء كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

2- **الجانب الغربي "الولايات المتحدة/الاتحاد الأوروبي"**: بالنسبة للقوى الكبرى وحلفائها، وكذلك القوى الإقليمية الموالية لها، يشكّل كل من الإسلام السياسي والقومية الإسلامية أعظم المخاوف أو يعتبر تهديدا منتظرا أو محتملا، لذا فهم يسعون بشكل جماعي ومنفرد إلى "**إعادة تصميم النطاق الجغرافي**" في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.[1]

وكل هذا بناءا على النظرية التي لا تربط بين الإسلام السياسي التاريخي في الفترة قبل القرن 10 العاشر ميلادي، وصعود الجماعات الإسلامية في العقدين الأخيرين من القرن الماضي وبداية القرن الحالي، حيث كانت تقاليد العلمانية والتحديث هي المهيمنة في معظم الدول ذات الغالبية المسلمة، وأن ما يسمى بالإسلام السياسي يمكن إرجاع أسبابه إلى عدة عوامل عالمية وإقليمية ومحلية، وأن الأمر ليس قاصرا على الإسلام، بل له مقابل واضح في أقاليم ودول أخرى في العالم تعاني من حركات سياسية واجتماعية يثيرها "**المتدينون الأصوليون**"،[2] لهذا السبب وجب التنبيه إلى أمر غاية في الأهمية، أن العدو الأساسي المقدّم كتهديد وجودي للعالم الغربي هو الإسلام ككل كمنظومة اجتماعية وقيمية، وليست فقط دينية، كونها تخضع لنظرية "**برنارد لويس**"، **(Bernard Louis)**[3] **حول صراع الحضارات**"ـــــ، والمطورة من

---

[1] صالح الحامدي، "التطورات الجيوسياسية في الشرق الأوسط"، **المؤسسة العربية والإفريقية للبحوث والدراسات الاستراتيجية (فارس)**، تونس، على الرابط:

https://bit.ly/2IuNGZI

اخر زيارة للموقع: 2018/05/01.

[2] Andrew McKillop Geopolitics And Islam In The MENA ,at :

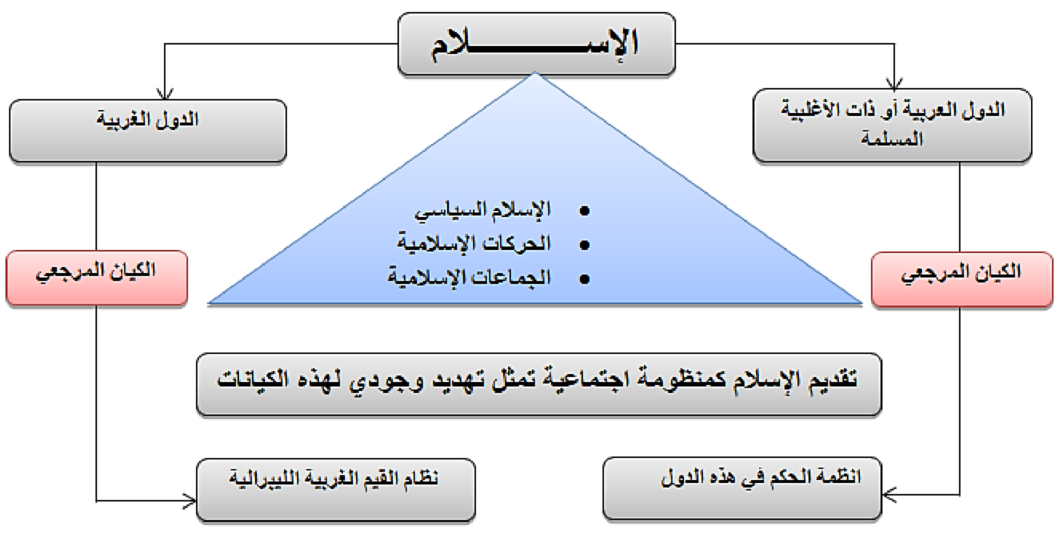
http://www.marketoracle.co.uk/Article42109.html

last visit : 01/05/2018.

[3] برنارد لويس (من مواليد 31 مايو 1916، لندن) أستاذ فخري بريطاني أمريكي لدراسات الشرق الأوسط في جامعة برنستون. وتخصص في تاريخ الإسلام والتفاعل بين الإسلام والغرب وتشتهر خصوصا أعماله حول تاريخ الدولة العثمانية. لويس هو أحد أهم علماء الشرق الأوسط الغربيين التي طالما سعت إليه السياسة. ولد من أسرة يهودية من الطبقة الوسطى في لندن. اجتذبته اللغات والتاريخ منذ سن مبكرة، اكتشف عندما كان شابا اهتمامه باللغه العبرية ثم انتقل إلى دراسة الآرامية والعربية، ثم بعد ذلك اللاتينية واليونانية والفارسية والتركية.

طرف "**صـــامويل هنتينغتون**"، معتبرا أن العلاقات مع منطقة الشـرق الأوسـط وشـمال إفريقيا لا تسـودها خلافات بين دول أو أمم، وإنما صـراع بين حضـارتين "**الحضـارة الإسـلامية والديموقراطية الغربية**"، مؤكدا على أن الإسلام بطبيعته هو العدو الذي يجب صرعه، وقد نشر "**برنارد لويس**" في سبتمبر **1990**، مقالا بمجلة "**Atlantic Monthely**" تحت عنوان: "**جذور الغضـــب الإســـلامي**"، مذكرا بنظريته لصـــراع الحضـارات، تاركا المجال لصـمويل **هنتنغتون** لطرحها بشكل جديد سـنة **1993**، في مجلة " **Foreing Affairs**" بهدف "شـيطنة الإسـلام"، بإبراز إسـاءاته وأخطاره على بقاء الغرب من خلال نشـر مفاهيم متوازية مع الجهاد والحملات الصـليبية، المر الذي انتصـر له "فرانسـيس فوكو ياما"[1] بالتنظير "لنهاية التاريخ" بانتصار الديموقراطية اللبيرالية على الإيديولوجيات السياسية.[2]

الشكل (19): مخطط يلخص تقديم الإسلام السياسي كقضية أمنية/تهديد وجودي



المصدر: إعداد الباحث

للمزيد حول مخطط بيرنارد لويس، أنظر: علي بشـار بكر أغوان، برنارد لويس و مشـروع تقسم الشرق الاوسـط بين الماضـي والحاضـر (العراق انموذجا)، على الرابط:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=268860

[1] يوشيهيرو فرانسيس فوكوياما (إنجليزية : Yoshihiro Francis Fukuyama) (ولد 27 أكتوبر 1952) هو عالم وفيلسوف واقتصادي سياسي، مؤلف، وأستاذ جامعي أميركي. اشتهر بكتابه نهاية التاريخ والإنسان الأخير الصادر عام 1992، والذي جادل فيه بأن انتشار الديمقراطيات الليبرالية والرأسمالية والسوق الحرة في أنحاء العالم قد يشير إلى نقطة النهاية للتطور الإجتماعي والثقافي والسياسي للإنسان. ارتبط اسم فوكوياما بالمحافظين الجدد، ولكنه أبعد نفسه عنهم في فترات لاحقة.

[2] الحامدي صالح، مرجع السابق.

الفصل الثاني

البناء الأمني لمنطقة المتوسط

يمثل البناء الأمني لمنطقة المتوسط واحدة من أكثر المناطق الجيوسياسية تعقيدا وتداخلا لمختلف الفواعل الأمنية المشاركة في هذا البناء، إضافة إلى اختلاف المنظومات القيمية التي تجمع بين هذه الفواعل، مما أدى إلى خلق بناء أمني مشوه، فعلى الرغم من احتواء منطقة المتوسط على كل المقومات الاقتصادية والجغرافية لتركيب توليفة أمنية تشارك فيها كل الوحدات المشكلة للمنطقة، غير أنها تخضع لتجاذبات مركبين إقليميين مركزيين وهما الاتحاد الأوروبي ذو البناء المؤسسي المعقد، والشرق الأوسط وشمال إفريقيا كمركب متعدد الأقطاب، وهنا تظهر صعوبة تحليل البناء الأمني للمنطقة المتوسطية بإشكالية تعريف الدول المتوسطية نفسها بهذا التعريف، وهو الأمر الذي لا يوجد عليه إجماع بين الدول المتوسطية، فهناك اختلافات في البناء القيمي والمصلحي لهذه الدول يجعل المتوسط في المرتبة الثانية أو الثالثة في سلم الأجندات الأمنية لهذه الفواعل، ومن هذا المنطلق وجب التعرض لإشكالية البناء الأمني في منطقة المتوسط ومقارنته بمركبات الأمن الإقليمي المجاورة له، نظرا للتداعيات السياسية والأمنية والاقتصادية والحضارية التي تؤثر على العلاقات الأمنية بين الوحدات المشكلة للمنطقة، خصوصا في قضية معقدة مثل التفاعل مع قضية الإسلام السياسي كقضية اجتماعية وكقضية أمنية مرتبطة بمركب قيمي أوسع وهو "**الإسلام**" كمنظومة قيمية شاملة، خصوصا في جنوب المتوسط، وكذلك الأدوار المتصاعدة لهذا المركب في دول الاتحاد الأوروبي، وهو الأمر الذي يوجب تحديد الإطار العام للتفاعل معه في هذه البنية الأمنية المعقدة أصلا.

المبحث الأول: الإطار العام لفهم البيئة الأمنية في منطقة المتوسط

يمثل المبحث الموالي محاولة لوضع إطار عام محدد لفهم البيئة الأمنية في منطقة المتوسط، كونها تعتبر من أعقد المناطق في العالم، نظرا للخصوصيات الجيوسياسية والتاريخية التي تربط بين الوحدات المشكلة لها، وهنا يمكن تحديد الموقع الجيوسياسي للمنطقة، والذي يضم "**الموقع الجغرافي، الموقع السياسي، الموقع الحضاري**"، كما يمكن كذلك تحليل البنية الأمنية المتوسطية في ظل العلاقة بين "**العوامل القيمية الحضارية والعوامل الأمنية، والعوامل الاستراتيجية**"، وهذا لإعطاء تحليل شامل للحالة الأمنية المتوسطية، إضافة إلى تحليل عنصر الهوية بكل أبعادها "السياسية، الأمنية، الدينية،...." وتأثيرها على البناء الأمني لمنطقة المتوسط.

المطلب الأول: مقاربة معرفية لمنطقة المتوسط

يعتبر حوض البحر الأبيض المتوسط من أكبر وأهم الأحواض الداخلية في العالم، كونه يقع في قلب العالم القديم ممتدا بين إفريقيا جنوبا وأوروبا شمالا وآسيا شرقا، إضافة إلى مداخل بحرية متوغلة في أراضي هذه القارات، متمثلة في البحر الأسود بين الشمال التركي والجنوب الروسي، بحر إيجة بجزره المتنوع بين تركيا وشبه جزيرة البلقان، والبحر الأدرياتيكي الذي فصل بين شبه الجزيرة الإيطالية وغرب شبه جزيرة البلقان، كما أن البحر الأحمر عبر قناة السويس يشكل اتصالا بحريا يربط المتوسط بالمحيط الهندي.[1]

كما نجد أن مصطلح البحر الأبيض المتوسط يحمل عدة دلالات لغوية وتاريخية، إذ كان يسمى بالأخضر الكبير عند المصريين القدامى ، و"البحر الداخلي" أو " بحرنا" عند الرومان، و" بحر الغرب" أو "البحر المقدس" أو" بحر فلسطين" أو" البحر "فحسب كما لدى العبرانيين في العهد القديم ، أو "البحر الأبيض " في اللغة التركية، أما عند العرب فقد كان المحيط الأطلسي يسمى عندهم ببحر الظلمات، في مقابل البحر المجاور على امتداد الشريط الساحلي لشمال إفريقيا "البحر المتوسط"، كما يسمى هذا البحر بهذا الاسم(**المتوسط)** أيضا ، لأن البحر المتوسط فضاء جغرافي مغلق يقع في الوسط بين ثلاث قارت متداخلة وهي إفريقيا وأوروبا وآسيا.

وقد كان الرومان يستغلون "**أعالي البحار** "على نحو أكثر دقة، ولم يشعروا بأن هناك حاجة إلى إطلاق أسماء جديدة تماما للمناطق البحرية الساحلية، فقد أخذوا الأسماء عن الماضي الإغريقي، وعندما كانوا يودون الحديث عن البحر ككل كانوا يشيرون إليه بالاسم "**بحرنا**" ،أو "**البحر الأعظم**" ، وما كان أكثر الأسماء لفتا للنظر هو: **البحر الداخلي** ، ذلك أن البحر كان يوفر في المقام الأول الطرق الداخلية للمواصلات داخل الإمبراطورية .ولم يظهر اسم **البحر المتوسط** إلى أن استخدمه "**سولينوس**" في النصف الثاني من القرن الثالث الميلادي.

- ✓ **إحصائيات حول حوض البحر الأبيض المتوسط:**

- تقدر مساحة البحر المتوسط بحوالي 2.5 مليون كلم²، يتصل بالمحيط الأطلسي عبر مضيق جبل طارق، والمحيط الهندي عبر قناة السويس، ويطل على البحر الأسود وبحر مرمرة عبر

[1] محمد إبراهيم حسن، دراسات في جغرافيا أوروبا وحوض البحر المتوسط، مصر، الاسكندرية، مركز الإسكندرية، للكتاب، الطبعة الأولى، 1999، ص209.

الدردنيل والبوســفور، ومن البحار الموجودة في منطقة المتوســط : بحر إيجة والبحر الأدرياتيكي وبحر المرمرة، كما يصب في البحر المتوسط 69 نهرا.[1]

- يتكون حوض المتوسط من 1% من المسطحات المائية في العالم.
- يتكون حوض المتوسط من 6% من يابسة العالم.
- يمثل حوض المتوسط 7% من سكان العالم "مليون نسمة"
- يمثل حوض المتوسط 8% من الثروة العالمية.
- الناتج المحلي شمال المتوسط يبلغ 7 ترليون دولار
- دخل الفرد في الشمال حوالي 21 ألف دولار.
- الناتج المحلي جنوب المتوسط يبلغ 600 مليار دولار.
- دخل الفرد جنوب المتوسط حوالي 1000 دولار.[2]

ومن هذ المنطلق اكتسب البحر المتوسط أهمية استراتيجية كبيرة منذ فجر التاريخ، وظلت مضائقه "**جبل طارق، البوسفور، الدردنيل، قناة السويس**" موضع صراع بين القوى الساعية للسيطرة على العالم، حيث كانت ممرات حيوية للجيوش وللهجرات عبر العالم، وهو ما يفسر التنوع العرقي واللغوي والديني والثقافي والحضاري الهائل لمنطقة البحر المتوسط، مما جعل المؤرخين وعلمان الاجتماع يسمونه بـ "**مركز العالم**". ولا تزال الأهمية الاستراتيجية لمنطقة البحر المتوسط قائمة رغم تطور وسائل النقل "التجاري، الصناعي، البشري، العسكري..."في العالم ككل، ومنه نجد:

- **30%** من السفن الموجودة في بحار العالم تمر عبر حوض المتوسط.
- **40%** من حاملات النفط العالمية تمر عبره.
- بسبب جواره لمنطقة الشرق الأوسط التي تصدر أكثر من **70%** من النفط والغاز العالمي زادت أهمية هذا البحر كممر استراتيجي.
- تستقطب الدول المتوسطية أكثر من **200** مليون زائر سنويا.

---

[1] سمير صارم، أوروبا والعرب: من الحوار إلى الشراكة، دار الفكر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ،2000، ص171.

[2] "البحر الأبيض المتوسط..قصة حضارة"، على الرابط:
https://bit.ly/2MSqPEb
آخر زيارة للموقع: 2018/05/02.

- على المســتوى الاســتراتيجي تســعى كل القوى الكبرى لحيازة موضــع لاســتراتيجياتها في منطقة المتوسط، سواء بإقامة قاعدة عسكرية أو مراكز مراقبة أو مراكز تجسس.[1]

وعلى الرغم من تعدد المعطيات الجغرافية والاقتصــادية والجيواســتراتيجية، فهي ليســت كافية لتحديد معنى منطقة المتوسط بشكل متفق عليه بين أغلب الباحثين والمفكرين وحتى الجغرافيين والاستراتيجيين، لهذا فإن بنية المتوسط ليست معطى مسبق لوجود التفاعل بين الوحدات والفواعل، خصوصا في الجوانب الأمنية والعسكرية، حيث لا يمكن بأي حال فصل تأثير الفواعل في بناء منطقتهم أو البناء القيمي الذي يتعايشون فيه.

ومن هذا المنطلق، وجب تحديد السياقات المختلفة لفهم معنى منطقة المتوسط، قصد تدقيق الدراسة بشكل أكبر وذلك عبر فهم النقاط التالية:

أ- السياق الجغرافي:

تعتبر كل دولة متوسطية إذا كانت تطّل بشكل مباشر على سواحل البحر المتوسط أو مشكلة للحوض المتوســطي، كما يعتبر الإقليم متوســطيا إذا كان ينتهي إلى منطقة المتوســط أو يعبر من خلالها مثل: البحر الأســود الذي يعتبره الجغرافيون من منطقة المتوســط على الرغم من عدم انخراطه المباشــر في الحوض المتوســطي، إذا فالســياق الجغرافي لا يؤكد على تداخل المصــالح أو العلاقات الاقتصــادية أو الأمنية أو القيمية الهوياتية، مما يجعل هذا التفســير محدودا بشــكل كبير إذا ما أردنا فهم العلاقات المتداخلة والمتشابكة في منطقة المتوسط.[2]

ب-السياق الجيوسياسي:

يختلف علم **الجيوســياســة** عن علم **الجغرافيا** أو حتى علم **الجغرافيا الســياســية**، فالأخيرة تدرس تأثير الجغرافيا على الدولة وســياســاتها ســواء الداخلية أو الخارجية، غير أن **الجيوســياســة** تدرس دور الدولة وتأثيرها المنطلق من الداخل إلى إقليم خارج حدودها الإقليمية، وبالتالي تصبح كل دولة متوسطية إضافة إلى الدول المطلة على البحر المتوسط باستطاعتها التأثير في البناء الأمني أو الاقتصادي أو الهوياتي أو

---

[1] المرجع نفسه.

[2] Anoush Ehteshami and Ariabarzan Mohammadi, Re-imagining Mediterranean Geopolitics: The Role of Eight Key Powers, Methodology and Concept Papers No. 3, the European Union's Seventh Framework Programme for research,technological development and demonstration under grant agreement no 612782. November 2016 ,pp2-4.

القيمي في منطقة المتوسـط، حتى وإن لم تكن جغرافيا دولة متوسـطية، ومنه نجد بروز فواعل جديدة[1] من خلال هذا الطرح الجيوسياسي أهمها:

1- الولايات المتحدة الأميركية:

ويدخل الاهتمام الأميركي بمنطقة المتوسـط في إطار الاسـتراتيجية الشـاملة التي تتخذها الولايات المتحدة في لعب أدوار الريادة عبر العالم، وذلك من خلال عدة آليات لتأمين مصـــالحها الحيوية، فحســب الرؤية الأميركية فإن أوروبا لوحدها لا تســتطيع تحقيق الاســتقرار والأمن في المتوســط، مما أهلها كقوة عالمية حليفة لأوروبا لتحمل المسـؤولية السـياسـية، وسـعيا منها كذلك لتأمين المصـالح الحيوية والممرات النفطية والعسـكرية والسـلعية عبر البحر المتوسـط، أي بجعله منطقة اهتمام وعناية خاصـة من الجانب الأميركي، كونه يعتبر منطقة المتوسط أو سواحل شمال إفريقيا هي امتداد لأوروبا الأطلسية ولإفريقيا المتوسطية، فهم يرون أن منطقة المتوسـط بمواصـفاتها الاسـتراتيجية يجب أن تكون تحت نفوذهم ولا يجب أن تكون تحت مراقبة قوة معادية لهم.[2]

وهنا نجد سلة من الأهداف تحاول الولايات المتحدة تحقيقها في منطقة المتوسط، نذكر منها:[3]

- تفكيك روســـيا الاتحادية الذي يمكن تســـريعه عبر تحريض النزعات الاســـتقلالية في القوقاز والحضور العسكري الأميركي في آسيا الوسطى.
- الاحتفاظ بقدر من التوتر بين الولايات المتحدة وروســـيا لمنع أي تقارب محتمل مع الاتحاد الأوروبي، لإبقاء روسـيا دائما مصـدرا من مصـادر الاحسـاس الأوروبي بالحاجة للوجود الأميركي في منطقة المتوسط.
- تنفيذ عمليات المراقبة الدائمة في منطقة المتوسط.
- تعزيز القدرات الاســـتطلاعية والهجومية الأميركية في البلدان المطلة على البحر المتوســـط من خلال إقامة قواعد عسكرية فيها.
- ضمان عبور ناقلات النفط والسلع عبر المتوسط.

---

[1] Ibid.

[2] محمد أبو الفوز ، "الهيمنة الأميركية: الأبعاد والدوافع"، على الرابط:
http://www.alnoha.com/visoto4/alhumanah.htm
آخر زيارة للموقع: 2018/05/02.

[3] Ian O. Lesser, The United States and the Future of Mediterranean Security: Reflections from GMF's Mediterranean Strategy Group, Mediterranean Policy Program, April 2015, pp2-7.

- دعم القواعد العسكرية الأميركية بوسائل التجسس والمراقبة.

2- روسيا:

إن الأهمية الاسـتراتيجية التي تبديها موسـكو لمنطقة المتوسـط بشـكل عام، أي مفهوم المتوسـط **الجيواستراتيجي**، مرتبطة ومحددة عبر مدخلين للحصـول على أدور فاعلة فيه خصـوصـا في منطقة جنوب المتوسـط، والتي تتمثل بكونها دول عربية حيث يعتبر هذين المدخلين أسـاسـيان في السـياسـة الروسية الجديدة. "[1]

المدخل الأول:

المدخل الجغرافي بمعنى التّماس الجغرافي عبر الحدود أو الحضـور المباشـر في المنطقة ، وفي هذا الأمر صعوبات بسبب تواجد الولايات المتحدة فيها وتأسيسها لمصالح وانتشار عسكري وسياسي، له تأثيره وتداعياته على الأمن القومي.

المدخل الثاني:

مدخل المشـاركة ذات التأثير الإقليمي الممتد التي لا تصـيب الدول جنوب متوسـطية وحسـب بل إجمالي الأقاليم القريبة منها ومن ضمنها "أوروبا"، وهذا المدخل متاح و متوقف أمر انخراط روسيا فيه على الآتي: "[2]

* الإرادة السـياسـية للعب أدوار دولية في القضـايا الحسـاسـة، بما يتضـمنه ذلك من توفر الموارد واحتمالية التصادم مع مصالح قوى أخرى مثل الولايات المتحدة.

* مراعاة حسـاسـية الولايات المتحدة و الحدود التي تسـمح بها لتدخل القوى الأخرى، وعدم اسـتفزازها على نحو مثير يدفع معدلات الصراع بينها.

* تحديد المصالح الروسية في المتوسط و التفاهم بشأنها مع الدول الأخرى.

* السعي إلى استثمار نقاط ضعف الولايات المتحدة في المنطقة.

* تصـاعد المؤشـرات الشـعبية على عدم حيادية الولايات المتحدة في قضـايا الصـراعات المتوسـطية خصوصا الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

---

[1] وليَم نصار ، روسيا والنظام الدولي، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 20، ربيع 2008، ص ص34-35.

[2] Andrey S. Makarychev–Russia in the Mediterranean Region:(Re)sources of Influence:at :
9/articles/a69.pdf00http://www.iemed.org/anuari/2

* تميز السياسة الروسية الجديدة ببناء **غير "إيديولوجي"**، فرغم محاولات عدم التخلي عن أدوار القوى الكبرى، إلا أنها قبلت بفكرة التفوق الأميركي، وتحت غطاء مصالح روسية الاستراتيجية سعت إلى إعادة بناء علاقاتها مع الحلفاء السابقين.[1]

وقد ظهر ذلك جليا في الأزمات الأمنية الأخيرة في منطقة المتوسط خصوصا في ليبيا وسوريا، حيث كان لروسيا دور مباشر في الأزمة السورية بالتدخل عسكريا لصالح النظام السوري وحفاظا على التواجد العسكري والاستراتيجي الروسي في المتوسط عبر قاعدتي اللاذقية وطرطوس، مما أدى إلى خلق معادلة أمنية جديدة في المتوسط، والتي كانت عادة تشهد سيطرة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بالأسطول السادس لحلف الأطلسي، وهنا من الناحية الجيوسياسية تصبح روسيا من الدول المتوسطية الفاعلة في النظام الأمني المتوسطي.

وفي نفس الإطار، لم تعد البلدان المطلة على البحر المتوسط وشركاء أوروبا وأمريكا الشمالية وروسيا، هم أصحاب المصلحة الوحيدين في الأمن المتوسطي، فقد ظهر فاعلون جدد، إذ اكتسبت القوى الصاعدة في آسيا مصلحة قوية في التنمية السياسية والاقتصادية والأمن الإقليمي، وكانت **الصين** في مقدمة هذه القوى، حيث تشارك في صناعات الطاقة وغيرها من قطاعات الاقتصاد في الجزائر، وكان العمال الصينيون من ضحايا هجوم الجماعات الإرهابية على منشآت الغاز في جنوب الجزائر.

وأيضاً، أصبحت الصين المستثمر البارز في البنية التحتية للموانئ المطلة على البحر المتوسط، أبرزها في ميناء **بيرايوس** اليوناني، كذلك، فإن دور قناة السويس في التجارة البحرية بين آسيا والأسواق الأوروبية قد أعطى الصين ومُصدرين آسيويين آخرين حصة هامة للوصول إلى هذا الشريان الحيوي.[2]

كما يمكن التنويه إلى دور دول مجلس التعاون الخليجي في منطقة البحر المتوسط، فعلى الرغم من أنه ليس دوراً جديداً، بيد أنه يتزايد في نواح هامة، فقد أسست السعودية وقطر وباقي دول الخليج حضوراً قوياً كمستثمرين وجهات مانحة في هذه المنطقة، وفي السنوات الأخيرة، أصبحت الدول الخليجية فاعلاً أكثر وضوحاً من الناحية الأمنية، ومن أمثلة ذلك، مشاركة قطر في التحالف الدولي الذي أطاح بالقذافي في ليبيا.

---

[1] بثينة اشتيوي ، "خفايا المناورات العسكرية في البحر المتوسط بين الصين وروسيا"، على الرابط:
https://www.sasapost.com/military-exercises-between-china-and-russia/
آخر زيارة للموقع: 2018/05/02.

[2] Peter PARKS, Russian-Chinese Drill in Mediterranean Sends Signal to US – Western Media,at :
https://sputniknews.com/europe/201505121022024379/
last visit : 02/05/2018.

كما يمثل دور إيران ووكلائها في كل من العراق وســـوريا ولبنـان وغزة، أهميـة جديدة في ظل ظروف الفوضــى والصـراعات التي طال أمدها في بلاد الشــام، فقد أدى التدخل المتزايد لإيران في هذه الدول إلى أن أصبحت طهران فاعلاً متزايد الأهمية على الساحة الأمنية في منطقة شرق البحر المتوسط.[1]

المطلب الثاني: بنية المتوسط بين الأمني /القيمي / الاستراتيجي

اعتمدت البنائية في محاولات تقديم بديلها في نظرية العلاقات الدولية على عدة مرتكزات، ومن أهمها نجد، موضـــــوع "**الفاعل**" **و**"**البنية**"، وكان هذا النقاش قد جرى تناوله في علم الاجتماع ودار حول: هل تفســـر الظواهر الاجتماعية بإرجاعها إلى أفعال الأفراد ودوافعهم؟ أم أن ذلك لن يتأتى إلا بالرجوع إلى المجتمع وهياكله العامة ككل؟ وهناك اختلاف في الأدبيات حول "**الفاعل**"، هل هو الفرد الواحد كما يرى "جيدين" Gidens ، أم أن الطبقات الاجتماعية يمكن أن تكون الوكلاء أو الفواعل حســـب اتجاه "تورين" Turrine، أم أنه يمكن المزج بين الاتجاهين فيمكن أن يكون هيكل محدد مثل المنظمة في مكان العمل، وهو رأي توفيقي جاء به "كروز و فرايبيج" Cruz و Frydbidge، كما أن هناك اختلاف حول البنية أو الهيكل، فهل هو هيكل محدد ومركزي مثل المنظمة؟، أم هو علاقات الهيمنة الاجتماعية كما توجد في المؤسسات السياسية والمنظمات بصفة عامة؟ أم أن الهيكل متعدد ويشمل البيروقراطية والنظام السياسي والاقتصاد والدين.[2]

فالحقيقة البديهية التي يدور حولها هذا الطرح، هو كون البشـــر ومنظماتهم هم فاعلون غائيون ،تســـاعد أعمالهم على إعادة إنتاج وتحويل المجتمع الذي يعيشـون فيه، ويتكون هذا المجتمع من علاقات اجتماعية تنظم التفاعلات بين هذه الأعمال الغائية، والمشكلة هنا هي كيفية اتصال الفاعل بالبنية.[3]

وهذه القضــية التي يمكن ربطها بمنطقة المتوســط ، أي ما هي علاقة الفواعل هذه المنطقة ببنيتها ســواء كان هؤلاء الفاعل محليين أو من خارج إقليمها، والمشـــكلة هنا هو كيفية الجمع بينها في تفســـير واحد للســلوكات، وهو في الأصـــل رد على (كينيث والتز)، K.Waltz في كتابه "**نظرية الســياســة الدولية**"،

[1] مروة صبحي، "ديناميات متغيرة وفاعلون جدد في البحر المتوسط"، على الرابط: https://futureuae.com/Activities.php/Mainpage/Item/737 آخر زيارة للموقع: 2017/12/25، 19:50

[2] "حسن الحاج علي أحمد، مرجع سابق.

[3] " Michel Barnett, Op.cit., pp254-255

في هذا العمل يقول والتز: "**أن بنية النظام الدولي هي التي تقيد احتمال التعاون بين الدول، وبالتالي تولد معضلة الأمن و سباقات التسلح والحرب**"."[1] ،Theory of international relations

أولا: إقصاء الفواعل واختزال البنية

إن اختزال بنية المتوسط واعتبارها كمعطى مسبق لوجود التفاعل بين الوحدات والفواعل هو خطأ لا يمكّننا من تفسير العلاقات بشكل فعّال، خصوصا فيما يتعلق بجانب "**الأمن**"، الذي يعتبر في حد ذاته إشكالية موسعة الجوانب لكثرة الفواعل فيها، ومنه لا يمكن فصل تأثير الفواعل في بناء منطقتهم أو البناء الإقليمي الذي يتعايشون فيه.

كما أنّ النظر إلى المتوسط كبنية واحدة يطرح العديد من التساؤلات، ويجعلنا في معضلة كيفية تفسير هذه العلاقة، كون الفواعل لا ينظرون إلى هذا الطرح بكون المتوسط هو بنية واحدة، على الرغم من اشتراكهم الجغرافي فيه، وهنا لا يمكن الاعتماد على الدراسات الاختزالية لأدوار الفواعل الاجتماعيين في تحقيق هذه النظرة، ومنه فإن سلوك الفواعل من بيئتها الاجتماعية، والمعايير هي المتغير المستقل الذي يؤثر في سلوك الفواعل وليس البنية التي يشارك أصلا في بنائها، إضافة إلى هذا فإن تجاهل ديناميكيات التفاعل الاجتماعي، والاتجاه نحو الاهتمام بتعظيم المصالح والمنافع المادية، لا يعطي تفسيرا واضحا لسلوكات كل الدول،[2] "وتفسيرا منطقيا لتعريف منطقة المتوسط"، وعلى هذا فإن بنية المتوسط تخضع للتأثير المستقل للمعايير الناشئة أصلا من الهوية التي تميز الفواعل وتقود وتتحكم في المصالح، وهنا لا يمكن معاملة الفواعل الاجتماعيين كوحدات تتخذ قراراتها على حسابات عقلانية دقيقة، وبدلا من ذلك فقراراتها تتخذ على أساس المعايير والقواعد التي تعكس عوامل تذاتانية وتجارب تاريخية وثقافية ومضامين مؤسساتية، ويمكن الاستدلال على ذلك بنظرة شمال المتوسط وجنوبه لبنية المتوسط، فالأول يرى فيها منطقة متكاملة ويجب الاعتناء بها بشكل مستمر، الثاني لم يضطلع بعد بأدواره في هذه البنية على الرغم من وجود مصالحه فيها ومهدداتها كذلك، لهذا لا يمكن وصف كل القرارات التي تتخذها الوحدات والبنى الاجتماعية على أساس حسابات عقلانية، بل أن هوية ومعايير كل جانب هي التي تحرك هذا البناء لتحقيق مصالحه، كون هؤلاء الفواعل مرتبطون ومندمجون باستمرار ضمن السياق الاجتماعي الذي يؤثر بشكل حاسم و لا يمكن تفاديه على قراراتها.

---

[1] . Andrew Linklater "Neo-realism in theory and practice" in: Ken Booth and Steve Smith, International Relations Theory Today, Pennsylvania, Pennsylvania State University Press, second edition, 1997.pp244.

[2] " Michel Barnett, Op.cit., pp254-255

ومن هذا المنطلق، يمكن تحديد أسباب وجود عدة تقسيمات لمنطقة المتوسط، وعدم شمولها كنظام إقليمي واحد يمهد لـــ "**بناء أمني شامل**" في المنطقة، وهو ما اقترحته البنائية حول نموذج "**الرجل الاجتماعي**" أو "**الفاعل الاجتماعي**"، وهو "الفاعل الذي يحاول ابتداءا امتلاك فهم البيئة التي يتواجد فيها بالاعتماد أساسا على أحاسيســه الإدراكية وليس فقط حســاباته العقلانية، ثم يحول ذلك إلى صــورة ذهنية ذات معنى حول تلك البنية، وحتى يتخذ القرار المناســب فإن الفاعل يشــكل توقعاته بالنظر إلى درجة الشــعور بالطمأنينة وليس المنفعة، والتي يمكن أن تجنيها خياراته وهو يختار البديل الذي يعتقد بأنه ســـيحقق هذا الشـــعور بشكل أفضل، أي أنه حتى يختار بديلا ما فهو يقارن نتائج اعتماد هذا الخيار على حساب آخر، بما يلائم دوره الاجتماعي وهويته التي تحدد أهدافه ومصـــالحه، والتي تعتبر في حد ذاتها هدفا، وهنا يأخذ بعين الاعتبار النتائج الأكثر ملائمة لهوية ودور الفاعل التي ترجح خياراته.[1]

وعلى الرغم من هذا، فالاهتمام بعنصـــر الهوية والمعايير التي تحدد هذا الســـلوك، لا ينفي القيود المادية غير أنها ليســـت معطى مســـبق، بل هي نتاج لتفاعلات اجتماعية ومحلية وإقليمية ودولية، فهي ليســـت مســـتقلة عن البيئة الاجتماعية للفاعل ،فالقيود المادية والمصـــالح تدرك كمعطى تذاتاني، أي له منشـــأ اجتماعي داخلي، ناتجة عن تفاعل الفاعل الاجتماعي وبيئته الاجتماعية.[2]

وعليه، فإن هذه الأسباب هي التي أعطت التقسيمات الجيوبوليتيكية لمنطقة المتوسط، والتي تخضـع لفكر ومدركات و هوية كل طرف، فالحديث عن متوســـط واحد هو أمر غير صـــحيح، لأن مجمل الإدراكات والممارســـات تقول عكس ذلك، كون البيئة الاجتماعية للفواعل مختلفة وهي تحدد هذا الإدراك الذي أنتج هذه التقسيمات والتي يمكن إظهار أبرزها في:

* **المتوسط شرقي.**
* **المتوسط غربي.**
* **شمال إفريقيا.**
* **الشرق الأوسط.**

وهذه هذه التقســيمات ليســت موجودة كمعطى مســبق، لأن منطقة المتوســط هي منطقة متكاملة جغرافيا، غير أن هوية كل فاعل تتحكم في مجمل مصـــالحه، والتي تعطي لنا هذه التقســـيمات، وهنا نجد أن كل

---

[1] Hennin Boekle and others, op.cit. pp4.

[2] Norman Flohlich and (others)."A cognitive model of political and economical choice bearing on underpinnings of prospect theory", in: http://www.pubchoicesoc.org/papers2005/Frohlich Oppenheimer Saqib.pdf

طرف يريد تســمية المتوســط على أســاس منطلقاته الفكرية ومرجعياته الهوياتية، دون غض النظر عن عنصر المصلحة الموجود والمحدد بالهوية، فمهما تداخلت المصالح أو تقاطعت فإن عنصر الهوية والقيم والمعايير المشـتركة تبقي الحد الأدنى الفاصـل من التعاون والتضـامن[1]، مثل ما يحدث في العلاقات بين أوروبا والولايات المتحدة الأميركية، كتقاسم للأدوار، وليس بهدف المصالح فحسب وذلك لما تمليه المعايير والهوية المشتركة لعدم الوقوع في تصادم، وهو ما أدى إلى تقسيم المتوسط بين الحوض الغربي خصوصا وتعتني به أوروبا، والحوض الشـرقي الذي يدخل بشـكل كبير في إطار الشـرق الأوسـط الكبير، كمنطقة خاصة بالولايات المتحدة الأميركية."[2]

وما يؤكد هذا الطرح هو عدم وجود تسمية أو تقسيم خاص أو متعلق بدول الضفة الجنوبية للمتوسط، كون هذه الدول في مجملها لم تضـــطلع بأهمية هذه المنطقة إلا في وقت متأخر، وذلك راجع إلى بنائها الاجتماعي والمدركات المرتبطة بصناع القرار وتنشئتهم الاجتماعية، بالإضافة إلى العقدة الاستعمارية من الشمال، فهذه المعطيات في أغلبها تحدد هذا السلوك في منطقة جغرافية مرتبطة بالحدود، أي تحقيق أمن الدولة الداخلي بالتحكم في شـــعوبها وتأمين الحدود الجغرافية دون النظر إلى منطقة المتوســط كمصـــدر لتهديد أو لبناء أمنها، وما يدل كذلك على أن سلوك الدول تحكمه الهوية وليس فقط المصلحة والمنفعة في هذه المنطقة، كون دول جنوب المتوســـط لم تنخرط في شـــبكة تعاون حقيقي فيما بينها، لتطوير قدراتها لتحقيق جزء من التكافؤ في التعامل مع النظام الشــمالي المتطور والمتكتل في بناء واحد، فعلى الرغم من وجود مصــالح مشـتركة ونقاط قوة لهذه الدول كما لاحظنا من قبل والتي يمكن اسـتغلالها في هذا المجال، غير أن البناء والتركيبة الاجتماعية لها لا تساعد على لعب هذا الدور.

ثانيا: هيمنة البعد القيمي على البعد الأمني

إنّ المشـكل الأسـاسـي في قضـية البنية الأمنية المتوسـطية ودور الفواعل فيها، هو اختلاف الهويات والإدراكات، وبالتالي تصـادم المصـالح والأهداف، والذي يجعل "**الأمن**" في هذه المنطقة هشّا وغير معرّف بشـكل واضـح، كما توجد العديد من البنى التي تشـكلها الذوات كتقسـيمات مرتبطة بهويتهم ومصــالحهم، وعدم وجود بنية متوســطية شــاملة، وهو أمر مرهون بدور الفواعل وانخراطهم في تعريف هذه المنطقة أي

---

[1] ""عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص 158.

[2] جعفر صـدقة، "دول جنوب البحر المتوسـط تتنافس فيما بينها على قلب أوروبا، ودول الشـمال تريد تجارة باتجاه واحد" على الرابط: آخر اطّلاع: 2018/03/25

وجود معايير مشـــتركة أو متقاســـمة ومفاهيم خاصـــة بأمن هذه المنطقة، وهو ما يزيد من إدراك الفواعل لمفهوم بنية متوسطية يمكن من خلالها بناء نظام أمني إقليمي شامل.

وحســـب التعديلات التي وضـــعها **بوزان** حول مركب الأمن، فإنه "**لا يمكن الحديث عن أمن إقليمي أو نظام أمني إقليمي إلا من خلال وجود مجموعة من العمليات الكبرى للفواعل في منطقة تكون مرتبطة بالمشاكل والهواجس الأمنية، وبحيث لا يمكن على أي حال من الأحوال تحليلها والتعامل معها أو حلها، أو كذلك النظر إلى أمن دولة بمعزل عن أمون الدول الأخرى، إلا من خلال الإدراكات المشـــتركة والمعايير الخاصة بحل هذه المشاكل**" [1]

وهو الأمر الذي نجده في منطقة المتوســـط مخالفا تماما لهذا الطرح، كون هذه التقســـيمات القائمة على **إدراج/إقصاء** أطراف وفواعل رئيسية في منطقة المتوسط، من شأنها تقويض البنية المتوسطية التي تمهد لبناء إقليمي أمني شامل، وما يزيد في التصورات الأمنية المتعارضة والمتناقضة، هذه التصورات الناتجة عن المدركات التي تجعل النظرة إلى التهديدات الأمنية تختلف من طرف إلى آخر، حيث يمكن أن يفسر سـلوك أي طرف هو هجوم على طرف آخر، نظرا لعدم وجود تصـور ومدرك أمني شـامل في المنطقة، والذي يرجع بالأسـاس إلى هذه التقسـيمات التي تجعل من منطقة المتوسـط عبارة عن مجموعة "**أمون**"، على الرغم من كون أغلب التهديدات الأمنية من شأنها التأثير في كل الفواعل وتداعياتها قد تتعدى الإطار الإقليمي المتوسـطي، غير أن المدركات الخاصـة بكل طرف تعطي هذا التنوع والتداخل وحتى التعارض في بنية المتوسط.

وعليه، فإن بنية منطقة البحر المتوســـط بشـــكلها الحالي، لا تمثل نظاما أمنيا إقليميا، كونها عبارة عن مجموع بنى يتدخل في بنائها وتطويرها مجمل البناءات الاجتماعية للفواعل والتأثيرات المتبادلة لجملة الهويات والمعايير المحددة لبناء هذه التقسـيمات المميزة للمتوسـط، وهو ما يصـعب الوصـول إلى أمن متوسـطي في ظل هذه البنية وتصـورات الفواعل المنخرطين فيها، والذي قد يؤسـس فيما بعد إلى صـراع جديد أو بناء واقع صـــراعي بين هويات تتحكم في درجة التعاون ونظرة كل طرف إلى العلاقات في المنطقة المتوسطية وكيفية مطابقتها لهويته، وبالتالي تحقيق مصالحه وأهدافه.

المطلب الثالث: الهوية الأمنية المتوسطية بين الاستقطاب/الاختزال

---

[1] 'Barry Buzan, people, states…..,Op.cit.pp190—193. 'Barry Buzan and Ole Waever, "Regions and powers: the structure of international security", UK, Cambridge University Press.2003 first edition, pp45-46.

يؤكد **ألكسندر وندت** إلى أن الشيء الأكثر أهمية في الحياة الاجتماعية، هو كيفية تمثيل الفواعل لذواتهم وللآخرين، فهذه التصورات هي نقطة البداية في التفاعلات، وكذلك الوسط الذي يحددون فيه من هم وماذا يريدون؟ وكيف يجب أن يتحركوا؟ كون أفكار الذات حول الاَخر ليست فقط أحكام مسبقة أو سابقة مرتبطة بالذات، بالعكس فهي مبنية من خلال دور الأخرين مقارنة بالذات كذلك، وهو الأمر ذاته ينطبق على الهوية أو مقارنة هوية الذات بهوية الاَخر، ومن خلال التفاعلات المتكررة تعرف الذات والاَخر تقسيما حسب تصور كل طرف بطريقة ايجابية أو سلبية، وهو ما وضحه **وندت** ، عندما قدم ثلاثة أنواع للفوضى في العلاقات الدولية، والمرتبط أساسا بدرجة التعاون بين الأطراف ونظرة كل منها إلى هذه التفاعلات، وهذه الثقافات المتنوعة للفوضى هي: [1]

*** الفوضى اللوكية.**

*** الفوضى الكانتية.**

*** الفوضى الهوبزية.**

فالعلاقات بين الهويات والمصالح وبناء الهويات الجماعية في إطار علاقة **الذات/الاَخر**، هي التي تحدد مفهوم الأمن بشكل كبير في منطقة معينة، لأنها مرتبطة بتعريف للذات وللآخر، كل منهما حسب تصوراته ومدركاته التي تخضع لهذه الهويات، ومنه تنشأ ثقافة الفوضى المؤسسة على سلوكات الذات والاَخر.[2]

هذا الطرح يقود إلى محاولة تفسير أو فهم مشكلة أو مسألة الهوية في منطقة المتوسط، المرتبطة بجملة من القيم والمعايير التي يروج لها الأطراف الفاعلون لتكون أساس سيطرتهم على المنطقة المتوسطية، وهنا يمكن التمييز بين جملة من الهويات في إطار إقليمي متوسطي مرتبط الأمن فيه بتصورات الفواعل لذواتهم وللآخرين، حيث يمكن الحديث عن:

*** الهوية الأوروبية "الأوروبانية".**

*** الهوية المتوسطية.**

---

[1] – ألكسندر وندت، النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية، ترجمة: جبر صالح العتيبي، الرياض، النشر العلمي للمطابع والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006 ، ص 255.

*الكسندر فيندت ، من مواليد 12 يونيو 1958 في ماينز ، هو واحد من الشخصيات الرائدة في تطبيق نظرية البنائية الاجتماعية في مجال العلاقات الدولية. قام فيندت وباحثون آخرون مثل نيكولاس أونوف ، وبيتر ج. كاتزينستين ، ومايكل بارنيت ، وكاثرين سيكينك ، وجون روجي ، ومارثا فينيمور ، على مدى فترة زمنية قصيرة ، بتكييف مدرسة مولودة في علم الاجتماع في الستينيات لتأسيس البنائية باعتبارها ثالث أكبر مدرسة للفكر في مجال العلاقات الدولية.

[2] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 26.

* **الهوية الأطلسية.**

* **الهوية شرق أوسطية.**

* **مجموع هويات ترتبط في جملة من المكونات وتختلف في السلوكات والتوجهات.**

* **الهوية الإسلامية.**

وهنا يمكن الانطلاق من "**الهوية الأوروبية**"، فهو هدف تريد الدول الأوروبية تحقيقه، خصوصا في جانب الأمن وبناء هوية أمنية مشـــتركة، من شـــأنها تحديد معالم الاتحاد الأوروبي وأدواره الأمنية الإقليمية بما يحفظ أمنه وأمن مجتمعاته، وإذا كان الاتحاد الأوروبي قد خطى خطوات كبيرة في هذا المجال، إلا أن تحقيق هوية أمنية أوروبية مشـــتركة وفعالة في منطقة المتوســـطة هي تخضـــع كذلك إلى بناء الهويات الجماعية في الاتحاد الأوروبي نفســه، والتي نجدها في أغلب الأحيان متعارضــة في بعض القضــايا، مثل الأمن في منطقة المتوسط، وهو ما يؤثر على بناء هوية أمنية حقيقية مشتركة للاتحاد الأوروبي،[1] كما أن هذه الهوية تتداخل مع هوية أخرى أوسع منها وهي الهوية الأطلسية.

فيما يخص هذه الهوية فإن حلف الأطلســي يشــكل اجتماعا لمنظومة قيمية أوســع من الاتحاد الأوروبي، والذي يُخضع الدول التي تريد الانضمام إليه إلى جملة من المعايير والقيم الأوروبية، إضافة إلى ما يمكن أن تقدمه هذه الدول للاتحاد، على العكس من هذا فإن حلف شمال الأطلسي كان مصدرا مؤثرا في خلق هويات جديدة لدول شرق أوروبا وصبغهم بالهوية الديمقراطية، كون انضمامهم إلى الحلف مرتبط بمعايير ومبادئ الديمقراطية واحترام الحريات الفردية وحقوق الإنســـان وغيرها، فهذه هي أســـاس قبولها في الحلف وليس بمراعاة ما يمكن أن تقدمه للأمن الأطلســـي فقط، وبالتالي تراجعت المعايير العســـكرية لصـــالح المعايير والقيم الهوياتية على الرغم من بقاء المصالح الاستراتيجية[2]، ولهذا فإن هوية الحلف أوسع وأشمل وهي التي تحدد المصـالح، فرغم دوافعها الاسـتراتيجية فإن تدخلات الحلف هوياتية المحتوى كذلك، بمعنى أنه يتدخل لأن هويته تجعله يتصرف بهذا الشكل، فالتدخل في أفغانستان مثلا: هو في نظر الحلف تعزيز للتضـــامن بين الديمقراطيات، وهو في النهاية الدفاع عن قيمها وهويتها، وإن اختلفت المصـــالح فإن الحد الأدنى من التضـــامن الديمقراطي في ظل هذه الهوية الأوســع تجعل الحلف الأكثر قدرة على تعميم قيمه، فهو على ذلك يحفظ نهج الديمقراطية ســـياســـيا ونهجها الرأســـمالي المنبثق من اللبرالية اقتصـــاديا، وهي العناصر الأهم في السيطرة على العلاقات الدولية."

1- Dirk Jacobs and Robert Maier,op.cit.,pp33.

[2] عبد النور بن عنتر ،مرجع سابق، ص 7.

ولهذا، فإن الحلف الأطلسي يضع على الهوية الأوروبية ضغطا مزدوجا في التعامل مع محيطها الإقليمي بقيمها ومعاييرها، والتفاعل مع الحلف في إطار التضـــامن الديمقراطي والذي يحدد مجال تحرك هذه البنية حتى ضمن مجال تعتبره منطقة ذات أولوية بالنسبة لها مثل منطقة المتوسط.

أما فيما يتعلق بـــ"**الهوية المتوسطية**" فهي مرتبطة بتحقيق هدف الأمن المتوسطي، والذي من شأنه جعل الإحساس بالانتماء إلى هذه المنطقة محل إجماع بين كل الذوات المشاركة في خلق وبناء هذا الواقع ورسم ملامح هذه الهوية الجديدة، كما نجد أن هذه الأخيرة في صـــراع مع الهوية شـــرق أوســـطية، والتي يمكن دمجها في مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي تريد الولايات المتحدة وإسرائيل تحقيقه، والذي يشمل كذلك دول جنوب المتوسط، الأمر الذي تعارضه أو تتحفظ عليه أوروبا، وهو ما يمهد لخلق هوية منافسة للهوية شـرق أوسـطية، أي الهوية المتوســطية وإن كان تفاعل بعض الدول المتوســطية مع محيطها عكس هذا الطرح مثل :**مصر وتركيا وسوريا ولبنان** ، كلها تنظر إلى نفسـها على أنها دول شـرق أوسـطية وليسـت متوسـطية، مما يضـعف هذا الطرح بشـكل كبير ويقلل من إمكانية تحقيق وبناء هوية متوسـطية واضـحة المعالم أو قد تختزل في جزء من منطقة المتوسط مثل الحوض الغربي للمنطقة.

وفي نفس السـياق، وعند الحديث عن مجموع الهويات التي تشـترك في العديد من المكونات وتختلف في السـلوكات، نقصـد بها هنا "**الدول العربية جنوب متوسـطية**"، فهي وإن كانت تحمل في مجملها نفس المعايير والقيم المتعلقة بالثقافة والدين واللغة والتاريخ والارتباط الجغرافي، إلا أن سلوكها لا يمهد إلى خلق هوية مشـتركة بينها، خصـوصـا في مجال الأمن كونها تنظر إلى بعضـها البعض في الغالب على أنها تهديد، أو على الأقل بنظرة من الريبة والشـك[1]، وهو ما يؤكد الإنفاق العسـكري الهائل للدول العربية دون تحديد محل هذا التسـلح، وهنا نجد عدة دوائر للخلاف والتوترات بين هذه الدول مثل: **الجزائر/المغرب، سوريا/لبنان، مصر/سوريا، مصر/ السعودية، اليمن / السعودية، قطر/السعودية، الإمارات**، كل هذه التوترات تضـعف من خطوات التضـامن بين هذه الذوات، وتؤسـس لصـراعات بدل من الانخراط في هوية مشتركة تدعم أمن هذه الهويات.

إن هذا الطرح يقودنا إلى التعرض إلى هوية قد تنشأ وتتطور مع الوقت أو قد يعاد تشكيلها، وهي "**الهوية الإسـلامية**"، وذلك باعتبار أن كل دول جنوب المتوسـط هي دول مسـلمة، إضـافة إلى تركيا وهنا، يصـبح التساؤل ، كيف يتم التعامل مع دول جنوب المتوسط؟ **هل على أساس هويتها الإسلامية؟ أم المتوسطية؟**

[1] Barry Buzan and Ole Waever, op.cit.93-94.

أم شرق أوسطية؟[1]،وهي في الأخير تربط بين هذه الهويات لتشكيل هويتها الخاصة التي ترجع بالأساس إلى قيمها ومنظومتها المعيارية، وهو الخطر الأكبر على مجمل الهويات الأخرى كما يراه الحلف الأطلسي بزعامة الولايات المتحدة وحليفها أوروبا الأقرب لهذه الذوات.

فمن خلال تواجد كل هذه الهويات في إقليم المتوسط نجد هناك تداخل بين نوعين من الفوضى كما فسرها **وندت**، خصوصا في ظل وجود المدرك الأمني حول خطورة الآَخر على الذات في المنطقة المتوسطية، وكذلك عدم وجود بناء شامل لهوية جماعية حول "**أمن الأنظمة/أمن المجتمعات**"، فهي لم تتحقق لحد الآَن، ومنه فهناك نوعين من الفوضى تأسسا في نفس الوقت:

*** الفوضى اللوكية:**

وهي التي تتحقق بين الدول العربية في المنطقة، فهي تقوم على المنافسة بينها لكن في شأن أقل خطورة، وعدم الوصول إلى مرحلة العداء وذلك بالتحول من مبدأ "**أقتل أو تقتل**" إلى مبدأ "**عش واترك الآَخر يعيش**".

فكل الأطراف هنا يقبل كل منها للآخر بجملة من الحقوق مثل: السيادة وحق البقاء وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وهو الأمر الذي ينطبق كذلك على العلاقة بين الهوية الأوروبية ومجمل الهويات العربية، في ظل نفس هذا النوع من الفوضى، حيث يبقى كل طرف ينظر إلى الآَخر على أنه تهديد محتمل، غير أن التعامل مع المسائل الأمنية هنا يكون عن طريق البحث في تأسيس بناء نظام أمني إقليمي وليس بقضاء طرف على آخر.[2]

*** الفوضى الهوبزية:**

هذا النوع من الفوضى القائمة على إقصاء طرف دون الأخر، أي عدم وجود مفهوم العدو الذي يجب القضاء عليه، وهذا النوع من العنف وجد أصلا في الطبيعة الإنسانية هذه الفوضى مبنية على أربعة ركائز هي: [3]

* كل الذوات تسعى لتدمير أعدائها.

* صنع القرار يخضع إلى تحديد أسوأ الحالات في المستقبل، عن طريق التقليل من التشابه الموجود في القابلية لأي نوع من التعاون "**الاستجابة**"، التي يظهرها العدو.

---

[1] Michael Emerson and others, op.cit.

[2] Barry Buzan and Ole Waever,Op.cit.,95.

[3] Ibid. pp96.

* القدرات العسكرية والقوة هي أساس الحياة والبقاء.

* في هذا الوضـــــع الأعداء يرون أنه لا وجود لحدود العنف إلا من خلال التأكد أن الذات اَمنة بشـــكل كامل.

هذا النوع من الفوضى نجده قائما في الصراع **الفلسطيني/الإسرائيلي**، ويمكن توسيعه إلى أكبر من ذلك إلى هوية إسلامية محتملة في مواجهة هوية تحسب على النظام الغربي، وهنا يكون الأطراف يعلمون بأنهم أعداء فهذا المفهوم صـــنع وتم تدويله، حيث نجد كلا الطرفين يؤمن بهذا بهدف عدم بقاء إســـرائيل هذه الأخيرة التي تعمل على حفظ بقائها بكل الوسائل والنظر إلى العرب ككل كأعداء، حتى وإن كانت الأنظمة لا تظهر هذا بشكل مباشر، فإن الهوية العربية أو العربية الإسلامية التي قد تنشأ كما تراها إسرائيل ،تجعل من هدفها الأول هو القضاء على هذا الكيان الاستثنائي.

وعلى الرغم من عدم وجود جبهة موحدة للدول العربية، فإن إسرائيل تنظر إلى الخطر الإسلامي على أنه واحد وكذلك النظر إلى العرب على أســاس بناء هوية موحدة تشـــجعهم على تنظيم أنفســـهم بين الســيادة والتوحيد في ظل الأمن المشترك.

إن هذه الأنواع من الفوضـــى هي التي تطبع مجمل علاقات الذوات في منطقة المتوســط، نظرا للاختلاف الكبير والتعدد في الهويات ومصادر بنائها وتكوينها المرتبط بالبناءات الاجتماعية المختلفة أصلا حتى في إطار نفس الهوية، مثل حلف الأطلســي والاتحاد الأوروبي ومجمل هويات الدول العربية المتوســطية، هذا الوضـــع يجعل من الواقع الأمني في منطقة المتوســـط مرهون بجزء كبير منه بالتغير في هذه الفوضــــى وثقافتها ومجمل العلاقات بين الذوات وهوياتهم، وهو ما يفرض التقسيمات لبنية المتوسـط، حيث يعبّر كل جزء عن هوية صـاحب المبادرة، والصـبغة التي يريد أن يصـبغ بها الفواعل الذين يؤثر عليهم عبر مجموع المعايير والقيم التي ينشــرها بينهم، والتي تعتبر أســـاس ومنطلق تحكمه في المنطقة التي يريد الســـيطرة عليها.[1]

فهذا الواقع يجعل من منطقة المتوسـط عبارة عن مجال لصـراع هويات مختلفة التركيب والتكوين، وبالتالي الابتعاد عن تحقيق بنية متوسطية شاملة، يمكن من خلالها بناء واقع أمني ونظام أمني إقليمي، تؤثر/تتأثر به كل الأطراف، وهذا الصـــراع الحالي قد يمهد مســـتقبلا إلى إمكانية تحول "**الأمن**" من جديد إلى البحث عن تحقيق "**الأمن الصـــلب**"، خصـــوصـــا مع الندرة المســـتمرة للموارد الأولية، بالإضـــافة إلى الأزمات الاقتصـادية المتواصـلة، فهذا يمثل الخطر المسـتقبلي على الهوية المتوسـطية للمنطقة، وإن كانت لا تعبر

---

[1] Ibid. pp96

عن أي طرف في الوقت الحالي، كون كل الذوات لهم تعريف خاص لهوياتهم وأمنهم، بغض النظر عن هوية متوسطية واحدة و مشتركة المدركات.

المبحث الثاني: منطقة المتوسط بين المركب الأمني/الأمن الإقليمي

من خلال هذا المبحث يمكن الاعتماد على مقاربات مدرسة كوبنهاغن، وبالخصوص مقاربة **مركب الأمن الإقليمي** في تحديد المفارقات الموجودة في الطبيعة الأمني المتوســـطية، نظرا لتداخل عدة موجهات لهذه القضية، والتي تبرز في التحديات الأمنية والتهديدات المشتركة للوحدات الأمنية المشكلة لمنطقة المتوسط، والتي تعمل كلها باتجاه جعل المنطقة مجال اهتمام لكل الفواعل الأمنية ســـواء المحلية أو العالمية، والتي تؤثر بدورها على تصنيف منطقة المتوسط موقعها بين مركبات الأمن الإقليمي المجاورة.

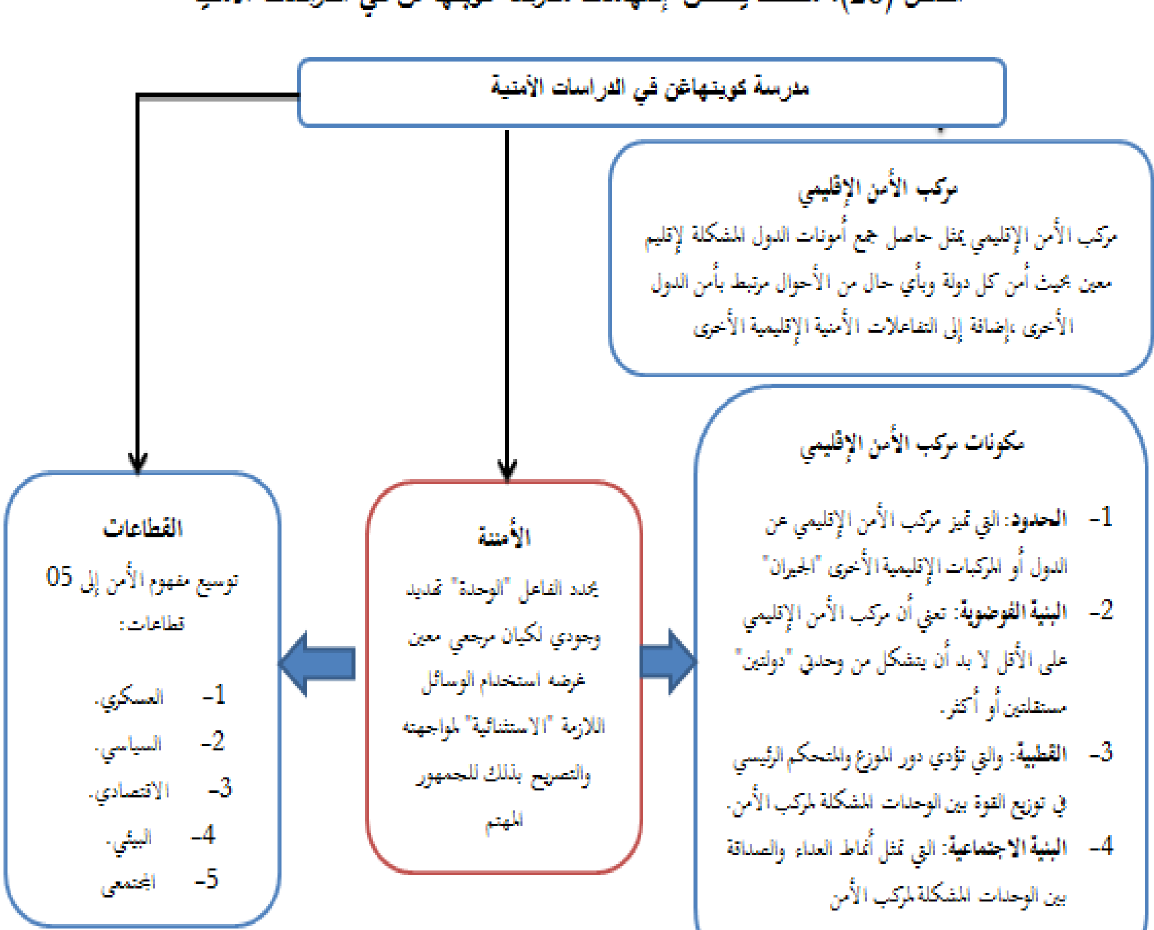
المطلب الأول: موقع منطقة المتوسط من مركبات الأمن الإقليمي

أولا: منطقة المتوسط كمجمع أمني

وضـعت مدرسـة كوبنهاغن الإطار النظري لنظرية مركب الأمن، التي ترتبط بالمفهوم الموسـع للأمن بعد الحرب الباردة كنتيجة لعملية العولمة وظهور تهديدات أمنية جديدة تتطلب التعاون من أجل تحقيق السـلام والاستقرار من خلال خلق من "**مجتمع أمني**" على الصعيد الدولي.

ومنه فإن الحجج الرئيســـية لنظرية مدرســـة كوبنهاغن هي: الأمن كمفهوم متعدد الأبعاد (بما في ذلك القضايا العسكرية وغير العسكرية)، ونهج شامل وتعاوني جديد، كما تعتبر الإقليمية كوسيلة لتحقيق النظام السياسي والمؤسسي فيه[1].

الشكل (20): مخطط يلخص إسهامات مدرسة كوبنهاغن في الدراسات الأمنية



المصدر: إعداد الباحث

من خلال هذا المخطط وبإسقاط مباشر لهذه الإسهامات النظرية في توسيع مفهوم الأمن من طرف مدرسة كوبنهاغن، يتضـــح أن هذه الجوانب قد وجدت تطبيقها الملموس في حوض البحر الأبيض المتوســـط الذي يشـكل مثالا معقدا في عملية البناء الأمني للمنطقة، حتى لو تم اســتبدالها أو اســتكمالها بســياســات تعاون أخرى، فعلى سبيل المثال، كانت الإقليمية هي الخطوة الأولى نحو إطار التعاون في هذا المجال الذي يبدأ

---

[1] Cristina Graceffa, The Mediterranean basin : a single security complex,at : https://www.unict.it/sites/default/files/files/graceffa.pdf

بخطة السياسة الأوروبية المتوسطية بموجب إعلان برشلونة في عام 1995.

وهنا، يمكن اعتبار البحر الأبيض المتوسط "**مجمعا أمنيا واحدا**" يتميز بوجود تفاعل أمني وترابط أمني بين أوروبا ودول البحر الأبيض المتوسط.

وعلى سبيل المثال، نظرية الإقليمية الجديدة مفيدة من أجل شرح التعاون الإقليمي في حوض البحر الأبيض المتوسط، التي ينظر إليها على أنها منطقة غير متجانسة.

وهنا يلعب الاتحاد الأوروبي دورا مهيمنا في علاقات البحر الأبيض المتوسط لأنه كان ينظر دائما إلى أهمية دول جنوب المتوسط باعتبارها شريكا استراتيجيا لتحديد أدوات التعاون من أجل تحقيق الأمن الجماعي في المنطقة، في إطار مبادرات منظمة حلف شمال الأطلسي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. حيث بدأ تأثير التغيرات العالمية وظهور التهديدات والصراعات الأمنية واضحا بالفعل في منطقة البحر الأبيض المتوسط، لذلك كان وجود إطار تعاون متين شرطا مسبقا ضروريا لإقامة السلم والاستقرار والنظام الإقليمي.

على ذلك، أنشئت عدة هيئات بهدف إنشاء نظام أمني إقليمي يجعل خطة السياسة الأوروبية المتوسطية أكثر تكاملا إقليميا.[1]

وعليه، أصبح **البعد الأمني** المسألة الرئيسية في جدول الأعمال السياسية، ومن ثم فإن برنامج التعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط يشمل الشواغل الأمنية، وعلى وجه التحديد، بعض التهديدات الأمنية الموجودة في منطقة البحر الأبيض المتوسط التي تشمل المجال السياسي والثقافي والمجتمعي:

1- **الصراع في الشرق الأوسط والهجرة:**

والذي يؤكد فيه الشركاء المتوسطيون دائما على تحقيق تسوية سلمية شاملة في الشرق الأوسط، مع إنشاء دولة فلسطينية ديمقراطية، وكذلك التركيز على مشكلة اللاجئين كمخاوف أمنية مجتمعية، وتبين كيف أن النزاعات في الشرق الأوسط أدت إلى تدفق المهاجرين واللاجئين الذين يلتمسون اللجوء إلى أوروبا وبلدان البحر الأبيض المتوسط الأخرى.

وبصورة عامة، فإن الهجرة تهتم بالحركة البشرية، والهجرة غير القانونية التي تتعلق بالجريمة المنظمة، والاتجار بالمخدرات، ولهذا يعمل الشركاء على إدارة تدفقات الهجرة التي تسهل الحركة القانونية للأشخاص

---

[1] Esra Toplu, the euro-mediterranean partnership: critical assessment of the security aspects, Master's Thesis, Master of Social Science in International and European Relations, University of Linköping,Linköping, Sweden February 2004, pp19-40.

وتعزيز التكامل الاجتماعي[1].

2 - الإرهاب:

يبرز باعتباره تهديدا خطيرا يقع فيه الشركاء المتوسطيون ضحايا للهجمات الإرهابية، ومن الأمثلة الهامة على ذلك هجمات 11 / 2001/09 التي اعتبرت هجوما على المجتمع الدولي بأسره.

وفي هذا السياق، تعزز بلدان المشاركة في مشروع الشراكة الأورومتوسطية التسامح إزاء أي شكل من أشكال كراهية الأجانب، وتؤكد على الحوار السياسي والثقافي مع اتباع نهج شامل وتعاوني.

وفي نفس المجال، أقرت الدول بالفهم الشـــامل للأمن في إطار عملية برشـــلونة بموجب المبادئ الليبرالية الدولية للديمقراطية، والليبرالية، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، والتسامح.

لذلك، تلتزم الدول بتلك الأهداف التي أعلن عنها في إعلان برشـــلونة (1995)، بما في ذلك: الشـــراكة السياسية والأمنية، والشراكة الاقتصادية والمالية، والشراكة الاجتماعية والثقافية والإنسانية.

وأكثر من ذلك، تحديد أهداف التعاون في المسـائل العسـكرية وغير العسـكرية على السـواء بالتركيز على المفهوم اللين للأمن:

* تعزيز التعاون في مكافحة الارهاب.

* مكافحة الجريمة المنظمة.

* اتخاذ خطوات عملية لمنع انتشار الأسلحة.

* تعزيز الظروف التي يحتمل أن تطور علاقات حسن الجوار.

* النظر في تدابير بناء الأمن، لخلق منطقة من الاستقرار والسلام في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

* احترام السلامة الإقليمية والمساواة في السيادة[2]

وفي هذا الصـــــدد، تلاحظ عملية الأمننة المتزايدة في منطقة البحر الأبيض المتوســـط، والتي تمكن من تحديد القطاع الذي يتطلب تدخلا أمنيا:

✓ **القطاع العسكري**

يتعلق بالتهديدات العسـكرية التي يتم تحديدها من خلال "**المســافة**"، وهذا يعني أن التهديدات العسـكرية يصعب السيطرة عليها، و "التضاريس"، التي يمكن أن تقلل أو تزيد من الضعف وفقا للموقع.

---

[1] Ruth Hanau Santini, A New Regional Cold War in the Middle East and North Africa: Regional Security Complex Theory Revisited, THE INTERNATIONAL SPECTATOR, 2017 VOL. 52, NO. 4, . https://doi.org/10.1080/03932729.2017.1371487

[2] Ibid.

ويحدد هذا الأخير في منطقة البحر الأبيض المتوســـط التي يزيد فيها القرب الجغرافي لأوروبا والبلدان المتوسطية من التهديد.

ولهذا السبب، فإن الشواغل العسكرية هي القضايا الرئيسية في جدول الأعمال السياسية، بما في ذلك الإرهاب والجريمة المنظمة.

- ✓ **القطاع السياسي**

يشير إلى تنظيم الجوانب الاجتماعية و محاصرة التهديدات السياسية في منطقة البحر الأبيض المتوسط الناجمة عن المشاكل الأيديولوجية والهوية ، مثل الاختلافات الأيديولوجية بين **الإسلام والغرب**.

- ✓ **القطاع المجتمعي:**

يؤكد على قضـــايا الهوية (أي قضـــية الأقليات)، فإن التهديدات المجتمعية موجودة في البحر الأبيض المتوسط كجزء من التهديدات العسكرية والسياسية، على سبيل المثال الاختلافات الأخلاقية في صعود العنف المجتمعي والهجرة.[1]

- ✓ **القطاع الاقتصادي**

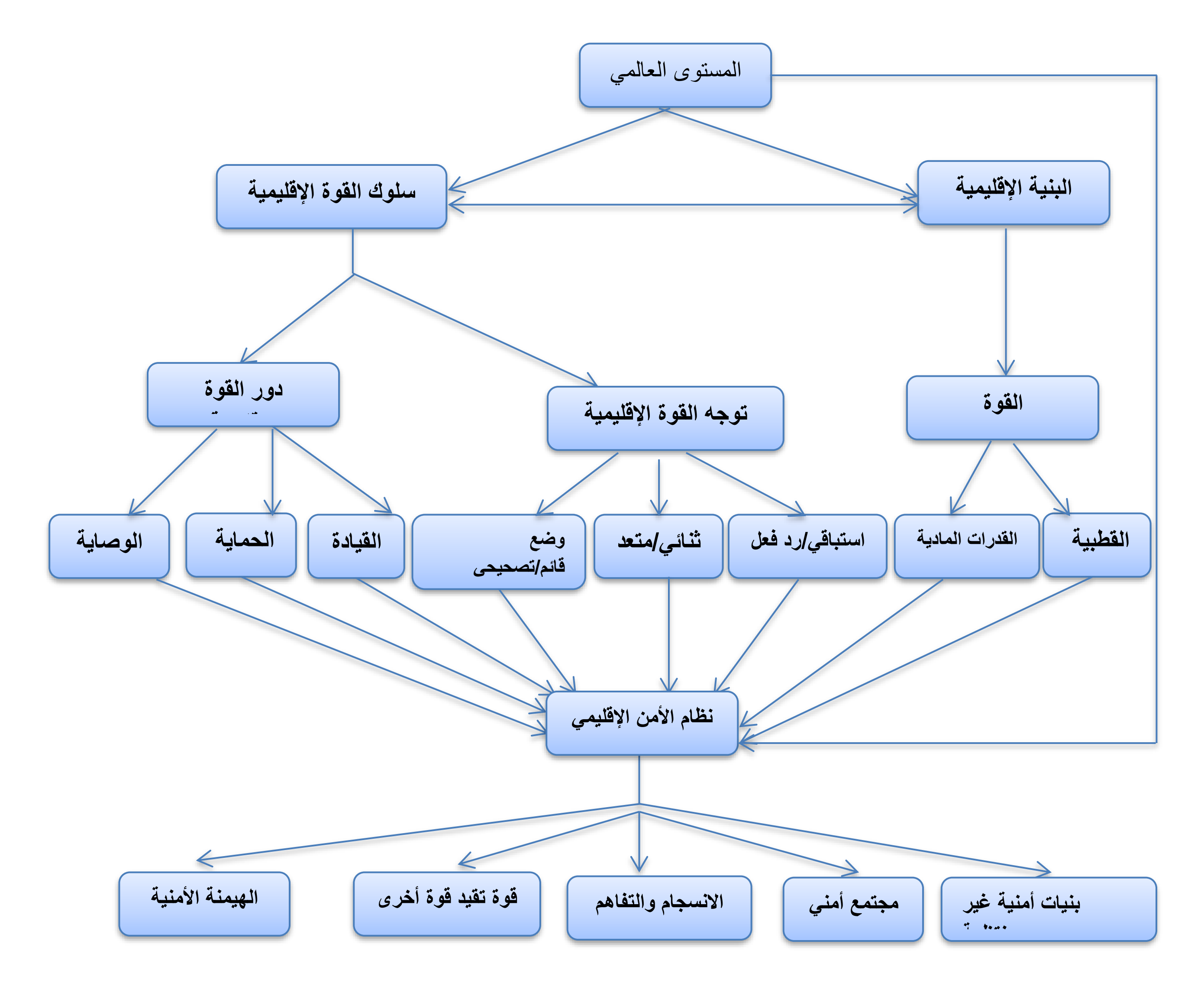
يحدد العلاقة والتفاعل بين الدول التي تواجه التحولات الاقتصـــادية العالمية، كما أن المجال الاقتصـــادي مرتبط بالقضايا العسكرية و الموارد المالية التي يمكن استخدامها للقدرات العسكرية.

وفيما يتعلق بالعلاقات الأورومتوسطية، يعتمد الأمن الاقتصادي على العلاقة بين الاتحاد الأوروبي ودول البحر الأبيض المتوســـط الأخرى غير المتناظرة، فمن ناحية تعتمد أوروبا على النفط والغاز في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وبالتالي فإنها وسعت الاستثمار في قطاع الطاقة، من ناحية أخرى، من جانب بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يسهم في زيادة انعدام الأمن وتدهور الوضع الاقتصادي، وكحل، تعزز خطة السياسة الأورومتوسطية التنمية الاقتصادية في الدول المتوسطية التي تعزز الفرضية الإقليمية وتروج لمنطقة التجارة الحرة.

---

[1] Esra Toplu, Op.cit.

الشكل (21): مخطط يلخص ديناميكيات الأمن الإقليمي

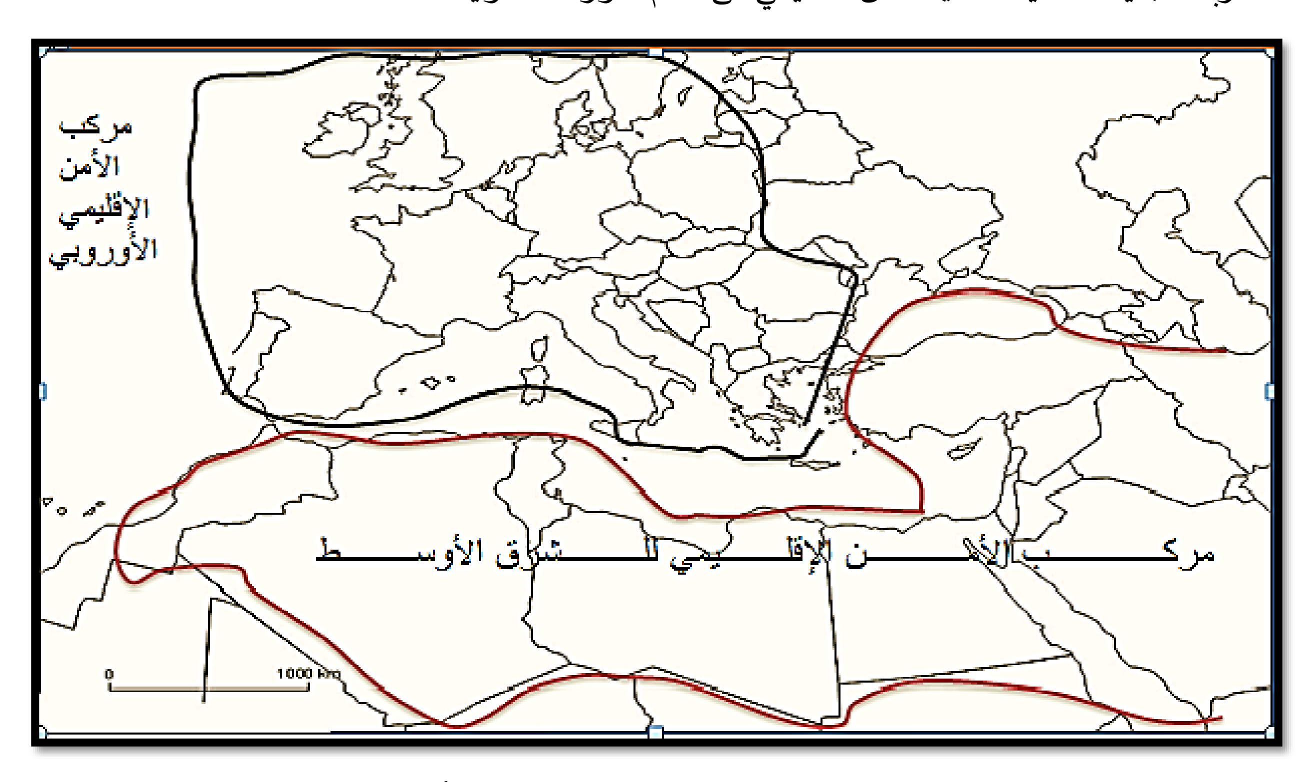


المصدر: Derrick Frazier and Robert Stewart-Ingersoll, Regional Powers and Security: A Framework for Understanding Order within Regional Security Complexes: The European Journal of International Relations, Published by: http://www.Sage Publications p://ejt. Sagepub.com/content/16/4/731, PP.732-753.

يشـير الشـكل أعلاه إلى أن ديناميكيات الأمن الإقليمي تبدأ من المسـتوى الدولي، وتتفرع إلى مسـتوين، وهما البناء المؤسـسـي والسـلوك الإقليمي للقوة، والسـلوك الإقليمي للقوة قاعدته توجهات القوة الاقليمية ودورها، من متماثلات الوصـاية "**الحارسية**" والحماية والقيادة، وسياسـات الوضـع القائم والتي تنعكس على منظومة الأمن الاقليمي للقوة، وتوجهات القوة الاقليمية تتمثل في قوى الوضـع القائم والتجديد، والتعاون الجماعي والثنائي، والتفاعل الإيجابي والسـلبي، إلى علاقة القوة ومواصـفاتها وقطبيتها، والقدرة المادية المحدودة.

وفى نهاية الشــكل، يتمتع نظام الأمن الاقليمي بمواصــفات، من أهمها الســيطرة الأمنية، وقوة تقيد القوة الأخرى، والانسجام و التفاهم، والمجتمع الأمني، وبنيات أمنية غير منتظمة. [1]

إذا، وفقا لهذا الطرح فإن ديناميكيات الأمن الإقليمي، من خلال المركب الأمن الإقليمي، ، تتكون من وجود عدة عناصـــر منها البناء الإقليمي، وأنظمة القوة الإقليمية، ودورها وتوجهاتها ، وهذا ما تفتقده منظومة الأمن في إقليم المتوسط بقيادة القوتين الإقليميتين وهما أوروبا ودول جنوب المتوســط. برغم أن هذه المقومات ممكن ملامســتها في المقاربات الأوروبية وتصــوراتها وســلوكها للأمن الاقليمي في المتوسـط. ومن هنا فإن مركب الأمن الإقليمي، ودلالات القوة فيها على مسـتوى توازن القوى الدولي و تقسيمه إلى مستويات فرعية Subsystems كمركبات للأمن الإقليمي الفرعية، من أجل إحداث مقاربات جديدة لأهمية قضايا الأمن الاقليمي فى عالم التوازنات الدولية.[2]



الخريطة(1): موقع منطقة المتوسط من مركبات الأمن الإقليمي المجاورة

المصدر: إعداد الباحث.

[1] لاد مفتاح الحارثي ، تحديات الأمن القومي في غرب المتوسط: دراسة نقدية للأمننة وتحديات البيئة الأمنية وديناميكياتها في إقليم غرب المتوسط، العراق، السليمانية، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية،2013، ص ص6-15.

[2] المرجع نفسه.

ومن هنا، يمكن وضــع إطار يحدد الشـكل الجيوسـياســي لمنطقة المتوسـط بين مركبات الأمن الإقليمي المجاورة:

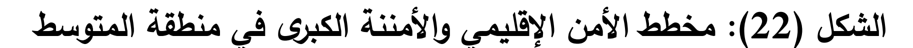
- ✓ غياب التكامل المؤسساتي الإقليمي.
- ✓ غياب القوة الإقليمية العالمية المهيمنة على الإقليم.
- ✓ عدم وضوح بناءات علاقات الصداقة والعداء بين الوحدات المشكلة للإقليم المتوسطي.
- ✓ توزيع القوة بين الوحدات المشكلة للإقليم المتوسطي تتجه في اتجاه واحد، دون سيطرتها المطلقة عليه، "**الاتحاد الأوروبي**"، وهو الأمر المتعلق بعلاقات الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوســـط إضــافة إلى تركيا، وهنا لا يمكن تصــنيف منطقة المتوســط بأنها ذات أحادية قطبية أو ثنائية أو متعددة الأقطاب، لأن تفاعل الوحدات لا يعطي دائما نفس النتائج.
- ✓ على هذا الأساس فمنطقة المتوسط، تمثل حاصل جمع مركب أمن إقليمي شمالي، وهو "الاتحاد الأوروبي" ذو الطابع المركَز أو المبني على الأساس المؤسساتي، إضافة إلى مركب أمني إقليمي أولي أو فرعي في المغرب العربي "وهو جزء من مركب أمن إقليمي أوســع وهو الشــرق الأوســط الكبير"، إضـــــافة إلى هذين المركبين، فدور القوى الخارجية التي تؤثر دوما في العلاقات التي تؤسس لحاضر ومستقبل منطقة المتوسط عن طريق السياسات الأمنية أو الاقتصادية.

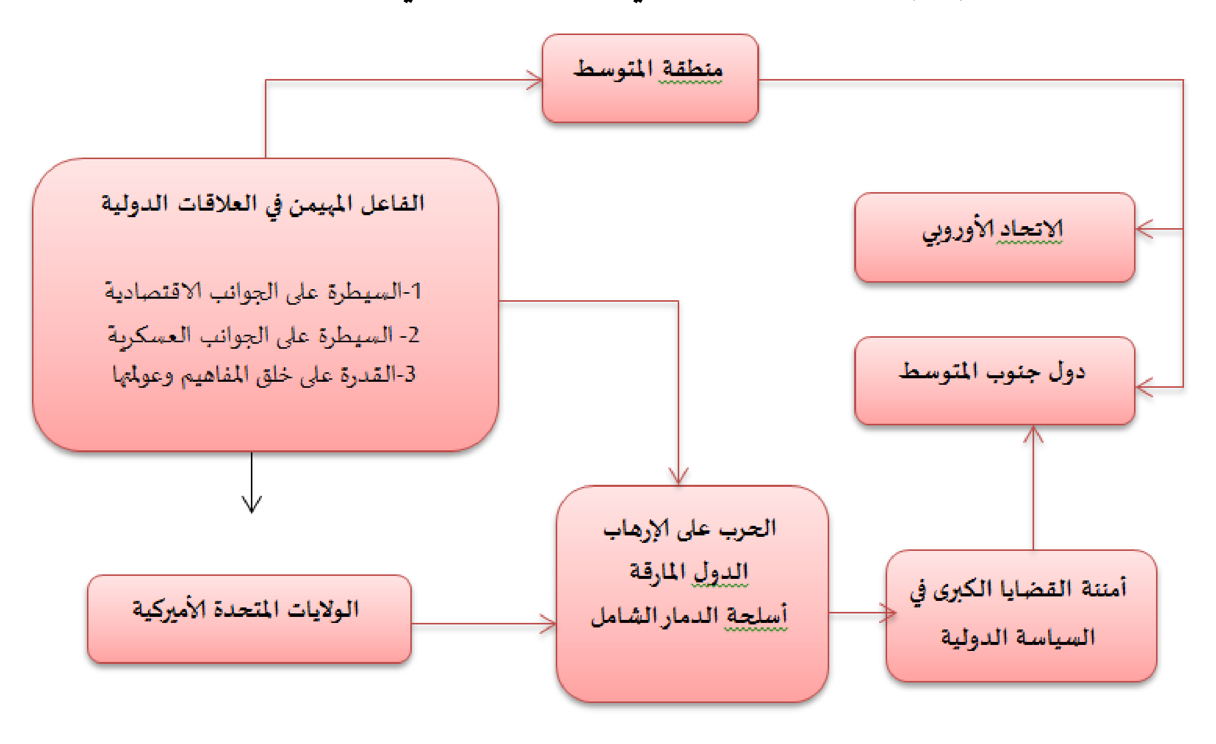
من هذا المنطلق تبقى منطقة المتوسط بعيدة عن تعريفها كمنطقة مركب أمن إقليمي نظرا للأسباب سالفة الذكر، والأهم من هذا كله هو كيفية تعريف الوحدات المشكلة لهذه المنطقة لأنفسهم، وهو تعريف يختلف ويتعارض مع البناء الموحد للإقليم المتوسطي "بهذا الشكل الحالي".

ثانيا: الأمننة الكبرى ومنطقة المتوسط كمركب أمني إقليمي

على الرغم من عدم إمكانية تصـــــنيف منطقة المتوســـط، كنظام أمن إقليمي مركب، في إطار العلاقات الأمنية والبنية الاجتماعية التقليدية لهذه المنطقة، غير أن المعطيات الأمنية الدولية أعطت بعدا عالميا لبعض الظواهر الأمنية خصــوصــا "**الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشــرعية، أســلحة الدمار الشامل**"، ومن هذا المنطلق تغير تعريف منطقة المتوسط في إطار ما يسمى **بــ"الأمننة الكبرى** "التي جاء بها **باري بوزان** في تحليله للحرب الأميركية على الإرهاب، والتي تشمل كل أقاليم العالم تقريبا، وهنا تصبح منطقة المتوسط خاضعة لمنطق الولايات المتحدة الأميركية في مواجهة هذه الظواهر الأمنية الكبرى، وهنا قد تتحول منطقة المتوســط إلى مركب أمن إقليمي مركز يعتمد على هيمنة وســيطرة الولايات المتحدة، أو

مركب أمن إقليمي مركز على التنافس بين الولايات المتحدة وروســـــيا أو الصـــــين، كل هذا في إطار ما يسمى بالأمننة الكبرى.[1]


الشكل (22): مخطط الأمن الإقليمي والأمننة الكبرى في منطقة المتوسط



المصدر: من إعداد الباحث

يتضـــح من خلال المخطط الاختلاف في التعاطي مع القضـــايا الأمنية الكبرى في منطقة المتوســـط، فالاتحاد الأوروبي وإن كان مســيطرا على أغلب المبادرات الأمنية في المنطقة المتوســطية، اســتنادا إلى موقعه المركزي في المنطقة عبر التعامل مع باقي الفواعل فيها ككل موحد، خصـــوصـــا فيما يتعلق بالتهديدات الأمنية ذات الطابع الاجتماعي والاقتصـــادي " الهجرة غير الشـــرعية، الجريمة المنظمة، التهريب،...."، حيث يسيطر المنهج والفكر الاستراتيجي الأوروبي تقريبا على كيفية مواجهة هذه التهديدات في المتوســط، غير أن التعامل مع القضــايا والتهديدات الأمنية الكبرى يبقى مرتبطا دائما بفاعل لا ينتمي

---

[1] المساهمة الكبيرة والمعاصرة لباري بوزان في نظرية العلاقات الدولية كانت" **الأمننة الكبرى**" هذه الفكرة المستلهمة من فكرة "**الأمننة** " التي صيغت من قبل "أول ويفر" الزميل المقرب لباري بوزان ،حيث تصـبح القضـية "مؤمننة" عندما تكون مبنية على تهديد ،فطبقا لويفر شـيئ ما يصـبح مؤمنن عندما يخاطب كمشكلة أمنية وهذه المشكلة تكون مقبولة لدى الجمهور ،إن فكرة الأمننة الكبيرة تحوي نفس المضمون ولكن بمقياس أكبر بكثير ،ففي مقال لباري بوزان يستشـهد بمثال الحرب الباردة كمثال تاريخي للأمننة الكبيرة ويذكر بأن هذه الظاهرة كانت قادرة على تنظيم ديناميكيا الأمن السائدة في المجتمع بين الدول لعدة عقود ، يتساءل بوزان إذا كان من المحتمل أن ترفع الحرب على الإرهاب كأمننة كبرى على نفس المستوى.
الحرب على الإرهاب أطرت في البداية من قبل الحكومة الأمريكية عن طريق أمننة كبرى هذا يمكن أن يفهم بشـكل واضـح في خطاب بوش "أنت معنا أو ضـدنا" ،بوزان يشـير إلى أننا لا نسـتطيع اعتبار الأمننة الكبرى للحرب على الإرهاب ،على أية حال ما يهمنا كيف للأمننة الكبرى للحرب على الإرهاب يمكن أن تؤثر على كل مستويات الأمن فعلا.

إلى المنطقة جغرافيا أي الولايات المتحدة الأميركية، خصوصا في قضايا الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، الأمر الذي يجعل الكل الأمني في منطقة المتوســـط مرتبط بدرجة وكيفية تفاعل الولايات المتحدة مع هذه التهديدات الكبرى بشـكل يجعل مع فواعلها الامنية خاضــعة لفكر الأمني والاســتراتيجي الأميركي في هذه النقطة.

وعليه، قد تتحول منطقة المتوسط من مركب أمني أولي/فرعي، إلى مركب أمن إقليمي مركزي ذو طابع مرتكز على هيمنة قوة عالمية، في إطار معالجة القضايا الأمنية الكبرى التي لا بسطيع الفواعل الأمنية مواجهتها دون الاندماج في السياق العام الذي تضعه الولايات المتحدة كمسار محدد لمواجهة مثل هذه القضايا الأمنية الكبرى.

المطلب الثاني: منطقة المتوسط بين التهديدات الأمنية/المخاطر الأمنية/الانكشافات الأمنية

أولا: التهديدات الأمنية في منطقة المتوسط: منشأ التهديد/درجة التفاعل

يعتبر تعريف الأســتاذ **أرنولد وولفرز** أنســب تعريف للأمن يمكن إســقاطه على منطقة المتوســط، كونه يفصل العلاقة:

1 :بين الأطراف المشتركة في البناء الأمني للمنطقة.

2: فهم التهديدات الأمنية وتداخلها مع المفاهيم المجاورة الأخرى بالنسبة للفواعل المتوسطيين.

حيث يعتبر **وولفرز** الأمن هو غياب التهديد ضد القيم المركزية المكتسبة، هذا في الشق الموضوعي، أما في الشــق الذاتي، هو غياب الخوف من أن يتم المســاس بأي من هذه القيم[1]، ومنه كان لا بد من تحديد أنواع المواضيع التي تمس أمن الأطراف في منطقة المتوسط بشكل دقيق لفهم البناء الأمني المتوسطي.

- ✓ **التهديدات الأمنية**

يعبر التهديد الأمني عن نية الإيذاء أو معاقبة الطرف الأَخر، إذا فالتهديد الصــريح للدولة أو حتى التهديد الضـمني لها يعتبر من التهديدات الأمنية، مادام الهدف منه هو إيقاع الضــرر بالدولة، ويعرف كذلك على أنه عمل نشط وفاعل تقوم به دولة ما أو طرف ما تحت الدولة للتأثير في سلوك دولة أخرى، وهناك ثلاث مميزات للتهديد هي:

---

[1] "Security, in an objective sense, measures the absence of threats to acquired values, in a subjective sense, the absence of fear that such values will be attacked" (Wolfers 1962, p. 149).

1- الخطورة

2- الاحتمالية

3- التوقيت

وقد رتبت هذه التهديدات[1] حسب الأهمية إلى:

1- التهديدات العسكرية

2- التهديدات الاقتصادية

3- التهديدات البيئية.

يقول **بوزان** أن التهديد هو تهديد لمؤسسات الدولة باستخدام الإيديولوجيا أو استخدام مكونات القوة للدولة ضد دولة أخرى، ويمكن لهذه التهديدات أن تكون من الداخل أو الخارج.

✓ **المخاطر الأمنية[2]**

مفهوم الخطر هو احتمال الخسارة أو الإصابة أو الحرمان أو الدمار أو الطوارئ أو الفقدان، وهذا يعني الإضرار بسلامة أراضي الدولة أو سلامة شعبها أو المنظمة الأمنية أو المجتمعية أو الاقتصادية، فالخطر

---

[1] **التهديدات اللاتماثلية:**

وتُسمى أيضاً بغير المتناظرة أو غير المتكافئة، وتكون بين فاعلين غير متكافئين من حيث القوة وعادة ما يكون هذا النمط من التهديدات وسيلة للتعويض عن نقص في الموارد للطرف الضعيف الذي يستخدم التهديد من خلال الاعتماد على أساليب ووسائل متعددة يستهدف من خلالها المساس بنقاط الضعف للطرف الأقوى.

ومن أمثلة هذه التهديدات حرب الدولة ضد الإرهاب وعصابات الجريمة المنظمة، ومصطلح "التهديدات اللاتماثلية" عكس مصطلح التهديدات التماثلية التي تعني الطرح الكلاسيكي للتهديد ذات الطابع العسكري والبيني بين الدول

التهديدات اللاتماثلية والتهديدات الهجينة:

يعود استعمال عبارة "هجين Hybrid "أو "خليط" إلى تحليل قامت به قوات سلاح البحرية الأمريكية للتجارب العملياتية في العراق وأفغانستان، ففي سنة 2005 كتب الجنرال "جيمس ماتيسJames Mattis "الذي شغل منصب قائد القيادة المركزية الأمريكية في مجلة "الاجراءات" التابعة لمعهد البحرية الأمريكية عن ظهور طرق غير منتظمة للتهديدات مثل: الإرهاب وأعمال التمرد وتجارة المخدرات.

وجاء في هذا التحليل أن الخصوم غير النظاميين يسعون الى استغلال الأفضلية التكتيكية في وقت ومكان يختارونه بأنفسهم بدل الخضوع إلى قواعدنا، إذ يحاولون مراكمة سلسلة من الأثار التكتيكية الصغيرة ثم يضخمونها باستعمال الإعلام وحرب المعلومات لإضعاف العزم الأمريكي، وهكذا تظهر عملية اندماج بين طرق ووسائل حربية مختلفة تُشكل تهديد هجين وبمستوى متقدم تؤدي إلى "حرب هجينةHybrid War. "

ويعرف "فرانك هوفمانF.Hoffman"التهديدات الهجينة : بأنها تتضمن مجموعة كاملة من الوسائط المختلفة من الحرب بما في ذلك القدرات النظامية والتكتيكات والتشكيلات غير النظامية والأعمال الإرهابية بما في ذلك العنف العشوائي والإكراه والإجرام العشوائي.

للاطلاع أكثر: أنظر: جارش عادل، "مُقاربة معرفية حول التهديدات الامنية الجديدة"، **مجلة العلوم السياسية**، المركز العربي الديموقراطي، العدد الأول ، 2017، على الرابط:

http://democraticac.de/?p=43831

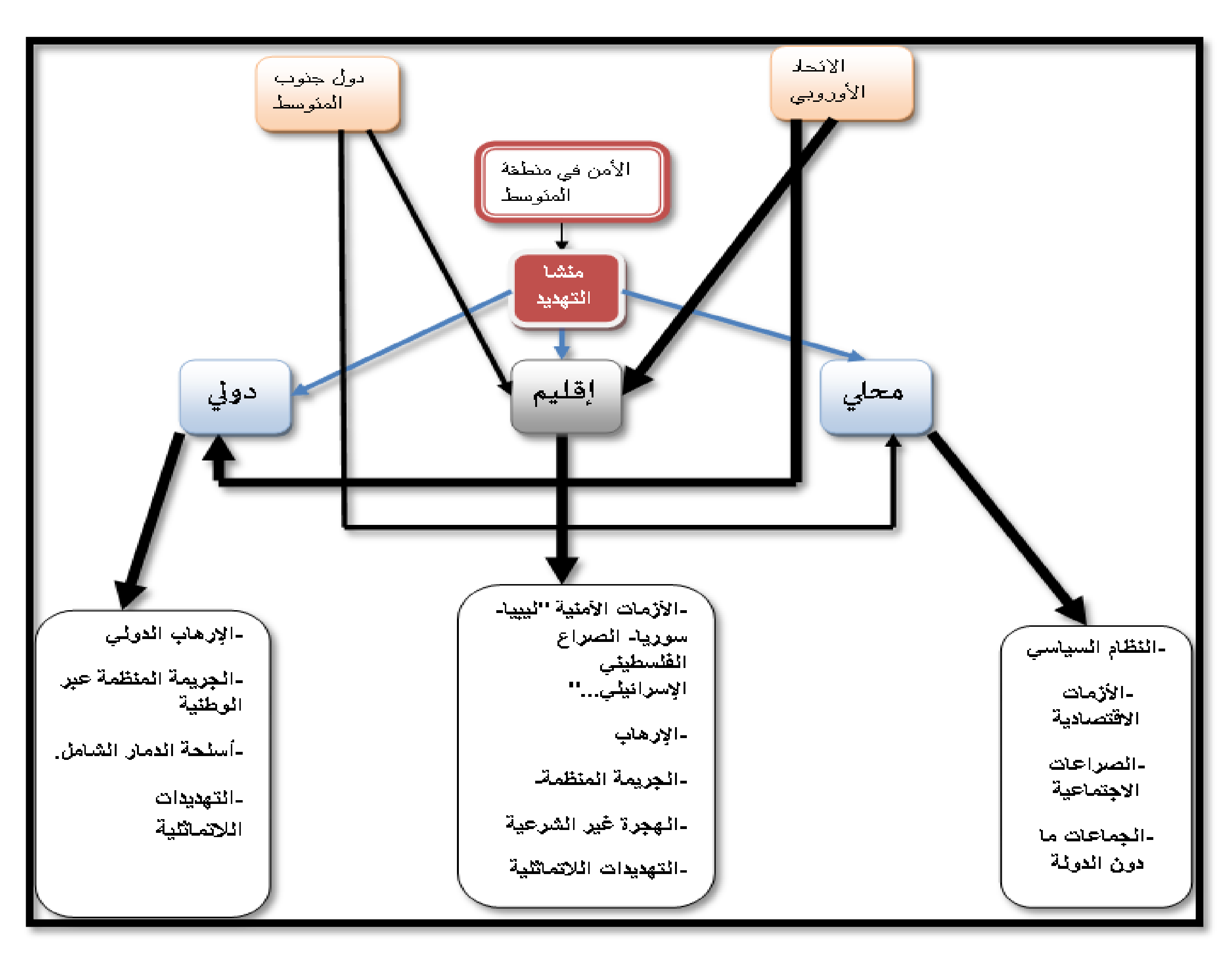
آخر اطّلاع : 2018/05/02.

[2] فوزي حسن الزبيدي ، منهجية تقييم مخاطر الأمن القومي: دراسة تحليلية لمنهجية تقييم مخاطر الأمن القومي (NSRA)، **مجلة رؤى استراتيجية**، دبي ، مركز المنظار للتدريب والدراسات الاستراتيجية، جويلية 2015 ، ص ص17-27.

هو محصـــلة التهديد مضـــافا إليه قابلية التعرض للخطر، حيث تعني قابلية التعرض للخطر التعرض للخسـارة أو الأذى أو الفقدان، وتعتمد درجة نسـبة الخطر على طبيعة الخطر نفسـه وعلى قيمة الأصـول المعرضة للخطر.

✓ **الانكشافات الأمنية "نقاط الضعف"**

يشـير المصـطلح إلى الدول الضـعيفة أو ذات المناعة الحساسـة أمام المخاطر، وهي الدول المفتوحة أو المنكشـفة، أو التي يمكن الوصـول إليها واختراقها بسـهولة، مع نوع ودرجة وانتشـار التهديد الذي سـيصـل إليها.[1]



ومن هذا المنطلق، يمكن وضـــع مقاربة مركبة لفهم الشـواغل الأمنية في منطقة المتوســط بين التهديدات الأمنية والأخطار الأمنية والانكشـــافات الأمنية، والتي ترتكز على إشـــكالية معقدة في العلاقات الأمنية الأورومتوسطية، تتمثل في إشكالية منشأ التهديدات الأمنية، والتي يمكن تلخيصه فيما يلي:

---

[1] المرجع نفسه.

الشكل (23): مخطط الشكل (23): يوضح إشكالية منشأ التهديدات الأمنية في منطقة المتوسط

المصدر: إعداد الباحث.

يلخص هذا المخطط رؤية طرفي المعادلة الأمنية في منطقة المتوسط لمنشأ ومصدر التهديدات الأمنية، وفق منظور وهوية كل طرف، وباختلاف مستوى التحليل بين المحلي والإقليمي والدولي، حيث:

- الاتحاد الأوروبي يؤكد على أن منشأ التهديدات الأمنية هي ذات طابع اجتماعي اقتصادي سياسي محلي في دول جنوب المتوسط، والتي بالضرورة تنتقل تداعياتها إلى الاتحاد الأوروبي بشكل أو بآخر.
- دول جنوب المتوسط: تؤكد على أن منشأ التهديدات الأمنية على المستوى المحلي مرتكز فقط على الجوانب الاقتصادية، غير أن الكيان المهدد هو طبيعة النظام السياسي وليس الوحدات الأخرى.

ومنه فإن الأطراف المشكلة للمعادلة الأمنية في المتوسط، ليس لديهم توافق ولو نسبي في التعاطي مع قضية منشأ التهديدات الأمنية، التي تعتبر أهم نقطة في مواجهة هذه الشواغل الأمني ذات البعد اللاتماثلي والهجين.[1]

ثانيا: أشكال التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة المتوسط

يمكن تحديد أهم التهديدات الأمنية "**بكل أبعادها ومستويات خطورتها**"، والتي تمثل أبرز الشواغل الأمنية للوحدات المشكلة لمنطقة المتوسط، فيما يلي:

✓ **الإرهاب**

[1] تتواجد التهديدات الهجينة بكثرة في الأقاليم التي لم تعد خاضعة لسيطرة الدولة، وتتميز بسرعة الانتشار وتتعلق بفواعل غير دولاتية تجمع بين استخدام الوسائل التقليدية وغير التقليدية مثل الحرب التقليدية والجريمة المنظمة والإرهاب والأعمال التخريبية والتحكم في التكنولوجيا واختراق المواقع الالكترونية، وتتميز أيضاً بتعدد أشكالها وطبيعتها المستعصية الفهم، نظراً لغموضها وكثرة تفاعلاتها وتفرعاتها، كما تمثل التهديدات الهجينة خصماً يصعب معرفته وتحديده وتوقع أعماله ونتائجه وتنطبق هذه الحالة على التهديد الهجين " داعش" أو ما يُسمى بتنظيم الدولة الاسلامية في الشام والعراق.(ISIS)

وتُمثل التهديدات الهجينة تحدي جد عويص لأمون الدول والأمن العالمي، وهي أكثر تعقيداً وتشابكاً وغموضاً من التهديدات اللاتماثلية، وأشمل منها.

هذا النمط من التهديدات الذي يقوده كما يعرفون بـــــ المناهضـين العابرين للحدود"، فلقد أثبتت اعتداءات 11/09/2001 والتي شـهدتها أقوى دولة في العالم من حيث الترسـانة العسـكرية مدى خطورة الوضـع الأمني على المشـــهد العالمي، الأمر الذي زاد من تعقيد طبيعة التهديدات وتنوعها وعدم القابلية للتنبؤ بمكان ووقت حدوثها وهوية الفاعلين وتوجهاتهم، ومن هذا المنطلق تكمن خطورة ما يســـمى "**الإرهاب**" والذي يأخذ أشكال ومفاهيم عدة في تعريفه، ويعرف بشكل عام على أنه استخدام العنف غير الشرعي أو التهديد باسـتعماله من طرف فرد أو جماعة أو دولة أخرى، مسـتخدما في ذلك عدة أسـاليب سـاعيا إلى إرسـال صـورة تحمل أهدافا إلى جهة معينة، بغض النظر عن تعريف الضـحايا أو جعل العمليات تسـير بشكل تلقائي في نتائجها، وبالنظر إلى هذه الظاهرة في منطقة المتوسط أو على المستوى الأوروبي بشكل خاص نجد أن حوالي **80%** من سكان أوروبا يعتبرون الإرهاب مصـدر خوفهم الأسـاسـي، زيادة على أن الأعمال الإرهابية التي شـهدتها أوروبا في السـنوات الأخيرة، بينت حجم الخسـائر البشـرية والأثار المادية والمعنوية الممكن إحداثها من طرف الاعتداءات الإرهابية، فأوروبا تشـــكل هدفا وفي نفس الوقت قاعدة للعمليات الإرهابية إن لم يتم التحكم في هذه الظاهرة أوروبيا.[1]

وعلى الرغم من قدم الظاهرة، فإن تطورها في الفكر الأوروبي زاد انطلاقا مع انسـحاب الاتحاد السـوفييتي من أفغانستان، ووصولا إلى الأزمات الأمنية الحالية في كل من العراق وسوريا وليبيا، والذي شكل منعرجا في انتشـــار واســـتفحال الظاهرة، فمع عودة أفواج المتطوعين إلى بلدانهم الأصـــلية ، حيث تحوي هذه العناصـــر ما يكفي من خبرة وتجربة نظرا لاحتكاكها بالكثير من الجماعات، ما يجعلها متطورة كفاية لتشكيل تهديد حقيقي للأمن في منطقة المتوسط.

وهنا يظل التصـــور العام حول بناء العدو الجديد مرتبطا بشـــكل كبير بما يهدد هوية الدول الأوروبية المتوســـطية ومكوناتها، ونجدهم يربطون بين هذه الأحداث "عمل الجماعات الإرهابية" بمحاولات الإطاحة بأنظمة الحكم في بلدانها وتغيير الوضـــع القائم داخليا، وقد أدى عجزها في مرحلة معينة إلى تغيير استراتيجيتها وأصـبحت تسـتهدف مصـالح الدول الغربية بحجة دعمها ومسـاندتها للأنظمة الفاسـدة "حسـب تصـورهم" في دول الجنوب، غير أن أحداث 11/09 طورت الظاهرة وزادت من تعقيد معالمها نظرا لزيادة الفواعل وعدم انحصـارها في جماعات محددة أو فكر معين، والتي عملت على تطوير نفسـها في وسـائل الإعلام والاتصال والإعداد وتنفيذ المخططات والاعتداءات.[2]

---

[1] Esra Toplu, Op.cit, p39.

[2] Dirk Jacobs and Robert Maier, "European Identity :construct, fact and fiction", this paper has been

✓ **الهجرة والهجرة السرية غير الشرعية**

تعد الهجرة أحد أوجه التفاعل الإنساني في المجال الأورومتوسطي التي تستدعي دراسة معمقة للكشف عن واقع هذه الظاهرة، فالاهتمام الأوروبي بمنطقة جنوب المتوسط قد ازداد بعد بروز ظواهر عبر قومية مثل الإرهاب وتجارة المخدرات والهجرة السرية...، الأمر الذي يستدعي العمل على تحقيق تقدم واضح في مواجهة هذه الأخطار ومنها الهجرة غير الشرعية، والتي جاءت كنتيجة لحالة اللاأمن في نظر الأوروبيين، وإن التخوف من عدم الاستقرار في دول جنوب المتوسط، وما يمكن أن تمثله الهجرة من أخطار على دول الشمال، هو المحرك للتعامل الأوروبي مع هذه الظاهرة ، هذا التخوف كان وراء مشاريع وسياسات التعاون مع دول المنطقة من أجل تنمية اقتصادية واجتماعية تكفل الحد من أسباب الهجرة حسب الأوروبيين".[1]

وعلى هذا، فإن التصور الأوروبي للهجرة السرية يشكل نقطة محورية في الخلاف الدائر بين التنظيمات الحزبية والسياسية في أوروبا عموما، وقد أثرت بشكل واضح على تحديد السياسة المنتهجة بخصوص الهجرة، من سياسة متساهلة مع المهاجرين وأخرى أكثر تشدد حسب التيار المتواجد في السلطة وحسب توجه الرأي العام في الدول الأوروبية حيث نجد:[2]

✓ **الاتجاه المعارض**

يرى هذا التيار أن المهاجرين يشكلون تهديدا ثقافيا وأمنيا لأوروبا:

* **البعد الثقافي:** يؤكد التيار اليميني في أوروبا أن المهاجرين الأفارقة، المغاربة خاصة، والمسلمين عموما، يهددون وحدة الثقافة والهوية الأوروبية خاصة بعد تأكد استحالة اندماجهم في الثقافة الأوروبية، فالحل هو إعادة المهاجرين إلى أوطانهم، هذا التيار يركز على العامل الثقافي لتغطية توجهه العنصري المعادي للمهاجرين والأجانب، فضمن هذا التصور الجديد للأخطار التي تهدد المنظومة الغربية، والتي تحولت عن الشرق نحو جنوب المتوسط، يأتي المهاجرون في الواجهة لأنهم نقطة التماس بين منظومتين ثقافيتين مختلفتين.

---

published in:Gastlaars, M & de Juiter; A(eds),United Europe, the quest for a multifaceted identity,Mastricht:Shaker,p13. identity,Mastricht:Shaker,PP13,34.

[1] "The European Union´s definition of threats after 9/11": a look at three relevant foreign policy documents ,in: http://www.allacademic.com/one/www/research/index.php?cmd

[2] ناجي عبد النور، "الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط: ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي"، عن أشغال الملتقى الوطني حول: **الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق**، قسنطينة، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008، ص119.

* **البعد الأمني**: وهذا البعد لا يمكن فصله عن التصور العام لمصادر تهديد الأمن في الغرب، والرامي إلى جعل مصدر الأخطار آتية من الجنوب وخاصة من العالم الإسلامي، حيث بلغ الأمر إلى حد تجريم الهجرة غير الشرعية، فمنذ بداية التسعينيات أصبحت الهجرة غير الشرعية في أوروبا جريمة مثل جرائم تهريب المخدرات والإرهاب الدولي، والمهاجرون السريون هم أكثر عرضة لهذا العداء، لذا نلاحظ ارتفاع حركات اعتقال المهاجرين خاصة السريين منهم، في الدول الأوروبية كإيطاليا وإسبانيا واليونان التي تعد مناطق حدودية بالنسبة للفضاء الأوروبي.[1]

- ✓ **الاتجاه المؤيد**: يؤيد هذا التيار تواجد المهاجرين في أوروبا بالنظر إلى الحاجة الديمغرافية والأهمية الاقتصادية التي يمثلونها، ويرى هذا التيار أن العنصرية ضد المهاجرين من شأنها أن تؤدي إلى ردود أفعال متطرفة من قبل المهاجرين الذين يعانون من التمييز والعنصرية لا لسبب إلا لأسباب ثقافية غير واقعية.

ومنه، فإن قضية الهجرة في المجال المتوسطي تبقى نقطة غامضة، خصوصا من الجانب الأوروبي في كيفية التعاطي معها، لهذا فحتى التعامل مع الهجرة الشرعية يأخذ أبعادا أمنية أي "**أمننة قضية الهجرة**"، إذا ما تعلق الأمر بمساعي تعميم فكر كراهية الأجانب والمهاجرين في المجتمعات الأوروبية، والنظر إليهم كتهديد حقيقي وشامل للهوية الأوروبية، ولأن مسألة تنظيم الهجرة بين ضفتي المتوسط لا تزال لم تنفذ بشكل رسمي وفعال، ما يفتح المجال للتداخل والغموض في كيفية فهم هذه الظاهرة والذي نجده بالأساس راجع إلى فكرة المصالح الأوروبية من الظاهرة وكيفية الاستفادة منها بأكبر قدر ممكن، على الرغم من التهديدات والأخطار التي يعترف بها الأوروبيون، والناتجة عن تأثير المهاجرين في الواقع الاجتماعي والثقافي الأوروبي، وبالتالي زعزعة منظومة القيم الاجتماعية الأوروبية والتأثير في هويتها.

- ✓ **الجريمة المنظمة**

تعتبر الجريمة المنظمة بكل صورها أكثر الجرائم خطورة وتحديا للدول واقتصادياتها، لأنها تمس بصفة مباشرة الاقتصاد والقدرات المادية للدولة، كما أن هذه الظاهرة استفحلت في ظل العولمة، حيث ظهرت الجماعات المنظمة في استخدام مختلف الوسائل، كالتهديد والاختطاف والابتزاز...، بالتعاون مع مجموعات مماثلة لتوفير وسائل النقل والتسليح والاتصال."[2]

---

[1] المرجع نفسه.

[2] محسن عبد الحميد أحمد، التعاون الأمني العربي والتحديات الأمنية، الرياض ،مركز الدراسات والبحوث،1999، ص 95.

وقد كان للشـــرطة الدولية تعريفها الخاص للجريمة المنظمة على **أنها: كل جمعية أو تجمع لأشـــخاص يتعاطون عمل غير مشـــروع ومتواصـــل، هدفها الأول تحقيق أرباح وفوائد دون أي التفات للحدود الوطنية".**

كما عرفتها الأمم المتحدة بأنها: **جماعات ذات هيكل تنظيمي مؤلف من ثلاثة أشـــخاص فأكثر، موجود لفترة من الزمن ويعمل بصـــورة متضـــافرة بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المجرمة، من أجل الحصول بشكل مباشر على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى".[1]**

كما يدخل في نشـاطاتها المعروفة: "غسـيل الأموال وتهريب المخدرات وتهريب الأسـلحة وتهريب المعادن الثمينة وتهريب التحف الأثرية وحتى بعض الحيوانات النادرة والســيارات وبطاقات الائتمان، إضـــافة إلى تهريب البشــر والتجارة في الأعضـــاء البشــرية وتجارة الرقيق والســياحة الجنســية، والاتجار في النفايات النووية...."، إلى غيرها من الجرائم ذات الصبغة غير الشرعية والتي لا حصر لها."[2]

أن تهديد الجرائم المنظمة يزداد خطورة كلما زاد القرب الجغرافي، كما هو حاصـــل في منطقة المتوســـط، التي تعتبر حوضا صغيرا ومكمنا هاما لتجارة الجماعات المنظمة وجرائمها، تؤكد الدول الأوروبية على أن هذه الجماعات تمثل تهديدا كبيرا لمواطنيها وإن كان مصـــــدر هذه الجماعات ليس بالتحديد دول الجنوب ،لكن الجزء الأكبر من مواردها يكون عبر هذه المحطة، باعتبارها "**مركز عبور**"، خصـــوصـــا لتجارة المخدرات وتهريبها إلى الدول الأوروبية اعتبارا من بعض الدول في جنوب المتوسـط[3]*، كما تعتبر منطقة المتوســـط معبرا هاما لبعض المخدرات شـــديدة المفعول، مثل: "الكوكايين والهيروين.."، الأتية من دول أميركا اللاتينية، والموجهة إلى الســوق الأوروبية على وجه الخصــوص، والتي تأخذ طريقها عبر مضــيق جبل طارق أو عبر الأراضـي الجزائرية، والتي أصبحت معبرا أساسيا للتهريب نتيجة تضـييق الخناق على شبكات التهريب عبر مضيق جبل طارق.

- ✓ **الدول الفاشلة والتنظيمات ما تحت الدولة**

---

[1] محمود شاكر سعيد وخالد بن عبد العزيز الحرفش، مفاهيم أمنية، الرياض، مركز الدراسات والبحوث، الطبعة الأولى ، 2010، ص71

[2] محمد محي الدين عوض، جرائم غسل الأموال، الرياض، مركز الدراسات والبحوث، 2004، ص 36.

[3] يعتبر المغرب الأقصى من بين كبار المنتجين والمصدرين لمتخلف أنواع المخدرات "القنب الهندي بالخصوص"، وهو يعد إلى جانب لبنان المزود الرئيسي لأوروبا بهذه المادة، حيث تقدر صادرات المغرب نحو أوروبا من هذا المخدر حوالي 2000 طن سنويا، ونجد نسبة هذه الصادرات تتراوح ما بين 60% إلى 80% من القنب الهندي المضبوط في أوروبا مصدره المغرب."

لم تعد الدول الأكثر تقدما هي الفاعل الوحيد في تهديد أمن و استقرار المنطقة كما كان خاصة في فترة الحرب الباردة، بل أصبحت في هذه المرة الدول أكثر ضعفا و تخلفا و التي تعاني من الاضطرابات في مختلف الميادين عاملا فعالا في تهديد استقرار مناطق كثيرة من العالم[1]، بما فيها منطقة البحر الأبيض المتوسط، حيث يمكن رصد أهم الأزمات التي تعاني منها هذه الدول في مجموعة من الأمراض منها الهجرة الجماعية الأمراض المستعصية و الجرائم المنظمة و خاصة الحروب الانفصالية و الاثنية هذه الأخيرة التي تدفع بآلاف المشردين و المهاجرين و اللاجئين إلى الهجرة نحو مناطق أكثر أمنا الأمر الذي يزيد من لا استقرار تلك المناطق، فالدول الفاشلة وعلى الرغم من قوة نظامها السياسي وصعوبة قابلية اختراقه، نجدها لا تتعامل بكفاءة مع المشاكل المطروحة في مجتمعاتها، نظرا لعدة أسباب:

- عدم الكفاءة وعدم القدرة على التنسيق وضعف مؤسسات الدولة و....، الأمر الذي يجعل الوضع على وشك الانفجار في "أي لحظة"، حيث لا يمكن التنبؤ بنتائجه لغموض معطياته، وهو ما يمثل تهديدا للمصالح الأوروبية في الضفة الجنوبية للمتوسط بشكل واسع نظرا لعدم وجود القابلية للتعامل مع الوضع في حال انفجر مجددا، وبالتالي تهديد أمن أوروبا والمتوسط بشكل عام في عدة أبعاد: اقتصادية واجتماعية و.. لهذا فإن الدول الفاشلة في إدارة أمورها في نظر الأوروبيين تعد سلة من التهديدات المتنوعة والجديدة، والتي يمكن عبورها للجانب الشمالي من المتوسط في حال بقاء وضع هذه الدول على ما هو عليه، بغض النظر عن مدى اضطلاع وتحكم هذه الأخيرة في شؤون الدولة على المستوى السياسي.

و ما يزيد أيضا من خطورة هذا التهديد هو إمكانية حصول التنظيمات الإرهابية على أسلحة متطورة داخل هذه الدول واستخدامها بصورة عشوائية، بالإضافة إلى ما تشكله الدول التي توصف بالمارقة على النظام الدولي والمالكة لهذه الأسلحة من خطورة على أمن و استقرار المنطقة المتوسطية كجزء من العالم" **في نظر الأوروبيين دائما**".[2]

يمكن ترتيب الشواغل الأمنية لدول منطقة المتوسط من خلال المخطط التالي:

---

[1] غالي إبراهيم، "دليل الدولة الفاشلة..الفوضى تهدد العالم"، على الرابط:
http://www.islamonline.net
آخر اطّلاع : 2016/05/02.

[2] علي محمد علي، "أوروبا آمنة في عالم أفضل"، على الرابط:
http://haras.naseej.com/Detail.asp?InNewsItemID=128704
آخر اطّلاع: 2017/05/02.

جدول (2): يوضح أهم الشواغل الأمني في منطقة المتوسط وكيفية تصنيفها

الفواعل الأمنية	نوع التفاعل	درجة التفاعل	خطر أمني	تهديد أمني	انكشاف أمني
الاتحاد الأوروبي	الإرهاب		1	1	1
	الهجرة غير الشرعية		3	2	1
	الدول الفاشلة/الجماعات تحت الدولة		3	2	/
	الجريمة المنظمة		2	1	3
دول جنوب المتوسط	الإرهاب		1	1	1
	الهجرة غير الشرعية		1	2	3
	الدول الفاشلة/الجماعات تحت الدولة		2	3	1

المصدر: إعداد الباحث

يوضح الجدول كيفية فهم الشواغل الأمنية في منطقة المتوسط عبر ترتيب نوع التفاعل الأمني ودرجة تفاعله بين الخطر الأمني والتهديد الأمني والانكشاف الأمني، حيث يعتبر الخطر الأمني هو أول درجة من درجات التفاعل ويتطلب تدخلا سريعا لمواجهة تداعيات هذا النوع من التفاعلات الأمنية مثل: ظاهرة الإرهاب بالنسبة للطرفين المتوسطيين فإنه يمثل هاجس أمني من الدرجة الأولى ويتشكل من التهديدات والأخطار والانكشافات ،لكن ما يلاحظ في هذه المعادلة الأمنية هو الاختلاف في ترتيب درجة الخطر الأمني بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط والذي يؤكد على أن دول جنوب المتوسط هي الأكثر عرضة للأخطار الأمنية منها من الاتحاد الأوروبي، وهذا راجع بالأساس إلى درجة الانكشافات الأمنية العالية خصوصا فيما يتعلق بالإرهاب والدول الفاشلة والجماعات تحت الدولة.

وعليه، فإن الاختلاف الواضح في درجة تعرض الأطراف المتوسطيين للأخطار الأمنية يدل على صعوبة التعامل مع هذه التفاعلات الأمنية الجديدة، والتي تمثل خلفية البناء القيمي والأمني لكلا الطرفين، وهو ما يزيد من تعقيد طرق ووسائل وآليات مواجهة هذه الهواجس الأمنية بشكل مشترك في إطار تدعيم الأمن الإقليمي المتوسطي، كون تداعيات هذه التفاعلات بالضرورة ستلحق كلا الطرفين وإن كانت بدرجات متفاوتة.

المطلب الثالث: تحديات بناء الأمن الإقليمي في منطقة المتوسط

إن التحديات الرئيســية التي تواجه بناء الأمن في منطقة البحر المتوســط هي تحديات اقتصــادية وســياســية واجتماعية بالدرجة الأولى، وهي تنبع من الافتقار إلى التنمية الاقتصــادية من جهة، وانعدام الشرعية السياسية لكثير من الحكومات في المنطقة من جهة أخرى ، فالتغيير الاقتصادي ضرورة أساسية وإذا لم تتمكن بلدان المنطقة من إدارة مشاكلها الاقتصادية، ستكون هناك اضطرابات سياسية واجتماعية خطيرة يمكن أن تنتشر.

لكن السجل التاريخي يؤكد أن الدول لم تفشل دوما بسبب الضعف الاقتصادي أو بسبب التنظيم العسكري السيئ، وإنما بسبب البناء السياسي والاجتماعي الداخلي الضعيف، وقد اجتمعت هنا في حالة دول جنوب المتوسط كل الشروط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى النفسية، لتكوِّن عبر هذا الكم المتراكم قنبلة قابلة للانفجار ولا تحتاج سوى للفتيل.

وعلى هذا، فإن الوضع لا يمثل سوى منطلق رئيسي لتحديات أخطر تشمل كل الفواعل الأمنية في منطقة المتوســط حتى وإن كان منشــؤها في دول الجنوب فإن تأثيراتها حتما ســتصــل إلى كل الحدود الإقليمية للمتوسط، وذلك بسبب:

- **شكل وطبيعة التهديدات:**

بحيث أصــبحت اليوم أقل ملموســية وهي لا تناظرية لا تماثلية، عابرة للحدود، مما يصــعب فكرة التعامل معها بالوسائل التقليدية المعروفة لدى الفواعل الأمنيين في منطقة المتوسط[1].

- **درجة الانتقال والانتشار:**

قابلية انتقال التهديدات بالنظر إلى القرب الجغرافي في منطقة المتوســط تشكل سلة من الأخطار في حد ذاتها كونها تعتمد على عنصري المفاجأة والتنوع، حيث لا يمكن التنبؤ بوقت وطبيعة ومنفَذ أي خلل أمني في منطقة المتوسط، وما هي التأثيرات التي سيخلفها إقليميا ومحليا.[2]

- **مدة التهديد:**

---

[1] Hans Günter Brauch, Concepts of Security Threats, Challenges, Vulnerabilities and Risks, Global Environmental Change, Disasters and Security, Hexagon Series on Human 61 and Environmental Security and Peace 5, DOI Springer-Verlag Berlin Heidelberg 2011 , p61-70.
https://www.eolss.net/sample-chapters/C14/E1-39B-02.pdf

[2] Ibid.

يعتبر التهديد الأمني في منطقة المتوسط مستمر ومتنوع وغير متوقع، وسبب الاستمرارية في التهديد هي عدم وجود آلية "**إدارة سياسية أمنية**" إقليمية فعالة لتحديد منطلقات التهديدات والتعامل معها بالشكل المطلوب، وبالتالي تبقى صفة القابلية للتهديد والخطر تطبع كل الإقليم المتوسطي، لأنه يعتبر منكشف أمنيا على كل التهديدات الأمنية الجديدة.[1]

- **درجة التهديد:**

تختلف درجة التهديد من حيث القيمة والأثر، ولكن الأخطر هنا هو ارتقاء كل التهديدات حتى ذات المنشأ الاقتصادي والاجتماعي إلى مرتبة التهديدات، كون كل تهديد في حالة تحققه وتحول إلى خطر أمني سيتحول مباشرة إلى مشكلة أمنية إقليمية وحتى دولية ظل عولمة التهديدات.

أولا: التحدي السياسي والاقتصادي

إن المناخ اللاديمقراطي السائد ببلدان جنوب المتوسط قد سمح بظهور معارضة خشنة إن صح التعبير، وفي أحيان كثيرة سعت إلى تغيير النظام بالوسائل اللاديمقراطية أيضا، حيث شهد العالم العربي على طول حدوده من المشرق إلى المغرب محاولات انقلاب كثيرة، بعضها نجح وبعضها الآخر باء بالفشل. لكن الذي استمر في جميع الحالات هو انعدام الديمقراطية وغياب روح المنافسة السياسية، والتركيز من طرف الأنظمة على الخلافات البينية والصراع على الحدود أو الموارد وإهمال الداخل الوطني المفروض بها خدمته[2].

وانطلاقا منه فقد أنتج هذا الوضع تداعيات كبرى على المستوى القطري والإقليمي، ولعل أهم ما أنتجه هذا الحراك هو فقدان الأمن الداخلي لهاته الدول، وفقدان الأمن الشخصي لمواطني تلك الدول، حيث يوضح **باري بوزان** أننا لا نعلم ما هو الأمن إلا بعدما نفقده أو يتم تهديدنا بفقدانه، وهذا ما حدث لأغلب دول جنوب المتوسط.

من خلال مقارنة الأوضاع السياسية بين ضفتي المتوسط فإنه لا يمكن إعلاء ضفة على أخرى، وأيضا لا يمكن أن رفع المسؤولية عن الأطراف المعنيين، فالدول الأوروبية التي تدعي الديمقراطية نفسها شاركت من قبل في دعم الحكام العرب الذين تم إسقاطهم، وذلك من أجل المحافظة على إمدادات النفط

---

[1]: Five biggest security threats facing the world in 2016,at :
http://theconversation.com/five-biggest-security-threats-facing-the-world-in-2016-52456
last visit : 02/05/2018.

[2] ميلاد مفتاح الحراثي، ص ص 139-157.

من جهة، واحتواء انتشار الإسلام الراديكالي "حسبهم" من جهة ثانية، ومنع الهجرة غير الشرعية من جهة ثالثة.

وربما هذا ما سيبرر تدخلهم العسكري فيما بعد في ليبيا عبر حلف شمال الأطلسي NATO، مما يحيل إلى فكرة العقد الاجتماعي الذي يربط الشعوب العربية بالحاكم، وضرورة إعادة النظر فيه، بل والحاجة إلى صياغة عقد اجتماعي جديد، والعمل على إعادة صياغة العلاقة بين المجتمع والدولة ضمن رؤية شاملة لا بد أن تشمل دورا للأفراد.[1]

ولهذا فعلى الاتحاد الأوروبي من منطق تحمل المسؤولية أن يغير استراتيجيته تجاه منطقة المتوسط ودول الضفة الجنوبية، وأن يركز بشكل أكثر على التعاون الاقليمي، وعلى أوروبا العمل على تعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي بجيرانها من الضفة الجنوبية، خصوصا بعد أن توضحت لها الصورة بأن الحكام المستبدين لم يعودوا هم الضامن الوحيد للاستقرار بالمنطقة.

حيث تبين أنّ الاستقرار هذا يجب ألا يفهم من منظور أنه المحافظة على الحالة الراهنة، بل هو توازن حيوي يسمح بتغيير وانتقال سلمي للسلطة بدول الجوار، لأن مفهوم الحالة الراهنة والمحافظة على الأمور كما هي ليست في صالح أوروبا، فالحكام العرب الذين أطيح بهم في الحراك العربي سنة 2011 كانوا ممن وقعوا اتفاقيات مع الدول الأوروبية لمحاربة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وكان من الطبيعي أن تفلت الأمور بعد رحيلهم على خلفية الفوضى التي قامت بعد الإطاحة بالنظام القديم من دون أن يقوم نظام جديد محله، كما أن فوضى السلاح في الضفة الجنوبية يمكن أن تنتقل إلى الشمال وتهدد الأمن الأوروبي والأمن المتوسطي بشكل عام.

ثانيا: التحدي الأمني[2]

إن منطقة المتوسط كانت تعاني أصلا من عدد من التحديات الأمنية مثل تهريب المخدرات والهجرة، بالإضافة إلى تنامي عمليات خطف الأجانب المدعومة من طرف ما يعرف بالقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، والآن هي تواجه تهديدات جديدة متعلقة باللااستقرار الناتج عن الحراك العربي، خصوصا في

---

[1] المرجع نفسه.

[2] James Black, Alexandra Hall, Giacomo Persi Paoli, Troubled waters: a snapshot of security challenges in the Mediterranean region, Rand corporation papers, Perspective, Expert insights on a timely policy issue https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE200/PE221/RAND_PE221.pdf

المنطقة التي يلتقي فيها الساحل بالصحراء، حيث نشهد عودة نشاط بعض بؤر التوتر والنزاع عبر الحدود، بالإضافة لتقوِّي بعض الجماعات المسلحة المحلية والدولية على المستوى الإقليمي.

فما استجد الآن مع الحراك العربي هو بروز فاعلين جدد غير تقليديين، حيث في السابق كانت التفاعلات الدولية والإقليمية التي تعرفها المنطقة تقع على مستوى الدول، بينما نجد أنفسنا اليوم أمام فاعلين جدد من غير الدول، كالجماعات المسلحة غير الخاضعة للدولة، وعصابات الجريمة المنظمة والأذرع المسلحة للإثنيات والأقليات، علاوة على تنظيم القاعدة، وهو ما يجعل ميزان القوى عرضة للتبدل، حيث تحاول كل الأطراف الإقليمية والخارجية أو العابرة للإقليم السيطرة أو الزيادة في قدرتها على التأثير عبر توظيف عوامل تتعلق بالإثنية أو الإيديولوجيا وغيرهما.[1]

وتأتي حالة اللاإستقرار الأمني في معظمه نتيجة الصراعات بين القوى السياسية والحزبية المرتبطة بالخارج، وهو ما يبرز أنشطة الحركات المسلحة "القاعدة"، والاتجاهات السياسية أو الحزبية المواجهة لها، مما يجعل الدولة ومؤسساتها محل تساؤل لناحية الشرعية، وخاصة تحدي شرعية تفردها بالحق في استعمال العنف أو القوة وتحقيق الأمن.[2]

ثالثا: التحدي القيمي الحضاري

يمكن الانطلاق هنا من فكرة **هانتغتون** حول "**ديمقراطية الموجة الثالثة**" ، فيمكن القول أن الأزمات الأمنية التي ظهرت في الدول العربية بأنها تعتبر "**الموجة الرابعة**" لعملية الدمقرطة ، باستثناء أن ما لحقها كان انتقالا من ثورة إلى حالة اللااستقرار السياسي.

ولعل خضوع هاته الشعوب لمدة طويلة لحكم نظم شمولية ودكتاتورية هو ما سيجعل عملية الانتقال تأخذ وقتا أطول من المتوقع، فقد كان الغرب يتوقع في بداية الأمر أن يشهد الوطن العربي تحولات علمانية ليبرالية موسعة، إلا أن الواقع أثبت أن الإسلاميين هم من استطاع الوصول إلى السلطة ، نظرا لأن هذه الثورات جميعها تفتقد إلى القيادة والأيديولوجية، مما سهل على الإسلاميين احتواءها.

---

[1] Ibid.

[2] Ibid.,

وقد اعتبرت الدول الغربية وصول أحزاب إسلامية في الضفة الجنوبية للمتوسط للسلطة عبر صناديق الاقتراع خطرا على مصالحها، مما يؤشر لظهور عهد جديد في العلاقات البينية والدولية، مما يتطلب معه إعادة النظر في العلاقات بين دول ضفتي المتوسط، ومع تصاعد هيمنة الإسلاميين في المنطقة بعد الحراك العربي، فإن المخاوف الأمنية الأوروبية والغربية بشكل عام تزداد بشأن الأمن الغربي في المنطقة، خصوصا مع إمكانية دخول متغيرات جديدة في المعادة الأمنية المتوسطية، وهي الصراع بين الإسلام والغرب الذي يمثل حاليا أهم مرتكز في فهم التمثلات السياسية والأمنية للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط، فهو يعبر عن الانتقال من المواجهات السياسية والاقتصادية إلى المواجهات القيمية والحضارية، التي تعتبر أخطر في نظر الاتحاد الأوروبي والغرب بشكل عام على البناء الأمني في المتوسط.[1]

رابعا: التحدي الجيوسياسي

تتشكل البيئة الاستراتيجية في منطقة المتوسط بصورة متزايدة من خلال قوى منبثقة من خارج المنطقة، أي من بلاد الشام والمناطق الأوروآسيوية والأفريقية، ومن البحر الأسود وحوض الأطلسي، ويوجد عدد من الأمثلة الدالة على الطبيعة العابرة للإقليمية لأمن البحر المتوسط، حيث تعد كثافة انتقال المقاتلين الأجانب من أوروبا إلى بلاد الشام تحدياً أمنياً مُلحاً لجزء كبير من أوروبا، كما تأكد ذلك في الهجمات الإرهابية في فرنسا والدنمارك وبلجيكا، ويضع عبور المقاتلين الأجانب إلى سوريا عبر تركيا، الضغط على أنقرة في سياق علاقاتها المضطربة بالفعل مع شركائها في حلف الناتو.[2]

وهنا، يمكن أن يُشكل احتمال طول أمد الصراع في سوريا والعراق، واحتمال انتشار تطرف الجماعات المسلحة، إلى أجزاء أخرى من الجوار الأوروبي، بيئة تهديدات أمنية جديدة لمنطقة البحر المتوسط في السنوات المقبلة.

---

[1] Annette Jungmann, Euro-Mediterranean relations after September 2001 :international, regional and domestic Dynamics, International Specialized Book Services , Portland, 2004, pp 40-70.

[2] طارق لطفي، "التداعيات الأمنية للحراك العربي على منظومة المتوسط"، **مجلة شؤون الأوسط**، على الرابط:
http://www.cssrd.org.lb/index.php?option=com_content&view=article&id=220:2016-05-26-10-58-23&catid=61:---150&Itemid=3
آخر اطّلاع، 2018/05/03.

فقد أوجدت ظروف الصـراع والفوضـى المنتشـرة من أفريقيا جنوب الصـحراء إلى باكسـتان، موجات من المهاجرين لأسباب اقتصـادية وسياسية، وقد فرَّ أكثر من 2 مليون لاجئ عبر تركيا منذ بداية الحرب في سـوريا، وعبر مئات الآلاف عبر البحر المتوسـط، منهم 6 آلاف إلى إيطاليا، ولقى أكثر من 3 آلاف مهاجر مصرعهم في منطقة البحر المتوسط خلال عام 2014 فقط، ومن ثم، تقع منطقة البحر المتوسط في وسط أزمة أمن إنساني لم يسبق لها مثيل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ويقع عبء التصدي لهذه الأزمة بشكل أساسي على عاتق حكومات ومجتمعات جنوب أوروبا.

فالبعد الإقليمي للأمن يعد اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، ضرورة ملحة في الفضاء الأورومتوسطي كما أن المقاربة الأمنية الإقليمية المتوسطية ينبغي أن تشمل بالضرورة كل الأبعاد والمناطق التابعة للإقليم المتوسطي.[1]

وعلى هذ الأسـاس، ولرفع التحديات ومعالجة التهديدات التي تواجهها المنطقة يلزم أن يولي العمل المشـترك، فضـلا عن البعد الأمني، أهمية كبرى لتعزيز الديمقراطية وبناء مؤسـسـات تمثيلية قائمة على احترام حقوق الإنسان والنهوض بالحركة الجمعوية والمجتمع المدني، وتشجيع تعاون إقليمي في المجالات الاقتصـادية والاجتماعية بين ضـفتي المتوسـط، لاسـيما أن منظمة الأمن والتعاون الأوروبي تعتبر على الدوام أن البعد السـياسـي والجانب الاقتصـادي والاجتماعي يشـكلان جزءا لا يتجزأ من مفهوم الأمن. ومنه تطوير أوجه التشـابه على مسـتوى كافة الآليات والهيئات المهتمة بالتعاون والأمن، مثل الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي وحلف شـمال الأطلسـي ومجموعة 5 زائد 5 ، وحثها على إدراج مفهوم عدم قابلية الأمن للتجزئة في أجنداتها2.

[1] المرجع نفسه.

[2] محمود معروف،"بحث تحفيز التحديات والتهديدات التي تواجه الاستقرار والأمن في المنطقة العربية"، على الرابط:
http://www.alquds.co.uk/?p=422040
آخر اطّلاع: 2017/12/31 11.30

المبحث الثالث: المركب الإسلامي كعامل بنيوي في الواقع الأمني الأورومتوسطي: الاستيعاب/التوجس

يمثل الإسلام كمنظومة قيمية حضارية كلا شاملا يجمع بين المركبات التاريخية والثقافية والسياسية بين الوحدات المشكلة لمنطقة المتوسط، وعلى هذا الأساس فهو يمثل عامل/فاعل جوهري في فهم البيئة الأمنية المتوسطية، نظرا للأبعاد المختلفة التي يمثلها، سواء في الاتحاد الأوروبي عبر المهاجرين المسلمين وطريقة التعامل معهم، أو بالنسبة لموقع الإسلام في دول جنوب المتوسط من الجانب السياسي إلى الجانب الديني والقيمي.

وعليه، فهذه العلاقة المعقدة لابد لها من تحليل دقيق، لفهم مخرجاتها التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على الخطاب الأمني تجاه قضية الإسلام السياسي في منطقة المتوسط

المطلب الأول: الإسلام والمسلمين في أوروبا صراع هوياتي/ اندماج ثقافي

في عام 2011 أجريت إحصائية من قبل "**مركز بيو**"[1]* للدراسات حول نسبة المسلمين في قارة أوروبا، أعطت النتائج التالية[2]:

1% في أرمينيا، وبيلاروسيا، والتشيك، وإستونيا، وفنلندا، والمجر، وأيسلندا، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطا، ومولدوفا، وموناكو، وبولندا، والبرتغال، ورومانيا، وسان مارينو، وسلوفاكيا، وأوكرانيا.

1%إلى 2%: في أندورا، وكرواتيا، وإيرلندا

2%إلى 4%: في إيطاليا، ولوكسمبورغ، والنرويج، وصربيا، وسلوفينيا، وإسبانيا

4% .إلى 5%: في الدنمارك، واليونان، وليختنشتاين، والمملكة المتحدة

5% .إلى 10%: النمسا، وبلجيكا، وبلغاريا، وفرنسا، وألمانيا، وهولندا، والسويد، وسويسرا

20% .في جورجيا، والجبل الأسود، وروسيا

20 .إلى 30%: في قبرص

30% .إلى 40%: في مقدونيا

40% .إلى 50%: البوسنة، والهرسك

---

[1] * مركز بيو للدراسات (بالإنجليزية: Pew Research Center) مركز بحثي أمريكي في واشنطن. ويعمل في مجال أبحاث الشعوب والنشر.

[2] أمل عدنان، "عدد المسلمين في أوروبا"، على الرابط:

http://mawdoo3.com/%D8%B9%D8%AF%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D9%84%D9%85% D9%8A%D9%86_%D9%81%D9%8A_%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D8%A7

آخر اطّلاع: 2018/03/23.

80% .إلى 90%: في ألبانيا

90% .إلى 95%: في كوسوفو

95% . في تركيا، وأذربيجان

ورجحت الإحصـــائية ارتفاع عدد المســـلمين بســـبب زيادة معدلات الهجرة من البلدان الإســـلامية وزيادة المواليد، وانخفاض معدلات المواليد بين السكان الأصليين في أوروبا، حيث ستصبح نسبة ارتفاع المسلمين 4.09% في عام 2020 ،وفي عام 2050 ســـيرتفع إلى 8.12% ،بينما يقل عدد المســـيحين من 74.23% إلى 61.81%، وقالت إن هذا مؤشر خطر يهدد القارة الأوروبية.

وفي هذا الســـياق، ينحدر المســـلمون في أوروبا من أعراق وثقافات وإثنيات وقوميات مختلفة، فليس من السـهل إدارة هذا التنوّع الإسـلامي إذا أخذنا بالاعتبار الفوارق الثقافية والإثنية والدينية، ومما يُعقد صـعوبة هذا المشـهد الجديد الشـعور بالاغتراب لدى الأجيال الجديدة من المسـلمين، تنظر إلى العالم برؤية مختلفة عن نظرة الآباء المهاجرين.

وقد عزز تصـاعد موجة الإسـلاموفوبيا (رهاب الإسـلام) الشـعور بالاغتراب، خصـوصـاً أنَّ الإرهاب جعل الجاليات المسلمة ضمن دائرة الاتهام الضمني[1].

وتشير التقديرات الرسمية إلى وجود أكثر من عشرين مليون مسلم في أوروبا، ما يجعل من الإسلام الديانة الثانية بعد المسـيحية، وهناك توقعات تشـير إلى أنّ عدد المسـلمين قد يتضـاعف في عام 2025 بسـبب الهجرة والمســـلمين الجدد وارتفاع نســـبة المواليد لديهم، وهو ما يجعل أوروبا تعيش فترة تحدٍّ كبير للحفاظ على قيمها العلمانية[2].

وعليه، فإن الانطلاق في تحليل الوضـع الإسلامي في أوروبا من منطلقات كمية دقيقة يساعد في فهم واقع وسياسـات التعامل مع الإسـلام كمنظومة قيمية من جهة، ومع المسلمين كمواطنين أو قابلين للإندماج من جهة أخرى، الأمر الذي يوضـــح وجود معادلة تحديات بين الطرف الأوروبي المســـتقبل لمنظومة قيمية

---

[1] محمد الحداد وآخرون ،الإسلام في أوروبا: إشكاليات الاندماج وتحديات الإرهاب، الإمارات العربية المتحدة، دبي، مركز المسبار للدراسات والبحوث ،العدد 112 ، 2016، ص 122.

[2] دلال عادل، "المسلمون في أوروبا بين الاندماج والرفض"، على الرابط:

http://arabic.euronews.com/2017/08/25/muslim-integration-europe-germay

آخر اطّلاع:2018/01/01 10:15

*مركز أبحاث أمريكي غير حزبي، تأسـس في العام 2004 في العاصـمة واشـنطن دي سـي .يُقدم معلومات عن القضـايا الاجتماعية والرأي العام والعوامل الديموغرافية التي تلف الولايات المتحدة والعالم. يقوم المركز بإجراء اسـتفتاءات للرأي العام ودراسـات ديموغرافية وتحليلات إعلامية وغيرها من الأبحاث العلمية الاجتماعية التجريبية.

جديدة، وهذه الأخيرة التي تحاول التموضـــع في هذا المحيط الجديد، ولفهم هذه الإشـــكالية يمكن تحليل النقاط التالية:

أولا: مأسسة الإسلام في أوروبا:

منذ أواسط تسعينيات القرن الماضي، اعتمدت دول أوروبا الموحدة مجموعة سياسات، من أجل وضع إطار مؤسساتي للإسلام، في سياق مختلف التشريعات الوطنية القائمة، أو المراد إقامتها، من أجل تحديد طبيعة العلاقات بين المسـلمين وكل دولة على حدة، وضـبط أشـكال التعبيرات الدينية بكل دولة من دول الاتحاد الأوروبي.

وما شـجع على ذلك بقوة، السـياق الديموقراطي والعلماني الذي تأسـسـت من بينه الأقليات المسـلمة الأوروبية / المؤوربة، كما يقول البعض، على الرغم من سـيادة توجه عام من أجل إخضـاع **الإسـلام الأوروبي** لتمثلات فكرية ونزعات دينية، تغرف من الفترة الاسـتعمارية السـابقة، وتتعامل مع الإسـلام باعتباره منظومة شـاملة وشـمولية، تؤسـس لذات الأقلية خيطها الناظم، بالقائم كما بالقادم من سـلوكات وشعائر[1].

وبالتالي، فإن التوجه المعتمد هنا، إنما كان قائما بزاوية "ترويض هذه المنظومة"، من خلال خلق "إسـلام رسـمي" قابل للاندماج، على شـاكلة ما عمدت إليه فرنسـا طيلة فترة اسـتعمارها للجزائر، ونجحت فيه إلى حد بعيد.

فتوجه أوروبا وفرنسا على وجه التحديد بجهة الارتكاز على سياسة الترويض هاته، إنما يفسر محاولاتها المختلفة والحثيثة لشـرعنة العديد من الوجهاء والأعيان، الذين يدّعون، إذا لم يكن تمثيل الإسـلام، فعلى الأقل تمثيل المسلمين، وفي هذا الإطار لم تفتأ السلطات الفرنسية تقدم الدعم مثلا لمسجد باريس، الأمر الذي يدل على الرغبة الراسخة إعادة إنتاج التصورات التقليدية الموروثة عن "الحقيقة الاستعمارية"، والتي أعطت دائما ميزات خاصة للإسلام الجزائري ضمن الإسلام الفرنسي، أو هكذا يتراءى لذات السلطات.

وبالمقابل، وإلى جانب المعطى الاستعماري الضاغط والمترسب، فإن المواجهة القائمة بين الإسلام "كتهديد سياسي عالمي"، وبين مسلمي الداخل الأوروبي، لم تساعد كثيرا على تفهم واستساغة الخصوصية، ثم

---

[1]وليد كاصد الزيدي ، الإسلاموية المتطرفة في أوروبا: دراسة حالة الجهاديين الفرنسيين في الشرق الأوسط، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، 2017، ص33.

تميز الظرف الديني والثقافية للمسـلمين الأوروبيين*[1]، وهو ما تبين مثلا في أعقاب 11 سـبتمبر 2001، حيث بات الإســـلام يؤخذ من تاريخ بعض من ينتســـب إليه ، ولم يعد ثمة ما يحول دون فك ارتباطه بسـلوكيات العنف والإرهاب ورفض الآخر، فحن هنا بإزاء حالة من اسـتنسـاخ الحالة الدولية على مسـلمي الداخل الأوروبي، على اختلاف أجيالهم وتمثلاتهم وتصـــوراتهم، ومدى تبايناتهم في الاندماج والقبول بالآخر.[2]

وامتداداً لذلك، فإن أدوات الاســـتقراء ذاتها في أوروبا ، بقيت محكومة بمســـتوى معرفة مؤطر لمنظومة "الإسـلام السـياسـي" ، كما لو أنه حقا وحقيقة المدخل الوحيد لفهم الإسـلام، والمعطى المفاهيمي الأوحد لتلمس واقع العالم الإسلامي، وذلك دونما التدقيق في ممارسات الإسلام داخل البلدان الإسلامية نفسها، أو الممارس بين المسـلمين الذين أتوا سـتينيات القرن الماضـي، ودونما الوقوف عند طبيعة الحركية الثقافية التي ميزتهم، أولا تزال تشكل الخيط الناظم لفعلهم وتفاعلهم بأوروبا.[3]

ولقد أصـبح فهم المسـلمين في أوروبا أمراً ملحاً من أجل تحقيق اندماجٍ اقتصـادي وسـياسـي وثقافي في المجتمعات الأوروبية، يقترن بتطوير خطاب ديني عقلاني تنويري، يؤسس لتصور مستنير حول الإسلام، وهذا ما دعا إليه عدد من المفكرين الفرنسـيين من أصـول عربية بينهم المفكر الفرنسـي– الجزائري مالك شبل مؤسس فكرة "إسلام الأنوار".

ولا يمكن مواجهة هذه العقبات ما لم تُقدِم الحكومات الأوروبية على توفير الآليات الناجعة لبناء المواطنة الكاملة لأبناء المهاجرين، عبر تحسين ظروف حياتهم الاجتماعية، وتأمين سبل الانخراط السياسي بشكل يمكنهم من الانضواء في الأطياف السياسية الأوروبية[4].

ثانيا: تحديات اندماج المسلمين في المجتمع الأوروبي:

---

[1] * وصف سياسيون ونشطاء يمين متشددون فى أوروبا بأن عدد المسلمين قنبلة ديموجرافية موقوتة،و حذر تقرير بصحيفة "إيه بى سى" الإسبانية، من ارتفاع نسبة المسلمين فى الاتحاد الأوروبى، مؤكدا أنه سيصل إلى خمس عدد سكان الاتحاد بحلول عام 2050.

وأشـارت الصـحيفة إلى أن من خلال البحوث التى تعود تاريخها إلى 2014 فقد تبين أن دول الاتحاد الأوروبى الخمس تعانى من التحرش الجنسـى بشـكل كبير، وأشـار التقرير إلى أن النتائج أكدت إخفاق واضـعى السـياسـات فى مواجهة التحديات على نطاق واسـع فيما يطلقونه على الإسـلام والمسلمين "القنبلة الموقوتة"

[2] شيريل بينارد وآخرون، بناء شبكات الاعتدال الإسـلامي، ترجمة إبراهيم عوض، **سلسلة تقارير مؤسسة راند**، القاهرة، تنوير للنشـر والإعلام، 2007، ص33–40.

[3] يحي اليحياوي وآخرون، الإسـلام الأوروبي، صـراع الهوية والاندماج، الإمارات العربية المتحدة، دبي، مركز المسـبار للدراسـات والبحوث ،العدد 112 ، ط1 مارس 2010

[4] محمد الحداد وآخرون، مرجع سابق، ص 125.

تمثل قضـية اندماج المسـلمين في المجتمع الأوروبي قضـية جد معقدة و لها من الأهمية ما جعلها في مقدمة الأجندات السياسية والأمنية لدول الاتحاد الأوروبي في التعاطي مع قضايا الهجرة واللجوء، غير أن هذه القضـــية تواجه تحديات مختلفة ومتشـــعبة، مرتبطة أســـاســـا بكيفية النظر والتعامل مع المهاجرين المسلمين.

وهنا يمكن تحديد بعض التحديات التي تواجه مسألة اندماج المسلمين في المجتمع الأوروبي:

- ✓ تزايد أعداد المهاجرين الفارين من الحروب في الشرق الأوسط في الفترة الأخيرة، وتمسك شريحة واسعة من الأحزاب اليمينية الأوروبية بمواقف سلبية إزاء مسألة الهجرة، فتصاعدت الإسلاموفوبيا ومؤشرات العداء للإســـلام في موازاة أزمة اقتصـــادية تعاني منها الدول الأوروبية، مما يضـــغط على الوظائف والخدمات العامة.
- ✓ خطاب الكراهية ضد المسلمين أصبح أرضية يعتمد عليها قادة اليمين المتطرف في أوروبا، الذين يستندون في برامجهم الانتخابية إلى تعميم ثقافة الخوف من الإســـلام، ينعكس هذا كله ســـلباً على المســـلمين المهاجرين، معززاً شـــعورهم بالاغتراب والعزلة في حلقة مفرغة وخطرة، والحال، فإنَّ فهم المســـلمين في أوروبا لا يمكن فصلـه عن الإسـلاموفوبيا كظاهرة معقدة، متعددة الجوانب وذات جذور اقتصـادية وثقافية وسياسية، ومن المهم القول أن الاهتمام باندماج المسلمين الأوروبيين في مجتمعاتهم، يقترن بتزايد الاهتمام بمختلف أشكال العنف الديني التي تُقترف باسم الإسلام، مما يُعقّد بشكل بالغ محاولات الإدراك كافة، لأنَّ طبيعـة مكـافحـة الإرهـاب تُختزل في قضـــيـة أمنيّة بحتـة، فيحتـل المنظور الأمني الأولويـة ويتم تجـاوز المعطيات الأخرى الأشد تعقيداً.[1]
- ✓ ومع ضــرورة الإقرار باندماج أعداد كبيرة من المســلمين في القيم والثقافة الأوروبيتين، من الأهمية بمكان اتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه الجيل الثاني، خصـوصـاً ما يتعلق بالتهميش الاقتصـادي والاجتماعي، في ســبيل الحد من انخراط بعضــهم في صــفوف التيارات الراديكالية والتكفيرية، فلا بد من النظر إلى قضــية المسلمين في أوروبا نظرة شاملة وليس مجرد اختزالها بالعامل الأمني أو التهديد الديموغرافي[2].

---

[1] شيريل بينارد، مرجع سابق، ص ص34-37

[2] "الإسلام في أوروبا بين إشكاليات الاندماج وتحديات الإرهاب"، على الرابط :
https://aawsat.com/home/article/662676
آخر اطّلاع: 2018/02/15.

- ✓ ثمة عامل آخر يضـاعف من تعقيد محاولات الاندماج، ويتمثل بانتشـار جماعات الإسـلام السـياسـي في أوروبا، التي عززت شرعيتها على أنقاض معطيات التهميش التي يعاني منها المسلمون المهاجرون.

إلى ذلك، فإنَّ هذه الجماعات تجد في الاندماج الطبيعي للمسـلمين تهديداً بالغاً لها، كونه يُلغي الحاجة إليها ويُقلل من قدرتها على التغلغل والتعبئة لقضاياها.

- ✓ إن الربط بين المشـاكل الاجتماعية والإسـلام غالبا ما يقدم كإحدى تفسـيرات نجاح الحركات اليمينية المتطرفة كفرنسـا وكذلك التعاطف مع الأحزاب الشـبيهة **ببلجيكا والنمسـا وهولندا،** والتي لا ترى سـبيلا للتعايش مع الإسلام بأوروبا، حتى وإن امتثل لقيمه العلمانية.

وبقدر نجاح ذات الحركات في الربط بين المشـاكل الاجتماعية والإسـلام، فإنها نجحت أيضـا في ربط الإسلام بالفقر، لدرجة تبدو معها مصداقية وشرعية أطروحة استحالة تلاقي الثقافات قائمة و مسوغة.[1]

❖ الإسلام الذي تريده أوروبا

إن بروز مؤسسات إسلامية منتخبة في الدول الأوروبية من طرف مسلمين أوروبيين أخذوا مسافة مع الإسلام الأصلي للجيل الأول، من شأنه المساعدة على ميلاد إسلام غير متعبد ومتعدد، هكذا يكتب ويقال ويروج، له، ومعنى ذلك أن الأجيال الجديدة، ودونما تنكر منها للإسـلام، إذ تحاول خلق جسـور وروابط لانبعاث **الإسـلام الأوروبي،** ينشـأ من الموروث الثقافي لهذه الأجيال، لكن بسـياق واقع ديني وثقافي وسوسيو/اقتصادي مغاير.

فالحديث عن **الإسـلام الأوروبي** عوض الحديث عن **الإسـلام بأوروبا،** ليس بالأمر البريء، ولا هو من الطروحات الدقيقة دائما، فالحديث عن **الإسـلام بأوروبا** يدل على إشـكال اندماج المسـلمين بأوروبا، أي بحضـارة هي في البداية وبالمحصـلة غريبة عنهم، أما الحديث عن **إسـلام أوروبي،** فهو من الحديث عن أوروبا التي يمكن أن تغتني بحضـارة هي بالأصـل غريبة عنها، وبالحالتين معا، فإن وضـع الإسـلام في أوروبا يحيل على إشـكالية الاندماج بوجه من الوجوه، على الرغم من القناعة القائمة بأن إسـلاما أوروبيا من شأنه التجدد، ومن شأنه إفادة المحيط حيث هو، الحديث عن إسلام أوروبي هو على الأقل بالأدبيات الرائجة، من الحديث عن إسلام حضاري، متفتح، قابل بالتعدد، بإمكانه الانصهار بحضارة أوروبية لطالما كانت تحسـب على العداء ، جراء ظروف تاريخية، وأخرى مستجدة، لهذا السـبب لم تعد عبارة **المسـلمين**

---

[1] محمد الحداد، مرجع سابق، ص128

في أوروبا كافية، بل تم الانتقال إلى عبارة جديدة يراد لها أن تكون تعبيرا عن المعطى الجديد عبارة **المواطنون الأوروبيون ذوو الشعائر الإسلامية.** [1]

وعلى هذا الأساس ،فإن الشباب الذين يعودون للإسلام لا يعودوا لإسلام الآباء والأجداد، بل لإسلام خاص بهم، مستقل عن تمثلات التضامن القبلي أو الإثني أو الوطني، أو ما سواها من التضامنات التقليدية المعهودة، فهم يريدون التخلص من التمايزات الإثنية التي يعمد إليها آباؤهم من الجيل الأول، بغرض إفراز "**إسلام نقي**"، كوني وعالمي –حسبهم–، بدليل – قول البعض – **أنه كلما كانت الروابط مع البلد/الأصل قوية، كلما كان الإسلام أقل راديكالية (مثل الأتراك الأوروبيين الذين لم يتورطوا يوما بأعمال الإرهاب)**، ومعنى هذا أن أزمة الهويات الأصلية لا تحيل دائما على التماهي، بل على ضرورة إعادة تأسيس الاختلاف، سواء كان عرقيا أو إثنيا أودينيا، ومعناه أيضا ضرورة تأسيس الدين خارج إطار الثقافة، التي لم يعد الانتماء إليها يشكل شيئا كثيرا، إما بغرض **غربنتها "النمط الغربي"** أو لتأسيس "**آخر مطلق**"، تجاوزا على كل الهويات الثقافية، بما فيها الهوية الأوروبية ذاتها.

ومنه، فإن الديانة كيفما كانت، عندما يعاد بناؤها خارج الثقافة، فإنها تؤدي بالقطع إلى أشكال من التطرف، والإشكال هنا ليس إشكال هجرة وتوطين، بقدر ما هو إشكال إعادة بناء إسلام أو إسلامات بواقع الغربنة واللاتثاقف، فكلما تأزمت الثقافة، كلما تجذر الدين وتعمق، يجب الخروج من منطق "**هنتغتون**" لصدام الحضارات، لأنه يضع تماثلا بين الثقافة والدين، وهو الأمر الذي لا ينطبق على الحالة الأوروبية، فالإسلام هو في الوقت ذاته دين وثقافة، إنه يحمل عادات وأنماط وجود وكينونة ووسائل فعل، وأمر الفصل بين المستويين متعذر للغاية إذا لم يكن مستحيلا.

ومن هنا، يجب مصاحبة هذا التفريق بين **الثقافي /الديني** مع تشجيع انبعاث **إسلام أوروبي**، أي ليبيرالي، نسوي ومنفتح، هكذا يطرح الإسلام الأوروبي ، والباحث الفرنسي المتخصص في الإسلام **جيل كيبيل** لا يزال يطرح السؤال نفسه: **إما أوربة حقيقية للإسلام ليكون أنموذجا لباقي العالم، وإما رأس حربة، "الإسلام الراديكالي"، الذي من شأنه خلق نعرات كبرى داخل أوروبا، هناك سرطانان: سرطان "التطرف العنيف" وسرطان "الإسلام المحافظ الرجعي"**. من هنا، يرى الكاتب، ضرورة «**صياغة مبادى كبرى لهوية إسلامية أوروبية متميزة**».[2]

---

[1] عبد الغني الحاجبي، "الإسلام والمسلمين في أوروبا –فرنسا نموذجا–" ،على الرابط:
http://marebpress.net/articles.php?id=2805&lng=arabic
آخر اطّلاع:2018/01/01 10:00

[2] يحي اليحياوي، مرجع سابق، ص،97

المطلب الثاني: دول جنوب المتوسط بين الإسلام "الديني"/"العلماني"

أولا: دول جنوب المتوسط: موقع الدين من النظام والسلطة

أصدرت مؤسسة "**كارنيغي**" دراسة مسحية العام 2015، عرضت فيها وجهات النظر التي طرحها أكثر من مئة من الخبراء والباحثين العرب، من شتى أرجاء المنطقة العربية وقد وضعت الغالبية العظمى من هؤلاء الخبراء التحديات السياسية المحلية، ومنها النزعة التسلطية، والفساد، وغياب المساءلة، كأولويات تفوق التحديات الجيوسياسية، مثل النزاعات الإقليمية، والمنافسات الطائفية، والتدخلات الأجنبية، واعتبر الكثيرون ذلك حصيلة لسلسلة طويلة من الإخفاقات الجوهرية في مجال الحوكمة.

وقد مثل ذلك نقطة الانطلاق في هذا التقرير الجديد، الذي يحاول التصدي لعدد من المسائل الجوهرية التي تواجه المنطقة: لماذا لم يتحقق حتى الآن الوعد بحكم أفضل حالا، وتوفير الفرص الاقتصادية، والتعددية السياسية؟ وكيف ستكون مواصفات العقود الاجتماعية الأكثر تقبلا لمبدأ المساءلة بين المواطنين والدول؟ وكيف تستطيع دول المنطقة الاستفادة من رأس المال البشري؟
وعليه، يظهر أن النظام العربي القديم الذي يتسم بأنساق التسلط السياسي والاقتصادات المعتمدة على النفط آيل إلى الأفول، وفيما تستحيل العودة إلى مرحلة ما قبل العام 2011، فإن ثمة خطرا من قيام أنظمة أكثر قمعا من سابقاتها، ومن المتعذر أن نشهد نهاية لهذا الوضع ما لم تتبلور سياسات كلية مختلفة لمعالجة الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أدت إلى هذه الحال[1].
فهذا الوضع قد أعاد وبدرجة أخطر وأعمق الصراع بين تيّارَين "**العِلماني**" و"**الإسلامي**"، فالتيّار الأوّل يقدّم تصوّرًا للدولة والمجتمع برؤى بشرية لا تخلط بين النصّ المقدّس والنصّ البشري، ويرى أنّ العقل البشري قادرٌ كلّ القدرة على تحريك آلية الدولة والمجتمع، وعلى النقيض من ذلك، يذهب **التيّار الإسلامي** إلى القول بأنّ الشرع صاغت كلّ تفاصيل الحياة ولا بدّ من استحضار النصّ المقدّس في السياسة والحكم والدولة والمجتمع وكلّ التفاصيل[2].

---

[1] مروان المعشر، تقرير "كارنيغي حول الحالة العربية"، على الرابط:
http://carnegie-mec.org/2017/01/26/ar-pub-67808 آخر اطّلاع: 2017/01/02، 07:30

*مؤسسة كارنيغي: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي Carnegie Endowment for International Peace :،مؤسسة خاصة غير ربحية مكرسة لتعزيز التعاون بين الدول وترويج التزام الولايات المتحدة الفاعل على الساحة الدولية. أسّسها أندرو كارنغي عام 1910 كمؤسسة غير حزبية.

[2] يحي أبو زكرياء، "الصراع بين التيار الإسلامي والعلماني"، على الرابط:
http://www.almayadeen.net/episodes/677084/ آخر اطّلاع: 2018/01/23.

وقد انتقل الصـراعُ بين التيّارَين في العالم الإسـلامي، بين التيارين العلماني والإسـلامي، من دائرة التنظير والخطاب إلى دائرةِ العنف والاقتتال بين الطرفين، فما هو الإشكال بين التيّارَين الإسلامي والعِلماني، وهل فعلا يشكل هذا الصراع خطرا على الواقع الاجتماعي والأمني للدول جنوب متوسطية؟

وعند ظهور العَلمانية في العالم العربي بدا واضـحًا إشـكاليتها مع الدين الإسـلامي، وتناغمها وإمكانية تكاملها كفكر منسـجم مع التيار القومي العربي في كثير من التجارب، ولكن لم تكن عملية الجمع بينهما تجربة فريدة من نوعها بل هي تجربة مطابقة إلى حد كبير فكرة الدولة الوطنية، والاختلاف أن الغرب نفى الدين وصار العرق القومي القيمة الأولى والأساس التي تجمع أبناء الدولة الواحدة بعد الثورة على الموروث الديني، وفي العالم العربي بقي الدين الإسلامي عاملًا مهمًا وأساسيًا في تشكيل هوية الأفراد والمجتمعات داخل الدول العربية، لذا كان من الصعب تشكيل هوية منزوعة الانتماء الديني وذلك مخالف لصلب فكر العَلمانية[1]، مما دفع العَلمانيين إلى الرضوخ للواقع القائم بتقبل الدين الإسلامي والتعايش معه، مع محاولة عدم الالتزام بالثوابت الإسـلامية والتقليل من أهميتها بين الناس باستعمال استراتيجيات متعددة وطرق مختلفة، أبرزها تحويل الهجوم على الإسلاميين والحركات الإسلامية، وذلك بدعوى خلافهم ومشكلتهم مع الحركات الإسلامية وليس مع الدين ككل، بدلًا من أن يهاجموا الدين صراحة وعلانية مباشرة.

وليس من غير المعتاد أن تُبدي الأنظمة السياسية اهتماماً بالدين، إذ تتضمّن معظم الدساتير في العالم بعض الإشـارات إليه، حيث يكون هدفها في الغالب احتضـان المعتقدات والممارسـات الدينية، مع العمل بعمق في الوقت نفسه على تشكيل هياكلها وبُناها، فضلاً عن ذلك، ليست الأديان الرسمية غير شائعة في العديد من البلدان، حيث تقوم الدولة بدعم أو تنظيم المؤسسات الدينية عبر العديد من الأشكال والتمظهرات.

---

[1] * **العلمانية:** العلمانية في الحقيقة تعني إبعاد الدين عن الحياة أو فصل الدِّين عن الحياة أو إقامة الحياة على غير الدِّين؛ سواء بالنسبة للأئمة أو للفرد .

أما أصل كلمة علمانية فهي ترجمة غير صحيحة للكلمة اللاتينية (SECULARISM) وترجمتها الصحيحة هي: اللادينية أو الدنيوية, بمعنى ما لا علاقة له بالدين ويؤكد هذه الترجمة ما ورد في دائرة المعارف البريطانية في مادة" (SECULARISM) هي حركة اجتماعية تهدف إلى صـرف الناس وتوجيههم من الاهتمام بالآخرة إلى الاهتمام بهذه الدنيا وحدها؛ وظل الاتجاه إلى الـــ (SECULARISM)يتطور باستمرار خلال التاريخ الحديث كله، باعتبارها حركة مضادة للدين ومضادة للمسيحية كما يؤكد أن ترجمة الكلمة اللاتينية هي اللادينية، حسب ما أورده معجم أوكسفورد شرحاً

كلمة :(SECULAR):

(1)دنيوي أو مادي، ليس دينياً ولا روحياً مثل التربية اللادينية، الفن أو الموسيقى اللادينية، السلطة اللادينية، الحكومة المناقضة للكنيسة .

(2)الرأي الذي يقول إنه لا ينبغي أن يكون الدين أساساً للأخلاق والتربية.

وعلى العكس من ذلك، ما هو غير عادي في دول جنوب المتوسط والدول العربية بشكل عام ليس الدور العام للدين، بل مدى هذا الدور وحجمه، ومع تدشـــين عملية بناء الدولة عبر العالم العربي خلال القرنين التاســـع عشـــر والعشـــرين، أُقيمت هذه العلاقات على نحو مختلف في كل بلد، ونتيجةً لذلك، تطوّرت المؤسسات الدينية الرسمية على نحو مختلف أيضا، وقد تأصّل هذا التطور في تفصيلاته- وحتى في العديد من قسماته العامة- بشكل أساسي في عملية تشكُّل الدولة الحديثة، والواقع أن تشكيل الدولة وتنظيم الدين سارا يداً بيد[1]، بحيث أن الدين الحديث في البلدان الإسلامية تموضع حول سُدّة الدولة، أي حول النظام السياسي ومكوناته التي تسعى للسيطرة على الجوانب المجتمعية في الدول .[2]

ثانيا: مأسسة الإسلام في دول جنوب المتوسط

إنّ المؤسسات الدينية الرسمية في دول جنوب المتوسط، تمثل بيروقراطيات ضخمة يمكّن لها حجمها وتعقيدها ببعض الاستقلال الذاتي، وتتحكّم الأنظمة السياسية في هذه الدول بالهياكل الدينية الرسمية، لكن قدرتها على توجيه آراء المؤسسات الدينية لملاءمة أهدافها تبدو متباينة.

فالمؤسسات الدينية الرسمية تلعب أدواراً متعددة، تشمل الانخراط في قطاعات الأوقاف، والبر والإحسان، والإرشاد، وتفسير النصوص الدينية، والتعليم، والصلاة، وقانون العائلة، والإعلام المرئي والمسموع، وهنا نجد أن تتعرّض ســلطة الأصــوات الدينية الرســمية على نحوٍ مطّرد إلى التحدي من قِبَلْ أطراف غير رسمية، بعض هذه الأطراف توجد كليّاً خارج الهياكل الرسمية، لكن بعضها الآخر قد يجد موضعا في أجزاء تتمتع بقدر من الاستقلال الذاتي في المؤسسات الدينية، ما يضيف مزيداً من التعقيد على المشهد الديني في العديد من البلدان، ضــف إلى ذلك دور **اللاعبين الدوليين***[3] الذين يرغبون بمشــاهدة ممثلي المؤسسات الدينية الرسمية يعارضون التطرّف العنفي، لكن الواقع أن المسؤولين الدينيين غير حائزين سوى

---

[1] ناثان براون، "الإسلام الرسمي في العالم العربي التنافس على المجال الديني" على الرابط:
http://3almanya.com/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85-
آخر اطّلاع:2018/03/12.

[2] Jocelyn Cesari, The Awakening of Muslim Democracy: Religion, Modernity, and the State (Cambridge: Cambridge University Press, 2014), 110-111

[3] * **اللاعبون الدوليون:** الأطراف المؤثرون في السياسة الدولية والإقليمية وذوو المصالح الجيوسياسية في مناطق العالم.

على أدوات إيديولوجية محدودة لمواجهة المتطرّفين، وأولوياتهم مختلفة عن تلك التي تضـــعها أطراف من خارج المنطقة.

وعليه، فإن الأنظمة السياسية في دول جنوب المتوسط تخاطر ، بسبب تصرفها بشكل طُفيلي في الشأن الديني وأيضاً بسبب سعيها إلى زيادة سيطرتها، بجعل المسؤولين الدينيين يبدون مجرّد أُجراء، الأمر الذي يقوّض صـدقيتهم، كما أنها تخاطر بدفع المعارضـين إلى أحضـان التنظيمات المتطرفة، ويمكن للأنظمة، من خلال السـماح للمؤسـسـات الدينية الرسـمية بممارسـة شـيء من الاسـتقلال الذاتي، أن تُحسِّـن قدراتها الرقابية والسُمعة الحسنة للمسؤولين الدينيين، بيد أن هذا قد يعني أيضاً أنها ستخسر بعض السيطرة وتخلق بشكل غير مباشر فضاءات يمكن أن ينتظم فيها معارضوها[1].

وعلى هذه الأســاس، فإن واقع الدين والإســلام بالخصــوص في دول جنوب المتوســط لم يبق يعبر عن منظومة قيمية فقط تخص كل أفراد المجتمع، وإنما صــار من أهم عناصــر تقوية النظام الســياســي في مواجهة كل أشــكال المعارضـــة الموجودة ســواء من الجانب الديني "الإســلامي" أو العلماني، ولهذا فإن التعامل مع الإسلام في دول جنوب المتوسط يمثل مفارقات عديدة، أهمها:

- الإسلام يشكل أكثر من 95% من سكان دول جنوب المتوسط ومع هذا تبقى إشكالية الصراع بين التيارات الإســلامية والتيارات العلمانية من جهة، وبين الأنظمة الســياســية والتيارات الإســلامية والتيارات العلمانية من جهة أخرى.
- لا يوجد توافق بين الأنظمة السياسية المتحكمة في الجوانب الدينية "مأسسة الإسلام" خصـوصـا، والعلمانيين الذين يريدون إبعاد الدين عن الدولة وممارساتها.
- لا يوجد توافق بين الأنظمة السياسـية و التيارات الإسـلامية في كيفية التعامل مع الإسـلام بشـكل عام، على الرغم من تولي الأنظمة تســيير الجوانب الدينية في الدولة وارتكازها تقريبا على نفس مرتكزات التيارات الإسلامية.
- الأنظمة الســياســية في دول جنوب المتوســط تتحكم في الجوانب الدينية وفي نفس الوقت تقوم بانتقاد أي نشاطات تقوم بها التيارات الإسلامية.
- العلمانيون أو دعاة فصل الدين عن الجوانب المؤسساتية والتشريعية في الدولة لا يركزون انتقادهم على "مأسسة الإسلام" ودور الأنظمة السياسية في تسيير الشؤون الدينية للدولة، وعلى العكس من

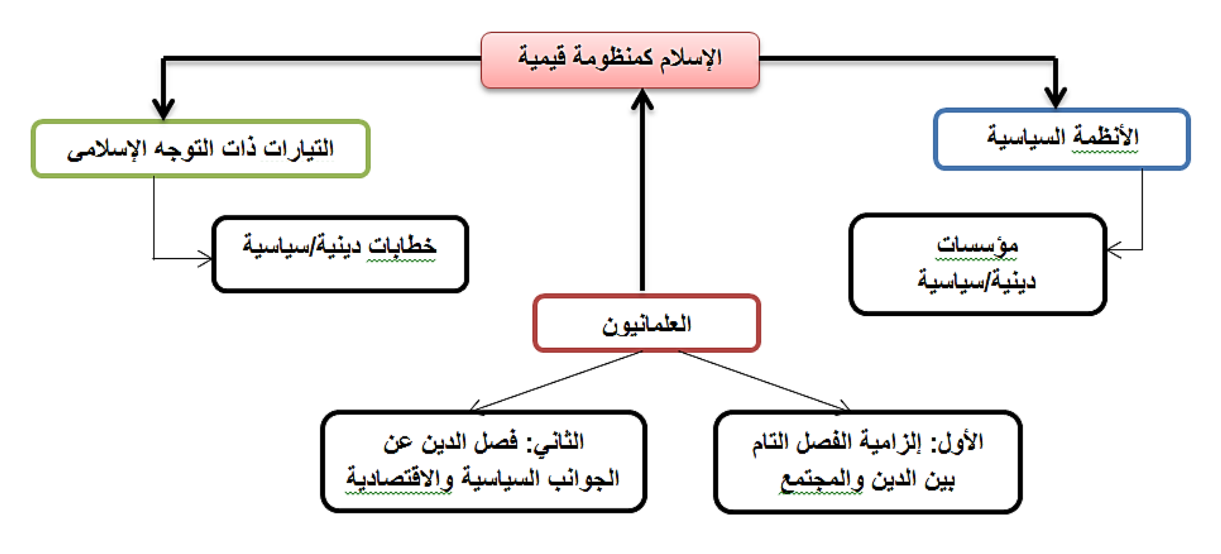
---

[1] ناثان براون، مرجع سابق.

** **مأسسة الإسلام:** في دول جنوب المتوسط والدول العربية بشكل عام تسعى أنظمة هذه الدول إلى جعل الإسلام مؤسسة من مؤسسات الدولة يغلب عليها الطابع البيروقراطي التنظيمي الهرمي، مع مركزية التسيير وتحديد شكل الخطاب الديني والمجتمعي الصادر من هذه المؤسسة.

ذلك فهم يهاجمون أي تحرك من طرف التيارات الإسلامية وربطها بالرجعية الدينية على الرغم من كون منطلقات النظام والتيارات الإسلامية واحدة.

الشكل (24): مخطط يوضح موقع الإسلام كمنظومة قيمية جنوب المتوسط



المصدر: إعداد الباحث

يمثل هذا المخطط ملخص للتجاذبات والتيارات السـياسـية المتواجدة في دول جنوب المتوسـط، وموقع الإسلام كمظومة قيمية منها، حيث نجدها تنقسم إلى أربعة أطراف:

- النظام السياسي والمؤسسات الدينية التي يأسسها ويسيرها
- التيارات ذات التوجه الإسلامي.
- العلمانيون باتجاهين مختلفين:

1- يدعو إلى الفصـل التام والقطيعة مع الإسـلام في كل الجوانب خصـوصـا السـياسـية والاقتصادية

2- يدعو إلى فصل الإسلام عن الجوانب السياسية وما يتبعها.[1]

ومن خلال هذا الواقع المتأزم بين التشـكيلات المختلفة حول دور الإسـلام والدين بشـكل عام في المجال السـياسـي، شكّل الصـعود القوي للأحزاب والجماعات الإسـلامية بتشـكيلاتها المختلفة ومذهبياتها المتعددة

[1] رشيد عالم، "مستقبل العلمانية في الدول العربية"، على الرابط: http://blogs.aljazeera.net/rachidelaalem.net آخر اطّلاع: 2018/01/02، 09:20

أمرًا لافتًا في السـنوات الأخيرة، وتزامن مع اشـتداد حدة الحملات الغربية على المنطقة (حرب أفغانسـتان والحرب الأمريكية على العراق والتحالف الدولي ضد ما يعرف داعش*)، بالإضـافة إلى المزيد من تصلب الأنظمة الاسـتبدادية وميلها إلى العنف المفرط، خصـوصًـا بعد اندلاع موجة الأزمات العربية *2011، وهذا التزامن أفضـى إلى طرح السؤال حول الأسـباب الفعلية لما يجري في المنطقة العربية الإسـلامية من تصـاعد للعنف والإرهاب بأشـكال مختلفة المظهر موحدة الجوهر، وتحاول الأنظمة المسـتبدة في المنطقة توجيه البوصلة عن المسببات الفعلية لما يجري والحديث عن ضرورة مراجعة مقومات "**الدين**".

وذلك باعتبار أن ما يحصل سببه ما يتضمنه الدين (**وتحديدًا الإسلام**) من تصورات تبرر العنف وتفضي إليه أي الوصـول إلى تصـور قد تتفق معه بعض القوى الناشـطة في العلمنة* أو جزء من القوى الغربية المناوئة بطبيعتها للإسـلام غير أن ما يخفيه هذا التصـور هو أن جذور العنف في المنطقة تكمن في بنية الأنظمة السـياسـية العربية المغرقة في الاسـتبداد وفيما تعمد إليه القوى الغربية من ممارسـات تنتج ردود الأفعال الأشد عنفًا وتطرفًا[1].

---

[1] سمير حمدي، "إشكالية الدين والسياسة، في المنطقة العربية"، على الرابط:
https://www.noonpost.org/content/5556
آخر اطّلاع: 2018/01/20، 09:30

* **داعش:** اصل الكلمة من اللغة الأردية أو الفارسية وتعني الاندفاع أو القوة الحيوية التي تنتقل من الكائنات الحية من جيل إلى جيل وهي مصدر الحياة وتطورها، كما تعني كذلك في اللغة الأردية "شـديد الطعن بالرمح" أو "شـديد الوطء بالقدم"، أما أمنيا اسـتراتيجيا في الوقت الحالي فهي تمثل **مختصر "الدولة الإسلامية في العراق والشام" وهو تنظيم مسلح يُوصف بالإرهاب يتبنى الفكر السلفي الجهادي يهدف أعضاؤه إلى إعادة "الخلافة الإسـلامية وتطبيق الشريعة" بمنظورهم، يمتد في العراق وسـوريا، تشكّل تنظيم "داعش" الارهابي في أبريل عام 2013، وقدم في البدء على أنه اندماج بين ما يسمى بـ "دولة العراق الإسلامية" التابع لتنظيم القاعدة الذي تشكّل في أكتوبر 2006.**

* الأزمات الاجتماعية والأمنية العربية التي انطلقت من تونس أواخر العام 2010 وتبعتها كل من مصـر سـوريا ليبيا واليمن، انطلقت كاحتجاجات شعبية اجتماعية، ووصـولا إلى إسقاط بعض الأنظمة وتحول بعضـها الآخر، إضـافة إلى تطور بعضـها إلى حروب مثل اليمن وسوريا، ودخول عدة تنظيمات وأحلاف وأطراف دولية وإقليمية في تحديد مسارات هذه الأزمات.

* **العلمنة:**SECULARIZATION ، عملية فصل المؤسسات التعليمية أو المدنية أو السياسية عن الجانب الديني.

الفصل الثالث

الخطاب الأمني للاتحاد الأوروبي تجاه الإسلام السياسي

الفصل الثالث: الخطاب الأمني للاتحاد الأوروبي تجاه الإسلام السياسي

يمثل هذا الفصل من الدراسة عملية تركيبية وعملية تفكيكية للخطاب الأمني الأوروبي كعملية أمنية مركبة بين الخطاب الأمني المشترك لدول الاتحاد الأوروبي حول قضية الإسلام السياسي كقضية أمنية،

وكذلك الخطاب الأمني لأهم الأعضاء في الاتحاد الأوروبي متمثلة في "فرنسا، ألمانيا، إسبانيا، إيطاليا، بريطانيا"، وعلى هذا الأساس يمكن تحديد التوجهات المختلفة للأعضاء في الاتحاد الأوروبي ونظرتهم المختلفة والمشتركة حول قضية الإسلام السياسي، سواء على المستوى الداخلي للاتحاد أو المحلي للأعضاء أو الإقليمي في دول جنوب المتوسط.

المبحث الأول: الخطاب الأمني الأوروبي المشترك تجاه الإسلام السياسي

عند محاولة فهم وتحليل طبيعة نشأة وتطور وتفاعل الخطاب الأمني الأوروبي مع ظاهرة الإسلام السياسي يمكن تحديدها في إطار إشكالية ذات بعدين أساسيين:

البعد الأول: وهو البعد المحلي والذي ينقسم بدوره إلى مجالين، المجال الداخلي أي الدول المشكلة للاتحاد الأوروبي، والمجال الجماعي، الذي يمثل المنظومة القيمية للاتحاد الأوروبي.

البعد الثاني: وهو البعد الإقليمي، وهنا تظهر كيفية تفاعل الاتحاد الأوروبي ومكوناته سواء بشكل منفرد أو مشترك مع ظاهرة الإسلام السياسي، والذي يظهر في مدى تقبل انخراط الحركات المندمجة في هذا التيار كأطراف سياسية واجتماعية يمكن للاتحاد الأوروبي أن يتعامل معها بشكل طبيعي وسلس، ومن جهة أخرى، كان لابد من معرفة الاتجاه الآخر الذي يؤكد على خطورة هذا النوع من التشكيلات السياسية ويذهب إلى أبعد من هذا وصولا إلى أمننة كل الأطراف المتصلة بهذا المكون الاجتماعي.

ومن هذا المنطلق وجب التعامل مع الخطاب الأمني الأوروبي تجاه الإسلام السياسي وفق مقاربتين أساسيتين:

الأولى: الاتجاه المنادي بأمننة الإسلام السياسي بشكل عام سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي.

الثانية: الاتجاه الرافض لأمننة الإسلام السياسي بشكل متكامل، وإنما يؤكد على الفصل بين الجوانب المحلية والجوانب الإقليمية.

المطلب الأول: الخطاب الأمني الأوروبي المشترك تجاه الإسلام السياسي

أولا: أوروبا والإسلام السياسي /جذور العلاقة

عند الانطلاق في دراسة العلاقة التاريخية بين أوروبا والإسلام السياسي تجدر الإشارة إلى أن كلمتي **إسلام ومسلم** لم تدخل القاموس السياسي الغربي إلاّ في القرن العشرين، لتستبدل بها كلمة "**المحمديين**" التي كانت دارجة في الغرب في وصف المسلمين، لما تحمله في طياتها من تكذيب الغرب المسيحي لرسالة الإسلام، بذلك لم تُستخدم كلمة إسلام في المعاجم والكتابات الغربية التي سبقت القرن العشرين إلا في انجلترا في نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر، أو عرضا في كتابات **فولتير "Volter"**، وفي كلتا الحالتين كانت تعني المسلمين كافّة.

أما استخدام كلمة **إسلاميين** أو **إسلام سياسي** لوصف طائفة من المسلمين فلم ترد قط في الكتابات الغربية قبل سبعينيات القرن العشرين، والشاهد على ذلك أن الإنسيكلوبيديا الإسلامية التي أصدرها المستشرقون في العام **1938** خلت تماما من هذه العبارة، فمن أين جاء هذا المصطلح؟

في الواقع، مصطلح إسلام سياسي تعبير حديث انتجه بعض الأكاديميين الفرنسيين في سبعينيات القرن الماضي، وراج في فرنسا بعد الثورة الإيرانية ثم انتقل منهم إلى إنجلترا وأميركا وغيرها، شأنه في ذلك شأن مصطلحات أخرى أسس لها أكاديميون فرنسيون كمصطلح العالم الثالث ومصطلح الجندرة للتعبير عن مفهوم المساواة بين الرجال والنساء[1].

وبذلك، من المنطقي أن يتم البحث عن مدلول مصطلح الإسلام السياسي عند الفرنسيين أولا، ولإعطاء أنموذج لما يقصده الأكاديميون الفرنسيون بهذا المصطلح، حيث يوجد هنا تعريف البروفيسور "**فيليب ديريبارن**" مدير الأبحاث بالمركز الوطني الفرنسي للبحوث العلمية للإسلام السياسي، وفق ما ورد في مقاله بصحيفة "**لوموند**" الفرنسية بتاريخ 2013/07/10[2].

فقد كتب ديري بارن "**حينما نتحدث عن الإسلام السياسي فإننا نتحدث عن القوى السياسية التي تعلن عن نيتها في بناء مجتمع يحكم بالرؤية الإسلامية**".

ورغم وضوح تعريف البروفيسور **فيليب**، فإنه من ناحية مجمل، ومن الناحية الأخرى لا يمثل وجهة نظر رسمية، رغم المكانة العلمية الكبيرة لمركز الأبحاث الوطني الفرنسي، فماذا يعني هذا التعريف تفصيلا؟ وهل يمثل وجهة النظر الرسمية الأوروبية؟

---

[1] عمر إبراهيم الترابي، "سياسة الغرب تجاه الأنظمة الإسلامية"، على الرابط:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2013/7/17/
آخر اطّلاع 2018/03/26، 09:30

[2] https://www.lexpress.fr/archives/monde/2013/07/10/
آخر اطّلاع: 2018،12:50/03/26.

وفي ذات السياق، تعريف الإسلام السياسي ورد في المادة الثانية من قرار المجلس البرلماني الأوروبي رقم **1743** للعام **2010** التي يقول نصها:

إن الإسـلام السـياسـي هو "تصـور للإسـلام ليس فقط (كدين) وإنما كمنهج سـلوك اجتماعي وقانوني وسياسـي، الإسـلام السـياسـي يمكن أن يكون عنيفا أو مسـالما ومعتدلا، ولكنه على أي حال لا يعترف بالفصل بين الدين والدولة الذي يعد أساس المجتمعات الديمقراطية التعددية"[1].

ومنه، يسـتنتج من هذا التعريف أن المشـكلة في الإسـلام السـياسـي في نظر الغرب ليسـت في طبيعته أو رفضــه للتعايش وإنما في أهدافه الرامية لتبني الإســلام منهجا للسـلوك الاجتماعي والقانوني والسـياسـي، ولممانعته في قبول الفصـل بين الدين والدولة، وبذلك فمقابل مصـطلح الإسـلام السـياسـي ليس الإسـلام المعتدل كما يعتقد الكثيرون، لأن الأمر لا يتعلق بطبيعته، بل ما يقابله هي العلمانية التي تدعو لإبعاد الدين عن كل ما هو اجتماعي أو قانوني أو سياسي.

وبذلك، يقع تحت هذا التعريف كل من ينادي بأن تحكم القواعد الإســـلامية العلاقة بين الحاكم والمحكوم، أو أن تصبح الشريعة الإسلامية مصدرا للتشريع، أو أن تتبنى الدولة مناهج التربية الإسلامية في المدارس الحكومية كيفما كانت التسمية التي يطلقها على نفسه سنيا أو شيعيا، قوميا أو ليبراليا أو إسلاميا.

ولقد تم تقسـيم الإسـلاميين تقليديا إلى مجموعتين ، العنف و اللاعنف، وعادة ، الإسـلامي العنيف ينتهج الجهاد أو الحرب المقدســـة علنا، بينما اللاعنفي نظيره يتجنب العنف علانية، فالإســـلاميون عادة ما يشـاركون في التبشـير أو الدعوة ، والمشـاركة في المؤسـسـات الديمقراطية ، وغالبا ما ينظر إليها من قبل بعض الأوروبيين على أنهم مستعدين لتقبل واستيعاب القيم الأوروبية والغربية بشكل عام.[2]

كما يرى العديد من المسـؤولين الأوروبيين أن اسـتغلال رغبة السـياسـيين الحكوميين لتطوير الحوارات مع المجتمعات المسـلمة ، أدت إلى إنشـاء مكانة بارزة للجماعات الإسـلامية في العديد من الدول الأوروبية ، هذه الرغبة تزيد مباشرة في مدى انتشار وفعالية القوى الإسلامية التي تحدد الأفراد وفقا لدينهم أو مجتمعهم ، بدلا من معاملتهم كمواطنين يفترض درجة من التماسك بين المسلمون أنهم يفتقرون إليه في الواقع.

---

[1] عمر إبراهيم الترابي، مرجع سابق.

[2] Lesley Lebl, **The Islamist Threat to European Security,** middle east quarterly summer 2014,p05

وكنتيجة لـــهذا، سُمح للجماعات الإسلامية بالتحدث عن مجتمع مسلم ليسوا حقًا لتمثيله، والذي لا يكاد يكون موجود أصــلا ، فهم في الواقع يروجون لأهدافهم الخاصــة ، وخلق ردود فعل آلية تعزز مكانتهم بين المسلمين وفي نفس الوقت التأثير تشكيل السياسات الحكومية.[1]

ويظهر هذا النمط بشكل واضح عند طرح السؤال: مع من ستناقش الحكومات الأوروبية القضـايا المتعلقة بالمسلمين، حيث يوجد العديد من الدول الأوروبية قامت بإنشاء منظمات مشتركة لدراسة القضايا المرتبطة بالإسلام والحركات الإسلامية، سواء في أوروبا أو خارجها، مثل:

- **بريطانيا:** شـــجعت الحكومة البريطانية إنشـــاء معهد المســـلمين البريطاني، " The Muslim council of Britain"، في ســبعينيات القرن الماضـــي، وكانت قد عملت معه بشــكل مباشــر خصـوصـا في مواجهة **التطرف الإســلامي والإرهاب الإســلامي** "حسـب النظرة البريطانية لمفهوم الإرهاب".[2]
- **فرنســـا:** نظمت الحكومة الفرنســـية ما يعرف **بمنظمة المظلة الإســـلامية**، " The Islmic umbrella orgnization"، سنة 2003، **المجلس الفرنسي للإيمان الإسلامي**، " The french council of the Musmims faith"، لكن أهم منظمة هنا هي **اتحاد المنظمات الإسـلامية** في فرنســـا، "the union of the islamic orgnizations in France"، وهي مجموعة تابعة لمنظمة الإخوان المسلمين العالمية.[3]
- **ألمانيا:** تعقد المؤتمرات الإســـلامية الألمانية من طرف وزارة الداخلية الألمانية، والتي تشـــمل **المجلس المركزي للمســـلمين في ألمانيا**، " The central council of the Muslims in Germany"، والذي يعتبر جزء من خمس منظمات إســلامية أســاســية في ألمانيا، ويضــم هذا المركز الجالية المسلمة في ألمانيا، والتي نبعت بدورها من المركز الإسلامي في ميونيخ "ألمانيا"، ومنشؤها "سعيد رمضان"*.

---

[1] Lorenzo Vidino, The New Muslim Brotherhood in the West (New York: Columbia University Press,2010), pp. 42-53

[2] David Rich, "The Very Model of a British Muslim Brotherhood," in Barry Rubin, ed., *The Muslim Brotherhood* (New York: Palgrave Macmillan, 2010), p. 122

[3] Farhad Khosrokhavar, "The Muslim Brotherhood in France," in Rubin, ed., The Muslim Brotherhood, pp.138-9.

- **على مستوى الاتحاد الأوروبي:** على مستوى الاتحاد الأوروبي توجد منظمة الإخوان المسلمين واتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا، تم نقل مقرها إلى بروكسل "بلجيكا"، في 2007، وهكذا استمرت اللقاءات بين المسؤولين الأوروبيين قادة هذه المنظمات بشكل رسمي ومنتظم.[1]

❖ المجتمعات الموازية والمناطق المحظورة

على الرغم من كل هذا التواجد الإسلامي الرسمي في أوروبا، هل يمكن للأهداف الإسلامية أن تتعايش مع المجتمعات الأوربية التي تعيش ضمنها، وتتقدم الأهداف الأوروبية الاستراتيجية، حيث من الممكن أن تصبح هذه المنظمات والمجموعات الإسلامية هي المسيطر على داخل أوروبا، وهو الأمر المرفوض قطعا من كل الأطراف الأوروبية.

وعليه، فإن التخوف الأوروبي من تحول فكرة الإسلام كاعتقاد وممارسة دينية شعائرية إلى إسلام دعوة داخل الاتحاد الأوروبي، حيث تنتقل المنظمات الإسلامية من المخاوف الدفاعية البحتة والحفاظ على الذات، إلى محاولة نشر الإسلام خارج الجالية المسلمة في أوروبا، ومنه فإن نجاح هذا المشروع وبالنظر إلى الأعداد المتزايدة للمسلمين، فإن المجتمع الإسلامي سيصبح مجتمع أغلبية في كامل أوروبا.[2]

وعلى هذا، فالطرح الأوروبي حول المهمة الأساسية للإسلام السياسي، هي بدلا من إظهار العداء لغير المسلمين، كان على المسلمين التعامل مع المجتمعات الأوروبية، ومحاولة التأثير فيها لتحويلها إلى الإسلام، وهو أمر مقبول من الجانب الشخصي الروحي لكل الأفراد، باعتباره حرية أساسية يكفلها النظام القيمي الأوروبي، ولكن أهم وأخطر نقطة، هي بعد الحصول على هذه الحقوق ستحاول المنظمات الإسلامية إسقاطها على المجتمع ككل، وبالتالي تغيير سياسة الدولة بأكملها ومنها سياسة الاتحاد الأوروبي كمنظومة قيمية.

---

*__سعيد رمضان،__(1995 – 1926) من الرعيل الأول من قيادات جماعة الإخوان المسلمين وزوج ابنة الإمام حسن البنا والسكرتير الشخصي له، ومن قادة الإخوان في أوروبا وأحد الإخوان الأوائل المؤسسين للعمل الإسلامي في أوروبا وألمانيا علي وجه الخصوص.

–أسس المركز الإسلامي في جنيف، وواصل إصدار "مجلة المسلمون" كبديل لمجلة "الشهاب" واستمرارا لها فكان صاحب امتيازها ورئيس تحريرها،وهي مجلة إسلامية شهرية كانت تصدر في الخمسينيات والستينيات ويكتب فيها العلماء المسلمون المعروفون وقادة الفكر، وكبار الدعاة والزعماء المصلحين، فحققت انتشارا واسعا في ارجاء العالم الاسلامي، اذ قد صدرت بسورية فترة من الزمن بإشراف الدكتور مصطفى السباعي ثم في جنيف بإشراف د.سعيد رمضان ."

– وأسس في ألمانيا ما أصبحت واحدة من المنظمات الإسلامية الثلاث هناك، الجمعية الإسلامية في ألمانيا، التي ترأسها من 1958إلى 1968.

– وأحد مؤسسي رابطة العالم الإسلامي

– وهو والد الداعية طارق رمضان، والداعية هاني رمضان رئيس المركز الإسلامي في جنيف.

[1] Guido Steinberg, “The Muslim Brotherhood in Germany,” in Rubin, ed., *The Muslim Brotherhood*,pp. 149-52.

[2] M. Ali Kettani, “The Problems of Muslim Minorities and Their Solutions,” in *Muslim Communities in Non-uslim States* (London:Islamic Council of Europe, 1980), pp. 103-4.

وبعبارة أخرى، يجب أن تحل الشريعة محل النظام الغربي، وأن يهيمن الإسلام في المجتمعات الأوروبية، وهي النظرة السائدة لدى كل أغلب القادة والزعماء السياسيين والدينيين للمنظمات والتنظيمات الإسلامية.

وعلى هذا الأساس ظهرت عدة أفكار وطروحات حول المناطق والمدن المحظورة خصوصا على غير المسلمين والسياح، ومن بين الدول نجد:

- **فرنسا:** قامت الحكومة الفرنسية بنشر قائمة لحوالي **750** منطقة محظورة وحساسة، يعيش فيها ما يقدر بحوالي خمسة ملايين مسلم، حيث تحث الحكومة السياح وغير المسلمين على تجنب مثل هذه المناطق، حيث فقدت الحكومة الفرنسية السيطرة عليها، وأين أصبح القانون الفرنسي لا يطبق فيها.[1]
- **ألمانيا:** أفاد أحد أكبر مفوضي الشرطة الألمانية، أنه كانت هناك مناطق "**نفدت فيها سلطة الدولة تماما من الصورة**"، في عام **2010**، نقابة الشرطة في شمال **الراين-وستفاليا**، استعانت بالشرطة التركية للمساعدة في السيطرة على السكان الأتراك في المدن الكبرى.
- **هولندا:** الحكومة الهولندية وتحت ضغط قرار قضائي قامت بنشر قائمة لحوالي **40-50** منطقة محظورة في المدن الهولندية الكبرى.[2]
- **بريطانيا:** أطلق الزعيم الإسلامي "**أنجم تشودري**" مشروع "الإمارات الإسلامية"، وتسمية عشرات المدن أو أجزاء المدن البريطانية كمناطق يجب أن توضع تحت حكم الشريعة الإسلامية، وشعار: "**نهاية القانون من صنع الإنسان وبداية تطبيق الشريعة**". [3]
- **بلجيكا:** تُبرز الحكومة البلجيكية أن المناطق ذات الوجود الإسلامي في بلجيكا أصبحت تشكل خطرا حقيقيا على غير المسلمين والسياح الأجانب، في إطار غياب السيطرة على هذه المناطق وعدم احترام وتطبيق القانون فيها.[4]

ثانيا: المدخل الأمني كإطار لفهم تحولات الخطاب الأمني الأوروبي المشترك تجاه الإسلام السياسي

---

[1] Atlas des Zones urbaines sensibles, SIG du Secrétariat général du CIV, République Francaise, Paris, accessed Dec. 27, 2013

[2] Soeren Kern, “European ‘No-Go’ Zones for Non-Muslims Proliferating,” Gatestone Institute, NewYork, Aug. 22, 2011.

[3] Soeren Kern, “Britain’s ‘Islamic Emirates Project,’” Gatestone Institute, New York, July21, 2011

[4] Luckas Vander Taelen, “De Getto’s van Brussel,”De Standaard, Sept. 30, 2009. See “Brussels:The Ghettos of Brussels,” Islam in Europe Blog,Sept. 30, 2009

شـــهد العقد الأخير تغييراً في رؤية الاتحاد الأوروبي للحركات الإســـلامية، من الرؤية النمطية التي تضـع جميع هذه الحركات في سـلة واحدة كحركات دينية متطرفة مناهضـة للحداثة وقيم الديمقراطية، إلى رؤية جديدة تميّز بين الحركات المتطرفة التي تسـتهدف تغيير مجمل النظم والأوضـاع القائمة بالأسـاليب العنيفة وتمارس الإرهاب ضـد المواطنين والنظم الحاكمة، وبين الحركات الإســلامية التي تسـعى لتحديث مجتمعاتها وتتبنى أساليب التغيير السلمي والمتدرج، وتؤمن بالمشاركة السياسية، وبذلك تمثل قوى محتملة داعمة للإصلاح.[1]

وأثراً لذلك، حدث تطور جذري في الخطاب الرســـمي للاتحاد الأوروبي تجاه الحركات الإســـلامية، وقد جاءت وثائق الاتحاد الأوروبي في الســـنوات الأخيرة معبرة عن رؤية جديدة قائمة على إمكانية إشـــراك الحركات الإسلامية المعتدلة في الحياة السياسية، حيث تضمنت دعوات ضمنية تدرجت إلى حد الوصول إلى الدعوات الصـــريحة التي تطالب بالتواصـــل مع الحركات الإســـلامية المعتدلة والعمل على دعمها وتمكينها.

فقد ورد في وثيقة تعزيز شـراكة الاتحاد الأوروبي مع العالم العربي عام **2003** دعوة لإشـراك كافة القوى والمنظمات الســـياســـية التي ترفض العنف وتحبذ العمل وفقاً لقواعد الديمقراطية دون اســـتثناء، مع عدم تعرض الوثيقة مباشرة لذكر الحركات الإسلامية، وعاود الاتحاد التركيز على نفس هذه الرؤية في توصيات التقرير النهائي المتعلق بالشراكة الاستراتيجية مع منطقتي البحر المتوسط والشرق الأوسط عام **2004**.[2]

وقد مثلت وثيقة **استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة التطرف وتجنيد الإرهابين** عام **2005** نقلة نوعية في الخطاب الرســـمي للاتحاد الأوروبي تجاه الحركات الإســـلامية، فقد انتقل الخطاب من العمومية إلى التخصـــيص، ومن الدعوة إلى إشـــراك كافة المنظمات الســـياســـية في العملية الديمقراطية، إلى تمكين الحركات الإسلامية المعتدلة التي تنبذ العنف والصورة المشوهة للإسلام التي يتبناها تنظيم القاعدة، وكان قرار البرلمان الأوروبي عام **2007** أكثر وضـــوحا بشـــأن إشـــراك الحركات الإســـلامية في العملية الديمقراطية، فقد نص على تقديم دعم سياسي واضح للحركات السياسية التي تروج للديمقراطية عن طريق

---

[1] سليم الزعون، "سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الحركات الإسلامية في المنطقة العربية"، على الرابط:
https://www.arab48.com/%D8%AB%D9%82%D8%A7%D9
آخر اطّلاع ، 2018،12:25/03/26

[2] المرجع نفسه.

وسائل غير عنيفة، بما في ذلك الإسلاميون المعتدلون الذين يشجعهم الاتحاد الأوروبي على الاشتراك في العملية الديمقراطية.[1]

وفي هذا السياق، يؤكد القادة الأوروبيون أن تأثير الإسلاميين الذين يدعون أنهم يمثلون مسلمي أوروبا على السياسة الخارجية والأمنية قد بدأ بالظهور، وهو ما يعكس القلق الرئيسي من طرف القادة المسلمين حول السياسات الأوروبية تجاه المسلمين والدول الإسلامية، فضلا عن الصراع العربي "الفلسطيني-الإسرائيلي"، لكن ما يؤكد عليه المسؤولون الأوروبيون هو أن معظم البلدان التي يمكن أن تؤثر على أمن واستقرار أوروبا هي بشكل عام دول مسلمة.

ومن هذا المنطلق لاحظ المسؤولون الأوروبيون نشاطا ملحوظا ومتزايدا للإسلاميين، كما دافع آخرون عن مواقف السياسة الخارجية التي يتبنونها ، مما يجعل إسهامهم المحدد في النتائج غير واضح، لكن الأمر المؤكد هو أن مشاركتهم قد أفادتهم إلى حد كبير ، مما يدل على أن هذه المجموعات الإسلامية قادرة على المرونة السياسية الكبيرة وعلى تعزيز النفوذ الإسلامي والقوة السياسية في أوروبا[2].

وفي هذا الإطار، يرى المسؤولون الأوروبيون أن تزايد عدد المسلمين في أوروبا يؤثر على الأمن الأوروبي بطرق مختلفة من التغييرات في أنماط التصويت والتجنيد العسكري .لصالح تكاثر الجماعات الإسلامية التي تتبنى أهدافًا تتعارض مع القيم والمصالح الغربية، ولتطوير مناطق محظورة حيث الإسلامية التقليدية، القانون أو الشريعة ، يحل محل القانون الغربي، إلى المحاولات الإسلامية للتأثير واستغلال السياسات الأوروبية تجاه الصراعات في العالم الإسلامي[3].

وعليه، فالخبرة التاريخية للاتحاد الأوروبي التي سادت حتى أحداث الحادي عشر من سبتمبر، واتسمت بتركيز الاتحاد كل اتصالاته ومبادراته على مستوى التعامل الرسمي مع النظم الحاكمة ومع عناصر محدودة من المجتمع المدني، على اعتبار أنّ استقرار النظم السياسية العربية هو ضمانة الاستقرار في جنوب المتوسط، غير أنّ السنوات الأخيرة أظهرت التأثير السلبي للتركيز على الاتصال مع الأنظمة الحاكمة في ظل افتقارها للشرعية نتيجة سوء أدائها على صعيد التحول الديمقراطي والاقتصادي والاجتماعي، إلى جانب استمرارها في إعاقة أي تغيير بنيوي فعال يؤدي لتحقيق الاستقرار، وما ترتب عليه من عدم استقرار وتدهور اقتصادي واجتماعي كان له الأثر البيّن على دول الاتحاد من حيث ارتفاع معدلات الهجرة والعنف والأصولية، وصعود حركات الإسلام السياسي التي تزعمت الاحتجاجات ضد

---

[1] المرجع نفسه.

[2] Lesley Lebl, **The Islamist Threat to European Security,** middle east quarterly summer 2014 ,13[2]

IBID, P.1[3]

النظم العربية، ومدت جذورها ليس فقط مجتمعاتها بل امتد تأثيرها بحكم الحضـــور الإســـلامي في دول الاتحاد إلى الجاليات الإسلامية هناك[1].

وهنا، تفترض المحددات الســابقة أن نشـر الديمقراطية والحكم الرشـيد هو الهدف ذو الأولوية والأولي لدى الاتحاد الأوروبي، غير أنه لم يكن هدفا قيميا يســـعي إليه الاتحاد في حد ذاته، بل كان هدفا أمنيا، واسـتراتيجيا، وآلية، ووسـيلة لمواجهة التهديدات الأمنية الناعمة النابعة من جنوب المتوسـط، وفي مقدمتها **الهجرة غير الشـــرعية، والإرهاب، والأصـــولية الإســـلامية، وأمن الطاقة** ، ودافعا وراء مبادرات الاتحاد الأوروبي تجاه تلك الدول كجزء من منهج متكامل للتعامل مع تلك التهديدات.[2]

فقد واجه الاتحاد، في سبيل الاستجابة لتلك التحديات، معضلة كبرى بين هدفين لكل منهما مردوده الأمني بين الترويج للديمقراطية بحسـبانها حلا طويل الأمد، والحفاظ علي الاسـتقرار السـياســي في دول جنوب المتوسـط بالإبقاء علي علاقات صـداقة وتحالف مع الأنظمة السـلطوية كشـريك رئيسـي في مواجهة تلك التهديدات، في ظل النشاط المتزايد والمؤثر للحركات الإسلامية وحركات الإسلام السياسي بشكل عام في المنطقة العربية والأوروبية والمتوسطية بشكل عام.[3]

المطلب الثاني: مأسسة الخطاب الأمني الأوروبي تجاه الإسلام السياسي

ضـــمن الســـياق الإقليمي، تكتســـي الطريقة التي يربط بها الاتحاد الأوروبي علاقاته بالجهات الفاعلة المختلفة أهمية كبيرة لسببين، من ناحية ، يستحيل على الاتحاد الأوروبي تبني استراتيجية إصـلاح حقيقية لجاره الجنوبي دون تحديد دور العناصـر الإسـلامية في هذه الاسـتراتيجية، في حالة عدم القيام بذلك ، من المرجح أن تظل سياسات الاتحاد الأوروبي حول الديمقراطية وحقوق الإنسان بلا معنى، إذا لم تأتي بنتائج عكسية.

---

[1] سليم الزعنون، مرجع سابق.

[2] هايدي عصمت كارس، "السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه جنوب المتوسط في أعقاب الثورات"، على الرابط:
http://www.siyassa.org.eg/News/7608.aspx
آخر اطّلاع ، 2018/03/26، 13:00.

[3] المرجع نفسه.

وعليه، فإن رد فعل الاتحاد الأوروبي المرتبك على الانتخابات الفلســطينية عام **2006** دليل على ذلك، ومن ناحية أخرى ، يحتفظ الممثلون الإســلاميون بإمكانيات فســاد كبيرة في جهود الاتحاد الأوروبي في إدارة الأزمات وتسوية الصراعات في المنطقة.

فإذا كان الاتحاد الأوروبي يريد بالفعل أن يلعب دورًا أكبر في هذه القضــايا، فلا يمكنه الإفلات من اتخاذ موقف واضح بشأن المكان الذي يرغب في منح هؤلاء الممثلين له في السياق الإقليمي المستقبلي.

لهذين الســببين ، يحتاج الاتحاد الأوروبي إلى اســتراتيجية واضــحة حول كيفية التعامل مع الإســلام السياسي[1].

ومع ذلك ، كانت سياسات الاتحاد الأوروبي بشأن هذه القضية متناقضة للغاية مع مرور الوقت، بينما تشير بيانات سياسة الاتحاد الأوروبي إلى الانفتاح على الحوار والمشاركة ، فإن سياساته الفعلية تميل إلى عكس ذلك، على الرغم من أن الأحزاب الإسلامية والمنظمات في الشرق الأوسط قد خففت بشكل متزايد من مواقفها السياسية، وانضمت في كثير من الأحيان إلى العملية البرلمانية ، إلا أن الاتحاد الأوروبي استمر في إبقائها ضمن الأطراف الخطيرة والواجب التوجس منها.

وعليه، فإن هذا السلوك الأوروبي يمثل سلوكا مرتبكا لعدة أسباب:

- ✓ هذا النهج غير المباشــر يناقض صــورة الاتحاد الأوروبي الدولية باعتبارها "**قوة معيارية**" تميل إلى التأكيد على التأثير الإيجابي للحوار والمشاركة.
- ✓ الاتحاد الأوروبي لديه مصلحة واضحة في المساعدة على تهدئة الأحزاب الإسلامية والمنظمات في جوارها، لمنع إعادة تطرف الوسط الإسلامي.
- ✓ لا تزال ســياســات الاتحاد الأوروبي في تباين مفاجئ مع الولايات المتحدة، التي أظهرت اســتعداداً متزايداً لقبول الأحزاب الإسلامية كشركاء ومحاورين إقليميين – في بعض الأحيان– ضد معارضة الحكومات العربية[2].

---

[1] Torrekens, C . « L'islam dans la capitale européenne : vers l'émergence d'un islam européen ? », Emigrations et Voyages, vol 1, 1er semestre, avril 2005, pp 47-69.

[2] Ibid.

أولا: التصور العام لخيارات الاتحاد الأوروبي تجاه الإسلام السياسي

منذ منتصف التسعينات ، أصبح الإسلام السياسي تدريجيا جزءًا من التيار الرئيسي لسياسة الشرق الأوسط بالنسبة لمعظم القوى الكبرى والقوى الإقليمية، وبعد فترة من المواجهة العنيفة في كثير من الأحيان مع الأنظمة العربية الاستبدادية طوال فترة الثمانينيات وأوائل التسعينات ، قام الكثير من الأحزاب الإسلامية بإدارة أجنداتها السياسية، وجعل سلامها مع مزيج الدولة من الإصلاحات الداخلية والضغط الخارجي، قد سمح لهم بالانضمام إلى العملية السياسية، وفتح الطريق لمشاركتهم في السياسة الانتخابية في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تم قبولهم فيها في العملية الانتخابية ، حيث صعدت العديد من هذه الأحزاب في استطلاعات الرأي في الفترة الأولى وحتى منتصف العقد الحالي ، وهي الآن تمثل قوة سياسية فعالة.[1]

لكن، الإسلام السياسي لا يزال ظاهرة متعددة الوجوه ولا تزال هناك اختلافات كبيرة بين الجماعات والمنظمات الإسلامية المختلفة، في حين أن حزب العدالة والتنمية التركي وحزب العدالة والتنمية في المغرب يشبهان بشكل متزايد الأحزاب السياسية المحافظة في أجزاء أخرى من العالم ، فإن الأحزاب الإسلامية الأخرى تتبنى أفكاراً أكثر راديكالية، في حالة حماس وحزب الله ، تظل متشبثة بالكفاح من أجل التحرر الوطني.

بالإضافة إلى ذلك ، لا يزال عدد كبير من المنظمات الإسلامية والجماعات الإسلامية المختلفة في جميع أنحاء الشرق الأوسط خارج العملية الانتخابية، إما طوعًا ، أو كنتيجة لقمع الدولة والقوانين الانتخابية التمييزية، وتمثل هذه المجموعات سلّة متنوعة من الآراء وجداول الأعمال المختلفة، ومعظم هؤلاء هادئون ويركزون على أعمال نشر الدين والأعمال الخيرية ، لكن بعضهم يتبنى أجندة أكثر راديكالية وعنفًا.

✓ **خيارين أساسيين[2]**

---

[1] Robert Springborg, Political Islam and Europe Views from the Arab Mediterranean States and Turkey, CEPS Working Document No. 264/April 2007http://aei.pitt.edu/7387/2/7387.pdf

[2] Sara Silvestri, Islam and Religion in the EU Political System, West European Politics, Vol. 32, No. 6, 1212–1239, November 2009, pp. 1213-1229.

لقد أدى صــعود الإســلام الســياســي وتطوره اللاحق، إلى أن الاتحاد الأوروبي يواجه خيارًا معقّدا في المنطقة العربية، والمتوسطية بشكل خاص:

1- هل يجب أن يحاول التعامل مع الحركات الإسلامية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أملاً في أن يساهم ذلك في اعتدالهم ومنعهم التطرف؟

2- أم ينبغي على الاتحاد الأوروبي أن يعزل الإسلام السياسي على أساس أنه لا يمثل قوة ديمقراطية حقيقية، أملاً في أن يتم استبداله بجهات أخرى أكثر ليبرالية ومؤيدة للغرب على المدى المتوسط؟

وفي السياق ذاته، أثارت هذه الأسئلة نقاشًا حيويًا للخبراء حول إيجابيات وسلبيات المشاركة، من ناحية، هناك عدد متزايد من المحللين الذين دعوا إلى إجراء حوار أكثر تنظيماً للاتحاد الأوروبي مع الإســــلام السياسي.

ولقد حدد المسؤولون الأوروبيون عددا من الأسباب القوية لمواصلة مثل هذا الحوار:

- قد يقدم صورة أكثر اكتمالاً فيما يتعلق بالدوافع والتركيب الداخلي للأحزاب الإسلامية المختلفة.
- سـيسـمح للاتحاد الأوروبي بتحسـين صـورته العامة المشـوهة في العالم العربي وتوجيه الاتهامات إلى المعايير المزدوجة الأوروبية .
- مفادها أنه فقط من خلال إشــــراك الطرف الآَخر والحوار يمكن أن يكون الاتحاد الأوروبي قادرا على أن يكون له تأثير معتدل على التطور المستقبلي لهذه الحركات، كما تنص سياسة المشاركة على مزايا اســـتراتيجية محتملة ، حيث أنها ســـتحرر الاتحاد الأوروبي من الاحتضــــان الخانق للأنظمة العربية، وتستعيد شرعيتها كطرف فاعل في المنطقة.
- وجود أمل بأن يحل الاتحاد الأوروبي النزاعات المجمدة في المنطقة طالما أن الأحزاب الإســلامية تحافظ على إمكاناتها الخاصة.
- هناك أيضاً فرصة واضحة ومكلفة مرتبطة بسياسة المشاركة، نظراً لتأثيرها السلبي المحتمل على العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والحكومات العربية العلمانية، التي ترى مشــــاركة الحوار تعزيزا للعناصـــر الإســـلامية، والذي قد يزيد من عدم الاســـتقرار الإقليمي ويهدد المصـــالح الأوروبية الحيوية.[1]

---

[1] Ibid.

وبناءا على هذا الطرح، حدد البرلمان الأوروبي خيارين سياسيين واسعين يمكن للاتحاد الأوروبي اتباعهما في علاقته بالإسلام السياسي:

- ✓ إما أن يتبنى منهجًا "**شاملا**" للإسلام السياسي الذي يركز على حوار طويل الأمد واستخدام الحوافز الناعمة في التعامل مع ممثلي المجتمع الإسلامي إلى أجندة أكثر اعتدالا.
- ✓ نهج "**ضيق**" يهدف إلى احتواء الإسلام السياسي حتى وإذا كان بالضرورة بالوسائل القسرية.

فأي من هاتين المقاربتين اللتين يتبعهما الاتحاد الأوروبي في علاقاته مع الإسلام السياسي؟، فمن المرجح هنا أن يعتمد على متغيرين:

- ✓ الأهداف الإستراتيجية للاتحاد الأوروبي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- ✓ رؤية الاتحاد الأوروبي للأحزاب الإسلامية كقوة سياسية[1].

وعليه، عندما يتعلق الأمر بالأهداف الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، فمن المفترض بشكل عام أن الاتحاد الأوروبي عالق في معضلة "**تثبيت الديمقراطية**" في هذه المناطق. ووفقاً لهذا التفسير ، فإن المصالح الأساسية للاتحاد الأوروبي في المنطقة تستند إلى الأمن من أبعاده "**الصلبة**" و "**اللينة**"، فعلى المدى القصير ، فإن الوضع القائم حاليا يخدم مصالح الأمن الأوروبي على أفضل وجه كون الاستقرار والتعاون مع الأنظمة العربية القائمة في قضايا مثل مكافحة الإرهاب والهجرة والحركات الإسلامية التي تهدد هذا الاستقرار على المدى القصير ، وبالتالي تعتبر تهديدًا على المدى الطويل.

ومع ذلك، ينظر الاتحاد الأوروبي إلى الديمقراطية باعتبارها الضامن الواعد للمصالح الأمنية للاتحاد الأوروبي، استنادا إلى مضمون نظرية السلام الديمقراطي.[2]

علاوة على ذلك ، فإن الأنظمة العربية الاستبدادية وغير الخاضعة للمساءلة تشكل مصدراً مهماً للاستياء على المدى الطويل والتطرف الديني خصوصا، الذي يشكل تهديداً للاستقرار الإقليمي، هذا من شأنه أن يوحي بأن الأحزاب الإسلامية يمكن أن تكون شريكة طبيعية على المدى الطويل للاتحاد الأوروبي في المنطقة ، نظراً لمصالحها في الأمن والاستقرار.

---

[1] Ibid.

[2] Ibid.

وبالمثل ، فإن وجهة نظر الاتحاد الأوروبي عن الأحزاب الإســـلامية قد تم تأطيرها بجدل عميق حول "**الجدل بين الأصوليين والمعارضين**" حول طبيعة الإسلام في حد ذاته.

ثانيا: مأسسة الإسلام السياسي في الاتحاد الأوروبي

إن محاولة فهم التفسـيرات المختلفة لمؤسـسـات الاتحاد الأوروبي لإشـكالية التعامل مع الشـكل العام لقضـايا الإسـلام السياسـي، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي، لابد من وضـع مقاربة شاملة تحدد أهم المتغيرات الأساسية لأنماط العلاقات المختلفة للاتحاد الأوروبي تجاه كل أشكال الحركات الإسلامية، حيث يحدد المخطط التالي جزءا من المقاربة التي تنتجها مؤســـــــات الاتحاد الأوروبي في التعامل مع تطورات الإسلام السياسي في مجالي "**الديمقراطية**" و "**الاستقرار**".[1]

وهنا يظهر "**الإسلام**"-كمنظومة قيمية سياسية اجتماعية شاملة-، كمتغير مستقل يحرك نظرة مؤسسات الاتحاد الأوروبي في تحديد أهدافه العامة، عند التعامل مع تحولات وتمثلات الإسلام السياسي بشكل عام.

الجدول (3) : مخطط يلخص سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الإسلام السياسي

الرؤية	الأهداف	الديمقراطية	الاستقرار
شاملة		سياسة إقصائية بشكل شامل وقوي	سياسة إقصائية بشكل جزئي
سياقية/مفاجئة/غير متوقعة		سياسة الاحتواء الشامل	سياسة الاحتواء الجزئي

من إعداد الباحث

واعتمادًا على الجمع بين هذين المتغيرين الأســاســيين "**الديمقراطية**" و "**الاســتقرار**"، فإن الاتحاد الأوروبي يحدد أربعة خيارات أساسية للتعامل مع الإسلام السياسـي، إذا تبنت مؤسسات الاتحاد الأوروبي

---

[1] Ibid.

في نهجها تجاه المنطقة وجهة نظر شاملة عن الإسلام ، فمن المرجح أن يتبنى الاتحاد الأوروبي مقاربة إقصائية فيما يتعلق بالإسلام السياسي ،وهنا سيتم تحديد القوة التي يتبعها الاتحاد الأوروبي لهذا النهج من خلال أهدافه السياسية الأولية في المنطقة، بعبارة أخرى ، إذا أعطى الاتحاد الأوروبي الأولوية لتعزيز الديمقراطية في المنطقة ، فإن النظرة الشاملة للإسلام ستؤدي إلى نهج إقصائي قوي وشامل.[1]

ونظراً للطبيعة المفترضة المعادية للديمقراطية من طرف الإسلام، ينبغي على الاتحاد الأوروبي أن يبذل قصارى جهده لاحتواء الحركات الإسلامية وتقويض وعزل الحكومات الإسلامية أينما كانت في السلطة.

ومن ناحية أخرى ، إذا كان الاستقرار هو الهدف الأساسي للاتحاد الأوروبي في المنطقة ، فسيكون من المنطقي بالنسبة للاتحاد الأوروبي اتباع نهج أكثر اعتدالا للأحزاب الإسلامية، فعزلهم واحتواؤهم بشكل واسع إذا كانوا يشكلون خطرًا على الاستقرار ، ولكن استيعابهم إذا كانوا هم القوة المسيطرة أو جزء من العملية السياسية.

وبشكل أساسي، سيكون هذا النهج أكثر واقعية وأقل إيديولوجية نظراً لأن الاتحاد الأوروبي سيكون أقل قلقاً بشأن الأهداف المحلية للأحزاب الإسلامية[2].

- ✓ إذا تبنى الاتحاد الأوروبي وجهة نظر أكثر تشابكا وتعقيدا عن الإسلام ، فإن النتيجة المنطقية ستكون اتباع نهج **أكثر شمولية** تجاه الأحزاب والمنظمات الإسلامية، مرة أخرى ، من المرجح أن تعتمد شدة هذا النهج على أهداف سياسته الأساسية في المنطقة.
- ✓ إذا كان الاتحاد الأوروبي سيعزز الديمقراطية والإصلاحات السياسية ، فمن المرجح أن تكون النتيجة **نهجا شاملا** لاحتواء الإسلام السياسي، وهذا يعني دعمًا مفتوحًا للأحزاب الإسلامية في مساعيها السياسية واستخدام الشروط والعقوبات لفرض الإصلاحات السياسية على الأنظمة العربية القائمة، ومن المحتمل أن تكون سياسات الاتحاد الأوروبي **أقل شمولية،** حيث يمكن الحفاظ على الاستقرار الإقليمي.

[1] أوليفييه روي، "الإسلام السياسي بعد الربيع العربي.. بين الجهاد والديمقراطية"، ترجمة: علاء الدين أبو زينة، على الرابط:
http://alghad.com/articles/1977282-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-
آخر اطّلاع: 2018/04/06، 12:40.

[2] Robert Springborg, Op.cit.

وهذا يعني أن الاتحاد الأوروبي ســـوف يعترف بإمكانية الاســـتقرار على المدى الطويل للإســـلام السياسي، ولكنه سيكون على استعداد للمخاطرة بزعزعة استقرار المواجهات مع الأنظمة العربية، وبدلاً من ذلك ، من الممكن اختيار نهج أكثر اعتدالاً ، يعتمد على الحوافز ووسـائل الضـغط الناعمة لزيادة الحرية السياسية ، بالإضافة إلى الحوار والمشاركة مع الإسلاميين حيثما أمكن.

ثالثا: انعكاسات أحداث سبتمبر على مأسسة الخطاب الأمني الأوروبي تجاه الإسلام السياسي

لقد أدت هجمات الحادي عشـر من سـبتمبر إلى تغيير عميق للمناخ السـياسـي العالمي، مما اضـطر الاتحاد الأوروبي إلى إعادة النظر في منهجيته تجاه الإسـلام السياسـي، إضـافة إلى القلق من أن رد الفعل الأمريكي على الهجمات قد يؤدي إلى تأجج "**صراع الحضارات**" ، وكان الرد الأولي للاتحاد الأوروبي هو محاولة تخفيف التوترات الدينية من خلال الدعوة إلى الحوار مع الإسلام، في أعقاب أحداث الحادي عشر من ســـبتمبر ، نتج عن ذلك تدفّق كبير من ردود الفعل والتعليقات للســـياســـيين الأوروبيين من جهة ومؤســـســـات الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى ، مؤكدين أن "**الإســـلام لم يكن العدو**"، ومنادين لتعميق العلاقات الثقافية والحضارية مع الإسلام.

وكما قال "**رومانو برودي**[1]" بعد فترة وجيزة من هجمات الحادي عشـر من سـبتمبر: "**علينا أن نتجنب بأي ثمن الارتباط بين الإرهاب والعالم العربي والإسلامي، نحن منخرطون في حوار متساو، ويجب أن نعزز ذلك من خلال التبادل الثقافي، من الأهمية بمكان أن نواصل حوارنا، إن إرسال رسالة تضامن مشتركة في الكفاح المشترك ضد الإرهاب هي واحدة من أفضل الطرق لإثبات الأرضية المشتركة التي نتقاسمها في شراكتنا.**

فقد حاول الاتحاد الأوروبي القيام فتح "**حوار ثقافي شــامل مع الإســلام**" على المســتويين المحلي والدولي ،على الصـــعيد الداخلي، رعت "**المفوضـــية الأوروبية**" العديد من المؤتمرات حول "**الإســـلام**" ونظمت اجتمـاعـات بين قـادة "**الـديـانـات الأوروبيـة**"، في محـاولـة لتجـاوز هســـتيريـا بعـد 11 ســـبتمبر. كما تم وضـع العديد من "**مجموعات التفكير**" للتداول حول العلاقة بين "**أوروبا**" و"**الإسلام**" بمشاركة بعض العلماء المسلمين.

---

[1] **رومانو برودي** (بالإيطالية)،(**Romano Prodi** :) سياسي إيطالي 1939/08/09–تولى رئاسة الحكومة في إيطاليا مرتين:

- من 17مايو 1996 إلى 21أكتوبر 1998.
- من 17مايو 2006 إلى 8مايو 2008.

وكان قد عقد رئيس اللجنة "**خوسيه مانويل باروسو**"* اجتماعاً طارئاً للقادة الدينيين في عام **2005** ، في أعقاب الهجمات الإرهابية في "**لندن**" مباشرة ،وقد أصبحت هذه الاجتماعات الآن قضية سنوية رفيعة المستوى لا تقتصر على **المفوضية الأوروبية** فحسب ، بل تشمل أيضا "**البرلمان الأوروبي**" و"**المجلس الأوروبي**"، وكانت نتيجة هذه المبادرات المختلفة تطوير حوار شبه رسمي مع ممثلي المسلمين في أوروبا على مستوى مؤسسات الاتحاد الأوروبي.

وفي أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر ، شكلت هذه المحاولات المختلفة للحوار والمشاركة جزءاً لا يتجزأ من **استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة الإرهاب**[1] التي تهدف إلى تخفيف حدة التوتر وتصوير الاتحاد الأوروبي على أنه "**الشخص الجيد**" أو الفاعل الاجتماعي الجيد وفصله عن نهج "**المانوية**"* الأكثر ارتباطا بالولايات المتحدة.

ووفقا لـ"**سارة سيلفستري**"(**Sara Silvestri**)، "مع الأزمة العالمية التي أثارتها 11/9 ، أصبح الاتحاد الأوروبي بشكل واضح مناصر قوي للحوار بين الثقافات والأديان، واعتبر هذا النوع من الحوار أفضل طريقة لتحفيز مشاركة المجتمع المدني والتماسك الاجتماعي ،وفي نفس الوقت، كان يُنظر إليه على أنه وصفة لدرء خطر "**التطرف العنيف**" و"**الراديكالي المتطرف**".

وعليه، فكل هذه الجهود تشير إلى أن الاتحاد الأوروبي بدأ في تطوير وجهة نظر أكثر خصوصية للإسلام، لكن رغم هذا الخطاب الجديد ، ظل نهج الاتحاد الأوروبي يركز بشكل ضيق على المشاركة مع الجهات التي تسيطر عليها الدولة – **سواء في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي أو عملية برشلونة** – في حين استمر في الامتناع عن أي تفاعل مباشر مع الجماعات و المنظمات الإسلامية[2].

---

[1] أصبح الوصول إلى إستراتيجية أوروبية لمكافحة "الإرهاب" هو الشغل الشاغل لقادة القارة ، وسط دعوات للتنسيق في مكافحة "الإرهاب" عبر تشجيع تبادل المعلومات الأمنية وتقاسم بياناتها، وترجع صعوبة المعركة الأوروبية ضد الإرهاب –بحسب مختصين في الشأن الأمني– إلى أن الملف ليس اختصاصا أوروبيا، حيث تنص معاهدة الاتحاد الأوروبي على أن حماية الأمن القومي هو مسؤولية كل دولة عضوة.

* **المانوية** –أو المنانية كما ذكر ابن النديم في الفهرست – ديانة تنسب إلى ماني المولود في عام 216م في بابل، والذي ظهر في زمان شابور بن أردشير وقتله بهرام بن هرمز بن شابور. وزعم أن الوحي أتاه وهو في الثانية عشر من عمره وكان في الأصل مجوسياً عارفاً بمذاهب القوم وكان يقول بنبوة المسيح ولا يقول بنبوة موسى فنحى منحىً بين المجوسية والمسيحية، وحاول ماني إقامة صلة بين ديانته والديانة المسيحية وكذلك البوذية والزرادشتية، ولذلك فهو يعتبر كلاً من بوذا وزرادشت ويسوع أسلافاً له، وقد كتب ماني عدة كتب من بينها إنجيله الذي أراده أن يكون نظيراً لإنجيل عيسى .أتباع المانوية هم من تعارف عليهم أولا بإطلاق لقب الزنادقة.

* **خوسيه مانويل دوراو باروسو (بالبرتغاليةDurão Barroso:)** رئيس المفوضية الأوروبية من مواليد 1956في لشبونة في البرتغال، درس القانون وحصل على الماجستير وكان معتنقا لمبادئ أفكار تونج ثم صار يمينيا ثم نادي بمبادئ السوق الحرة وهو منضم للحزب الاشتراكي الديمقراطي من عام 1980ثم تحول إلى نائب معارض ثم ترأس الوزارة، ترأس المفوضية الأوروبية بين 22نوفمبر 2004 – 31 أكتوبر 2014.

[2] Sara Silvestri, Op.cit.

✓ **أسباب التحول في الخطاب الأمني الأوروبي المشترك تجاه الإسلام السياسي**

لم يظهر دعم أكبر لتوسيع المشاركة والحوار الأوروبيين لتشمل المنظمات الإسلامية إلا في بدايات **2000**، ومن أحد الأسباب الرئيسية لهذا التحول التدريجي هو عزم الولايات المتحدة المتزايد على مواصلة "**أجندة الحرية**" "**الخاص بها**" في الشرق الأوسط، استناداً إلى التأكيد على وجود صلة بين **الافتقار إلى الديمقراطية وصعود الإرهاب** في الشرق الأوسط ، أصبحت الإدارة الأميركية الآن أكثر انفتاحاً على التعامل مع **الإسلام السياسي.**

وقد كان رجال السياسة الرئيسيون وراء هذا التحول في خطاب مؤسسات الاتحاد الأوروبي التي حصلت على دعم ضمني لبعض الدول الأعضاء، ونتيجة لذلك ، يمكن العثور على أدلة على اتباع نهج جديد تجاه **الإسلام السياسي** في العديد من وثائق الاتحاد الأوروبي اعتبارًا من عام 2003 وما بعده.

وهكذا ، دعت "**الشراكة الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي مع البحر المتوسط والشرق الأوسط**" في عام **2004** إلى إشراك الاتحاد الأوروبي "**مع المنظمات السياسية غير العنيفة وحركات المجتمع المدني على جميع المستويات في المجتمع ، مع مثل هذا الانفتاح مفتوح لجميع المنظمات الملتزمة بعدم العنف والوسائل الديمقراطية**" .

وقد كانت أكثر وضوحًا "**استراتيجية الاتحاد الأوروبي حول "مكافحة التطرف والتجنيد للإرهاب**" في عام 2005 [1]، حيث أشارت إلى "**أننا نحتاج إلى تمكين الأصوات المعتدلة من خلال المشاركة مع المنظمات الإسلامية والجماعات الدينية التي ترفض النسخة المشوهة للإسلام التي أنتجتها القاعدة والجماعات المتطرفة الأخرى ... كما يجب أن نضمن أنه من خلال سياساتنا الخاصة لا نزيد من حدة الانقسامات".**

وكان قد برز دعم إضافي من "**البرلمان الأوروبي**" ، والذي طالما دافع عن مشاركة أوروبية أكبر، في عام **2007** "**قرار حول الإصلاحات في العالم العربي**" ، اعترف البرلمان الأوروبي بأن "**الاعتدال الإسلامي يعتمد على كل من استقرار الإطار المؤسسي الذي تتطور فيه والفرص التي يتيحها هذا الأخير للتأثير على صنع السياسة**"، ولا يزال القرار يدعو الاتحاد الأوروبي إلى "تقديم دعم سياسي ملموس لتلك "**المنظمات السياسية التي تروج للديمقراطية بوسائل غير عنيفة**" ، "**باستثناء القوى**

---

[1] تبنّى مجلس الاتحاد الأوروبي استراتيجية خاصة لمكافحة التطرّف وتجنيد المقاتلين في ديسمبر (كانون الأول) 2005. وافقت الدول الأعضاء على ابتكار هذه الاستراتيجية وخطة العمل (الوثيقة 05/1/14781 والوثيقة 05/14782) لغرض تداول قضايا التجنيد والتطرف في المجلس الأوروبي بتاريخ 16-17 ديسمبر (كانون الأول) 2004. كانت الوثيقة النهائية مبنية على العمل المنجز منذ الخامس والعشرين من مارس (آذار) 2004 أثناء إعلان المجلس الأوروبي حول مكافحة الإرهاب.

القومية الطائفية والمتطرفة " ، بما في ذلك ، عند الاقتضـــــاء ، الجهات العلمانية والإســـلاميين المعتدلين".[1]

وعليه، فإن الضـــغط الممارس لاعتماد نهج جديد في المنطقة بلغ ذروته خلال الفترة **2005-2006**، لكنه فشـــل في نهاية المطاف، نظرا لاجتماع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في عام **2005** في إمكانية التفاعل مع مجموعة أوسع من الجماعات القائمة على "**العقيدة والدين**" في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، ولكن لم يشرع في اتخاذ أي إجراءات ملموسة.

وبعد الانتصـــار المفاجئ لحركة حماس في عام **2006**، أخذت "**المفوضـــية الأوروبية**" مرة أخرى زمام المبادرة من خلال إنشاء فرقة عمل حول "**الإسلام السياسي**" داخل **المديرية العامة للعلاقات الخارجية (RELEX)**تم تكليف فريق العمل بصياغة ورقة مناقشة توضح مجموعة من المبادئ والشروط المشتركة التي يمكن أن تكون بمثابة أساس لمقاربة أوروبية أكثر شمولية تجاه **الإسلام السياسي**، وبينما "**حظيت الوثيقة الناتجة بتأييد واسع داخل اللجنة ، رفض المجلس مراراً الموافقة على هذه الاستراتيجية الجديدة ، مما أدى إلى تأجيل المبادرة**"[2].

ولقد كان الفشـل في تبني "**مقاربة جديدة تجاه الإسـلام السـياسـي**" يعني أن سـياسـات الاتحاد الأوروبي اســتمرت إلى حد كبير على غرار ما حدث في التســعينيات، على الرغم من إعادة إطلاق **حوار المجتمع المدني الشـــهير في عام 2002** ، إلا أن العملية بقيت مركزة فقط على الجهات الفاعلة العلمانية والحكومية المعتمدة، وهكذا ، عندما احتجت "**مصـــر**" عام **2003** على أن بعض الجهات التي دعمها الاتحاد الأوروبي على ارتباطها "**بالتطرف الإســـلامي**" ، ســحب الاتحاد الأوروبي على الفور تمويله من المشاريع التي تمت الموافقة عليها من قبل.

وبالمثل ، وعلى الرغم من إجراء بعض الاتصـــالات غير الرســمية والمخصــصـــة مع قادة المعارضـــة الإســلامية المعتدلة ، لم يوفر الاتحاد الأوروبي في أي وقت دعمًا سـياسـيًا لهم، لذا عندما حاولت بعض المؤسسات السياسية المغربية استغلال هجمات "**الدار البيضاء**" الإرهابية في عام **2003** لرفع الاعتماد

---

[1] في هذا الصـدد، أصـدر المركز الدولي لمكافحة الإرهاب(ICCT) تقريراً تحت عنوان: "ظاهرة المقاتلين الأجانب في الاتحاد الأوروبي.. الملامح والتهديدات والسياسات". ويهدف التقرير إلى تحديد ملامح هذه الظاهرة، والحقائق المرتبطة بها في سياق الصراعات بكل من سوريا والعراق، فضـلاً عن تقييم التهديدات، والاستجابات السياسية لها على مستوى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

[2] Sara Silvestri, Op.cit.

عن "**حزب العدالة والتنمية**"[1] المعتدل من العملية السـياسـية ، كانت الولايات المتحدة هي التي تدخلت لصالحها مع الحكومة المغربية ، وقف الاتحاد الأوروبي في صمت.

ومنه، فإن الفشـل في تبني مقاربة أكثر شـمولاً تجاه "**الإسـلام السـياسـي**" الذي كان قائماً على الحوار والمشاركة قد تمت مواجهته باتفاق أوروبي أكبر على مقاربة حصرية تركز على "**الأمن**" لمواجهة "**التطرف الإسلامي**"، وقد أدى ذلك إلى إنشاء **قائمة إرهابية أوروبية مشتركة** في عام **2001** ، والتي تم توسيعها تدريجيا لتشـمل مجموعة متنوعة من **المنظمات الإسـلامية** ، بما في ذلك **حماس** في عام **2003**، وفي الوقت نفسـه ، فإن الاتحاد الأوروبي **نقل جزء من سـياسـات الأمن الداخلي الخاصـة به لشـركائه المتوسـطيين** ، من خلال المشـاركة في تعاون مكثف لمكافحة الإرهاب وتطوير أدوات قانونية وشـرطية جديدة لمواجهة الهجرة.[2]

ووفقاً لبعض المحللين ، فإن: "**هذه التطورات سـمحت للحكومات العربية بمواصـلة التقارب في خطاباتها الأمنية مع خطاب الاتحاد الأوروبي الذي مكنها من إضفاء الشرعية على إجراءاتها الداخلية**".

علاوة على ذلك، بدا أن التعاون الوثيق مع أجهزة المخابرات والشـرطة في هذه الدول يقوض بشـكل مطّرد التزامات أوروبا الضعيفة تجاه **تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان**.

بشكل عام ، أشارت هذه التطورات إلى أنه على الرغم من المحاولات المتكررة من قبل المفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي للدفع باتجاه نهج جديد ، إلا أن عدم وجود إجماع عبر أوروبا حول هذه القضـية أدى إلى المزيد من "**الأمننة**" **للإسلاموية** خلال العقد الأول من القرن الحالي.

وفي نفس السـياق، فإن الموقف الصـارم الذي اتخذه الاتحاد الأوروبي تجاه **حماس** ، في أعقاب فوزها في الانتخابات عام **2006** ، أنهى فعليًا النقاشات الداخلية حول تبني سياسة المشاركة ولم يتم بذل المزيد من الجهود في هذا الاتجاه منذ ذلك الحين.[3]

وقد سـاهم ذلك في التآكل والتعليق التدريجي **لجدول الأعمال المعياري للشـراكة الأورو-متوسـطية** في المنطقة ، مع توجيه سياسات الاتحاد الأوروبي بشكل متزايد نحو تطوير الأعمال والتعاون الأمني.

---

[1] **حزب العدالـة والتنميـة** ،بـالأمـازيغيـة ⴰⴽⴰⴱⴰⵔ ⵏ ⵜⴰⵏⵣⵣⴰⵔⵎⵓⵜ ⴷ ⵜⴰⵏⵎⵍⵉⵜ:بـالفرنسـيـة Parti de la justice et du développement : حزب سياسي ديموقراطي مغربي ذو توجهات إسلامية، أسسه المقاوم المغربي عبد الكريم الخطيب سنة 1967فاز الحزب في الانتخابات البرلمانية المغربية 2011 و الانتخابات البرلمانية المغربية 2016.

[2] Ibid.

[3] Ibid.

في الأخير، كان المتغير المتداخل الذي منع حدوث تغيير في سياسات الاتحاد الأوروبي من استراتيجية حصرية إلى استراتيجية شاملة في التعامل مع قضايا الإسلام السياسي، هي **الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.**

المطلب الثالث: أنماط التهديدات الوجودية للإسلام السياسي في الخطاب الأمني الأوروبي المشترك

عند محاولة فهم أنماط التهديدات الوجودية التي تحاول مؤسسات الاتحاد الأوروبية تقديمها كتهديدات وجودية لكياناتها المرجعية المختلفة، "الهوية الأوروبية، الأمن الأوروبي، التكامل الأوروبي....."، في خطابها الأمني تجاه الإسلام السياسي، وجب الرجوع إلى المقاربة السابقة التي تؤكد على أن الخطاب الأمني الأوروبي تجاه الإسلام السياسي ينطلق من متغيرين أساسيين وهما كيفية التعامل مع الإسلام من طرف الحركات الإسلامية، والعامل الثاني أهداف المؤسسات الأوروبية من سياساتها تجاه الحركات الإسلامية الساعية للوصول إلى السلطة في دول جنوب المتوسط، بين تحقيق "الاستقرار/الديمقراطية"، على هذا الأساس يمكن فهم منطلقات تحديد مضمون التهديدات الوجودية لكيانات الاتحاد الأوروبي في خطابها الأمني المشترك.

الشكل (25): مخطط يوضح ديالكتيكية الأمن

EUROPEAN SECURITY IDENTITIES 109

Sector	*Referent Object*	*Survival*
Societal	Nation	Identity
Political/military	State	Sovereignty
Economic	Firm	No
Environment	'Nature'	Sustainability

Figure 1: The Dialects of Security

OLE WEAVER, European Security Identities, Centre for Peace and Conflict Research, 4, Fredericiagade 18, DK-1310 Copenhagen , Denmark Journal of Common Market Studies Vol. 34, No. 1 March 1996

أولا: متلازمة الإسلام/الإرهاب

تؤكد أغلب الأوساط السياسية الأوروبية أن التحولات الأمنية العالمية المتسارعة والمتطورة خصوصا في العالم الإسلامي والمنطقة العربية بشكل أخص[1]، تمثل البؤر المهددة للأمن الأوروبي بشكل عام، فمنذ أحداث 11 سبتمبر ، 2001وخصوصا بعد الحرب الثانية على العراق، صارت المسألة الأمنية الرهان الأساسي لكل دول العالم، سيما مع تأثير الإرهاب الدولي من جهة والأعمال العسكرية من جهة ثانية على توازن الدول واستقلالها، لذلك لتم يكن للبعد الأمني أن يطغى على الاتفاقيات التي تعقد بين دول الجوار المتوسطي، والسعي إلى ترويج شعار" **حماية المجتمعات الأوربية من خطر التهديدات الإرهابية**"، لو لم تكن المنطقة تعيش على إيقاع تبعات ما بعد 11 سبتمبر[2] ، كما أن العمليات الإرهابية التي شهدتها عواصم بعض الدول الأوربية(مدريد 2004 ولندن 2005 وباريس) 2015 والتي كان متن بين المتورطين فيها أشخاص من أصول مغاربية، ولد لدى دول الشمال المتوسطي ربط مختزل بين وجود المهاجرين وعدم الاستقرار السياسي والأمني، وجعل دول الاتحاد الأوربي تعيد النظر في الجماعات المسلمة وثقافتها في ضوء حرب الأفكار والثقافات التي يروج لها المفكرون القوميون، فبعد أحداث 11 سبتمبر والأحداث اللاحقة، التي هزت عددا من العواصم الأوربية، أصبح الرأي العام الغربي عموما ينظر إلى الجاليات الإسلامية بعين سلبية، وإلى العنف الإسلامي بأنه عنف سياسي وإيديولوجي، وان كانت الممارسة تشهد من حين لآخر بعضا من مظاهره المافيوية ، بمعنى أن ممارسة العنف من لدن أفراد وجماعات ذات انتماء إسلامي ، تسند إلى حد كبير على عوامل عقائدية، وعلى قناعات دينية وتصورية للشاكلة التي ينبغي أن يكون علها المجتمع[3].

ومنه، فإن الإسلام والديمقراطية الغربية غير متوافقين، إذا كان من المفترض أن تلخّص هذه الحالة ، فلا بد من الإشارة إلى مثال مثير للاهتمام نقله ووفقا لخطابات المسؤولين الأوروبيين فإن: **القضية ليست الديمقراطية ولكن الطبيعة الحقيقية للإسلام، هل أن جوهر الإسلام ، متوافق مع الليبرالية ، حقوق الإنسان والديمقراطية التمثيلية على النمط الغربي، الإجابة هي "لا"**

على العكس من ذلك ، ويعتقد البعض من السياسيين أنه من الممكن تطوير نسخة إسلامية من الديمقراطية، ومع ذلك، يميل السياسيون الغربيون الذين يرون عدم توافق متأصل بين **الإسلام** والديمقراطية إلى تعريف هذا الأخير على أنه نظام علماني للحكومة مع الفصل التام بين الدين والدولة.

---

[1] Yuksel Sesgin, does Islam pose a threat to the west ?,Persepsions, « June-August », 2000, P 70

[2] يوسف كريم، "المهاجرون المسلمون في أوروبا بين قضايا الهوية والإرهاب" ،ألمانيا، برلين، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، المركز الديمقراطي العربي، العدد الثالث، يوليو 2017، ص 259

[3] المرجع نفسه.

وبهذا المعنى ، فإن الديمقراطية تتعارض في الواقع مع الإسـلام ، حيث أنه ، نظريا على الأقل ، لا يوجد فصـل بين الدين والسـياسـة ، والسـيادة لله ، والقرآن والشـريعة هما المصـدران الوحيدان للقانون.

ولقد طوّر الإسـلام بالفعل درجة معينة من الديمقراطية كجزء لا يتجزأ من الفكر السـياسـي الإسـلامي الحديث، في حديثهم عن انعدام الحماس أو الدعم للتحرير السياسي ، يؤكدون أن الحقائق السياسية للعالم الإسلامي لم تكن مواتية لتنمية التقاليد والمؤسسات الديمقراطية، فالاقتصادات الضعيفة والأمية والبطالة المرتفعة ، لا سيما بين جيل الشباب ، تؤدي إلى تفاقم الوضع وتقوض الثقة في الحكومات العلمانية وتزيد من جاذبية "**الأصولية الإسلامية والإرهاب**".[1]

وهنا، تؤكد أغلب الخطابات الرسـمية الأوروبية على أن الجماعات المرتبطة بالإسـلام تمثل خطرا حقيقيا يهدد أوروبا، لكنهم اختلفوا في التعبير عن درجة الخطورة وأسـبابها، والعلاقة بين الإسـلام والإسـلاميين الحاليين.

ففي نظر البعض أن "**الإسـلام ليس عدوا واضـحا يمكن التعرف عليه وتحديده مثل الشـيوعية، ولكنه والحق يقال عدو لنا بسبب وجوده المتعاظم في أوروبا ولروحه الانتشارية التي تتجسد في سلوك أبنائه الأكثر عنفا باللجوء إلى الإرهاب**". [2]

وإضـافة إلىذلك، تأكيدهم على وجوب "**التوقف عن التمييز بين الإسـلام السـياسـي والإسـلام، فهما في الواقع شـيء واحد، ومادام الإسـلام لم يعرف بعد ثورة عن طريق الاجتهاد، خاصـة في تفسـير القرآن، فسيبقى دينا عنيفا وعدوانيا**"، وهذا ما يؤكد استمرار العقد التاريخية للدول الأوروبية، التي ترجع دائما إلى تاريخا المرتبط دائما بالصراع والحرب مع أغلب الحضارات الأخر خصوصا "**الإسلام والشيوعية**".

وهنا يمكن ملاحظة أنّ بعض المسـؤولين والرسـميين الأوروبيين قد فرّقوا بين الإسـلام والشـيوعية فقالوا: "**الفرق بينه وبين الشيوعية أن هذه كانت عدوا مبدئيا، في حين أن الإسلام ليس عدوا مبدئيا لأنه ليس مذهبا ماديا أو بناء عقلانيا باردا، ولكنه يؤسـس بنيانه على عقيدة وإيمان بإله خالق يحدد سـلطات الإنسان**".[3]

---

[1] Hipller Jochen, The Islamic threat and european foreing policy, in:¨Hipller,J,and Lueg, A, Pluto press, London,1995 ;pp ;122-145

[2] Christoph Geffroy and Annie Laurent, L'islam un danger pour l'europe, Genve press, Genve, 1er editions, 2009, pp.95.110.

[3] Ibid. p114.

وعليه، "**الإســــلام دين شــــمولي وفي حركاته النضــــالية الحالية يعتبر هو الخطر الأول في المســــتقبل الأوروبي، وإذا أمكن التعايش مع المسلمين الذين يفضلون تدينا باطنيا خاصا فإنه من الصعب التعايش مع الآخرين، ويستحيل مع الحركيين**".[1]

ثانيا: المركب الاستراتيجي للتهديدات الوجودية المرتبطة بالإسلام السياسي في الخطاب الأمني للاتحاد الأوروبي: الإسلام/الهجرة/الإرهاب.

إن المشكل الرئيسـي الذي يبحثه المسؤولون الأوروبيون في الوقت الراهن مشكلة الهجرة الحاضـرة بكل قوة في المناقشات الدائرة بين المسؤولين الكاثوليك، ولم يتردد أحد منهم في مهاجمة السياسات التي فتحت الباب على مصراعيه أمام المهاجرين من بلدان إسـلامية، حيث فتح الباب أمام تسلل الإسـلام إلى الفضـاء الأوروبي عن طريق الأجيال المتتالية من أبناء المهاجرين الذين امتلكوا الجنسية الأوروبية وصـار الإسـلام بموجب ذلك أمرا واقعا.[2]

وهنا، يقول **جيفروي** (Geffroy)"**الهجرة الكثيفة إلى أوروبا هي الباب الذي ولج منه الإســـــلام علينا، وذلك من مسـؤوليتنا ومن أخطاء قادتنا الذين اتبعوا سـياسـة انتحارية نقلت أفواجا من المسـلمين إلى ديارنا**".

ويحذر "**بولارد**" **(Polard)** من سيطرة الإسلام على كل شيء في الأفق المنظور بسبب نموه الديموغرافي قائلا "**ما إن يصـبح الإسـلام أغلبية في أوروبا، وهذا أمر لن يتأخر، بفضـل لعبة الهجرة والديموغرافيا والمعتنقين الجدد للإســلام، حتى يفرض رؤيته وشــريعته بطريقة ديمقراطية خالصــة كما فعلت النازية**" مضـيفا أن الأوروبيين "**لا يريدون أن يبصـروا هذه الحقائق، وأخشـى ما أخشـاه أن يسـتفيقوا قبل فوات الأوان**".[3]

وعليه، يؤكد المحللون الأوروبيون أن عدم وضــع سـياسـات وخطط فعالة للحد من الهجرة غير الشـرعية، وكذلك الفشل في إدماج المهاجرين في المجتمعات الأوروبية، ساهم في تعقيد وضعية الحكومات الأوروبية في التعامل مع أخطار وتهديدات الجماعات الإسلامية أو ذات الخلفية الإسلامية، كما يصبح من الصعب

---

[1] Ibid. p115.

[2] الحسن سرت ، "هل الإسلام خطر على أوروبا"، على الرابط:
http://www.aljazeera.net/books/pages آخر اطّلاع: 2018/03/29، 10:20.

[3] Christoph Geffroy and Annie Laurent, Op.cit. ; pp.117.118.

أو من المســتحيل تحديد الدور الذي تلعبه هذه الجماعات في الدول الأوروبية في ظل هذه الحالة الحرجة والاستثنائية التي يعيشها الاتحاد الأوروبي.[1]

✓ **الخطاب الوطني المعادي للهجرة في أوروبا**

إنّ الشعور المشترك بمعاداة المهاجرين في العديد من الدول الأوروبية بسبب صعوبة التكامل في ظل التنوع الثقافي، في الدول الأوروبية يسمى بــالإسلاموفوبيا ، لأن نسبة الهجرة كبيرة في أوروبا، فالخطابات المعادية للهجرة من قبل الأطراف اليمينية المتطرفة تتجه نحو المسلمين بالدرجة الأولى ، وقد تبنت الجبهة الوطنية الفرنســية "the French national front" اســتراتيجية انتخابية تربط الإســلام بالإرهاب، في بريطانيا أيضــا، حكومة **توني بلير**(Tony Blaire) جرمت المهاجرين في الداخل والخارج عبر المســلك "**الإرهابي**" ، كما اعتبرت حركات التحرير أو المقاومة "**حركات إرهابية**".[2]

وعليه، فالموقف الســـياســـي المتغير نحو الإرهاب بعيد المدى، لكن التغير الأكثر بروزا كان في الثقافة الســياســية لهولندا، حيث تهديدات العنف والموت أصــبحت تأخذ نقاش حاد، أين دعا الجمهور إلى إبعاد مقاربة الجيل الثاني، منع المساجد المعزولة ومنع الإسلام نفسه، فخطاب معاداة الإسلام أصبح الخطاب السياسي في هولندا.

والسياق ذاته، يوجد اتجاهان آخران في الخطاب السياسي المعادي للهجرة الإسلامية يستحقان الذكر:

الأول: التمييز بين الإسلام السيئ الراديكالي والإسلام الجيد (المطيع للقانون).

الثاني: اســتخدام الناطقين الرســمين المســلمين لانتقاد الإســلام والمســلمين، المثال على ذلك اســتخدام "ayaan hirsi ali" لإنجاح المشروع الهولندي في الصومال، يوصف بالخبير الإسلامي، هذا الأخير نقل إلى الجمهور أن الأشكال المعتدلة للإسلام لا تتوافق مع أسس الديمقراطية التحررية الليبرالية.

ومنه، فصــعوبة تقبل المهاجرين المســلمين في أوروبا فتحت نقاشــات حول التعددية الثقافية، حيث ترفض المجتمعات الأوروبية هذه الأخيرة، مع ظهور ما يســـمى بالخطابات الثقافية المســـتقلة ذاتيا والمجتمعات المنفصلة، ومأسسة الاختلاف ، كما تبرز المشكلة الهامة الأخرى كانت خوف الإرهاب الدولي الذي ارتبط بالمحافظين والأئمة الراديكاليين في السياقات المحلية.[3]

---

[1] Islam and Political Islam in Europe Transformations and Adaptations ; International Conference Working Paper Venice, December 15-16, 2017, pp.3.4

[2] جوسلين سيزاري، ،"أمننة الإسلام في أوروبا"، ترجمة، نوري عزيز، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**،

[3] المرجع نفسه.

وعل هذا الأســاس، تعد الهجرة – والتي تمثل الهجرة الإســلامية نســبة 90 % منها منذ عام 1990 – الخطرَ الحقيقي الذي يهدِّد الوجودَ الأوروبي، هذا بســبب النمو المتزايد في تعداد المســلمين، مما يجعل الكثافةَ السكانية الإسلامية تغيِّر وجهَ أوروبا والعالم في بضعة عقود[1].

- فبالنسبة لفرنسا، نسبة المواليد بالنسبة للأسر الفرنسية تمثل **1,8** طفل لكل أسرة، وبالنسبة للأسر المسلمة **8,1** طفل لكل أســرة، وكذلك فإن **30 %** من الشــباب ما بين **20** فما أقل من المســلمين، وفي المدن الكبرى مثل **باريس ومرسيليا ونيس** تصل هذه النسبة إلى **45 %**، ففرنسا المسيحية أصبحت المساجدُ تزداد فيها مقارنةً بالكنائس، ومن المتوقع بحلول عام **2027** أن يمثل المســلمون **20 %** من الكثافة السكانية الفرنسية، وفي غضون **40** عامًا ستصبح فرنسا دولة ذات غالبية مسلمة[2].
- وأما بالنســبة لبريطانيا، فالمســلمون الذين كان عددهم **80.000** منذ ثلاثين عامًا، قد بلغوا اليوم **2,5 مليون** مسلم، في تضاعف ضخم وصل إلى ثلاثين ضعفًا، بالإضافة إلى آلاف المساجد، كثير منها تحوَّل – بفضل الإسلام – من كنيسة إلى مسجد[3].
- وأما هولندا، **فـ50 %** من المواليد الجدد مسلمون، ومن المتوقع في خلال الخمسة عشر عامًا القادمة أن يصبح **50 %** من سكان هولندا من المسلمين.
- وأما بلجيكا، فإن **25 %** من سكانها مسلمون، كما أن **50 %** من المواليد الجدد من المسلمين، مما جعل الحكومة البلجيكية تعلن أنه بحلول عام **2025** سيكون ثُلث المواليد في العالم الأوروبي من المسلمين.

---

[1] مصطفى مهدي، "مستقبل الإسلام في أوروبا" ،على الرابط :
http://www.alukah.net/authors/view/home/1310
آخر اطّلاع: 2018/03/29, 11:57.

[2] كشف مسح استبياني صدر حديثًا عن" شركة **إيبسوس** "التي مقرها العاصمة الفرنسية" **باريس** "عن موقف الفرنسيين من الإسلام والمسلمين – أن 74% من الفرنسيين يرون الإسلام دينًا يحث على التعصب، وأنه غير متوافق مع القيم الاجتماعية الأوروبية.
وقد نشرت صحيفة" لوموند "نتيجة الاستبيان الذي أظهر أن 8 من بين كل 10 من الفرنسيين يرون الإسلام دينًا يحاول هيمنة آرائه على غيرها، كما أن 10% أيدوا كون جميع المسلمين أصوليين، مقابل 44% أيدوا كون غالبية المسلمين توجهاتهم أصولية، وهذا بالرغم من عجز المشاركين عن تحديد ضوابط الأصولية

[3] مصطفى مهدي، مرجع سابق.

➢ تعتبر الحكومة الألمانية أولَ من تكلَّم عن هذه الزيادة الكبيرة في النمو الإســـــلامي منذ **17** عامًا، وهذا الذي دفع المكتبَ الفيدرالي الألماني للإحصاء في ذلك الوقت إلى التصريح بأن ألمانيا ستصبح دولة ذات غالبية إسلامية بحلول عام **2050**[1].

✓ ثالثا: المركب الحضاري في الخطاب الأمني الأوروبي المشترك تجاه التهديدات الوجودية للإسلام السياسي بين: أسلمة أوروبا/أوربة الإسلام

تؤكد المســـــؤولون الأوروبيون أنّ الثقافة التي قام عليها الكثيرون من المهاجرين المســـــلمين أو ذوي الأصــول المسـلمة لا تشـجع على الاتصــال بالآخرين ولا تسـمح بالاندماج معهم، بالرغم من هذه الثقافة الانعزالية، تتعامل مع الأوروبيين وتتبادل معهم المصــالح المادية لكنها لم تنتقل معهم من تبادل المصــالح إلى الاتفاق على المبادئ وتبادل الأفكار، بل لاتزال أســــيرة هذه الثقافة المتخلفة التي يتبناها ويروج لها كثيرون من المشتغلين بأمور الدين والسياسة والإعلام في بلادهم الأصلية.

وعليه، هذه الثقافة التي تحولت في معظم الدول العربية والإســــلامية إلى ثقافة عامة تتبناها أحزاب ومؤســســات وترعاها وتمولها حكومات ودول هي التي صــنعت الإخوان، والقاعدة، وداعش، وبوكو حرام، واخترقت المؤســـســات الدينية والمعاهد، وحولتها إلى منشــأ للتطرف والتخلف والعدوان الدائم على حقوق الإنسان–حسب النظرة الأوروبية–.

والمشـكلة الأن، هي العلاقة المعقدة بأوروبا، حيث تصـبح أكثر تعقيدا وأشـد خطورة حين تجد هذه الثقافة المتخلفة من يتبناها من الأوروبيين ويحولها إلى أفكار نظرية وخطط سـياسـية يرسـم فيها مسـتقبل العلاقة بين الغرب والإســلام، كما نرى فيما يقوله **صـمويل هنتنجتون** عن صــدام الحضــارات، وما تقوله **مارين لوبين**(Marine Le pain) زعيمة حزب الجبهة الوطنية في فرنسا، أما **صمويل هنتنجتون** المتخصص

---

[1] المرجع نفسه.

*أظهرت دراسـة لمعهد فرنسـي نشـرت نتائجها مجلة "لوفيغارو" أن هناك غالبية ألمانية ترى في الإسـلام خطرا يهدد بلادهم. وبذلك تكون ألمانيا في مقدمة دول الاتحاد الأوروبي في هذا الشأن، ولكنها تبقى أقل من بعض دول أوروبا الشرقية، وبحسب الدراسة الفرنسية، فإن أكثر من نصف الألمان يرون في الإسـلام خطرا .وكانت إجابة 63% ممن شـملتهم هذه الدراسـة بنعم عن السؤال التالي: "**هل يشكل الإسـلام خطرا على بلدك**". ويذكر أن الدراسة أجراها معهد "**إيبسوس**، ونشرت جزء من نتائجها مجلة "**لوفيغارو**" اليوم الجمعة (29 أيلول/ سبتمبر .(2017

وبذلك تقف ألمانيا بخمس نقاط أعلى من معدل مخاوف دول غربية في الاتحاد الأوروبي، لكنها تشـكل معدلا أقل من بعض دول أوروبا الشـرقية، مثل بولندا بمعدل 67 %والتشـيك بمعدل 85% وسـلوفاكيا بمعدل 78%. لكن معدل الخوف من الإســلام كخطر يبدو منخفضـا كثيرا في دول أوروبية أخرى مثل البرتغال وكرواتيا، حيث يشكل المعدل 36 و29 % على التوالي.

من جانب آخر، يتخذ نحو 51% من الألمان موقفا أقرب إلى السـلبية من نتائج الهجرة إلى البلاد. فيما يعتقد نحو %43من الألمان أن بلادهم ليس بمقدورها اسـتقبال مزيد من اللاجئين. لكن 76 %من الألمان مازالوا يعتقدون أن اسـتقبال اللاجئين الفارين من الحروب والفقر التزام أخلاقي مهم.

الأمريكى فى الدراسات الاستراتيجية فيرى أن المستقبل سيكون ساحة لصراع الحضارات، أي للصراعات الدينية، لأن الحضارة في نظر **هنتنجتون** كيان يقوم على الدين قبل أي شيء آخر.[1]

وفي السياق ذاته، وفي عددها الصادر في 20 يوليو 2009 وضعت مجلة "**نيوزويك**" **News Week** غلافا يحمل عنوان أسـطورة يوريبيا Eurabia، وكان العنوان الفرعي هو "**المخاوف الزائفة لاستيلاء المسلمين على أوروبا.**"

ومنه، فإن التقرير الذي قدمته **نيوزويك** من إعداد **وليام أندرهل** (William Anderhel) ويفند المخاوف المفتعلة التي تستحضر من التاريخ الغزو الإسلامي لأوروبا في كل من معركة **بواتيه** (بلاط الشهداء) عام **732** م حين كانت الجيوش الإسلامية على أعتاب **باريس**، وحصار **فيينا** عام **1683** حين كان الأتراك يسيطرون على مصير جنوب شرق ووسط أوروبا.

وهنا، يكذب التقرير الادعاء بأن ما يحدث الآن من "**غزو صامت**" للمهاجرين المسلمين سيحيل القارة إلى سيطرة الإسلاميين خلال نصف القرن المقبل.[2]

"حيث يقول التقرير: "**صحيح أن أقصى زيادة للمسلمين في أوروبا تصل إلى نحو أربعين مليون مسلم عام 2025ويمكن أن يشكلوا وزنًا ديموغرافيًا وسياسيًا بالغ التأثير، لكن المفتاح الأساسي في تحريك هذه الكتلة هو درجة التنظيم السياسي، والاتفاق على موقف إسلامي موحد**".

وعليه، نجحت تلك المخاوف في تغذية الحركات والأحزاب اليمينية المتطرفة التي تستهدف المسلمين، حيث أفادت استطلاعات الرأي بأن أكثر من 50% من سكان إسبانيا وألمانيا يحتفظون بمشاعر سلبية ضد المسلمين، ونجح **الحزب اليميني الهولندي** في الحصول على**17%** من أصوات الناخبين في

---

[1] عبد المعطي حجازي ، "الإسلام في أوروبا..وأوروبا في الإسلام"، على الرابط:
http://www.ahram.org.eg/WriterArticles/47/2018/0.aspx
آخر اطّلاع: 2018/03/29، 12:30.

*أورابيا، "Eurabia": مصطلح نوع من اللعب بالكلمات، فبدلا من كتابة الاسم الكامل لأوروبا Europe تم حذف النصف الثاني من الكلمة لصالح كلمة "شبه الجزيرة العربية" Arabia في إشارة إلى غزو الأيديولوجيا السلفية للقارة الأوروبية.

ظهر المصطلح لأول مرة عام 2005 وصكته جيزل ليتمان الباحثة اليهودية البريطانية (من يهود مصر قبل الثورة) التي كرست وقتا طويلا من حياتها البحثية في التخويف من الإسلام في أوروبا والأخطار التي ستصيب الحضارة الأوروبية من تنامي "الفاشية الإسلامية"، وقد نشرت في سبيل ذلك عدة مؤلفات تتناول حياة المسيحيين واليهود في العالم الإسلامي (وخاصة كتاب عن أهل الذمة) وحياة المسلمين في العالم المسيحي (وخاصة كتابها الذي يحمل عنوان يوريبيا).

[2] معتمد عاطف،" أسلمة أوروبا وأوربة الإسلام"، على الرابط:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/authors/2009/9/1/
آخر اطّلاع :2018/03/29، 12:45.

الانتخابات البرلمانية الأخيرة بفضل تسلحه بشعارات معادية للأجانب، كما ضاعف **الحزب النمساوي القومي** مقاعده البرلمانية بعد الشعارات المعادية للإسلام التي روجها بين الناخبين.

ولهذا، فالنتيجة التي وصلت اليها الحكومات الأوروبية بعد هذه التغيرات في الخريطة الانتخابية هو التشديد على وقف الهجرة من العالم الإسلامي وعرقلة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

وفي نفس السياق، يعود **وليام أندرهل** في تقريره إلى الدراسات التي يعدها مجلس الاستخبارات القومي بالولايات المتحدة، حيث ينشغل هذا المجلس بحالة المسلمين في أوروبا اعتقادًا بأن تطورات هذه الحالة ستنعكس حتما على الولايات المتحدة، على غرار ما تم ترويجه من أن أحداث سبتمبر تم التخطيط لها في ألمانيا.

وفي هذا الإطار، يشير التقرير الاستخباراتي إلى أن أقصى زيادة يمكن أن يحققها المسلمون في أوروبا خلال العقدين المقبلين لن تتجاوز ضعف وزنهم الحالي، حيث سيبلغ عددهم **38 مليون** نسمة عام **2025** وحينها لن تتجاوز نسبتهم **8%** من سكان القارة الأوروبية.[1]

وعلى هذا النحو، فإن الصراع الحضاري بين المكون الإسلامي داخل الحضارة الغربية والأطراف الأوروبية المختلفة، قد يصبح هو المحدد الرئيسي للمرحلة القادمة بين أوروبا والعالم الإسلامي بشكل عام، لأن الواقع الأمني الحالي في بعده الحضاري الاجتماعي، لا يمهد لأي من المقاربتين المقترحتين،أي:

- **أسلمة أوروبا:** وهو أمر تسعى كل الأطراف سواء المسؤولين السياسيين أو المتطرفين في الاتحاد الأوروبي على مواجهته ومحاربته بكل الإجراءات.

- **أوربة الإسلام:** وهي مقاربة صعبة التطبيق في ظل عدة اسباب منها:
  - ✓ استمرار موجات الهجرة الإسلامية إلى دول الاتحاد الأوروبي.
  - ✓ صعوبة اندماج المهاجرين الجدد في النظام الاجتماعي الأوروبي.
  - ✓ فشل السياسات الأوروبية في إدماج المهاجرين في المجتمع الأوروبي.[2]

رابعا: صعود اليمين المتطرف وهيمنة خطاب الإسلاموفوبيا: الإسلام كتهديد وجودي متعدد الأبعاد

---

[1] المرجع نفسه.

[2] Robin Simcox,The Threat of Islamist Terrorism in Europe and How the U.S. Should Respond,in: https://www.heritage.org/terrorism/report/the-threat-islamist-terrorism-europe-and-how-the-us-should-respond اخر زيارة للموقع: 2018/03/29، 13:00.

الخوف من الإسلام نتاج اجتماعي راسخ في أوروبا، ومرتبط في الغالب بتوجهات عنصرية معادية للمسلمين متجذرة في المجتمع الأوروبي تساوي بين الإسلام والإسلاموية –المتطرفة حسب هذا الرأي– بشكل تعميمي، بحسب ما يرى أستاذ العلوم السياسية الألماني **أندرياس بوك(Andreas Puck)** الباحث في الإرهاب والعنصرية وعلم النفس السياسي، في تحليله حول التهديد الحقيقي للإرهاب الإسلاموي في السياق التاريخي، والخوف منتشر في ألمانيا وأوروبا، إنه الخوف من الإرهاب الإسلاموي – الخوف من الإسلام–، بحسب استطلاع للرأي أجراه معهد **بيو** عام **2016**، يخشى نصف المستطلعة آراؤهم في ثمانية من أصل عشرة بلدان في الاتحاد الأوروبي من أن تدفق المهاجرين المسلمين قد يزيد من خطر الهجمات الإرهابية[1].

وهنا، ترتبط الهجمات ضد المسلمين في عدد من الدول الغربية بموجة التطرف المتصاعد في المجتمعات الغربية خلال السنوات الماضية، والتي أنتجت مجموعة من المحفزات والفاعلين الذين يتبنون خطابًا راديكاليًّا تجاه التجمعات المسلمة يصفهم بعدد من السمات السلبية، ويطالب بالتخلص منهم، وهو الخطاب

الذي سرعان ما تحول إلى ممارسات إرهابية تستهدف المسلمين والمساحات التي تعبر عن هويتهم[2] .

---

[1] مؤلف صامويل هنتجتون عن صدام الحضارات، الذي ورد فيه العديد من الأفكار تجعل من الإسلام أول الحضارات المرشحة للصدام مع الغرب. وحسبه أن يدور الصراع على طول حد الهوة الفاصلة بين الحضارتين الغربية والإسلامية. فالغرب في ذروة قوته يواجه غير الغرب ،وعليه أن يتخذ كل الإجراءات الكفيلة بحماية الغرب (The west) ضد كل هؤلاء (The rest) ويقصد بهم الإسلام والمسلمين كتاب جرا هم فيلر وإيان الاسر الإحساس بالحضارة جيوبوليتكية الإسلام والغرب، وكتاب برنادرلودس جذور الغضب الإسلامي، الذي يقر فيه بأن الحرب بين الإسلام والغرب ستستمر لأن دوافعها التنافر الحضاري، وأن الإسلام في نظره لا يمكن أن يكون إلا ضد الحداثة الغربية بأعمدتها الثلاثة العلمانية الديمقراطية والرأسمالية الغربية

– مقال برنارد لويس، لماذا يكرهوننا، كتاب Elie Kedure الديمقراطية والثقافة السياسية العربية ، والذي يرى صاحبه أن الإسلام يتعارض مع القيم السياسية الديمقراطية.

– بالإضافة إلى الأدبيات التي تتحدث عن نظرية المؤامرة (مؤامرة إسلامية موجهة للغرب) وأن الغرب في حالة حرب مع الإسلام وعليه أن يدرس قانون الحرب عند هذا العدو، ومنها دراسة Troy Sthones عن أسرى الحرب في الإسلام. وتلك الصادرة في نوفمبر ديسمبر 1998 برنارد لويس بعنوان التصريح بالقتل: إعلان أسامة بن لادن للجهاد، والتي يعلن من خلالها صاحبها أن الغرب له الحق في أن يدافع عن نفسه بكل الوسائل ضد تهديدات بن لادن، وغيرها من الكتابات الغربية التي تتناول العلاقة بين الإسلام والغرب وغالبا ما تحمل شحنة مثيرة أو ذات طابع تحذيري من الخطر الإسلامي القادم نحو الغرب، وتؤكد جميعها أن العداء للإسلام والمسلمين يجد مبرره في مقالات ودراسات الأكاديميين أنفسهم.

– النمو الكبير للإسلام كدين داخل أوروبا وأمريكا: حيث يمثل الإسلام كدين ثالث إن لم يكن ثاني أكبر الديانات، وتتزايد نسبة المسلمين في دول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما صعد من المخاوف والهواجس لدى البعض، وأعاد التساؤل عن مدى ولاء مسلمو أوروبا وأمريكا كمواطنين، ومدى إمكانية نقلهم للعنف الأصولي إلى قلب أوروبا وأمريكا، ومعنى ذلك أنه إذا كان الإسلام في نظر بعض الأدبيات والدراسات الغربية يشكل تهديدا حقيقيا للغرب وليبراليته وعلمانيته، فإنه بالضرورة سوف ينظر إلى المسلمين الذين يعيشون هناك بقدر كبير من الريبة والخوف والشك، خاصة مع تصاعد الهجرة من شمال إفريقيا إلى الشاطئ الأخر الأوروبي. **أنظر:**

نفيسة رزيق و عزوز غربي، "الخطاب الإعلامي والسياسي والغربي وتنامي ظاهرة الإسلاموفوبيا"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، الجزائر، جامعة باتنة، العدد 11 جويلية 2017.

[2] محمد بسيوني، "الحلقات المفرغة :محفزات الإرهاب المضاد تجاه المسلمين في الغرب"، على الرابط:

كما يشير تقرير صادر عام **2017** عن **وكالة الشرطة الأوروبية "يوروبول"** عن اتجاهات الإرهاب في أوروبا، إلى تعرض التجمعات المسلمة لعدد من الهجمات الإرهابية التي تورط فيها عناصر محسوبة على اليمين المتطرف في أوروبا، وتنوعت أهداف هذه الهجمات بين اســتهداف الأشــخاص، وأماكن الإقامة، ودور للعبادة.

ففي ألمانيا، على ســبيل المثال، تم اعتقال أربعة من قادة تنظيم "**مجتمع المدرســة القديمة**" اليميني المتطرف في شـهر مايو **2015**، حيث كان بحوزتهم متفجرات، واتضـح فيما بعد أن التنظيم كان يخطط لاستخدام المتفجرات لمهاجمة مساجد، ومقرات إقامة عددٍ من اللاجئين والمسلمين.

وخلال شهر أفريل **2016**، تم إلقاء القبض على خمسة أشخاص ينتمون إلى مجموعة أُطلق عليها "**خلية فريتال**"، بشــرق ألمانيا، وقد وُجهت إلى المجموعة تهمة الانضــمام إلى تنظيم إرهابي، ومحاولة القتل وتفجير عبوتين ناسـفتين في عدد من المنازل الخاصــة باللاجئين،[1]كما شـهدت هولندا حالات مماثلة من الإرهاب الموجه ضد المسلمين.

ولعل النموذج الأبرز على ذلك، محاولة إحراق مســجد في مدينة **أنســخديه** الهولندية في شــهر فيفري **2016**، وعلى إثر تلك المحاولة تمت محاكمة منفذي العملية (أربعة أشــخاص)، وحكم عليهم بالســجن بتهمة الضلوع في هجوم إرهابي.

وقد تعرضــت التجمعات الإســلامية في بريطانيا هي الأخرى لهجمات إرهابية خلال السـنوات الماضـية، وبخلاف العنف اللفظي والكراهية التي هيمنت على الكثيرين داخل المجتمع، فقد كانت هناك حالات من الإرهاب والعنف الحاد، عبر عنها –على سبيل المثال– الأوكراني **بافلو لابشـين**، الذي أُلقي القبض عليه بعد قتله مســلمًا يُدعى "**محمد ســليم**" في أفريل **2013** أثناء تواجده في بريطانيا، كما أنه كان يخطط لتفجير عدد من المساجد في **ويست ميدلاند**.

وفي عام **2014** حُكم على شـخص يدعى **إيان فورمان** بالسـجن لمدة عشـر سـنوات لتخطيطه لتفجير مساجد في مقاطعة **مرزيسايد**.[2]

---

https://futureuae.com/ar-AE/Author/Index/

آخر اطّلاع: 2018/03/29، 13:30.

[1] engy abdelkader," a comparative analysis of european islamophobia: france, uk, germany, netherlands and sweden", in,

https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2844224

اخر زيارة للموقع، 2018/03/29، 13:30

[2] محمد بسيوني ، مرجع سابق.

وعليه، ثمة مساحة متداخلة بين الإرهاب اليميني ضد المسلمين في الغرب وإرهاب القاعدة وداعش الموجه للمجتمعات الغربية، خاصــةً فيما يتعلق بسمات الهجمات الإرهابية والتوظيف الراديكالي لوسائل الاتصال الحديثة التي تســتخدم لتبادل المعلومات حول الخطط الإرهابية، فضـــلا عن الابتكار ســواء في الأدوات المستخدمة في تنفيذ العمليات الإرهابية أو في تنوع الأهداف، وإن كانت الأهداف أكثر اتساعًا في نموذج إرهاب داعش والقاعدة، لأنها تشمل مؤسسات الدولة والمجتمع في الغرب، بخلاف أهداف الإرهاب اليميني المقتصرة على التجمعات المسلمة[1].

وفي الســياق ذاته، تشــهد المجتمعات الغربية حالة من النزوع نحو التطرف تجلّت ملامحها في الصــعود السياسي لحركات اليمين المتطرف، وبزوغ أنماط من القادة المتطرفين فكريا.

وقد يرجع تفسير هذه الظاهرة –ولو بشكل جزئي– إلى طبيعة الأنظمة السياسية، وهيكل الفرص الخطابية المتاحة في تلك المجتمعات، فضـلاً عن الشعور المتنامي لدى هذه المجتمعات بوجود تهديدات فعلية لها، سـواء كانت من المهاجرين القادمين إلى أراضـيها، أو من خلال الشـعور بالتراجع الاقتصــادي، أو تراجع الثقة في مكانة الدولة ووجود منافسين خارجيين لها.

وعليه، لقد صاغت القوى والأحزاب اليمينية خطابًا راديكاليًّا تجاه المسلمين، قدم للعناصر الإرهابية الإطار الفكري اللازم لتبرير هجماتها الإرهابية على المســلمين، فالقوى اليمينية تضــفي على التجمعات المســلمة سمات سلبية، وتحمّلهم مسؤولية الأزمات التي تمر بها المجتمعات الغربية.

---

[1] **تنطوي الهجمات الإرهابية على التجمعات المسلمة في الغرب على ثلاث سمات رئيسية تتمثل فيما يلي:**

1– غالبية الهجمات الإرهابية ضد المسلمين في الغرب تم تنفيذها من جانب مجموعات وأفراد يعتنقون أفكار اليمين المتطرف القائمة على رفض الآخر، واســتبعاده من المجتمعات الغربية، والتكريس لصــور نمطية ســلبية بشــأنه باعتباره أقل في المكانة الاجتماعية، ناهيك عن كون هذا الآخر مسئولاً عن كافة الأزمات التي تتعرض لها المجتمعات الغربية.

2– الكثير من هذه العمليات الإرهابية يتم تنفيذها بشكل فردي، في استدعاء لنموذج "الذئاب المنفردة"، أو من خلال شبكات ومجموعات صغيرة العدد ليســت على درجة كبيرة من التعقيد التنظيمي. ولا يُمكن إغفال أن هذه الســمة ســاهمت –بشــكل أو بآخر– في تعددية الهجمات الإرهابية وصعوبة توقعها. ففي ألمانيا، على سبيل المثال، تواجه الأجهزة الأمنية معضلة تنامي عدد الإرهابيين اليمينيين الذين ينفذون عمليات عنف دون أن يكون لهم سجل إجرامي سابق، أو توجهات متطرفة.

3– تستخدم العناصر الإرهابية أدوات متنوعة في تنفيذ عملياتها، وإن كان يغلب على هذه الأدوات البساطة وسهولة الحصول عليها، فالأمر لم يعد يتطلب بالضـرورة أسلحة متطورة ومعقدة، ولكن كافة الأدوات أصـبحت قابلة للتوظيف الإرهابي، وذلك في خضـم ما تطلق عليه "كوري زولي" الإرهاب منخفض التكنولوجيا low Tech Terrorism. وفي هذا السياق، لجأ منفذ هجوم مسجد فينسبري بارك إلى استخدام شاحنته الخاصة في دهس بعض المصلين، وهو الهجوم الذي يتشابه مع الهجمات التي نفذها تنظيم "داعش" في أكثر من دولة أوروبية خلال السنوات الأخيرة.

وبناءً على ذلك، نجد مثلاً حزب "**البديل من أجل ألمانيا**"، كنموذج للأحزاب اليمينية المتطرفة، يعتمد على برنامج سياسي يقترح حظر الرموز الإسلامية، وتقييد الممارسات الدينية للمسلمين، وذلك على غرار الدعوة إلى حظر الأذان وبناء مآذن المساجد.

كما يمتلك الإرهاب اليميني ضد المسلمين، مثله مثل إرهاب "داعش" و"القاعدة"، رؤية تطهرية إزاء العالم تختزله في ثنائيات قاصرة تكون مناط الحكم والإدراك، أو بتعبير "**بيار كونيسا**" (Pierre Conissa) فإن "**الكثير من النزاعات الدينية تقوم على تصوير الآخر على أنه الشر، بل هو الشيطان في حد ذاته، ويجب على الحرب أن تؤدي إلى إبادته التامة على مستوى العالم**".

ومنه، فإن الذي ينفذ عمليات إرهابية ضد التجمعات المسلمة في الغرب يعتقد أن المسلمين يمثلون تهديدًا للنقاء المجتمعي في الغرب، إذ أن القيم الإسلامية –من وجهة النظر تلك– لا تتفق بأي حال من الأحوال مع قيم الحرية والتسامح في الغرب، وبالتالي يتعين التخلص من الوجود الإسلامي الذي سيعد حينها بمنزلة الرسالة المقدسة أو الواجب، الذي بناء عليه نفذ "**دارن أوزبورن**" هجوم مسجد **فينسبري بارك**، حيث إنه أثناء قيامه بدهس المصلين بشاحنته، كان يصيح "**أريد قتل جميع المسلمين، أنتم تستحقون ذلك، لقد قمت بواجبي**".[1]

وفي هذا الإطار، عقد قادة أبرز الأحزاب الأوروبية اليمينية، في **27 ديسمبر 2017** مؤتمرا كبيرا في العاصمة التشيكية **براغ**، وأكدت الأحزاب الأوروبية اليمينية المتحالفة في **"أوروبا الأمم والحريات"**، وهي التشكيلة السياسية التي تأسست قبل سنتين داخل البرلمان الأوروبي، أنها تركز على التعاون في أوروبا خارج أطر الاتحاد الأوروبي[2].

وقد أكد كل المشاركين في المؤتمر على نفس الأهداف تقريبا، والتي يمكن إجمالها في الخطابات التالية:

---

[1] Alan Travis, "Anti-Muslim hate crime surges after Manchester and London Bridge attacks", the guardian, 20 JUNE 2017 , in,

https://www.theguardian.com/society/2017/jun/20/anti-muslim-hate-surges-after-manchester-and-london-bridge-attacks

اخر زيارة للموقع: 2018/03/29،14:00.

[2] جرى المؤتمر تحت شعار "من أجل أوروبا للأمم صاحبة السيادة" وبمشاركة مارين لوبان، التي تترأس حزب "الجبهة الوطنية" الفرنسي وكانت المنافس الأساسي للرئيس الحالي، إيمانويل ماكرون، خلال الانتخابات الماضية في مايو/أيار، وغيرت فيلدرز، زعيم "حزب الحرية" الهولندي، ولورنزو فونتانا من "رابطة الشمال الإيطالية"، وغيورغ ماير من حزب "حرية النمسا"، وماركوس بريتسل من حزب "البديل من أجل ألمانيا"، وذلك بالإضافة إلى البلجيكي جيرولف انيمانز، والبولندي ميشال ماروسيك، وكذلك جانيس اتكينسون التي كانت عضوا في حزب "استقلال المملكة المتحدة."

ويعتبر حزب "الحرية والديموقراطية المباشرة" بقيادة رجل الأعمال من أصول يابانية،، توميو أوكامورا، الجهة المستضيفة للمؤتمر.

وتمتاز جميع هذه القوى السياسية بخطابها المعادي لاستقبال المهاجرين الأجانب، وضد سياسات دول أوروبا في هذا المجال.

لوبان: سنفكك الاتحاد الأوروبي من داخله[1]

وفي كلمة ألقتها خلال المؤتمر، دعت **لوبان** إلى تفكيك الاتحاد الأوروبي من داخله.

وقالت: "**إن الاتحاد الأوروبي في النفس الأخير، وهناك أمل في أننا سنسقط هذه المنظمة غير الصحيحة من داخلها، وعلينا أن نتصرف كما يتصرف الفاتح**".

واعتبرت **لوبان** أن الأحزاب اليمينية قادرة على تحقيق الفوز في الانتخابات المقبلة للبرلمان الأوروبي، مشددة على أن هذه القوى تستطيع القضاء على الاتحاد الأوروبي، الذي وصفته بـــ**"المؤسسة الكارثية التي تقود القارة إلى الموت**[2]."

كما قالت **لوبان** أن "**الشعوب الأوروبية عليها تحرير نفسها من أغلال الاتحاد الأوروبي**"، وأوضحت أن محل هذه المنظمة سيحتله "**اتحاد الشعوب الأوروبية"**، وهو مشروع ينص على "**التعاون الطوعي بين الدول يقوم على الاحترام المتبادل ومراعاة مصالحها السياسية والاقتصادية**."

وبينت زعيمة "**الجبهة الوطنية**" أن الخطوة الأولى يجب أن تتمثل بإعادة الحدود بين دول منطقة **شـــنغن** وحل المفوضية الأوروبية.

وعلى نفس النهج، سار **فيلديرس: يجب منع الهجرة من الدول المسلمة**

بدوره، أعلن **فيلديرس**[3] أن الهجرة من الدول المسلمة تمثل إحدى أكبر المشاكل التي تواجهها أوروبا.

وشدد اليميني الهولندي على "**ضرورة منع الهجرة الجماعية إلى أوروبا حتى لو سنكون مضطرين إلى إقامة جدار**".

---

[1] **مارين لوبان** بالفرنسيةMarine Le Pen :، تُلفظ) (/maʁin lə pɛn/ولدت في 5أغسطس1968 ، نويي سور سين، أعالي السين (سياسية فرنسية وبرلمانية أوروبية عن فرنسا ورئيسة حزب فرنسا اليميني، وهي ابنة مؤسسه ورئيسه السابق جان ماري لوبان الزعيم اليميني الذي خاضت ضده صراعا حول زعامة الحزب وخالة البرلمانية الفرنسية ماريون مارشال لوبان، أصبحت منذ 2016 مرشحة عن حزبها واليمين المتطرف للانتخابات الرئاسية 2017، وقد حققت أفضل نتيجة في تاريخ اليمين المتطرف بتأهلها للدورة الثانية من الانتخابات بمجيئها في المرحلة الثانية بعد إيمانويل ماكرون الذي احتل المرتبة الأولى بفارق ضئيل عنه.

[2] محمد عبد المنعم، "قادة اليمين المتطرف يبحثون "تفكيك الاتحاد الأوروبي و خطر الاستعمار الإسلامي"، على الرابط: http://dalil.org/category/der-monat/meinung/ آخر اطلاع: 29/03/30:14، 2018.

[3] خِيرت فيلدرز (بالهولندية: Geert Wilders) (مواليد 6 سبتمبر 1963) هو سياسي يميني هولندي. وهو عضو في مجلس النواب الهولندي منذ 1998، بداية عن حزب الشعب من أجل الحرية والديمقراطية ومنذ 2006 عن حزب من أجل الحرية، وهو حزب أنشأه بنفسه وما يزال يقوده، ويحظى هذا الحزب باربعة وعشرين مقعد من أصل 150 في البرلمان. ويُعرف عن حزبه أنه ذو توجهات عنصرية معادية للأجانب، خصوصاً المسلمين.

وقال: "**إن الاتحاد الأوروبي لم يعد بإمكانه إبقاء الأبواب والنوافذ مفتوحة أمام المهاجرين من العالم الإسلامي**"[1].

ومن جانبه، اعتبر **أوكامورو**[2]، الذي تولى مسؤولية تنظيم المؤتمر في براغ، أن الأوروبيين "**في مرمى خطر الاستعمار الإسلامي**"، مشيرا إلى أن أوروبا تمر بانحطاط القيم القومية والثقافية التقليدية.

وأضاف أن "**الاتحاد الأوروبي يتحول إلى دولة شمولية**"، قائلا إن مستقبل أوروبا في عدم مركزية أوروبا سياسيا واقتصاديا.

كما بيّن أن مشروع اتحاد الشعوب الأوروبية يقضي بالحفاظ على حرية التنقل للمواطنين والشحنات في أراضي القارة بالتعزيز الكبير لأمن الأوروبيين.

- ✓ **الثابت والمتغير في الخطاب الأمني الأوروبي المشترك تجاه الإسلام السياسي:**

إن فكرة الإسلام السياسي ككيان متجانس إلى حد ما، والأهم من ذلك، اعتباره كتهديد للاتحاد الأوروبي، ليس أمرا مستغربا، إذا ما اعتبرنا أن المفهوم الذاتي للاتحاد الأوروبي، الذي ينعكس بشكل جيد في معاهداته التأسيسية وسياساته الداخلية والخارجية، تقوم على العلمانية والليبرالية.

وقد اعتُبِر الإسلام السياسي تهديدا غير متمايز للهوية العلمانية والليبرالية الخاصة بالاتحاد الأوروبي، حيث أن هوية الاتحاد الأوروبي هي نتيجة لعملية الانتماء، بحيث يصوّر الآخر بأنه "مختلف بطبيعته وكتهديد لهويته".

وكما يقول **شاكمان هيرد** (Shakman Heird)، فإن **القراءة العلمانية للإسلام السياسي التي قدمها الغرب يصورها إما رد فعل عنيف ضد الحداثة أو تهديد يتنافى مع المبادئ الحديثة والغربية للمجتمع**.[3]

وفيما يتعلق بذلك، فإن الدور الذي يوليه الإسلام السياسي للدين في المجال العام وبعض المواقف الإسلامية في عدد من القضايا، مثل حقوق المرأة والأقليات الدينية، يُنظر إليها أيضا على أنها إشكالية من منظور ليبرالي .

---

[1] المرجع نفسه

[2] توميو أوكامورا ، المولود في 4 يوليو 1972) هو سياسي من اليمين المتطرف .وهو مؤسس **الأحزاب السياسية فجر الديمقراطية المباشرة والحرية والديموقراطية المباشرة** .منذ شهر أكتوبر 2013 ، كان عضوًا في مجلس النواب (نائب) ، في البداية لفجر الديمقراطية المباشرة ثم من مايو 2015 للحرية والديموقراطية المباشرة (SPD) ، وهو أيضًا زعيم .عمل سابقاً كسيناتور مستقل في مقاطعة زلين من أكتوبر 2012 حتى انتخابه لمجلس النواب بعد عام.

[3] "الاتحاد الأوروبي والإسلام السياسي...من القطيعة إلى الشراكة والتفاعل...حركة النهضة نموذجا"، على الرابط:
http://tunisianow.net.tn/1
آخر اطلاع: 2018،17:30/03/29

وبالعودة إلى وجهة نظر الاتحاد الأوروبي الموحدة وتصـور هوية التهديد، فإن الجهات الاسـلامية الفاعلة لم تعمل معهم، فشكل الاتحاد الأوروبي الوحيد للتعامل مع الإسلام السياسي، عند حدوثه، تم تحديده من الناحية الثقافية، من خلال الحوار بين الثقافات الذي عزز بشـكل رئيسـي إعادة إنتاج القوالب النمطية القائمة.

وعليه، فهذه القراءة الأساسية للإسلام السياسي تغيرت جزئيا بعد هجمات 11 سبتمبر، عندما بدأ الاتحاد الأوروبي في التمييز بين الإرهاب والإسلاموية المتطرفة والأشكال المعتدلة للإسلام السياسي، وفي حين أن الأول ما زال يُنظر إليه على أنه يشكل تهديدا وجوديا للغرب، أصبح الاتحاد الأوروبي أكثر حساسية إزاء ضرورة تحديد محاورين محتملين.[1]

ومن خلال وصف الجهات الفاعلة المعتدلة بأنها "**المنظمات الإسلامية والمجموعات الدينية التي ترفض النسخة المشوهة للإسلام التي طرحها تنظيم القاعدة وآخرون في استراتيجية الاتحاد الأوروبي لعام 2005 لمكافحة التطرف والإرهاب**"، وكذلك "**المنظمات السياسية التي تروج للديمقراطية بوسائل غير عنيفة**" من قبل البرلمان الأوروبي، كان هناك اعتراف متزايد بأن الإسلام السياسي يجب أن يُعاملَ بشكل مختلف، كما تم تقديم مقترحات بشأن الحاجة إلى المشاركة مع الجهات الإسلامية غير العنيفة وغير الثورية من جانب فرقة العمل المعنية بالإسلام السياسي ، وهي مجموعة أنشئت في عام **2006** داخل المديرية العامة للعلاقات الخارجية التابعة للجنة بهدف تقديم برامج تدريبية وجمع معلومات هامة عن الإسلام في جميع أنحاء العالم.

ومع ذلك، فإن هذا التقدير الأولي عن الإسلام السياسي كظاهرة متباينة ومعقدة لا يؤدي إلى مراجعة سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه الإسلاميين، وفي حين أن بعض وفود الاتحاد الأوروبي كان لديها اتصالات غير رسمية مع الفاعلين الإسلاميين، سواء داخل البلاد العربية أو في أوروبا، فإن المشاركة لم ترق إلى أي نوع من أنواع النهج الرسمي، بل وأقل من ذلك، نهج متسق ومنهجي من جانب الاتحاد الأوروبي ككل[2].

---

[1] المرجع نفسه.

[2] المرجع نفسه.

المبحث الثاني: الدول الأوروبية كفواعل أمنية مخاطبة لأدوار الإسلام السياسي

بعد التعرف على أهم نقاط الالتقاء والاختلاف في الخطاب الأمني المشـــترك للاتحاد الأوروبي تجاه الإسـلام السياسـي، يمكن أن نحاول تجزئة بعض من هذا الكيان المؤسسـي، بدراسة الخطاب الأمني تجاه الإســلام الســياســي لأهم الفواعل في الاتحاد الأوروبي، في محاولة لفهم أعمق لتعاطي الفواعل الأمنية الأوروبية مع قضـايا وأدوار الإسـلام السياسـي، وهنا سـيتم التركيز على كل من، فرنسـا، ألمانيا، إيطاليا، ،بريطانيا،وإسبانيا.

المطلب الأول: فرنسا

عند محاولة فهم مضـمون الخطاب الأمني الفرنسـي تجاه الإسـلام السـياسـي، وجب الانطلاق أسـاسـا من الداخل الفرنسـي، وكيف ينظر المفكرون والمختصـون الفرنسـيون لهذا الخطاب، والسـمات الأسـاسـية التي تميزه عن الفواعل الأمنية الأوروبية الأخرى، وعلى هذا الأســاس يظهر الباحث والمفكر المتخصــص في

دراسات الإسلام والإسلام السياسي، "**فرانسوا بورغا** " **François Bourgas**[1]، الذي يقول عن سياسة فرنسا تجاه الإسلام بشكل عام، والإسلام السياسي خصوصا:

" كلّما سمعتُ الخبراء والفاعلين السّياسيّين يدخلون أبواب التوتّرات التي نعيشها ،وهو باب الإسلامولوجيا، فإنّنا نسمع في فرنسا لأنّه لا بدّ أن يكون إماما راديكاليّا، راديكاليّة الإسلام، فهذا الشّاب لن يفهم السّورة، وليس له مراجع،... ، أتدخّل هنا لأقول:

حذارِ، فنحن في مساحة خاطئة وخطيرة جدّا، فنحن، إذا ندخل في باب المشاكل التي نحن هنا لنتجاوزها من خلال الفحص النّقدي لثقافة الآخر، فإنّنا نحرم أنفسنا من أفق تحليل مبدئي ونبدأ بخطأ فادحِ وفهم خاطئ ونحصر الأخطاء والمسؤولية في المسلمين وحدهم[2].

ويضيف كذلك، **إن المشكلة التي نريد تجاوزها ترتبط بتفاعل ناجع وانتبهوا أنّي لا أقول إنّ الخطأ في الطّرف المقابل، أنا أقول إنّ الخطأ وتمزّق النّسيج السّياسي والتوتّرات كلّها ناتجة عن سوء عمل وعن ديناميكيّة التقديم السّياسي الذي أقحمناها فيه[3].**

ويؤكد كذلك على المسؤولين الأوروبيين، أنه: **إذا كنّا في وضع سيّء كهذا، فنحن علينا مسؤولية أكبر من تلك التي نلحّ على توجيهها للآخر، وإن كان لم يفهم إسلامه.**

فالمشكلة ليست الإسلام، المشكلة هي فرنسا، نعم، نحن جميعا، لَم نقدر على التصرّف بانسجام في ظرف من تاريخنا، ونحن هنا نتحدّث عن النّسيج الاجتماعي الفرنسيّ، وسنرى أنّنا إن كنّا نتحدّث عن سوء الأوضاع في سوريا والعراق، فالوضع الحاليّ هو نتاج مسؤوليتنا جميعا، نظرا للخلل في آليّات

---

[1] ولد فرانسوا بورجا في إحدى مناطق جبال الألب الفرنسية عام 4411 ، درس القانون في جامعة غرونوبل ،وقام بجولة حول العالم أثناء دراسته الجامعية استغرقت 42 شهراً، عمل أستاذاً للقانون في جامعة قسنطينة في الجزائر في الفترة ما بين 37 و 11 ثم عاد إلى فرنسا، وعين باحثاً في الهيئة القومية للبحث العلمي، ثم انتقل إلى مصر وأقام فيها خمس سنوات في الفترة بين عامي 14 وحتى عام 41 ، حيث عمل باحثاً في المركز الفرنسي للعلوم الاجتماعية. صدرت له عدة كتب من أبرزها "الإسلام السياسي صوت الجنوب" الذي صدر عام 1992 ، وكتاب "وجهاً لوجه مع الإسلاميين "

[2] فرانسوا بورغا، فرنسا والإسلام السياسي، القاهرة، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، جوان 2016، ص3

[3] المرجع نفسه.

* كانت بداية الهجرة العربية الاسلامية إلى فرنسا منذ بداية القرن العشرين منحصرة في بضعة آلاف من الجزائريين ولكن الهجرة المكثفة بدأت في عقدي الخمسينيات والستينيات عقب استقلال دول المغرب العربي فيما اطلق عليها الهجرة الاقتصادية. وكان الإسلام يمثل آنذاك بالنسبة لفرنسا ظاهرة ثقافية يجب احتواؤها بيروقراطياً من خلال ترك مهمة تأطير الجاليات المهاجرة لدول المنبع الرئيسية وهى الجزائر والمغرب وتركيا (باعتبارها منبع الهجرة الرئيسي) التي كانت توفد مدرسيها وأئمتها للحفاظ على هوية جالياتها. كما كان هدف تلك دول الرئيسية السيطرة على الفضاء الديني الخارجي المتمثل في الجاليات وتأميم خطابها السياسي بما يتماشى مع الخط العام لأنظمتها السياسية.

العمل السّياسيّ، ونحن جميعا متورّطون في هذا الخلل، نحن جميعا مسؤولون، لأن كلّ المقاربات التي تحصر السّبب بطريقة أو بأخرى في جهة واحدة لا يمكنها تحليل القضية بشكل صحيح ودقيق.

انطلاقا من هذا التقييم الصريح والأكاديمي لباحث متخصص في قضايا الإسلام السياسي، يمكن وضع إطارا محددا لفهم مضمون الخطاب الأمني الفرنسي تجاه الإسلام السياسي، والإجراءات الاستثنائية التي اتخذتها الحكومات الفرنسية المختلفة لمخاطبة أدوار الإسلام السياسي، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي، أو العالمي.

أولا: معادلة ثلاثية الأطراف للإسلام السياسي في فرنسا

شهدت الساحة الفرنسية ثلاثة أطراف فاعلة على صعيد تنظيم الاسلام السنى غير الرسمي منذ الستينيات وحتى الوقت الراهن، أولها دول المنبع الرئيسية للجاليات المهاجرة وهى تركيا والجزائر والمغرب في ضوء أن **80%** من مسلمي فرنسا البالغ عددهم حوالى **5 ملايين** نسمة ذوو أصول مغاربية*، فضلاً عما يقرب من نصف مليون تركى تتولى الحكومة التركية إدارة شئونهم.

أما الطرف الثاني المؤثر فهو الحركات الدينية متعددة الجنسية مثل جماعة الإخوان المسلمين، بالإضافة إلى المنظمات الإسلامية العابرة للدول مثل جماعة التبليغ والدعوة والروابط المناظرة لها.

أما آخر الأطراف في معادلة الإسلام غير الرسمي في فرنسا فيتمثل في المساجد والجمعيات المعنية بالشباب في الضواحي وهى جمعيات يتركز معظم نشاطها على المجالات الثقافية والاجتماعية.[1]

- ✓ **الطرف الأول:**

تمكنت دول المنشأ[2] عبر صيغة لا مركزية بالاتفاق مع الحكومة الفرنسية، من إنشاء مجموعة من الجمعيات الإسلامية تتولى إدارة المساجد التي كان أئمتها يعينون مباشرة من جانب تلك الدول، وهو ما أدى إلى تحول المسجد وكذلك الجمعيات الإسلامية، إلى امتداد للفضاء المحلى وهو ما يفسر إشكالية التمايز الاثني بين مكونات الاسلام غير الرسمي في فرنسا.

---

[1] طارق دحروج ، "إشكالية الإسلام في فرنسا...التناقض بين الأطر الرسمية وغير الرسمية"، على الرابط:
http://www.ahram.org.eg/NewsQ/459367.aspx
آخر اطّلاع: 2018/03/30، 10:00.

[2] دول المنشأ: هي الدول الأصلية "الأم" للمهاجرين سواء الشرعيين أو غير الشرعيين.

وعليه، ظلت الأمور تسير على هذا النهج في إطار ما ارتأته الدولة الفرنسية بأنه **إسلام هادئ**، ولا سيما بين أبناء **الجيل الأول** من المهاجرين، الذين كان ينظر لهم باعتبارهم مهاجرين مؤقتين سيعودون إلى بلدانهم في وقت لاحق، إلا أن حقبة الثمانينيات شهدت نقلة نوعية جديدة تمثلت في **صعود الإسلام السياسي في دول المغرب العربي والشرق الأوسط**، بالتوازي مع بدء ظهور أبناء الجيلين الثاني والثالث –على خلفية قانون لم الشمل العائلي في **1974** ، والذى سمح للمهاجرين باستقبال عائلاتهم من دولهم الأصلية– في الساحة الفرنسية، وهو الأمر الذى مثل نقطة تحول في معادلة الإسلام والإسلام السياسي في فرنسا الذى انتقل من مرحلة الهدوء إلى مرحلة الصراع منذ بداية التسعينيات[1].

✓ **الطرف الثاني:**

الطرف الفاعل الثاني على صعيد الإسلام غير الرسمي في فرنسا، فيتمثل في الحركات الدينية المتعددة الجنسية.

في هذا السياق، تواكب صعود "التيار الأصولي" في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وبالتوازي مع ظهور الجيل الثالث من المهاجرين، مع توافد أعداد متزايدة من المعارضين الإسلاميين من الشرق الأوسط بشكل عام والمغرب العربي بشكل خاص للإقامة في فرنسا، ولاسيما عناصر جماعة الإخوان المسلمين وكذلك كوادر الجبهة الاسلامية للإنقاذ بالجزائر وحركة النهضة الإسلامية في تونس، وبعض كوادر جماعة العدل والاحسان المغربية.

وقد استخدمت هذه الحركات والتنظيمات[2] فرنسا كمنبر مضاد لأنظمتهم في وقت قامت فيه فرنسا في ذات الوقت باستخدامهم كورقة ضغط على تلك الأنظمة، وقد قام هؤلاء الإسلاميون بالانخراط داخل القاعدة

---

[1] طارق دحروج ، مرجع سابق.

[2] تأتى جماعة الإخوان المسلمين بمختلف فروعها في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مقدمة تلك الحركات الدينية المتعددة الجنسيات التي قامت بعملية "إعادة تموضع" relocalisationاكتسبت بمقتضاها الصبغة الأوروبية–الفرنسية، بإنشاء اتحاد المنظمات الاسلامية في فرنسا عام 1983 تمكن من السيطرة على عدد كبير من الجمعيات والمساجد بما جعله طرفاً رئيسياً في المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية الذى أنشأه وزير الداخلية ساركوزي عام 2003، كما تضم الحركات الدينية المتعددة الجنسية روافد الإسلام السياسي التركي ممثلة في عدد من التنظيمات أهمها الاتحاد التركي– الإسلامي للشريعة وكذلك الاتحاد الإسلامي بفرنسا واتحاد الجمعيات الإسلامية (حركة كابلان) وهى منظمات تمثل واجهة للأصولية الإسلامية التركية .

يتقاطع مع تلك الحركات الدينية عدد آخر من الروابط والمنظمات الإسلامية ذات الطابع الدولي في مقدمتها حركة التبليغ والدعوة التي تأسس فرعها الفرنسي في باريس عام 1968 من خلال دعاة باكستانيين. هذا بالإضافة إلى رابطة العالم الإسلامي التي افتتحت فرعاً لها بباريس عام 1977، مما مكنها من لعب دور كبير على صعيد تمويل الجمعيات الإسلامية وبناء المساجد وتوجيه منح للفرنسيين من أبناء الجيلين الثاني والثالث لدراسة الشريعة بالجامعات الاسلامية، وهو الأمر الذى أسهم في أسلمة القواعد الاجتماعية من الشباب المسلم في فرنسا. هذا بالإضافة إلى الجامعة الاسلامية العالمية التى تسيطر على المجلس العالمي الأعلى للمساجد والمؤتمر الثقافي الإسلامي العالمي وتقوم بنشاط مماثل لرابطة العالم الإسلامي.

الاجتماعية لمسلمي أوروبا بتوظيف الآليات الديمقراطية المتاحة والتي مكنتهم من إنشاء جمعيات اسلامية ومساجد بهدف الحشد لمشروعهم الإيديولوجي داخل قطاعات من المهاجرين ولا سيما فئة الشباب الذين ولدوا في فرنسا[1] .

الطرف الثالث:

الطرف الثالث في معادلة الإسـلام في فرنسـا متمثلاً في الجمعيات المعنية بمسـلمي فرنسـا والتي لاقت رواجاً في نهاية الثمانينيات من القرن الماضـي، ويتركز معظمها في الضـواحي التي يقطنها مسـلمو فرنسـا والتي بلغت حوالى **3 آلاف** جمعية في بداية الألفية، وهى جمعيات لا يتسـم نشـاطها بالطابع الديني البحت، حيث يتركز دورها على الجوانب الثقافية والاجتماعية والتعليمية وتسـتهدف جمهوراً محدداً هو شـباب مسـلمي فرنسـا، فضـلاً عن تركيزها على مجموعات إثنية بعينها مثل الأتراك والجزائريين والمغاربة على سبيل المثال.[2]

وقد تمكنت تلك الجمعيات التي تتقاطع في نشـاطها أحياناً مع بعض الجمعيات ذات الأهداف الدينية من تجاوز دور المساجد، التي طالما لعبت دوراً تقليدياً في التأثير على الجاليات الإسلامية المهاجرة، وإن كان تأثيرها قد ظل منحصراً في أبناء الجيل الأول من المهاجرين.

ثانيا: الإجراءات الاستثنائية الفرنسية في مخاطبة أدوار الإسلام السياسي

منذ عام **1980**، حدث تحول ملحوظ في الخطاب السـياسـي والأمني في فرنسـا، حيث لم يعد فهم الإسـلام هو المهم فحسـب، بل فهم الإسـلام السياسـي أيضـاً، وقد فضّـل الجيل الجديد من الباحثين أمثال **أوليفييه روا، فرنسـوا بورغا**، اعتماد مقاربة مختلفة لا تركز في الجدليات الدينية الإسـلامية الكبيرة التي تعود بتفسـيراتها إلى الماضـي، لقد انتهجوا مقاربة يفسـرون بها الجمعات المنخرطة اجتماعياً في الحداثة إلى حدٍّ معيّن، فالنشـطاء الإسـلاميون هم فعلياً نتاج التمدّن والتعليم الشـامل، لا يصـنّفون على أنّهم رجال دين –**باسـتثناء واضـح لنموذج الشـيعية الإيرانية** – بقدر ما أنهم نخبة مثقفة شـابّة، هي مقاربةٌ جديدة يربط فيها هؤلاء الباحثون أيضاً، الظاهرة الإسلامية بديناميات ومتغيّرات سياسية، و صدمة ضياع فلسطين على يد الاحتلال الصـهيوني، والنكسـة العربية عام ،**1967**، والتطورات الأمنية الحاصـلة في المنطقة العربية ككل.[3]

---

[1] طارق دحروج ، نفس المرجع.

[2] المرجع نفسه.

[3] نيكولا دو بويار، "فهم الإسلام السياسي...إشكالية فرنسية"، على الرابط:
https://www.al-akhbar.com/Kalimat/230218

✓ **الربط بين الإرهاب وأدوار المركب الإسلامي في فرنسا "الإسلام السياسي خصوصا":**

تمثل مكافحة الإرهاب دورا رئيسيا في المناقشات حول الإسلام السياسي في فرنسا، غالبًا ما يربط المسؤولون العموميون السياسات المحلية بمخاوف من الإرهاب الإسلامي الدولي ضمناً ، إن لم يكن صراحة ، فإن إضفاء الطابع المؤسسي على الإسلام، وكذلك المشروع الأوسع المتمثل في تكوين "**الإسلام الفرنسي**" ، كان مرتبطاً بمخاوف أمنية محلية.

✓ الأعمال الإرهابية جريمة جنائية في فرنسا بموجب المادتين 421-1، من قانون العقوبات.

وقد تم تعديل هذا في القانون 96-647 من 22 يوليو 1996، ويتم تعريف أعمال الإرهاب على أنها جرائم ترتكب عمدا ويقوم بها فرد أو جماعي بغرض إثارة الانزعاج الشديد للنظام العام من خلال الإرهاب أو الترهيب[1] .

✓ تضم محكمة باريس الابتدائية قسمًا من المدعين العامين وقضاة التحقيق المتخصصين في قضايا الإرهاب. وقد أدى ذلك إلى إنشاء هيئة متخصصة وخبيرة من قضاة مكافحة الإرهاب ، مما يسهل الربط الشبكي بين قضاة التحقيق ووكالة الاستخبارات الفرنسية المحلية ، "**Direction de la surveillance du territoire**" (DST). في أعقاب الهجمات الإرهابية في منتصف التسعينيات ، نص القانون رقم 96-647 الصادر في 22 يوليو / تموز 1996 على أن التآمر لارتكاب أعمال إرهابية هو بمثابة الفعل نفسه، بناء على تدوين جرائم المؤامرة الجنائية الأوسع ، يسمح هذا بالتحقيق في النشاط الإرهابي المحتمل من خلال استهداف الشبكات اللوجستية التي تدعم الإرهابيين.

✓ وعلاوة على ذلك ، فإنه يتيح إمكانية إزالة الجنسية الفرنسية لأي شخص حصل عليها خلال السنوات العشر السابقة والذي أدين بعد ذلك بعمل إرهابي.

✓ بالإضافة إلى ذلك، وقعت فرنسا على عدد من المعاهدات الدولية مثل الاتفاقية الأوروبية لقمع الإرهاب، والاتفاقية الدولية، ضد خطف الرهائن، والاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالمتفجرات والاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب[2]

آخر اطّلاع:: 2018/03/30، 11:30

[1] Jocelyne Cesari, securitization and religious divides in europe and others muslims in western europe after 9/11:why the term islamophobia is more a predicamentthan an explanation, GSRL-Paris and Harvard University Submission to the Changing Landscape of Citizenship and Security6th PCRD of European Commission,1June2006,pp200.199

[2] Jocelyne Cesari and others ,Ibid.p201

- ✓ وعلى عكس الدول الأوروبية الأخرى، لم يلعب 9/11 دورًا هامًا في جهاز مكافحة الإرهاب الفرنسـي، والذي تم تفصيله بعد هجمات **1986** ،وتمت إعادة تشكيله في أعقاب هجمات صيف عام **1995.** ومع ذلك ، تم إدخال إجراءات جديدة ، وكانت الروابط مع **الإرهاب الإسـلامي** واضـحة للجميع، على الرغم من أن التشريع كان حريصًا على "**عدم إفراد المسلمين**" ، فإن توقيت مثل هذه القوانين – فضلاً عن المناقشات السياسية من حولهم – جعل هذه الروابط واضحة، وفي أعقاب الهجمات على مركز التجارة العالمي والبنتاغون ، تم توسيع نطاق الأحكام التي تسعى إلى منع غسل الأموال إلى مكافحة الإرهاب ، مع عدد من الهياكل الوطنية المصممة لمكافحة غسل الأموال التي تتصل الآن بالأنشطة الإرهابية.
- ✓ وبموجب قانون الإجراءات الجنائية ، فإن الحدود الزمنية للاحتجاز السابق للمحاكمة للجرائم الإرهابية هي في الأســاس نفس الحدود الزمنية للجرائم الأخرى الخطيرة. ومع ذلك ، يمكن إجراء اســتثناءات بموجب نفس القانون للاحتجاز الأولي ، والاحتجاز الســابق للمحاكمة ، وعمليات التفتيش ، وفترة التقادم.

واعتبارًا من **9 أكتوبر 2004** ، بموجب قانون "**بيربين**" الثاني ، يُســمح بإجراء تحقيق ســري في حالات الجريمة المنظمة والإرهاب ، بما في ذلك الضباط المتخفيين وأجهزة الاستماع والتوصيل المراقب.

وفي أعقاب هجمات لندن ، سارع وزير الداخلية **نيكولا ساركوزي(Sarkozy** Nicolas) في سلسلة من القوانين المثيرة للجدل التي اعتمدها البرلمان الفرنسي في نوفمبر 2005 .

ويشـمل ذلك زيادة السـجن لمدة 10 سـنوات لقادة المنظمات الإرهابية والمتواطئين معهم، وتوسـيع نطاق المراقبة بالفيديو في المواقع العامة، والوصـول إلى قواعد بيانات الهاتف والكمبيوتر، ومراقبة أكبر للمقاهي الإلكترونية وقوائم المسافرين الجويين.

وقد اعترض نشـطاء حقوق الإنسـان وحزب الخضـر على هذه القوانين ، التي أقرتها أغلبية سـاحقة من النواب ، على أنها انتهاك لاتفاقيات حقوق الإنسان.

وفي هذا السياق، تشير الأرقام الأخيرة التي قدمتها وزارة العدل والتي ألقت بعض الضوء غير المتوقع على عرض هذه الظاهرة، خلافا للآراء المشتركة ، من بين **358** سجينا في إطار تهم الإرهاب ، فقط **94** من

الإسلاميين الراديكاليين المفترضين، في **159** ، يشكل الباسك أكبر وحدة واحدة من الإرهابيين المحتملين (الحقيقيين أو المحتملين).

ومن هذا المنطلق يبرز التوجه الفرنسي الأساسي في محاولة ربط كل النشاطات ذات العلاقة بالمركب الإسلامي بالأعمال الإرهابية أو الإجرامية، وهي السياسة التي انتقدت حتى من بعض الأطراف الفرنسية، كونها تزيد من شدة العداء والكره في المجتمع الفرنسي.[1]

وما أكد هذا الطرح، هو تقرير ، صدر من المفتش الخاص لدى المفوضية الأوروبية لحقوق الإنسان، والذي صدر في "**جويلية 2012**"، والذي أشار إلى الانتهاكات التي تقوم بها السلطات الفرنسية تجاه المواطنين المسلمين، والتمييز والحيف العنصري في العديد من المجالات كالشغل، والسكن، والتنقل، وأماكن العبادة، وخاصة موجة التخويف من الإسلام، والصور النمطية التي يتعرض لها الأفراد والجماعات من المسلمين بفرنسا، وطالب باحترام القوانين، وإعطاء المسلمين حقوقهم المشروعة، وبعدم استغلال الدين الإسلامي في الشؤون السياسية ولأغراض انتخابية، بل يجب الاهتمام بالجانب الاجتماعي الإدماجي للشباب في الضواحي، وحصولهم على الحقوق المخولة لهم قانونًا[2].

---

[1] أفاد تقرير قام به المرصد المناهض للإسلاموفوبيا في" فرنسا"، أنه من أول يناير وحتى 30 أغسطس2015 ، تَم تسجيل 103 أعمال معادية للإسلام، مقابل 45 عملاً فقط في نفس الفترة في العام السابق، و227 تهديدًا، مقابل 25 تهديدًا كذلك في الفترة نفسها من العام 2014.

والذي يتغير في تلك الأعمال المعادية للإسلام هي العنف المفرط الذي يستخدمه المعتدون.

وأوضح التقرير أنه من المتوقع أن يستمر ازدياد تلك الأعمال مع اقتراب الانتخابات في" فرنسا"، وملاحظة وجود مناخ سياسي تُهيمن عليه الهيستريا من الطبقة السياسية التي تَعتبر أن كل مشاكل البلاد ترجع جذورها لوجود الجالية الإسلامية

[2] عمر الزاهري ، "قراء في علاقة الإسلام بفرنسا"، على الرابط:

http://www.alukah.net/world_muslims/10382

ازداد تعرُّض المسلمين في" فرنسا "لأعمال عدائية بعد" أحداث باريس"، وفقًا لما ذكره المرصد الفرنسي لمناهضة التمييز ضد المسلمين.

ففي مدينة" كامبرييه "شمال البلاد، أُصيب تركي بطلق ناري أطلقه عليه راكب درَّاجة بخارية كان يحمل العلم الفرنسي وبصُحبته شخصان آخران، وبعد التحقيق لم يستبعد رجال الشرطة أن يبحث الجناة عن ضحايا مسلمين آخرين لإطلاق النار عليهم.

أما مسجد" بونتالبير "في وسط البلاد، فقد رسم مجهولون الصلبان المعقوفة على جدرانه، وألقوا بقايا الخنازير في مدخله، وكتَبوا عبارات عنصرية؛ مثل" :فرنسا للفرنسيين فقط"، و"فلنُحرِّر فرنسا."

أما في مقاطعة" بريتاني"، فقد هُوجِمت محلات الكباب بالحجارة، وغُطِّيت جدران المباني الرسمية – كالبلدية – بلافتات على شاكلة" :استيقظي يا فرنسا"، و"الموت للمسلمين

أعلن المرصد الوطني لمكافحة الإسلاموفوبيا بـ"فرنسا "يوم الأربعاء 20 يناير – تقريره السنوي للأعمال المعادية للإسلام.

وأوضح التقرير – بناءً على بيانات المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية، ووزارة مكافحة العنصرية ومعاداة السامية – أنه خلال عام 2015 تم تسجيل 429 حالة من أعمال الاعتداء على المسلمين، مقابل 133العام 2014؛ أي: ارتفعت لـ3 أضعاف.

وعلى هذا النحو، فإن هذه التقارير والنداءات لتغيير نظرة الحكومة والمسـؤولين الفرنسـيين تجاه الإسـلام بشكل عام والنشطاء السياسيين المسلمين لم يكن له أي صدى تقريبا، حيث تؤكد السياسات الفرنسية على النقاط التالية:

–تزايد تعداد المسـلمين في أوروبا بما شـكل نسـبة يصـعب تجاوزها انتخابيا وسـياسـيا، إذ يتجاوز عدد مسلمي أوروبا 20 مليونا ، حسب الإحصاءات الحديثة.

– تنامي الشعور بالاغتراب لدي الأجيال الجديدة من أبناء المهاجرين ذوي الأصـول المغاربية، وصـعوبة اندماجهم في النسق الاجتماعي والسياسي.

– صـعود التوجهات الراديكالية في أوسـاط مسـلمي أوروبا بسـبب انخراطهم في التنظيمات الجهادية، وإعلان الولاء لها، ويدلل على ذلك التفجيرات الأخيرة التي شـهدتها صـحيفة شـارلي إيبدو، أو الملعب الفرنسي الشهير[1].

– دخول الظاهرة الإسـلاموية ضـمن التسـويق الانتخابي للأحزاب اليمينية في أوروبا، وهو ما يبرر التوجهات اليمينية الجديدة المعادية لرموز الديانة الإسـلامية ونشـطائها من قادة العمل الإسـلامي الحركي في أوروبا[2].

وعليه، أصدرت الحكومة الفرنسية مشروع جديد موجه أساسا لمواجهة كل امتدادات الظاهرة الإسلامية في فرنسـا، غير أن التصـريح المقدم من طرف المسـؤولين الفرنسـيين يؤكد بأنها إجراءات موجهة لمكافحة الإرهاب، حيث يضـم هذا القانون والمسـمى: **"دعم الحرب ضـد الجريمة المنظمة والإرهاب ومصـادر تمويلهما: فعالية وضمانات الإجراءات الجزائية"**، أربع نقاط أساسية:

أ– دعم آليات ووسائل المراقبة

كما أعلن التقرير أنها أعلى نسبة تم رصدها منذ عام 2012، وتمثل الأعمال والتهديدات المرتكبة خلال هذين الشـهرين 58% في المجمل من جميع الأعمال والتهديدات المسـجلة في هذا العام؛ حيث ارتفعت الأعمال العنصـرية والمعادية للسـامية وللمسـلمين إلى 22 % في عام 2015، مقارنةً بعام 2014، مع 2032 عملاً معاديًا مقابل 1662.

وعلق المرصـد بقوله :كانت هجمات يناير مسـرعة لارتفاع الأعمال المعادية للمسـلمين، وبعد فترة من الهدوء في شـهري أغسـطس وسـبتمبر 2015، استأنفت الأعمال في الارتفاع بعد تلك الأحداث من 13 نوفمبر 2015.

من ناحيته قال" عبدالله ذكرى – "رئيس المرصد الوطني لمكافحة الإسلاموفوبيا بـ"فرنسا :– "على السياسيين التعبير على قضية الإسلاموفوبيا، وعلى الصـحافة إدانة هذه الكراهية من الآخرين الذين ينتهكون مبدأ" العيش معًا"، ولا يمكن تحليل هذه الظاهرة أو تناولها خارج السـياق العام للعنصـرية والتمييز بجميع أشكاله

[1] Jocelyne Cesari [1] and others ,Op.cit. p 203

[2] قوي بوحنية ،"هواجس الأمن وتداعيات الإسلاموفوبيا :فرنسا نموذجا، على الرابط:

http://www.siyassa.org.eg/News/11893.aspx

آخر اطّلاع: 2018/03/31، 09:50

حيث تسعى الحكومة من خلال هذه الآلية إلي توفير أحسن وأفضل الإمكانيات والوسائل التكنولوجية لقوات الأمن والشرطة في مجال عمليات المراقبة، بحيث تتيح لهذه الأجهزة مراقبة واسترجاع جميع المعطيات، وبيانات الاتصال من الجهاز أو الأجهزة التي استخدمها مستعمل الكمبيوتر، أو الهاتف، النقال أو الأرضي.

كما يتيح القانون لرجال الأمن استخدام هذه البيانات عن طريق ترخيص بسيط يحصل عليه من طرف وكيل الجمهورية، علما بأن هذا الإجراء في الوقت الحالي ليس مسموحا به إلا في أضيق الحالات، وفي إطار معلومات قضائية مؤكدة، بالإضافة إلى وجود حرج لدي قضاة الأحكام في الترخيص لمثل هذه الإجراءات التي تحد من حرية المواطن الفرنسي[1].

ب- تسهيل عمليات البحث

يمكن الآن، ومن خلال حالة الطوارئ، السماح بعمليات المداهمة والبحث الليلية، على أن تكون بأمر من مثَّل الدولة في المقاطعة، أو المنطقة "المحافظ أو الوالي(Le Préfet) "، على الرغم من أن هذا الإجراء كان من صلاحيات القضاة.

ففي حال تم تمرير مشروع القانون، سيتم هذا الإجراء مباشرة مع فتح التحقيق الأولي في قضايا الإرهاب[2].

سيتم السماح بعمليات المداهمة الليلية بصفة وقائية، عندما يتعلق الأمر بمنع احتمال وقوع ضرر على الحياة أو السلامة البدنية

.ومع ذلك، فإن هذه التدابير سوف تعطى بشكل حذر للشرطة، حتي في ظل حالة الطوارئ[3].

ج- الحد من تهريب الأسلحة

يفرض مشروع هذا القانون زيادة العقوبات في حالات ومحاولات الإتجار بالأسلحة، حيث يمتد بإجراءاته إلى حظر حيازة السلاح بالنسبة للمدانين، بالإضافة إلى إدراجهم في سجل وطني لهذا الغرض.

---

[1] أظهر استطلاع للرأي، أُجري في نهاية يناير 2016 بعد الاعتداءات التي نفذها ثلاثة جهاديين، أن الفرنسيين لن يعارضوا إجراءات لمكافحة "التطرف الديني"، حتي لو كانت تتضمن تعديا على الحريات الفردية، وأيد 71 من المستطلعين في هذا التحقيق، الذي أجراه معهد **إيبسوس** لحساب صحيفة لوموند وإذاعة أوروبا 1، تعميم التنصت على الاتصالات الهاتفية بدون إذن مسبق من القضاء.

[2] قوي بوحنية ، نفس المرجع

[3] اعتمدت الحكومة الفرنسية في عهد الرئيس السابق فرنسوا هولاند حالة الطوارئ بعد اعتداءات باريس الإرهابية التي أدت لمقتل 130 شخصاً، في الثالث عشر من شهر تشرين الثاني/نوفمبر عام 2015، قبل أن يتبنى "داعش" العملية.

ومنذ الرابع عشر من تشرين الثاني/نوفمبر عام 2015، تم تمديد حالة الطوارئ ست مرات نظراً للظروف الأمنية التي عاشتها البلاد ، خاصة خلال استضافة فرنسا لبطولة أوروبا لكرة القدم عام 2016 وخلال الانتخابات الرئاسية الماضية، ونظراً للتهديد الذي ما زال حتى اليوم يتربص بأمن البلاد.

كما يسمح للشرطة باستخدام تقنيات "الشراء الفجائي (Coup d'achat) "والمستعملة في مكافحة تهريب المخدرات، وسوف يستطيع المحققون اكتشاف عمليات البيع أو الشراء الوهمي للسلاح، فضلا عن قدرتهم على التسلل، واختراق شبكات الإتجار بالسلاح.

د– مكافحة غسل الأموال

وهنا تأمل الحكومة في المحصلة في مهاجمة ومحاصرة مصادر تمويل الإرهاب، وذلك من خلال تضمين جزء من قانون "**سابين** (Loi Sapin) "الخاص بغسل الأموال[1].

وعليه، فالبعد الدولي لهذه المنظمات الإجرامية، والأسلحة التي تحوزها، والوسائل المتاحة لها، دون إغفال قدراتها المتعاظمة في المجال المالي، ووسائلها التواصلية بما يسمح لها بسهولة تحريك وتنقل عناصرها.

- ✓ **سيطرة خطاب الأمننة على السياسات الفرنسية تجاه المركبات الإسلامية في فرنسا**

إن الاستنتاج الذي يمكن الوصول إليه من تحليل كل هذه الخطوات الرسمية الفرنسية، يؤكد على نهج واحد تسعى الحكومات الفرنسية تطبيقه في علاقتها مع المركب الإسلامي والجانب السياسي والاجتماعي منه خصوصا، وهو نهج الأمننة، عبر استحداث كل هذه الإجراءات الاستثنائية لمواجهة كل التحركات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمسلمين بشكل عام والجماعات الإسلامية خصوصا، وما يزيد من قوة خطاب الأمننة الفرنسي هو الدعم والتقبل الكبيرين من طرف أغلب جمهور المهتمين الفرنسيين، وهو الأمر الذي يدل على استمرار وقوة هذا النهج الأمني في التعامل مع كل الجوانب المرتبطة بالمركب الإسلامي في فرنسا سواء في الجانب السياسي والأمني أم الاقتصادي والاجتماعي.

المطلب الثاني: ألمانيا

يعيش في ألمانيا أكثر من **4 مليون** مسلم،[2] وهؤلاء قدموا من مختلف بلدان العالم الإسلامي، وفي مقدمتها تركيا، فقد توالت موجات المهاجرين المسلمين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث كان القسم الأكبر من هؤلاء هم العمال الذين استجلبتهم الحكومة الألمانية مطلع الستينات للعمل في البلاد، اثناء نهضتها العمرانية والصناعية على يد المستشار الألماني الأسبق **كونراد آدناور** **(Konrad Adnaur).**

---

[1] المرجع نفسه.

[2] حسب وزارة الداخلية الألمانية اليوم **في** برلين، فإن **عدد المسلمين في ألمانيا** يتراوح بين 4.4 و4.7 مليون **مسلم** وذلك بحسب الأرقام المسجلة **في** الحادي والثلاثين **من** كانون أول/ديسمبر 2015، مما يعني أن نسبة **المسلمين في ألمانيا** تراوحت بين 5.4 و5.7 % مطلع العام.2016 .

وتشـــهد ألمانيا في الســـنوات الأخيرة تزايدًا ملحوظاً في الإقبال على اعتناق الإســـلام من قبل المواطنين الألمان، حيث تشـــير بعض التقديرات إلى أن عدد المســـلمين الجدد بالإعتناق في ألمانيا هو في حدود **4000** مسـلم في العام **2007**، ويعزو البعض ذلك إلى كثرة الحديث حول الإسـلام في وسـائل الإعلام الأمر الذي يدفع المواطنين إلى دراسة وتعلم المزيد عن الإسلام.

وقد برزت المخاوف من انتشار التطرف في أوساط المسلمين في ألمانيا خاصـةً بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة وبعد تعرض مدريد ولندن لضـربات تنظيم "القاعدة"، خاصـةً بعد الأخذ بعين الاعتبار أن منفذي أحداث سبتمبر قد جاؤوا من ألمانيا فيما يعرف بخلية هامبورغ*.[1]

ومنه، فإن وجود هذه النسـبة الكبيرة من المسـلمين في ألمانيا، وحصـول قسـم كبير منهم على الجنسـية الألمانية، بحيث أتاح لهم ذلك المشـــاركة في الحياة الســـياســـية والاجتماعية في البلاد، وقد أثار عدة إشكاليات واضحة، تتعلق أغلبها بالإنتماء وكيفية إدماج هذه الشريحة في الحياة الألمانية.

وقد برزت مشـــاكل كبيرة جداً في عملية إدماج هؤلاء في الحياة الاجتماعية الألمانية، حيث ظهرت منظمات سياسية إسـلامية تدعّي تمثيلها لهؤلاء المسـلمين وتعمل على تحويل وجهة قضـية الاندماج إلى مكان آخر.

وجاءت بداية التنظيمات الإسـلامية السياسة من الشرق الأوسط مع تشكيل تنظيم الإخوان المسلمين في مصر بقيادة حسن البنا.[2]

وهنا، يمكن تقسيم منظمات الإسلام السياسي في المانيا الى:

أ. منظمات الإسلام السني التركية.[3]

---

[1] طارق حمو ، "قراءة في واقع الإسلام السياسي في ألمانيا"، على الرابط:
http://65.17.227.70/Web/AsdaElaph/2009/7/461207.htm
آخر اطلاع : 201/03/31/، 10:55.

* خلية هامبورغ (بالألمانية: Hamburger Zelle) هي مجموعة من الإســـلاميين الراديكاليين كان مقرهم في هامبورغ الألمانية ، حيث كانت المطاف الأخير قبل تنفيذ هجمات 11 سبتمبر وتألفت من محمد عطا الذي قاد فريق اختطاف الخطوط الجوية الأمريكية رحلة 11 وكذلك رمزي بن الشـيبة، الذي تآمر مع الأعضـاء الثلاثة الآخرين لكن لم يتمكن من دخول الولايات المتحدة، ومروان الشـحي الذي قاد طائرة يونايتد ايرلاينز الرحلة 175 وكذلك ضـمت سـعيد بحاجي وزكريا الصـبار و منير المتصـدق، وعبد الغني مزودي. وكذلك زياد جراح الذي قاد طائرة يونايتد ايرلاينز الرحلة رقم 93.

[2] Jocelyne Cesari and others, Op.cit. p 151

[3] تأسس في مدينة كولونيا الألمانية في 5 يوليو 1984، وهو تابع لوزارة الشؤون الدينية التركية، ويضـم عدة جمعيات تدير جوامعاً ومراكزاً دينية في ألمانيا. ومهمة هذا الإتحاد هي رعاية الشؤون الدينية للمسلمين الأتراك في المانيا. وتأتي الخطب إلى ائمة المساجد التي يسيطر عليها هذا الإتحاد من وزارة الشؤون الدينية التركية مباشرة، اسوة بالجوامع في تركيا نفسها.

ب إتحاد الجمعيات الإسلامية التركية في أوروبا.[1]

ت منظمات الإسلام السياسي العربية.[2]

ث منظمات الإسلام الشيعي[3]

أولا: الرؤية الألمانية لمنظمات وجماعات الإسلام السياسي

إنّ منظمات الإسلام السياسي حسب الطرح الألماني، في الحقيقة، تضرّ في المقام الأول بأبناء الجاليات المسلمة أنفسهم، فهي تشجعهم على التقوقع ورفض الاندماج بحجة المحافظة على الدين والعادات، وهي تعمل على توريطهم في قضايا لا دخل لهم فيها، فالمسلمون مثلهم مثل غيرهم يهمهم في المقام الأول الرفاهية والعيش الكريم، وجلّ أمنيات أغلبهم هي توفير فرص العمل وتأمين المستقبل المشرق لأبنائهم والتمتع بالأمن والكرامة بعيداً عن المشاكل والحروب التي تنتشر في العالم الإسلامي.

لذلك فإن أي تحرك يهدف لنشر الفكر الأصولي المتزمت بين أبناء هذه الجاليات هو جلب الضرر لها وتعريض المكاسب التي حققتها إلى خطر الصدام مع الأغلبية الألمانية وحكوماتها، والتي باتت تتخوف كثيراً بعد موجات الإرهاب التي طالت مناطقاً مختلفة من العالم، وحملت كلها توقيع المنظمات الإسلامية. وهنا، يعتبر بعض المختصين الألمان في الآونة الأخيرة(**أودو أولفكوته، رالف غانديانو، هنريك برودر**، مثالاً) إلى متابعة هذه الجمعيات والكتابة عنها باستمرار، وإصدار الكتب التي تشرح هيكليتها وأهدافها. وتعدى الأمر ذلك إلى تشكيل عدد من النخب الألمانية حزباً سياسياً مهمته التصدي لخطاب جمعيات ومنظمات الإسلام السياسي هذه، ولإحباط مساعيها في " **أسلمة ألمانيا**" كما يقولون[4].

---

[1] تأسيسه في عام 1987 في مدينة كوبلنز. ويختص هذا الإتحاد بمتابعة احوال الجالية الإسلامية في المانيا واوربا ومتابعة ماتعتقده بانها "سياسة تمييز "ضد الطلبة والنساء المسلمات في المجتمعات الغربية. كما له علاقات مع المنظمات الإسلامية الأخرى العاملة في المانيا. ويظهر من موقف الإتحاد حيال كل من العلويين المسلمين ودولة إسرائيل بأنه ليس متشدداً بالقدر نفسه من التشدد الذي يظهر في مواقف منظمات الإسلام السياسي الأخرى.

[2] يعود تاريخ انشاء هذا المركز الى سعيد رمضان الذي هو أحد الرواد الأوائل للإخوان المسلمين في ألمانيا، وكان سكرتيراً شخصياً لمؤسس جماعة الإخوان المسلمين حسن البنا. رمضان، المصري الذي قاد متطوعي الإخوان المسلمين في فلسطين 1948، رحل إلى جنيف في عام 1958 ودرس الحقوق فيها. وأسس في ألمانيا ما أصبحت واحدة من المنظمات الإسلامية الثلاث هناك، المركز الإسلامي في ألمانيا، الذي ترأسه من 1958 إلى 1968

[3] هو مركز تابع لإيران وقد تأسس عام 1953 ويعني بشؤون المسلمين الشيعة. ويشرف المركز على رعاية الجوامع والحسينيات للمسلمين الشيعة. وتعتبر هامبورغ مدينة للإسلام الشيعي في المانيا وذلك نظراً للأعداد الكبيرة من الإيرانيين الذين يسكنونها.

- **للبحث حول منظمات وجمعيات الإسلام السياسي في ألمانيا، أنظر: توماس ليمان، المنظمات الإسلامية في ألمانيا، بون 2009.**

[4] أفادت دراسة حديثة لمؤسسة "كونراد أديناور" أن عدد المسلمين في "ألمانيا" يرتفع بشكل متزايد، وأن السبب الرئيس في ذلك يرجع إلى تزايد أعداد اللاجئين في "ألمانيا" في الفترة الأخيرة، والذي كان له تأثير كبير على الكنائس.

ووفقًا لتلك الدراسة التي تم نشرها الأسبوع الماضي في "برلين"، فإن المجتمع الإسلامي في "ألمانيا" يعد هو الأكثر تزايدًا مقارنةً مع المجتمعات الإسلامية الأخرى في الاتحاد الأوروبي حاليًا، بينما يعيش معظم المسلمين في الاتحاد الأوروبي في "فرنسا."

وعليه، فإن الحكومة الألمانية بدورها تحاول احتواء الوضـــع وتعقد بين الفترة والأخرى" **مؤتمر الإســـلام في ألمانيا**" وغالباً ما يكون قادة ومســـــؤولي هذه المنظمات والجمعيات هم أبطال تلك المؤتمرات، وذلك على الرغم من أن دائرة حماية الدســـتور الألماني تصـــدر بين الفترة والأخرى تقاريراً تحذر فيه من خطورة أفكار وأيديولوجيات هؤلاء ومنظماتهم على العيش المشـــــترك في ألمانيا، وتشـــــرح هذه التقارير مســـــاعي هؤلاء الناشطين المتزمتين في نشر الإسلام الأصولي بين الجاليات المسلمة بكل الطرق الملتوية، واعتمادا على مبدأ " **التقية**" الإسلامي المعروف.[1]

وفي هذا الإطار، تشـــن قوات الشـــرطة الألمانية بين الحين والآخر حملات مداهمة تطال مراكز وجوامعاً لهذه الجمعيات حيث يتم على الأغلب اكتشـــاف علاقة بينها وبين تنظيمات إســـلامية محظورة في الشـــرق العربي والإسلامي.

كما يدور أكثر من ســـــؤال حول قضـــــايا التمويل في هذه الجمعيات وكيف أنها تتلقى الأموال من دول تشجع حركات الإسلام السياسي مثل السعودية وايران.

وحســـب الدراســـة الصـــادرة في ســـبتمبر 2013 عن **مكتب حماية الدســـتور**[2]**(BFV)**، وهو أحد أجهزة الاستخبارات الثلاث في جمهورية ألمانيا الاتحادية بجانب **المخابرات العامة الألمانية (BND)والمخابرات الحربية الألمانية(MAD)** ، ومكتب حماية الدستور يتبع وزارة الداخلية الألمانية.

وهنا نجد أن هذه الدراســـة تفرق بين الدين الإســـلامي الذي يُحترم من قبل الدســـتور الألماني، حيث يمثل المســـلمون الأغلبية بعد المســـيحيين، حيث يعيش أكثر **4 ملايين** مســـلم في ألمانيا ويمارســـون شـــعائرهم الدينية بسلمية وحرية، في إطار الدستور الذي يكفل حرية الاعتقاد، وحرية ممارســة الشـعائر الدينية وبين

وأهم الأسـباب لهذا التزايد المتنامي هو حركة اللاجئين الذين قدموا من البلدان ذات الأغلبية الإسـلامية خلال العام الماضـي؛ حيث غيروا بقدومهم نسبة المسلمين في "ألمانيا" بواقع تزايد 25%، فقد كان عدد المسلمين في "ألمانيا" يقدر بأربعة ملايين شخص، وأصبح في غضون عام واحد خمسة ملايين.

وبالإضـافة إلى تزايد عدد السلمين في "ألمانيا"، فقد توقعت تلك الدراسـة الحديثة لمؤسـسة "كونراد أديناور" أن يحدث تغيير أيضًـا في تركيبة الخلفية الإسـلامية للمجتمع الإسـلامي في "ألمانيا"، ففي السـابق كانت هناك هيمنة تركية بنسـبة 63%، أما الآن فإن التزايد المطرد الذي حدث خلال عام 2015 تسبب في زيادة أعداد السوريين والأفغان والعراقيين؛ مما يعني مزيدًا من التنوع في الخلفيات العرقية والمذهبية للمسلمين في "ألمانيا"

[1] Jocelyne Cesari and others, Op.cit. p 162

[2] المكتب الاتحادي لحماية الدســـتور (Bundesamt für Verfassungsschutz أو BfV) هو وكالة الأمن الداخلي لجمهورية ألمانيا الاتحادية. جنبا إلى جنب مع (Landesämter für Verfassungsschutz (LfV) على مســـتوى الدولة ، يتم تكليفه بجمع المعلومات الاســـتخبارية عن تهديدات النظام الديمقراطي ، ووجود وأمن الاتحاد أو دوله ، والتعايش الســلمي بين الشــعوب. مع مكافحة الذكاء ؛ والأمن وقائي والتخريب مضـــاد .ترفع تقارير BfV إلى وزارة الداخلية الاتحادية.

الإسلام السياسي كمظهر من مظاهر التطرف السياسي، الذي يستغل الدين الإسلامي، ويستغل مساحة الحرية للنظام الديمقراطي الدستوري لدولة القانون الألمانية، لممارسة ونشر أيديولوجياته المتطرفة، بالإضافة إلى اتخاذه من ألمانيا قلب أوروبا قاعدة للانتشار في كل أوروبا والعالم الغربي، فضلا عن استهداف ألمانيا من قبل المتطرفين الإسلامين، حيث تعرضت إلى اثنتي عشرة هجمة إرهابية، تم إحباط إحدى عشرة منها، وذلك منذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر، والذي اتخذ منفذوها من ألمانيا نقطة انطلاق لهم؛ لذلك فمن أولى أولويات المكتب التصدي للمد الإيديولوجي للإسلام السياسي، وخاصة بين أوساط الشباب في ألمانيا.[1]

وهنا، تعرّف الوثيقة الإسلام السياسي بأنه: " **يمثل الإسلام السياسي شكلا من أشكال التطرف السياسي المصبوغ بصبغة دينية، حيث يستخدم الإسلاميون الدين الإسلامي كأداة لتحقيق أهدافهم السياسية، ويفسر الإسلاميون النص الديني حرفيًا، ويسعون إلى تطبيق الشريعة في شكلها النصي المرتبط بالسياق التاريخي، ويرى الإسلاميون في الدين الإسلامي نظاما مفصلا محكما جامعا يشمل كل الجوانب السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية؛ وبذلك يرى الإسلاميون في الإسلام نظاما عالميا كونيا للبشر أجمعين، يُخضع الإسلاميون المجتمع والدولة "للحكم الإلهي، وهو التفسير الحرفي للنص، وهذا يتعارض تمامًا مع النظام الديمقراطي الحر لجمهورية ألمانيا الاتحادية".**[2]

ثانيا: المقاربة الألمانية في فهم الإسلام

- **مقارنة بين الإسلام السياسي والنظام الديموقراطي الحر:**

---

[1] "أطماع الإسلام السياسي"، على الرابط:

http://www.karamapress.com/arabic/?Action=PrintNews&ID=87099

آخر اطلاع، 2018/03/31، 14:05.

[2] علي عبد الرحيم ، مرجع سابق.

الجدول (4): مقارنة بين الإسلام السياسي والنظام الديموقراطي الحر –حسب الطرح الألماني–

الإسلام السياسي	النظام الديموقراطي الحر
دستور المسلمين هو القرآن الكريم الدين الإسلامي يحرم التحزب؛ لأن التحزب مفرق. لا يقبل الإسلام بالديمقراطية ولا يمكن أن يكون المسلم ديمقراطيًّا	الحق في تأسيس أحزاب، وممارسة المعارضة، الكتل النيابية الصغيرة لها الحق في مراقبة الحكومة والعمل على بدائل سياسية
الحكم في دولة الإسلام لله والحاكم ما هو إلا منفّذ للإرادة الإلهية.	سيادة الشعب تستمد الدولة سلطتها من الشعب ويمارس الشعب سلطته من خلال حق الانتخاب والاقتراع
جوهر الإسلام هو التسليم بأن المشرع والقاضي هو الله.	فصل السلطات، تنفصل وتستقل السلطات الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية عن بعضهم البعض، وتراقب السلطات الثلاث بعضهم البعض (التوازن والمراقبة)
تنظر الشريعة إلى الحاكم باعتباره ظل الله في الأرض والمنوط بتطبيق الإرادة الإلهية؛ لذلك لا يسمح لبشر مناهضة هذه الإرادة الإلهية.	مسئولية الحكومة يلتزم المشرع بالقانون الأساسي لجمهورية ألمانيا الاتحادية، وتقوم المحكمة الدستورية بالنظر في التشريعات الجديدة، إذا ما كانت تتوافق مع الدستور الألماني

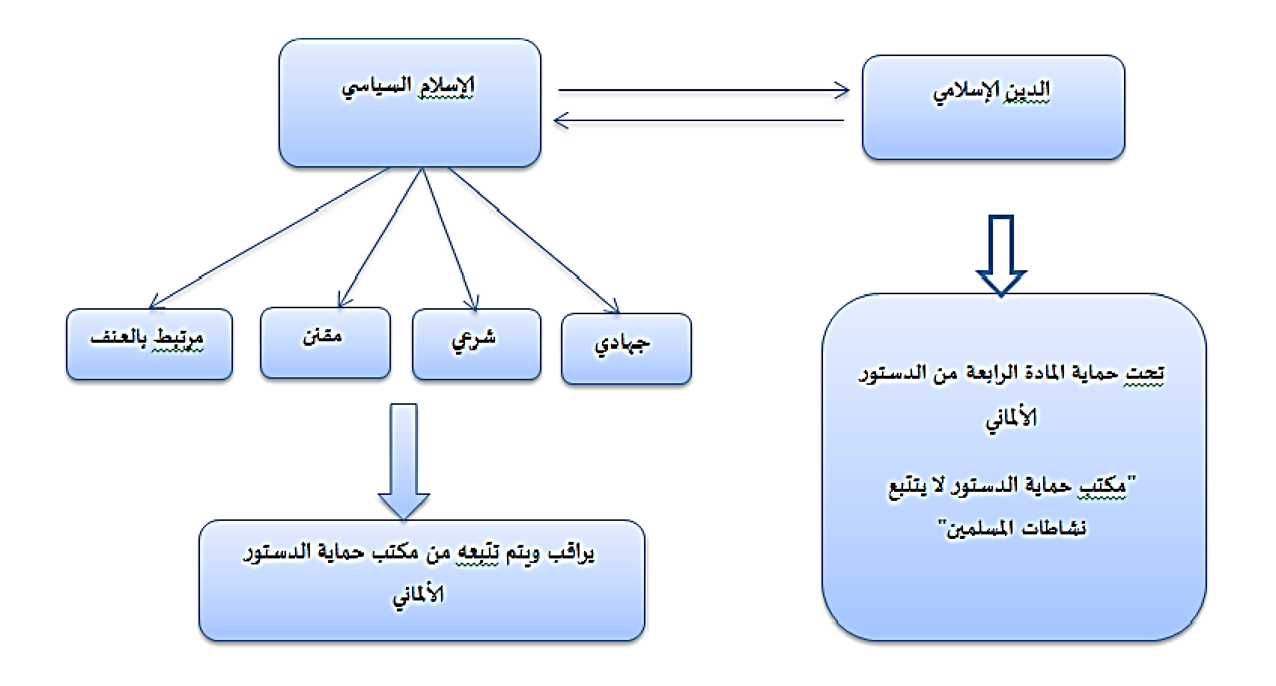
المصدر: **http://www.islamist-movements.com**

يوضح الجدول أعلاه الاختلاف الكبير في الرؤية الألمانية ورؤية حركات الإسلام السياسي للحياة السياسية والاجتماعية –حسب الطرح الألماني–، حيث يمثل هذا الاختلاف أبرز نقاط التخوف من الحكومة الألمانية.

وعليه، تربط الحكومة الألمانية بين الفكر الديني الإسلامي لحركات الإسلام السياسي، والفكر السياسي والاجتماعي، وهو الأمر الذي يشكل تهديدا على البناء الاجتماعي في ألمانيا لما قد يسببه من انتشار للإسلام من جهة وللتطرف من جهة أخرى.

- ✓ **مقارنة بين الدين الإسلامي والإسلام السياسي في الخطاب الأمني الألماني:**

الشكل (26): مقارنة بين الدين الإسلامي والإسلام السياسي في الخطاب الأمني الألماني



المصدر: إعداد الباحث

تمثل هذه المقارنة المقدمة من طرف "**مكتب حماية الدستور الألماني**" المرجعية الأساسية للتعامل مع الإسلام بشكل عام وجماعات الإسلام السياسي خصوصا، حيث تنطلق الفكرة الأساسية من التفريق بين رؤى الإسلام السياسي للحكم ومقارنتها بالمنظمة الغربية، إضافة إلى مقارنة كيفية التعامل مع المسلمين وشعائرهم الخاصة مع جماعات الإسلام السياسي بشكل العام، والتي تمثل عدة جهات نشطة في ألمانيا، لهذا فالمقاربة الألمانية للتعامل مع أدوار الإسلام السياسي هي مقاربة تفكيكية، وليس مقاربة شاملة تضع كل مكونات المركب الإسلامي في قالب ومستوى واحد، الأمر الذي سهل التعامل مع حركات الإسلام السياسي نسبيا، إضافة إلى إعطاء نوع من الحرية والاطمئنان بالنسبة للمسلمين في ألمانيا.

ومنه يمكن الاستنتاج أن حركات الإسلام السياسي في ألمانيا متنوعة ومتعددة، حيث لا يوجد نموذج موحد للتطرف، فالإسلاميون يسلكون طرقا متعددة، وهذا يتجلى في الدعوة السلفية التي يتزايد نجاحها في

استقطاب الشباب في ألمانيا يوما بعد آخر، ويتجلى ذلك في استقطاب الشباب وتحويلهم إلى متطرفين فقط عبر الإنترنت، حيث تتوفر المادة الدعائية وشبكات التواصل الاجتماعي 24 ساعة بدون تكلفة[1].

وهذا ما اتضح بعد العملية الإرهابية التي تم فيها إطلاق الرصاص على جنديين أمريكيين في مطار **فرانكفورت** في 2 مارس 2011، وظهر فيها أن الفاعلين تطرفوا عن طريق الإنترنت، ويطلق عليهم "**Lone wolves**"، والمقصود بهذا المصطلح الإسلاميين الذين يتطرفون على الإنترنت، والذين يتجولون في الإنترنت بأسماء مستعارة، ويقومون بالتخطيط عبر الإنترنت، وهو ما نطلق عليه الآن "**الإرهاب المنزلي**"، ونشطاء هذا النوع من الإرهاب ألمان من أصول أجنبية، وكذلك داخلون جدد في الإسلام من أصول ألمانية.

فضلاً عن أن الإنترنت يعطي مساحة كبيرة للمرأة لتظهر في مشهد التطرف، فالصورة التقليدية للمرأة عند الإسلاميين تحجم من دور المرأة، أما الفضاء الافتراضي فيعطي المرأة الفرصة للمشاركة الفعالة، وفي هذه الحالة لا يقتصر دور المرأة على تربية الأولاد على أيديولوجية الإسلام السياسي (الدور السلبي) ولكن يصبح لها دور مباشر[2].

ومنه، فإن هذا التعريف لوضعية الإسلام السياسي في ألمانيا يحدد عن طريق التفريعات التي قامت بها الحكومة الألمانية لتحديد أدوار الجماعات المرتبطة بالإسلام السياسي، قصد وضع السياسات اللازمة لمواجهتها، حيث تصنف هذه الجماعات إلى:

1- المنظمات الجهادية.[3]

---

[1] المرجع نفسه.

[2] طارق حمو، مرجع سابق.

[3] القاعدة: تأسست عام 1980 على يد أسامة بن لادن في أفغانستان وتعتبر القدوة للعديد من التنظيمات الإرهابية وكذلك الأفراد.

تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب(AQAH) ، انضم تنظيم القاعدة في اليمن مع قوى القاعدة في السعودية لتكوين هذا التنظيم عام 2009.

القاعدة في العراق (AQI) الدولة الإسلامية في العراق تم تأسيسها في عام 2003 وتعد مسئولة عن العديد من الهجمات الإرهابية في العراق.

القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي "AQM" تأسست في الجزائر في نهاية التسعينيات من القرن الماضي "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" (salafiste pour la predication)" والتي انضمت للقاعدة بشكل رسمي عام 2006 وهي الآن التنظيم الأنشط في بلاد المغرب العربي.

أنصار الإسلام (AAI) ظهر هذا التنظيم في شمال العراق كوريث لتنظيم "جند الإسلام" نتيجة لاندماج بعض التنظيمات الكردية الصغيرة تحت هدف واحد وهو تأسيس دولة إسلامية في الجزء الكردي بالعراق، أما هدفهم المعلن الآن فهو كفاح قوات التحالف وإسقاط الحكومة العراقية

حركة أوزبكستان الإسلامية (IBU) تأسست عام 1998 في كابل بهدف إسقاط النظام في أوزبكستان، وإحياء دولة الخلافة في أوزبكستان ووسط آسيا وتحارب الحركة جنبًا إلى جنب إلى طالبان ضد القوات الأجنبية وتقوم بحملة منظمة ضد ألمانيا.

اتحاد الجهاد الإسلامي (IJU) وهو تنظيم انشق عن حركة أوزبكستان الإسلامية، وتم الإعلان عنه عام 2002.

الشباب(al-shabab) تأسس عام 2006 في الصومال وهو أقوى تنظيم إرهابي في الصومال ويعد مسئولا عن الهجمات في دول مختلفة بشرق إفريقيا

2- الحركات الإسلامية المرتبطة بالعنف[1]

3- الحركات الإسلامية المقننة.[2]

ثالثا: الإجراءات الألمانية تجاه أدوار الإسلام السياسي

يؤكد مكتب حماية الدستور على مسألة مكافحة ومراقبة الإسلام السياسي، حيث أن ألمانيا تعتبر كهدف للمتطرفين الإسلاميين، وتتصدر ظاهرة "**الإرهاب**" أولويات مكتب حماية الدستور، وذلك بعد سلسلة الهجمات المتصلة في شتى أنحاء العالم؛ ولذلك فالسبيل الوحيد لمكافحة ومحاربة الإرهاب عابر الحدود هو توحيد الجهود الأمنية على المستوى الداخلي والخارجي.

وسوف تظل جماعات الإسلام السياسي التي لا تمارس العنف أيضًا تحت المراقبة، فأهداف هذه الجماعات تتعارض مع النظام الدستوري الديمقراطي الحر لجمهورية ألمانيا الاتحادية.

وعليه، هؤلاء الإسلاميون يستغلون الديمقراطية لتحقيق أهدافهم الإسلامية في إطار دولة القانون في ألمانيا، وهنا يكمن الخطر أن يعيش عدد من الألمان المسلمين في "**مجتمع مواز**" على الأراضي الألمانية، الأمر الذي يحول دون مشاركتهم الفعالة في المجتمع، ويمنع وجود تعايش سلمي بين الأديان، ويؤدي إلى عزلة المسلمين في ألمانيا، لذلك يجب وقف المد الأيديولوجي للإسلاميين في ألمانيا، وبالأخص بين الشباب.[3]

كما يؤكد المكتب على النقاط التالية:

- إن جمعيات ومنظمات الإسلام السياسي في ألمانيا لها علاقة بالتنظيمات " **الأم**" في العالم الإسلامي، وبشكل خاص في كل من مصر(الإخوان المسلمين) ،وتركيا(الأحزاب الإسلامية والقومية والعلمانية، الحاكمة منها والمعارضة) وإيران(الحكومة والمؤسسات الشيعية)، وأن كوادراً متقدمة من هذه المنظمات " الأم" هي التي ساعدت في تأسيس المنظمات الإسلامية في ألمانيا، وكان الأمر في البداية وكأنه " نشاط خارجي" ليس إلا، لذلك يجب تخريب هذه العلاقة بين هذه التنظيمات و"التنظيم الأم" في الشرق الأوسط،

---

[1] مثال على هذا النوع من الإسلاميين لا يرفض العنف على الإطلاق ولكنه يستخدم العنف بشكل انتقائي ومحدود، فهم يستخدمون العنف كوسيلة بالإضافة إلى وسائل سياسية وإعلامية متعددة، هذا النوع من الإسلاميين في ألمانيا يرتبط في أغلب الأحيان بالدول التي هاجر منها إلى ألمانيا سواء هو أو والديه، حيث يتمركز وينشط التنظيم الأم الذي ينضم إليه، وغالبًا ما يشن هذا النوع من الإسلاميين الهجمات في دولهم الأصلية، ضد بنية الحكم هناك بهدف تأسيس "دولة إسلامية"، ويمكن تمييزهم أيضًا من خلال مشاركتهم الفعالة في العمل الاجتماعي والسياسي في بلادهم الأصلية.

[2] ينتمي غالبية الإسلاميين في ألمانيا إلى هذا النوع من الحركات، ويقصد بها الحركات والتنظيمات الإسلامية في ألمانيا التي تسعى بطريقة سياسية إلى فرض تصوراتها التي تنبثق من أيديولوجياتها الإسلامية، وذلك بالوسائل السياسية.

[3] علي عبد الرحيم ، عبد الرحيم علي، "**وثيقة أمنية ألمانية ترصد أطماع الإسلام السياسي في ألمانيا**"، على الرابط:

http://www.islamist-movements.com/print.aspx?2635

آخر اطّلاع: 2018/03/31، 14:00.

وانتخاب قادة من الجيل الجديد المولود في ألمانيا، من الذين يتقنون اللغة الألمانية جيداً، ويريدون إنجاح مساعي إدماج المسلمين في ألمانيا.[1]

- إن العديد من هذه الجمعيات لا يتوانى عن اللجوء إلى العنف أو التخطيط له، أو دعمه(جماعة خليفة كولونيا، مثلاً)، هذا ناهيك عن تبرير أعمال الإرهاب التي تحدث باسم الإسلام في العالم اليوم، حيث لم نقرأ بياناً واحداً من قبل منظمات الإسلام السياسي الألمانية يدين هذه الأعمال والجهات التي تقوم بها. لذلك يجب مطالبة هذه الجمعيات بإصدار بيانات صريحة لإدانة الإرهاب الحاصل باسم الإسلام ضد المدنيين في الشرق الأوسط وأميركا وأوروبا، وتهديد هذه الجمعيات بالغلق والحظر في حال ثبوت تورطها في أي عمل إرهابي.[2]
- هذه الجمعيات لا تشجع المسلمين على الاندماج في المجتمع الألماني، وإنما على العكس تحثهم على خلق "**المجتمعات الموازية**" وعدم الاختلاط واختيار التقوقع، وكل ذلك بحجة "الحفاظ على الهوية الإسلامية".

كما تنشر بعضها آراءً عنصرية ضد اتباع الديانات الأخرى مثل اليهود، لذلك يجب مراقبة أعمالها ومحاسبة كل من يشجع على الانعزال ورفض خطط الدولة في الاندماج[3].

- هذه الجماعات مراقبة من **دائرة حماية الدستور الألماني**، ولديها مشاكل في قضية التلاعب بالأموال وتبييضها، وبشكل خاص أموال التبرعات، حيث تشك السلطات الألمانية بأن هذه الأموال تذهب إلى جهات خارجية ،ووقوف أكثر من مسؤول في هذه الجمعيات أمام العدالة الألمانية وحملات المداهمة التي تستهدف مقراتها، دليل على هذا الكلام.

كما هناك اتهامات بتجنيد هذه التنظيمات للشباب المسلم الذي يعيش في المانيا للقتال في أفغانستان والعراق وغيرهما، لذلك يجب مراقبة موارد وتمويل هذه الجمعيات وأين تصرف هذه الأموال، لمنع وصولها إلى الشبكات الإسلامية الإرهابية في العالم.

- إن لهذه الجمعيات علاقات قوية ببعضها البعض، وهناك تنسيق شبه كامل بينها وبشكل خاص فيما يتعلق بالموقف من الدولة الألمانية، لذلك على السلطات الألمانية مراقبة هذا الأمر، ورصد كل التحركات والتنسيق الحاصل في عملية التدخل في حياة الجاليات المسلمة بغية إبعادها عن المجتمع الألماني، والحيلولة دون الاندماج فيه.

---

[1] Jocelyne Cesari and others, Op.cit. p 160

[2] Ibid.

[3] طارق حمو، مرجع سابق.

- سعي هذه الجماعات إلى توسيع شبكاتها وتشجيعها لأنصارها على نيل الجنسية الألمانية يوحي بأنها تريد، حقاً، التدخل في الحياة السياسية الألمانية وتشكيل حزب ديني أصولي في المستقبل من أجل خوض الانتخابات والفوز، لتطبيق الشريعة الإسلامية، وعلى السلطات الألمانية أن تسن قانوناً يرفض بشكل قاطع تأسيسي حزب على أساس ديني.[1]
- لا يجب اعتبار قادة ومسؤولي هذه الجمعيات الممثلين الوحيدين عن المسلمين في المؤتمرات التي تعقدها الحكومة الألمانية حول الإسلام، و يجب دعوة الشخصيات المستقلة والعلمانيين والساسة المسلمين والأطباء والمهندسين والنشطاء الاجتماعيين، ومعاملتهم بوصفهم يمثلون شريحة كبيرة من المجتمع المسلم في ألمانيا.[2]
- يجب وضع اختبار ديمقراطي لكل من يريد أن يتقدم لنيل الجنسية الألمانية، ويعبر في هذا الإختبار عن تعهده باحترام الدستور والقانون الألمانيين ورفضه للإرهاب وخلط الدين بالسياسة، ويكون هذا الاختبار حجة على حاصل الجنسية الألمانية لتقديم الولاء للوطن الألماني، والإقرار بوجود قانون واحد يُحتكم اليه وهو القانون الألماني الوضعي، وليس الشريعة أو اي قانوني ديني آخر[3].

ومن خلال ما تقدم، يمكن القول أن أبرز نقطة يمكن ملاحظتها على مخاطبة ألمانيا لأدوار الإسلام السياسي، هي اعتماد مقاربة تفكيكية لمكونات وعناصر المركب الإسلامي كمنظومة شاملة، وحتى في تصنيفها لحركات الإسلام السياسي وضعت الجهات الألمانية المختصة عدة معايير لتحديد طابع وسلوك كل اتجاه، على الرغم من التعامل مع كل هذه التيارات بنفس السياسة، والتي تهدف بالأساس إلى تحييد هذه الجماعات عن التأثير في الحياة السياسية خصوصا، وصولا إلى التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية على مستوى ثان.

المطلب الثالث: إيطاليا

في دراسة قامت بها قالت "**برايز إنفو**" الفرنسية، أن الدين الإسلامي هو الديانة الثانية في إيطاليا، حيث يشكل المسلمون **34%** من مجموع المهاجرين الذين يقطنون واحدا من أهم دول اوروبا، فإن من بين

---

[1] Jocelyne Cesari and others, Op.cit. p 160

[2] Ibid.

[3] طارق حمو، مرجع سابق.

2.4000.000 أجنبي يســكنون إيطاليا يوجد **820** ألفا من المســلمين، بينهم من **100** إلى **150** ألفا من المهاجرين غير الشرعيين، بحسب الإحصاءات الرسمية.[1]

وأوضحت المجلة أنه بالنسبة للإحصائيات الرسمية، فإن الجالية المسلمة في إيطاليا تساهم أيضا بشكل كبير في الاقتصـــاد، حيث تمثل **4٪** إلى **5٪** من الناتج المحلى الإجمالي، وأشـــارت إلى أن هذه الأرقام تجعل الإسلام ثاني ديانة فى البلاد، كما يوجد **700** مسجدا منتشرا في جميع أنحاء إيطاليا.

لكن الإســـلام ليس ديانة معترف بها رســـميا في إيطاليا، ورغم المطالبة المســـتمرة للجالية المســـلمة بهذا الأمر، يبدو أن تحقيقه بعيد المنال في الوقت الحالي على الأقل، بسبب الأحزاب السياسية، وخصوصا حزب رابطة الشمال اليميني المتطرف.

وكان رئيس أســــاقفة مدينة **بومبي** الإيطالية **كارلو لبراتي،** حذر في مقابلة مع مجلة "**لا فيد كوتديانا**" الايطالية من أن أوروبا ستتحول إلى قارة مسلمة في غضون **10** سنوات.

وقال **ليبراتى "إن الإســـلام ســـيكون الدين الأكثر انتشـــارا نتيجة للاجئين المتدفقين على أوروبا والتيار الإلحادى المتزايد بسرعة بين الشعوب الأوروبية".**[2]

ورأى أن أوروبا تتحرك بصورة تتلاءم مع الاعتقاد الوثني في وقت تسن فيه قوانين معادية للذات الإلهية، مشيرا إلى أن هذا الانهيار الأخلاقي والديني يعود بالنفع على الإسلام.

وذكر **ليرابتى** أن كل المعاناة التي يعيش بها العالم المسيحي في أوروبا ستفتح المجال للإسلام وخصوصا أن المســـلمين ينجبون الأطفال، وهو الأمر الذى نفتقر إليه نحن الأوربيون، داعيا العودة إلى تطبيق تعاليم المسيحية.

---

[1] نوه معدو الملف عن الهجرة لعام 2017، الصادر عن مركز **(إيدوس)** للدراسات والبحوث.

وحسب التقرير الإحصائي، فإنه منذ أوائل الألفية الجديدة، تبقى أغلبية واضحة للمسيحيين (53% من المهاجرين في إيطاليا)، بغالبية أرثوذكسية (1.5 مليون نسمة)، يليهم الكاثوليك (حوالى مليون نسمة) والبروتستانت وغيرهم من المجتمعات المسيحية (250 ألف نسمة).

وتشكل نسبة المسلمين وفق التقرير الإحصائي "ما يعادل ثلث الوجود الأجنبي بأكمله (1.6 مليون نسمة)، التي لا تبرر الخوف من الغزو والموقف ضد الإسلام"، وبالنسبة لمعتنقي الديانات الشرقية، "يشكل الهندوس 3.0٪ من مجمل الوجود الأجنبي (150800 نسمة)، يليهم البوذيون بمعدل 2.3% من الأجانب (113900 نسمة)"، إضافة إلى أقليات دينية أخرى وملحدين.

[2] أحمد علوي ، "الإسلام الديانة الثانية في إيطاليا"، على الرابط:

https://www.youm7.com/story/2017/1/27

آخر اطّلاع: 2018/04/01، 15:45.

- **الإسلام في نظر الإيطاليين**

أظهر استطلاع للرأي، في إيطاليا، خوفاً متزايداً من الدين الإسلامي، وموقفاً أكثر انغلاقاً تجاه المهاجرين المسلمين في البلاد.

الاستطلاع قامت به مؤسسة "Swg" البحثية الإيطالية (خاصة) في 2017، على عينة من مختلف الشرائح العمرية والاجتماعية والجغرافية الإيطالية، ترقباً للانتخابات التشريعية.

وحسب الاستطلاع، أكد **59**%من المستطلعة آراؤهم أن "**الدين الإسلامي يشكل خطرا على المجتمع**" فيما كانت النسبة في **2013**، **50**%، وفي **2003** كان ذات قيمة أقل **36%**.

وإجابة على سؤال "**هل ينبغي أن يكون للمسلمين في إيطاليا فرص داخل المؤسسات التعليمية لممارسة شعائر دينهم**"، كان الرد سلبياً من **64**% من العينة، بينما كانت النسبة **56%** في 2004.

وفي سياق متصل، وجد 70% من المستجوبة آراؤهم أن هناك إفراطا في الامتيازات المقدمة للمهاجرين المسلمين بصورة خاصة.

واعتبر 55% من المستجوبين أن "**أشكالاً معينة من العنصرية والتمييز يمكن تبريرها، وإن بدرجات مختلفة**"، بينما أكد 29% منهم أنه "**لا يمكن تبريرها أبدا**"، ولم تقدم النسبة الباقية جواباً[1].

الشكل (27): استطلاع حول الإسلام في إيطاليا

---

[1] استطلاع: "غالبية الإيطاليين يعتبرون الإسلام خطراً على المجتمع"، على الرابط:
http://mubasher.aljazeera.net/news/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B7%D9%84%D8%A7%D8%
آخر اطلاع، 2018/04/01، 16:00.

Many Europeans rate Roma, Muslims unfavorably

Unfavorable view of ___ in our country

	Roma*	Muslims	Jews
	%	%	%
Italy	82	69	24
Greece	67	65	55
Hungary	64	72	32
France	61	29	10
Spain	49	50	21
Poland	47	66	24
UK	45	28	7
Sweden	42	35	5
Germany	40	29	5
Netherlands	37	35	4
MEDIAN	48	43	16

*In UK, asked as "Gypsies or Roma."

Source: Spring 2016 Global Attitudes Survey. Q36a-c.

PEW RESEARCH CENTER

المصدر: http://www.pewglobal.org/2016/07/11/negative-views-of-minorities-refugees-common-in-eu/ga_2016-07-11_national_identity_02_05/

أولا: مأسسة الإسلام السياسي في إيطاليا

تنص المادة رقم **7** من الدستور الإيطالي[1] على "**أن الدولة والكنيسة الكاثوليكية -كل في مجاله- مستقلان استقلالًا تامًا ولكل سيادته، وتنظم علاقتهم بموجب الاتفاقية اللايترانية 1929**"[2]، كما تنص المادة رقم **8** على "**أن كل المذاهب والديانات حرة أمام القانون**"، وتضيف في الفقرة الثانية من نفس المادة بأن "**المذاهب والديانات غير الكاثوليكية لها الحق في إقامة تنظيمات على ألا تتعارض مع القانون**

---

[1] المادة7 من الدستور الإيطالي:

الدولة والكنيسة الكاثوليكية، كل واحدة ضمن النظام الخاص بها، كيانان سيدان مستقلان، تنظم العلاقات بينهما إتفاقيات اللاتران ولا يتطلب تغيير هذه الاتفاقيات، المقبولة من قبل الطرفين، إجراء تعديل في الدستور.

[2] **معاهدة لاتران** هي واحدة من ثلاثة إتفاقيات أبرمت عام 1929، بين مملكة إيطاليا والكرسي الرسولي صدقت في 7يونيو 1920 وذلك لإنهاء المسألة الرومانية .وكانت إيطاليا حينها تحت الحكم الفاشي، غير أن الحكومات المتعاقبة قد أيّدت جميع المعاهدات.

تتألف اتفاقية لاتران من ثلاث معاهدات هي:

- المعاهدة السياسيّة، التي تشمل الاعتراف بالسيادة الكاملة للكرسي الرسولي على دولة الفاتيكان، التي أنشأت وعينت حدودها بموجب هذه الاتفاقية.
- المعاهدة الثانية التي تنظم موقف الكنيسة الكاثوليكية والديانة المسيحية في إيطاليا.
- المعاهدة الثالثة، وهي مالية، إذ تنصّ على تسويات مالية نهائية، لتعويض الكرسي الرسولي عن الخسائر في المداخيل والممتلكات التي تكبدها في أعقاب توحيد إيطاليا.

الايطالي"، والفقرة الثالثة من المادة رقم **8** تنص صـــراحة بأن "**المذاهب والديانات المذكورة يمكنها تنظيم علاقتها بالدولة عن طريق اتفاقية ثنائية تتحول الى قانون يجدد حسب المدة المتفق عليها.**"
وعلى ضـوء هذا الإطار القانوني يمكن رصـد المنظمات والجمعيات الإسـلامية النشـطة في إيطاليا فيما يلي:

1ـــ جمعية المسلمين في إيطاليا، أسسها ويقودها أحد ضباط الجيش الإيطالي من أصل صومالي، ويقول أن جمعيته تضم أكثر من ألف مسلم إيطالي الأصل.

2. المسلمون الإيطاليون، وأسسها مواطن إيطالي من أصل اسكتلندي، يقول أنه يرأس مسلمي إيطاليا.

3ـــ الجمعية الدينية الإسلامية، نشأت في البداية مركزاً للدراسات **جينونيانو**، ثم تحولت إلى جمعية دينية إسلامية بهدف الحصول على اعتراف رسمي من الحكومة الايطالية.

4ــــ المثقفون المسـلمون، وتتكون هذه الجماعة من عدد من المفكرين والأدباء المسـلمين العاملين في المجال العلمي والثقافي الايطالي، لا تدّعي تمثيل الإسلام والمسلمين بل تدعو فقط لنشر الثقافة والحضارة الإسلامية في أوروبا[1].

5ــــ اتحاد الجمعيات والمنظمات الإسـلامية في إيطاليا، وهو اتحاد تكون من اندماج منظمات الإخوان المسـلمين "**جمعية الطلاب المسـلمين**" و"**المركز الإسـلامي في ميلانو**" عام **1990**، ويعتبر الاتحاد أكبر منظمة إسـلامية في إيطاليا، حيث يضـم أكبر عدد من المراكز الاسـلامية التي قام بإنشـائها في الأعوام الأخيرة المهاجرون من المغرب العربي.

- يعتبر "**اتحاد الهيئات الإسـلامية في إيطاليا**"[2] **(UCOII)** الممثل الرسـمي للإخوان المسـلمين في إيطاليا، ويرجع تاريخ تأسيسه إلى عام **1990**، ويضم نحو **130** جمعية، ويتحكم في **80%** من مساجد إيطاليا، ويمتلك فرعا ثقافيّا وآخر نسائيّا وثالثًا شبابيّا، ويترأسه حالياً **محمد نور داشان** (سوري الأصل).

---

[1] الإخوان المسلمون في إيطاليا.. التشرذم وغياب التمثيل الرسمي والقانوني، على الرابط:
http://www.islamist-movements.com/11072
آخر اطّلاع: 2018/04/01، 16:30.

[2] اتحاد الهيئات والجاليات الإسلامية في إيطاليا (Ucoii) تأسس رسميا في 1990 ، وهو الفرع الإيطالي لاتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا، والاتحاد منتشر في كل إيطاليا من صقلية أقصى الجنوب إلى أقصى شمال إيطاليا، ويدير حوالي 130 مسجداً ومركزا إسلاميا من جملة 500 مسجد، ومراكزه موزعه في كامل أنحاء إيطاليا.

وتشكل الديانة الإسلامية في إيطاليا، الدين الثاني بعد الكاثوليكية، إذ زاد عدد المسلمين من أصل إيطالي على المائة ألف مسلم، إلى جانب المهاجرين من الدول الإسلامية الذين بلغ تعدادهم حسب الإحصاءات الرسمية الأخيرة أكثر من مليون مهاجر.

وفي هذا السياق، لعب اتحاد المنظمات الإسلامية في إيطاليا على ضرورة التعامل مع زيادة أعداد المسلمين، فبدأت تتعاطى بشكل أكثر جدية مع الأشياء التي تعزز من الأشكال الثقافية والاجتماعية والقانونية التي تكفل لكل مسلم الحقوق التي ينص عليها الدستور الإيطالي، سواء كفرد أم كعضو في جالية دينية، بما في ذلك حق بناء المساجد وممارسة شعائر العبادة والدعوة إلى الله.

وباتت أوروبا في ستينيات القرن الماضي مِفرخة للفكر الإسلامي والتطور السياسي، خاصة مع انتقال أعضاء من الإخوان المسلمين والمتعاطفين معهم إلى أوروبا، بسبب التضييقات الأمنية التي تعرض لها قيادات الجماعة وقت حكم الرئيس المصري الأسبق جمال عبدالناصر، فبعد انتقالهم إلى أوروبا أسسوا شبكة واسعة وحسنة التنظيم من المساجد، والجمعيات الخيرية والمنظمات الإسلامية، التي كان من بينها "**اتحاد الجمعيات الإسلامية**."

لتكن بذلك الغاية النهائية للإخوان المسلمين ليست مساعدة المسلمين كي يحققوا أفضل مواطنة يقدرون عليها، وإنما نشر الفكر الإخواني في أوروبا والولايات المتحدة.

وهنا، تقول بعض التقارير إن الحكومة الإيطالية تسعى إلى إنشاء كونفدرالية للمسلمين تكون الحكومة مسئولة عنها، وتسعى الحكومة إلى إقصاء اتحاد الجاليات والمنظمات الإسلامية لقربه من جماعة الإخوان المسلمين، وباعتباره الفرع الإيطالي لاتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا والذي يسيطر عليه تيار الإخوان المسلمين في أوروبا، وما يثير حفيظة الحكومة الإيطالية هو ما يلقاه الاتحاد من تأييد واسع من قبل اتحاد الطلاب المسلمين في إيطاليا، كونه أحد أقدم التشكيلات الإسلامية هناك.

ثانيا: الإجراءات الإيطالية تجاه الإسلام السياسي

تمت الموافقة على قانون خاص ينص على "**تدابير عاجلة ضد التطرف و الإرهاب الدولي**" ، أطلق عليه باختصار "**حزمة بيسانو**" [1](وزير الداخلية) في **31** يوليو **2005** ، وبسرعة وبأغلبية كبيرة ، وبعد موافقة مجلس الشيوخ في **29** جويلية وعلى الغرفة بعد موافقة النواب في اليوم التالي ، أصدر رئيس الجمهورية الأسبق، **كارلو أزيليو تشامبي** القانون الجديد في **31** جويلية **2005** ، ليس فقط في سرعة الموافقة ،

---

[1] Pisanu's words in Corriere della Sera, 25th July, 2005

ولكن أيضا كانت الغالبية العظمى مهمة ، في الواقع حصل "**بيسانو**" على **385** صوتًا لصالحه، فقط **20** صوت ضد.

حزمة "**Pisano**" تتكون من **19** مادة، يمكن تلخيص أهمها في:

– **المادة 1** ": ينطبق على التطرف و الإرهاب الأساليب الراسخة لاستجواب المحقق ضد الإجرام المنظم، "**أي الاستجوابات بدون محامٍ للدفاع**".

– **المادة 3** : إمكانية" **إجراء الطرد السريع من قبل وزير الداخلية والولاة ، ضد الأجانب الذين يعتبرون خطرين على الأمن القومي ، أو أنصار الإرهاب والتطرف المحتملين** " لا يمكن تطبيق إجراء الطرد على الأجانب الذين يتعاونون مع الشرطة وغيرهم من وكلاء العدالة. " [1]

- قرر المحافظ تأييد عمليات الطرد السريع، دون طلب موافقة من قبل القاضي، على أساس هذا القرار على شكوك بسيطة، دون إمكانية إجراء محاكمة أو دفاع في إيطاليا، ومن الممكن تقديم استئناف إلى **TAR**، في هذه الحالة، "**ولكن فقط بعد تنفيذ الطرد**". [2]

– **في المادة 6:** نجد تدابير تتعلق بهواتف الإنترنت والهواتف المحمولة، يجب على أي شخص يشتري بطاقة هاتفية إظهار وثائق تحديد الهوية، يجب الاحتفاظ بالمعلومات الشخصية الخاصة به.

وعلاوة على ذلك ، يجب أن تحتفظ شركات خدمات الشبكة بأرشيف لبيانات الإنترنت، تقوم محكمة الاستئناف **(وليس محكمة الاستئناف النهائية)** باتخاذ قرارات بشأن التنصت عبر الهاتف.

– **المادة 10:** "تمدد الاحتجاز من قبل الشرطة من **12** إلى **24** ساعة لتحديد الأشخاص المشتبه فيهم. يمكن للوزير العام إعطاء إذن لإجراء اختبار الحمض النووي من خلال عينة من الشعر واللعاب"، هذه الوسائل مفيدة لتحديد الأشخاص المشتبه فيهم الذين لا يتعاونون "**احتراما لكرامتهم الشخصية**".

– **المادة 15** : تقدم جريمة "**الإرهاب**" من أجل "**التدريب الذي يهدف إلى خلق الإرهاب**"، يتم تطبيق تدبير مماثل لنشر "**المعلومات والإجراءات**" لمواجهة الأنشطة الإرهابية، في قانون العقوبات.

– **المادة 18** : تسمح الحكومة بتكليف حراس الأمن والمؤسسات الخاصة بـ "الأمن العام ... بتركيز قوات الشرطة على مسائل السلامة الأولية الدولية، والأمن العام مضمون في الموانئ البحرية ومحطات السكك الحديدية والميترو والنقل العام.

---

[1] Merina Liguori, in ,Jocelyne Cesari and others, Op.cit. p 305.

[2] IBID. 306.

➢ **واحدة من أخطر نقاط هذه الحزمة هي التي قدمتها المادة 18**، وتعديل بعض جوانب القوانين السـابقة **'Legge Réale'**[1] لعام **1975** و **2001** "**التدابير التشـريعية لسـلامة المواطنين**". يسـمح هذا القانون "**باسـتخدام الجيش الوطني في حالات اسـتثنائية وعاجلة**"، ويسـمح للجنود بطلب الأشخاص المشتبه فيهم ويبحثوا عن سياراتهم من أجل التحقق من الأسلحة والمتفجرات.[2]

- أُجبر السيد **Bouriqui Bouchta**[3] ، الإمام المغربي في تورين ، على مغادرة البلاد، وقد برر الحاكم العام لتورينو إجراء تطبيق لقانون الطوارئ بالإشـارة إلى "**اضـطراب خطير في النظام العام والخطر على أمن الدولة**"، "عاش بوشتا في "**تورينو**" منذ عام **1986**".
- يعتبر الوكيل العام، المخول والذي يمكنه التحقق من صـحة جميع المعلومات في غضـون 48 ساعة، علاوة على ذلك ، إذا قرأنا المادة 4 من "**ليج ريالي**" ، نلاحظ أن إمكانية استخدام الجيش أكثر خطورة من إجراءات مكافحة الإرهاب والتطرف الأخرى، في الواقع مع هذه المقالة (المشـار إليها باسـم "المسـؤولين وضـباط الشـرطة الشـرعية والقوة العامة") ، فإن عمليات البحث والتوقف ممكنة مع "من قد يظهر سلوكًا غير مبرر في مواقف محدد.

كما يجب على الجنود السـيطرة على ما يسـمى "**الأهداف الحسـاسـة**" ، مثل سـاحات المدينة والآثار، في مذكرة من **بيسـانو** ، أرسـلت في **15** أوت **2005** إلى المحافظين ومقر الشـرطة ، يمكننا أيضـا العثور على إشـــارة إلى كاميرات المراقبة في المترو ، والنقل العام ، والموانئ البحرية ، وما إلى ذلك، حيث يتم عقد مجالس المدن وشركات النقل العام، للتعاون مع وزير الداخلية.[4]

➢ قاعدة أخرى تم اقتراحها وتطبيقها من قبل "**ليجا نورد**"[5] تمنع اسـتخدام **الشـادور**[6] **و البرقع** في الأماكن العامة على أسـاس **القانون رقم 1975/152** ، الذي يحظر التداول في الأماكن العامة

---

[1] قانون 22 ماي 1975، من الجمهورية الإيطالية، (الأحكام الخاصـة بحماية النظام العام) والتي تسـمى أيضًـا القانون الملكي ، والتي يطلق عليها المروج(Oronzo Reale) هي قانون الجمهورية الإيطالية.

[2] Merina Liguori, Op.cit., p307.

[3] أنظر http://www.corriere.it/Primo_Piano/Cronache/2005/09_Settembre/06/imam_reazioni.shtml?refresh_ce-cp

[4] IBID.

[5] رابطة الشمال (**Lega Nord**)الاسم الكامل هو (رابطة الشمال لاستقلال بادانيا)، هو حزب سياسي في إيطاليا تأسس عام 1991 كاتحاد لعدد من الأطراف الإقليمية الشمالية ووسط إيطاليا، التي نشأ معظمها وتوسعت حصتها من الناخبين خلال الثمانينات .يلقب الحزب في إيطاليا في كثير من الأحيان باسم ال **كاروكشيو**، تيمناً بالمذبح الحربي على أربع عجلات التي تقودها الثيران واستخدمتها جمهوريات القرون الوسطى في إيطاليا.

[6] **شادور** (بالفارسية: چادر) هو لباس خارجي تلبسه النساء في إيران، وهو جلباب أو معطف فضفاض غالبا لونه أسود. ويقال أنه يعود إلى عصر الأخمينيين. يكون على شكل نصف دائرة ومفتوح من الأمام، وليس به فتحات للذراعين أو أزرار. وتوجد أنواع بألوان متنوعة منها الأبيض والأصفر وغيرها.

بوجه مقنع، وتم تمديد العقوبة من 6 أشهر إلى سنة واحدة إلى سنتين ، ودفع غرامة من **1000** إلى **2000** يورو.[1]

✓ **مخاوف من تنامي تنظيم الإخوان في إيطاليا**

انتشار تنظيم الإخوان في كثير من قطاعات الحياة في إيطاليا، حذر منه الخبير والباحث الإيطالي **لورينزو فيدينو**، بعد ملاحظته تزايد نشاط الجماعات المتطرفة وخاصة الإخوان المسلمين في النمسا وإيطاليا، داعيا السلطات إلى توخي الحذر ومواجهة تحدي اتساع نشاط الحركات التكفيرية على أراضيها.
وقال **فيدينو** في حديث لصحيفة "**كوريير النمساوية**" "إن تلك الجماعات وخاصة حركة الإخوان المسلمين تجد في النمسا وإيطاليا قاعدة خصبة لممارسة نشاطاتها[2]."
واستشهد الخبير الإيطالي[3] بنتائج بحوث سياسية واجتماعية أجراها في النمسا أظهرت أن تنظيم الإخوان يتمتع بنفوذ في أوروبا، وبعض عناصره يعمل سرا، وبعضهم يمارس نشاطات وله ارتباطات واتصالات مع تنظيم الإخوان المسلمين في الدول العربية، وخاصة مصر، ونبه **فيدينو** إلى أن استمرار نشاطات ممثلي تنظيم الإخوان المسلمين وآرائه ومواقفه تخالف مبادئ وقيم الدستور.
من جانبه، استعرض الباحث **سمير أمغار**، المتخصص في شئون الحركات الإسلامية، بنية التنظيم الهرمي للجماعة في أوروبا، حيث أوضح في مقال له في جريدة "**العرب اللندنية**" أن العمل الدعوي للإخوان المسلمين في أوروبا مكّنهم من تأسيس **خمسمائة** مؤسسة في ثمانية وعشرين بلدا أوروبيّا، وذلك عن طريق "**اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا**" الذي يقع مقره في بروكسل.
وأشار إلى أن التنظيم قرر منذ أعوام نقل مقره من بريطانيا إلى بروكسل بهدف التقرب من المؤسسات الأوروبية وتشكيل جماعات ضغط[4].

***البرقع** هو نوع من غطاء الوجه يصنع من قماش سميك يشبه "الورق" يسمى بطولا، ذهبي اللون يميل إلى السواد مع مرور الزمن و كثرة الاستعمال، تغطي به المرأة أهم معالم وجهها عندما يعقد قرانها أو كما يقال في اللهجة الإماراتية المحلية "تملك"، و يثبت البرقع على الوجه بواسطة خيوط حمراء مجدولة و تسمى خيوط الشبج

[1] IBID.

[2] "الإخوان المسلمون في إيطاليا.. التشرذم وغياب التمثيل الرسمي والقانوني"، على الرابط:
http://www.islamist-movements.com/11072
آخر اطّلاع: 2018/04/01، 16:30

[3] Lorenzo Vidino: مدير برنامج دراسة التطرف في جامعة جورج واشنطن. لقد ركز الخبير في الإسلام دراساته في أوروبا وأمريكا الشمالية منذ 15 عامًا على ديناميكيات التعبئة للشبكات الجهادية في الغرب. سياسات مكافحة التطرف الحكومية ؛ وأنشطة المنظمات المستوحاة من الإخوان المسلمين في الغرب...أنظر كذلك: https://extremism.gwu.edu/dr-lorenzo-vidino

[4] " الإخوان المسلمون في إيطاليا.. التشرذم وغياب التمثيل الرسمي والقانوني، نفس المرجع.

وهنا، يؤكد المركز الأوروبي لدراسات مكافحة التطرف في دراسة خاصة بإيطاليا تشديد الأخيرة لكل الإجراءات الأمنية في المجتمع الإيطالي، والتي تمس بالأساس المهاجرين "المسلمين"، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

– ذكر تقرير لفرانس 24 ،في فبراير 2017، أن ممثلين عن نحو سبعين في المئة من مسلمي إيطاليا وقعوا مع وزير الداخلية الإيطالي ميثاقا يتعهدون فيه خصوصا بـ"رفض أي شكل من أشكال العنف والإرهاب"، وإلقاء الخطب في المساجد بالإيطالية، ويقول وزير الداخلية الإيطالي **ماركو مينيتي** "**إنها وثيقة بالغة الأهمية تشمل حاضر ومستقبل بلادنا عبر الحوار بين الأديان، انطلاقا من مسلمة بديهية: يمكن أن ننتمي إلى ديانات مختلفة لكننا جميعا إيطاليون**".

✓ **أبرز الإجراءات الأمنية الإيطالية لمكافحة التطرف:** [1]

•**جانفي 2017**: رفض تجديد رخصة إمام مغربي في **جنوة** ، لاعتباره عنصرا خطيرا اجتماعيا ، ولكونه موضع تحقيق في قضية تتعلق بالإرهاب.

•**ديسمبر 2016**: قتل التونسي منفذ عملية دهس برلين ، في ميلانو.

–تسليم تونس إرهابيا ضمن خلية ميلانو.

–إغلاق عدد من المساجد ، بعضها يعود لعشرين عاما ، على خلفية عدم صلاحيتها الأمنية والصحية ، وهو منهج متصاعد منذ أكتوبر **2016** ، حيث أغلقت السلطات الإيطالية **7** مراكز إسلامية في روما وحدها.

•**أكتوبر 2016**: تفكيك خلية جهادية تضم مصريين اثنين وجزائري ، بشبهة التحضير لأعمال إرهابية دولية.

•**أوت 2016**: – اعتقال مغربي وألباني وتونسي ، على خلفية الاشتباه بكونهم خلية إرهابية.

–اعتقال تونسي يشتبه بتخطيطه لتفجير برج بيزا المائل ، بعد امتداحه داعش عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

•**أفريل 2016**: اعتقال **6** أشخاص يشتبه في تخطيطهم لهجمات تستهدف إيطاليا.

–منع شخصين من مغادرة إيطاليا بحجة منعهم من الانضمام لتنظيم داعش.

–اعتقال شخص مغربي لارتباطه بنشاط الإرهاب الدولي.

---

[1] المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، "كيف تواجه إيطاليا الجماعات المتطرفة على أراضيها"، على الرابط:
https://www.europarabct.com/%D9%88%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D9%84-%D8%A5%D9
آخر اطّلاع، 2018/04/02، 10:00.

•جانفي **2017** : اعتقال مغربي بتهمة الإرهاب وترحيله ، وهي العملية الأولي في تنفيذ قانون مكافحة الإرهاب الجديد.

✓ **أشكال الإجراءات الإيطالية الحديثة لمكافحة التطرف**

•إجراءات الاعتقال والترحيل (الإجراءات الأمنية الداخلية).

•إدخال تعديلات تشـريعية على قانون مكافحة الإرهاب ، منذ فبراير 2015 ، تشـمل تشـديد العقوبات ، ومنع السفر للخارج للقتال في منظمات إرهابية ، وطرد الأجانب المتورطين في الإرهاب ، وسحب جوازات سفر المشبوهين غير محددي الجنسية[1].

•محاربة التطرف والتشدد داخل السجون وعبر الإنترنت ، حيث أصبحت السجون الإيطالية أرض خصبة للمتشـددين لتجنيد أشـخاص أضـعف للقتال لحسـابهم ، وفق نقابة العاملين بالسـجون الإيطالية ، على أن غالبيتهم لم يظهروا ميولا للعنف قبل سجنهم.

•تدريب قوات عربية على مكافحة الإرهاب ، حيث أشـــرفت إيطاليا ، في **نوفمبر 2016** ، على تدريب عناصر من الشرطة السعودية لمكافحة الإرهاب ، في إطار تعاون مشترك ضمن حلف شمال الأطلسي.

•التباحث مع الدول التي تمثل معبر للمهاجرين إلى إيطاليا ، أو قاعدة إنطلاق للمتطرفين على غرار تونس التي تجمع الأمرين ، بهدف استعادة أبنائها مقابل دفع تعويضات[2].

المطلب الرابع: إسبانيا

إنّ من بين أهم الدراســـــات التي أجريت حول أعداد أتباع الديانات المختلفة هي ما أجراه مركز "**بيو**" حول مستقبل الأديان في العالم وتأثيره في الفترة من 2010 إلى **2050**، وقد خلصت الدراسة إلى توقعات تفيد بأن عدد المسلمين سيستمر في الزيادة إلى أن يتساوى مع عدد المسيحيين بحلول عام **2050**، وأن هذا التساوي لن يكون بسبب الزيادة في القارات التي تضم أغلبية مسلمة مثل إفريقيا وآسيا فقط، بل إن قارة مثل أوروبا سيتضاعف فيها عدد المسلمين من **5**% إلى **10**% من نسبة السكان.

---

[1] المرجع نفسه.

[2] المرجع نفسه.

ومن هذا المنطلق تتابع وحدة الرصد باللغة الإسبانية أحوال الإسلام والمسلمين في إسبانيا، حيث يقارب عدد المســــلمين على المليونين، بما يمثل **4%** من التعداد الإجمالي للســـكان، وعلى الرغم مما يلحق بالإسلام من اتهامات بالتطرف والإرهاب نتيجة للصورة الدموية التي ترسمها الجماعات الإرهابية، مثل القاعدة وداعش، إلا أن الإحصائيات تشير إلى تزايد الإقبال على اعتناق الإسلام من جانب الإسبان ذوي الأصول الإسبانية الخالصة خلال الآونة الأخيرة، حيث بلغ عددهم مع نهاية عام **2016** وحلول **2017** إلى ما يقرب من **23,624** مسلمًا من إجمالي المسلمين في إسبانيا.[1]

وقد أجرى اتِّحادُ الجاليات المسلمة في إسبانيا بالتعاون مع المرصد الأندلسي دراسةً، تُشير إلى أنَّ عدد المسلمين في إسبانيا زاد بدرجةٍ كبيرة، سواء من المواطنين الأصليِّين أو من المهاجرين؛ إنَّ عدد المسلمين في إسبانيا زاد **718.228** شخصًا بزيادة بلغت **8.4** % عن العام **2016**.


الشكل (28): تطور عدد المسلمين في إسبانيا



[1] مرصد الأزهر، "المسلمون في إسبانيا.. بين تزايد الأعداد ومواجهة الصعوبات"، على الرابط: http://www.azhar.eg/observer/details آخر اطّلاع: 2018/04/01، 14:00.

المصدر: http://www.azhar.eg/Portals/4/EasyDNNNews/thumbs/13573/20436Es001.jpg

وهنا، يقترِب عدد المســلمين في إســبانيا من **2** مليون؛ حيث يَبلغ نحو **1.887.906**، منهم **41.2** % من المواطنين الأصليين، و**58.7** % من المهاجرين إلى إسبانيا.

ويعدُّ أكثر من نِصــف عدد المسـلمين من المواطنين الأصــليِّين قد وُلدوا بالفعل في إسـبانيا؛ وهو ما يؤكِّد زيادة الإقبال على اعتِناق الإســلام بين الأشــخاص الذين وُلِدوا في إسـبانيا ومَن حصــلوا على جنسـيَّتها. من جانبه صـــرَّح "رايح طظري" – إمام مســـجد مدريد–، ورئيس اتِّحاد الجاليات المســـلمة لصـــحيفة "**الموندو**" الإسبانية بأنَّ هذه البيانات "منطقيَّة وطبيعية"، نظرًا لسياسة الانفِتاح التي اعتمدَتها إسبانيا مع المهاجرين إليها من المسلمين الذين مَكثوا بها وحصلوا على الجنسيَّة الإسبانية.

وأضاف الإمامُ أنَّه من الطَّبيعي أن تَحدث زيادة في عَدد المسلمين من السكَّان الأصليين، لأنَّ العالم اليوم يَعرف أكثر عن الدِّين الإســـلامي، كما أنَّ الاحتِكاك بالمســـلمين والزَّواج منهم لهما تأثيرٌ كبير. من جانبها قالت "**لورا ميخارس**" – أستاذة الدراسات العربية والإسلامية في جامعة **كومبلوتنسي** –: "**إنَّ الزِّيادة في عدد المسلمين بإسبانيا تُشير إلى حجم التغيُّر الذي يَحدث في البلاد، موضِّحة أنَّ هذا التنوُّع الجديد بالملاحظة في إسـبانيا لم يَعُد على المسـتويين السـياسـي والثقافي فقط؛ وإنَّما امتدَّ ليصـل إلى المستوى الديني أيضًا**"[1].

مع الجدير بالذكر أنّ عدد الجمعيات الإســلامية في إســبانيا وصــل إلى **1512** مع نهاية عام **2016**، وهذا العدد يشـــير إلى المرونة التي تبديها الحكومة الإســـبانية في التراخيص اللازمة لإنشـــاء جمعيات إسلامية، إلا إن ذلك يشير في الوقت ذاته إلى انقسام المسلمين وعدم اتحادهم، لدرجة أنه من الممكن أن نجد أكثر من جمعية إســـلامية داخل الحي الواحد[2]، وربما ينتج عن كثرة هذه الجمعيات والمؤســـســـات الإســلامية اختلاف المســلمين وتعدد انتماءاتهم المذهبية، في ظل غياب مؤســســة موحدة تجمع كلمتهم وتمنحهم المزيد من حقوقهم الدستورية إزاء التحديات المختلفة التي يواجهونها[3].

---

[1] اية حسين علي، :**إسبانيا : ما يقرب من 2 مليون مسلم أغلبهم في كتالونيا"، على الرابط:**
http://www.alukah.net/translations/0/99095/
آخر اطِّلاع: 2018/04/01، 14:10.

[2] المرجع نفسه.

[3] وعلى الرغم من أنه يحق الجمعيات الإسلامية فتح مسجد وإنشاء مقبرة خاصة، إلا إنه من الصعوبة بمكان الحصول على التراخيص اللازمة لهذا الأمر. ووفقًا للإحصـائيات الأخيرة فإن هناك 1427 مسـجدًا في إسـبانيا، وهو رقم كبير بالمقارنة بعدد المسـاجد خلال 2010، حيث كان 785 مسجدًا، ولكن لا يزال هناك 13% من الجمعيات الإسلامية تفتقر إلى مسجد أو حتى مُصلى صغير.

وكشفت البيانات أن **41** %من المسلمين في إسبانيا يحملون الجنسية الإسبانية في حين أن **59** % كانوا مهاجرين، ومن بين جميع المسلمين في إسبانيا ، يحمل **40** %منهم جوازات سفر مغربية و **19**% من بلدان أخرى ، وثاني أكبر مجموعة من **باكستان** تليها **السنغال**[1].

أولا: إسبانيا والإسلام السياسي: تنظيم العلاقات ومأسسة الإسلام

من الناحية النظرية المحضة، لا يوجد أي عائق يحول دون اندماج المسلمين في الدولة الإسبانية التي أقرت منذ عام **1978** حرية المعتقد الديني، وألغت أي ارتباط للدولة بدين معين.

- طبقا للمادة الأولى من الفصل السادس عشر من الدستور الإسباني الجاري به العمل إلى حدود اليوم، بل إن هذا الإطار الدستوري يتميز بخصوصية جد إيجابية للمسلمين، إذ إنه رغم تنصيصه بشكل حاسم على أن الدولة لا دين لها، إلا أنه لا يقر نظاما لائكيا صارما، مثل الحالة الفرنسية، بل يحفظ للجماعات الدينية حقها في التعامل ككيانات معترف بها، وفرض على الدولة التعامل معها، ولعل أبرز مثال على ذلك حالة الكنيسة الكاثوليكية، وما تتوفر عليه من امتيازات موثقة قانونا باتفاقات حكومية واضحة.
- **في المادة الثالثة** من نفس الفصل السابق ذكره، ما يلي: **ليس لأي دين وضعية اعتبارية تجعله دين الدولة، ولكن على السلطات العمومية أخذ أديان المجتمع الإسباني بعين الاعتبار، والمحافظة على علاقات التعاون مع الكنيسة الكاثوليكية وباقي الأديان الأخرى**[2]

من المتعارف عليه في الدراسات السياسية، أن الدساتير مجرد نصوص عامة، وتحتاج إلى قوانين تنظيمية من أجل أجرأتها على أرض الواقع، وفي هذا السياق بدأ التشريع القانوني للمسلمين في إسبانيا مبكرا جدا، حيث صدر أول قانون في هذا المجال عام **1967**، أي في عهد الجنرال **فرانكو(Franco)**، والذي منح بموجبه المسلمين حق التجمع والتنظيم في جمعيات دينية، الأمر الذي أفرز إنشاء الجمعية الإسلامية بإسبانيا، والتي أشرفت على افتتاح عدد من مساجد الأحياء في **سبتة ومليلية**.

---

[1] Fiona Govan, **How the number of Muslims in Spain is far lower than people think, in:**
https://www.thelocal.es/20161215/how-the-number-of-muslims-in-spain-is-far-lower-than-people-think

اخر زيارة للموقع: 2018/04/01، 14:30.

[2] الدستور الإسباني لسنة 1978:
http://www.congreso.es/consti/constitucion/indice/titulos/articulos.jsp?ini=16&tipo=2
آخر اطّلاع: 2018/04/01، 14:45.

بعد ذلك، ارتفعت وتيرة تأسيس المساجد في المدن الكبرى مثل **مدريد**، **برشلونة**، **غرناطة**، **وفلنسية**، ولكن تحت تسميات قانونية ذات بعد ثقافي وجمعوي.

وبعد الانتقال الديمقراطي الإسباني في أواخر السبعينيات تم إصدار قانون الحريات الدينية سنة **1980**، الأمر الذي ساعد على بداية مؤسسة العمل الإسلامي من خلال تأسيس تمثيليات للمسلمين على الصعيد الوطني والإقليمي، وهكذا تأسس **اتحاد الجاليات الإسلامية في إسبانيا** المعروف اختصارا ب(**UCIDE**) ، وكذلك **الفدرالية الإسبانية للجاليات الإسلامية**[1](**FEERI**) .

ومن أجل الاستفادة من الحقوق الثقافية والوضعية الاعتبارية التي يمنحها القانون رقم **1992/26** للطوائف الدينية، كان من الضروري الوصول إلى وضع تنظيمي يسمح بوجود مخاطب واحد تجاه السلطات الإسبانية، وهذا هو السبب الذي كان وراء تشكيل اللجنة الإسلامية الإسبانية، التي تعدُّ أيضا عضوا في المجلس الإسلامي للتعاون في أوروبا، الممثل الوحيد للمسلمين على صعيد الاتحاد الأوروبي.

يُقرأ في القانون المشار إليه آنفا، أن الدين الإسلامي لديه وضعية اعتبارية جد متقدمة، ليس فقط لأنه معترف به بموجب قانون فقط، بل أيضا باعتباره عنصرا بالغ الأهمية في تشكيل الهوية **الإسبانية** **(الجريدة الرسمية عدد 38241، المؤرخ بـ 12 ديسمبر1992)**، يوفر القانون للجمعيات الإسلامية أيضا، حق طلب الدعم العمومي والإشراف على التعليم الديني في المدارس الحكومية، وتنظيم النشاط الثقافي الإسلامي[2].

وهنا، يتضح جليا من خلال ما سبق، أن المساحة المتاحة للعمل الإسلامي الديني والتربوي والثقافي مؤطرة دستوريا وقانونيا بشكل مناسب جدا، ويستقيم مع الإسلام ليس فقط كعقيدة دينية، بل أيضا كثقافة ونمط حياة، يشكل بدون شك جزءا بارزا من وجه إسبانيا الحضاري.[3]

- ✓ **مأسسة الإسلام السياسي في إسبانيا**

من أجل هيكلة الحقل الديني في إسبانيا، تم إنشاء مؤسسة التعايش والتعددية تحت إشراف وزارة العدل، وذلك بموجب قرار اتخذه مجلس الوزراء يوم **15 أكتوبر 2004**، أي في عهد الحكومة الاشتراكية السابقة، وذلك لتحقيق جملة من الأهداف التي تتمحور في العموم حول تشجيع الحرية الدينية من خلال

---

[1] الغازي سعيد، "إشكالية التطرف الديني الإسلامي في إسبانيا .. بين الأحتواء والمواجهة" ، على الرابط:
http://www.alsumari.co.uk/2016/07/27/
آخر اطّلاع: 2018/04/03، 14:55.
أنظر أيضا: http://www.pluralismoyconvivencia.es/quienes_somos/

[2] المرجع نفسه.

[3] المرجع نفسه.

التعاون مع أديان الأقليات، وخصوصا ذات التجذر الواضح في الدولة الإسبانية، وتضع أيضا المؤسسة في صدارة بوابتها الإلكترونية رغبتها في خلق فضاء للحوار والبحث حول السياسات العمومية الخاصة بالحريات الدينية، من أجل الممارسة العادية للعبادات، وخلق إطار سلمي للتعايش والاحترام المتبادل. ومن أجل هذه الأهداف، تعمل المؤسسة على ثلاثة مستويات مختلفة:

- **المستوى الأول:** مع الأقليات الدينية عن طريق دعم تمثيلياتهم المحلية والوطنية ودعم أنشطتهم الدينية والثقافية.
- **المستوى الثاني:** المجتمع بصفة عامة، باعتباره صانعا للرأي العام وفضاء للتعايش والانسجام الاجتماعي، إن المساحة المتاحة للعمل الإسلامي الديني والتربوي والثقافي مؤطرة دستوريا وقانونيا بشكل مناسب جدا، ويستقيم مع الإسلام.
- **المستوى الثالث:** المؤسسات العمومية، باعتبارها صانعة للسياسات وضمانة للحقوق والحريات، والقائمة على تدبير الاختلاف والتعدد في المجال الترابي الإسباني.[1]

لكن رغم كل هذه التدابير والتشريعات، فالحقل الديني الإسلامي في إسبانيا تطبعه الفوضى، وتغيب عنه الحكامة الجيدة بفعل كثرة الفاعلين في المجال وافتقارهم إلى رؤية منسجمة وموحدة في الموضوع، فعلى الصعيد الرسمي ظل الجدل قائما حول جدوى المؤسسة السابقة الذكر بين الحزبين الاشتراكي والشعبي، بينما ساد خلاف عميق بين الفاعلين الإسلاميين في المجال.

وطوال عدة سنوات، ظلت اللجنة الإسلامية بإسبانيا شبه مشلولة، بسبب خلافات في المرجعية السياسية والفكرية، وحمل المغاربة والمسلمون عموما مشاكلهم السياسية والأيديولوجية معهم في هجرتهم، وأثناء استقرارهم في إسبانيا، فلا يحتاج المراقب إلى عناء كبير، ليرصد ما سماه الإعلام بحرب الأئمة بين المغرب والجزائر في مسعى لكل منهما، لفرض سيطرته على الحقل الديني لمسلمي أوروبا لأهداف سياسية بحتة،

وعلى نفس النهج، انتقل إلى إسبانيا أعضاء جماعات إسلامية معارضة للنظام في المغرب، مثل جماعة العدل والإحسان، التي أنشأت مراكز متعددة وجمعيات مدنية وثقافية لعل أبرزها "**اوندا إسبانيا**".[2]

ثانيا: معضلة الهجرة والتطرف: نحو مفهوم إسباني للأصولية الإسلامية والإسلام السياسي

---

[1] المرجع نفسه.

[2] بلدية أوندا (بالإسبانية: Onda)، هي إحدى بلديات مقاطعة كاستيلون التي تقع في منطقة بلنسية، في شرق إسبانيا.

تذهب أغلب الدراســـات الاجتماعية في مجال الهجرة إلى أن التوطين، بمعنى منح الجنســـية الإســـبانية للمهاجرين المســـلمين، والتعامل معهم كأقلية دينية وثقافية، وتقوية روابط انتمائهم إلى مفهوم المواطنة الإســبانية، ســيكون له انعكاس إيجابي، ليس فقط على مســتوى اندماجهم في المجتمع الأوروبي بصــفة عامة، بل أيضا على صعيد دمقرطة بلدانهم في شمال إفريقيا، وهو خيار استراتيجي يجب أن تستثمر فيه أوروبا على المدى الطويل، خصوصا وأن الدراسات التي تنجزها مراكز الدفاع الوطني بإسبانيا تركز على مفاهيم، مثل الأصولية والتعصب والتطرف في تصنيفها للأخطار الإرهابية المحدقة بالبلاد.

فعلى سبيل المثال، صـنف تقرير صـدر سـنة **2013**، الأصـولية الإسـلامية النابعة من الدعوة السـلفية والوهابية خطرا محوريا من الأخطار المرصـودة على مسـتوى اسـتراتيجية الدفاع الوطني الإسـباني، فرغم اعتراف البحث الذي عرض في ندوة حول الموضـوع بجامعة **كوملتنسـي**، بأن أغلب المسـاجد ذات التوجه السلفي لا تؤيد منظمات الجهاد العالمي، إلا أنه اعتبرها خطوة أولى في تكوين الإرهابي المحتمل. والجدير بالذكر هنا أن المساجد السلفية تعتبر عموما في الدراسات الأكاديمية ذات أفكار معادية لقيم الثقافة الغربية والديمقراطية، وتشـــكل اجتماعيا مراكز لإنتاج **الغيتو**[1] الذي يناقض تماما مجتمع التعدد الثقافي والاندماج الاجتماعي.[2]

- ✓ **الإجراءات الإسبانية في مواجهة أدوار الإسلام السياسي**

يبرز في الديمقراطيات الليبرالية دائما سؤال محوري، وهو كيف يمكن مواجهة المخاطر الأمنية الناتجة عن الخطر الإرهابي بدون المساس بالحريات الفردية والجماعية التي هي الأصل في دولة القانون؟

في الواقع لم تكن إسبانيا قبل أحداث **11 مارس 2004** جاهزة لمواجهة العنف السياسـي القادم من العالم العربي، والدليل على ذلك هو اتخاذ الحكومة الإسـبانية لقرار متسـرع بإدانة حركة **إيتا** الإرهابية، باعتبارها المسؤولة عن الهجوم، الأمر الذي تبين فيما بعد أنه غير صحيح.

وقد كانت التشـريعات القانونية والاسـتراتيجية الأمنية مبنية على مواجهة المنظمة الباسكية **إيتا**، وربما هذا ما يفسر الاختلالات التي وقعت في التعاطي مع الأحداث، سواء على المستوى الأمني أو القانوني.

---

[1] **المَعزِل:** يشـــير إلى منطقة يعيش فيها، طوعاً أو كرهاً، مجموعة من الســـكان يعتبرهم أغلبية الناس خلفية لعرقية معينة أو لثقافة معينة أو لدين. أصـــل الكلمة يعود للأشـــارة إلى حي اليهود في المدينة، مثل الغيتو في مركز مدينة روما، ويشـــار إلى **الغيتو** في الدول العربية ب "**حارة اليهود**". الغيتو أيضا درج على وصف الأحياء الفقيرة الموجودة في المناطق المدنية الحديثة.

[2] سعيد الغازي ، "إشكالية مواجهة التطرف الديني الإسلامي في إسباني... الإحتواء والمواجهة" ، **مجلة ذوات**، الرباط، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، العدد (25) 2016، ص.ص25-26.

وعلى هذا الأساس، يحدد الخبراء في إسبانيا ثلاثة مستويات أساسية يجب التركيز عليها لمواجهة المخاطر الإرهابية، فلا يمكن مواجهة خطر الإرهاب والتطرف بالحلول الأمنية فقط، بل يجب دعم الإسلام المعتدل، وتمكين المسلمين من ممارسة دينهم وقيمهم الاجتماعية، دون محاولة فرضها على الآخرين بالقوة.

- **البعد التشريعي لتنظيم العلاقة بين مركبات الإسلام والإسلام السياسي:**

وهو الخاص بتطوير القوانين التي تسمح بمنح الجهات الأمنية والسلطة القضائية الصلاحيات الكافية والتجهيزات الضرورية، من أجل القيام بواجبها بفعالية تجاه التهديدات الإرهابية القائمة أو المحتملة، مع الاحترام التام للحقوق والحريات الأساسية المؤسسة للنظام الديمقراطي المدني.

ولعل أبرز مثال على ذلك هو الاتفاق الذي عقد في مقر رئاسة الحكومة بين الحزب الشعبي وحزب العمال الاشتراكي الإسباني من أجل تمرير قانون مكافحة الإرهاب الجهادي، والذي ينص على إدخال تعديلات في القانون الجنائي يعتبرها الساسة الإسبان ضرورية لمواجهة المخاطر المحتملة.

في هذا السياق، تجدر الإشارة أيضا إلى التعديلات المزمع إدخالها على قانون الجنسية الإسباني، الذي يتضمن فصلا يمنح للقضاء سلطة نزع الجنسية عن المدانين بالانتماء إلى جماعات إرهابية، ويأتي هذا التشريع لمواجهة الهجرة المتزايدة للشباب المتطرف نحو العراق وسوريا، وخصوصا من مدينتي **سبتة ومليلية**[1].

- **البعد الأمني في التعامل مع أدوار وقضايا الإسلام السياسي**

توجد في إسبانيا مؤسسات متعددة ذات اختصاصات أمنية بحتة، مثل **المركز الوطني للتنسيق ضد الإرهاب، والمركز الوطني للاستخبارات**، ونظرا لطبيعة عملها الحساسة، فلا توجد أية معلومات موثقة عن استراتيجياتها، وطرق تعاملها مع الظاهرة الجهادية، لكن من الواضح تماما أنها تعمل بجدية في مراقبة المساجد وتتبع الأئمة المتطرفين، فوسائل الإعلام لا تفتأ تعلن عن أخبار اعتقالات متكررة في أوساط الشباب المسلم المنتمي إلى التيارات السلفية، والملفت للنظر أن أغلب هؤلاء ولدوا أو ترعرعوا في إسبانيا، مما يجعلهم إسبانا بحكم الطبيعة وليس بحكم الإقامة.

وبخصوص التعاون الدولي، وبالتحديد مع المغرب، يحظى باهتمام بالغ من لدن السلطات الإسبانية في هذا المجال، وخصوصا بعد تسجيل أكبر معدلات الهجرة للالتحاق بتنظيم الدولة الإسلامية في ما يسمى بـ "**مثلث الموت**"، وهي منطقة جغرافية تضم مدن: **سبتة، تطوان، المضيق**، وما جاورهم.

- **البعد القضائي في التعامل مع قضايا وتطورات النشاطات المتعلقة بأدوار الإسلام السياسي**

---

[1] سعيد الغازي ، نفس المرجع.

وهو الخاص بالبحث القضائي وإصدار الأحكام في حق من قام أو حاول القيام بعمل إرهابي أو تمويله أو التحريض عليه، ويبقى هذا الجانب ذا أهمية بالغة جدا، لأن من شأن أي خطأ قضائي، وهذا أمر لا يمكن التساهل بشأنه، باعتبار الدولة ديمقراطية لا يمكن فيها سجن الأفراد والرعايا بدون محاكمة عادلة ونزيهة، وتبقى ضمانات هذه المحاكمة من الأولويات الأساسية لمنع أي تجاوزات تتناقض مع دولة الحق والقانون، الذي يؤدي غيابها في العالم العربي الإسلامي إلى انتشار الإرهاب والعنف والتطرف[1].

المطلب الخامس: بريطانيا

أولا: بريطانيا والإسلام السياسي: جذور العلاقة

كشــف كتاب «شــؤون ســرّية: تواطؤ بريطانيا مع الإســلام الراديكالي» Secret Affairs. Britain,s Collusion with Radical Islam [2] "لمارك كورتيس" "Mark Curtis"[3]، وجود ســياســات متســقة ومتماسكة لبريطانيا تجاه الاسلاميين، ففي الشرق الأوسط الذي تلى الحرب الكبرى الاولى، قامت بريطانيا، المسـؤولة في حينه عن العراق و فلسـطين، بممارســة خيار اسـتراتيجي معقّد لم ينجح في تحقيق الإجماع

[1] المرجع نفسه.

[2] يستند الكتاب على الوثائق الرسمية البريطانية التي رفعت عنها السرية، خاصـة وثائق الخارجية والمخابرات، ليفضـح تآمر الحكومة البريطانية مع المتطرفين والإرهابين، دولاً وجماعات وأفراداً، في أفغانســتان وإيران والعراق والســعودية وليبيا وســوريا ومصــر والبلقان وبلدان رابطة الدول المســتقلة حديثاً، وحتى في نيجيريا التي تآمرت بريطانيا على خلافة **ســوكوتو** فيها في أوائل القرن العشــرين مع متأســلمين هناك، وذلك لتحقيق مصـــالحها الاستراتيجية والسياسية والاقتصـادية. ويوضـح المؤلف كم كانت بريطانيا ماهرة وماكرة في التلاعب بكل الأطراف، وأن أكثر من استغلتهم ثم نبذتهم عندما لم يعد لهم جدوى وانتفى الغرض منهم، هم «المتأسـلمون» كما يصـفهم الكاتب، بدءاً من الإخوان المسـلمين، للسـعودية، لبن لادن، والشـيع الأفغانية، للفرق الإندونيسية. وبالوقائع والتفاصيل الموثقة يعرض الكتاب أن المصلحة الخاصة كانت من الأساس في سياسة بريطانيا الخارجية، وأن المبادئ والقيم ليس لها مكان فيها، وأنها اسـتندت في ذلك إلى سياسـة "فَرِّق تَسُـد"، وتقلبت في التعامل مع كل الأطراف المتضـاربة، فبعد أن مولت طالبان وسلحتها انقلبت عليها، وساندت **حيدر عليبف** الشيوعي السابق، عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفيتي ومن رؤساء الـــ"كي جي بي" والذي أباد خصـومة بوحشية، ضـد معارضـيه المتأسلمين، وبعد أن تآمرت مع الولايات المتحدة لإعادة الشاه لعرشـه في 1953م بتدبير انقلاب على القائد الوطني محمد مصـدق، رفضـت طلبه للجوء إليها بعد إطاحة الخميني، وكان وزراؤها صـادقين في اعترافهم بأن هذه هي سياسـة بلادهم عندما قال أحدهم: إن هذا عمل لا يتسـم بالشـرف لكنها حسـابات المصـالح، وبعد عداء مرير لعدم الانحياز قالت مارجريت تاتشـر وهي سـياسـية بريطانية، وهي المرأة الوحيدة التي شغلت منصب رئيسة وزراء في تاريخ بريطانيا العظمى: إن أفغانستان بلد من بلدان حركة عدم الانحياز العظيمة**!** وبعد إدانتها للمتمردين عادت لتقول: إن كلمة المتمردين خاطئة، وإنهم مقاتلون في سـبيل التحرير، وبعد رفض الإســلام، رجعت لتقول إنه بديل جيد للماركسية، وإن الحكم الديني الإسلامي مَصد للسوفييت.

[3] هو كاتب صحفي ومستشار ومؤرخ بريطاني.

تضـمنت كتبه السـابقة كتابين حققا أفضــل المبيعات، هما: **"شـبكة الخداع العنكبوتية: دور بريطانيا في العالم"، و"معاهدة الشـعب: انتهاكات بريطانيا السرية لحقوق الإنسان."**

عمل من قبل زميلاً باحثاً في المعهد الملكي للشؤون الدولية، ومديراً لحركة التنمية الدولية، ورئيسـاً لقسم السـياسـة في مؤسـسـة المعونة بالعمل والمعونة المسيحية.

تحقق كتبه عادة أفضل المبيعات، وهو يبذل مجهوداً كبيراً في البحث والتدقيق من أجل توثيق الوقائع والمعلومات التي تتضمنها هذه الكتب.

عليه، فبعد إنشائها للكيان الإسرائيلي في نهاية الحرب بقي هناك خلاف حول ما هي القوى التي يجب أن تتحالف معها بريطانيا

من هذا المنطلق بدأ المســؤولون البريطانيون يتطلعون إلى الاســلاميين من مختلف التوجهات على انهم "جدران صد ضد الشيوعية في الشرق الأوسط".

وعليه، فإن فكرة الكتاب الرئيسة هي أنّ الحكومات البريطانية، العمّالية منها كما المحافظة، "تواطأت لعقود مع القوى الاسـلامية المتطرفة بما فيها المنظمات الارهابية"، ولقد عملت إلى جانبها وأحياناً درّبتها وموّلتها ،وقد سـاعد الدعم المذكور بريطانيا على تحقيق هدفي سـياسـتها الخارجية، وذلك بالتأثير على المصـادر الأساسية للطاقة والسيطرة عليها، من جهة، وتثبيت موقع بريطانيا في نظام مالي عالمي موائم للغرب من جهة أخرى، وسـواء كانت بريطانيا تتعامل مع دول داعمة للإرهاب الاسـلامي –حسـب هذه النظرة–، مثل السعودية أو باكستان، أو مع منظمات ومجموعات مثل الاخوان المسلمين، فقد حاولت باستمرار تقويض القوى العلمانية والقومية واليسارية في العالم العربي[1].

وقد أفاد وايتهول(Whitehall) من القوى الاسلامية الراديكالية في أربع طرق أساسية:

- كقوة عالمية مناهضة للإيديولوجيات العلمانية والقومية وللشيوعية السوفياتية.
- في حالتي السعودية وباكستان، الراعيان الأساسيان للإسلام المتطرف، كانت القوى الاسلامية بمثابة قبضة يد محافظة لضرب القوميين العلمانيين وتعزيز مواقع الأنظمة المساندة للغرب.
- كقوات صدم لزعزعة الحكومات أو إسقاطها عبر قوات مسلحة تحارب بالوكالة.
- كأدوات سياسية للتأثير على التغييرات من داخل الحكومات[2].

ثانيا: التحول في الخطاب الأمني البريطاني تجاه الإسلام السياسي بعد أحداث 09/11

كمثل باقي الدول الغربية، قامت بريطانيا بالتضييق على كلّ ما هو إسـلامي بعد أحداث سـبتمبر 2001، وقد زاد التضييق على كثير من المؤسسات واللجان الإسلامية، حتى تلك التي رفعت شعار "**لنمنع الإرهاب معاً**" – **المجلس الإسـلامي البريطاني** – بعد اكتشـاف الشـرطة خطة لمجموعة من المسـلمين البريطانيين لتفجير رحلات جوية عابرة للمحيط الأطلسي عام **2006**.

---

[1]: Jean Shaoul, Secret Affairs. Britain,s Collusion with Radical Islam, in :
file:///D:/secret-affairs-britains-collusion-with-radical-islam.html
اخر زيارة للموقع: 2018/04/01، 09:40.

[2] Marc Curtis, Secret Affairs. Britain,s Collusion with Radical Islam, Serpent›s Tail, London, 2010,pp41.43

وعندها قررت بريطانيا التعامل مع الإســـلاميين وفق مبدأ "**إما أن تؤيدوا القيم البريطانية أو تفقدوا الدعم والمنح**"، حسب ما جاء في **ديلي تيلغراف** في **12** أكتوبر **2006** .

وقد أدرجت الحكومة حينها أنشـطة وزارة الخارجية ومنها خارطة طريق أصـوات التمكين من دمج الإسـلام في التيار الاجتماعي العام والتصـــدي للفكر الإســـلامي الراديكالي[1]، من خلال تنظيم لقاءات مع علماء إسلاميين، كان منهم الشيخ القرضـاوي رغم تأييده بوضـوح للتفجيرات الفدائية في إسرائيل، ثم اندلع "**الحراك الشعبي العربي**" ليختلف المشهد[2].

وعليه، برز خلال الأحداث التي مرت بمصـر عام **2011** بعض الإشـارات المتضـاربة من حركة الإخوان اتجاه إســرائيل؛ فمقابل أن بعض الناطقين باســم الإخوان وعد بالتقيّد بأحكام معاهدة الســلام كامب ديفيد، فالبعض الآخر، منهم رجل الدين الإخواني صفوت حجازي، خاطب المحتشدين أثناء حملة الرئيس مرسـي إن "**ملايين الاســـتشـــهاديين ســـوف يزحفون نحو القدس**"، هذا ما جعل الإدارة البريطانية تبدو قلقة من صـعود "**الإسلام السياسي**[3]."

وفي نفس السـياق، وأثناء اندلاع الأحداث التي أفضــت إلى الإطاحة بحســني مبارك، زار ديفيد كاميرون (David Cameron) –رئيس الوزراء الســـابق– مصـــر ورفض الاجتماع بالإخوان المســـلمين، وقوبل بتعنيف وتوبيخ رسـمي من قبل العضـو في المكتب الإرشـادي للإخوان عصـام العريان، حسـب ما جاء في صحيفة تلغراف **21** فبراير **2011**.

---

[1] تضم بريطانيا مجموعة من الجمعيات والاتحادات والحركات الإسلامية، تتمثل في:

* **اتحاد المنظمات الإسلامية** في المملكة المتحدة وإيرلندا – (UMO) كانت هذه أول منظمة وطنية تم إنشاؤها في عام 1970 ، من قبل ممثلين مختلفين من منظمات مختلفة .على الرغم من نمو عدد الشركات التابعة على مر السنين ، فإن المنظمة تبقى هي المسيطرة والأكثر تأثيرا من باقي المنظمات الأخرى.

***مجلس مسلمي بريطانيا** – (MCB) هذه المنظمة هي منظمة مظلة تعتبر أيضا فرعا للإخوان التي اكتسبت مكانة بارزة ونفوذا داخل المجتمع المسلم، وتأسست رسميا في عام 1997 بعد مفاوضات قام بها ممثلو أكثر من 250 منظمة إسلامية من جميع أنحاء بريطانيا.

***البرلمان الإسلامي** – (MMP) تم تأسيس المنظمة في عام 1992 من قبل كليم صـديقي الذي كان مؤيدًا قويًا للفتوى الإيرانية لقتل سلمان رشدي بسبب كتابه "آيات شيطانية" عام 1989

***الجمعية الإسلامية لبريطانيا** – (MAB) تم تأسيس الجمعية في العام عام 1997 من قبل مجموعة من العرب المسلمين الذين شعروا كأقلية في غالبية مسلمة من جنوب شرق آسيا ، التي هيمنت على المشهد الإسلامي في المملكة المتحدة. تدعي الجمعية أنها مؤسسة أنشئت في محاولة لسد الفجوة فيما يتعلق بأعمال الدعوة الإسلامية (الدعوة) وحيث توجد حاجة لإسلام تمثيلي يشمل جميع جوانب الحياة.

[2] Joceline Cesari and others , Op.cit. ,pp 65.66

[3] Jean Shaoul, Secret Affairs. Britain,s Collusion with Radical Islam, in :

file:///D:/secret-affairs-britains-collusion-with-radical-islam.html

اخر زيارة للموقع: 2018/04/01، 09:40.

لاحقاً وبعد نجاح الإخوان في الانتخابات، أعرب ديبلوماسي في دول الكومنولث عن رغبة الحكومة البريطانية في فتح الباب أمام الحوار السياسي المباشر والكامل مع الإخوان، ببيان نُشِر على موقع الإخوان في مصر.

وفي ما بعد قال السفير البريطاني لدى مصر **جيمس واط(James Watt)** إن الجماعة يحق لها المشاركة في التحول الديمقراطي، وقد ثبت ذلك من خلال سياسة بريطانيا بعد نجاح الإخوان في الانتخابات، ويمكن تلخيصها بأنها سياسة استئناس بالقيم البريطانية الداعمة للديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية الرأي.

أكاديمياً، قبل اندلاع الثورات بعدة سنوات، خلص معهد بحوث السياسة العامة إلى استنتاج مؤيد بشدة للمشاركة والحوار مع الإخوان، وقد صدر تقرير عن المعهد بعنوان "**الإخوان تحت اليد؟ مشاركة الإخوان المسلمين في مصر**"، جاء فيه "**الجماعة عنصر بالغ الأهمية في المشهد السياسي المصري**"؛ وتقرير آخر خلص فيه "**إن إنجاز الإصلاح الديمقراطي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يتطلب الحوار مع بعض الحركات الإسلامية.**"

مقابل هؤلاء، برز بعض من يرون في الإخوان المسلمين حركة دينية ثيوقراطية تعارض التعددية والديمقراطية، وأن التمكين الديمقراطي للإخوان يحاكي معادلة **برنارد لويس** الشهيرة "**رجل واحد، صوت واحد، لمرة واحدة**[1]."

بالموازاة مع ذلك، وبعد الانقلاب الذي قاده السيسي[2] للإطاحة بالشرعية المتمثلة بـ"**الإسلام السياسي**"[3]، رغم موقف بريطانيا على لسان وزير الخارجية **ويليام هيغ** أن "**بريطانيا لا تدعم تدخل الجيش لحل النزاعات في الأنظمة الديمقراطية**" ودعا للتهدئة، لكنها أبقت على التعاون مع الانقلاب، واضعة على سلم

---

[1] Ibid.

[2]

[3] أعادة الحكومة البريطانية تعريف الإسلام السياسي بعد هذه الفترة على النحو التالي:

. قدمت وزارة الخارجية البريطانية تعريفها ل "الإسلام السياسي، وكذلك شرح لكيفية تناول هذه الظاهرة، في بيانها الخطي، ولقد عرفت وزارة الخارجية المفهوم الأوسع ل الإسلاموية، باعتباره يعزز "تطبيق القيم الإسلامية في الحكومة والمجتمع الحديث" ومن خلال الإسلاموية عرفت وزارة الخارجية الإسلام السياسي على النحو التالي:

يحقق أتباع الإسلام السياسي، أهدافهم من خلال المشاركة في العملية السياسية. ومع ذلك، في بعض الحالات، تكون هذه المشاركة تكتيكية بحتة ولا تعكس القناعة الأساسية في العمليات والقيم الديمقراطية. ويمكن أن يشمل الإسلام السياسي وجهات نظر علنية متطرفة، ومعارضة للديمقراطية، ومعادية للغرب والليبرالية والمجتمعات المتقدمة بشكل أساسي. ومجموعة الآراء والمعتقدات والأهداف التي تبناها أتباع الإسلام السياسي واسعة جدا بسبب ذلك، وبينما تبرز هناك في أحد أطراف الطيف مجموعات وأفراد يبرهنون على وجود التزام حقيقي لمبادئ الديمقراطية والقيم الليبرالية والاحترام المتبادل والتسامح مع الأديان، تظهر في الطرف الأخر من الطيف مجموعات وأفراد لا تفعل ذلك، وممن تحمل الآراء المتعصبة والمتطرفة.

أولوياتها "**الحرب على الإرهاب**"[1]، وأثناء زيارة السيسي للندن عام **2015**، دعا حقوقيون مؤسسات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنســـان وأجهزة الأمن إلى عدم التمييز في تطبيق القانون على الدكتاتوريين والمنتهكين لحقوق الإنسـان، وأعرب عن أسـفه لأن بريطانيا لم تتعامل مع الملف المصـري ومع الانقلاب وفقاً للقيم البريطانية ذاتها، التي تعلي حقوق الإنسان والديمقراطية على أية اعتبارات أخرى[2].

ثالثا: الإجراءات الاستثنائية البريطانية في مواجهة تيارات الإسلام السياسي

قامت الحكومة البريطانية بسـنّ قانون مكافحة التطرف والإرهاب ، مع تفجيرات **2005/7/7**، ووضــعت عدد من الإعلانات عن تشريع مكافحة الإرهاب وموقع المجتمعات المسلمة في بريطانيا في المعركة التي تكتنف قانون مكافحة الارهاب لعام **2005**.

وبموجب هذا القانون، ألغت الحكومة الصلاحيات المخولة لها بموجب الجزء **4** من قانون مكافحة الارهاب والجريمة والأمن الصــادر عام **2001** واقترحت اسـتبداله بنظام مراقبة "**أي إرهابي مشـتبه فيه،سـواء من رعايا المملكة المتحدة أو غير مواطن بريطاني**" أو الأنشــطة الإرهابية الدولية أو المحلية التي يتضــمنها مشروع قانون الارهاب.

ومنه، تمثل هذه التدابير الخطة الرامية لضــمان حصــول الشــرطة ووكالات الاســتخبارات والمحاكم على الأدوات اللازمة للتصـــدي للإرهاب وتقديم الجناة إلى العدالة، وتضـــمنت ثلاث جرائم جديدة **:الأعمال التحضيرية، والتحريض غير المباشر، والتدريب الإرهابي على استخدام المواد الخطرة .**

وشـــددت الحكومة على أن مشــروع القانون لم يكن ردا مباشــرا على أحداث **7/7**[3] لأنه كان قد أعلن أن تشريعا جديدا للإرهاب صدر في **2005** على أي حال.

---

[1] للاطلاع أكثر على أهم الوثائق البريطانية في هذا المجال، أنظر:

Jean Shaoul, https://www.wsws.org/en/articles/2016/04/05/saud-a05.html

[2] مجلس العموم، لجنة العلاقات الخارجية، "الإسلام السياسي ومراجع جماعة الإخوان المسلمين"، التقرير السادس لدورة 2017/2016، لندن، 07 تشرين الثاني 2016، ص58.

[3] تفجيرات لندن 7 يوليو 2005 هي سـلسـلة عمليات انتحارية متزامنة حدثت في لندن مسـتهدفة المواطنين اثناء سـاعة الذروة، ففي صـباح يوم الخميس 7 يوليو 2005 قام 4 أشخاص بالتسبب في 4 تفجيرات انتحارية، ثلاثة منهم حدثت في قطارات لندن تحت الأرض، والانفجار الرابع حدث في حافلة نقل عام تتكون من طابقين، أسفرت الهجمات عن مصرع 50 شخصا وإصابة ما يقرب من 700 اخرين.

ومع ذلك ، وكما أوضح رئيس الوزراء الأسبق **توني بلير** في **5** أوت **2005** ، فإن "**قواعد اللعبة تتغير** " ، لذا فإن مشروع القانون يهدف صراحة إلى جعل الأمر أكثر صعوبة على المتطرفين لإساءة استخدام "**الحريات الغالية**" لبريطانيا، وضع خطة اثنا عشر نقطة تتضمن إجراءات تشريعية مقترحة أخرى تشمل[1]:

- إنشاء سلطات جديدة لإغلاق أماكن العبادة المستخدمة لإثارة التطرف ،واستخدام القوة لإبعاد أو رفض دخول الرعايا الأجانب الذين يروّجون لـ "**الكراهية**".
- رفض منح اللجوء التلقائي لأي شخص كان قد شارك في نشاط إرهابي.
- التشاور من أجل تجريد المواطنة من المواطنين المتجنسين المتورطين في الإرهاب احتجاز المشتبهين بالإرهاب لمدة **90** يومًا قبل توجيه الاتهام إليهم.
- التشاور مع الزعماء المسلمين حول إعداد قائمة بالأشخاص غير المناسبين للتبشير ، والذين سيتم استبعادهم من بريطانيا.
- الحكومة مستعدة لتعديل قانون حقوق الإنسان فيما يتعلق بتفسير المادة الثالثة من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان[2] إذا ما نشأت عقبات قانونية.[3]
- حذر **تشارلز كينيدي** (Charles Kennedy)، الزعيم الديمقراطي الليبرالي السابق ، من أن مثل هذه الإجراءات تهدد الإجماع السياسي عبر الأحزاب الذي تم تأسيسه بعد تفجيرات لندن ، مضيفًا أن مقترحات حظر المنظمات الإسلامية والمساجد قد تأجج التوترات. [4]
- بعد تفجيرات **7/7** ، أنشأت الحكومة أيضًا "**فرقة عمل مسلمة**" في محاولة لتحسين التعاون مع المسلمين والسعي إلى التعاون معهم لمكافحة التطرف، مكونة من سبع مجموعات عمل مختلفة تم تأسيسها ، تم تقديم **64** توصية تضمنت إنشاء وحدة طرد سريعة لمكافحة الإسلاموفوبيا ، والحاجة إلى انعكاس أفضل للإسلام في المناهج الدراسية الوطنية ، والحاجة إلى تدريب الأئمة على مهارات '**حديثة**'، وكانت النتائج أيضا تنتقد بحدة "الظلم المتأصل" في السياسة الخارجية البريطانية التي قالوا إنها كانت عاملا مساهما في

---

[1] Itay Ron, The Role of Political Islam in the European Union: Source or Obstacle for Societal Integration?, MASTER THESIS ; Master programme in European Studies, Faculty of Arts and Humanities Institute of Social Science, Heinrich-Heine-Universität Düsseldorf , Düsseldorf, Summer term 2012 ,pp.31.32

[2] **المادة الثالثة من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان "لا يجوز إخضاع أي إنسان للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة المهينة للكرامة".**

[3] Itay Ron, Op.cit.p 33

[4] "تم كشف النقاب عن خطة الإثنا عشر نقطة بعد يوم واحد من بث شريط فيديو يظهر أحد مفجري القنابل في لندن يلوم بلير على "الدمار" في وسط لندن بسبب دعمه للولايات المتحدة ، و "الحرب على الإرهاب" ، والحروب في أفغانستان. والعراق"

إطلاق "**الدوافع الراديكالية**" بين المســـلمين البريطانيين الذين أظهروا انتقادات شـــديدة من قانون مكافحة الإرهاب **2005** ، وقدموا مطالبًا بإجراء تحقيق عام في الأسباب الأساسية لهجمات لندن **2005**.[1]

- في مرحلة تقرير جلسة استماع **لتوني بلير** في مجلس العموم في **9** نوفمبر **2005** ، تم رفض اقتراحه بالسماح للشرطة باحتجاز المشتبهين بالإرهاب لمدة تصل إلى **90** يومًا دون توجيه اتهامات ، ولكن تم تعديلها لاحقًا وخفضت إلى **28** يومًا كحد أقصى.[2]

والسياق ذاته، عملت المملكة المتحدة على مكافحة الخطاب المتطرف عبر مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة التي تعمل على المنظمات الحكومية وغير الحكومية والمجتمع المدني، في مكافحة الخطاب المتطرف ،وهذا الفريق يركز على محاربة " **التطرف الإسلامي**".

- ✓ **على المستوى الحكومي:**

أبرز مبادرة حكومية هي مبادرة وزارة الداخلية **وحدة البحوث والمعلومات والاتصالات (RICU)** وهي تعمل كجزء من عمليات الوقاية – **أي جهود الحكومة المركزية** بهدف إحداث تغيير في المواقف والسلوك وسط المسلمين البريطانيين الشباب، كجزء من برنامج مكافحة التطرف، وفي إشارة إلى تزايد القلق من الدعاية المقنعة التي يقوم بها تنظيم "داعش" على شبكة الإنترنت ، فقد رصدت وحدة سرية في وزارة الداخلية عدة ملايين من الجنيهات من أجل إطلاق رسائل لمكافحة التطرف.

وفي الإطاؤ نفسه، تنظم شركة اتصالات لندن أيضـــاً الفعاليات في المدارس و الجامعات، وتعمل بشكل وثيق مع عدد من المنظمات التي يعود جذورها إلى المسلمين من أجل نشر رسائل وقيام حملات لمكافحة التطرف، وهو ما طورته الشركة كجزء من عقدها مع وحدة البحوث والمعلومات والاتصالات(Ricu)[3]

وقالت الهيئات الاجتماعية إن علاقتها مع وحدة (Ricu) تساعدهم في إيصال رسائلهم الخاصة إلى قاعدة جماهيرية أكبر[4]، وأنها تحتفظ بالسيطرة التحريرية على الاتصالات بخصوص مكافحة التطرف، إلا

---

[1] Joceline Cesari and others , Op.cit. ,pp.66-67.

[2] IBID.

[3] سليم كرم، "الكشف عن حملة سرية دعائية بريطانية تهدف الى تعطيل الإنضمام إلى "داعش"، على الرابط:
http://www.almaghribtoday.net/314/030516031845-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%B4%D9%81-%D8%B9%D9%86-%D8%AD%D9%85%D9%84%D8%A9-%D8%B3%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%AF%D8%B9%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9
اخر زيارة للموقع: 2018،12:00/04/01.

[4] أوضح موظف سابق في **شركة لندن** بأن حملات الاتصالات كانت تسير وفقاً للأهداف التي وضعتها وحدة (Ricu)، بينما تشرف الحكومة على ما يتم إنتاجه وتقوم بالتوقيع النهائي. وتستهدف رسائل حملة مكافحة التطرف الدعائية هؤلاء المسلمين من البريطانيين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و 39 عاما ومنعهم من أن يصبحوا مفجرين انتحاريين.

أنه وفي واحدة من الوثائق التي اطلعت عليها صحيفة "**الغارديان**"، تشير شركة اتصالات لندن إلى احتفاظ وحدة البحوث والمعلومات والاتصالات بالتصديق الأخير علي المشروع.

وفي السياق نفسه، ذكرت لجنة الأمن والاستخبارات **لويستمنستر Westminster**، بأن وحدة البحوث والمعلومات والاتصالات (Ricu) التي تقوم بالإشراف عليها تؤدي دوراً مهماً في استراتيجية المنع. وأشار **أندرو ستانيل** وزير الدولة السابق من حزب "**الديمقراطيين الأحرار**" الذي شارك في وضع سياسات مكافحة التطرف في الحكومة الائتلافية، بأنه من السليم والمعقول دعم الجماعات المجتمعية التي تعمل علي تعزيز الاعتدال، كما أنه محايد في مسألة ما إذا كان ينبغي الاعتراف بالتدخل الحكومي.[1]

- ✓ **على المستوى غير الحكومي:**

هناك مجموعة متنوعة من "**غرف التفكير** " تشارك في مبادرات مكافحة التطرف ومبادرة التعليم المستمر في المملكة المتحدة، الأبرز في الوقت الحاضر هو **معهد الحوار الاستراتيجي (ISD)** ، وهي مؤسسة خيرية مسجلة تنص على هدفها "**محاربة التطرف على مستوى العالم**"، تعمل على مكافحة التطرف عبر الطيف الأيديولوجي ، وتدير **المعهد** محاور الابتكار الذي يجمع بين التكنولوجيا و الخبراء القائمين ، والناجين من التطرف ، "**مبادرة الشجاعة المدنية عبر الإنترنت**" ، وهي مركز تعاوني مشترك بين القطاعات بتمويل من **Facebook**، والذي يحارب خطاب الكراهية عبر الإنترنت في المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا.

- ➢ **مبادرة "واحد إلى واحد": One to One Initiative**: التي تسهل الحوار بين المتطرفين السابقين والشباب المعرضين لخطر التطرف.
- ➢ كما يوجد مورد تعليمي تفاعلي لمكافحة التطرف Extremism.org ، الذي يدعم نشر أفضل ممارسات مكافحة التطرف.[2]

---

[1] Charlie Winter & Johanna Fürst, Challenging Hate:Counter-speech Practices in Europe, the international center for the study for radicalisation and political violence, (ICSR), London,UK, pp13.14

[2] قال وزير الدولة لشؤون الأمن في بريطانيا بن والاس، إن بلاده تعتزم معاقبة شركات عمالقة الإنترنت وشبكات مواقع التواصل الاجتماعي من خلال الضرائب إذا لم تتعاون في مكافحة التطرف والإرهاب.

وتابع والاس، حسبما ذكرت صحيفة «**صنداي تايمز**»، أن بريطانيا هي الأكثر مواجهة لخطر الإرهاب الراديكالي منذ 100 عام، والذي يغذيه المحتوى المتطرف إلكترونياً، متابعاً أن «الصبر قد نفد سريعاً» تجاه شركات الإنترنت التي تضع الربح قبل الأمان العام، وفقاً لتصريحه.

وقال إن إعاقة المحتوى المتطرف عبر شركات مواقع التواصل الاجتماعي، سواء من خلال المنع أو التشفير يُكبد دافعي الضرائب الملايين من الجنيهات.

وحذّر من أن المستغلين لن يفلتوا من الشرطة وإنفاذ القانون لإصلاح الأضرار التي لحقت جراء المحتوى المتطرف، وأن دفع الضرائب يعتبر وسيلة لإنفاذ هذا القانون والتعاون.

وتابع في تصريحات: "**لا بد أن تكون هناك مراقبة بشرية أكبر على المحتوى، وإذا كانت الشركات الكبرى غير متعاونة، فسوف تجد الضرائب وسيلة لتحفيزهم لاتخاذ أي إجراء لوقف هذا المحتوى** "

- **مجموعة الأدوات المضادة للخطاب المتطرف(Counter-Narrative Toolkit)**، وهي مؤسسة على الإنترنت للناشطين المناهضين للخطاب المؤيد للكراهية.[1]
- مبادرة دعم الشـاب" Youth can" وهي مبادرة ناشـطة تهدف إلى رفع مسـتوى الجهود الشـعبية في مجال التعليم .
- برنامج النســاء والتطرف(**Women and Extremism**) يســلط الضــوء على الجوانب والقضــايا المناوئة للمرأة وقضايا التطرف ضد النساء.
- **ضد شبكة التطرف العنيف" Against Violent Extremism** the (AVE)" ، والتي تعمل بالتعاون مع **Google**لإعطاء صوت لأولئك الذين لديهم خبرة مباشرة بالتطرف العنيف[2].

وكانت وزيرة الداخلية البريطانية **أمبر رود (Amber Rod)**قالت خلال مقابلة مع برنامج **توداي بروجرام** على راديو **بي بي سي 4**، إن بريطانيا اتخذت عدة إجراءات، منها:

- **أوامر الاسـتبعاد المؤقتة**، التي وصـفت بأنها أداة حاسـمة في الحفاظ على سـلامة بريطانيا عندما تم تمريرها لتصـــبح قانونًا في فبراير عام **2015**، لم تنفذ إلا مرة واحدة منذ ذلك الحين، ولكنها رفضت الكشف عن وتيرة انتشارهم حتى تم نقل الرقم إلى صحيفة **تايمز**.
- وأوضــحت الصــحيفة أنه بموجب **أوامر الاســتبعاد المؤقتة**، يُمكن حظر عودة البريطانيين الذين يشتبه في قتالهم في الخارج إلى بريطانيا لمدة تصل إلى عامين[3].
- كما يمكن إلغاء وثائق سـفرهم، ورفض إعادة دخولهم ما لم يوافقوا على شـروط مثل التسـجيل في برنامج لنبذ التطرف، أو إبلاغ الشرطة على أساس منتظم.
- طرحت بريطانيا قواعد جديدة **فى26** جويلية 2017 ، لشـــنّ حملة على الأموال التي تســـتخدم لتمويل الجريمة والإرهاب، وألزمت بنوكاً ووكلاء عقاريين ومحاسـبين وشـركات دفع بزيادة عمليات الفحص لحركة الأموال.

---

[1] IBID.

[2] IBID.

[3] المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، :بريطانيا..إجراءات جديدة لمواجهة المقاتلين الأجانب"، على الرابط: https://www.europarabct.com/%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D8%A5%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D8%AA-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7 آخر اطّلاع، 2018،13:00/04/01.

وقالت الحكومة إنه رغم أن معظم الأعمال تلتزم الحذر، فإن القواعد الجديدة ستحسن جودة عمليات الفحص لضمان أن ترصد الشركات الأنشطة المشبوهة وتبلغ عنها.

وفي نفس السياق، قال **ستيفن باركلي (Steven Barclay)** من وزارة الخزانة، في بيان: "**هذه القواعد الجديدة ستشدد دفاعاتنا، وستحمي سلامة نظامنا المالي وستساعد في حماية البريطانيين من الهجمات الإرهابية والأنشطة الإجرامية**"[1].

وعليه، تؤكد الحكومة البريطانية أن " **أن الخطر الأكبر يأتي من المقاتلين الأجانب الذين سافروا من دول أوروبية عدة ومنها بريطانيا من أجل القتال في صفوف تلك الجماعات مؤكدة أن "بريطانيا تواجه تهديدا حقيقيا وخطيرا من قبل الإرهاب الدولي وهو ما يحتم على الشعب البريطاني التحلي باليقظة".**[2]

ومنه، فإن تحليل الخطاب الأمني البريطاني تجاه الإسلام السياسي، يمثل عدة مفارقات تعقد فهم مضمون هذا الخطاب والإجراءات والسياسات الناتجة عنه، من خلال:

- التعامل مع أطياف الإسلام السياسي بشكل طبيعي خارج النطاق البريطاني المحلي.
- الإقصاء الممنهج لجماعات الإسلام السياسي ونشاطاتها داخل بريطانيا.
- عدم وجود استقرار وثبات في المقاربة البريطانية تجاه حركات الإسلام السياسي، وهنا نجد الحكومات البريطانية تتعامل مع هذه الحركات وفق التطورات الأمنية والسياسية، سواء دخال بريطانيا أو داخل البلدان الأصلية لهذه الحركات، أو بالنسبة للحلفاء الأمنيين والاستراتيجيين "خصوصا الولايات المتحدة الأميركية.
- عدم وضوح اتجاه الإجراءات البريطانية في مواجهة التطرف، كونها تضع كل أطياف المجتمع المسلم كإرهابيين محتملين، أو متعاطفين مع الجماعات الإرهابية.

---

[1] المرجع نفسه.

[2] Secret affairs with radical Islam: why Britain's covert foreign policy needs to change, in:
http://blogs.lse.ac.uk/politicsandpolicy/2010/11/08/secret-affairs-with-radical-islam-whybritain%e2%80%99s-covert-foreign-policy-needs-to-change/

الفصل الرابع

الخطاب الأمني لدول جنوب المتوسط

تجاه الإسلام السياسي

الفصل الرابع: الخطاب الأمني لدول جنوب المتوسط تجاه الإسلام السياسي

بعد التعرف على أبعاد وركائز الخطاب الأمني الأوروبي سواء على المستوى المشترك أو المنفرد، والذي يمثل الطرف الأول في المعادلة الأمنية في منطقة المتوسط، يمكن وضع إطار موازي للإطار الأوروبي في فهم الخطاب الأمني الجنوب متوسطي تجاه الإسلام السياسي، وذلك عبر تفكيك الأطر المشتركة لدول جنوب المتوسط، قصد فهم أعمق للقضية المتمثلة في مكون أساسي من مكونات الواقع الاجتماعي في هذه الضفة من منطقة المتوسط.

وعليه فالعلاقة شديدة التعقيد بين واقع الإسلام والإسلام السياسي وطبيعة الأنظمة الحاكمة، والتي تجعل من تحليل وتحديد أبعاد ومرتكزات الخطاب الأمني جنوب متوسطي عملية جد معقدة، نظرا للتداخل والتشابك في المفاهيم والمصطلحات والسياسات والتفسيرات المختلفة بين تيارات الإسلام السياسي من جهة والنظام السياسي من جهة أخرى، وهو الأمر الذي ستتم محاولة معالجته في هذا الفصل.

المبحث الأول: الخطاب الأمني المشترك لدول جنوب المتوسط تجاه الإسلام السياسي: دول جنوب المتوسط كفاعل أمني مشترك

بعد التعرض للتأصيل التاريخي لنشأة الإسلام السياسي في الدول العربية من خلال الفصل الأول، وجب وضع مقاربة مركبة لفهم صعود هذا المكون الاجتماعي بكل أبعاده.

وعليه فالجوانب التاريخية لها من الأهمية بما كان لفهم التطورات الحاصلة في كيفية التعاطي مع أدوار الإسلام السياسي في الضفة الجنوبية للمتوسط، ولتحليل هذه الأطر المتعددة، وجب وضع سياقات متنوعة للإحاطة بالظاهرة أو القضية المتعلقة بالخطاب الأمني المشترك لدول جنوب المتوسط تجاه قضية الإسلام السياسي ، ثم بعد ذلك تفكيكه بين الفواعل المخاطبة لأدواره بشكل منفرد.

المطلب الأول: دول جنوب المتوسط: النظام السياسي/الدولة الوطنية/نشأة الإسلام السياسي

أولا: الإطار العام لعلاقة الإسلام السياسي بالأنظمة الحاكمة

إن الاستقراء التاريخي للظاهرة السياسية في الدول العربية عموما تنطلق من مكافحة هذه الأنظمة **ما بعد** الاستعمار في البلدان العربية[1] يؤكد على عملها لتحقيق مهمتين أساسيتين :

- **تطوير نظام الدولة الوطنية.**
- **بناء اقتصاد وطني .**

ففي ما يخصّ النقطة الأولى، حاولوا حلها بالتأميم أو حصر الأنظمة الاستعمارية السابقة كما لو كانت قوى إدارية مجهولة الهوية، إلا أن أنظمة ما بعد الاستعمار الجديدة ورثت الأنظمة الاستعمارية القديمة، بوصفها حاضنة محلية للسلطات، واستمرت بترويج المركزية الإدارية.

وإلى جانب هذا التغيير الإداري والمؤسسي، تطلب النظام الجديد تجديداً ثقافياً يسمح بتكوين أمة، ولتقوية الدولة الوطنية، حاولوا إيجاد شعب متجانس واجتماعياً لخلق أو حتى ابتكار ثقافة أصيلة متجانسة، وخلق لغة رسمية مشتركة.

وعليه، فإن عملية اختراع ثقافة من الدولة غير القومية قومية أصيلة تكون مصحوبة أحياناً بنتائج سلبية تستبعد العناصر غير القومية من الدولة[2]

وكان من المتوقع أن تؤدي دولة ما بعد الاستعمار كنظام تنموي دوراً جوهرياً بكونها وكالة للاقتصاد الوطني، وكانت إحدى الوظائف المهمة لهذه الأنظمة تنسيق مصالح الطبقات المختلفة، وفي خضمّ هذه العملية التنسيقية، كان من المتوقع أن يؤدي التأميم وظيفته بكونه وسيطاً أيديولوجياً لحل الصراع الطبقي الناتج من العملية التنموية.

---

[1] التحليل الجيوسياسي لمصطلح دول جنوب المتوسط يحدد أهم المعايير السياسية والأمنية والقيمية في فهم مضمون تسمية هذه الدول، وعلى هذا الأساس سيستعمل مصطلح الدول العربية مرادفا لمصطلح "جنوب المتوسط"، وفقا للتعريف الجيوسياسي لمنطقة جنوب المتوسط الموضح في الفصل الأول.

[2] إيجي ناغاساوا، "مستقبل أنظمة ما بعد الاستعمار في الوطن العربي" ،ترجمة :محمود عبد الواحد القيسي، المؤتمر الثلاثين لرابطة أفق جديد للدراسات الشرق أوسطية، في جلسة خاصة عن "أفق جديد للدراسات الشرق أوسطية"، طوكيو، جامعة طوكيو، 2014/05/11.

غير أن الجانب الآخر المهم لتحول أنظمة ما بعد الاستعمار إعادة توجيه علاقات الدولة في المنطقة العربية، وبدأت الدول العربية المستقلة بالاعتراف بكل أمة عاهلية، وقلصت علاقاتها مع نظام القوى الاستعمارية،ويمكن وصف هذا التغيير بكونه تفكيكاً للنظام الإقليمي، المسمى "**الدولة العربية**".

غير أن نتائج هذه السياسات أفضت إلى:

- ✓ **في ما يخصّ المهمة الأولى لتطوير نظام الدولة القومية**[1]

فقد انعكس الأداء السيئ لكل حكومة في الغضب الشعبي واليأس، لأنهم ظلوا مجرّدين من الحرية والكرامة، وقد أخفت أنظمة ما بعد الاستعمار الانشقاقات الاجتماعية العميقة، أو اخفت الانقسامات في بنية الدولة القومية، وأبرزت الأسطورة القومية للانسجام الثقافي،وفي ظل هذا المظهر الأيديولوجي الكاذب للاندماج الوطني، نمت مجموعات أو طبقات جديدة ذات امتيازات على حساب التعبئة الاجتماعية الراكدة، وتشير الحوادث المتكررة للصراع الطائفي والعرقي إلى فشل الاندماج الوطن، والفشل الأكثر خطورة هو حالة العراق ما بعد الحرب، حيث حدثت سلسلة غير منتهية من الصراعات التي نتجت من انهيار النظام الشمولي، وتظهر لنا حالة العراق على نحو واضح أن الخلاف الاجتماعي الخطير لم يختف بأيديولوجيا زائفة وأجهزة قمعية محكَمَة التنظيم فحسب، بل إنها تعمّقت وتعقدت أكثر خلال النظام الشمولي[2].

وفي نفس السياق، قد تسير سوريا واليمن في نفس الاتجاه، أي بتشكيلها لخطر شديد التعقيد في تركيبته الجيوسياسية والأمنية على إقليم المنطقة ككل.

- ✓ **المهمة الثانية لبناء اقتصاد وطني**

فقد تعرضت السمة التوجيهية لــ "**الدولنة**" في الاشتراكية العربية للنقد، لكونها السبب الجوهري لهذا الفشل والأكثر من ذلك، أن النتيجة الفعلية هي تأجيل الإصلاح الاقتصادي الذي بدأ في السبعينيات ولم يحقق شيئاً، وكانت النتيجة الوحيدة هي "خسارة عشرة أعوام" من الثمانينيات، فقد أوقفوا أي إصلاح جدّي، ولم يستطيعوا استبدال الجمع المتناقض بين الشعبية والتنمية في الاشتراكية العربية، وأسهموا فقط في دعم

---

[1] القومية العربية أو العروبة في مفهومها المعاصر هي الإيمان بأن الشعب العربي شعب واحد تجمعه اللغة والثقافة والتاريخ والجغرافيا والمصالح وبأن دولة عربية واحدة ستقوم لتجمع العرب ضمن حدودها من المحيط إلى الخليج. ايمان العرب بأنهم أمة قديم وربما من الصعب معرفة بداياته، فكان يظهر افتخار العرب بجنسهم في الشعر العربي، وفي عهد الإسلام تجسدت القومية بشعور العرب بأنهم أمة متميزة ضمن الإسلام، وزاد هذا الشعور خلال العهد الأموي، وفي العصر الحديث، جسدت هذه الفكرة بأيديولوجيات مثل الحركة الناصرية والتيار البعثي الذين كانا الأكثر شيوعاً في الوطن العربي خصوصاً في فترة أواسط القرن العشرين حتى نهاية السبعينات، والتي تميزت بقيام الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا وشهدت محاولات وحدوية أخرى كثيرة. اكتسبت القومية العربية مدًا جديدًا شعبيًا نتيجة ثورات الربيع العربي وظهور تيار شعبي عربي يدعو لوحدة عربية يقودها الشعب، وليس الأنظمة المتسلطة التي ركبت موجة القومية دون أن تنجز شيئاً يذكر في هذا الاتجاه.

[2] إيجي ناغاساوا ، مرجع سابق.

الأنظمة الشمولية، وفشلوا حتى الوقت الحاضر في تأسيس آلية تنسيق ذاتية للتوسط بين مصالح الطبقات المختلفة، وكان ذلك مخيّباً لآمال الإصلاحيين في البلدان العربية، على الرغم من أنهم درسوا التحديات التي تواجههم في عهد الازدهار النفطي، وأصبح الاقتصاد العربي يواجه فعلياً تخريباً في أغلب الحالات لعبئين مقيّدين، التركة السلبية للاشتراكية العربية، والميل الجديد إلى الاقتصاد الريعي.

أولا: نشأة الإسلام السياسي في دول جنوب المتوسط

سرّع تأخر الإصلاح السياسي والاقتصادي في ظهور حركات راديكالية للإسلام السياسي معادية للنظام الحاكم، ومثّل ظهور الإسلام السياسي نوعاً جديداً من المثالية، أو إيديولوجيا أخرى عابرة للقومية، لتحل محل القومية العربية عتيقة الطراز، وهي أيديولوجيا فقدت تأثيرها بعد هزيمة العرب في حرب عام **1967** ، فبعد هذه الهزيمة (النكسة) "**وفقاً للأدبيات العربية**"، تنحّت **القومية العربية** جانباً لصالح **العروبة** المحافظة التي دعمت الاعتراف المتبادل بالأنظمة القائمة، وفقد نظام الدولة العربية قوته المتماسكة، وأصبح كل عضو في هذا النظام يشدد على عروبته الخاصة به، وقد أَخَر هذا الاتجاه الرجعي في النظام الإقليمي الإصلاحات الداخلية لأعضائه، ولم يوضع برنامج للتعاون الجدّي في التنمية الاقتصادية على مدى عقود.

- ✓ **تفسيرات صعود تيارات الإسلام السياسي في الدول العربية: الإسلام السياسي كمقاربة مركبة**

أ ـــــ **التفسير السياسي:** يوجد عند الجهات المُسيسة خاصةً، ومعها الأكاديميين المختصين في العلوم السياسية والإدارية والقانونية، والتي غالباً ما تلخص أداء الفاعل الإسلامي الحركي في الشقّ السياسي، كأن تشتغل على الأداء السياسي والحزبي، مع تغييب أو تجاهل الأداء الدعوي والجمعوي والنقابي والطلابي وغيره.

ب ـــــ **التفسير الاجتماعي:** يوجد عند بعض الباحثين في علم الاجتماع، الذين يربطون بين التضخم الديمغرافي الذي مرت منه المنطقة، وصعود المد الإسلامي الحركي، الإخواني والسلفي، الدعوي والسياسي والقتالي، مع استحضار تراجع دور الدولة في التفاعل الميداني مع المطالب المتوقعة لارتفاع نسبة النمو الديمغرافي والتمدد العمراني في آن، أو الأوضاع الاجتماعية للفاعل الإسلامي الحركي[1].

ج ـــــ **التفسير الديني:** يوجد خاصةً عند المراكز والجهات البحثية الإعلامية المحسوبة على المرجعية "العقلانية – الفكرانية" المنافسة للمرجعية الإسلامية الحركية، من قبيل ما يُصطلح عليه بـــ"**المرجعية**

---

[1] منتصر حمادة ، "في المقاربة المركبة للظاهرة الإسلاموية: منهجيا ومعرفيا"، على الرابط:
www.mominoun.com/articles/-5598
آخر اطلاع، 2018/04/02، 14:00.

العلمانية"، أو "**المرجعية الحداثية**"[1]، و، من باب تحصيل الحاصل، أقلام "**المرجعية الليبرالية**"، وترى هذه الاتجاهات أن الظاهرة مرتبطة ببُعد ديني صرف يكمن أحد أسبابه في تراجع المؤسسات الدينية عن تلبية الطلب على الدين في "سوق دينية" مفتوحة البقاء فيها لمن يتفاعل نظرياً وعملياً وبشكل نوعي مع مؤشرات "السؤال الديني" و"العرض الديني""

د ـــ **التفسير النفسي:** مثل الأعمال التي قدمها الراحل **عبد الوهاب المؤدب،** الذي أكد أنه ينهل من عدة مرجعيات وهو يُحرر العمل، منها أعمال **ابن عربي ونتشــه،** أو كتاب المُحلل النفســي **فتحي بن ســلامة،** ويُركز هذا المُحدد على البعد النفســي بالدرجة الأولى، ويُســاعد على قراءة حالات إســلامية حركية فردية، ولكن يصعب إسقاط حيثياته ومضامينه على الحالة الإسلامية الحركية برمّتها في التداول الإسلامي، سواء في محور **الدار البيضاء ـ جاكرتا**، أم لدى الفضاءات المجتمعية التي تضم جاليات وأقلية مسلمة[2].

هـ ـــ **تفسير "فلسفة الدين**": معلوم أنّ حقل "فلسفة الدين"[3] لا يزال متواضعاً في التداول الإسلامي السني بشكل عام، مقارنةً مع حضور أعمال "فلسفة الدين" في باقي المجالات التداولية.[4]

ثانيا: جدلية الديني والسياسي في أنظمة دول جنوب المتوسط: الإسلام كمركب نظمي سلطوي

تَشــكلَ الخطاب الديني المعاصــر في ظل مركزية الدولة وهيمنتها، وتوقفت المؤســســات المجتمعية التي أنشــأت على مدى قرون عدة، المذاهب الفقهية الرئيســة والمدونات الدينية، لم تعد في العالم الســنّي قائمة تلك المرجعيات والمذاهب التي شــكلت وعي الناس وعلاقتهم بالدين، وفي العالم الشــيعي أيضـــا تحولت الحوزات إلى ســـلطات وأحزاب ســـياســـية، فمايوجد اليوم من "**خطاب ديني هو خطاب الدولة الذي ترعاه جامعات الدولة ووزاراتها الرســـمية**"، وتنفق عليه من الموارد العامة، وحتى خطاب الجماعات المناهض

---

[1] الحركة الحداثية هي حركة فلســفية، نشــأت جنباً إلى جنب مع الاتجاهات الثقافية والتغيرات من نطاق واســع والتحولات بعيدة المدى في العالم الغربي في أواخر القرن 19 وأوائل القرن 20. ومن بين العوامل التي شكلت الحداثة كان تطور المجتمعات الصناعية الحديثة والنمو السريع للمدن، تليها بعد ذلك أهوال الحرب العالمية الأولى. وقد رفضت الحداثة أيضاً اليقين في فكر عصر التنوير، ورفض كثير من الحداثيين المعتقد الديني الحركة الحداثية, عموما, تتضـــمن نشـــاطات و ابداعات أولئك الذين رأوا أن الأشـــكال التقليدية للفن, المعمار, الأدب, المعتقدات الدينية, الفلســـفة, التنظيمات الاجتماعية, الأنشـطة اليومية, و حتى العلوم أصـبحت لا تنسـجم مع مهامهم, و أصـبحت مهجورة في محيط اقتصـادي, اجتماعي, و سياسي جديد لعالم صناعي في طور البروز.

[2] نفس المرجع.

[3]

فلسفة الدين هي الدراسة العقلية للمعاني والمحاكمات التي تطرحها الأسس الدينية وتفسيراتها للظواهر الطبيعية وما وراء–الطبيعية مثل الخلق والموت ووجود الخالق. فلســفة الدين هي فرع من فروع الفلســفة تتعلق بالأســئلة المختصــة بالدين, كماهية وطبيعة الرب وقضــية وجوده, وتفحّص التجربة الدينية, وتحليل المفردات والنصــوص الدينية, والعلاقة بين الدين والعلم. و هو منهج قديم, وجد في أقدم المخطوطات المتعلقة بالفلســفة التي عرفتها البشرية, وهو يرتبط بفروع أخرى من الفلسفة والفكر العام كالميتافيزيقيا والمنطق والتاريخ

[4] حمادة منتصر، مرجع سابق.

أو الموازي، فإنه لم يكن بعيدا عن خطاب الدولة، يستمد وجوده ووعيه لذاته من خطاب الدولة نفسه أو من أزمته[1].

ويبدو مرجحا اليوم، في مرحلة صعود الفرد وانسحاب الدولة، أن يتحول الخطاب الديني إلى الفردية، وتحتم الحالة الدينية القائمة، بما اكتنفها من صراعات وحروب دينية ونمو التطرف والكراهية والعنف المنتسب إليها، خطابا دينيا جديدا يواجه الأزمة، أو على الأقل ينسحب من تغذيتها، ويقدم بدائل وتصورات جديدة لعلاقة الدين بالدولة والمجتمع، فمن المؤكد أن تغير دور الدولة يغير الخطاب، ويشمل هذا بالتأكيد فلسفة الدولة وسياساتها.

وعليه، لم تعد مركزية الدولة قائمة، ولم يعد دورها التاريخي قائما، ولكن الخطاب الديني ما يزال خطاب الدولة المركزية المهيمنة، ويعتمد افتراضيا على أدواتها ومؤسساتها التي تغيرت كثيرا، وفقدت قدراتها وسلطاتها التي كانت قائمة قبل الشبكية والمعلوماتية، فينشئ الناس اليوم تدينهم وثقافتهم ومواقفهم الدينية، اعتمادا على مصادر مستقلة عن الدول والمجتمعات، وتقع خارج سلطتها وسيادتها.

وفي مرحلة التدفق الهائل في المعلومات والقدرة على تداولها والمشاركة فيها، لم يعد ثمة مجال لخطاب يستند إلى سلطة دينية رسمية أو مجتمعية، ولم تعد ثمة إمكانية لاحتكار معرفة وتفسير وفهم "**الحق الذي نزل من السماء**".[2]

من خلال ذلك، وفي عجز **الخطاب الديني "الدولتي"** عن مواجهة العنف والكراهية الكبيرة اليوم، فإن لم يكن مسؤولا عنها أو إن لم تكن تعكس أزمته، فإنه لم يعد ثمة خيار سوى إعادة النظر في الخطاب نفسه وفي موقعه في الدولة والمجتمع وحدوده وجدواه. فقد أظهرت تطورات الحالة الدينية وتداعياتها أنها ليست فكرا جماعاتيا معزولا، ولكنها خطاب شامل يهيمن على الدولة والمجتمعات والثقافة والفكر، وأن التطرف يستمد في واقع الحال وجوده وتأثيره من خطاب ديني عام سائد ومهيمن في مؤسسات الدولة ومن ثقافة شاملة في المجتمع والمؤسسات التعليمية والدينية[3].

ومنه، تبدو وجهة الخطاب الديني الحتمية أو المرجحة هي أن يتحول إلى خطاب فردي، فلم يعد في وسع الدول والسلطات سوى أن تكف عن العمل ضد نفسها بالانسحاب من الشأن الديني، وأن تتشكل الثقافة

---

[1] إبراهيم غرايبية ، "الخطاب الديني: من الدولنة إلى الفردنة" ، على الرابط:
http://middle-east-online.com/?id=212186
آخر اطّلاع: 2018/04/02، 14:22.

[2] المرجع نفسه.

[3] المرجع نفسه.

المجتمعية والمدنية والمؤسسات التعليمية استنادا إلى فلسفة ورؤية لا تمنحان قداسة أو حصانة للتجارب الإنسانية التي وصفت زورا بأنها مقدسة أو حق نزل من السماء.

المطلب الثاني: مأسسة الإسلام السياسي في دول جنوب المتوسط

أولا: نظرة الأنظمة السياسية جنوب المتوسط لمشاركة الحركات الإسلامية في نظام الحكم

تعتبر غالبية الأنظمة السياسية الحاكمة الحركة الإسلامية النقيض الأساسي والمنافس الرئيس لها في الوقت الحالي، ولذلك فإن وجودها الاجتماعي والسياسي يتراوح بين الحظر القانوني والسماح الفعلي المحسوب، وتعتبر الأداة الأمنية في غالب الأحيان هي أداة التعامل الرئيسة معها، عبر حصار أمني تتمثل مفرداته في عمليات القبض والاعتقالات والإجهاض وشل الفاعلية.[1]

استمرارا لذلك، وبعد نكسة **1967** تهيأ المناخ لتوسع المد الإسلامي، ونمت قوة الحركة الإسلامية بشكل لافت في معظم الدول العربية والإسلامية، وقد سارت علاقات الإسلاميين بالنظم الحاكمة في بلدانهم بمسارات مختلفة، فنوع العلاقة ومسارها يأتيان في الغالب محصلة لتفاعل اثنين من العوامل الأساسية، أحدهما، درجة انفتاح النظام، والآخر، مدى خطورة الحركة عليه، فالنظام المغلق الذي يصادر مختلف أشكال التعددية لا يستنكف عن حجب الشرعية عن الإسلاميين بين عموم القوى المحجوبة عن الشرعية.

لكن في نفس الوقت، فإن درجة انفتاح النظام ليست المحدد الوحيد للحكم على النشاط السياسي للإسلاميين وجودًا وعدمًا، فالنظام قد يسمح لمواطنيه بممارسة حرية الرأي والتعبير وتعدد الأحزاب، إلا أن هذا الهامش قد لا يتسع بالضرورة ليشمل الإسلاميين، فالأرجح أنه كلما حازت الحركة أسباب القوة التنظيمية والمالية والاتصالية، وكلما اتسعت قاعدتها الاجتماعية وزاد انتشارها، كلما مثلت تهديدًا محتملاً وبديلاً واردًا للنظام القائم، ومثل هذا المتغير يأخذه القائمون على السلطة في الاعتبار، وذلك في معرض تحديدهم لمن يُضم إلى هيكلها أو يُستبعد منه.[2]

ومما لا شك فيه أن الحركات الإسلامية شكلت تحديًا رئيسيًا للنظم والنخب الحاكمة منذ أواخر السبعينات وحتى أواخر التسعينات ثم إعادة تشكيل هذا التحدي في الوقت الراهن، وخاصة وأن هذه النخب

---

[1] "المحددات الخارجية للعلاقة بين النظام السياسي والحركة الإسلامية بعد الوحدة (1): تأثير المحيط الإقليمي"، على الرابط:
http://almasdaronline.com/author/3
آخر اطّلاع، 2018/04/03، 09:25

[2] نيفين عبد المنعم مسعد، وعبد العاطي محمد أحمد، "السياسات الخارجية للحركات الإسلامية"، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة 2000 ،ص. ص37-36

لم تكن مســـتعدة لقبول أي مشـــاركة فعلية في إدارة شـــئون البلاد أو الســـماح بانتقال الســـلطة إلى قوى اجتماعية أخرى، وقد أدت الطريقة التي تعاملت بها النظم السياسية القائمة مع صعود الحركات الإسلامية، إلى توتر الأجواء وســيادة منطق الإقصــاء والعزل، بدلاً من الحوار والتعاون والمشــاركة البناءة، ولا يمكن فهم أسباب الاشتباك والصراع المسلح بين بعض النظم القائمة والحركات الإسلامية إلا من خلال فهم حالة الرعب التي أصـــابت النخب النافذة من جراء المد الأصـــولي الديني الشـــعبي الســـريع وعدم ثقة النخب بمواقعها وكوادرها وإنجازاتها، وتجدر الإشـــارة في هذا الســـياق إلى أن رد فعل الســـلطات الســـياســـية في المنطقة العربية على الظاهرة الإسـلامية تميز بالحدة والعنف، في محاولة لتحجيمها وتحزيمها وشل قدرتها على الحركة.[1]

ثانيا: علاقة الأنظمة السياسية جنوب المتوسط مع الحركات الإسلامية: الإقصاء الممأسس/ الاحتواء السياسي/الاعتماد المتبادل

عند محاولة فهم طبيعة مأســـســـة أدوار الحركات القائلة بتوجهها الإســـلامي في دول جنوب المتوســـط، لا يمكن فهم هذه المقاربة إلا من خلال تقسـيم الأنماط التي اتخذتها الأنظمة السـياسـية في التعامل مع هذه الحركات، نظرا للتطورات الحاصلة في كل دولة، إضافة إلى خصوصية بعض المجتمعات.

لهذا، يمكن تحديد ثلاثة أنماط أساسية اتبعتها الأنظمة السياسية جنوب المتوسط في التفاعل مع الأدوار السياسية والاجتماعية، للحركات القائلة بتوجهها الإسلامي:

1. النمط الأول: الإقصاء الممأسس[2]

وقد تبنت هذه الاســتراتيجية النظم الحاكمة في كل من ســوريا(الإخوان المســلمين)، ومصــر، (بالنسـبة لجماعات التطرف والعنف وجماعة الإخوان المســلمين)، تونس(حركة النهضـــة)قبل قيام– الحراكات الاجتماعية العربية و بعدها –، الجزائر(الجبهة الإســـلامية للإنقاذ، والجماعة الإســـلامية المســـلحة)

---

[1] فواز جرجس، الحركات الإسلامية ودورها في الاستقرار السياسي في الوطن العربي، في الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2002، ص154.

[2] **الاقصاء الممأسس:** استخدام مؤسسات الدولة وإمكانياتها المختلفة لإي إبعاد شخص أو جماعة أو منظمة عن اتجاه أو مكون سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي، وغالبا ما تستخدم هذه السياسية في الدول العربية قصد تهميش الأطراف التي لا ترغب في وصولهم إلى السلطة أو النفوذ السياسي في الدولة.

يعرّف الإقصاء بأنه العملية الاجتماعية التي يتم بها تهميش الأفراد، وبخاصةٍ تهميش جماعةٍ ما في مجتمعٍ أكبر، كإقصاء الطبقة الدنيا مثلاً.

فرانك هربرت :" لم يُخلق الناس سواسيةً، وهذا هو أصل فساد المجتمع"

يصف مصطلح "الإقصاء/ التهميش" عادةً أفعال المجتمعات البشرية أو ميولها الصريحة في التخلص من غير المرغوب بهم أو الذين تراهم بلا منفعة، أو استثنائهم "تهميشهم" من أنظمة الحماية والتفاعل السائدة في المجتمع، ومن ثم تقليص فرصهم ومواردهم المالية التي تعينهم على البقاء.

تتعدّد مظاهر الإقصاء في الخطاب السياسي والاجتماعي والاقتصادي، إذ تتنوع بين الإبادة/ التطهير العرقي وبعض الممارسات التي تظهر كراهية الغرباء في أكثر أشكالها تطرفاً، أو قد تظهر في هيئة مصاعب تتعلق بالجانب الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الفردي/ العائلي.

...الخ، وتنظر الأنظمة الحاكمة في هذه الدول إلى الجماعات الإسلامية المسيسة على أنها تنظيمات غير، مشروعة تعمل على احتكار الدين الإسلامي وتوظيفه لخدمة أهدافها السياسية في الاستيلاء على السلطة، كما أنها تمارس العنف، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال تبني نظام سياسي محرض عليه.

وعلى هذا الأساس، فهي ترفض التعامل مع الإسلاميين، وترى في القوى الإسلامية بمختلف توجهاتها دعاة للتطرف ونشر بذور العنف والإقصاء داخل المجتمع، ومن ثمة فإن أيّ محاولة للتواصل السياسي معهم ستكون مخفقة، لأنها تتعامل من بنية مرجعية وفكرية منغلقة لا تستطيع تطوير نفسها من الداخل والتأثير في محيطها، بقدر ما تناور بحسب الظروف السياسية حتى يتسنى لها السيطرة على النظام وتقويضه، مادامت لا تؤمن بالوسائل السلمية للتغيير[1]،إن ما يفسر تشدد هذا الطرح هو اعتناقه من طرف قوى سياسية متشددة نافذة في السلطة لها مواقف متجذرة في السلبية تجاه الجوانب الإسلامية في الحياة السياسية، وهنا يتم النظر إليهم كلهم بنفس المستوى كونهم يشكلون خطرا على بنية النظام السياسي والسلطة الحاكمة من جهة، والتوازن المجتمعي السياسي من جهة أخرى.[2]

عملت الأنظمة السياسية جنوب المتوسط في سياستها الإقصائية المُمأسسة على عدة وسائل كفيلة بتحقيق أهدافها على المدى القريب والمتوسط، وقد تراوحت هذه السياسات بين:

- ✓ **الوسائل والإجراءات الأمنية**

تمثلت في استخدام القوة و تحريك الأجهزة الأمنية و ممارسة كل أشكال العنف سواء بصورة مشروعة أو غير مشروعة ، و بصورة متواصلة و منتظمة ضد الحركات الإسلامية لتقويض أي إمكانية محتملة

---

[1] رمرزوقي ، فايزة صحراوي ، "الحركات الإسلامية والتحول الديمقراطي في الوطن العربي"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد الثامن (08)، جانفي 2016، ص 390

[2] *كانت تونس قد ضربت المثال في استخدامها لهذا الأسلوب ، فقد اتبعت السلطة السياسية فيها سابقا ما عرف بسياسة تجفيف المنابع". شهدت تونس على إثره عنفا سياسيا متواصلا من جانب الأنظمة الحاكمة فيها موجها إلى مختلف الحركات الإسلامية الموجودة على أراضيها .كانت غاية الحكومة في ذلك ليس إبعاد الحركات الإسلامية فقط و إنما محاولة استئصالها أو نفيها نهائيا.

*أما في ليبيا فقد كان نظام معمر القذافي رافضا رفضا تاما أي حوار مع ما يسميهم "بالمرتزقة" إشارة إلى الإسلاميين. و تعرضت حركة الإخوان المسلمون في ليبيا للمنع و القمع و الملاحقة و النفي.

*وفي الجزائر ظلت تجربة الإسلاميين في التسعينات حاضرة في أذهان الجيش الماسك بزمام الأمور و الذي اتبع سياسة الإقصاء أيضا ،و لكن ليس مع كل الحركات الإسلامية الموجودة في البلاد ، فقط اتبع سياسة المواجهة مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ و أنصارها أكثر من غيرها من الحركات.

*أما في المغرب ، كانت السلطة السياسية فيها قليلا ما تلجأ إلى أسلوب الإقصاء في مواجهة الحركات الإسلامية ، حتى في تعاملها مع جماعة العدل و الإحسان التي تعد أكبر الحركات الإسلامية المعارضة في المغرب . و اكتفت السلطة بتحديد إقامة قادتها لا سيما مرشدها عبد السلام ياسين ، أو عدم الاعتراف لها بتكوين حزب سياسي ،أو حظر مطبوعاتها

لظهورهم أو لإثبات دورهم، و يشـمل ذلك ضـرب التظاهرات السـلمية التي تقوم بها الحركات الإسـلامية. فضـلا عن ذلك، تعرض أعضـائها و قادتها إلى عمليات اعتقال واسـعة النطاق شـملت حتى أفراد أسـرهم ،ووصـــل الأمر إلى حد توجيه الاتهام إلى بعضـــهم بالقيام بعمليات إرهابية دون أن تكون هناك أدلة صـحيحة على ذلك ، و احتجازهم و تنفيذ عمليات السجن بحقهم دون محاكمة ، و تقديمهم للمحاكمة أمام أمن الدولة و المحاكم العسـكرية، و قد صـــدرت أحكام بالإعدام أو بالســجن المؤبد أو لمدد طويلة على كثيرين منهم[1]

ونتيجة لذلك، اتخذت ممارســة الدولة للعنف ضــد الحركات الإســلامية صــورا أخرى تمثلت بالخروقات العديدة للحقوق الأساسية لأفرادها ، مثل الحق في الحرية و الحياة و تبني الأفكار و الدعوة إليها سلميا ، و هو الأمر الذي تشهد عليه التقارير الدولية للمنظمات الدولية و الإقليمية و المحلية لحقوق الإنسان ، و على ســبيل المثال فقد أكدت هذه التقارير على اتســاع نطاق عنف الدولة التونســية و شــموله مختلف الأشكال لا سيما الاعتقال و تعذيب السجناء و تقييد حرية السفر و التنقل و العمل ، فضـلا عن حقوق التنظيم و التعبير و الدفاع القانوني[2].

- ✓ **الإجراءات الوسائل القانونية**

تمثلت في إصدار القوانين الجديدة و تعديل بعض القوانين النافذة أدت إلى التضـييق على نشاط الحركات الإسـلامية و تحجيم دورها ،هذا فضــلا عن القرارات التي اتخذتها الحكومات بحل الحركات الإســلامية و حظر نشــاطها ، هذا إضــافة إلى تبني قانون مكافحة الإرهاب الذي اعتمدته الولايات المتحدة والذي كان قانون جائر حول كل الإسلاميين إلى إرهابيين[3].

–الوسائل الإعلامية:

من خلال الحملات الدعائية التي شنّها الإعلام الغربي التي شوهت مسارات الحركات الإسلامية المعتدلة ووضعتها في نفس الخانة مع الجماعات المتطرفة ، ونهج الإعلام العربي ككل نفس المنهج ، هذا إضافة إلى عدم الســماح لهاته الحركات بإصــدار صــحفها اليومية و مجلاتها الأســبوعية و منعها من القيام بأنشطتها الإعلامية الدورية.

---

[1] نادية الهمامي ،"المتغيرات الدولية والإقليمية وتأثيرها على تطور حركات الإســلام الســياســي بالمغرب العربي"، في: "إشـكالية الدولة والإســلام السياسي قبل وبعد الربيع العربي: دول المغرب العربي نموذجا"، ألمانيا، برلين، المركز الديمقراطي العربي، الطبعة الأولى، 2018، ص 264.

[2] المرجع نفسه.

[3] المرجع نفسه.

ومثالا على ذلك، فقد دخلت الحكومة المغربية في مواجهات مع جماعة العدل و الإحســـان في عام **2001** ،كانت ســببا في منع نشــاطها الســياســي و منع مطبوعاتها، حيث حظر الوصــول إلى موقعين للجماعة على شبكة الإنترنت ،كما صادرت **8500** نسخة من صحيفة الفتوة الأسبوعية التابعة للجماعة.[1]

2. النمط الثاني: الاحتواء السياسي

إن ما يميز هذا النمط، هو أنه يقدم مثالاً على تعايش الحركة الإسلامية مع الأنظمة الحاكمة التي تختلف معها، وقبول جميع الأطراف ولو بحدود معينة للخيار الديمقراطي، الذي يســـع الجميع في معادلاته السياسية، فالحركات الإسلامية في بلدان هذا النمط نجحت من خلال تجربة انتخابات حرة في الحصول على وجود حقيقي ومؤثر في بنية النظام السياسي، فشاركت في السلطة التشريعية بفاعلية (حصلت على رئاســة البرلمان في كل من الأردن واليمن، في حين حصــل تعاطف معها على رئاســة البرلمان الكويتي)، كما شاركت في السلطة التنفيذية، حيث أسندت إليها عدد من الحقائب الوزارية.[2]

وقد لعبت بالإضــافة إلى الاشــتراك في الحكم دور المعارضــة القوية والمؤثرة، هذا وتعطي عملية رصــد أنشــطة الحركات الإســلامية وتعاملاتها في دول هذا النمط من خلال هذه التجربة تعطي دلائل مشــجعة على تفاعل الإســلاميين في آليات الديمقراطية، واحترامهم "قواعد اللعبة الســياســية"، وعدم "رفضــهم للقيمة الديمقراطية".[3]

تاريخيًا، لم تشـــهد هذه البلدان علاقة عدائيه مع الحركة الإســـلامية أو عملية صـــدام حقيقي معها، بل العكس من ذلك، فقد شـــهدت هذه الدول كلها تقريبًا علاقة تعاون ومشـــاركة، أحد مظاهرها أن هذه البلاد كانت ملجأ لكثير من قيادات الحركة الإسلامية الفارة من بلدان النمط الأول.

كما أن التجربة الســياســية في هذه البلدان رغم تطورها مقارنة بدول النمط الأول تعكس تحولاً نحو نوع من "التعددية الســياســية" أو "الســماح الديمقراطي"، وليس نحو "الديمقراطية الســياســية" بمعناها الشــامل، فعلى

---

[1] تجذرت هذه الرؤية لدى غالبية الجمهور للإسلام السياسي كتيار مراوغ تطغى عليه صفات الازدواجية والانتهازية السياسية، إذ تصدرت صورته كتيار يستخدم الديمقراطية وسيلة للوصول إلى الحكم، كما رأى الجمهور أن سلوك قياداته يتنافى مع أقوالهم، إضافة إلى استخدامه العنف كإحدى الوسائل للوصول إلى الحكم ، وجاءت تلك المقولات في المراتب الأولى على سلم المقولات الرئيسية التي تعبر عن اتجاه الجمهور نحو الإسلام السياسي، إلا أن النتائج كشفت أيضا غلبة الاتجاه المعارض لمقولة أن هذا التيار "يكفر معارضيه"، وهو ما يشير إلى تفرقة الجمهور بين جماعات الإسلام السياسي وبين الجماعات التكفيرية، على الرغم من تداخل كثير من الأحداث والممارسات التي أدت إلى تشوش الصورة وعدم وضوح الفارق بين الجانبين. "**استطلاع حول رصد وتحليل صورة الإسلام السياسي في الصحافة العربية في مرحلة الثورات التي انطلقت عام 2010-2011، وما بعدها**"

[2] المحددات الخارجية للعلاقة بين النظام السياسي والحركة الإسلامية بعد الوحدة (1) تأثير المحيط الإقليمي، على الرابط:

http://almasdaronline.com/author/3

آخر اطّلاع، 2018/04/03، 09.

[3] المرجع نفسه.

الأقل لم يثبت عمليًا أن دول هذا النمط قد قبلت بمبدأ "تداول الحكم"، وإن كانت قبلت "الشراكة فيه"، وكما هو متفق عليه عمليًا فإن الشرط الأساسي لوجود "ديمقراطية سياسية" هو قبول وممارسة "مبدأ تداول السلطة".[1]

3. النمط الثالث: التوظيف والاعتماد المتبادل[2]

يمثل نمط تحالف السلطة الحاكمة والحركات القائلة بتوجهها الإسلامي[3]، واحد من أعقد الأنماط، إذا ما قورن بسابقيه، إذ تتجاور نمطي التعاون والصدام، العداء والسماح دون تغلب أحدهما على الآخر، فتصنعه منطقيًا في أي من النمطين السابقين، وبصفة عامة يمكن رصد الخصائص التالية:

- تحاول الأنظمة الحاكمة أن تستخدم الحركة الإسلامية، وأن تعطيها المشروعية القانونية في تحقيق أهدافها السياسية، في إطار استخدامها للدين عمومًا في إضفاء الشرعية السياسية، والمثال واضح في المغرب الأقصى.
- تحاول الأنظمة الحاكمة أن تستخدم نفس المنطق الديني في محاربة وتحجيم الحركة الإسلامية، إذا بدت منها محاولة حقيقية لتبني منهج تغييري على أساس إسلامي لأية قضية من القضايا.

---

[1]شكل المناخ الدولي العدائي الذي فرضته الولايات المتحدة ضد كل ما يتعلق بالظاهرة الإسلامية و إنخراط كل الدول المغاربية في محاربة الإرهاب ،بداية احتقان داخل المجتمعات التي رأت أن هذه الحرب ليست إلا حرب على المسلمين و الإسلام ، كما أن الأفكار المتطرفة التنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي بدأت تلقي تجاوب لدى فئات الشباب و تستقطب عدد كبير منهم . الأمر الذي دفع ببعض الحكومات المغاربية للانفتاح على بعض الحركات الإسلامية و التعامل معها تعاملا تكتيكيا يقوم على الدمج السياسي لتلك الجماعات التي لم تتخذ من العنف و التصفية سلاحا لها يهدد الاستقرار والأمن في المجتمع .

ففي الجزائر أجرى الجيش تسويات مع حركة مجتمع السلم الإسلامية و حصل الإسلاميون على مناصب و إمتيازات كبيرة و مشاركة شكلية في الحياة السياسية و في المغرب رغم تفجيرات الدار البيضاء واصل حزب العدالة و التنمية المغربي عمله في البرلمان رغم التضييقات بعد فوزه ببعض المقاعد في الانتخابات التشريعية في 2002 .

[2] حسب "جوزيف ناي و روبيرت كيوهين" فإن العلاقات بين الدول تتسم بخاصية الاعتماد المتبادل، إذ أخذ هذا المدلول شكل أداة تحليلية ومضموناً مفهوميا بإمكانية المساهمة في تطوير العلاقات الدولية لذلك قاموا بتطوير وسيلتين تحليليتين هما:

–الحساسية :Sensitivity وتعني قدرة الدولة (أ) على التأثير العميق والسريع على الدولة (ب) أو حساسية الدولة بما يجري في الدولة (ب).

–الهشاشة (الانكشاف) :Valuerability وتعني قدرة الدولة (ب) على مقاومة فعل الدولة (أ)، وبمعنى آخر أن تكون الدولة الأولى في درجة من الاعتمادية أعلى من درجة اعتمادية الدولة الثانية، ولذلك تكون الدولة الأولى بموقف أضعف من الدولة الثانية.

والهدف من المفهومين هو معرفة ما إذا كان جميع الفاعلين في نظام ما يتأثرون على نحو متساوي، وهنا نكون أمام اعتماد متوازي، إما إذا كان أحد الفاعلين في النظام غير مكترث نسبياً بتغيير ما في العلاقات في حين أن فاعل آخر يتأثر كثيراً من جراء ذلك التعبير عند إذن يكون الاعتماد غير متوازن، وهذا من الممكن أن يؤدي إلى مجموعة علاقات تخضع لدرجة عالية من التأثير يكون فاعل أو مجموعة فاعلين معتمدين غالباً على فاعل ما أو مجموعة فاعلين، وبالتالي زيادة معدلات الاعتماد المتبادل والترابط في القضايا الأمنية التي أصبح من غير الممكن تناولها بالأسلوب التقليدي.

[3] عمر مرزوقي ، فايزة صحراوي ،مرجع سابق، ص391.

كما أن لهذه الأنظمة من الأتباع، "**ربما داخل الحركة الإسلامية نفسها**"، من يدافعون عنها ويروجون لسياساتها.[1]

- إن الحركة الإسلامية في هذه البلدان في إطار هذه الأنظمة والمجتمعات ضعيفة بوجه عام، ويغلب عليها الطابع الدعوي، بالإضافة إلى الطابع الشعائري والسلفي، وبالتالي لا تعد قوة تغيير حقيقية في إطار هذه المجتمعات والدول.
- إذا كانت هذه الدول قد لعبت تاريخيًا –ولأسباب متعددة – دورًا في إيواء الفارين من أعضاء الحركة الإسلامية من عنف الدول التي تنتمي إلى النمط الأول، كما مثلت لاحقًا –عقب تدفق الثروة البترولية– مصدرًا من مصادر الدعم المالي للحركة الإسلامية خاصة في بلدان النمط الأول، فإنها من جانب آخر تمثل مكاناً آمناً مريحاً يستنزف أعداداً غير قليلة من "**العقول المفكرة المتحركة**"، خصوصًا إذا كانت الهجرة دائمة أو شبه دائمة، فهي تشكل مناطق "**جذب وتفريغ**" لقطاعات مهمة من الحركة الإسلامية.[2]

وبناءا على ما سبق، وعلى الرغم من وجود كل هذه الأنماط سابقة الذكر، في تعاطي الأنظمة السياسية جنوب المتوسط مع الحركات القائلة بتوجهها الإسلامي، فإن الموقف الحقيقي لهذه الأنظمة, والدور الذي تقوم به تجاه هذه الحركات، يكون أكثر وضوحًا عند وصول بعض الحركات القائلة بتوجهها الإسلامي أو اقترابها من الوصول إلى السلطة، في دولة عربية أو أكثر، وهنا توحي الخبرة العربية بأن النظم العربية الحاكمة –خاصة التي هي في حالة عداء تاريخي وصراع سياسي وربما عسكري مع الحركات الإسلامية في بلدانها– لعبت دورًا جوهريًا في تحييد وصول هذه الحركات إلى السلطة في الدول العربية الأخرى، وعملت على إفشالها وإخراجها سريعًا من السلطة إذا ما وصلت إليها.

المطلب الثالث: الإجراءات الاستثنائية لدول جنوب المتوسط في مواجهة الإسلام السياسي

أولا: أنظمة دول جنوب المتوسط: إشكالية الشرعية/شرعنة الإجراءات الاستثنائية

إن إشكالية الأنظمة السياسية العربية هي في شرعيتها[3] وأساليبها وأدوات حكمها التي لم تستطع التطور وفق روح العصر وأساليبه، حيث قوضت المسالك وأغلقت الطرق بدعوى العلم والمعرفة بشؤون الدولة

---

[1] المحددات الخارجية للعلاقة بين النظام السياسي والحركة الإسلامية بعد الوحدة (1) تأثير المحيط الإقليمي، على الرابط:
http://almasdaronline.com/author/3
آخر اطلاع، 2018/04/03، 10:10.

[2] المرجع نفسه.

[3] يقول Max Weber: النظام الحاكم يكون شرعيا عند الحد الذي يشعر مواطنوه الذي يشعر مواطنوه أن ذلك النظام صالح ويستحق التأييد والطاعة، وأكثر أنواع التأييد استقرارا هو ذلك النوع المستمد من إيمان الأفراد بأن من واجبهم قبول وطاعة الحاكم، والالتزام بأهداف النظام السياسي

والحكم والإخلاص لها، والحرص على مصالحها وإنكار هذا الحق على الآخرين مهما كان إلمامهم بشؤون الدولة ومهما كانت أفكارهم حول تطويرها .

وعليه، فإن السلطة الحقيقية مازالت بيد حزب أو فرد سواء أكان ملكاً أم رئيساً ، أما المؤسسات والهياكل البرلمانية فكلها مؤسسات شكلية ، تضفي الشرعية على أعمال رأس الدولة –الرئيس أو الملك أو الأمير– مطلق الصلاحية بالدستور ، معين مدى الحياة أو منتخب بوسيلة انتخاب على شخصه الوحيد ، وهو الرقيب على أعمال المجالس والمؤسسات ، والموجه للقوانين والسياسات والضامن للوحدة والحريات ، له مطلق الصلاحية بحسب نصوص الدستور والقانون ، وحين لا تسعفه هذه أو تلك فقوانين الطوارئ هي البديل للحفاظ على الوحدة الوطنية والاستقرار ، ولقمع من لهم رأي من الخارجين عن إجماع الأمة وعن الشرعية والقانون كما يصفهم الحكام[1].

ومنه، فإن السلطات والأنظمة السياسية العربية قامت منذ البداية على فعل تعسفي، فقد مارست وتمارس القوة بكل إشكالها ورموزها العنيفة في السياسة والاجتماع، إذ واجهت منذ تكونها مشكلة الشرعية.

وعلى ضوء هذا، فالشرعية التاريخية مفقودة منذ انهيار الخلافة العثمانية ، وهذا الانهيار خلق فراغاً لم يملأ حتى الآن ، ومازال يتسبب في كثير من الخلافات وممارسة القوة والقهر على مجتمعاتها إلى جانب الافتقار إلى شرعية الوجود ، أي الشرعية التاريخية، فكثير من الأنظمة تفتقر أيضاً إلى شرعية الإنجاز، وهذا ما جعلها على الدوام على قطعية مع مجتمعاتها ، على الرغم من سياساتها الإصلاحية الملموسة أحياناً ،وإذا كان ذلك يحدث فهو يحدث من باب خلق مصادر جديدة لشرعيتها وتثبيت كياناتها على حساب أهداف ومصالح مجتمعاتها[2].

وعليه، لقد أخذت السلطات والأنظمة العربية بعد استمرارها في ممارسة القوة والعنف الذي حمل بين ثناياه عوامل التفجر والعنف والاضطهاد تفقد المبرر الأخلاقي والسياسي لوجودها، ليصبح مبرر وجودها الوحيد تأمين مصالح أصحاب السلطة والفئات الصغيرة من المنتفعين بها .

وفي المقابل، بدأ انحسار الولاء لها يتخذ شكل نفي سلطتها بشكل كامل في سبيل تأكيد سلطة إسلامية أو عربية أوسع دائرة أو في سبيل الانكماش على دائرة العشيرة أو الطائفة أو الجماعة المحلية الضيقة.

كما لو كانت مطابقة لمبادئهم وقيمهم. كما يعتبر أنه بدون الشرعية، فإن أي حكم أو نظام يصعب عليه أن يملك القدرة الضرورية على "إدارة الصراع" بالدرجة اللازمة لأي حكم مستقر لفترة طويلة. ويؤكد على أن اقتناع الشعب أو أفراد المجتمع المعني بأحقية السلطة وجدارتها، هو جوهر الشرعية ومغزاها.

[1] خميس حزام والي، "إشكالية الشرعية والأنظمة السياسية العربية، مع الإشارة إلى تجربة الجزائر"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، فيفري2003،ص 306

[2] المرجع نفسه.

وعلى هذا الأساس، فإن واقع الأنظمة السياسية العربية اليوم يوجب القول بأن هذه الأنظمة السياسية تستند إلى اعتبارات القوة المجردة أكثر من استنادها إلى اعتبارات الإدارة الحقيقية لمجتمعاتها ، فشرعيتها إذاً أياً كان المعنى الذي يأخذ به تعبير الشرعية هي شرعية الأمر الواقع ، فلا هي شرعية القانون، ولاهي شرعية الظرف التاريخي ، لأن أدوات صنع القانون في هذه المجتمعات تقبض عليها السلطة التنفيذية بإحكام ، ولأنه لامجال للحديث عن شرعية القانون ما لم تكن قاعدة القانون في صياغتها مستندة إلى قواعد وأسس ثابتة من البناء الديمقراطي والحرية الشعبية الحقيقية ، ولاهي شرعية الظرف التاريخي الذي يبرر مؤقتاً التغاضي عن ضرورة كون السلطة السياسية مستندة إلى أسس حقيقية من رضاء المحكومين بها، ومن الإقرار بمبدأ تداول السلطة السياسية بين مختلف القوى والجماعات السياسية .

فمن ناحية ، أن الأساس الديني الذي تستند إليه بعض الأنظمة السياسية العربية في احتكارها لقاعدة الحكم بصورة دائمة أصبح أساساً ضعيفا وعرضه للتصدع والانهيار يوماً بعد آخر في ظل تصاعد حركات الإسلام السياسي، وفي ظل شيوع مفاهيم دينية تحض على الثورة ومحاربة الظلم ومناوأة الحاكم الظالم .

ومن ناحية ثانية ، فأن التذرع بالتحديات الثورية التي تواجه الوطن العربي ، وبأن مواجهة ومقاومة بعض قوى الغرب تبرر ممارسة العنف وقهر المواطنين، وبأنه لامجال الحديث عن الحريات وحقوق الإنسان في وقت يتهدد فيه الوجود العربي والحدود العربية ، أصبح هذا الحديث أمراً مرفوضاً في وقت عدلت فيه الكثير من الأنظمة مواقفها تجاه الكثير من القضايا الوطنية والقومية[1].

ثانيا: أنماط ومحاور الإجراءات الاستثنائية للأنظمة السياسية جنوب المتوسط تجاه حركات الإسلام السياسي

عند محاولة تحليل معنى الإجراءات الاستثنائية[2] للأنظمة السياسية في دول جنوب المتوسط تجاه حركات الإسلام السياسي، وجب الوقوف عند نقطتين مركزيتين، لفهم مدلولات هذه الإجراءات ومضامينها المختلفة، والتي تتمثل في محورين رئيسيين:

---

[1] المرجع نفسه.

[2] **الإجراءات الاستثنائية:**

يتلخص إعلانُ منح صلاحيات استثنائية للسلطات الإدارية، خاصة الشرطة التي تُخولها حالة الطوارئ المسَّ ببعض الحريات والحقوق الأساسية الفردية والجماعية، كالحق في التنقل وحرية الصحافة وحرية التظاهر والتجمع.

الحريات:

تتعدد الإشكالات المتعلقة بإعلان حالة الطوارئ ومنها التخوف من المس بالحريات واتخاذ الوضعية الاستثنائية السائدة ذريعة للتضييق على جهة أو شخص بسبب قناعاته السياسية أو العقدية أو لانتمائه الاثني أو نحو ذلك، ومرد هذه المخاوف يعود في الأصل إلى أن حالة الطوارئ تُخل

- **المحور الأول :** وهو المحور الأمني ويتمثل في التصدي المباشر للخطر القائم والقضاء عليه، وفق مفهوم أمني يقوم على حصر الجريمة –حسبهم– في مرتكبيها والمساهمين فيها، الأمر الذي يساهم في ضبطهم وتصــــفية أماكن تمركزهم والحد من خطورتهم، وفي الوقت نفســـه قيام الأجهزة الأمنية بفتح مجال التوبة والعودة إلى المجتمع للشــباب الذين اســتدرجوا إلى مصــيدة العنف بوســائل التضــليل والإغراء والترغيب والتهديد.[1]
- **المحور الثاني :** يقوم على اســتئصــال الجماعات المتطرفة القائمة على الظاهرة الإرهابية ، ســواء بهدف منع حصـــولها على إمداد جديد من العناصـــر التي يســـتخدمونها في تنفيذ مخططهم الإجرامي لارتكاب أعمال العنف وتقويض أركان النظام وزعزعة الاقتصـــاد، أو بهدف الحيلولة دون تمكنهم من معاودة العمل مستقبلا.

وعليه، يقوم هذا الاتجاه على تصحيح المفاهيم الدينية والدعوة إلى أن يأخذ الشباب دينهم عن رجال العلم، وليس عن الجهلاء والمرتزقة وقادة الجماعات الإرهابية بهدف بث روح الفتنة والفرقة بين جموع الشــعب – حسب هذا الطرح–.[2]

" هذا المنطلق يؤكد على عدة مسارات في مواجهة الأنظمة السياسية لحركات الإسلام السياسي، طبقا لتفريعات وتقســيمات يحددها كل نظام ســياســي على حدى، وهنا تبرز تشــاركية الخطاب الأمني بين

بالتوازن الكلاسـيكي بين السـلط والذي هو الضـامن الأسـاس للحريات. فحالة الطوارئ تضـعُ على المحك التوازن الكلاسـيكي الهش بين الحريات والأمن.

تمنح كذلك سلطات واسعة للشرطة والأجهزة الأمنية، إذ يُمكنها مثلا منع تجمعات وغلق مرافق عمومية ووضـع أشـخاص رهن الاقامة الجبرية إذا قدَّرت أنَّ حريته ربما تُخلُّ بالأمن العام، كما يُفوض قانون الطوارئ الشرطة صلاحية إجراء مداهمات لمنازل تشتبه بوجود خطر ما فيها.

ضوابط وموانع:

تناول القانون الدولي حالة الطوارئ من خلال العهد الدولي للحريات المدنية والسياسية، الصـادر عام 1966، إذ حدَّد الشـرط الأسـاس لفرض حالة الطوارئ في وجود خطر عام واسـتثنائي يتهدد وجود الأمة، على أن يتم إعلان حالة الطوارئ بشـكلٍ رسـمي وذلك منعا لشـيوعِ الممارسـات الضـارة بالحريات في أوقات ليس لها طابع الاستثناء.

ونص العهد الدولي للحقوق المدنية والحريات على ألا تكون التدابير المتخذة متعارضة مع التزامات الدولة المعنية بموجب القانون الدولي، كما حذَّر من أن تأخذ إجراءات الطوارئ نزعة تميزية قائمة على العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين.

يحذر العهد الدولي للحريات المدنية والسياسية كذلك من أن حالة الطوارئ يجب أن تُعلن في ضوءِ تقدير دقيق وموضوعي للأحداث بحيث تُناسب التدابير المتخذة الوضعية القائمة دون مبالغة.

وفي مســـتوى آخر منه، يُشـــدد العهد الدولي على أن حالة الطوارئ يجب ألا تكون، في أي حال من الأحوال، ذريعة لحرمان الأفراد من حقوقهم الأســاســية مثل الحق في الحياة، والحق في التفكير والاعتقاد، كما يجب ألا تكون ذريعة لترخيص الممارســات غير الإنســانية أو الحاطة بالكرامة الإنسانية أو التعذيب أو العبودية والاضطهاد .

[1] مركز الإعلام الأمني، "مؤتمر دولي حول مكافحة التطرف والإرهاب"، على الرابط:

https://www.policemc.gov.bh/page/about-media-center

آخر اطّلاع: 2018/04/03: 11:24.

[2] المرجع نفسه.

الأنظمة السياسية في تجريم أو إقصاء أو احتواء أي طرف من حركات الإسلام السياسي، وصلت أو اقتربت من الوصول إلى السلطة، فإن باقي الأنظمة ستقف نفس الموقف مع النظام المعني، كون الهدف واحد وهو إبعاد هذه الحركات عن الحكم بأي وسيلة"

وفي السياق ذاته، كان القاسم المشترك بين أنظمة دول جنوب المتوسط والدول العربية بشكل عام ، هو التوجس والخوف من وصول أي تيار من الحركة الإسلامية إلى السلطة، والتعاون فيما بينها لتحييد وصوله إلى السلطة أو العمل على إفشال تجربته في الحكم ومحاصرته، بهدف إقصائه عنها.

وهنا، يمكن التطرق إلى ثلاث تجارب أساسية اقتربت فيها الحركات الإسلامية من الوصول إلى الحكم أو وصلت فعلا، وهنا نلاحظ اشتراك أغلب الدول العربية في نفس الخطاب ونفس الإجراءات في مواجهة هذا النجاح:

- ✓ **التجربة الأولى: جبهة القومية الإسلامية "السودان"**[1]

من خلال هذه التجربة يتضح أن بعض الدول العربية فرضت حصارًا ضد حكومة الإنقاذ في السودان، واستمرت العلاقة متوترة بين السودان من جهة، وكل من **مصر وتونس والجزائر**، بعد إجهاض الانتخابات فيها.

وعلى نفس النهج، سارت بقية الدول الخليجية وفي المقدمة منها **المملكة العربية السعودية**، ولم يخِف التوتر بين الطرفين إلا بعد إقصاء "**حسن الترابي**" من السلطة ، وقد كان موقف **مصر** هو الأبرز، فرغم المحددات الاستراتيجية التي تحكم علاقة كل من مصر والسودان، فإن السلطة في مصر قد ربطت العلاقة مع السودان بطبيعة النظام السياسي الذي تبنته الجبهة القومية الإسلامية، فبعد نجاح الحركة الانقلابية للإنقاذ التي قادها "**عمر البشير**" بتحالف غير معلن مع **الجبهة القومية الإسلامية** بقيادة حسن الترابي، أعلنت مصر تأييدها لحركة الإنقاذ والنظام الجديد، وسعت إلى حشد التأييد والمساندة الإقليمية والعربية والإفريقية للنظام، إلا أن موقف الحكومة المصرية تغير كلياً بعد ما تكشفت حقيقة العلاقة بين حركة الإنقاذ والجبهة القومية الإسلامية، وزاد تبني النظام الجديد لرؤى وأطروحات الجبهة بشأن المشروع الحضاري الإسلامي، من اختلاف النظامين بشأن الموقف من غزو العراق للكويت في أوت **1990**.[2]

---

[1] الجبهة الإسلامية القومية: حركة إسلامية انبثقت من حركة الإخوان المسلمين، واستقطبت بعض القوى الإسلامية في السودان لتكوين جبهة واحدة ضد الأحزاب الأخرى، ثم بدأت تنحو منحاً بعيداً نسبيًا عن منهج الإخوان المسلمين.

*يتم التركيز هنا عن البعد الجيوسياسي لهذه القضية وكيفية تفاعل دول جنوب المتوسط مع نجاح هذه الحركة في الوصول إلى الحكم، والخطاب الممارس تجاهها، خصوصا مت طرف الأنظمة السياسية في مصر وتونس والجزائر.

[2] محمد عاشور، مرجع سابق ص 368

✓ **التجربة الثانية: الجبهة الإسلامية للإنقاذ[1] "الجزائر":**

باقتراب الجبهة الإســـلامية في الجزائر من الوصـــول إلى الســـلطة **-1990-**، ثارت مخاوف القيادات العربية، وسارعت أغلب الدول العربية **–وبخاصة مصر ودول شمال إفريقيا–** إلى الاعتراف بالنظام الجديد الذي جاء به الجيش وتقديم الدعم له.[2]

فمع فوز الجبهة الإســـلامية للإنقاذ في الدورة الأولى للانتخابات الجزائرية، تبين إمكانية وصـــول التيار الأصولي السلفي[3] إلى الحكم بانتخابات شرعية وبالوسائل الدستورية، وقد ولّد ذلك ضغوطًا إقليمية ودولية عديدة على دول الشـــمال الإفريقي العربية بصـــفة عامة، وليس على الدول المغاربية وحدها، فمن شـــأن صعود الحركة الإسلامية إلى قمة السلطة في أي دولة عربية أن تكون له انعكاساته ومردوداته على شكل وجوهر النظام الإقليمي العربي[4]، فضلاً عن تأثيره على الأوضاع الداخلية في كل دولة من الدول العربية. وعلى ذلك، تصـــدرت قضـــية مكافحة العنف والتيارات الدينية الإســـلامية أولويات الاهتمامات العربية والإقليمية وعلاقات التعاون الثنائي بين الدول، واتخذت بعض مؤســـســـات النظام الإقليمي العربي قرارات للتنســـيق بين الحكومات العربية لمواجهة التيار الإســـلامي، فقد اتخذ "**مجلس وزراء الداخلية**" العرب في "**دورته التاسعة**" قرارات بشأن "**مكافحة التيارات الدينية المتشددة**"، بما انطوى عليه من "**تعميم مبالغ فيه لا يميز بين تيارات تعمل في أطار الشرعية أو تسعى لذلك، وأخرى ترفضه وتلجأ إلى العنف**"، وهو الأمر الذي اســـتدركه المجلس في دورته العاشـــرة في يناير **1992م**، حيث أعاد صـــياغة القرار بما يؤدي إلى "**تعزيز التعاون والتنســـيق بين الدول العربية للتصـــدي للأنشـــطة الهدامة ومحاولات الإرهاب والعنف والتخريب**" [5]

---

[1] الجبهة الإسلامية للإنقاذ هي حزب سياسي جزائري سابق حل بقرار من السلطات الجزائرية في مارس 1992، يعرف اختصارا بالـــفيس أُنشأ في 18 فبراير 1989 بعد التعديل الدســـتوري وإدخال التعددية الحزبية الذي فرضـــتهما الانتفاضـــة الشـــعبية في 5 أكتوبر 1988. واعترفت الحكومة الجزائرية رسميا بالجبهة الإسلامية للإنقاذ في 6 سبتمبر 1989 وكان يترأسها آنذاك الشيخ عباسي مدني وينوب عنه الشيخ علي بلحاج. خاضت الجبهة الإسلامية أول انتخابات في 12 يناير وفازت فيها. كما خاضت الانتخابات التّشريعية وفازت بها أيضا بنتيجة ساحقة لكنها ألغيت فيما بعد ونتج عن ذلك أيضا قرار حل الحزب.

[2] المحددات الخارجية للعلاقة بين النظام السياسي والحركة الإسلامية بعد الوحدة: تأثير المحيط الإقليمي، على الرابط:
http://almasdaronline.com/author/3
آخر اطّلاع، 2018/04/03، 11:35.

[3] هي منهج إسلامي يدعو إلى فهم الكتاب والسنة بفهم سلف الأمة وهم النبي محمد والصحابة والتابعون وتابعو التابعين باعتباره يمثل نهج الإسلام والتمسك بأخذ الأحكام من القرآن الكريم والأحاديث الصـحيحة ويبتعد عن كل المدخلات الغريبة عن روح الإسـلام وتعاليمه، والتمسك بما نقل عن السلف. وهي تمثل في إحدى جوانبها إحدى التيارات الإسلامية العقائدية في مقابلة الفرق الإسلامية الأخرى.

[4] التقرير الاستراتيجي العربي، 1992م، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1993م، ص 400

[5] التقرير الاستراتيجي العربي 1993م، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1994م)، ص 190.

في الوقت نفسه، تواصل نشاط لجنة الخبراء الإعلاميين التي شكلها اجتماع وزراء الإعلام العرب عام **1992م** لإعداد استراتيجية إعلامية لمواجهة التطرف والإرهاب، وقد اعتمد اجتماع وزراء الإعلام في جويلية **1993م** هذه الاستراتيجية بشكل مبدئي، رغم تحفظ السودان والعراق عليها، وطالبت هاتان الدولتان بتحديد "**مفهوم الإرهاب والتطرف**" بدقة, "حتى لا تستغل استراتيجية المواجهة في ضرب تيارات وأحزاب إسلامية تعمل في إطار المشروعية ولا تخرج عليها"، وأحال الاجتماع الوزاري تلك الاستراتيجية إلى لجنة الخبراء مرة أخرى لإجراء مزيد من المناقشات حولها وبلورتها بصورة تكفل تنفيذها[1].

"كانت الدول المغاربية الأشد قلقًا من احتمالات وصول التيار الإسلامي إلى السلطة في الجزائر، والأكثر إصرارًا على مواجهته، فقد أصدرت القمة المغاربية بنواكشوط عام 1992م العديد من القرارات حول التنسيق الجماعي في مواجهة ما أسموه "بالأصولية"."

وعليه، ابتداء من عام **1993م** تراجعت وتيرة العمل الجماعي داخل المؤسسات الإقليمية العربية الذي يستهدف مواجهة صعود **التيار الإسلامي**، واستمر التنسيق الثنائي والعمل في شكل مجموعات، وقد تصدر هذا العمل كل **من تونس ومصر والجزائر**، وبصورة أقل **المغرب وليبيا** وبعض الدول العربية الأخرى.[2]

- ✓ **التجربة الثالثة: حركة المقاومة الإسلامية حماس[3] "فلسطين"**

تمثلت في وصول حركة المقاومة الإسلامية حماس إلى بعض مؤسسات السلطة الوطنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهي تمثل حالة وصول جزئي لحركة إسلامية إلى السلطة عبر الانتخابات.

وقد تميزت التجربة الإسلامية في فلسطين عن التجربتين السابقتين ببعض الخصائص، فحركة حماس وبخلاف **الجبهة القومية الإسلامية في السودان، وجبهة الإنقاذ في الجزائر**، تمثل فرعًا من فروع **حركة**

---

[1] المرجع نفسه، ص 190.

[2] المحددات الخارجية للعلاقة بين النظام السياسي والحركة الإسلامية بعد الوحدة: تأثير المحيط الإقليمي، المرجع نفسه.

[3] حركة حماس أو (حركة المقاومة الإسلامية، وتكتب اختصاراً حماس) هي حركة فلسطينية، إسلامية سنية، شعبية، وطنية، مقاومة للاحتلال الصهيوني. وهي جزء من حركة النهضة الإسلامية، تؤمن أن هذه النهضة هي المدخل الأساسي لهدفها وهو تحرير فلسطين كاملة من النهر إلى البحر، وهي أكبر الفصائل الفلسطينية حسب اخر انتخابات عام 2006، جذورها إسلامية وتعرف نفسها على أنها حركة تحرر وطني ذات فكر إسلامي وسطي معتدل، تحصر نضالها وعملها في قضية فلسطين، ولا تتدخل في شؤون الآخرين، يرتبط مؤسسو حركة حماس فكرياً بجماعة الإخوان المسلمين، تعمل على توفير الظروف الملائمة لتحقيق تحرر الشعب الفلسطيني وتحرير أرضه من الاحتلال الإسرائيلي، والتصدي للمشروع الصهيوني المدعوم من قبل قوى الاستعمار الحديث، وتحرير الأرض والقدس والمقدسات الإسلامية والمسيحية، وعودة اللاجئين والنازحين، وإنجاز المشروع الوطني الفلسطيني، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة الحقيقية، والعمل على خدمة الشعب الفلسطيني في كافة أماكن وجوده بكل الوسائل وفي جميع المجالات، بما يمكنه من الصمود والثبات، وتحمل تبعات المواجهة مع الاحتلال الإسرائيلي

الإخوان المسلمين، وفي ذات الوقت فهي تمثل بجناحيها السياسي والعسكري حركة مقاومة وطنية ضد الاحتلال الإسرائيلي، مما يعطي لتجربتها حساسية بالغة للنظم العربية بسبب انتمائها للإخوان، وللأطراف الدولية بسبب مقاومتها للكيان الإسرائيلي.

على ضوء ذلك، فالدول العربية التي أعلنت مبادرة للسلام مع الكيان الإسرائيل عام **2002م**، وليس من باب المبالغة أن التخوف الرسمي العربي من نجاح تجربة حماس كان أكبر من التخوف الإسرائيلي والاعتراض الأمريكي، فحماس بالنسبة للنظم الرسمية العربية تمثل "**البديل الإسلامي**"، وفي حال نجاح تجربتها السياسية، وبالتحديد إذا حصل تفاهم أو حوار بينها وبين الإدارة الأمريكية، فإن هذا النجاح سيعطي الحركات الإسلامية في الدول العربية الأخرى مصداقية وشعبية أكبر، وسيجذر من أزمة النظم، وسيزيد من هاجسها بحدوث تحول في علاقة الإسلاميين بالمجتمع العربي، وسيكون بالضرورة على حساب تلك النظم[1].

وعليه، سارعت معظم الدول العربية بصورة مباشرة في تقديم الدعم السياسي والمالي والعسكري والإعلامي لحركة فتح، وتجاوبت إلى حد كبير مع الضغوط الدولية، وفرضت حصارا شاملا على حكومة حماس في الضفة وقطاع غزة، وبعد أحداث غزة وإزاحة حماس لبعض قيادات الأجهزة الأمنية التابعة لحركة فتح، سارعت النظم العربية الحاكمة إلى عقد جلسة طارئة لمجلس وزراء الخارجية العرب، لإدانة ما حدث في غزة، وتقديم كل الدعم لرئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس ولفرض عزلة كبيرة على حماس في داخل قطاع غزة.[2]

وعلى هذا الأساس، انقسم موقف الدول العربية[3] إلى ثلاث مجموعات:

المجموعة الأولى: كانت أقرب إلى عدم التأثر بفوز حماس وعلى استعداد للتعامل مع حكومتها، بل وربما دعمها، مثل الجزائر وتونس.

المجموعة الثانية: فهي دول عربية رحبت بفوز حماس كما هو الحال في **سوريا وقطر**.

---

[1] محمد أبو مازن، "الفاعلون الجدد:إعادة ترتيب قواعد اللعبة الإقليمية"، **السياسية الدولية**، العدد (168)، أبريل 2007م، ص: 85-86.

[2] المحددات الخارجية للعلاقة بين النظام السياسي والحركة الإسلامية بعد الوحدة: تأثير المحيط الإقليمي، المرجع نفسه.

[3] يستخدم مصطلح الدول العربية في هذه الدراسة للتعبير عن الموقف الرسمي والخطاب المشترك للأنظمة السياسية العربية بما فيها أنظمة دول جنوب المتوسط.

المجموعة الثالثة: فهي الدول التي اتخذت موقفاً عدائياً من فوز حماس، وشـــاركت في الجهود الإقليمية والدولية لإفشـالها، والعمل على إقصـائها من السـلطة، وقد تصـدر هذه الدول **الأردن ومصـر والمملكة العربية السعودية** وعدد من **الدول المغاربية والخليجية** الأخرى[1].

على هذا الأساس، يمكن إجمالا تحديد مجموعة من الإجراءات الاستثنائية التي تباشرها الأنظمة السياسية جنوب المتوسط تجاه أدوار حركات الإسلام السياسي، تحجيما لدورها أو إقصاءا لنشاطها السياسي، في النقاط التالية:

- إنشـاء قاعدة معلومات وافية تشـمل كافة جماعات التطرف قياداتها وعناصـرها ومناهجها الفكرية وأسلوب عملها.
- تجفيف المنابع المالية لجماعات التطرف –حسبهم– باعتماد آليات متعددة تستهدف في مجموعها .
- إيقاف حركة تمويل أنشـطتهم المختلفة سـواء كان مصـدرها (**أشـخاص، جمعيات، هيئات، دول، مشروعات تجاريه).**
- التعامل بالجدية والسرعة المطلوبة مع المعلومات المتصلة بالأنشطة الإرهابية – أيا كان حجمها أو تقييمها– ،التي تتوافر من خلال التحقيقات أو المصـادر الفنية أو عبر التعاون مع الأجهزة المعنية بدول أخرى[2]
- تطوير عمليات التسليح والتدريب بمختلف الأجهزة الشرطية.
- استخدام وسائل التقنية الحديثة بما تشمله من وسائل اتصال وانتقال متطورة لرصد أعضاء الجماعات المتطرفة ومواجهتهم.
- مراجعة كافة خطط تأمين المنشآت السياحية والاقتصادية الهامة والحيوية.
- وضـع آليات أمنية وفنية لتأمين المنافذ (جوية، بحرية، برية) بمشاركة كافة الجهات المعنية (**أمن الموانئ ، الجوازات ، حرس الحدود ، الجمارك ، ...).**
- إعداد قاعدة معلومات تشـمل أسـماء وبيانات الأشـخاص المدرجين على القوائم(المحلية، الدولية)باختلاف أنواعها –الترقب، المنع، التفتيش–، والتعامل مع كل حالة وفقاً لما يقتضيه وضعها الأمني والقانوني.
- كسب ثقة المواطنين باعتبارهم المصدر الرئيسي للمعلومات وحتى لا ينحازوا لهؤلاء المتطرفين.

---

[1] المرجع نفسه.

[2] حمزة محمد، مكافحة الإرهاب والتطرف وأسلوب المراجعة الفكري، القاهرة، تقرير من وزارة الداخلية، 2012، ص17

- السيطرة على أنشطه واتصالات القيادات المودعة بالسجون وإخضاعهم لآليات متنوعة تستهدف بمجموعها تخليهم عن منظومتهم المتشددة وعودتهم لصفوف المجتمع.[1]

ثالثا: المقاربة الأمنية الإقصائية تجاه حركات الإسلام السياسي

المقصود بالمقاربة الأمنية الإقصائية هنا، هو اعتبار حركات الإسلام السياسي كتهديد وجودي حقيقي. لكن، الكيان المرجعي هنا مختزل فقط في الأنظمة السياسية، وبالتالي تصبح المقاربة أمنية بالدرجة الأولى، وإقصائية بالدرجة الثانية، وهي تتطلب أغلب الوسائل الاستثنائية المذكورة سلفا المشتركة والمتشاركة بين هذه الأنظمة، كون الهدف الأساسي هو هدف واحد ومتشارك أيضا، أي الحفاظ على النظام السياسي القائم، والحفاظ على الوضع القائم المسيطرين عليه محليا، وهنا يمكن استنتاج بعض النقاط من هذه المقاربة الأمنية، يمكن تلخيصها في:

- الحقيقة التي الواجب إدراكها جيداً هي أنَّ حكام العرب والمسلمين هم الذين لا يقبلون أن تنجح أي تجربة إسلامية في السلطة ولا في غيرها، لأن نجاح الإسلام السياسي في السلطة يعني عدم بقاء حاكم عربي على رأس السلطة الحالية، ولذلك تضافر ويتضافر الحكام العرب جميعاً على محاربة الظاهرة الإسلامية بأي شكل من أشكال ظهورها.
- الطرف الغربي لا يريد أن تنجح التجربة الإسلامية بأي صورة أيضاً، ولكنَّهُ سيكون أمام الأمر الواقع ويتعايش مع أيِّ إسلام سياسي يكون في السلطة، خلاف الحكام العرب الذين لن يكون لهم وجود إذا وصل الإسلام السياسي إلى السلطة.
- الإسلام السياسي غير إقصائي كما يؤكد المسؤولون السياسيون، بل لأن مزاج الشارع العربي مزاج إسلامي، ولن يقف مع أي سلطة في حال وجود حل لدى حركات "**إسلام سياسي**"، ولقد أثبتت كل التجارب التي وصل فيها **الإسلام السياسي** إلى السلطة أنه ليس **استئثارياً** ولا **إقصائيًّا**، ولكنه صُوِّر كذلك، وتم تعميم هذا التصور تحت هذا الباب، وما أمكن من أبواب التهديد لتسويغ محاربته وإقصائه عن السلطة[2].
- الأنظمة في العالم العربي والإسلامي هي التي تقود الحرب الحقيقة ضد الإسلام والإسلام السياسي، وضد نجاح أي تجربة إسلامية في السلطة أو الإدارة أو المؤسسات الاجتماعية.

---

[1] المرجع نفسه، ص18.

[2] أحمد السيد ، "من يحارب الإسلام: العرب أم الغرب؟"، على الرابط:
http://www.wata.cc/forums/showthread.php?101420-%
آخر اطلاع: 2018/04/03: 22:00.

- الطرف الغربي ملحق بالأنظمة السـياسـية العربية وتابع لها في هذه المقاربة الأمنية، فمنذ فترة قصـيرة صـدرت مذكرات **روبرت جيتس** (Robert Gates)وزير الدفاع الأمريكي الأسـبق، ومما قال في مذكراته: "**أن بعض الأنظمة العربية وعلى رأسـها السـعودية ألحّت على حكومة أوباما باتصـالاتها المختلفة لمؤازرة نظام حسني مبارك، والوقوف إلى جانبه لمنع وصول الإسلاميين إلى السلطة، وخاصة الإخوان المسلمين**".

ومنه، عندما فاز الإخوان بالسـلطة في مصـر قاطعتها الأنظمة العربية، وسـاهمت جميعاً في محاربتها والعمل على إسقاط التجربة الإسـلامية، ليس المقصـود الإخوان بقدر ما أن المقصـود أي تجربة إسـلامية في السلطة، وأجهضت هذه التجربة في **مصر** وفي **تونس،** كما أن الجهود على قدم وساق لإسقاط حزب العدالة والتنمية في **تركيا** بسبب تصاعد شعبيته في العالم العربي والإسلامي.[1]

المبحث الثاني: دول جنوب المتوسط كفواعل أمنية مخاطبة لأدوار الإسلام السياسي

يمثل التعامل الأمني المشترك والمتشابه بين الأنظمة السياسية جنوب المتوسط وأدوار الحركات الإسلامية أبرز نتيجة يمكن الوصـول إليها عند تحليل وتفسـير الخطاب الأمني المشـترك تجاه الإسـلام السـياسـي، والذي يمثل في الغالب مقاربة أمنية إقصـائية، حتى وإن اختلفت أطر تحقيق هذه المقاربة، لكن النتيجة النهائية هي **استبعاد/إقصاء** حركات الإسـلام السـياسـي من الوصـول إلى السـلطة، كهدف أسـمى للنظام الحاكم، وهنا يمكن تأكيد أو نفي هذا الطرح من خلال تفكيك هذا الخطاب المشـترك عبر دراسـة وتحليل الفواعل الأمنية جنوب المتوسـط كفواعل أمنية منفردة وكيفية تعاطيها مع أدوار الإسـلام السـياسـي في كل مجالات الواقع الاجتماعي جنوب المتوسط

المطلب الأول: مصر

أولا: جذور الإسلام السياسي في مصر

---

[1] المرجع نفسه.

يمكن إرجاع البدايات الأولى إلى عام **1907**، عام نشـــأة الأحزاب المصـــرية، وتحديداً الحزب الوطني بقيادة **مصـــطفى كامل**، وحزب الأمة بقيادة فكرية **لأحمد لطفي السـيد**، وزعامة سـياسـية **لمحمود باشـا سليمان**، ثم حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية ومؤسسه الشيخ **علي يوسف**.

وقد كان الحزب الوطني، يمثل النموذج الأول من الحركات المشـــار إليها، متأثراً بتراث **جمال الدين الأفغاني** والشيخ **محمد عبده** والشيخ **رشيد رضا عبده** في التأكيد على الوجه الإسلامي لمصر، حيث كان يدعو إلى تدعيم دولة الخلافة العثمانية من خلال إنشـــاء "**الجامعة الإســـلامية**" تحت لواء الســـلطان العثماني، ويرى أن استقلال مصر من الاحتلال البريطاني مرهون بقوة دولة الخلافة.

في حين يطرح حزب الأمة رؤية مغايرة تنتمي للنوع الثاني من الحركات السابق ذكرها، حيث طالب أن تنفصـــل مصـــر عن دولة الخلافة، وأن يُعلن **الخديوي** ملكا عليها، ويعترف الانجليز بهذا الاســـتقلال، فالحزب كان ينطلق من مبدأ القومية المصرية.

وهكذا، يمكن رصد بداية تشكل خطابين سياسيين في مصر، الأول يتباه الحزب الوطني، وهو الخطاب الإســـلامي في حركة الحزب الوطني دون برنامجه، كســـلاح يقاوم به الاحتلال البريطاني، والتشـكيك في شرعيته، والخطاب الثاني يتبناه حزب الأمة، معبراً عن توجه قومي مختلف[1].

وكانت الحركة الأم التي تشكلت تعبيراً عن هذا التيار هي "**جماعة الإخوان المسـلمين**" عام **1928**، كرد فعل مباشـــر على ســـقوط دولة الخلافة وتقدم العلمانية، وهو ما يفســـر أن صـــياغتها لما يمكن تســـميته بالمشروع الإخواني الذي أسس بحق لظاهرة الإسلام السياسي، والتي ارتبطت لحد بعيد بمواجهة النموذج القومي العلماني، وتطويق امتداداته إلى العالم الإسلامي ومحاصرته.

وعلى هذا النحو، يمكن تلخيص العوامل التي ساعدت على نشوء حركة الإخوان المسلمين في مصر[2] بالآتي:

---

[1] كان من تداعيات الحرب العالمية الأولى حل المسألة الشرقية (رجل أوروبا المريض) على حساب بقاء دولة الخلافة الإسلامية، فكان إجهاز تركيا الكمالية على مؤسسة الخلافة في 13 مارس 1924، وشروعها بعلمنة راديكالية حاسمة للدولة، بمثابة صدمة للعالم الإسلامي على المستويين الفكري والسياسي، وبدلاً من تدبر الواقع المتردي الذي أدى لتلك النتيجة، وإيجاد حل للمشكلات، تقوقع المسلمون على أنفسهم، وحدثت ردة إلى الماضي للبحث عن مجد ذاهب وزائف، وفتح الباب على مصراعيه أمام الاجتهادات الشخصية والجماعية، أفرزت العديد من الحركات السياسية التي أعلنت أنها تتخذ من الإسلام مرجعية لها، وتستهدف استعادة المكانة المندثرة من خلال إحياء دولة الخلافة

[2] يعتبر الشيخ حسن ألبنا مؤسس حركة الإخوان المسلمين في مصر وقد ساعدت تربيته الريفية في نشوء الصفات القيادية منذ طفولته مما أهلته مستقبلا ليكون المرشد العام لكبرى حركات الإسلام السياسي في العالم وهو لا يزال في الثانية والعشرين من العمر.

وقد تأثر البنا بجمال الدين الأفغاني صاحب الخطاب الإصلاحي الديني . إذ أن البنا استطاع أن يوجد فكرا انقلابي ثوري تجاوز ما دونه من الخطابات الدينية السابقة .ويمكن تلخيص أفكار البنا بالنقاط التالية:

–أن يتحرر الوطن الإسلامي من كل سلطان أجنبي

1- الحرب العالمية الأولى وسقوط الخلافة الإسلامية.

2- خضوع مصر للاستعمار البريطاني.

3- التأثير الغربي الفكري والثقافي والسلوكي والأخلاقي على مصر والشعور بالخطر الغربي على الشباب المصري .

4- الصراع الفكري بين دعاة الحداثة ودعاة التراث، فقد اشتد الصراع الفكري بين دعاة الحداثة الذين تلقوا ، تعليمهم في مدارس الغرب ودعوا إلى فصل الدين عن الدولة أمثال **(طه حسين – سلامة موسى)** ، وبين المحافظين رافضي الحداثة من رجال الدين الذين لم يكن لديهم تأثير حقيقي في تلك الفترة.

5- البنية الاجتماعية المصرية وتردي الأحوال الاقتصادية للمواطنين، حيث تعتبر البيئة الاجتماعية المصرية المنقسمة إلى طبقتين: **الإقطاعيين والفلاحين** الفقراء البيئة الخصبة لدعاة التراث من أجل تجنيد الإتباع المؤيدين، لهم ،حيث اعتبر الريف المعروف بتمسكه بالعادات والتقاليد والقيم الدينية مجتمعا مثاليا مكن رواد الفكر الإسلامي السياسي من نشر أفكاره.

6- البنية الحزبية المترهلة وضرورة وجود بديل.[1]

وعليه، عرضت الجماعة نتيجة لتلك الأوضاع حلاً سلميا لكافة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها البلاد ، وقد رفضت في تلك الفترة الدستور والنظام النيابي على أساس إن دستور الأمة هو القرآن ، كما دعت الجماعة إلى مفهوم القومية الإسلامية كبديل للقومية المصرية.

ويمكن إيجاز أهداف الجماعة السياسي كالآتي:

- أن يتحرر الوطن الإسلامي من كل سلطان أجنبي وذلك حق طبيعي لا ينكره إلا ظالم جائر مستبد قاهر.

–إقامة دولة إسلامية تحتكم إلى الشريعة الإسلامية في مصر تحتضن دعوة الإسلام وتجمع الأمم العربية وتعمل لخيرها ، وتنشر كلمة الله وتبلغ رسالته حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله.

–الدعوة إلى ضرورة التغيير وبالأخص في فئة الشباب ويدعو البنا إلى انتهاج أسلوب التغيير المتدرج الذي يبدأ بالفرد ثم يمتد إلى الأسرة قبل إن ينطلق باتجاه الشعب والحكومة ثم العالم.

–العقد الاجتماعي بين الحكام والمحكومين .

–وحدة الأمة ، ووحدة السلطة حيث أكد البنا إن الحكم النيابي – برلماني أو غير برلماني – لا يرفض وحدة الأمة كما فرضها الإسلام . كما دعا إلى حل الاحزاب والسماح إلى إقامة حزب إسلامي اصلاحي.

[1] إرواء فخري عبد اللطيف، "الإسلام السياسي بعد التغيير وصعود حزب العدالة والتنمية"، **مجلة السياسة الدولية**، العراق، جامعة المستنصرية، العدد 25، 2014، ص ص 279-404.

- إقامة دولة إسلامية حرة تعمل بأحكام الإسلام وتطبيق نظامه الاجتماعي وتعلن دعوته الحكيمة للناس.

وعلى ضــوء ذلك، ومن فكر جماعة الإخوان المســلمين في مصــر، خرجت معظم حركات وتنظيمات الإسلام السياسي، وهو ما يؤكده كثير من الباحثين الثقات في شأن جماعات وحركات الإسلام السياسي، حيث يرى الدكتور **عمار علي حسن**، الباحث في علم الاجتماع السياسي، أن مصر صنعت جماعة الإخوان المسلمين سنة **1928** ،فصنعوا ظاهرة "**الإسلام السياسي**" في العالم بأسره، إما انسلاخا منهم أو تأسيا بهم أو مضاهاة لهم أو امتدادا لجماعتهم التي جعلت مقصدها ما تسميه "**أستاذية العالم**".

ويؤكد ذلك أيضــا، الدكتور **نصــر محمد عارف**، حيث يقول "**إن الأســاس التنظيمي لجميع الجماعات الجهادية الوظيفية يعود إلى الجماعة الأم، وهي الإخوان، بل إن التاريخ يثبت أن كل جماعات الجهاد الوظيفي خرجت من رحم الإخوان فكرا أو تنظيما أو كأشخاص**".[1]

ثانيا: النظام السياسي في مصر وحركات الإسلام السياسي:

لم تختلف نظرة القادة السياسيين في مصر نحو الحركات الإسلامية منذ نشأتها سنة **1928**، فالسياسات التي اتبعتها الحكومات المصــرية لها نفس الخطاب ونفس المكونات في التعامل مع أدوار الحركات الإسلامية في مصر.

وعليه، يمكن تحديد أربع نقاط أساسية يشترك فيها الخطاب الموجه نحو الحركات الإسلامية عبر فترات مختلفة:

1- رفض المشروع الحضاري المعاصر

يؤكد الخطاب السياسي المصري على أن أنصار مشروع الإسلام السياسي يشتركون في رفضهم للمشروع الحضاري المعاصر المرتكز على النمط الغربي والعلماني، وطبيعة النقد الموجه من دعاة هذا التيار إلى المشــروع الغربي هو هيمنة الفكر المادي عليه، ويتحدثون عن افتقاده للإيمان وللقيم الروحانية، ويرى مناضلو الإسلام السياسي أن دورهم هو تصحيح ذلك، حيث يقول "**حسن البنا**": "**إن العنصر المفقود في الحضارة الغربية هو الإيمان بالله وحسن معرفته ودوام الاتصال به وانتظار الجزاء منه**".

[1] **للاطلاع أكثر على تطور الحركات الإسلامية في مصر، أنظر:** منيب عبد المنعم، دليل الحركات الإسلامية في مصر، القاهرة ، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 2010.

إذا، الخلاف مع المشروع الغربي لا يتضمن رفض البنى الاجتماعية والسياسية والطبقية التي تشكل المجتمع الغربي، كما هو حادث في النقد اليساري لتلك المجتمعات على سبيل المثال، وذلك بالطبع يرجع للطبيعة اليمينية لتيار الإسلام السياسي التي تلتقي مع البنية الطبقية في المجتمعات "الرأسمالية.

2- الخلط بين الدين والدولة

على الرغم من أن التصنيفات التي يُؤطَّر بها **حركات/تنظيمات** الإسلام السياسي عادة بين "**إصلاحي**" و"**سلفي**" و"**جهادي**" ...الخ، تقوم على أساس درجة تسامحها، ودرجة انفتاحها على الشراكة في العمل السياسي، إلا أن البحث في طبقات الوعي السياسي لهذه الحركات يكشف بنية مشتركة فكرية ومنهجية.

والقضية الرئيسية وربما الوحيدة لهذه الحركات هي الوصول للسلطة، ومن ثم الحكم وفق مبادئ الإسلام، وفق المنظور الذي تراه وتعتقد فيه

وبالتالي، فإن حقيقة الإيمان بالنسبة للأفراد والمجتمعات والدول يظل بالنسبة لها المبحث الوحيد الذي تتحرك ضمنه أفكار وأفعال تلك الفئة من الجماعات.

وهنا، تظهر فكرة الخلط بين "**حاكمية الشعب**" و"**حاكمية الله**[1]"، والذي يصل أحياناً إلى تعبير "**حاكمية الطاغوت**" مقابل حاكمية الله.

3- رفض الدولة القومية

كان صعود الدولة الوطنية القومية مؤثّراً للغاية في التفاف أنصار الإسلام السياسي ثانيةً حول مفهوم "**الخلافة**"، مما اتجه بهم ليس إلى اعتبار مبدأ سيادة الأمة بديلاً عن مؤسسة الخلافة كما يجب أن يكون ذلك، وإنما إلى إزاحة لاهوت الخلافة لمصلحة لاهوت آخر ينتصر للمقدس، كما جسده خطاب **حسن البنا** في قوله: **(القرآن دستورنا)**، والقرآن المتحول إلى دستور هنا كان المقصود به الحلول محل دستور عام **1923**، وهكذا أعيد إنتاج الخلافة بخطاب فكري جديد لا يتأسس على الأمة التي غابت، وإنما يتأسس على الشريعة التي اختصرت في رؤية إيديولوجية محددة، هي رؤية الحاكمية كما صكها أبو الأعلى المودودي[2]، وتبعه فيها سيد قطب.

هذه الرؤية التي أذنت بالافتراق بين الشريعة والجماعة، أو بين الدين بوصفه مثالاً وبين الأمة بوصفها وقد انعكس ذلك بالطبع على موقف الإسلام السياسي من الدولة القومية؛ والعداء الصريح لكل ما أنجزه

1

2

الشـــعب بطبقاته المختلفة، عبر كفاحه الطويل ضـــد أعداءه الداخليين والخارجيين، من مكاســـب وطنية واجتماعية، والعداء والكره للقيادات الوطنية.

4- العمل السياسي:

هي نتيجة طبيعية لما سبق، فرفضهم للوضع القائم الذي تمثله الدولة الوطنية دفع أنصار الإسلام السياسي لمحاولة تغيير هذا الوضع، بل أصبح واجباً عليهم.

هذا يعني أن المســلم الذي يتفرغ للعبادة يعد كافراً لو لم يخض معركة الإســلام الســياســي، إلا أننا نلحظ تباين في وجهات النظر بين هذه الجماعات في نوعية الســبل والطريقة التي بإتباعها يتحقق هدف التغيير تمهيدا لإقامة نظام الحكم الإسلامي الشامل[1].

5- محاولة التحكم في الواقع الاجتماعي:

وذلك من خلال الطبيعة المتدنية في تناول القضــايا المجتمعية والحياتية لملايين البشــر، والتي تبرز في شــعارات وجمل بلاغية فارغة من أي مضــمون، والاهتمام بالمظهر على حســاب الجوهر، واختزال الدين الإسلامي في قصص وعظيه ، وتزييف وتمييع قضايا الواقع الحياتية **الاجتماعية - الاقتصادية** الحقيقية، وذلك انعكاس لعدم وجود مشروع حقيقي بديل.

وعلى هذا الأســاس، فإن الإســلام الذي تقدمه جماعات الإســلام الســياســي "**إســلام فقير**"، وهو ما يجعل المتطرفين منهم أسوأ أعداء للحضارة الإسلامية، والمتابع لسلوكيات والخطاب السياسي والعقائدي والوعظي لهؤلاء يجده ملئ بالأمثلة المنفرة من الإســــلام، ومنها رأي **حســــن البنا**"-مؤســــس الجماعة الأم لكافة

---

[1] يمكن أن رصد تيارين رئيسيين في هذا الشأن:

التيار الأول: تمثله حركات/تنظيمات تحصر تفكيرها في المجال العقائدي؛ حيث تصوغ مواقفها من مختلف التيارات الفكرية والسياسية داخل المجتمع في ضوء قراءتها لمواقف وتصورات تلك التيارات مقارنة بقيم وقواعد ما تعتبره عقيدتها الأساسية، بحيث يكون الموقف إيجابيا أو سلبيا بمقدار ما تكون قريبة أو بعيدة عن المحددات الرئيسية لعقيدتها .

وغالبا ما تكون تلك الحركات/التنظيمات ممن يتبنون الفكر القطبي -نسبة إلى سيد قطب- ويتجه هؤلاء إلى تكفير المجتمع والدولة معا، ويضعون على رأس أولويات ممارستهم محاربتهما لتجسيدهما للطاغوت الذي من المحرم على أي مسلم خالص العقيدة التعايش معه تحت أي ظرف من الظروف؛ وغالبا ما تلجأ إلى الأساليب العنيفة في صراعها مع رموز هذا المجتمع والدولة السائدة فيه، تارة تحت العنوان العريض للدفاع الشرعي عن النفس ومقاومة قمع الطاغوت، وتارة باسم الجهاد ضد قوى الكفر حتى يكون الدين لله.

التيار الثاني: تمثله حركات/تنظيمات أخرى تصنف نفسها في إطار الإسلام السياسي المعتدل الذي يرى أنه لا يمكن فرض المعتقدات الخاصة بهذا التيار الإسلامي أو ذاك على المجتمع كله، وأنه ينبغي التفريق في الإسلام بين أبعاده العقائدية؛ حيث ينبغي أن يكون الإرشاد والنصح وكل أشكال الهداية، وبين الجانب المجتمعي؛ حيث ينبغي الانطلاق من أرضية للتعايش داخل المجتمع على قاعدة مبادئ وقيم وضعية غير متناقضة مع صريح النص القرآني وقواعد السنة والجماعة .

وهذا التوجه لا يرفض بشكل مطلق أن تكون بعض المبادئ الديمقراطية مثل الانتخابات، واعتماد دستور وضعي أساسا للتعايش، وتنظيم الصراع السياسي بين مكونات المجتمع. غير أنه يرى أن التعايش على أساس هذه القواعد لا ينبغي أن يكون نهاية مطاف الممارسة السياسية الذي ينبغي أن يظل أفقها الاستراتيجي مفتوحا على هدف إقامة شرع الله على مستوى الدولة والمجتمع.

جماعات/حركات الإسلام السياسي- عن المسؤول عن بدء سريان عوامل التحلل والضعف الاجتماعي في كيان الأمة فيقول: "**إن طغيان النساء هو الشرارة الأولى التي تفسد الحياة الاجتماعية للأمة**" .. هذا هو رأي الإمام في سبب الانهيار.

6- استخدام العنف

دائما ما تجنح **جماعات/ حركات/ تنظيمات** الإسلام السياسي إلى الطبيعة الحادة للعنف **(اللفظي أو/والبدني)**، وهي سمة يمكن أن تُلْاحَظ بوضوح، وهي سمات تعود لأشخاص يائسون، يحملون كرها واضحا للجموع المخالفة، ويرجع ذلك لسببين:

- ✓ **الأول:** الانسحاق الاجتماعي لأولئك الأفراد تحت وطأة الحاجة، وانعدام الفرص في العمل والحياة الكريمة للقاعدة العريضة لهذا التيار.
- ✓ **الثاني:** الطبيعة المنغلقة للجماعة الدعوية، التي تعتقد أنها على حق، وأنها ملهمة ومُرْسَلَة لتعيد الأمة الضالة إلى جادة الصواب، ويصبح العنف هنا مرادف للعجز عن تحقيق الأهداف بالإقناع.

لعل ذلك يفسر التهديدات المستمرة باللجوء للعنف في حالة التهديد الجدي من قبل حركة جماهيرية واسعة لسلطة التيار الإسلامي، كما حدث حين لوحت جماعة الإخوان المسلمين بحرق مصر إذا ما أعلن فوز أحمد شفيق بانتخابات الرئاسة ، وأيضا حين لوح عدد من أنصار تيار الإسلام السياسي باستخدام العنف ضد المتظاهرين في 30 يونيو 2013، وهو ما دفع الجيش للتصدي لهم، ويفسر أيضا تراجع تلك التهديدات وإخفائها في حالة الفوز في "غزوات الصناديق."

7- التنظيم المحكم

تولي **جماعات/ حركات/ تنظيمات** الإسلام السياسي للتنظيم والعمل السري اهتماما خاصا، وتقوم بعض حركاتها على تشكيلات منظمة دقيقة ولجان متخصصة، وأيديولوجيا عبارة عن تحليل فقهي للدين الإسلامي ونهج خاص في فهم تاريخه وتعاليمه ونصوصه وتشريعاته.

ثالثا: التعامل الأمني مع حركات الإسلام السياسي في مصر بعد 2011

يمتد الصراع بين أجهزة الأمن السياسي المصري والحركات الإسلامية والوطنية إلى ما يزيد عن قرن من الزمن، وبالتحديد إلى عام **1910** الذي شهد تأسيس أول جهاز أمن سياسي في مصر على يد الاحتلال البريطاني، وخلال تلك المسيرة الطويلة من الصراع بين الطرفين حرصت الأجهزة الأمنية على اختراق

صفوف الإسلاميين[1]، وصولا إلى حزب الحرية و العدالة الذي استطاع الوصول إلى السلطة في **2011-2012**.[2]

ومنه، فإن أمن الدولة[3] المصـري يملك خبرة طويلة تمتد لأكثر من ثمانين عاماً في التعامل مع التيارات والجماعات الإسلامية بمختلف أطيافها.

وقد لعب أمن الدولة المصري بما يملكه من خبرات تاريخية وواسعة في التعامل مع الإسلاميين بمختلف أطيافهم ،دوراً هاماً وبارزاً في صـياغة وتشـكيل العقلية الأمنية العالمية في التعامل مع الحركات الإسـلامية، لذلك تسـتعين به كثير من الدول الأجنبية والعربية في مكافحة التيارات الإسـلامية الموجودة لديها، وذلك بالاعتماد على عدة مصادر أمنية، أهمها:

تنقسم المصادر إلى نوعين:

أ- **مصـادر فنية:** تنتمي عضـوياً للتيارات الإسـلامية، وتوفر للأجهزة الأمنية متابعة فورية ومسـتمرة لكافة المستجدات والفاعليات داخل الوسط الإسلامي.

---

[1] أحمد مولانا، "كيف يخترق الأمن المصري الجماعات الإسلامية؟"، على الرابط:
http://blogs.aljazeera.net/blogs/2017/12/19/%D9%83%D9%8A%D9%81-
%D9%8A%D8%AE%D8%AA%D8%B1%D9%82-
آخر اطلاع، 2018/04/21، 14:15

[2] **حزب الحرية والعدالة** حزب مصـري تأسـس يوم 6يونيو 2011، ذو مرجعية إسـلامية، ويتبنى أيدولوجية السـياسـة الإسـلامية، نابع من جماعة الإخوان المسلمين.

في 21فبراير 2011 وبعد أيام قليلة من تنحي حسني مبارك إثر ثورة 25 يناير أعلن الدكتور محمد بديع المرشد العام للجماعة عن عزمها تأسيس الحزب، كما أعلنوا أنه مفتوح لكل المصريين من مسلمين ومسيحيين

فاز حزب الحرية والعدالة في انتخابات مجلس الشعب المصري 2011-2012 بأغلبية كاسحة في «الفردي» وأغلبية نسبية في «القوائم» وحصـل على إجمالي 213 مقعد في مجلس الشعب.

صدر في 9أغسطس 2014 حكما قضائيا بحل الحزب، وهو ما اعتبره الحزب حكما مسيسا بعد إقصاء القوى المناهضة للانقلاب الذي جرى في 3يوليو 2013.

[3] تغير اسم جهاز مباحث أمن الدولة منذ انشائه خمس مرات بالتوازي مع بقاء واستمرار نفس سياساته الأمنية عبر العهود المختلفة:

حيث تعود نشأته التاريخية إلى عام 1213 م عندما أنشأ الإنجليز جهاز للأمن السياسي اسموه" القسم المخصوص " تركزت مهمته على تتبع مقاومي الاحتلال الإنجليزي لمصر، واستعان الإنجليز في إنشائه

ببعض ضباط البوليس المصري، وتولي إدارته لأول مرة اللواء "سليم زكي "حكمدار القاهرة والمقرب من الاحتلال الإنجليزي ،وبعد توقيع معاهدة 1236بين الحكومة المصرية والاحتلال الإنجليزي تشكلت إدارتان للقلم السياسي، واحدة للقاهرة والأخري للإسكندرية بالإضافة إلي" قسم مخصوص، يتبع السراي مباشرة ويرأسه قائد البوليس الملكي، ولم يكن لوزارة الداخلية أية ولاية أو سلطة علي هذا القسم، حيث كان قائده يتلقى أوامره مباشرة من الملك، وبعد ثورة 23 يوليو تغير اسمه إلي" المباحث العامة "و التي كان من أشهر أدوارها الإجرامية التاريخية الإشراف على أحداث التحقيق والتعذيب الجماعي لأفراد جماعة الإخوان المسلمين عام 1965 م ،وكان من أبرز قياداتها آنذاك اللواء الشهير" حسن طلعت " ومساعده الرائد" فؤاد علام، "ثم بعد انتهاء الحقبة الناصرية وتولي السادات لمنصب الرئاسة تغير اسم "المباحث العامة "إلى" مباحث أمن الدولة"، ثم سُمي"قطاع مباحث أمن الدولة "ثم" جهاز مباحث أمن الدولة."

ب – **مصــادر مكانية:** لا تنتمي تنظيميا للتيارات الإســلامية، وتُنشــر بين المواطنين على هيئة شـبكات ميدانية تهدف للرصد المبكر لأية مؤشرات لتحركات مناهضـة ضد النظام، مما يُسهل على ضباط الأمن التعامل الفوري مع أي حدث حال ظهوره أو تبلور المؤشـــرات الدالة عليه. وتتكون هذه الشـــبكات من أصـحاب مهن وحرف مختلفة مثل **(البوابين والسـماسـرة– الباعة الجائلين– الحلاقين– سـائقي سـيارات الأجرة).**[1]

رابعا: الإجراءات الاستثنائية للحكومات المصرية في التعامل مع حركات الإسلام السياسي:[2]

يقوم الأمن بحصر كافة محاور عمل التيارات الإسلامية ، لتكوين تصور واضح عن هذه التيارات يكشف عن هيكلها الإداري، وتكوينها الفكري، وقوتها العددية، وانتشـارها الجغرافي، ومراكز نشـاطها ، ومصـادر تمويلها، وطبيعة علاقاتها ببعضـها البعض أو بغيرها من التيارات مما يوضـح عوامل قوتها و ضـعفها ومراكز القوى والمفاصل الأساسية لها، تمهيداً لاستعمال الأسلوب الأمثل لإضعافها أو استئصالها.

يمكن تحديد أهم الإجراءات والخطوات التي يتبعها جهاز أمن الدولة المصـــري في التعامل مع حركات الإسلام السياسي في المراحل التالية:

1- **جمع المعلومات**

تعامل الأمن مع الإســـلاميين بطريقة عملية منهجية إذ يقوم بعمل حصـــر لكافة محاور عمل التيارات الإســلامية، ليكشـف هيكلها الإداري، وتكوينها الفكري، وانتشـارها الجغرافي، ومراكز نشـاطها، ومصـدر تمويلها، وعلاقتها مع التيارات الأخرى.

كما يسـعى الأمن إلى عمل حصـر تفصـيلي لمراكز نشـاط الإسـلاميين كالمسـاجد، والجمعيات الخيرية، ومراكز الإنترنت، والمكتبات، والمطابع.

وبعد أن تتم عملية الحصـر لكافة محاور العمل الإسـلامي تبدأ أجهزة الأمن في تجميع مكثف للمعلومات عن هذه المحاور وغيرها لرصـد تحركات التيارات الإسـلامية، ويعتمد جمع المعلومات على أسـاليب عدة أهمها الاســـتدعاءات، والاختراقات، والمراقبات، والمداهمات، والتحقيق. ومن ثم مطابقة المعلومات وأرشفتها[3].

---

[1] أحمد مولانا، مرجع سابق

[2] للاطلاع أكثر على الإجراءات الاستثنائية للحكومات المصرية تجاه حركات الإسلام السياسي، أنظر: مولانا أحمد، **العقلية الأمنية في التعامل مع التيارات الإسلامية، دراسة تحليلية"، أمن الدولة المصري نموذجا**، القاهرة، إصدارات الجبهة السلفية، الطبعة الأولى، 2012

[3] أحمد مولانا ، **العقلية الأمنية في التعامل مع التيارات الإسـلامية، دراسـة تحليلية"، أمن الدولة المصـري نموذجا**، إصـدارات الجبهة السـلفية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2012، ص ص 11-25.

2- الاستدعاء

يعتبر من الأساليب الأمنية الأولية، والتي لا تشمل تعذيب بدني، ويُكثر جهاز الأمن من استخدامه لتحقيق أهداف عديدة مثل: التعرف عن قرب على الشخص المستدعى لتحديد مستواه الفكري والثقافي، ويكشف عن نقاط القوة والضعف في شخصيته، وإمكانية تجنديه من عدمه، ومن الأهداف أيضا إيصال رسالة للمستدعى ومعارفه ليجعله يبتعد عن أشخاص معينين، أو يشعر المستدعى بالضعف وعدم القدرة على التخلص من التسلط الأمني.

3- الاختراق

يعد الاختراق من أخطر أساليب جمع المعلومات إذ يدخل به الجهاز الأمني إلى عمق التيارات الإسلامية يعرف الكثير من التفاصيل عن الناشطين والقيادات والتي لا يمكن جمعها بالوسائل الأخرى.[1]

4- **التحقيق**

يتبع أمن الدولة في التحقيق مع الإسلاميين أحدث وأخطر أساليب التحقيق العالمية، بالاعتماد على دراسة الأبعاد النفسية والجسدية للإنسان العربي والمسلم، والذي يعطي أهمية كبيرة لقضايا الدين والشرف والعرض، وتختلف الطريقة المتعبة حسب طبيعة المعتقل وأهمية الموضوع والهدف من التحقيق، ومن أهم أساليب التحقيق[2]:

- **أسلوب السحق النفسي**

والذي يعتمد على تحطيم معنويات المعتقل إذ يُعطى رقما ينادى به عليه بدل أسمه، ويقيد وتعصب عينيه حتى يفقد الإحساس بالوقت فلا يعرف هو بالليل أم بالنهار، كما يفقد الإحساس بالمكان.

وبذلك تتوقف كل الحواس إلا حاسة السمع التي يسمع بها صرخات المعتقلين أثناء التعذيب.

- **أسلوب الصدمة والرعب**

يعتمد على ترهيب المعتقل من خلال جعله يشاهد التعذيب للآخرين، ثم التهديد بملاقاة نفس المصير حتى ينهار المعتقل نفسيا.

---

[1] أحمد عساف ، **"ملخص كتاب العقلية الأمنية في التعامل مع التيارات الإسلامية"، على الرابط:**
http://www.msf-online.com/?p=23945
آخر اطّلاع، 2018/04/21، 14:15

[2] أحمد مولانا ، مرجع سابق، ص ص 13-20

- **أسلوب الأسئلة المفتوحة**

والذي يعتمد على سؤال المعتقل عن سبب اعتقاله فيقول من أجل كذا، فيقول المحقق لا، ويستمر في ترك السؤال مفتوح حتى يُخرج المعتقل المزيد من المعلومات.

- **أسلوب المحقق الطيب والمحقق الشرير**

حيث يعتمد على شـــخصـــين أحدهما المرعب الذي يعتمد على الترهيب والآخر الطيب الحريص على مصلحة المعتقل، فيرتبك المعتقل وتختلط المشاعر لديه.

- **أسلوب المعلومة المكتملة**

يعتمد على التقليل من أهمية الاعتراف لأن المحقق يعرف كل شـــيء، وذلك بالاعتماد على خبرة المحقق في التعامل مع أعضــاء التيار فيعرف كتبهم وقياداتهم وأسـاليب عملهم، بالإضـافة إلى معلومات هامشـية عن المعتقل فيقول له أنت تعرف فلان وخرجت معه في نزهة، ويعمل هذا الأسلوب على إضعاف المعتقل وإشعاره بدراية الأمن بكل شيء[1].

- **أسلوب التبسيط**

يوهم المعتقل ببساطة الموضوع وأنه سيخرج فور إدلائه بالمعلومات المطلوبة.

- **أسلوب التضخيم**

وهو عكس الأسـلوب السـابق، فيوهم المعتقل أن قضـيته كبيرة وسـنوات حكمه سـتكون طويلة، فيضـطر المعتقل إلى قول ما عنده لأن ما عنده أصغر بكثير من طرح المحقق.

- **أسلوب إثارة العواطف**

من خلال محاولة التأثير على مشاعر المعتقل عن طريق إثارة مشاعر الحب والكره والخوف على أعضاء جســمه أو تهديده بالاعتداء الجنســي عليه أو على قريباته، وهناك الكثير من الأســاليب الأخرى مثل: **أسلوب الأزمة الفجائية، وأسلوب الضرب المركز، وأسلوب عقد الصفقات** مع المعتقل عند فشل الأساليب السابقة[2].

5- تفريغ المعلومات

---

[1] أحمد عساف ، مرجع سابق.

[2] **ملاحظة** أن هذه الأساليب متبعة أيضا من قبل جهاز الشاباك الصهيوني في نزع المعلومات من الأسرى الفلسطينيين، ويمكن الاطلاع على كتاب "صراع في الظلام" للتعرف على أساليب التحقيق الصهيوني.

يقوم جهاز أمن الدولة بتفريغ المعلومات في ملفات لتسهيل حفظها، وتكون على نوعين ملفات شخصية تحتوي على المعلومات الأساسية عن كل عنصر من عناصر النشاط الديني معلومات مفصلة عن حياته بالإضافة إلى درجة الخطورة وتقييم شخصيته.

والنوع الثاني من الملفات هو الملفات التحليلية التي تُعنى بدراسة جماعة أو تيار معينين من النشأة الايدلوجية وأساليب العمل، والانشقاقات وغيره، وتضاف لهذه الملفات تقارير دورية لتحديث المعلومات فتحتوي التقارير الشهرية مثلا على نتائج التحقيقات الأخيرة والمعلومات الجديدة عن المعتقلين والمفرج عنهم[1].

6- التصنيف

بعد تجميع المعلومات عن التيارات الإسلامية وتفريغها تقوم أجهزة الأمن بتصنيف العناصر الإسلامية وفقا لاعتبارات عدة أولا لأي نوع من التنظيمات ينتمي (**سلفي، إخوان، دعوة، جهاد، تكفير**[2])،ثم مدى ارتباطه بالتنظيم هل هو عنصر فعال أم مخالط لعناصر التنظيم أم مجرد متعاطف معهم، وتصنيف آخر يعتمد على مدى آراء العنصر ومدى خطورتها بالاعتماد على قراءات العنصر أو من خلال معرفة رأيه في أمور مثل حكم الجهاد، وحكم الخروج على ولي الأمر، وحكم تارك الصلاة، كما يراعي التصنيف الانتشار الجغرافي للعناصر لحصر هذا الانتشار والعمل على استبداله بتيارات إسلامية متوافقة مع النظام مثل **التيار المدخلي**[3].

7- تجفيف المنابع

تعمل أجهزة الأمن على تجفيف منابع القوة لدى التنظيمات وأولها وأهمها المنابع البشرية، حيث تقوم بتصفية العناصر القوية التي تجذب الناس حولها وتمد التيارات بالرجال، بالإضافة إلى تصفية العقول المنظرة التي تعمل على تصحيح المفاهيم ومد التيارات بطرق جديدة للتغيير، وإن كانت أشهر عمليات

---

[1] مولانا أحمد، نفس المرجع.

[2] منيب عبد المنعم ، دليل الحركات الإسلامية المصرية، القاهرة، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 2010، ص 25.

[3] **المداخلة أو المدخليون** مذهب من مذاهب أهل السنة يقوم أساسها المنهجي على رفض الطائفية والفرقه والتحزب وهي بالتحديد تصنف ضمن التيارات السلفية، من أدبيات المداخلة الأساسية ومذهبهم عدم جواز معارضة الحاكم مطلقاً، وعدم إبداء النصيحة له في العلن، وتعتبر ذلك أصلاً من أصول عقيدة أهل السنة والجماعة، ومخالفة هذا الأصل يعتبر خروجاً على الحاكم المسلم – في مذهبهم–

يتميز التيار المدخلي عن غيره من التيارات السلفية في اعتباره أن الجماعة المسلمة هي الدولة والسلطان، ومن هذا الأصل والمنطلق تشن هجومها الحاد على الجماعات الإسلامية والحزبية لأنها ضد مفهوم الجماعة – في رأيهم – ومن ثم فهم *خوارج* على النظام ومبتدعة في الدين، فالهدف الرئيسي عند المداخلة يتمثل في إنهاء الفرقة في الأمة والتفافها حول سلطانه.

التصفية "**مقتل حسن البنا**"، و"**سيد قطب**" فيكفي أن تعلم أنه في عهد مبارك فقط أعدم **100** شخص من مختلف التيارات الإسلامية[1].

وفي السياق ذاته، كما يتم تجفيف المنابع المالية من خلال التضييق على الشركات التي يملكها أو يشارك في إدارتها أعضاء من التيارات الإسلامية، ورصد أماكن الاجتماع ومكاتب الكمبيوتر والمطابع المتعاونة مع التيارات الإسلامية لتلفيق التهم لها وإغلاقها.

ومنه، فتجفيف المنابع الفكرية من خلال منع أهم الكتب الفكرية للإسلاميين ومصادرتها من الأسواق، واستبعاد المدرسين الإسلاميين من التدريس في المدارس والجامعات.

8- تقديم البدائل

يعتبر أسلوب الاستبدال من أخطر الأساليب في التخلص من التيارات الإسلامية، وتشمل استبدال الرموز من خلال التضييق على رموز الدعوة لأكثر درجة ممكنة، وصولا إلى ما يشبه الإقامة الجبرية، ويطبق نفس الأسلوب لاستبدال أفكار عودة الخلافة ورفض الظلم والولاء والبراء، بأفكار الوطنية الضيقة والعدم الخروج على الحاكم، وكذلك الأمر بالنسبة للمؤسسات فيتم إزاحة الإسلاميين عن المؤسسات بعزلهم عن مناصبهم أو بإغلاق هذه المؤسسات وتقديم البديل لها من خلال المؤسسات والجمعيات "المعتدلة[2]."

9- صياغة رأي عام مضاد

مما يؤدي إلى هشاشة داخلية ومناعة فكرية ضد المفاهيم الإسلامية وعزلة اجتماعية للإسلاميين تسهل على الأمن عزلهم و القضاء عليهم ، ويلجأ جهاز أمن الدولة لاستعمال عدد من الأساليب المتنوعة لصياغة وتكوين هذا الرأي العام المضاد للتيارات الإسلامية ، فيروج ضدها الشائعات والأكاذيب ، ويكثر من استعمال:

- أسلوب استلاب المفاهيم ليظهر بمظهر حامي الوطن والشرعية وينزع عن الإسلاميين أي مشروعية.
- يحرص على التحكم بالقنوات الإعلامية وما يبث عليها.
- يعمل على التنسيق مع أحزاب المعارضة من أجل منع التعاون بينها وبين الإسلاميين، مما يزيد من عزلتهم[3].

---

[1] رعساف ، مرجع سابق.

[2] المرجع نفسه.

[3] أمحمد مولانا ، مرجع سابق، ص 73

وبناءا على ما تقدم، اقترن سقوط نظام الإخوان المسلمين في مصر بتزايد نشاط الخلايا النوعية المسلحة، الأمر الذي دفع الدولة المصرية إلى الاهتمام بظاهرة التطرف، من خلال اتباعها مقاربة شاملة للتعامل مع الظاهرة، شـــملت المواجهة الفكرية وتفكيك الخطاب المتطرف، واتخاذ ســـياســـات وإجراءات لوقاية الكتلة السائلة من الشباب، والمواجهة الأمنية للتنظيمات المتطرفة والإرهابية في سيناء، وتنقية المناهج التعليمية من النصـــوص الشـــاذة، والمواجهة الإلكترونية للأفكار المتطرفة، ويبقى لنجاح جهود الدولة الإســـراع في صـياغة اسـتراتيجية وطنية شـاملة لمكافحة التطرف، واتخاذ قرارات وسـياسـات للتعامل مع انتشـار حالات التطرف داخل الســـجون، والتعامل مع المقاتلين العائدين من الخارج[1]، الأمر الذي يؤكد اســـتمرار العقلية الأمنية وأمننة كل جوانب الإسلام السياسي في كل مجالات الحياة الاجتماعية في مصر، مما ينذر بقيام حركات اجتماعية وسياسية وأمنية في المستقبل، قد تؤدي إلى انهيار الجمهورية بشكل كامل.

المطلب الثاني: الجزائر

احتلت الحركة الإسـلامية في الجزائر مكان الصـدارة والأولوية من حيث الأهمية والتأثير على السـاحة السـياسـية، وتحديدا منذ عام **1988**، على إثر الانتفاضــة الشـعبية التي أرفقها تمرد مسـلح عنيف، اضـطرت معه السـلطة الحاكمة آنذاك لإنهاء احتكار حزب جبهة التحرير الوطني للحكم ، لتطوي بذلك صفحة من صفحات التاريخ الجزائري المحتكر من جانب نظام الحزب الواحد، ولتفتح صفحة جديدة على المستقبل بالتوجه نحو التعددية السياسية، أمام ضـغط الشارع الجزائري الناقم بكل تياراته وعناصره وفئاته ، من جراء فساد إدارة الحزب الواحد(جبهة التحرير الوطني)، وسوء استخدامه للسلطة من جهة، فضـلا عن التحولات العالمية التي شـهدها العالم من خلال توجهات النظام العالمي الجديد من جهة أخرى، بل بلغت الحركة الإســـلامية في الجزائر[2] أوج قوتها على إثر الانتخابات البلدية لعام **1991**من القرن الماضــي، والتي فازت فيها على حزب الحكومة في انتخابات حرة وللمرة الأولى، فلم يبق ما بين تحول الجزائر ،إلى دولة إسلامية شيء، غير أن توقيف المسار الانتخابي أدى إلى إنهاء التجربة التعددية في

[1] يوسف ورداني، "جهود مكافحة التطرف في مصر ومسارات التطوير، في "العنف والتطرف في مصر"، **مجلة السياسة والمجتمع في مصر**، القاهرة، العدد (31) ، مارس 2017، ، ص 160.

2

الجزائر قبل بدئها، وليتحول المسار الديموقراطي إلى مسار للعنف السياسي الذي طال كل مفاصل وفئات المجتمع الجزائري[1].

أولا: الإطار العام لعلاقة النظام السياسي الجزائري بحركات الإسلام السياسي

إن التيار الديني في الجزائر كان موجودا منذ أواخر الستينات ولكنه انحصر في نطاق الدعوة وليس الحركة المنظمة ، التي يمكن رسم البداية الحقيقية لها بفعل عامل الأزمة في العلاقة ما بين النظام السياسي والمجتمع التي أدت إلى اندلاع أحداث أكتوبر[2] عام **1988**[3]، بعبارة أخرى ، أن النشاط الحركي قد تميز بظهور الحركات الإسلامية الحقيقية والقوية في العقد الثامن ، حيث تبلورت بداياتها مع جماعة التبليغ والدعوة عام **1979**، ليشهد عقد الثمانينات وتحديدا **1981** خروج **محفوظ نحناح** وجماعته (جماعة الموحدين) من السجن ،ليشكلوا جماعة خيرية أطلق عليها جمعية الإرشاد والإصلاح التي أدت أدوار في توجيه الأحداث قبل ولادة التعددية الحزبية ،كما شهد عام **1982** مواجهات مع الطلاب اليساريين ومظاهرات للإسلاميين انتهت بإصدار **نداء جانفي** من عام **1982** الذي اعتبر المسودة الأولى للمشروع الإسلامي ، الذي وقع عليه كل من **عبد اللطيف سلطاني** ، **وأحمد سحنون** ، **وعباسي مدني** ، بل وفي العام ذاته كوّن **مصطفى بو يعلي**[4] حركة عرفت باسم (**الحركة الجزائرية المسلحة**)حتى قام بمصادمات مع السلطة انتهت بمقتله في فيفري عام **1989**[5].

ولقد انقسمت الحركة الإسلامية في الجزائر الى عددٍ من التنظيمات المتباينة نسبيا، أهمها:

1- الجبهة الإسلامية للإنقاذ

استنادا إلى تأكيد أحد الباحثين من أن جبهة الإنقاذ الإسلامية بتركيبتها الحالية ، تعّد هي الوريث الشرعي لتاريخ طويل من المعارضة الإسلامية ، بشقيها الإصلاحي والراديكالي.

---

[1] سناء كاطع كاظم ، "المنطلقات الفكرية للحركة الاسلامية الجزائرية وجدلية العلاقة مع النظام السياسي"، **مجلة دراسات دولية**، بغداد، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 45،جوان 2013، ص 83

[2] **أحداث 5 أكتوبر 1988** هي أحداث شهدتها الجزائر، متظاهرين خرجوا للشوارع في احتجاجات عارمة عمت الولايات الجزائرية، يوم 5أكتوبر 1988، حيث تدخلت قوات الجيش لقمع المتظاهرين، وهذا الإجراء خلف حصيلة كارثية من القتلى، وقتل في هذه الأحداث حسب إحصائيات رسمية 169 شخصاً، بينما يرتفع العدد لدى المعارضة إلى ما لا يقل عن 500 قتيل وآلاف المفقودين قسرا.

[3] خيري عبد الرازق الخفاجي ، أزمة الحكم في الجزائر ، **أطروحة دكتوراه**، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 1999 ،ص 197.

[4] هو مؤسس الحركة الج ا زئرية المسلحة والتي تمثل حتى الآن أقصى الحركات الإسلامية عنفاً في مواجهة السلطة ، وهو تلميذ عبدالله سلطاني ويعد نفسه ابناً روحياً له، فعندما قررت السلطة تحديد أقامة الشيخ سلطاني عقب توقيعه مع الشيخ احمد سحنون وعباس مدني الوثيقة المسماة بنداء تشرين الثاني عام ١٩٨٢ م التي تطالب السلطة بتطبيق الشريعة الإسلامية ثار مصطفى بويعلي متحدياً الحكومة لمدة ا زدت على أربع سنوات ، حتى فرض نفسه فيها على الساحة الأعلامية

[5] سناء كاطع كاظم ،مرجع سابق، ص 97.

يمكن القول أن بوادر ظهور جبهة الإنقاذ تعود إلى تلك الأحداث المتتالية لعقد الثمانينات من القرن العشرين.

وقد شهدت جبهة الإنقاذ الإسلامية انقسام بين ثلاثة تيارات أساسية :

1 .**التيار المتشدد:** يمثله **علي بلحاج** الذي يميل إلى اعتناق التشدد ، وهو تيار شمولي راديكالي لا يخشى المواجهة مع الدولة سواء بأسلوب العصيان المدني أو استعمال القوة.

2 .**التيار الإصلاحي:** مثله **عباسي مدني** ، الذي حاول التوفيق بين التيارات المتعددة داخل الجبهة، كما نادى ببناء دولة إسلامية في الجزائر ،وذلك بتصعيد النضال الجماهيري في إطار الصراع مع السلطة بوساطة الاحتجاجات والمظاهرات، ولكن بأسلوب برغماتي وهو ما يعبر عنه بالأسلوب العقلاني داخل الجبهة.

3 .**تيار الجزأرة:** مثله المثقفون المتأثرون بالثقافة الفرنسية، أمثال **محمد سعيد، عبد القادر حشاني**، الذي مثَل الأخير التيار الأكثر سياسة واقعية، ومن ثم اعتدالا.[1]

2-حركة مجتمع السلم(حمس)

وهي ثاني أكبر القوى الإسلامية في الجزائر ، التي نشأت كحزب عام **199** م وكان أول إطار قانوني لها **في1988** ، بعدما انتقلت الحركة تحت راية **(جمعية الإرشاد والإصلاح)** ، التي تأسست في مرحلة العمل السري الذي بدأ في عام **1963** وقوي في السبعينات من القرن الماضي، مستندا في مرجعيته إلى منهج جماعة الإخوان المسلمين العالمية، إلى مرحلة العمل العلني في منتصف السبعينات بمعارضة صريحة وعملية لنظام **هواري بو مدين** باسم تنظيم جماعة الموحدين، بقيادة محفوظ نحناح الذي دعا إلى العمل الإصلاحي الإسلامي ، وتجنب الصدام مع السلطة محاولاً فتح باب الحوار معها الى جانب التنسيق مع كافة القوى والفعاليات الإسلامية.[2]

3- حركة النهضة الإسلامية (النهضة)

وهي الحركة التي تزعمها **عبدالله جاب الله** ، والتي استندت في مرجعيتها لمنهج الإخوان المسلمين العالمية لغاية منتصف الثمانينات من القرن الماضي ، حيث أضاف جاب الله بعد ذلك إلى أدبيات الحركة مصطلحاً جديداً هو **الإخوان المحليين** مقابل لفظة الإخوان العالمين ، كما أسست الحركة بعد

---

[1] حيدر إبراهيم علي ، التيارات الإسلامية وقضية الديموقراطية ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999 ، ص2

[2] سناء كاطع كاظم ، مرجع سابق، ص92.

أحداث عام **1988** جمعية ذات طابع ثقافي واجتماعي تحولت مع نهاية **1990** إلى حزب سياسي حمل اسم حركة النهضة الإسلامية.

4-حركة التضامن الإسلامي الجزائري

وهي الحركة التي شكلت بعد حل جبهة الإنقاذ عام **1992** ، بقياد **أحمد سحنون ويوسف بن خدة،** وضمت كل من رابطة الدعوة الإسلامية، وحزب الأمة، وحزب الجزائر المسلمة والمعاصرة، إلا أن هذه الحركة الجديدة عجزت عن ملء الفراغ الروحي بدلاً من جبهة الإنقاذ.

5- رابطة الدعوة الإسلامية

وهي الرابطة التي تزعمها **أحمد سحنون** ، لتدعو إلى تدعيم الإسلام وتكريسه نظاما في الجزائر وتركيز هذا النشاط في مجال توجيه عدد من البرامج المتنوعة.

وإلى جانب تلك التنظيمات العلنية، يوجد عدد من التنظيمات السرية التي مالت أحيانا إلى استخدام العنف في مواجهة النظام السياسي أهمها:

أ - جماعة أنصار مصطفى بويعلي: التي تعود لمؤسسها **مصطفى بويعلي** الذي واجه النظام الجزائري لمدة خمس سنوات ،حتى قبض عليه عام م **1989** ، ومن أهم أنصارها **عبد القادر شبوطي.**

ب- الحركة الإسلامية المسلحة: يقودها **عبد القادر عيايدة** التي تعد الجناح العسكري لجبهة الإنقاذ.

ج- جماعة الأفغان : وتضم الجزائريين العائدين من افغانستان ، وهم يمارسون العنف بصورة مستقلة عن التنظيمات الأخرى.

د .جماعة التكفير والهجرة: وهم أقلية تفضل أسلوب العنف بوصفه الأسلوب الوحيد في التعامل مع النظام السياسي والمجتمع.

هـ .جماعة أنصار الجهاد: الذين يعبرون عن تنظيم الجهاد في الجزائر[1].

ولى هذا الأساس، تعتبر الحركات الإسلامية الجزائرية من أكثر الحركات غير المتجانسة في العالم العربي، فلدى الجزائر مجموعة واسعة من الاتجاهات الإسلامية ، يتضح من اختلاف الأحزاب الإسلامية استراتيجياتها تجاه الدولة والمجتمع المدني والشركاء الخارجيين مثل الأوروبيين (الاتحاد الأوروبي).[2]

---

[1] أحمد جلال عز الدين ،حركات التطرف الديني في المغرب العربي ،**أوراق الشرق الأوسط** ، القاهرة ، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، نوفمبر -مارس ، 1993-1994، ص56.

[2] Amel Boubakeur, Political islam in Algeria, CEPS Working Document No. 268/May 2007,center for european policy studies, Electronic copy available at: http://ssrn.com/abstract=1338008

ثانيا: النظام السياسي الجزائري وحركات الإسلام السياسي بين: الاحتواء/الأمننة:

أ- تأثير نفوذ الجيش على النظام السياسي في التعامل مع حركات الإسلام السياسي

إن أبرز الأســـباب التي أدت إلى انهيار الديمقراطية في الجزائر هو أن الجيش كان يرغب في تجنب أي تغيير مفاجئ في النظام السياسي، لأن ذلك كان سيكشف قادته -**خاصة ضباط الميدان**- إلى الإجراءات القانونية، ولذلك كان هناك عقبة أمام الزعماء الذين يخشون من أن يُنقلوا إلى المحكمة بسبب سوء الإدارة والرشـــوة في الماضـــي، فهذا الخوف لم يكن مؤَسّـــس ، لأن احتكار الدولة للتجارة الخارجية قد أدى إلى انتشار كبير في الاختلاس والإفراط في العقود المبرمة مع الشركات الأجنبية، كانت النخبة الإدارية تسعى إلى انتقال سـلس ، هذا سـبب لا يمكن إنكاره لانهيار عملية الدمقرطة، بل إنه يسـاعد في تفسـير سـبب توقف التحولات الديمقراطية في العديد من بلدان العالم الثالث **(مثل نيجيريا ، حيث ألغيت الانتخابات التي فاز بها حزب غير إسـلامي)، في الأرجنتين ، كان الجنرالات المتهمون بطلب التعذيب واغتيال خصـومه يعرقلون عملية الدمقرطة).**

وعلى نفس النحو، في الجزائر بعد إلغاء الانتخابات التي فازت بها الجبهة الإسـلامية للإنقاذ ، ومع ازدياد القمع ، أصـبح هذا العامل أكثر تعقيدًا، فعدد الأشـخاص الذين سُـجنوا أو عُذِّبوا أو قُتلوا قد أدى إلى تعقيد أية مفاوضـــات تهدف إلى اســـتعادة الســـلام المدني ، وقد تحول العداء بين الأفراد إلى الكراهية، ينطوي الوضـع على عملية قوية للتدمير الذاتي ،إما أن يستمر الوضـع الحالي ، وستفقد مئات الأرواح أسبوعًا بعد أسبوع ،أو جانب واحد سوف يسود عسكريا ، ويكلف عشرات الآلاف من الأرواح.

ومع ذلك، لم يخش القادة العسـكريون الانتخابات ، لأنهم اعتقدوا أن جبهة التحرير الوطني سـتشـكل في النهاية تحالفًا مع قوى حركات الإســلام الســياســي ، وسـتدعوه في الواقع للانضـمام إلى حكومة ائتلافية وسـيتم احترام أولوية الجيش في النظام السـياسـي في نفس الوقت، لكن الانتصـار الكبير للإسـلاميين كان يعني أن حركات الإسـلام السـياسـي تستطيع السيطرة على البرلمان والحكومة بمفردها ، ويمكن أن تشكل حكومة بدون موافقة عسـكرية، وفي تأكيدهم على اسـتقلاليتهم عن الجيش ، كان الإسـلاميون قد أوضـحوا نيتهم في تشكيل حكومة لم تعد فيها وزارة الدفاع تسيطر على وزارتي العدل والداخلية، حيث ستستعيد وزارة الداخلية سيادتها في مواجهة وزارة الدفاع ، وستقاوم وزارة العدل ضغوط الأجهزة الأمنية، وسيصبح الضباط مستضعفين بشكل فردي في مواجهة الإدارة التي كانت تسيطر عليها ، والتي تراجعت الآن من أيديهم، لم

تكن القوة فقط كشـيء يمكن نهبه ، وكوسيلة أساسية للهيمنة تفلت من سيطرة الجيش ، ولكن الوضـع الجديد من شأنه أن يعرض القادة العسكريين للإجراءات القانونية المتعلقة بالاختلاس والفساد[1].

وعلى ذلك، في أي نظام سياسي، لا يمكن أن يكون هناك سوى مصدر واحد للسلطة – **مستبد في نظام شـمولي، والناخبين في الديمقراطية**–، فهل يعني ذلك أن الإسـلاميين مرتبطون بالديمقراطية، وبفكرة أن الناخبين هم مصدر القوة الوحيد؟ وهذا غير مؤكد، لأن الحركة الإسلامية ممزقة بسبب تناقض أيديولوجي وسياسي عميق، فهي تعبر، من جهة، عن رغبة الطبقات العاملة في لعب دور سياسـي، لكنها تفتقر، من الجهة الأخرى، إلى الوسائل الأيديولوجية لتجسيد مثل هذا التطلع[2].

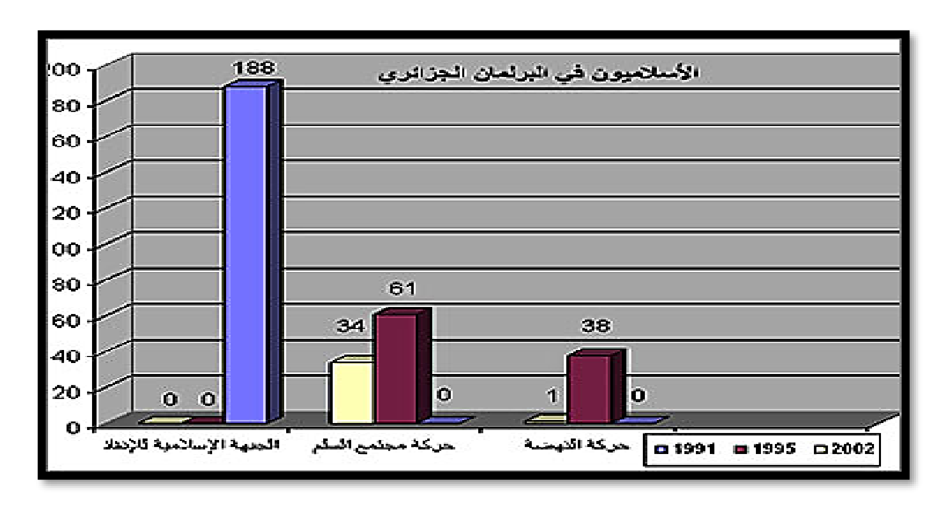
ب– مرحلة حكم بوتفليقة وتحول الخطاب الأمني من الأمننة إلى الاحتواء: 2000–2017

يمكن القول أن الجزائر تعد من بين الدول العربية أو المسـلمة القليلة التي تراجعت فيها ظاهرة الإسـلام السـياسـي ،و نتائج الانتخابات المحلية المتتالية تعتبر أفضـل دليل على ذلك ،فقد سـجلت أغلب الأحزاب السياسية الإسلامية كحركة مجتمع السلم و حركة تاج نتائج ضعيفة جدا ،كانت بمثابة صفعة قوية.

و يمكن القول أن تراجع التيار الإسلامي السياسي في الجزائر ليس وليد الصدفة ،و إنما نتاج استراتيجية وضعها الرئيس بوتفليقة ،بحيث وقع الإسلام السياسي في سياسة خاصة وضعها رئيس الجمهورية، وذلك منذ توليه رئاسة البلاد في سنة1999.



الشكل (29): نسبة نجاح الحركات الإسلامية في الانتخابات التشريعية (1991–1995)



المصدر:

[1] Lahouari Addi. Political Islam and democracy: the case of Algeria. A. Hadenius. Democracy's Victory and Crisis, Cambridge University Press, New-York, USA, 1997, pp.105-120

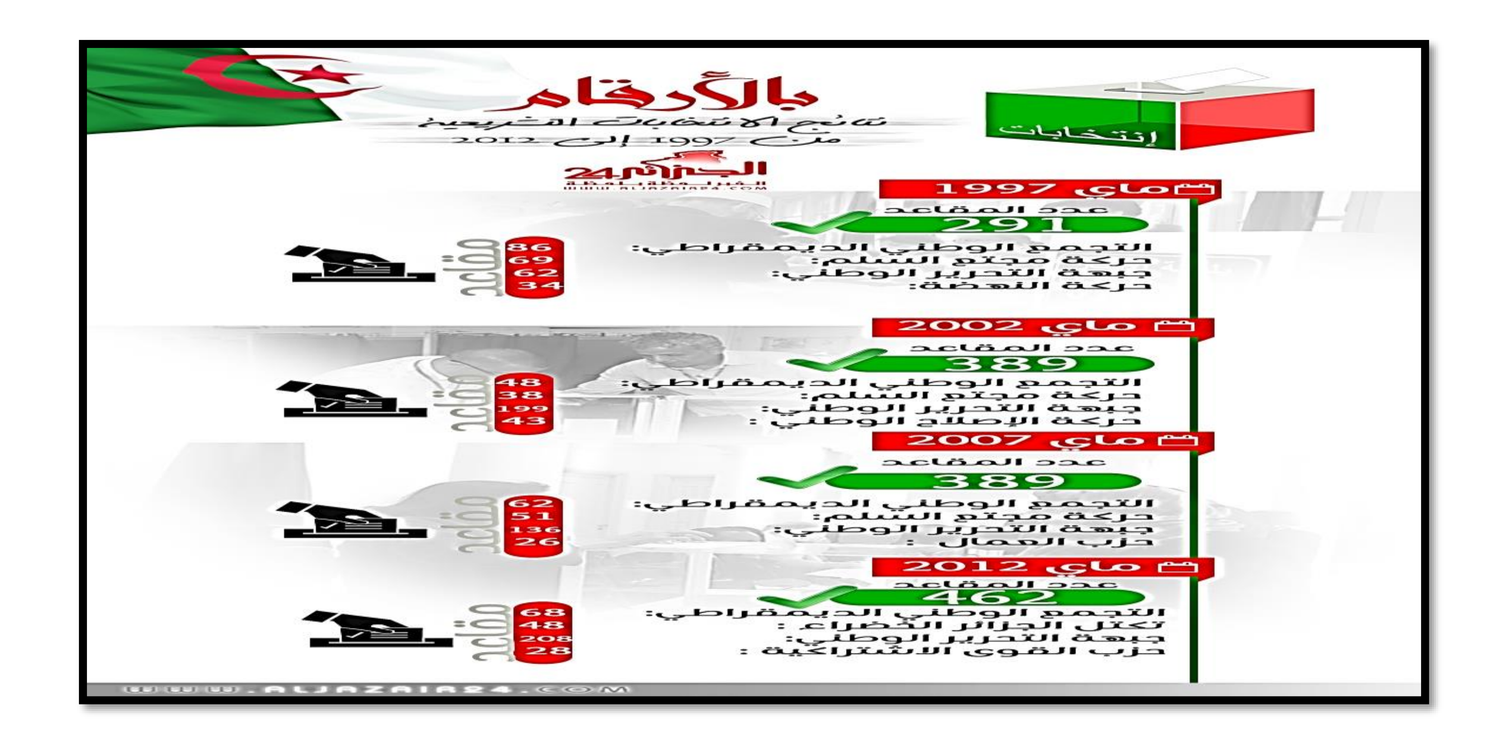
[2] IBID.

وعليه، كانت البداية عندما أقنع الرئيس بوتفليقة حركة مجتمع السلم الإسلامية بالمشاركة في الحكومة، ومن ثم انتقل حزب حركة مجتمع السلم الذي كان ثاني أكبر حزب سياسي في البلاد من المعارضة إلى السلطة ،و نتج عن ذلك فقدان هذا الحزب للكثير من شعبيته و مصداقيته[1].

وعلى نفس النحو، كانت ثاني سياسة قام بها الرئيس بوتفليقة تتمثل في محاولة التفريق ما بين الإسلاميين ،فقد طبق الرئيس بوتفليقة سياسة " فرق تسد " ما بين الإسلاميين التابعين للجبهة الإسلامية للإنقاذ الحزب المحظور من جهة، ومن جهة أخرى حركة مجتمع السلم الذي يعد امتداد لحركة الإخوان المسلمين ،فقد عمل الرئيس على الخلافات القائمة بين الحركتين منذ فترة التسعينات ،و بالأخص في ظل العلاقة التي كانت موجودة ما بين حركة مجتمع السلم و جهاز الاستعلامات – الذي أعيدت هيكلته–.

الشكل (30): الانتخابات تشريعية الجزائرية (1997–2012)

[1]: Nicolas Beau, Abdelaziz Bouteflika, fossoyeur madré de l'islam politique,en :
https://mondafrique.com/abdelaziz-bouteflika-fossoyeur-de-lislamisme-politique-algerien/
derniere visite : 22/04/2018/,09 :10



و بعد ذلك قام الرئيس بوتفليقة بعزل عبد الله جاب الله مؤسس حركة النهضة الإسلامية سياسيا، وذلك من خلال عدة حركات تصـحيحية أدت إلى تفكيك حركة النهضـة، و إلى إضـعاف جاب الله وجعلته يؤسس حزب جديد.

و في نفس الإطار تشير بعض التقارير إلى تورط العديد من الإسلاميين في قضايا الفساد ،أشهرهم **عمار غول** عضو في حركة مجتمع السلم ،فقد كان هذا الأخير وزير الأشغال العمومية عندما انفجرت فضيحة الطريق السيار **شرق – غرب**.

حيث استعمل الرئيس بوتفليقة عمار غول كجزء من سياسته من أجل اقتحام حركة مجتمع السلم وتفكيكها في **سنة2012** ،إذ قام عمار غول رفقة العديد من إطارات حركة مجتمع السلم بتأسيس **حركة تاج** ،هذه الحركة التي كانت حليفة الرئيس بوتفليقة ،غير أن الرئيس بوتفليقة عزل عمار غول في شهر ماي **2017** بحيث لم يعد يشغل أي منصب في الحكومة.

و بالتالي، يمكن ملاحظة أن الرئيس بوتفليقة تمكن من خلال هذه الاســـتراتيجية القائمة على المناورة السـياسـية و التفرقة من إضـعاف الإسـلاميين و تشـتيت صـفوفهم ،و من ثم تراجعت شـعبية و مصـداقية الإسلام السياسي على مستوى الشارع الجزائري[1].

---

[1] IBID.

المطلب الثالث: سوريا

من وجهة نظر تاريخية، يمكن القول أن الإرث السياسي الإسلامي في سورية قد مر عبر مرحلتين متمايزتين: الأولى هي مرحلة الانتداب الفرنسي وما بعد الاستقلال حتى انقلاب الأسد عام **1970** (أي ما يقارب الـ 50 عاماً)، والثانية هي مرحلة الرئيس حافظ الأسد وتوريث نجله السلطة عام **2000** وحتى اليوم (مدتها 42 عاماً).

وعليه، لقد تشكلت سوريا الحديثة في سياق نهاية الدولة العثمانية وحلول الاستعمار الفرنسي مكانها في عام **1920**، وكان واضحاً أن التطور الاقتصادي-الاجتماعي في سورية يسير بشكل عام في اتجاه مدني مرتبط بشكل وثيق مع السوق الرأسمالية الدولية ومع قيم الثقافة الليبرالية، خاصة مع بدء ظهور الطبقة الوسطى من التجار والمهنيين والموظفين الذين بدأوا يلعبون دوراً مؤثراً في المجتمع السوري.

ومع ذلك، نشأت في هذا السياق أيضاً النوايا الأولى لتنظيمات الإسلام السياسي، فقد ظهرت جمعيات إسلامية عدة، وهي جمعيات شكّل كثير من قادتها وأعضائها القاعدة الأساسية والنخبة القيادية لجماعة الإخوان المسلمين وتيارات الإسلام السياسي الأخرى فيما بعد.[1]

وهنا، يصعب فهم توجهات الإسلام السياسي في سوريا راهنا دون معرفة جيدة بالإرث السياسي الإسلامي الخاص بها، الذي تشكل عبر مرحلتين شديدتا التمايز.[2]

أولا: مرحلة حافظ الأسد وحركات الإسلام السياسي: الأمننة الشاملة/الاقتلاع

كان حافظ الأسد[3] قد قضى بشكل نهائي على وجود الإخوان المسلمين والتنظيم المنشق عنهم "الطليعة المقاتلة"، والتي بدأت نشاطها الفعلي بعد مقتل زعيمها المؤسس مروان حديد في سجنه عام **1976**،وكان الإخوان المسلمون هم التنظيم الذي جمع كل التجمعات الاسلامية السياسية الصغيرة التي كانت قد تشكلت في حقبة الاستعمار الفرنسي ونهاية الخلافة العثمانية، بحيث لم يأت عام **1963** إلا والإخوان يمثلون تنظيم كبير العدد يشكل عماد الإسلام السياسي في سوريا في مطلع مرحلة الاستقلال، ولكنهم كانوا قليلي التأثير في الحياة السياسية قياساً إلى حجمهم، إلا أن ما كان يميزهم هو التزامهم المطلق في تلك الفترة بالديمقراطية، ومع أن حزب التحرير، الداعي إلى إقامة الخلافة، وجد في الخمسينات إلا أنه ظل حزباً نخبوياً خصوصاً وأن لديه موقفاً أيديولوجياً برفض المشاركة في الحياة السياسية[4].

---

[1] **حازم نهار** ، "تاريخ الإسلام السياسي في سورية المعاصرة وتأثيره على الثورة"، **مجلة سوريتنا**، سوريا، دمشق، السنة الأولى (العدد47)، 2012/08/12، ص8.

[2] للاطلاع أكثر على تاريخ الإسلام السياسي، أنظر: صلاح نيوف، "عن الإسلام السياسي في سوريا"، على الرابط:
http://nlka.net/index.php/2016-12-28-23-07-58/128-2014-10-01-14-14-33
أنظر كذلك: عبد الرحمن الحاج، ظواهر الإسلام السياسي وتياراته في سوريا "استعادة الخيار الديموقراطي".
أنظر كذلك: "تاريخ الإسلام السياسي والمسلح في سوريا"، على الرابط:
http://syria-news.com/readnews.php?sy_seq=10343

[3] حافظ الأسد 6ديسمبر 1930 – 10 جوان 2000 رئيس الجمهورية العربية السورية والأمين العام وعضو القيادة القطرية في حزب البعث العربي الاشتراكي والقائد الأعلى للجيش والقوات المسلحة ما بين العامين 1971. 2000–ومنصب رئيس وزراء سوريا ما بين العامين 19711970–، ومنصب وزير الدفاع ونائب القائد الأعلى للجيش والقوات المسلحة ما بين العامين .1972–1966التزم الأسد بالأيديولوجيا البعثية وشهدت سوريا في عهده ازدياداً في الاستقرار باتجاه نحو العلمانية والصناعة، لتعزيز البلاد باعتبارها قوة إقليمية.
ولد لأسرة فقيرة من الطائفة العلوية بالقرداحة باللاذقية، انضم إلى حزب البعث العربي الاشتراكي عام 1946 كناشط طالب (وهو نفس الحزب الذي ينتسب إليه الرئيس العراقي الراحل صدام حسين، (انتسب للكلية الحربية في محافظة حمص عام 1952، وتخرج بعد ثلاث سنوات بدرجة بكالوريس طيران حربي برتبة ملازم طيار،نفي إلى مصر (1961–1959) خلال فترة الوحدة بين سوريا ومصر

[4] عبد الرحمن الحاج ، الإسلام السياسي والثورة في سوريا،، قطر، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 21ماي 2012، ص2.

وعلى النقيض من ذلك، كان ثمة تيار إسلامي سلفي إصلاحي مختلف قياساً إلى ما كان سائداً آنذاك من التوجه السلفي الكلاسيكي الذي كان يرى في مفهوم الدولة ما يناقض الدين، لكن زعماء هذا التيار –الذين كانت تجمعهم جمعية التمدن الإسلامي التي كان يترأسها **مظهر العظمة** – يبدون كما لو أنهم امتداد لسلفية **جمال الدين القاسمي ورشيد رضا**، أو ما بات يعرف بالسلفية الإصلاحية الشامية، وهي سلفية تجمع العقيدة السلفية التقليدية ولكنها في المستوى السياسي هي ديمقراطية تماماً، وليس لديها أي إشكال فكري في ذلك.

وعلى هذا، فإن الحياة السياسية في الخمسينات أدت إلى شعور عام بالفراغ الروحي الذي بدأ يتشكل مع اقتحام منتجات الحداثة الحياة العامة والخاصة، وانصراف علماء الدين إلى الاشتغال بالشأن السياسي وصراعاته التحزبية، فانتهى الأمر في النصف الثاني من الخمسينيات إلى صحوة دينية عمت الحياة الاجتماعية، واتخذت شكل تأسيس جماعات دينية: **جماعة القبيسيات**، التي أسستها **منيرة القبيسي** تلميذة الشيخ **أحمد كفتارو** (الذي بقي 40عاماً مفتيًا للجمهورية، وارتبط اسمه بنظام البعث)، و**جماعة زيد** التي أسسها الشيخ **عبد الكريم الرفاعي**، تركز على التربية وجعل المسجد منطلق النهوض الحضاري، **وجماعة الكلتاوية** التي أسسها الشيخ محمد النبهان، وهي جماعة يغلب عليها التصوف، وغيرها، وباستثناء جماعة كفتارو فإن الجماعات الأخرى أبقت نفسها على مسافة من السياسة في إطار ديني شبه خالص، في حين كانت السياسة في بنية الجماعة التي أسسها الشيخ أحمد كفتارو، حيث شكل التحالف مع النظام أحد أركانها الأصيلة[1].

في نهاية عام 1999 قامت السلطات الحكومية عبر جهاز المخابرات الجوية بالقبض على جميع أعضاء حزب التحرير، وهو حزب عمل بسرية وتجنب في الثمانينات الأزمة بسبب خصومته التاريخية مع الإخوان المسلمين، الأمر الذي كشف عمق التغلغل الاستخباراتي في هذا التنظيم، فقد كان جميع أسماء أعضاء التنظيم ومن اتصل بهم في حوزة الاستخبارات، وبذلك تم اقتلاع آخر تنظيم إسلامي سياسي في سوريا، مع اقتراب نهاية فترة حكم حافظ الأسد، وشروعه في توريث ابنه نظاما لا تهدده الحركة الاسلامية[2].

ثانيا: مرحلة بشار الأسد وحركات الإسلام السياسي: الأمننة المحلية/اللاأمننة العالمية

---

[1] المرجع نفسه، ص3.

[2] نفس المرجع، ص4.

إنّ السياسات الحكومية السورية في ظل عهد بشار الأسد مع الإسلاميين لا تشبه أي نموذج آخر، فالسنوات العشر من هذا العهد اتسمت بتغييرات جذرية سببها حاجات النظام إلى البقاء في ظل نظام دولي مضطرب وأحداث سياسية كادت تطيح به، بدأت بأحداث 11 سبتمبر 2001، فاحتلال العراق **2003**، وأخيراً اغتيال الحريري **2005**، وصولا إلى الأزمة السورية الحالية منذ **2011.**

ففي السنوات العشر الأولى من حكم الأسد الابن، وبالتضافر مع ظروف دولية معقدة وحساسة للغاية، حدث تحول نوعي في هذه التوازنات، ففي حين منحت جماعات وطوائف دينية امتيازات سياسية واجتماعية، غالباً لا تناسب حجمها (**جماعة المتشيعين الجدد من الطائفة الشيعية السورية والوافدة**)[1]، فإن جماعات وطوائف دينية كثيرة حُرمت منها، وعولجت انعكاسات حالة عدم التوازن تلك بطريقة أمنية مفرطة في الغالب (**مثل اعتقال فتيان تأثروا بعمرو خالد -الداعية المصري المعروف- وأطلقوا على أنفسهم جماعة "صناع الحياة"، والمحاكمات القاسية للإسلاميين الناقدين لامتيازات الطائفة الشيعية الجديدة**)، فسادَ الإحساس بالغبن لدى معظم الجماعات الدينية السنية، عبَّر عنها بوضوح تصريح قيادات ورموز دينية لطالما حسبت على النظام نفسه[2].

وعليه، استفاد النظام من تغيير مواز في السياسات الدولية أيضاً تجاه الجماعات والحركات الإسلامية، حيث طُبِّقت ممارسات أمنية دولية متشددة ضدها دون تمييز بين المعتدلة والمتشددة، والوطنية والأممية، والنخبوية أو العامة، فكانت من نتائج ذلك إشاعة "**فوبيا الإسلام**" في أمريكا وأوروبا، وعلى الرغم من التغييرات التي أحدثتها إدارة أوباما "الرئيس الأسبق للولايات المتحدة الأميركية"، إلا أن تأثيرات تلك المرحلة مازالت فاعلة، يشهد عليها الجدل الأمريكي المتصاعد حول بناء مسجد في "**الموقع صفر**[3] "في نيويورك بالقرب من مكان وقوع الهجمات في 11 سبتمبر 2001، والجدل المحتدم في أوربا حول النقاب والمآذن عشية الحراك العربي في نهاية 2010.

[1] **الحركات الإسلامية والثورة في سورية**، المجلس الوطني الكردستاني، سوريا، في الموقع:
http://www.kurdnas.org/index.php?option=com_content&view=article&id=1370:2012-05-21-22-51-50&catid=37:2012-01-12-00-57-52&Itemid=57

[2] الحاج عبد الرحمن، المرجع السابق، ص3-4.

[3] يذكر ان استطلاعات الرأي في مدينة نيويورك أظهرت ان 71% من أبناء المدينة لا يوافقون على تشييد مركز إسلامي في "الموقع صفر"، في حين أبدى 53% ممن شملهم الاستطلاع انه لا ينبغي للمسلمين بناء مسجد على بعد حيين اثنين من الموقع. المصدر: "روسيا اليوم" ووكالات

إضافة إلى ذلك، فالتغيير الأهم والأخطر الذي حدث في السياسة السورية في التعاطي مع الشأن الديني والقضايا التي تتعلق بالجماعات الدينية هو نقل السياسة الحكومية بخصوصهم من "**السياسة الداخلية**" إلى "**السياسة الخارجية**"، وبالتالي التعاطي مع هذه القضية طبقاً لمتطلبات خارجية، هذا التغيير الانقلابي في طبيعة السياسات يفسر التنقلات أو التقلبات الكثيرة والسريعة في السياسات الحكومية السورية في سنوات قليلة.

وكأمثلة على ذلك، عندما شعر صناع القرار في سورية أن مساهمتهم في "**الحرب على الإرهاب**" مفيدة لهم للاندماج في المجتمع الدولي لم يترددوا في الانتقال من سياسة "**اليد الممدودة**" مع الجماعات السورية الدينية إلى سياسة أمنية متشددة تجاههم، ثم عندما تأكد صناع القرار بأن النظام السياسي في خطر عند غزو العراق لجأوا إلى تعزيز نفوذهم وفتح مجال واسع للسلفية الجهادية على وجه الخصوص، ودفعهم للتطوع والقتال في العراق، و لما شعروا أن النظام بأكمله بات مهدداً بشكل مباشر من قبل الولايات المتحدة والمجتمع الدولي سُمح لمظاهر التدين بالبروز، بل وحُفّزت كي تطفو على السطح لاستثمارها في التخويف من "**التطرف**" فيما إذا انهار النظام، وفي الوقت الذي احتاجوا فيه إلى طهران كعامل إنقاذ بعد احتلال العراق ومقتل الحريري، فأعادوا تشديد القبضة الأمنية على الجماعات الإسلامية بينما عُزِّزت امتيازات الأقلية الشيعية (السورية واللاجئة)[1].

ومن هذا المنطلق، يمكن تحديد أحد أبرز الممارسات السياسية الجديدة في التعامل مع حركات الإسلام السياسي، وهي الخلط المتعمد بين "**مظاهر التدين**" و"**التطرف**"، ومع أن هذا كان جزءاً من ممارسات قد لا تكون مقصودة دائماً في ممارسة المجتمع الدولي في "**الحرب على الإرهاب**"، إلا أنها في سوريا كانت دعائية ومقصودة وانتقائية في الوقت نفسه، فحين شعر المسؤولون بأن النظام مهدد بدأوا بالتلويح بالبديل الاسلامي المتشدد، وكان من وسائل هذا التلويح المطابقة غير المباشرة بين تنامي **مظاهر التدين** "**المفاجئة**" وبين "**التطرف**"، من خلال الإعلان عن عملية لجماعات مسلحة هنا وهناك في الوقت نفسه، وهو أمر حدث في الفترة التي بلغ تهديد النظام ذروته (**2004-2006**).[2]

ثالثا: الإسلام السياسي في سوريا بين المحلي/الإقليمي

---

[1] المرجع السابق، ص5.

[2] نفس المرجع، ص6.

إنّ محصلة السياستين المحلية والدولية في عهد بشار الأسد، أدت إلى طفرة نمو في التطلعات السياسية للجماعات الدينية واتجاهاتها السياسية، بل وظهور جماعات الإسلام السياسي بعد اختفائها لمدة عقدين على الأقل (مثل: **الإسلاميون الأكراد، والتيار الإسلامي الديمقراطي، والسلفية الجهادية، إسلاميو اللاعنف)**، غالب هذه التطلعات كانت تعبر عن نفسها إما على شكل مطالب مدنية ديمقراطية، وكان أحد المقاصد من إبراز الهوية الديمقراطية هو اكتساب الشرعية السياسية، أو تبدو التطلعات السياسية على شكل تحالف واندماج عضوي في النظام ومؤسساته.

والنتيجة هي تشكل ما يشبه الهجرة الجماعية للجماعات الدينية (والإسلامية منها) نحو السياسة، على شكل تحالف وارتباط عضوي مع النظام، أو على شكل اعتراض على سياساته، وذلك كتفاعل مع السياسات الحكومية وبالتضافر مع الأحداث الجارية في الجوار، وبشكل خاص في العراق ولبنان.

وعليه، ويمكن استعراض أهم الجماعات الإسلامية المستحدثة في سوريا كالآتي[1]:

1. **جماعات دينية–اجتماعية:** مارست اعتراضات على السياسات الحكومية (جماعة زيد، العديد من القيادات الدينية).
2. **جماعات دينية–سياسية تريد تغيير النظام نفسه:** على خلفية دينية أو خلفية دينية وقومية معاً **(إسلاميو اللاعنف، السلفية الجهادية، الإسلاميون الأكراد)**، مع التنويه إلى أنه أياً من الجماعات الإسلامية لا تتبنى فكرة العمل المسلح داخل سورية ضد النظام، بما في ذلك **الجهاديون السلفيون**، لأسباب عديدة، لعل أهمها قناعتهم بعدم تقبل المجتمع السوري لهذا النهج.
3. **جماعات دينية–اجتماعية موالية للنظام السوري:** لطالما أبدت الرغبة في إقامة تحالفات معه مقابل تحقيق مكاسب في التحول إلى جزء عضوي من مؤسساته أو صنع القرار.[2]

- ✓ **استمرار عملية الأمننة الشاملة والمعضلة الأمنية والمجتمعية في سوريا**

تشغل الحركات الإسلامية والجهادية في سوريا[3] موقع اهتمام دولي، ومرت عبر سنوات الأزمة السورية **(2011)** بتحولات مركبة نتيجة التحديات والصراعات العنيفة التي شغلتها، ومسّت هذه التحولات الحركات الإسلامية الناشئة بعد بداية الأزمة والتنظيمات المسلحة المحلية والمعولمة الوافدة إليها، وتشغل قضية

---

[1] الحاج عبد الرحمن، الإسلام السياسي والثورة في سوريا، في الموقع:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/05/2012521101415565424.html
اخر زيارة للموقع: 2018/04/22، 13:05.

[2] نفس المرجع.

[3] **المؤسسة الدينية التقليدية ،الإخوان المسلمون، جيش الإسلام، جبهة النصرة، أحرار الشام، للمزيد حول الحركات الإسلامية في سوريا، أنظر : أبا زيد أحمد، الحركات الإسلامية في سوريا: ديناميات التشظي وآفاق التقارب، مركز الجزيرة للدراسات، 2016.**

السياسة وشكل الدولة وتطبيق الشريعة أهم شعارات الصراعات النظرية بين الإسلاميين، بينما يدور تنافس دائم على النفوذ والموارد وإدارة المناطق، وقد شـــهدت ســـوريا مرحلة من التمايز من الحراك الاجتماعي والسياسي إلى صعود لخطاب السلفية الجهادية عام **2013**.

وذلك قبل أن تمر الحركات المحلية بمرحلة مراجعات مســتمرة وتطور في الرؤى الســياســية والعلاقات الدولية، ولا ينفصـــل عن موجة التأثر بالواقع والتحولات تنظيم القاعدة الذي انفصـــل عنه فرعه الســوري ليعمل باسـم جبهة فتح الشـام كتموضـع محلي، ولا تعكس القوى الفصـائلية حقيقة التيارات الفكرية السـائدة في المجتمع أو التي يمكن أن تشكِّل مرجعية في وضـع مختلف، وتتجه الخارطة الفصـائلية نحو تحالفات أوسع وأسماء أقل ولكن دون أن تلغي الصراعات البينية بين هذه القوى[1].

وفي ذات الســياق، منذ بداية الأزمة الســورية في مدينة درعا، **18 مارس 2011**، شــهدت ســوريا وإقليم الشرق الأوسط وخارطة السياسـة الدولية تحولات نتيجة تطور الحرب السورية، بالتوازي مع تحولات عنيفة ودموية شهدتها الحركات الإسلامية المختلفة، والتنظيمات الجهادية منها خاصـة، على مستوى الأيديولوجيا والبنية والتحالفات، ولئن لم يكن ثمة مجال عام في سوريا ما قبل الثورة يسمح بنشوء "**حركات إسلامية**" أو حتى "**إسلاميين**" خارج إطار المؤسسـة الدينية التقليدية، فإن انفجار المجال العام بعد انطلاق الأزمة أتاح مساحة استثنائية لنشوء وتمدد وتحولات الإسـلاميين الجدد أو التيارات الإسـلامية الوافدة، منذ بداية الحراك السـلمي وبدرجة أكبر بعد تحولها للسـلاح، وتضـاعف ذلك مع توسـع المناطق المحررة وظهور المشـاريع المتنافسة على الأرض أو شرعية تمثيل الإسلام الصحيح داخليًّا أو صراعات السياسة حول سوريا خارجيًّا.

المطلب الرابع: تونس

إن التاريخ الاجتماعي لحركات الإســـلام الســـياســـي في تونس[2] كحركات اجتماعية يؤكد على أنها ذات إيديولوجيا دينية سـواء انتظمت في حزب سـياسـي على غرار حزب حركة النهضـة وحزب التحرير وجبهة

---

[1] أبا زيد أحمد،الحركات الإسلامية في سوريا: ديناميات التشظي وآفاق التقارب، مركز الجزيرة للدراسات، 2016/09/05، الدوحة، قطر، ص2.

[2] تاريخيًا تعتبر جماعات الإسلام ا لسياسي في تونس من أقدم الجماعات في المغرب العربي حيث كان لحركة الاتجاه الإسلامي التي أصبحت بعد عام 1989م، حركة النهضة، تواجد منذ سبعينات القرن الماضي وعلاقات وتعاون مع مثيلاتها في الجزائر، ومصر، والمغرب على المستوى الفكري والتنظيمي والدعم.

الإصـلاح السـلفية، أو انتظمت خارج إطار رقابة الدولة ومن دون انتظام معنوي ضـمن المنظومة المدنية، تستمد مشروعيتها مباشرة مما تعده سلطة إلهية، على غرار تنظيم أنصار الشريعة.

وبالطبع، فإن المتولي مقاليد السـلطة السـياسـية يعتمد هو أيضـا إيديولوجيا محددة سـواء كانت معلنة أو مضمرة في سبيل تحشيد وتعبئة الأفراد الموالين للسلطة والمدافعين عن مصالحهم من خلال الدفاع عنها، وهو ما يجعل تحليل الصراعات الإيديولوجية في أحد المجتمعات مدخلا مهما لفهم الصراعات الاجتماعية داخله.

وبهذا الاعتبار، فإن تحليل رهانات الصـــراع الإيديولوجي في تونس بين ما يســـمى الإيديولوجيا الوطنية المتجســدة في التيار الدســتوري وتعبيره الأمثل حزب الدســتور ومن بعده التجمع الدســتوري الديمقراطي، وحاليا نداء تونس، والإيديولوجيا الإسـلامية المتجسدة في تيار الصـحوة الإسـلامية وتعبيره الأمثل الجماعة الإسلامية التي ستغدو حركة الاتجاه الإسلامي قبل أن تتطور إلى حركة النهضة.[1]

أولا: الإسلام السياسي في تونس: جذور العلاقة

إن وجود التيار الإســلامي في الســاحة الوطنية التونســية أمر مســلم به من طرف الدولة والحزب الحاكم وبقية أطراف المعارضـة، غير أن الإقرار بهذا الوجود الواقعي لا توافقه إرادة سياسية تقر بشرعيته وتقنينه، بل إن القانون المنظم لوجود الأحزاب السـياسـية، تمت صـياغته بطريقة تسـتبعد التيارات ذات المرجعية والخلفية الإســلامية، ومن المســلم به أيضــا، أن الدولة تنفرد بســن القوانين، وليس مجلس النواب إلا الأداة الشـرعية لتمريرها، من دون اعتبار لإرادة الشـعب، ومن دون اسـتفتاء رأيه، رغم أنه يفترض في النواب أن يكونوا معبرين بكل أمانـة عن تلك الإرادة، بعد اختيـارهم بصـــــورة ديموقراطيـة لا لبس فيهـا، عن طريق صندوق الاقتراع.

على ذلك، إن الدولة الجديدة على عكس السـلطة التي تتسـم في المجتمعات السـياسـية التقليدية بالعطالة القانونية، وترتكز على فكرة السـيادة، وباعتماد فكرة السـيادة تم اقتحام الميدان السـياسـي والقانوني، ووفرت للدولة بذلك نشــاطا قانونيا كاملا ، فمبادئ الدســتور بما فيها الهوية الدينية، أو اعتبار الدين مصــدرا من مصــادر التشـريع، أو مصــدرة حصـرية للتشـريع، لا معنى له ولا إمكان لتجسـيده في الواقع، إلا بقرار من الدولة.[2]

---

[1] الحاج سالم محمد، الإسلام السياسي في تونس بين الانتظام الإيديولوجي ومتطلبات ومتطلبات الحركات الاجتماعي، في "التطورات السياسية في البلدان العربية منذ عام 2011"، الشبكة العربية لدراسةالديموقراطية، مؤسسة شؤق الكتاب، بيروت، لبنان، 2016، ص146.

[2] المرجع نفسه.

وعليه، فإن التيار الإسلامي في تونس، وإن كان لا تنفرد بتمثيله حركة سياسية واحدة، فإن حركة النهضة تعد الطرف الأكثر تمثيلا، والأوسع انتشارا في قطاعات المجتمع التونسي كافة، فالجماعة الإسلامية التي انطلقت في بداية السبعينات، كجماعة دعوية تمارس التبشير بالفكرة الإسلامية، وتعمل للإقناع بالمثال الإسلامي كصيغة ممكنة بل حصرية التصحيح الانحرافات القيمية والأخلاقية، التي جرها التغريب والتحديث والانحطاط، والتي تعود مسؤولية جانب منها إلى خيارات الدولة الثقافية والسياسية، ثم أصبحت الجماعة الإسلامية كحركة سياسية، بعد أن أعلنت عن نفسها، إثر أحداث اجتماعية وسياسية ووطنية.[1]

وقد كان ظهور الحركة الإسلامية في تونس من منطلقات التيار الإخواني ثم وضعت لنفسها نمطًا وطنيًا، ومرت بعديد المحطات الهامة، وكانت أهم وأنضج هذه الجماعات **حركة النهضة** التي استلهمت أفكارها ومبادئها من فكر منظري الإخوان المسلمين في مصر وعلى رأسهم **سيد قطب**، إلى جانب مفكرين بارزين مثل **مالك بن نبي وعلال الفاسي** وغيرهما، بيد أن قادتها خاصة **راشد الغنوشي**، أكدوا مرارًا قبل الثورة وبعدها، أن النهضة طورت منهجها وغيرت مقارباتها وباتت متجذرة في واقعها التونسي، والحركة الإسلامية في تونس ذات خلفية فكرية متنوعة تداخلت فيها في محصلة التحليل عناصر ثلاثة: **التدين التونسي التقليدي أو المذهب المالكي، والثقافة الإصلاحية المشرقية، والثقافة العقلانية الحديثة**".

وعلى هذا أكدت النهضة في بيان تأسيسها أنها ذات مرجعية إسلامية، وتسعى إلى "**النضال من أجل تحقيق وحدة المغرب العربي كخطوة باتجاه تحقيق الوحدة العربية، فالوحدة الإسلامية وتحرير فلسطين**".

---

[1] * أحداث «الخميس الأسود، 26 يناير (كانون الثاني) 1978، المتمثلة في مواجهات دامية بين الجماهير وأجهزة الأمن، التي أطلقت الرصاص على المتظاهرين العزل، فسقط منهم العشرات، وقد جرت الأحداث إثر إعلان الاتحاد العام التونسي للشغل عن الإضراب العام، بعد أزمة اندلعت بين المركزية النقابية بزعامة الحبيب عاشور، وحكومة الوزير الأول الليبرالي الهادي نويرة، وذلك على خلفية حرب مفتوحة، من أجل خلافة الرئيس بورقيبة، بين أجنحة في السلطة، وكتل داخل الحزب الدستوري الحاكم

* عملية قفصة، المتمثلة في دخول مجموعة معارضة مسلحة، ذات توجه قومي عربي من الحدود الليبية التونسية، بدعم قيل –آنذاك– إنه من قبل النظامين الليبي والجزائري، وذلك بغية الإطاحة بالنظام التونسي الموالي للغرب، والحليف للولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، وقد مثلت تلك العملية تحديا أمنيا لم تعرفه الدولة التونسية من قبل، وفرضت على السلطة تعديلا في سياساتها الداخلية، باتجاه انفتاح سياسي محسوب ومحدود، كما وفرت لتيارات المعارضة من اليمين واليسار فرصة للإعلان عن نفسها وعن برامجها، بعد أن كانت تعمل في السرية، أو تحسس طريقها نحو المجاهرة بأنشطتها وأيديولوجياتها.

* أحداث فبراير (شباط) 1981 التلمذية والطلابية، والتي كان للإسلاميين دور بارز فيها، وقد أبانت الأحداث عن حدود تجربة الانفتاح السياسي، وكشفت حاجة التونسيين للتنفيس، ورغبتهم في التعبير عن تشكل الساحة السياسية على أسس أيديولوجية وسياسية، مع استمرار خلفية الصراع على السلطة، واحتدام معركة الخلافة.

* حصول انكشاف أمني، تأكد لدى السلطة من خلاله وجود تنظيم إسلامي مهيكل، له مؤسسات قيادية مركزية وجهوية، وتحكمه لوائح وقوانين، وقد كانت تلك التطورات في بنية الجماعة وأسلوب عملها، ثمرة الصدمة التي تعرضت لها عندما تفطنت أنها كانت غائبة تماما، وغافلة عما يجري حولها، وعن الأحداث التي عصفت بالبلاد في يناير (كانون الثانى) 1978، وأيقنت أنه لا أحد من الأطراف القائمة والمتصارعة يمثلها سياسيا، أو يعبر عن أهدافها الدعوية والإصلاحية الشاملة، لهذا وجب عليها أخذ زمام المبادرة في وجه العلمانية الحاكمة.

وأضافت أنها لا تقدم نفسها ناطقًا رسميًا باسم الإسلام، وحددت جملة من الأهداف منها: **بعث الشخصية الإسلامية لتونس، وتجديد الفكر الإسلامي، والسعي إلى أن تستعيد الجماهير حقها في تقرير مصيرها، وضمان تنمية اقتصادية عادلة.**[1]

وجددت النهضــة التزامها بالمنهج الديمقراطي في التداول على الســلطة، وبمبادئ حقوق الإنســان، وبنبذ العنف، وأعلنت بوضـوح قبل جانفي **2011**، وبعدها أنها تقبل بصـحيفة الأحوال الشـخصـية التي منحت المرأة التونسية حقوقًا واسعة، باعتبار أن ما ورد في تلك الصحيفة اجتهاد من ضمن اجتهادات إسلامية.

وقد تطورت الحركة عبر الزمن وتأقلمت مع متطلبات المجتمع وثقافته ونموذجه المجتمعي، وأسفرت عملية التفاعل بين الفكر الإســلامي الوافد وبين الواقع التونســي عن بلورة ما يمكن اعتباره على نحو ما صــيغة تونســـيــة للفكر الإســــلامي وللحركــة الإســــلاميــة، وتمخض ذلــك عن قنــاعــة عــامــة في الوســط الإســلامي أن تونس لا يناســبها أن تســتورد حل ثوري، وإنما بحاجة إلى حل يتفاعل مع البيئة التونسية لا يقلب الأوضاع رأسًا على عقب، وأدى ذلك التدرج إلى تغيير اسم أكبر **الحركات الإسلامية** في تونس ليســاير التغيرات وأســلوب عملها الســياســي من الجماعة الإســلامية**(1979)** ،إلى **حركة الاتجاه الإســلامي (1981)** ثم إلى **حركة النهضــة(1989)** وإلى **حزب حركة النهضــة (2011)** ،كما طورت أدبياتها وأضحت لها بعض المساهمات الفكرية لمؤسسها راشد الغنوشي.

وفي نفس السـياق، سـاعدت الظروف الدولية والمحلية بعد الثورة على انتعاش الظاهرة الإسـلامية بتونس، وقد نشـأت جماعات الإسـلام السياسـي من صـراع ، فكان الصـراع في العمق ليس بين تيار تحديثي وتيار تقليدي محافظ بقدر ما كان صــراعًا بين مشــروعين للتحديث مشــروع يقوده تيار التغريب على حد تعبير راشــد الغنوشــي ،وبين تيار التعريب حيث لا يرى التيار الأول طريقًا للدخول بالبلاد في العصــر من دون تهميش الإسلام أو في الأقل تطويعه للقيم الغربية.[2]

وعلى هذا، تمكنت الجماعات الإسـلامية من الانتشـار بسـهولة في البلاد بسـبب ضـعف الخطاب الديني والفشل في معالجة القضـايا الاجتماعية والاقتصـادية العالقة كالتنمية والبطالة، فبرزت رموز التيار السلفي

---

[1] بن نصر المختار، التجربة التونسية في مواجهة الإسلام السياسي فشل الإخوان في مصر وعنف ليبيا من أهم أسباب التوافق في تونس،مجلة اراء حول الخليج، العدد (118)، جدة، المملكة العربية السعودية، أفريل 2017، ص ص99-100

[2] بن نصر المختار، ، التجربة التونسية في مواجهة الإسلام السياسي فشل الإخوان في مصر وعنف ليبيا من أهم أسباب التوافق في تونس، في الموقع:

http://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=4069:2017-03-30-10-48-26&catid=2710&Itemid=172

اخر زيارة للموقع: 2018/04/26، 10:40.

كمكون جديد من مكونات" **الإسلام السياسي التونسي**" وتزايد دور السلفيين السياسي في البلاد منذ **2011**، لعدة أسباب أهمها:

- انتشار الفكر السلفي المحافظ خاصة في الجنوب والأحياء الشعبية بالمدن الكبرى.
- محاولات رموز من تيار السلفية الجهادية الاستفادة من أخطاء حركة النهضة التكتيكية والاستراتيجية ليقدموا أنفسهم كبديل عنها مستفيدين من تراجع المستوى العلمي والثقافة الدينية والنضج الفكري لدى الشباب ومن مناخ الضعف الأمني والسياسي والإعلامي.[1]
- تسببت عقود لمحاصرة حرية التفكير والتعبير في انتشار تيار سلفي محافظ داخل حركة النهضة ذاتها.
- وجود قوى وطنية وعربية ودولية تسعى إلى تشجيع نمو التيارات السلفية المحافظة وإضعاف التيارات العقلانية التحديثية للإسلام حتى تسهل عملية إضعاف دور الإسلام في الحياة العامة ثم تهميشه وتوريطه في صراعات عقائدية وإيديولوجية وسياسية ، ومن المفارقات أن تزامن انتشار السلفية الجهادية في تونس مع انطلاق عملية التحول الديمقراطي بعد الحراك الاجتماعي الذي كان من المفترض أن يجعل أفكار تلك العناصر أقل شعبية، لأن مناخ الحريات مكن الجماعات الإسلامية من الإعلان عن نفسها والانخراط في العمل السياسي، ومكن هذا المناخ الناشئ حزب حركة النهضة الإسلامي من الحكم حيث فاز في أول انتخابات بعد الحراك (**أكتوبر2011**)، وكذلك **حزب جبهة الإصلاح السلفي** الذي شارك في انتخابات أكتوبر (**2014**) ،وظهرت أحزاب إسلامية أخرى مثل "**حزب التحرير** " وتنظيم" **أنصار الشريعة** ".

وهنا، يمكن إرجاع أسباب تطور الجماعات الإسلامية المختلفة ونموها لحالات المنع التي امتدت حقب في عهد الزعيم **الحبيب بورقيبة (1957 إلى1987) وزين العابدين بن علي (1987الى2011م)**، مع تهميش التعليم الديني وفرض رقابة مشددة على المساجد، وحتى بعد تغيير نظام الحكم تم التركيز على معالجة القضايا السياسية والدستورية وإغفال القضايا الاجتماعية والاقتصادية التي كانت سببًا في اندلاع الحراك الاجتماعي الأمر الذي غذى الإحساس بالإحباط بين أوساط الشباب.[2]

ثانيا: النظام السياسي في تونس قبل : 2011 الأمننة الشاملة لأدوار الإسلام السياسي

كان لمرحلة التسعينات أشد الأثر على عمل حركة النهضة إذ وضعت للمرة الأولى أمنها وبقائها محل امتحان، إلى جانب خياراتها التي أضحت محل تمحيص ومراجعة، فبعد أن شارفت على الانتقال بنجاح

---

[1] نفس المرجع.

[2] المرجع نفسه.

من السـرية إلى العلنية ومن اللاشـرعية إلى الشـرعية، وجدت نفسـها تعود إلى المربع الأول في علاقة القطيعة والتأزم، حيث أنه بالرغم من المكاسـب التي تحققت للحركة خلال فترة وجيزة وتمكينها من نشـر جريدة الفجر وفتح باب المشـاركة في الانتخابات، إلا أن حجم الحركة المتنامي ونتائج الانتخابات قد زادا من حدة الاستقطاب الثنائي بين السلطة والحركة، ما دفع بالسلطة السعي إلى تحجيم دورها وإضعافها، وتحولت المساعي إلى حرب استئصالية شاملة تحالفت فيها السلطة مع أطراف يسارية لضرب الحركة.[1]
وعلى ذلك، انتهج نظام بن على سـياسـة الحسـم العسـكري والحل الأمني في مواجهة حركة النهضـة، باعتبارها السـبب الرئيسـي في عدم الاسـتقرار الذي شـهدته تونس وبلدان المغرب العربي في مرحلة التسـعينات و خاصـة الجزائر، فكان سـيناريو المؤامرة ضـد أمن الدولة، مما سـمح للنظام بتقديم غطاء سـياسـي قانوني لمحاكمة **279** إطارا من حركة النهضـة في **جويلية/أوت 1992** أمام المحاكم العسكرية التي أصدرت أحكاما مختلفة منها السجن المؤبد لـ **46** إسلاميا من بينهم **راشد الغنوشي**.[2]
وعلى هذا الأساس، تكون حركة النهضة قد استبعدت من المشهد السياسي في تونس بفك بنيتها التنظيمية وتشـتت قياداتها إلى الخارج في المهجر وانهاء الصـلة بين الحركة وجماهيرها، إلا أن ثبات الحركة في المهجر وثبوت المسـاجين وعائلاتهم في الداخل حالت دون تحقيق أهداف النظام في الاسـتئصـال حيث مكنت وسـائل الاتصـال الحديث من التواصـل بين الداخل و الخارج، وكانت القيادات في الخارج تصـدر بيانات تؤكد من خلالها متابعتها لكل تطورات السـاحة السـياسـية في تونس، وكانت مناسـبة إحياء ذكرى التأسيس من كل عام فرصـة التأكيد الحركة على حضـورها من خلال التعبير عن آرائها وجملة المراجعات الفكرية التي تبنتها، وهذا ما ظهر من خلال الاطلاع على مجموعة البيانات التي أصـدرتها الحركة " **بيانات ذكرى التأسـيس**" ابتداء من جوان **1995** إلى غاية صـدور بيان الحصـول على تأشـيرة العمل القانوني في **01 مارس 2011.**

ومنه، لخصـت وثيقة "**الأرضـية الفكرية ونظرية العمل وملامح المشـروع**" ملامح العمل السـياسـي للحركة ورؤيتها للمجال الاجتماعي والسياسي والثقافي التي بينت مدى تطور الحركة نتيجة تأثر قيادتها واحتكاكها بالممارسة الديمقراطية في المهجر.[3]

---

[1] حركة النهضة، حركة النهضة المسيرة والمنهج، سلسلة قطوف، الكتيب 4 ، 2013، ص 31-32.

[2] بن حتة إلياس، دور حركة النهضـة في الحراك السياسي في تونس قبل وبعد الربيع العربي، في،" إشكالية الدولة والإسلام قبل وبعد ثورات الربيع العربي: دول المغرب العربي نموذجا"، المركز الديموقراطي العربي للدراسـات الاسـتراتيجية و السـياسـية والاقتصـادية، برلين، "ألمانيا"، 2018، ص 151.

[3] المرجع نفسه.

ثالثا :الإسلام السياسي في تونس بعد الحراك الاجتماعي والسياسي2011: من الأمننة إلى فرض التحديث:

بقدر ما تراجع الدولة خيار الكل الأمني في التعامل مع الإســـلاميين، وخيار الفرض التعســـفي لنمط من التحديث، لا يكون ملائما خارج سـياقه، وتفسـح المجال لحرية التعبير والإبداع، وتقحم مبدأ التسـامح كلبنة في بناء هويتها، كلما أمكن تحول النظام نحو مزيد من الانفتاح، وأمكن توفير شــروط إرســاء مصـــالحة وطنية، يسـتفيد منها الجميع، ويكون الإسـلاميون أحد أطرافها[1]، إذ لا تصـور المصـالحة تحقق ثراء هوية الدولة وتحديث المجتمع من دونهم، والا فسيستمر ترحيل الأزمة ويتكرر سيناريو القطيعة.[2]

- ✓ **مفارقة التقارب الإسلامي العلماني و تشكيل حكومة الترويكا**

لقد شـكل التقارب العلماني الإسـلامي نقطة انطلاق لتأسـيس مرحلة جديدة في قيادة الدولة التونسـية، من خلال ترويض فكريهما نحو بناء حكومة ائتلاف وطني ، إذ أفرغ **منصـــف المرزوقي** مفهوم العلمانية من كل معنى يدل على الإقصـــاء والتصـــادم مع ما هو ديني في الدولة والمجتمع ، ليحصـــر معناه العام في رفض وإقصـــاء واســـتئصـــال كل منابت النزع الاســـتبدادي في الدولة والمجتمع بقطع النظر عن الجهة المســتبدة ، وبذلك يكون روض مفهوم العلمانية في المعســكر العلماني ترويضــا ســمح بإمكانية الالتقاء والتقاطع مع الإسلاميين حول جملة الثوابت الحقوقية والديمقراطية، وجعل تبادل الاعتراف بالوجود والتعاون الفكري والتنسـيق السـياسـي والحقوقي بين العلمانيين والإسـلاميين أمرا ممكنا ، ومن جهته خرج الغنوشـي بقراءة خاصــة لمفهوم الشـورى ، حيث أخرج هذا الأخير من معناه الضـيق الذي أسـر فيه لقرون طويلة ، وهو معنى اسـتئناس ولي الأمر برأي نخبة منصـبة من أهل الحل والعقد ، إلى معنى أكثر تشـريكا يتناغم إلى حد كبير مع معنى الديمقراطية الغربية المعاصرة.

وبذلك، تم ضـبط تناسـق الحركة الإسـلامية مع التيار العلماني على المسـتوى الفكري كمرحلة أولى ، أو بتعبير **أوليفيه روا** تم اتفاق العلمانيين والدينيين على ما هو خير ، فالعلمنة حسـبه لا تسـتتبع بالضـرورة

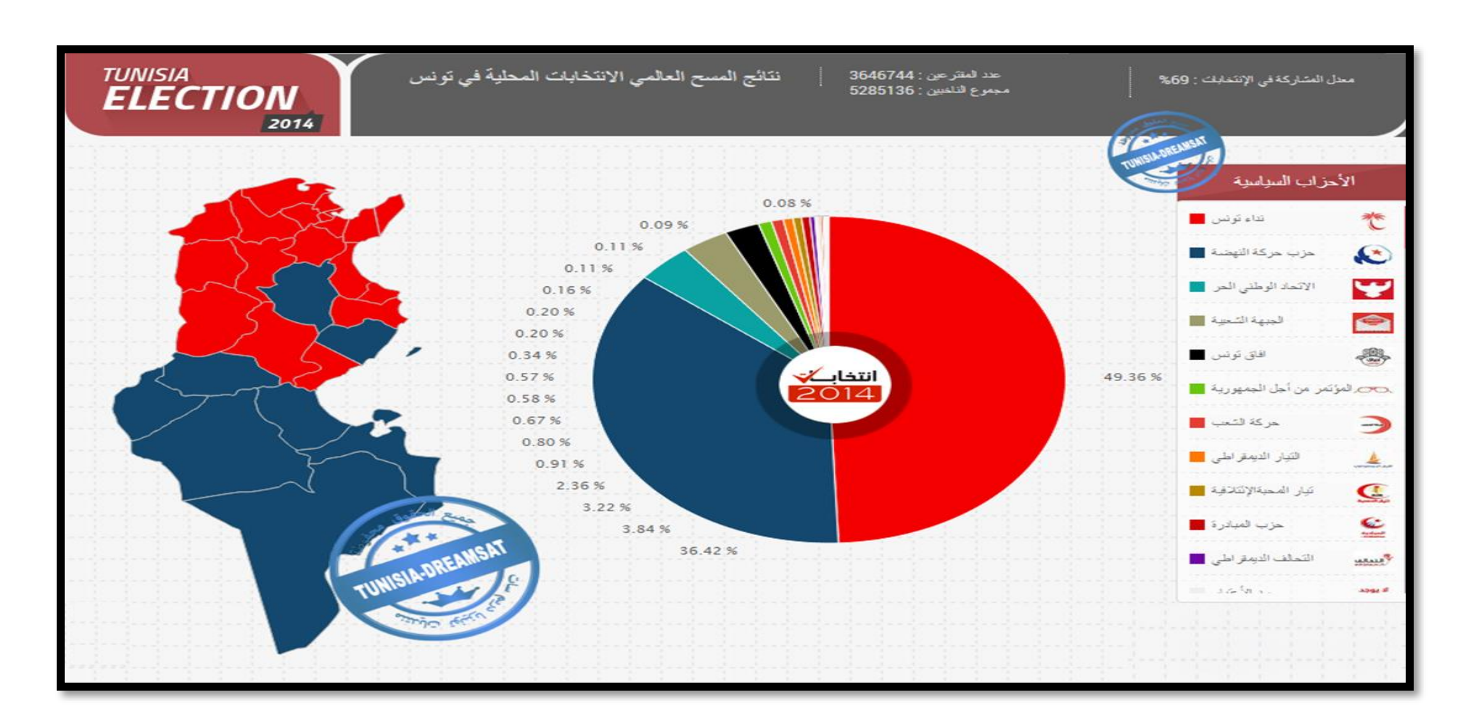
---

[1] في27 أكتوبر2011 تم إجراء الانتخابات وفق نظام القائمة النسـبية وعلى قاعدة التناصـف بين الرجال والنسـاء ، حيث تقدم أكثر من 10 ألاف مرشـح على قوائم تفوق 1519 قائمة منها 830 قائمة حزبية و 655 مسـتقلة و34 ائتلافية ، وقد أدلى ما يفوق 7 ملايين ناخب تونسـي أي بنسـبة 90 بالمائة بأصواتهم لاختيار 217 عضو في المجلس الوطني التأسيسي ، ما انتخبت 49 امرأة لعضوية المجلس التأسيسي أي بنسبة 24 بالمائة من مجموع الأعضاء.

[2] الوريمي العجمي، الإسـلاميون والسلطة في تونس، في : "من قبضـة بن علي إلى ثورة الياسمين ، الإسـلام السياسـي في تونس"، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي، "الامارات العربية المتحدة"، الطبعة الثالثة، 2011، ص145.

نزاعا ولا طلاقا مع الدين ، فيمكن لمجتمع مُعلمن أن يبقى على وفاق مع الثقافة والقيم الدينية ، فالعلمنة تمس الإيمان وليس القيم حتما.[1]

وعليه، فالتقارب الفكري بين زراع الخير في المعسكر الإسلامي وأنصار الحق في نظيره العلماني لم يبق على المستوى الفكري فحسب ، بل تعداه إلى مستوى الواقع ليثمر حكومة وفاق وطني تمثلت في الترويكا [2]



الشكل (31): الانتخابات التشريعية التونسية 2014

رابعا: التعايش السياسي بين الإسلام السياسي والسلطة في تونس بعد 2011

---

[1] عباش عائشة، الإسلام السياسي والتحول الديموقراطي في تونس: قراءة في وتجربة حركة النهضة في الحكم، المركز العربي الديموقراطي،2016/09/14، في الموقع:
http://democraticac.de/?p=37201
اخر زيارة للموقع: 2018/04/26، 11:20.

[2] الترويكا: هي ائتلاف حاكم رئاسيا وحكوميا وبرلمانيا تأسس في 22 نوفمبر 2011 ، يتكون من ثلاثة أحزاب ذات لأغلبية الممثلة في المجلس الوطني التأسيسي لتكوين ائتلاف وطني ،وقد جاءت بناء على طلب حركة النهضة ذات الأغلبية في المجلس الوطني التأسيسي من المؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات و الحزب الديمقراطي التقدمي بالانضمام لتشكيل ائتلاف حاكم بقيادة مرشحها لرئاسة الحكومة السيد " حمادي الجبالي" وقد رفض الحزب الديمقراطي التقدمي المشاركة في حين قبل كل من حزب الجمهورية والتكتل الديمقراطي هذا المشروع مع حركة النهضة ، وبعد أن تم توقيع الاتفاق وقبوله ، أنتخب مصطفى بن جعفر رئيسا للمجلس التأسيسي التونسي ، والمنصف المرزوقي رئيسا للجمهورية التونسية ، وحمادي الجبالي رئيسا للحكومة من حركة النهضة ثم تبعه علي العريض من نفس الحزب، وفي بداية تشكل الترويكا كان ثقلها يساوي 63,59بالمائة من المقاعد ثم أصبح 53,91 بالمائة نظرا لانسحاب عدد من النواب عن أحزابهم.

يمكن القول أن التوافق السياسي في تونس الذي بدأ بين حركة النهضة وحزبي المؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات، وأفرز حكومة الترويكا، عقب انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، وساهم في تخفيض منسوب التوظيف الأيديولوجي، قد عرف أواخر **2014**، وبداية **2015** ، نوعًا من الاهتزاز أثناء عملية تشكيل الحكومة ، بعد استبعاد حركة نداء تونس الفائزة بالانتخابات، حركة النهضة من التشكيل الحكومي، ليتدعم بعدها التوافق بين حركتي النهضة والنداء، حتى إنه وصل حد حصول زعيمي الحركتين، الباجي قائد السبسي وراشد الغنوشي، على جائزة السلام لسنة **2015**، المقدمة من طرف **مجموعة الأزمات الدولية**، وتشكيل الحزبين لحكومة وحدة وطنية، جنبت البلاد الانفلات الاجتماعي والأمني، فتوفرت بعض الشروط في المحيطين الإقليمي والدولي ساهم في السير بهذه التجربة إلى الأمام لأن البديل كان مزيدًا من تعميق أزمة الدولة والدفع بها إلى الفشل، فهذا التوافق أغلق مساحات كبرى من الفراغات التي كان يمكن للانفلات النفاذ من خلالها حيث ضيق من هوامش المناورة من قبل الأطراف وسد منافذ التلاعب على المتناقضات. [1]

الشكل (32): المجلس الوطني التأسيسي التونسي



على هذا الأساس، فالتجربة التونسية في التعامل مع أدوار الإسلام السياسي من خلال تواجد حزب إسلامي (**النهضة**) مع أحزاب علمانية في السلطة أدى إلى صعوبات جمة في الأدَاء خيمت على الوضع

---

[1] تشير تقارير إلى أن فشل حكم الإخوان المسلمين في مصر وارتفاع منسوب العنف في ليبيا بعد إقرار قانون العزل السياسي، كانا من بين أهم الأسباب التي دعمت تجربة التوافق في تونس وتوظيف منطق التنازلات السياسية التي أثرت في مجمل المسار الانتقالي بشقيه السياسي والقانوني.

الاقتصادي والاجتماعي، وتمثلت في أزمة فاعلية سياسية سببها خيار نظام الحكم البرلماني، الذي يجعل هناك صعوبات جمة في اتخاذ القرار في وقت يتطلب الإنجاز والعمل وسرعة الأداء أمام التوقعات الهائلة للشارع التونسي، فلم يزد ذلك الوضع إلا ترد وتحولت الحرية المكتسبة بدماء قتلى الحراك الاجتماعي، إلى ما يشبه الفوضى بحكم المطالبات المجحفة والمسيرات المتعددة والاضطرابات والإضرابات وتعطيل العمل لأبسط الأسباب في انفلات غير مسبوق، وأجج الإعلام الذي تولى إدارة منابر للصراع السياسي وتبادل التهم بالفساد ونشر الفضائح السياسية وأصبحت التجربة التونسية مهددة بالانتكاس أمام تصلب الأطراف السياسية والاجتماعية ومواقف المعارضة وتهديدات صندوق النقد الدولي وتردي نسبة النمو الذي لم تبلغ **1%** في سنة **2016**، وإن استطاعت الحكومة اليوم أن تسيطر على الوضع الأمني بشكل مرض فالوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي والمالي مازال يتطلب الكثير من الجهد والعمل. [1]

وعليه، تظل التجربة التونسية في مواجهة جماعات الإسلام السياسي متميزة بكل المقاييس لعبت فيها التوافقات أهم الأدوار، واستطاعت أن تدفع بمسيرة البناء الديمقراطي إلى الأمام وتحقق السلم الاجتماعي رغم دقة وصعوبة الظروف[2]، على الأقل في الفترة التي تلت الحراك الاجتماعي والسياسي في تونس وحساسية الأوضاع الاجتماعية والأمنية في البلاد.

المطلب الخامس: المغرب

تثير تجربة الحركة الإسلامية في المغرب الاهتمام من عدة نواح، فهي من بين الحركات المماثلة القليلة التي كان لها نصيب في المعترك السياسي، وأصبح لها رصيد في الحياة العامة، التشريعية والتنفيذية، على عكس العديد من نظيراتها التي لم تستطع –لعوامل ذاتية أو خارجة عنها– تحقيق ذلك، ثم إن تلك الحركة تميزت أيضا بتنوعها الحركي والفكري، الأمر الذي صبغ تجربتها بالعديد من التحالفات والانشقاقات، كما أثرى تلك التجربة بإنتاج نظري غزير، كما تتميز الحركة الإسلامية المغربية أيضا بقدر كبير من المحلية، خصوصا على مستوى الممارسة، والتي وفرت لها مساحة محترمة من الخصوصية، فلا هي تأثرت جذرياً بما يجري في محيطها الإقليمي، ولا شرعت في مد طموحاتها –عمليا– إلى خارج حدود مجالها الجغرافي، وإن كان فكرها العام يتسم بـ العالمية والأممية، كغيرها من الحركات الإسلامية[3].

---

[1] بن نصر المختار، المرجع السابق.

[2] نفس المرجع.

[3] الحركة الإسلامية في المغرب، مركز المسبار للدراسات والبحوث، العدد العاشر،11/09/2007 ، في الموقع:

وعلى هذا، لقد نشأت الحركة الإسلامية بالمغرب داخل مسار الصحوة الإسلامية في أوائل السبعينيات، حيث تأسست الشبيبة الإسلامية في عام **1969** ،ورُخصت في عام **1972**، وخرج من فكرها عدد من التنظيمات، منها ما انضوى في العملية السياسية، ومنها ما اتخذ موقفا انقلابيا معارضا ، وهنا يمكن رصد بدقة بدايات التشكل، ومسارات الانشقاق والتحالف، ومعضلات الاستيعاب السياسي بالخصوص في فكر أطياف الحركة الإسلامية في المغرب.[1]

أولا: خصائص حركات الإسلام السياسي في المغرب

تشترك جماعات وحركات الإسلام السياسي في المغرب في العديد من الميزات والخصائص التي تميزها نسبيا عن الحركات الإسلامية الأخرى في المنطقة المغاربية والعربية بشكل عام، ويمكن حصر أهم هذه الخصائص في النقاط التالية:

- ✓ **الخاصية الأولى**

هو أن الحركة الإسلامية نشأت متأخرة، لأن أول تعبير تنظيمي عن الحركة الإسلامية في المغرب يرجع إلى سنة **1969** بإنشاء أول تعبير تنظيمي للحركة الإسلامية، ممثلاً آنذاك في حركة الشبيبة الإسلامية التي يقودها **عبد الكريم مطيع**، وقد تأثير الإخوان المسلمين كان محدوداً بمعنى إنه لم يستطع الإخوان المسلمين أن يؤسِّسوا فرعاً لهم هنا في المغرب، كانت هناك محاولة في بداية الخمسينات، وكان بعض قادة الإخوان المسلمين وراء تأسيس أو دفع الأحزاب السياسية للتحالف لمواجهة الحملة الفرنسية في بداية الخمسينات، ولكن هذا التأثير كان محدوداً[2].

- ✓ **الخاصية الثانية:**

---

https://www.almesbar.net/11_-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8/

اخر زيارة للموقع: 2018/04/26، 12:20.

[1] نفس المرجع.

[2] ظريف محمد،الحركات الإسلامية في المغرب، في الموقع:

http://www.aljazeera.net/programs/hot-spot/2005/4/23/%D9%85%D9%84%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-

اخر زيارة للموقع: 2018/04/26، 12:30.

إن الحركة الإسلامية في المغرب لم تنشأ في تناقضٍ في البداية مع السلطة القائمة، فمنذ استقلال المغرب سنة **1956** السلطة المغربية هي التي كانت تحتضن التيار الإسلامي، كما أن النظام المغربي سنة **1956** كان موجَّهاً بعداء الناصرية، كانت الخط السياسي الناصري في مصر يطمح إلى إسقاط الأنظمة الملكية في العالم العربي بمن فيها النظام الملكي في المغرب، فكان رد فعل النظام السياسي المغربي أن ناهض الخط الناصري أو الأيديولوجية الناصرية[1]، ورفض تبنِّي بما يسمى بالقومية العربية، وتبنى بدلاً من ذلك فكرة الجامعة الإسلامية، وأكثر من ذلك، منذ نهاية الخمسينيات، فالنظام السياسي المغربي فتح أبوابه لاستقبال رموز الحركة الإسلامية في **مصر** وفي **سوريا** الذين اضطهُّدوا من قِبَل سواء النظام الناصري في مصر أو النظام البعثي في سوريا بالخصوص.

- ✓ **الخاصية الثالثة**

إن الجماعات الإسلامية في المغرب تجتمع أو تشترك في شيء أساسي هو رفضها العنف، لا نجد على مستوى التنظير وعلى مستوى الخطاب جماعةً تدعو إلى العنف كيفما كان شكله أو نوعه، وهذه خاصية أساسية تحيلنا على أو تحيلنا على الخاصية الرابعة وهي أن الجماعات الإسلامية كلها ترغب في العمل من داخل النظام السياسي المغربي، وليس من خارجه، بمعنى لا نجد جماعة ترفض الاعتراف بالنظام السياسي القائم، بل كلها تسعى إلى الحصول على الشرعية القانونية.[2]

على هذا الأساس، ما يمكن ملاحظته غلى هذه الحركات هو انقسامها إلى ثلاثة أقسام في علاقتها مع النظام السياسي المغربي:

- ✓ حركات إسلامية معتدلة قبلت العمل مع النظام السياسي.
- ✓ حركات إسلامية متشددة رفضت التعامل مع النظام السياسي، ورفضت العمل السياسي بشكل قاطع.
- ✓ حركات اتخذت من المعارضة سياسة خاصة في التعامل مع النظام السياسي.[3]

تنقسم المعارضة الإسلامية الأبرز للنظام السياسي في المغرب، إلى:

---

[1] الناصرية أو الحركة الناصرية أو التيار الناصري حركة قومية عربية، نشأت في ظل حكم جمال عبد الناصر (رئيس مصر من عام 1956 – 1970) واستمرت بعد وفاته واشتقت اسمها من اسمه وتبنت الأفكار التي كان ينادي بها وهي: الحرية والاشتراكية والوحدة وهي نفس أفكار الأحزاب القومية اليسارية العربية الأخرى وتعتمد على الفكر القومي الذي ظهر بعد سقوط الدولة العثمانية.

[2] نفس المرجع.

[3] خورشيد سراب جبار، نظام الحكم السياسي في المغرب قبل وبعد الربيع العربي، في ،" إشكالية الدولة والإسلام قبل وبعد ثورات الربيع العربي: دول المغرب العربي نموذجا"، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية والاقتصادية، برلين، "ألمانيا"، 2018، ص174.

✓ تيار راديكالي تمثله (جماعة العدل والإحسان[1])، وتنظيمات أخرى، مثل، "حركة البديل الحضاري، الحركة من أجل الأمة".

✓ التيار المعتدل، وتمثله (حزب العدالة والتنمية[2] وحركة التوحيد والإصلاح).

و الحد الفاصل بين الاعتدال والراديكالية هو أساس المشاركة في العمل السياسي من عدمها، وكذلك التعاطي والتفاعل مع النظام السياسي في المغرب.[3]

ثانيا: النظام السياسي في المغرب وحركات الإسلام السياسي : الأمننة/الاحتواء

نظرا لما يتميز به النظام الحاكم في المغرب من خصوصية ، حيث تتعايش ملكية وراثية ودستورية في ظل (**اسلامية**) النظام المغربي ، واحتكار الحاكم للشرعية الدينية بكونه أميرا للمؤمنين ، ثم في ارتباط الاسلام بمفهوم الوطنية خلال معركة التحرر الوطني من أجل الاستقلال ، يترافق ذلك مع الخطاب الرسمي الذي كان يعد المغرب إلى عهد قريب بأنه محصن من أي مد إسلامي ، لا سيما بعد صعود تيارات إسلامية للحكم في بعض البلدان بعد عام **2011** ، لكن في الحقيقة أن الوضعية التقليدية للنظام أسهمت إلى حد ما في انتشار تنظيمات وحركات إسلامية في المغرب، إلا أنها بقيت خارج إطار العمل المسلح المنظم ، وهذا ما أثبتته التجربة بعد موجة الحركة الاحتجاجية في عام **2011** مقارنة بتجارب بعض الدول العربية المجاورة كمصر وليبيا وتونس.[4]

بالموازاة مع ذلك، عرف عهد محمد السادس استخدام سلطة الملك لتحسين وضعية حقوق الإنسان وتعزيز حقوق المرأة والتعبير عن خروقات الماضي ومشكل الرشوة والفساد، وليس لفتح الطريق أمام مشاركة سياسية حقيقية وتقوية المؤسسات التي يمكن أن تقوم بدور المراقبة والتوازن، إن ملكيته تعتبر بالفعل ملكية

---

[1] جماعة العدل والإحسان جماعة إسلامية مغربية من أكبر التنظيمات الإسلامية بالمغرب أسسها عبد السلام ياسين، وكان مرشدها العام إلى غاية وفاته سنة 2012، وخلفه محمد عبادي في 24 ديسمبر 2012 بلقب الأمين العام، حيث تقرر الاحتفاظ بلقب المرشد العام لمؤسس الجماعة عبد السلام ياسين ،تختلف الجماعة عن الحركات السلفية ببعدها الصوفي وتتميز عن الطرق الصوفية بنهجها السياسي المعارض، اتخذت منذ نشأتها أسماء متعددة من أسرة الجماعة إلى جمعية الجماعة فـــ الجماعة الخيرية لتعرف ابتداء من سنة 1987 باسم العدل والإحسان وهو شعارها الذي أخذته من الآية القرآنية: (إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغي، يعظكم لعلكم تذكرون).

[2] حزب العدالة والتنمية (بالأمازيغية:ⴰⴽⴰⴱⴰⵔ ⵏ ⵜⴰⵏⵣⵣⴰⵔⴼⵓⵜ ⴷ ⵜⴰⵏⴼⵍⵉⵜ بالفرنسية: Parti de la justice et du développement) حزب سياسي ديموقراطي مغربي ذو توجهات إسلامية، أسسه المقاوم المغربي عبد الكريم الخطيب سنة 1967 فاز الحزب في الانتخابات البرلمانية المغربية 2011 و الانتخابات البرلمانية المغربية 2016.

[3] بن شماس عبد الحكيم، مستقبل حركات الإسلام السياسي في المغرب، مجلة المستقبل العربي، العدد 325، السنة28، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص41.

[4] خورشيد سراب جبار، المرجع السابق.ص175.

تنفيذية، لكن ليست بالتأكيد ملكية دستورية، لا في المعنى العادي لها حيث يسود الملك ولا يحكم، ولا حتى في المعنى الأوسع حيث يتوفر الملك على نوع من السلطة التنفيذية يكون نطاقها معرفا ومحددا من طرف الدستور[1].

من خلال ذلك، وعلى الرغم من مجموعة الثوابت التي يفسر بها الشعب المغربي نظرته إلى الملكية ، إلا أن الحركة الاسلامية ظهرت في المغرب – رغم عدم حدتها – وشكلت مصدر قلق للنظام السياسي ، الذي دأب في إدارته للصراع ما بين الادماج والاقصاء ، ومواجهته للمعارضة الاسلامية بشقيها الراديكالي والمتمثل بجماعة العدل والاحسان ، والمعتدل المتمثل بحزب العدالة والتنمية ، مارسَ النظام السياسي ضغطا كبيرا على هذين المكونين من خلال اعتماد اليات الادماج والاقصاء ، حتى يتمكن من تحجيم دورها في المشهد السياسي من خلال انتهاج استراتيجيتان ، الأولى إقصائية تهميشية تجاه جماعة العدل والإحسان كونه لا يعترف بشرعية امارة المؤمنين ، والاعتماد على خطاب سياسي مناهض لسياسة النظام ومعاض لها، والثانية إدماجية احتوائية تجاه حزب العدالة والتنمية.

كنتيجة لهذه السياسة الاقصائية ، فإن العلاقة متأزمة بين النظام وجماعة العدل والإحسان ، وستظل تشكل إعاقة العملية التحول الديمقراطي في المغرب، وبما أنها لم تشارك في العملية السياسية لذلك يكون من الصعوبة إعطاء تصور عما سيكون عليه دورها في المستقبل ، لكن ذلك لا يعني غيابها أو فشلها أو ضعفها أو تجاهلها [2]، وهو ما يدعو النظام إلى المبادرة في فك الاشتباك مع الحركة ، وفي حالة بقاء السياسة الحالية أو ازدياد حالة التضييق ضد الحركة ، فإنه يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار، وهذا ما لا ينسجم مع المسار السياسي المغربي الذي وصل إلى مرحلة انضاج فكرة التوافق والتراضي والتعاون التجنيب المغرب الصراع .[3]

من منظور آخر ، استطاع النظام السياسي جذب الاسلاميين المعتدلين ، وكان من نتيجة إدماجهم اكتساب هذا التيار الشرعية المستمدة من معارضتهم للنظام وتعرضه للتضييق، مما منحهم قوة رمزية لا يستهان بها، وبذلك فإن قرار المشاركة يدخل في طار إرجاع الثقة لشريحة من المواطنين المؤيدين لهذا

---

[1] مارينا أوتاواي و ميريديث رايلي، المغرب: من الإصلاح الهرمي إلى الانتقال الديموقراطي،أوراق كارنيغي للسلم العالمي، سلسلة الشرق الأوسط، رقم 71، سبتمبر 2006، ص15.

[2] ، تمتلك جماعة العدل والإحسان القدرة والتاثير في المجتمع المغربي ، اذ لديها العشرات من الجمعيات التابعة لها ، التي تقوم بهذا الدور ، فضلا عن الثقل الذي تحظى به في الوسط النسوي ، كما تمتلك في ظل الحظر عليها منابر اعلامية ومواقع الكترونية تسهم في ايصال صوتها الى الشعب والى انصارها . لذا فهي تبقي قوة مؤثرة يحسب لها حساب في المستقبل

[3] الكروي محمود صالح، المغرب وحركة العدل والإحسان...مرحلة فك الاشتباك، مجلة المستقبل العربي، العدد 351، السنة31، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص ص 89-90.

التيار مع السلطة، ويحاول هذا التيار إقناع الجماهير بضرورة المشاركة ، ويعد هذا في حد ذاته مشرعنا ومُقوٍ للسلطة التي تحتاج باستمرار الى تيارات سياسية واجتماعية ترمم شرعيتها وتدعمها نتيجة للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يعيشها النظام.[1]

ثالثا: نظام الحكم في المغرب وحركات الإسلام السياسي بعد 2011: الأمننة والاحتواء/ التعايش السياسي

كان من الطبيعي أن يتأثر المجتمع المغربي بالحراك الاجتماعي العربي ، والذي يأتي في سياق الوضع المتأزم للأحزاب السياسية ومحدودية حصيلة العمل الحكومي والبرلماني ، والذي أتى في سياق التفاعل مع ما يحدث في المحيط الاقليمي ومواكبته لتلك الحركات الاحتجاجية ، وتم الاعلان عن حركة **20 فبراير 2011**[2] التي انطلقت عن طريق شبكات التواصل الاجتماعي.

على ذلك، حظي الاعلان[3] عن تأسيس الحركة بدعم بعض النخب والأحزاب السياسية والهيئات النقابية والمدنية ، لكن ساد طابع من الحذر والشك والتحفظ من قبيل غالبية الأحزاب السياسية التي تشارك في الحكومة أو المعارضة ، مثل أحزاب اليسار الديمقراطي وتنظيماتها وجمعياتها ، وفصائل من شبيبات الاتحاد الاشتراكي والعدالة والتنمية ونقابة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ، وجماعة العدل والإحسان.[4]

---

[1] خورشيد سراب جبار المرجع السابق، ص177.

[2] حركة شباب 20 فبراير بالمغرب، تضم نشطاء يطالبون بإصلاحات في المغرب، وقد انضمت لها قوى سياسية وحقوقية. وتقول الحركة أن أعضاءها هم من المغاربة الذين يؤمنون بالتغيير، وهدفهم العيش بكرامة في مغرب حر وديمقراطي، وتؤكد استقلاليتها عن كل التنظيمات والأحزاب السياسية.

[3] اعلنت الحركة عن انطلاق المظاهرات في مختلف اقاليم ومدن المغرب، للمطالبة بمجموعة من التغيرات والاصلاحات الدستورية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية ، والتي ركزت مطالبها في الاتي :

-بناء اقتصاد وطني يسمح باعادة توزيع الثروة في اطار العدالة الاجتماعية وصيانة كرامة المواطن .

-حل البرلمان بمجلسيه، واقالة الحكومة واطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين .

-تنفيذ توصيات هيئة الانصاف والمصالحة .

-ارساء نظام ملكية برلمانية تضمن سيادة الشعب من خلال هيئة برلمانية تمثيلية منتخبة ، تنبثق عنها حكومة تصنع السياسة العامة للبلاد، والاقرار بفصل السلطات واستقلال النظام ودعم الحريات العامة والفردية وصيانة حقوق الانسان .

-بلورة سياسة عامة في مجال السكن والصحة والتعليم والنقل والمواصلات والاعلام الحر والمستقل والحد من غلاء المعيشة .

-الحد من هيمنة المقربين من القصر على الشان الاقتصادي والسياسي ، ومواجهة سيطرة بعض العوائل النافذة على المناصب المهمة داخل مؤسسات الدولة. – تاسيس هيئة وطنية للتحقق في جميع جرائم الفساد المالي والاداري ، وتقديم المتهمين للمحاكمة العادلة، واتخاذ الاجراءات اللازمة لاسترداد الأموال المنهوبة .

– مراجعة قانون الأحزاب ومدونة الانتخابات ، بالشكل الذي يوفر التنافس وتكافؤ الفرص بين مختلف الأحزاب ،وتاسيس هيئة مستقلة خاصة بتنظيم عمل الانتخابات.

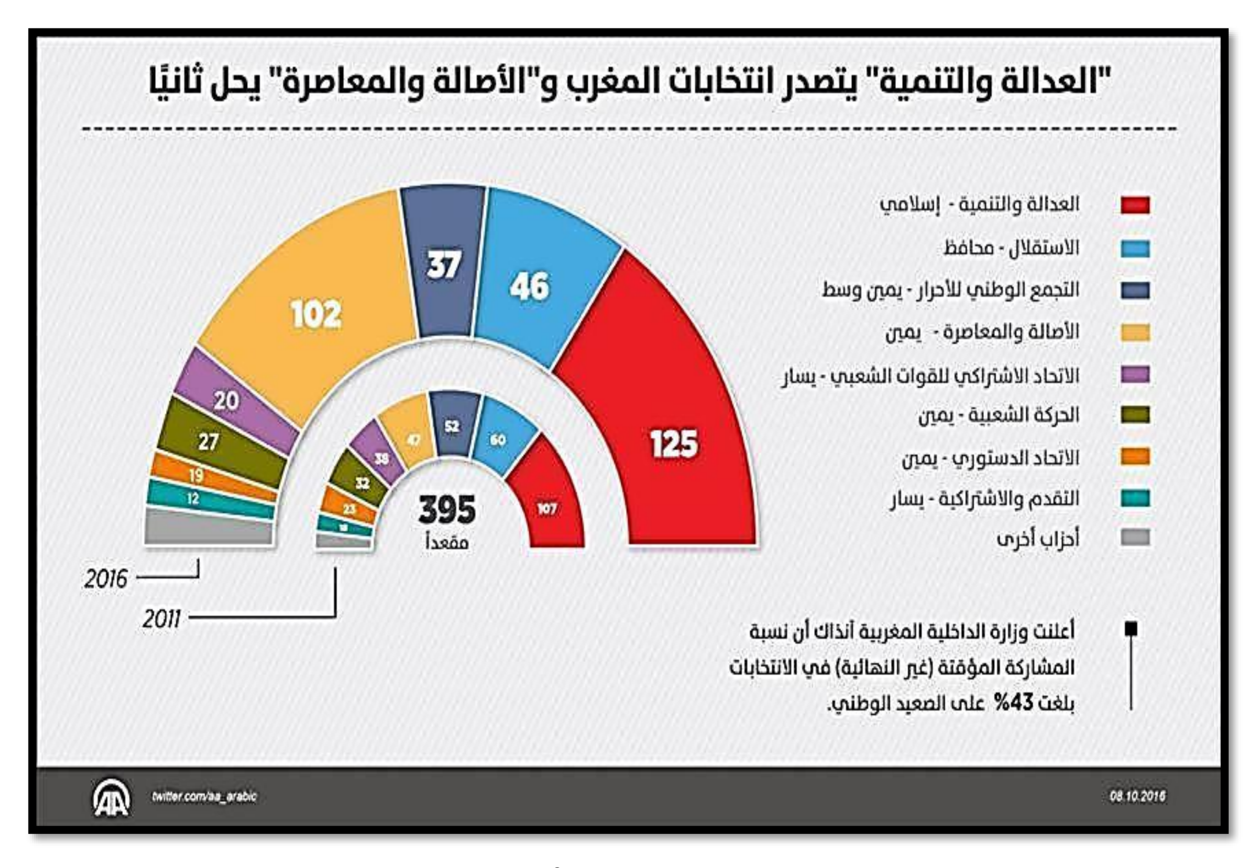
[4] خورشيد سراب جبار ، المرجع السابق، ص178.

ردًا على ذلك، تحرك النظام الحاكم إزاء تلك الحركات الاحتجاجية ســريعا ، بســبب التغييرات في البلدان العربية ، ولا سـيما المجاورة للمغرب عبر الاسـتجابة لبعض المطالب ، بما يمكن الاشـارة اليه "**بإجراءات لامتصاص غضب الشارع**" ، وشملت:

- ✓ تعديل بعض مواد الدستور.
- ✓ تقديم موعد الانتخابات البرلمانية التي تمت بشـفافية ، وبدرجة نزاهة عالية فأفرزت حكومة تنتمي إلى تيار له شعبية في الشارع المغربي[1]

وقد التطمينات جاءت على إثر الخطاب الذي ألقاه الملك محمد الســادس في **9 مارس 2011** ذهب فيه مباشرة إلى جوهر المطالب السياسية والدستورية ، الذي كان ينتظره الجميع ، وهو ما عُدّ خطوة استباقية حالت دون تفجر الازمة السياسية التي تراكمت عواملها خلال تجربة الانتقال الديمقراطي المنصرمة.

الشكل (33): الانتخابات التشريعية المغربية 2011-2016



وقد أكد التعديل الدستوري لسنة **2011** في النقاط التالية:[2]

---

[1] التير مصـطفى عمر ، رهانات النخب السـياسـي والمجتمع المدني في المغرب، مجلة المسـتقبل العربي، العدد 411، السـنة 36، مركز دراسـات الوحدة العربية، بيروت، 2013، ص53.

[2] خورشيد سراب جبار ، المرجع السابق، ص179.

- ✓ الاســلام دين الدولة الضــامنة لحرية ممارســة الشــعائر الدينية ، وإمارة المؤمنين ، والنظام الملكي والوحدة الوطنية والترابية ، والخيار الديمقراطي.
- ✓ الترســيخ الدســتوري للطابع التعددي للهوية المغربية الموحدة وفي صــلبها الأمازيغية ، خشــية المطالبة بالانفصال.
- ✓ تعزيز الآليات الدستورية من خلال دعم وتقوية دور الأحزاب السياسية .
- ✓ توسيع مجال الحريات الفردية والجماعية مع ضمان ممارستها.
- ✓ تعزيز من منظومة حقوق الإنسان ودسترة التوصيات المهمة التي أصدرتها هيئة الانصاف والمصالحة.
- ✓ تفعيل الحياة العامة عبر ربط ممارسة السلطات والمسؤولية العمومية بالمراقبة والمحاسبة.
- ✓ دعم استقلالية القضاء ، وتعزيز صلاحيات المجلس الدستوري.
- ✓ توطيد مبدأ فصــل الســلطات وتوازنها ، من خلال برلمان نابع من انتخابات حرة ونزيهة، يتبوأ في مجلس النواب مكانة الصـــدارة وحكومة منتخبة بانبثاقها عن الإرادة الشـــعبية المعبر عنها من خلال صـــناديق الاقتراع على أن تحظى بأغلبية مجلس النواب ، وتكريس تعيين الوزير الأول عن الحزب الســياســي الذي تصدر انتخابات مجلس النواب ، وفقا للنتائج.[1]

❖ نتائج تعاطي النظام السياسي في المغرب مع أدوار حركات الإسلام السياسي

أكدت السياسات التي اتبعها النظام السياسي في المغرب، والتي تراوحت بين الأمننة الشاملة لبعض أدوار الإســلام الســياســي، والاحتواء للبعض الآخر ووصــولا إلى مرحلة التعايش الســياســي الذي يبقى فيه النظام السياسي هو المسيطر على كل المجالات السياسية والأمنية في المملكة، وعلى هذا الأساس تركزت نتائج هذه الســياســات على حركات الإســلام الســياســي وخصــوصــا حزب العدالة التنمية في تحويل ســياســاتها وتعاملها مع النظام السياسي عبر النقاط التالية:

- ✓ الابتعاد عن الخطاب التصـــــادمي مع المجتمع، والتخلي عن فكر التمثيلية الســـــامية للمجتمع الإسلامي واختيار أسلوب التعددية، في صورة تمثيلية جماعة من المسلمين تمارس العمل الدعوي

---

[1] للاطلاع أكثر على نتائج التعديل الدستوري المغربي لسنة 2011 أنظر: محمد مدني و إدريس المغروي و سلوى الزرهوني، دراسة نقديّة للدستور المغربي للعام 2011، م صادر المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات حول بناء الد ستور، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ستوكهولم، "السويد"، 2012.

في إطار علني بعيد عن السرية، وبالتالي التصالح مع الثقافة الشعبية السائدة ومع التيارات العلمانية، والقبول بالتحاور مع الغرب وثقافته[1].

- ✓ الاصطدام بالواقع السياسي الذي يفرض ميكانزمات اشتغال أخرى تختلف جذريا عن العمل الدعوي، بمتطلبات تفترض بلورة برامج ومعايير تخضع للحكم المدني وليس للحكم الإلهي والخروج من شعار "**الإسلام هو الحل**"، وإن كان غير معلن عنه في خطاب هذه الحركات إلى الوعي بأن المجال السياسي له خطاباته وتعبيراته ومقوماته وشروطه الخاصة.
- ✓ الاعتراف بالخصوصية المغربية التي يعتبر الإسلام فيها أحد الروافد الأساسية لمشروعية الحكم القائم.

على هذا الأساس، ساهمت استراتيجية النظام السياسي في تعاطيها مع ملف الإسلاميين منذ بداية الثمانينيات، إلى حين قبول جزء منهم بدخول اللعبة السياسية في إنجاح استثمار حقل إمارة المؤمنين بضبط المجال الديني المغربي، والحد من تعاظم الأدوار التي كان من الممكن أن تلعبها هذه الحركات في مجال التنافس السياسي المغربي.[2]

حيث لم تستطع النخب الحالية لـ "**حزب العدالة والتنمية**" من ولوج العمل السياسي الرسمي إلا بعد إحداث مراجعات فكرية في نظرتهم لطبيعة النظام السياسي القائم، وذلك بالاعتراف بالثوابت الرئيسة التي يقوم عليها عبر الاعتراف بالمشروعية التاريخية للملكية الحاكمة في المغرب، وبالمذهب الملكي الذي يعبر عن روح ومضمون الدين الإسلامي الرسمي للدولة المغربية، ثم ثابت أساسي متعلق بوحدة التراب المغربي.

وحسب الباحث "**بلال التليدي**، فمسار المشاركة السياسية للإسلاميين في المغرب حكمتها محددات ثلاث:[3]

---

[1] السطي عبد الإله، ما بعد الإسلام السياسي في المغرب وتركيا: محاولة للرصد، مركز مؤمنون بلاحدود للدراسات والبحوث، قسم الدراسات الدينية، في الموقع:

http://www.mominoun.com/articles/%D9%85%D8%A7%D8%A8%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D9%81%D9%8A-8%A7--%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%88%D9%84%D8%A9-

اخر زيارة للموقع: 2018/04/26، 13:00.

[2] عبد الإله سطي، **ما بعد الإسلاموية في المغرب: قراءة أولية في تحولات الحركات الإسلامية المغربية**، مجلة وجهة نظر، عدد 59، الدار البيضاء، 2014.ص 95.

[3] بلال التليدي، "الإسلاميون وتوسيع المشاركة السياسية في المغرب"، مقال منشور على جريدة الشرق الأوسط عدد 12665 بتاريخ الخميس 24 رمضان 1434 هـ، 1 غشت 2013 م.

المحدد الأول: يتعلق بالحركية التي أفرزتها مختلف القوى السـياسـية للتأثير في علاقة الإسـلاميين بالمؤسسة الملكية، فحالة التذبذب وعدم الاستقرار في مسار المشاركة السياسية للإسلاميين كانت نتيجة تقاطع خيار التقارب والثقة الذي ينتجه الإسلاميون، وبين خيار التوجس الذي تنتجه بعض القوى المؤثرة في محيط القرار، غير أن المؤسسة الملكية تميل غالبا إلى خيار التطبيع السياسي مع الحركة الإسلامية.

المحدد الثاني: يتعلق بالمناخ السياسي المحلي والإقليمي، فبعد الانتقال السلس للعرش في المغرب فرضت الظرفية توسيع فضاء المشاركة السياسية للإسلاميين، كذلك ما أفرزه الحراك الشعبي من توجه دولي إلى إشراك الإسلاميين في عملية التحول السياسي في العالم العربي، استغلال تفجيرات الدار البيضاء لتحجيم دور الإسلاميين، والتأثير على مشاركتهم السياسية بدل مراجعة خيار إشراكهم.

المحدد الثالث: يتعلق بالسـلوك السـياسـي للإسـلاميين ونوع الخطاب الذي تبنوه في المراحل السـياسـية السابقة، وذلك بتفادي السقوط في أخطاء التجربة اليسارية وتبني خيار المنهج الإصلاحي التراكمي ضمن إطار الاستقرار السياسي، وعدم السقوط في نزاع مع المؤسسة الملكية رغم الخوض في معارك مع الفرقاء السياسيين، غير أن السلوك السياسي للإسلاميين سيتطور مع الانتقال من المعارضة إلى ترأس الحكومة، والتحول من تبني أطروحة النضـال الديمقراطي إلى تبني أطروحة الشـراكة في البناء الديمقراطي مع المؤسسة الملكية وبقية الفرقاء السياسيين، والنأي عن استغلال الموقع الحكومي من أجل تحزيب الإدارة والمؤسسات، وذلك بترسيخ ثقافة الشراكة مع الفاعلين السياسيين.[1]

[1] نفس المرجع.

الفصل الخامس

مسارات أمننة الإسلام السياسي والمستقبل الجيوسياسي لمنطقة المتوسط

الفصل الخامس: مسارات أمننة الإسلام السياسي والمستقبل الجيوسياسي لمنطقة المتوسط

من خلال هذا الفصل يمكن استنتاج أهم النقاط المشكِّلة للمقاربة المتوسطية في التعامل مع أدوار الإسلام السياسي، وذلك عبر تحليل المقاربة الأوروبية كمقاربة تفكيكية لأمننة الإسلام السياسي، والتي تمثل تحديد أنماط التعامل مع هذه القضية، سواء على المستوى المشترك أو المستوى المنفرد، وهو الأمر الذي يختلف مع المقاربة الأمنية لدول جنوب المتوسط، والتي تمثل مقاربة تركيبية لأمننة الإسلام السياسي باعتباره تهديدا وجوديا للكيانات المرجعية المحددة من طرف النظام السياسي جنوب المتوسط، إضافة إلى تحديد المقاربة الأمنية التركية التي تمثل مفارقة مختلفة عن المقاربتين السابقتين، بكونها تجمع بين المكونات السياسية والأمنية والدينية والمركبات الإسلامية، والعلمانية وأدوار الجيش في إطار بناء علاقات متوازنة مع أدوار الإسلام السياسي كقضية يمكن التعايش معها سياسيا وأمنيا واجتماعيا، ومن خلال هذه المقاربات الأمنية مختلفة التركيب والأبعاد يمكن وضع مقاربة استشرافية للمستقبل للجيوسياسي لمنطقة المتوسط.

فيهذا الإطار تتمثل هذه المقاربات عبر ثلاثة سيناريوهات مختلفة الأبعاد والنتائج والتداعيات، من السيناريو الخطي حول استمرار نمط هذه المقاربات التركيبية والتفكيكية والتوفيقية لأمننة قضية الإسلام السياسي، ثم السيناريو التراجعي أي بالتحول من نمط الأمننة إلى نزع الطابع الأمني عن أدوار الإسلام السياسي، ووفي الأخير السيناريو الثالث بتصعيد أمننة أدوار الإسلام السياسي في منطقة المتوسط ككل وبكل أبعادها ومستوياتها، والتي تمهد لمستقبل المنطقة سواء بالأمن والاستقرار أو الانهيار الأمني الذي ستصل تداعياته لكل مركبات الأمن الإقليمي المجاورة لمنطقة المتوسط

المبحث الأول: مسارات أمننة الإسلام السياسي في منطقة المتوسط

إن المسار الذي نشأ من خلاله الخطاب الأمني في منطقة المتوسط تجاه قضية الإسلام السياسي، يركز أساسا على منطلقين رئيسيين أو اتجاهين محددين لكيفية النظر والتعاطي مع أدوار الإسلام السياسي، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو العالمي:

الاتجاه الأول: يركز على تقديم الإسلام السياسي كقضية أمنية متعددة الأبعاد ومعقدة المستويات، لهذا يجب النظر إليها كقضية أمنية مهددة لكل الكيانات الواجب تأمينها في الدولة "الهوية، البناء الاجتماعي، الأمن المجتمعي، الأمن الديموقراطي....."، وبالتالي لابد من وضع كل الأطر المحتملة للتعامل مع هذه القضية وذلك من خلال رصد التطورات المرتبطة بالخطاب السياسي والديني والإعلامي لحركات الإسلام السياسي، وبعدها تصاغ السياسة المناسبة للتعامل معها بين الأمننة/نزع الطابع الأمني.

الاتجاه الثاني: يركز على تقديم الإسلام السياسي كقضية أمنية، لكن مع الخلاف مع الاتجاه الأول، فهو يرى أن بعد واحدا فقط معرض للتهديد من طرف هذه القضية وهو البعد السياسي للأمن، حيث يمثل الإسلام السياسي مصدرا لتهديد النظام السياسي وتغيير نمط ونظام الحكم، وبالتالي يجب التعامل مع هذه القضية دائما كتهديد شامل للنظام السياسي الحاكم.

على الرغم من هذا التعقيد الشديد في مقاربات التعامل مع أدوار الإسلام السياسي، نجد اتجاه آَخر استطاع التوفيق ولو نسبيا بين الإسلام السياسي وشكل النظام السياسي وطبيعة العلاقة بينهما، في شكل علاقة "**تعايش**" ذات أهداف مشتركة، وهنا تم التوفيق بين هذه المركبات في مسار غير **مؤمنن** لقضية الإسلام السياسي ولو بشكل جزئي، وهو الأمر الذي سيتم تحليله وتفسيره بالتفصيل من خلال هذا المبحث

المطلب الأول: الخطاب الأمني الأوروبي تجاه الإسلام السياسي كمقاربة تفكيكية "الأمننة الجزئية للإسلام السياسي"

إن الخطاب الأمني تجاه الإسلام السياسي في منطقة المتوسط يمثل مقاربة شديدة التعقيد، نظرا للتعقيد الذي يمثله الإسلام والإسلام السياسي وطريقة التعاطي معهما من قبل المسلمين أنفسهم بالنسبة للاتحاد الأوروبي، وعلى هذا الأساس ولفهم مضمون المقاربة الأوروبية للتعامل مع أدوار الإسلام السياسي، ووضع الإطار العام الذي تتحرك فيه وجب صياغة عدة منظورات تشمل كل الآراء والسياسات الموجودة داخل الاتحاد الأوروبي تجاه أدوار الإسلام السياسي والمتراوحة بين الأمننة/نزع الطابع الأمني.

أولا: مركبات المقاربة التفكيكية الأوروبية لأمننة الإسلام السياسي

يمكن الانطلاق في تركيب المقاربة الأوروبية في مخاطبة أدوار الإسلام السياسي في منطقة المتوسط من خلال النقاط التالية، والتي تحوي شبه إجماع بين القادة الأوروبيين والمؤسسات الأوروبية بشكل عام:

- ✓ خطاب الكراهية ضد المسلمين أصبح أرضية يعتمد عليها قادة اليمين المتطرف في أوروبا، الذين يستندون في برامجهم الانتخابية إلى تعميم ثقافة الخوف من الإسـلام، حيث ينعكس هذا كله سـلباً على المسـلمين المهاجرين، معززاً شعورهم بالاغتراب والعزلة في حلقة مفرغة وخطرة.

  والحال، فإنَّ فهم المسلمين في أوروبا لا يمكن فصله عن الإسـلاموفوبيا كظاهرة معقدة، متعددة الجوانب وذات جذور اقتصادية وثقافية وسياسية.[1]

- ✓ إن الاهتمام باندماج المسـلمين الأوروبيين في مجتمعاتهم، يقترن بتزايد الاهتمام بمختلف أشـكال العنف الديني التي تُقترف باسم الإسلام، مما يُعقّد بشكل بالغ محاولات الإدراك كافة، لأنَّ طبيعة مكافحة الإرهاب تُختزل في قضـية أمنيّة بحتة، فيحتل المنظور الأمني الأولوية ويتم تجاوز المعطيات الأخرى الأشـد تعقيداً، ومع ضـرورة الإقرار باندماج أعداد كبيرة من المسـلمين في القيم والثقافة الأوروبيتين، من الأهمية بمكان اتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه الجيل الثاني، خصوصاً ما يتعلق بالتهميش الاقتصادي والاجتماعي، في سـبيل الحد من انخراط بعضـهم في صـفوف التيارات الراديكالية والتكفيرية، ، فلا بد من النظر إلى قضية المسلمين في أوروبا نظرة شاملة وليس مجرد اختزالها بالعامل الأمني أو التهديد الديموغرافي.
- ✓ ثمة عامل آخر يضـاعف من تعقيد محاولات الاندماج، ويتمثل بانتشـار جماعات الإسـلام السـياسـي في أوروبا، التي عززت شـرعيتها على أنقاض معطيات التهميش التي يعاني منها المسـلمون المهاجرون، إلى ذلك، فإنَّ هذه الجماعات تجد في الاندماج الطبيعي للمسـلمين تهديداً بالغاً لها، كونه يُلغي الحاجة إليها ويُقلل من قدرتها على التغلغل والتعبئة لقضاياها، "تاريخياً".[2]
- ✓ تمكنت الحركات الإسـلامية التي واجهت حصـاراً قاسياً في دولها الأصـلية من بناء شبكة قوية في أوروبا، عبر إنشـاء المنظمات الإسـلامية، والمراكز الثقافية والبحثية، والمنظمات غير الحكومية، إلى جانب شبكة "مستقلّة" من الأفراد، والدعاة، والأكاديميين، والناشطين، والصحافيين .
- ✓ لا ترتبط التحديات التي تعترض المسـلمين الأوروبيين بجماعات الإسـلام السـياسـي فحسـب، فثمة بعض الأئمة في أوروبا يتبنى خطاباً متطرفاً تجاه القيم الغربية –**لا سـيما العلمانية**– ولديهم تأثير على شـرائح مسلمة واسعة، مما يسهم في إحداث قطيعة نفسية واجتماعية مع المحيط الأوروبي، ينشط عديد من الأئمة

---

[1] الحداد محمد واخرون، **الإسلام في اوروبا : اشكاليات الاندماج وتحديات الارهاب**، مركز المسبار للدراسات والبحوث، (ط1)، دبي،53،2016.

[2] نس المرجع، ص ص 54.55.

في أوروبا في مبادرات الحوار بين الأديان والثقافات، غير أن بعضـهم يخشى على نفوذه الديني فيتحاشى سياسات الانفتاح؛ وهذا ينتج معضلة أخرى[1].

- ✓ كل ما سبق من قضايا مرتبطة بإشكاليات الاندماج والإرهاب وتنامي رهاب الإسلام ونفوذ حركات الإسلام السياسي، والهجرة من الشرق الأوسط ، تُعد من أبرز المعضلات التي تواجه أوروبا اليوم –**تحديداً**– إثر موجات اللجوء الأكبر منذ الحرب العالمية الثانية تجاه القارة ، والتفجيرات الإرهابية التي طالت أكثر من دولة.[2]

من خلال هذه النقاط يمكن استنتاج الصعوبة الكبيرة لدى القادة الأوروبيين في صياغة مقاربة شاملة تمكنهم من احتواء انعكاسات هذه القضايا التي تأخذ الطابع الأمني في الغالب، ومنها قضية الإسلام والإسلام السياسي المرتبطين بالهجرة والبعد الديموغرافي والاجتماعي والحضاري في المنظومة الأوروبية، على الرغم من هذا كله فإن القادة الأوروبيين لم يبدوا تخوفا مطلقا من أدوار الإسلام السياسي، سواء في الداخل أم في البلدان الأصلية لهذه الحركات، مع وجود طابع مؤسساتي يؤطر هذه العلاقات، ومن هنا يمكن صياغة مقاربة أوروبية تحدد الإطار العام لتعامل الاتحاد الأوروبي بكل فواعله مع أدوار وقضايا الإسلام السياسي، من خلال بعض النقط التي أصدرها مجلس أوروبا في اجتماعاته انطلاقا من **2010:**

1. الإسلام دين غير عنيف مثل اليهودية والمسيحية، تثبت جذورهم المشتركة كدين إبراهيمي القيمة العالية لجميع الأديان في حياة الإنسان وكرامة الإنسان، والأعمال الإرهابية تنتهك بشكل أساسي هذه القيم، فهي انتهاكات سياسية للإسلام وعرض من الإكراه العقلي، فهم يمثلون إهانة للإسلام، و لا بد من التأكيد على ذلك خلال المناقشات العامة من قبل المسلمين وغير المسلمين، وبمجرد أن يقف عدد كاف من المسلمين ويرفعون أصواتهم ضد هذا الإساءة لدينهم ، فإن القيم الحقيقية للإسلام ستصبح مرئية للجميع.[3]
2. لا يمكن أن يتم هذا الإصلاح للإسلام إلا إذا اعترف المسلمون بتفسيراته الحديثة ، لذا، يجب على الدول تشجيع المسلمين الأوروبيين على الاستفادة من حرية التعبير والمعلومات والحرية الأكاديمية والديمقراطية، من أجل متابعة التحليل النقدي للممارسات الإسلامية، ومن الواضح أن العلمانية

---

[1] Mogens JENSEN, **Islam, Islamism and Islamophobia in Europe,** Committee on Culture, Science and Education, Denmark, Socialist Group, Doc. 1226625 May 2010 , p.p 3.5

[2] نفس المرجع.

[3] Mogens JENSEN, Op.cit. , p.6.

الأوروبية لا تسمح للدولة بالمشاركة بنشاط في الإصلاح الديني، لا يمكن إلا يتم إصلاحه وتعديله من قبل الأتباع أنفسهم.[1]

3. تم تدريب العديد من الأئمة الذين يعظون في المساجد الأوروبية خارج أوروبا، وعندما يصلون إلى البلدان المضيفة لهم ، فإنهم في الغالب لا يعرفون اللغة الوطنية ولا يعرفون الثقافة والقيم الأوروبية. فيجب أن يكون لدى الأئمة الذين يعظون في المساجد الأوروبية معرفة جيدة باللغة والثقافة والمؤسسات وقيم الدولة المضيفة.
4. توفير الدراسات الإسلامية والتربية الإسلامية للمسلمين في أوروبا والمسلمين في المجتمعات الأوروبية، ففي معظم البلدان الأوروبية ، يتم توفير الدورات الدينية في المدرسة ، فمن المهم تقديم معلومات عن الإسلام في أوروبا.[2]
5. اعتمدت الجمعية عددا من النصوص المتعلقة بالمسائل ذات الصلة ، ولا سيما التوصية **1849 (2008)**التوصية **1682 (2004)** بشأن التعليم لأوروبا والتوصية **1396 (1999)** بشأن الدين والديمقراطية ، والتوصية **1202 (1993)** بشأن التسامح الديني في الديمقراطية المجتمع.
6. من الجدير بالذكر أيضا توصية لجنة الوزراء **(2002) (12)** بشأن التعليم من أجل المواطنة الديموقراطية، ولا شك أن التعليم وسيلة لتسهيل ظهور الإسلام الأوروبي بأصالته الخاصة التي تحتضن حقوق الإنسان والتعددية الديمقراطية[3].
7. الصور النمطية وسوء الفهم والمخاوف فيما يتعلق بالإسلام، هي الأعراض النمطية لنقص واسع في المعرفة الكافية بين غير المسلمين في أوروبا

وبالمثل ، فإن العديد من المسلمين في أوروبا يفتقرون إلى المعرفة الكافية بالإسلام ، ناهيك عن الأديان الأخرى ، التي يمكن أن تجعلهم عرضة لـــ "الإسلاموية "كشكل من أشكال التطرف السياسي المتخفي دينياً.

في هذا السياق، تشير الجمعية إلى توصيتها **1720 (2005)** بشأن التعليم والدين وتدعو الدول الأعضاء إلى ضمان تدريس المعرفة بالإسلام واليهودية والمسيحية في المدرسة ومن خلال التعليم مدى الحياة.[4]

---

[1] 1 Reference to committee: Doc. 11558, Reference 3442 of 29 May 2008 ,pp.3-4

[2] 2 Draft resolution adopted unanimously by the committee on 10 May 2010.

[3] Mogens JENSEN, Op.cit. p.8

[4] 1 Reference to committee: Doc. 11558, Reference 3442 of 29 May 2008,p5.

✓ **توصيات مجلس أوروبا**

1. يجب عدم التسامح مع التمييز ضد المسلمين في أوروبا، لأنه ينتهك الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.
2. يجب دعم المهاجرين المسلمين من قبل الدول الأعضاء للاندماج في المجتمع الأوروبي ثقافياً واقتصادياً وسياسياً.
3. يجب أن تكون حرية الدين للمسلمين مضمونة بالكامل ، ولكن يجب عدم استخدام هذه الحرية لحرمان الحريات الأساسية وحقوق الإنسان الأخرى ، لا سيما الحق في الحياة لغير المسلمين ، والحق في عدم التمييز من قبل النساء أو الأقليات ، والحق في حرية التعبير والحق في حرية الدين من قبل غير المسلمين.
4. يجب أن يصبح الإسلام موضوعًا للتعليم العالي والبحث في أوروبا، من أجل تجنب الخلط بين الإسلام والتطرف السياسي[1].
5. ينبغي تشجيع المسلمين في أوروبا على التحدث علناً ضد الإرهاب والعنف باسم الإسلام، من أجل مكافحة مثل هذه الانتهاكات للإسلام.[2]
6. يجب دعم التعليم بين الأديان من قبل الدول الأعضاء، من أجل زيادة الوعي العام بالأصل والقيم المشتركة لليهودية والمسيحية والإسلام، وتأثيرها على الإنسانية الأوروبية الحديثة.
7. يجب تسهيل الاتصالات بين المسلمين والأوروبيين وغير المسلمين في شمال إفريقيا والشرق الأوسط وآسيا ، خاصة بين الشباب والطلبة[3].

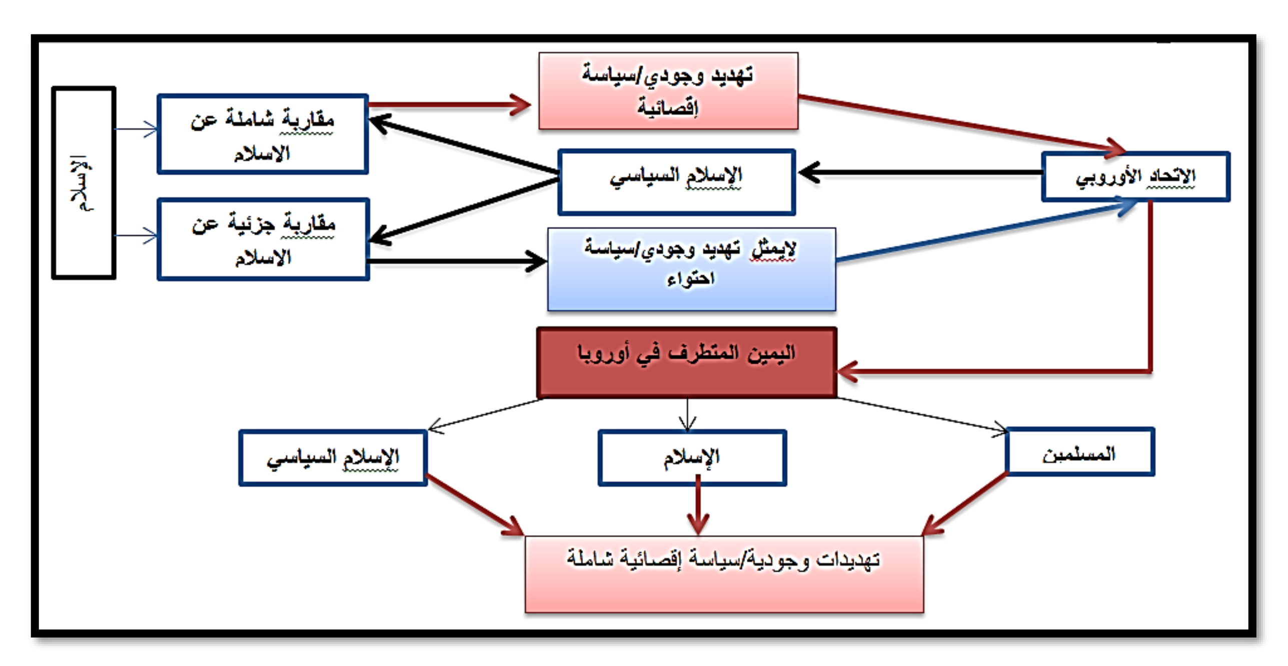
على هذا الأساس، يمكن تلخيص المقاربة الأوروبية في مخاطبة أدوار الإسلام السياسي من خلال المخطط التالي:

[1] 2 Draft resolution adopted unanimously by the committee on 10 May 2010.[1]

IBID.[2]

IBID.[3]

الشكل (34): مخطط يلخص المقاربة التفكيكية للاتحاد الأوروبي في أمننة قضية الإسلام السياسي



المصدر: إعداد الباحث

يمثل المخطط تلخيصا للمقاربة التفكيكية للاتحاد الأوروبي في إطار عملية أمننة/نزع الطابع الأمني على أدوار الإسلام السياسي، فهو يربط بين الإسلام كمنظومة قيمية تشمل الإسلام السياسي، فإذا كان تفاعل حركات الإسلام السياسي مع الإسلام كمنظومة شاملة، هنا يكون التحرك الأمني الأوروبي نحو سياسة إقصائية لأدوار الإسلام السياسي، وإذا كان تفاعل حركات الإسلام السياسي مع الإسلام كمنظومة جزئية مرتبطة فقط بالجوانب الاجتماعية، هنا يكون التحرك الأمني الأوروبي عبر مقاربة احتواء لا يمثل فيها الإسلام السياسي تهديدا للقيم الأوروبية المكتسبة.

وعلى النقيض من ذلك، يظهر تفاعل اليمين الأوروبي المتطرف مع أدوار الإسلام السياسي، عبر مقاربة تركيبية تؤكد على أن الإسلام والإسلام السياسي يمثلان تهديدا مشتركا لكل المكتسبات الأوروبية، وبالتالي يجب الاعتماد على مقاربة إقصائية في التعامل مع هذه المكونات.

ثانيا: أنماط تشكيل المقاربة الأوروبية لمخاطبة أدوار الإسلام السياسي/الأمننة الجزئية:[1]

تمثل المقاربة الأوروبية في مخاطبة أدوار الإسلام السياسي مقاربة تفكيكية وليست شاملة، فهي لا تحدد الإسلام كمركب اجتماعي أو الإسلام السياسي كمركب سياسي، كتهديدات وجودية، يجب مواجهتها والقضاء عليها، لكن البعد الأمني يبقى هو المسيطر على هذه المقاربة لصعوبة التعامل مع الأبعاد الأخرى "السياسية والاقتصادية والاجتماعية" ،لأنها في الأصل خارجة عن النطاق الأوروبي ومرتبطة بدول المنشأ، وهنا يمكن إبراز أهم نقاط المقاربة التفكيكية للاتحاد الأوروبي تجاه أدوار الإسلام السياسي في منطقة المتوسط:

1. لا يتعامل الاتحاد الأوروبي مع قضايا الإسلام والإسلام السياسي بشكل موحد، بل يفصل بين المركبين، كل في مجال تأثيره في المنظومة القيمية الأوروبية.
2. الاتحاد الأوروبي يتعامل مع الإسلام السياسي كظاهرة سياسية طبيعية لها ظروف نشأتها الخاصة، والتعامل معه يكون عبر نظرته للإسلام:

- إذا كانت نظرة حركات الإسلام السياسي للإسلام شاملة أي" تطبيقه في مجالات الحياة: السياسية والاقتصادية والاجتماعية ..."، هنا يصبح تهديد وجودي للمنظومة القيمية الأوروبية والوجود الأوروبي بشكل عام، ويصبح التعامل معه كقضية أمنية رئيسية.
- إذا كانت نظرة حركات الإسلام السياسي للإسلام تجزيئية، أي "تطبيقه في مجالات محدود: الجوانب التعليمية والاجتماعية والممارسات الدينية، هنا يصح كظاهرة تنوع اجتماعي وجب احتواؤها والتعامل معها كقضية اجتماعية.

3- الاتحاد الأوروبي لديه نظرتين أساسيتين في مخاطبة أدوار الإسلام السياسي جنوب المتوسط:

---

[1] المساهمة الكبيرة والمعاصرة لباري بوزان في نظرية العلاقات الدولية كانت" **الأمننة الكبرى**" هذه الفكرة المستلهمة من فكرة "**الأمننة** " التي صيغت من قبل "**أول ويفر**" الزميل المقرب لباري بوزان ،حيث تصبح القضية "**مؤمننة**" عندما تكون مبنية على تهديد ،فطبقا لويفر شيئ ما يصبح **مؤمنن** عندما يخاطب كمشكلة أمنية وهذه المشكلة تكون مقبولة لدى الجمهور ،إن فكرة الأمننة الكبيرة تحوي نفس المضمون ولكن بمقياس أكبر بكثير ،ففي مقال لباري بوزان يستشهد بمثال الحرب الباردة كمثال تاريخي **للأمننة الكبيرة** ويذكر بأن هذه الظاهرة كانت قادرة على تنظيم ديناميكيا الأمن السائدة في المجتمع بين الدول لعدة عقود ، يتساءل بوزان إذا كان من المحتمل أن ترفع الحرب على الإرهاب كأمننة كبرى على نفس المستوى، وعلى هذا الأساس تم استخدام مصطلح الأمننة الجزئية أو التجزيئية نظرا لطبيعة الظاهرة المدروسة وأبعادها المختلفة وكيفية التعاطي معها من طرف الفواعل الأمنية.

- هدف تحقيق الديموقراطية: يتعامل مع أدوار الإسـلام السـياسـي بشـكل يؤدي إلى احتواء هذه الأدوار وفق السياسة الأوروبية.
- هدف تحقيق الاستقرار: يتعامل مع أدوار الإسلام السياسي بشكل يؤدي إلى إقصائه من السلطة "عدم الاعتراف، عدم تقديم المساعدة،..."، وهنا تصبح قضية الحفاظ على النظام السياسي القائم في الدولة المعنية أهم من عنصر الديموقراطية، كونه المتغير المستقل في حفظ الاستقرار، "**حسب المقاربة الأوروبية**".

4- اليمين المتطرف في أوروبا يمزج بين أدوار الإسلام السياسي والإسلام كمنظومة قيمية والظاهرة الإرهابية كلها في إطار واحد، أي "النظرة لهذه المكونات كتهديدات وجودية يجب محاربتها والقضـاء عليها"، وليس فقط ذات المكونات الإسلامية وإنما كل المهاجرين إلى الدول الأوروبية، فهو يعتمد مقاربة إقصائية شاملة، لكنها لا تمثل المقاربة الأوروبية بشكل عام، كون اليمين المتطرف لم يصل بعد إلى حد تشكيل البرلمانات والحكومات، أو حتى الوصول إلى الرئاسة.

عل هذا الأساس، لقد اعتُبِر الإسلام السياسي تهديدا غير متمايز للهوية العلمانية والليبرالية الخاصة بالاتحاد الأوروبي، حيث أن هوية الاتحاد الأوروبي هي نتيجة لعملية الانتماء، بحيث يصـوّر الآخر بأنه "**مختلف بطبيعته وكتهديد لهويته**".

كما يقول "**شاكمان هيرد**"، **فإن القراءة العلمانية للإسلام السياسي التي قدمها الغرب يصورها إما رد فعل عنيف ضد الحداثة أو تهديد يتنافى مع المبادئ الحديثة والغربية للمجتمع**".

وفيما يتعلق بذلك، فإن الدور الذي يوليه الإسلام السياسي للدين في المجال العام وبعض المواقف الإسلامية في عدد من القضايا، مثل حقوق المرأة والأقليات الدينية، يُنظر إليها أيضا على أنها إشكالية من منظور ليبرالي، ونظرا إلى وجهة نظر الاتحاد الأوروبي الموحدة وتصور هوية التهديد، فإن الجهات الاسلامية الفاعلة لم تعمل معهم، فشكل الاتحاد الأوروبي الوحيد للتعامل مع الإسلام السياسي، عند حدوثه، تم تحديده من الناحية الثقافية، من خلال الحوار بين الثقافات الذي عزز بشكل رئيسي إعادة إنتاج القوالب النمطية القائمة[1].

---

[1] المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات: https://www.europarabct.com/category/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%8C
اخر زيارة للموقع: 2018/04/04، 11:30.

لقد أدت هذه المقاربة إلى اعتراف متزايد بأن الإسلام السياسي يجب أن يُعاملَ بشكل مختلف[1]، كما تم تقديم مقترحات بشأن الحاجة إلى المشاركة مع الجهات الإسلامية غير العنيفة وغير الثورية من جانب **فرقة العمل المعنية بالإسلام السياسي** – وهي مجموعة أنشئت في عام **2006** داخل **المديرية العامة للعلاقات الخارجية**، بهدف تقديم برامج تدريبية وجمع معلومات هامة عن الإسلام في جميع أنحاء العالم، ومع ذلك، فإن هذا التقدير الأولي للإسلام السياسي كظاهرة متباينة ومعقدة لا يؤدي إلى مراجعة سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه أدوار الإسلام السياسي[2].

وعليه، وضع الاتحاد الأوروبي: ثلاثة سيناريوهات محتملة للمستقبل العربي عام **2025**، وانتهى إلى أن الدول العربية سوف تشهد في عام **2025** أحد السيناريوهات التالية:

- **سيناريو الاضطراب وعدم الحسم:** وهو السيناريو الأكثر قبولا من وجهة نظر التقرير، حيث ستظل الدول العربية غير قادرة على حل مشكلاتها الاقتصادية والسياسية والأمنية، متبعة في ذلك أسلوب إعادة تدوير هذه المشكلات بدلا من وضع حلول حاسمة لها، ما يعني أن المنطقة سوف تشهد مزيد من الاضطرابات وعدم الاستقرار على الأمد الطويل.[3]
- **سيناريو التفكك والانهيار:** ويعد السيناريو الأسوأ، وينتج عن فشل الدول العربية في معالجة قضاياها الاقتصادية والسياسية الرئيسية، والتركيز فقط على القضايا الأمنية، ما يؤدي إلى زيادة وتيرة وحجم السخط الشعبي، وربما يصل إلى مرحلة الحروب الأهلية واسعة النطاق.

سيناريو القفزة الاصلاحية: ويذهب التقرير إلى أن تحقق هذا السيناريو مرهون بوعي النظم السياسية في المنطقة بالضرورة الملحة للإصلاحات الاقتصادية والسياسية، والقيام بتنفيذ هذه

---

[1] وقد تم تكريس هذه النظرة البراغماتية الاستراتيجية العالمية الجديدة للاتحاد الأوروبي، التي كشف عنها في جوان 2016، باعتبارها واحدة من المبادئ الرئيسية التي توجه علاقاتها الخارجية. وفي ضوء طبعها المرن، يمكن بسهولة استخدام مفهوم وممارسة البراغماتية لوصف مواقف مختلفة جدا، وتبرز حالات الأحزاب التونسية والإسلامية المصرية هنا، وتتباين بشكل كبير. ففي مصر، أدى فشل جماعة الإخوان المسلمين في إنشاء نظام حكم شامل والإطاحة بهم بالعنف من قبل القيادة المدعومة من الجيش في منتصف عام 2013 إلى تجميد جزئي لمشاركة الاتحاد الأوروبي مع الإسلاميين هناك وإلى استمرار تعاونه مع النظام العسكري الحالي بسبب الشواغل الأمنية. وعلى النقيض من ذلك، فإن مجموعة العلاقات التي أقيمت بين حزب النهضة والاتحاد الأوروبي قد أسفرت عن نتائج إيجابية في سياق الاتجاه الديمقراطي في تونس، وشجعت الاتحاد الأوروبي على مواصلة مسيرته في طريق تطبيع العلاقات مع الإسلاميين، وعدم اعتبارهم تهديدا لهويته، وإنما كشريك ضروري لضمان استقرار البلاد

[2] لإتحاد الأوروبي والإسلام السياسي...من القطيعة إلى الشراكة والتفاعل... حركة النهضة نموذجا، في الموقع:

http://tunisianow.net.tn/ar/news/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A-

اخر زيارة للموقع: 2018/04/04، 10:55.

[3] بدوي أحمد موسى، الرؤية الأوروبية: لمستقبل العالم العربي في عام 2025، في الموقع:

http://www.acrseg.org/40284

اخر زيارة للموقع: 2018/04/04، 10:30.

الاصلاحات على نطاق واسع يشمل كافة قطاعات المجتمع دون تمييز، ما يؤدي إلى الانتعاش الاقتصادي، وخفض التوتر والسخط الشعبي، وعودة الاستقرار[1].

المطلب الثاني

مقاربة دول جنوب المتوسط في مخاطبة أدوار الإسلام السياسي "المقاربة التركيبية/الأمننة الشاملة"

لم يعد في الإمكان تجاهل الصعود الكبير لتيارات الإسلام السياسي في الدول العربية بعد الحراك الاجتماعي العربي منذ **2011**، فأي باحث أو سياسي أو مهتم بالشأن العام سيلاحظ تنامي ظاهرة الإسلام السياسي بعدة أشكال مختلفة حسب كل بلد، وبحسب اتجاه ومواقف وأفكار التيار والجماعة في هذا البلد، فقد نقل الإسلام السياسي المجتمعات من دائرة الإسلام التقليدي كديانة تمثلها الشعائر والعبادات إلي الدائرة الحزبية والتنظيمية، وأصبح هناك مصطلح مسلم ومصطلح إسلامي.

وهنا لا يمكن وضع كل حركات الإسلام السياسي في سلة واحدة أو الحديث عنهم بنفس المصطلحات السياسية والاجتماعية لأنهم مختلفون ومتنوعون ، ويمكن الوضع في الاعتبار الخلفيات التاريخية والدينية لكل جماعة أو حزب إسلامي حتى يكون تحليل الخطاب السياسي للإسلاميين منصف وواقعي.

وعلى هذا، فالإسلام السياسي كمصطلح لا يمكن أن نطلقه _ **على جماعات العنف المسلح التي تكفر المجتمعات والحكام بجملتها**– وهو ما نطلق عليهم التكفيريين أو الخوارج بالمسمى الشرعي مثل تنظيم "**داعش**" الإرهابي، فتلك الجماعات الإرهابية المسلحة لا ترى حلولا سياسية، فقط ترى العنف والقتل، وهذا لا يعني بالضرورة أن التنظيمات الأخرى كلها سلمية ولا تتبع العنف، فبالتأكيد هناك جماعات وتنظيمات استعملت العنف والإرهاب ولو على فترات و مارست تحريض ونشر للكراهية ضد المخالفين[2].

---

[1] نفس المرجع.

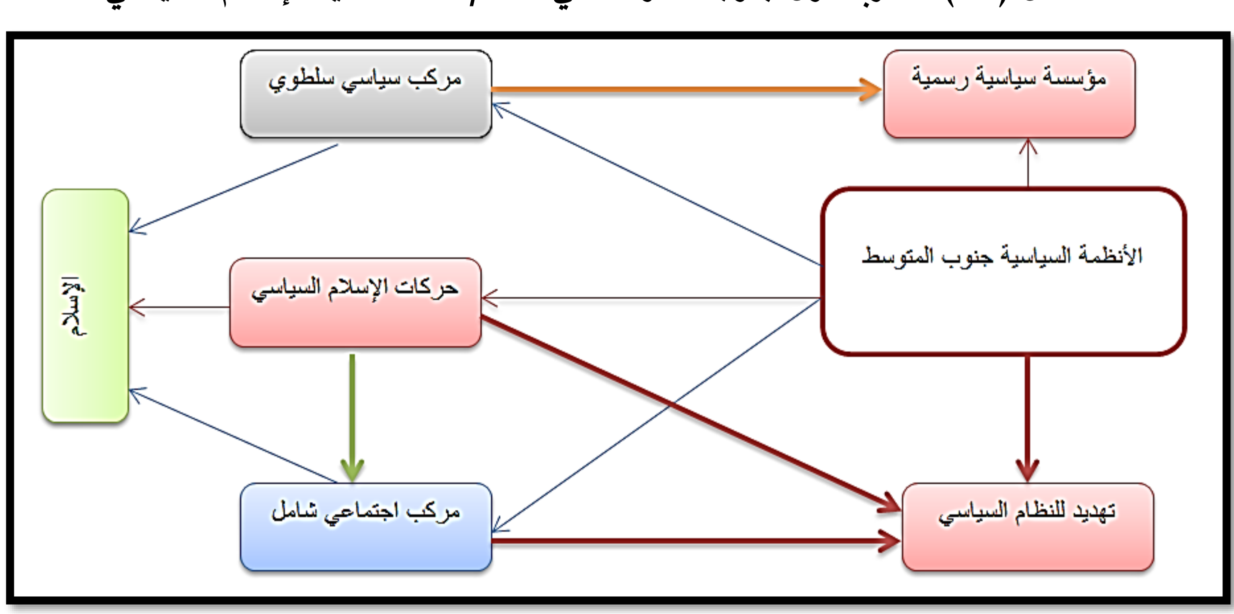
[2] محمد الجمال كريم، الثابت والمتغير في الخطاب السياسي للإسلاميين بعد ثورات الربيع العربي، "دراسة علمية محكمة"، المركز العربي الديموقراطي، برلين،في الموقع:

http://democraticac.de/?p=51706

اخر زيارة للموقع: 2018/04/04: 12:00.

من هذا المنطلق يمكن صـــياغة إطار تحليلي للمقاربة الأمنية التي اتخذتها دول جنوب المتوســـط في تعاطيها مع أدوار الإســلام الســياســي، على المســتوى المحلي، أو الإقليمي، أو الدولي، والتي تبرز من خلال المخطط التالي:

الشكل (35): مقاربة دول جنوب المتوسط في أمننة/لاأمننة قضية الإسلام السياسي



المصدر: إعداد الباحث

يمكن الارتكاز في تحليل مقاربة دول جنوب المتوسط في مخاطبة أدوار الإسلام السياسي من خلال هذه المخطط عبر المنطلقات التالية.

❖ **منطلقات المقاربة التركيبية لدول جنوب المتوسط في مخاطبة أدوار الإسلام السياسي:**

1- تنطلق المقاربة التركيبية لدول جنوب المتوسـط في مخاطبتها لأدوار الإسـلام السـياسـي من الإسـلام كمركب اجتماعي أو مركب نظمي سلطوي.

- **الإســلام مركب نظمي ســلطوي:** هذه الأنظمة هي المســؤولة عن كل النشــاطات المرتبطة بالإسـلام، عبر وزارات خاصـة في كل دولة، وهي الراعية الأسـاسـية والمتحدثة باسـم الإسـلام الرسمي الذي يحدده النظام السياسي.

- **الإســلام مركب اجتماعي شــامل:** يمثل هذا المركب بهذا الطرح تهديدا للأنظمة الســياســية جنوب المتوســط "حســب نظرتها"، كون الخلفية المجتمعية ذات التوجه الإســلامي من جهة، والفشل المؤسساتي الذي يغلب أدوار هذه الأنظمة، يمثلان منطلقا رئيسيا لتغيير هذا الوضع، ومنه فإن الإسلام في حد ذاته كمركب اجتماعي شامل يمثل تهديدا وجوديا للنظام السياسي في دول جنوب المتوسط.

2- **الإســلام الســياســي:** هو عبارة عن تهديد وجودي لكيان مرجعي واحد وهو "**النظام الســياســي**"، فمهما اختلفت التسميات والاتجاهات السياسية لحركات الإسلام السياسـي فإن الخطاب الأمني يبقى واحد، وهو السـعي إلى أمننة هذه الأدوار بكل الوسـائل، نظرا لصـعوبة تقبلها من الجمهور الذي ينظر إليها على أنها البديل السـياسـي "في بعض المجالات"، وهنا يظهر الخطاب الأمني بتعريف أدوار الإسـلام السياسي كتهديد شمولي وشامل لكل القطاعات في الدولة:

- ✓ **الهوية الوطنية.**
- ✓ **الأمن القومي.**
- ✓ **الإسلام كمرجعية دينية.**
- ✓ **التماسك المجتمعي.**
- ✓ **الطبيعة السياسية للدولة.**

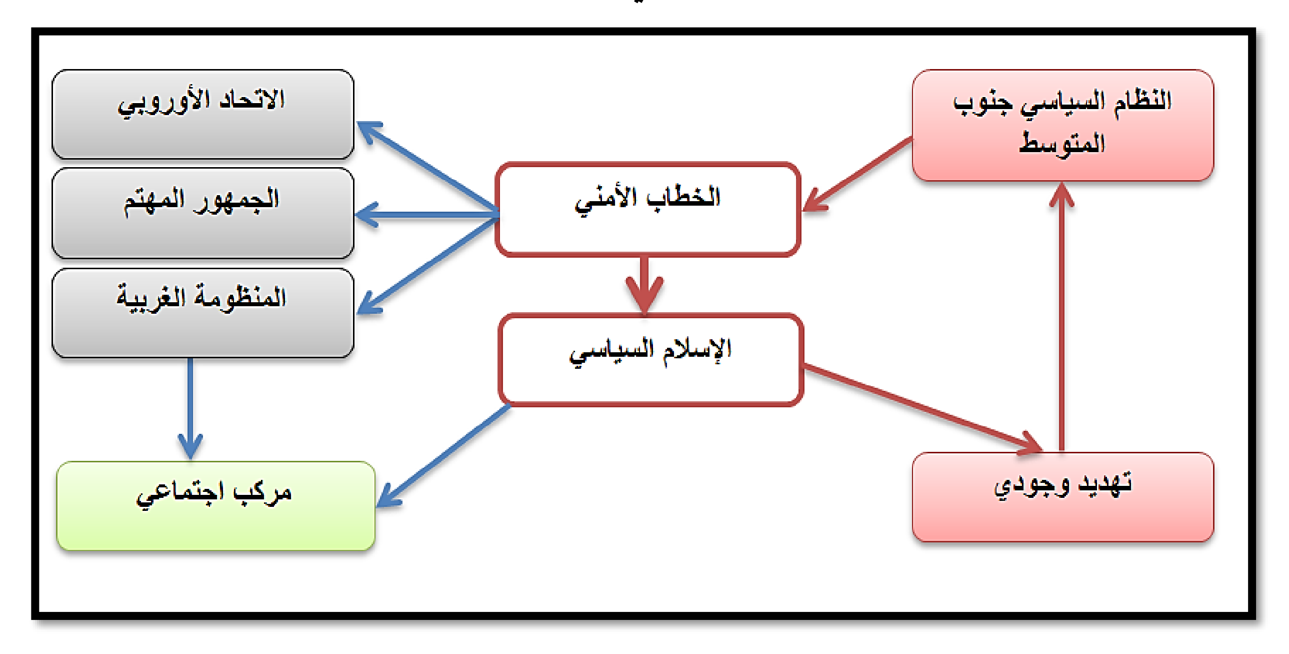
على هذا النحو، فتقديم الإسلام السياسي كتهديد وجودي شامل تجاه هذه المكونات، ليس له مسوغات ولا تبريرات تجاه المخاطبين بهذا الخطاب "الجمهور المهتم"، كونه لا يتشـــارك هذه الإحســـاس بالتهديد من طرف حركات الإسلام السياسي، ويعتبرها جزء من الحياة السياسية والاجتماعية في الدولة.

3- **الكيان المرجعي** الوحيد المقدم كـــــــــ"**مُهدد**" من طرف الإسلام السياسي كتهديد وجودي هو "**النظام السياسي**"، الذي يسعى إلى الحفاظ على الوضع القائم، وعلى طبيعة النظام السياسي والحياة السياسية بأي شكل من أشكال المواجهة "السـابق ذكرها"، وعلى هذا الأسـاس يقدم الإسـلام السـياسـي كتهديد وجودي شامل يتطلب مواجهة شاملة عبر مقاربة أمنية سياسية اجتماعية، تؤدي لإقصائه من الحياة الاجتماعية بشكل عام ومن الحياة الحياة خصوصا.

4- المقاربة الأمنية لدول جنوب المتوسـط تجاه أدوار الإسـلام السـياسـي، تمثل مقاربة تركيبية شـديدة التعقيد لأمننة الإسلام السياسي، وتقديمه كتهديد وجودية للدولة.

وعليه، يمكن تقديم شرح مفسر لوضعية هذه المقاربة في دول جنوب المتوسط من خلال المخطط التالي:

الشكل (36): نمط الأمننة الشاملة/المقاربة التركيبية لدول جنوب المتوسط تجاه قضية الإسلام السياسي



المصدر: إعداد الباحث

يمثل المخطط توضيحا لكيفية تقديم الإسلام السياسي كتهديد وجودي في منطقة المتوسط، وهنا نحدد مكونات الخطاب الأمني لدول جنوب المتوسط في النقاط التالية:

1- **التهديد الوجودي**: الإسلام السياسي.

2- **الكيان المرجعي**: النظام السياسي، المجتمع، العلاقات الأورومتوسطية.

3- **الاضطرار**: وصول الإسلام السياسي إلى السلطة يعني انهيار المنظومة الاجتماعية وزوال النظام السياسي، وتوقيف مسار العلاقات الأورومتوسطية.

4- **الإجراءات الاستثنائية:** إقصاء حركات الإسلام السياسي بكل الوسائل الممكنة "**شرعية/استثنائية مشرعنة**".

- إن النقطة الأهم في هذه العملية "**محاولة فرض مقاربة الأمننة الشاملة**"، لا يمكن تطبيقها على أرض الواقع وذلك لعدة أسباب منها:

✓ التهديد غير متشارك مع المخاطبين "الاتحاد الأوروبي، المنظومة الغربية، المجتمع المحلي".

✓ الاجراءات الاستثنائية غير متفق عليها وهي من جانب واحد، وبالتالي لا تأخذ صفة الشرعية.

✓ لا يوجد اضطرار بخصوص وصول حركات الإسلام السياسي للسلطة لأن التجارب السابقة لا تؤكد هذا الطرح.

✓ محاولة إقصاء حركات الإسلام السياسي من الوصول إلى السلطة ليست هي التي تحل مشكلة النظام السياسي جنوب المتوسط، لأن أسبابها تبقى موجودة وهو جزء منها.

من خلال هذا الطرح، وعلى الرغم من انتهاج دول جنوب المتوسط لمقاربة تركيبية تُقدم الإسلام السياسي كتهديد وجودي شامل في منطقة المتوسط، غير أن هذا المقاربة "**عمليا**" لا تؤدي عملها بشكل واضح، كون الأطراف المخاطبة بخطاب التهديد لا ترى في الإسلام السياسي تهديدا وجوديا شاملا، فهي إما أن ترى فيه ظاهرة سياسية طبيعية سواء كانت مقبولة أو غير مقبولة "الاتحاد الأوروبي"، أو لا ترى فيه تهديد في المطلق، وعليه فإن خطاب الأمننة الشاملة الذي أطلقته دول جنوب المتوسط لا يؤسس لمنطق مقبول أمنيا ولا سياسيا ولا مجتمعيا، لأن التعامل السطلوي مع المركبات الاجتماعية لا يمكن أن يؤدي معناه، إلا في إطار تشاركي، من منشأ الخطاب إلى تحديد مضمون التهديدات الوجودية والإجراءات المتخذة لمواجهته، هو ما لا يتوفر في الخطاب الأمني لدول جنوب المتوسط.

المطلب الثالث: المسار التوفيقي: "عملية نزع الطابع الأمني في العلاقة بين الديني/السياسي/الأمني في المنظومة القيمية التركية

أولا: ظهور وصعود الإسلام السياسي في تركيا:[1]

[1] من خلال هذه الدراسة لن يتم التطرق للجوانب التاريخية لصعود وتطور الإسلام السياسي في تركيا، ولكن سيتم التركيز على التحولات الأساسية التي مرت بها حركات الإسلام السياسي وكطريقة تعامل النظام السياسي مع هذا الحراك السياسي-الاجتماعي، ولمزيد من الاطلاع على تاريخ الإسلام السياسي في تركيا، أنظر: **صعود الإسلام السياسي في تركيا، أنجيل راباسا وإف وستيفن لارابي، ترجمة إبراهيم عوض، والصادر عن مركز نماء للبحوث والدراسات، سنة 2015.**

تثير الحركة وبشكل أدق الحركات الإسلامية في تركيا جدلاً لا يتوقف، يشبه إلى حد كبير الجدل بشأن **(العلمانية)** في تركيا، فثمة دينامية خاصة نتجت عن حالة إقصاء الهوية الإسلامية عقب تأسيس الجمهورية التركية عام **1924** ،ومن ثم الحركات الإسلامية التي نشأت عقب الحرب العالمية الثانية.

ومن هذه الدينامية ظهرت آليات بدت وكأنها مصممة من أجل الوصول إلى السلطة وفق قواعد اللعبة الديمقراطية التي سنها العلمانيون، وهي آليات مكنت الحركة من البقاء والقدرة على تجديد نفسها كلما تم إقصاؤها من المشهد السياسي.

وعلى صعيد الأيديولوجية وطبيعتها اتسمت الحركة بالتنوع وتعدد المنابت الاجتماعية والسياسية والمرور بعدة مراحل، تنوعت فيها الأدوار والخطاب والآليات، ولعل السمة المشتركة لجميع الأحزاب الإسلامية في تركيا، هي أنها بدأت على أساس أنها أحزاب تطالب بالمدنية وحقوق الإنسان وتلتزم الديمقراطية وانتهت إلى قوى تجسد الإسلام السياسي وتنشد السلطة والتغيير الإيديولوجي.[1]

- ✓ **القوى السياسية الإسلامية في تركيا:** يمكن تصنيفها إلى أربع اتجاهات أساسية

الاتجاه الأول: أحزاب الإسلام السياسي

وقد بدأت هذه الأحزاب مع **نجم الدين أربكان** عندما أسس في عام **1970 حزب النظام الوطني**، حيث وللمرة الأولى احتوى برنامج حزب سياسي تركي صراحة على مواد لها طبيعة دينية، وهو ما أدى إلى حظره من قبل القضاء بعد أقل من عام على تأسيسه، وقد شكل هذا الحزب الأساس الحقيقي لسلسلة أحزاب الإسلام السياسي لاحقا، فكان **حزب السلامة الوطني**، ومن ثم **الرفاه والفضيلة والسعادة**، وأخيرا **حزب العدالة والتنمية**، بعد أن انفصل كل من **رجب طيب أردوغان** و**عبد الله غل** عن معلمهم أربكان، وأسسا حزب العدالة والتنمية عام **2001**.

غير أن أهم سمات هذه الأحزاب أنها حاولت على الدوام التوفيق بين أيديولوجيتها الدينية والأسس العلمانية التي أسست عليها الجمهورية التركية عام **1923**، وإتباع الآليات السلمية والوسائل والآليات المتاحة للوصول إلى السلطة، وتحويل الخطوات التكتيكية إلى استراتيجية بعيدة المدى لأسلمة الدولة والمجتمع دون الصدام مع الجيش، وقد نجح حزب العدالة والتنمية بفضل هذا الأسلوب في تحقيق نجاحات لم يكن يتوقعها أحد قبل نحو عقد من الزمن.

---

[1] دلي خورشيد، إسلاميو تركيا... بين الإسلام السياسي والعثمانية الجديدة، مجلة الوحدة الإسلامي،العدد 159، 2015، في الموقع: https://www.wahdaislamyia.org/issues/159/kdalli.htm#top

وبالعودة إلى الماضي يلاحظ أنه خلال الخمسين السنة الماضية كلما تمكنت قوى الإسلام السياسي من تحقيق تحول كبير في بنية المجتمع والدولة، حصل انقلاب عسكري يضع حدا لهذا الصعود، إذ شهدت تركيا سلسلة انقلابات عسكرية عام **1960 – 1971 – 1980** وصولاً إلى الانقلاب ضد رئيس الوزراء **نجم الدين أربكان** عام **1997**، وفي كل انقلاب كان يتم حظر أحزاب الإسلام السياسي، ووضع قادتها في السجن، بل وإعدام بعض الشخصيات المؤثرة ولاسيما رئيس الوزراء **عدنان مندريس** عقب انقلاب عام **1960** الذي قاده الجنرال **جمال جورسيل**.[1]

الاتجاه الثاني: الحركات والطرق الصوفية

انتهجت هذه ما يعرف بالإســــلام الاجتماعي والروحي والخدمي، ولعل من أهم هذه الحركات والطرق، **الحركة النورسية (نور جولار)** نسبة إلى **سعيد النورسي**، المعروف ببديع الزمان الذي اشتهر برسائل النور، التي جسدت فلسفته في إثبات التوحيد والإيمان والصراعات الفكرية.

على نفس النحو، سارت **الطريقة السليمانية**، نسبة إلى الشيخ **سليمان حلمي طوناخان**، الذي ركز في فكره على إعادة إحياء الإسلام من خلال اللغة العربية.

إلى جانب ذلك، كانت هناك **الطريقة النقشنبدية**، التي اختلفت عن سابقتيها بعدم الاكتفاء بشيخ واحد وإنما اعتمدت استراتيجية اعتماد كل جماعة محلية على شيخها.

إجمالا، ابتعد أصحاب هذه الطرق عن ممارسة الحياة الحزبية والسياسية، ولكنها في الوقت نفسه شكلت خزانا انتخابيا للأحزاب السياسية التي وجدت نفسها مضطرة إلى التقرب منها والاستجابة لتطلعاتها لأسباب انتخابية.[2]

الاتجاه الثالث: الإسلام الرسمي

من خلال رئاسة الشؤون الدينية والمعروفة **(بديانت)**، وهي الجهة الرسمية المسؤولة عن إدارة الشؤون المتعلقة بالدين الإسلامي **(تتبع المذهب الحنفي الذي هو المذهب السائد في تركيا)**، وتأسست في عام **1924** كجزء من مؤسســات الجمهورية التركية، وهي تتبع لرئاسة الوزراء مباشرة، وبالتالي أي موقف

---

[1] نفس المرجع.

[2] نفس المرجع.

ســياســي أو فقهي يصــدر عنها يجب أن يحظى بموافقة رئيس الوزراء، وعليه يمكن القول أن عمل هذه المؤسسة ومواقفها جاءت على الدوام في إطار سياسة الحكومات المتتالية ولاسيما في عهد **أردوغان**.

الاتجاه الرابع: الحركات الإسلامية المتشددة

والتي تنتهج العنف، ولعل من أهمها، **حزب الله التركي**[1] الذي برز في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، وتورط في العديد من عمليات الاغتيال ضد الناشطين الكرد واليساريين، ومع أن هذا الحزب اختفى من المشهد التركي بعد عام 2000، ولكنه عاد وظهر في الأعوام القليلة الماضية تحت اسم **هدى بار(حزب الحق)**، وسرعان ما نشط في جنوب شرق البلاد ، ودخل في مواجهات مسلحة مع حزب العمال الكردستاني، في وقت أكد الأخير مراراً أن حزب الله التركي هو على صلة قوية بتنظيم داعش والمخابرات التركية معاً، إذ أن جل أعماله تنصب على تصفية الناشطين السياسيين والحقوقيين.

إضــافة إلى ذلك، هناك **منظمة دولة الخلافة** التي أســســها **متين قبلان** عام **1985**، وهناك مجموعات صــغيرة مثل: **الفجر وجيش القدس وحزب التحرير**.. وغيرها من التنظيمات الســرية التي هي عبارة عن خلايا سرية غير معروفة.

وعلى ذلك، فالسمة الأساسية لهذه التنظيمات هي أنها تظهر في ظل أحداث داخلية تركية ثم تختفي فجأة لتعود ثانية، وسط تقارير تشير إلى ارتباطها أو اختراقها من قبل أجهزة الاستخبارات التركية، وقيامها بما يشبه بالمهام القذرة في تصفية السياسيين والمفكرين والصحفيين المعارضين.[2]

- ✓ **عامل التحولات الديمقراطية ونجاح الحركات الإسلامية في الاندماج السياسي**

شكلت التحولات الاجتماعية في قلب الأناضول البيئة الأساسية التي نشأت منها طبقة حملت المشروع الإسلامي لتركيا عبر استعادة هويتها الإسلامية، وفي الطريق إلى استعادة هذه الهوية كثيراً ما تعرضت للإقصــاء والحظر، إذ أن الأنظمة العلمانية الحاكمة كانت لها بالمرصــاد، فمن بوابة القضــاء تم حظر الأحزاب التي حملت في أيديولوجيتها الإسلام حتى مطلع العام ألفين.

---

[1] **حزب الله** جماعة كردية سنية، تتركز أغلب نشاطاتها في مناطق جنوب شرق الأناضول الفقيرة فيساعدون الفقراء ويقيمون دورات دينية مثل تعليم القرآن، ويتوسطون في قضايا حل النزاعات الاجتماعية، ويحاولون حاليا الاندماج في سياسة تركيا بعد نجاح حزب العدالة والتنمية، فأعلنوا تأسيس حزب الهدى للمشاركة في الانتخابات التركية.

تأسسة جماعة «حزب الله» التركي أواخر السبعينيات وبدأ في التسعينيات مواجهة حزب العمال الكردي ذي الميول الشيوعية وأيضا حزب الشعب الديمقراطي .عرفت منظمة «حزب الله» بتشددها وعنفها في مواجهتها كل من يخالفها في الفكر. فاغتالت رموز إسلامية مخالفة لرأيها مثل عز الدين يلديريم الذي كان رئيس جمعية خيرية إسلامية. وصفت جناحا منشقا عنها .

[2] نفس المرجع.

لكن الانفتاح التركي التدريجي على الداخل والخارج بعد الانتقال إلى التعددية السياسية، والسعي إلى العضوية الأوروبية أتاحا المجال للحركات الإسلامية امتلاك آليات سمحت لها بالتطور حتى في أصعب المراحل، أي تلك التي أعقبت الانقلابات العسكرية، فمنذ عهد **عدنان مندريس**[1] ومروراً بمرحلتي **تورغوت أوزال** و**سليمان ديميريل** سعي الإسلاميون إلى تثبيت وجودهم عبر آليات كثيرة، لعل أهمها:

- **الوسائل الإعلامية**

الحركات الإسلامية التركية على اختلافها، اتجهت إلى إنشاء مؤسسات إعلامية من صحف: **(ملي غازتا – زمان – تركيا – آسيا الجديدة** ... الخ)، ومجلات (**الميزان الذهبي – مساج – السبيل – إسلام – إجمال** .. الخ)، وقنوات تلفزيونية (**القناة السابعة – تي أر تي – صامان يولو – مساج** .. الخ)، وإذاعات **(حضور – أف أم – مرمرة – مورال – برج** ... الخ)، وقد نجحت هذه الحركات عبر هذه الوسائل في مخاطبة الذاكرة التاريخية للأتراك وهويتهم الإسلامية، والتركيز على الإيمان بهدف بناء قاعدة شعبية لها، وبفضل هذه القاعدة تمكن العديد من قادة الحركات الإسلامية وعلى رأسهم **أربكان وأردوغان** من الفوز بالانتخابات المحلية والبرلمانية وصولاً إلى الانتخابات الرئاسية.[2]

- **المدارس والمعاهد والجامعات الدينية**

اتجهت الحركات الإسلامية إلى بناء المدارس الخاصة والتي تعرف **بالكوليج** ومن ثم الجامعات الخاصة (أشهرها جامعة الفاتح) إلى جانب مدارس الأئمة والخطباء... في إطار استراتيجية تهدف إلى بناء جيل إسلامي بعيد عن تأثيرات العلمانية، حيث يشكل خريجو هذه المدارس والمعاهد والجامعات الكادر الأساسي الذي يقود اليوم الحركة الإسلامية على اختلاف مشاربها في البلاد، فضلا عنه انه بات يشكل الكادر في مؤسسات حكومة العدالة والتنمية "الحاكمة اليوم".

- **المصارف والبنوك الإسلامية**

وتسمى بالتركية **فينانس،** وأبرزها وأقواها **بنك فيصل** للاستثمار **وبنك آسيا** التابعة لجماعة **غولن** (وضعت حكومة احمد داود أوغلو يديها على بنك آسيا بحجة أنها تدعم التنظيم الموازي أي جماعة فتح الله غولن)،

---

[1] علي عدنان إرتكين مندريس (بالتركية: Ali Adnan Ertekin Menderes) المعروف باسم عدنان مندريس (بالتركية: Adnan Menderes) . ولد في أيدين في عام 1899 ـــ وتوفي في بورصة في 17 سبتمبر 1961) . كان رئيساً لوزراء تركيا في الفترة ما بين 1950–60. وهو سياسي تركي، ورجل دولة وحقوقي. وهو من مؤسسي حزب الديمقراطية رابع حزب معارض ينشأ بصفة قانونية في تركيا في عام 1946. وأول زعيم سياسي منتخب ديمقراطياً في تاريخ تركيا. أزيح عن السلطة بانقلاب عسكري عام 1960 نفذه الجيش التركي والقي القبض عليه وأعدم شنقاً مع اثنين من أعضاء مجلس وزرائه في 17 سبتمبر 1961. وهو أول رئيس وزراء يعدم في تركيا.، وقد أعاد البرلمان التركي الاعتبار لعدنان مندريس مع الذين أعدموا معه بقانون صدر في عام 1990.[3] وهو واحد من ثلاثة سياسيين أتراك يقام له ضريح تكريماً لذكراه. (السياسيان الآخران هما أتاتورك وتورغوت أوزال)

[2] دلي خورشيد، المرجع السابق.

وغيرها من البنوك التي أمنت الغطاء المالي للمشاريع الاقتصادية والتجارية والزراعية والخدمية التي رعتها الحركة الإسلامية، وهدفت من ورائها إلى بناء حاضنة اجتماعية مرتبطة بنشاطها المالي والاقتصادي، وقد كان لهذه البنوك دورٌ كبيرٌ في بناء المشاريع الصغيرة والصناعات التحويلية التي كان لها دورٌ بارزٌ في تحقيق نتائج ايجابية على الصعيد الاقتصادي ومكافحة البطالة والتخلص من الأزمة الاقتصادية وتدخلات البنك الدولي.

- **اتحاد رجال الأعمال الأتراك المستقلين**

وهو اتحاد تجاري إسلامي تشكل في باكستان عام **1995** ،ومن ثم انتقل إلى **اسطنبول** ليرتبط بمؤتمر **(موسياد)** ، ومعرضه السنوي الذي يحضره رجال أعمال ومسؤولون من مختلف دول العالم، وقد لعب هذا الاتحاد دورا كبيرا في إصدار تشريعات جديدة على صعيد الاقتصاد والتجارة والتصدير وزيادة معدلات التبادل بين الدول الإسلامية.[1]

ثانيا: الإسلام السياسي و الوصول إلى السلطة: حزب العدالة والتنمية والمسألة العلمانية في تركيا (2001-2017)

يعتبر هذا الحزب امتداداً **لحزب الفضيلة** الذي كان يرأسه **نجم الدين أربكان**[2]، وتمّ حله سنة **2001** بتهمة تهديد ومعاداة العلمانية، بأمر من المحكمة الدستورية، ومن القيادات التي انشقت على أستاذها أربكان واتهمته بالتطرف، رجب طيب أردغان وعبد الله غول.

---

[1] نفس المرجع.

[2] نجم الدين أربكان (29 أكتوبر 1926 – 27 فبراير 2011) مهندس وسياسي تركي تولى رئاسة حزب الرفاه ورئاسة وزراء تركيا من الفترة بين 1996 و1997 عرف بتوجهاته الإسلامية.

أنشأ عام 1970 م بدعم من تحالف طريقته مع الحركة النورسية حزب النظام الوطني الذي كان أول تنظيم سياسي ذي هوية إسلامية تعرفه الدولة التركية الحديثة منذ زوال الخلافة عام 1924 م. بدأ أربكان حياته السياسية بعد تخرجه من كلية الهندسة، وأصبح رئيساً لاتحاد النقابات التجارية ثم انتخب عضوا في مجلس النواب عن مدينة قونية، لكنه منع من المشاركة في الحكومات المختلفة بسبب نشاطه المعادي للعلمانية، وكان تأسيس حزبه أول اختراق جدي لرفض تطرف القوى العلمانية المهيمنة

وعلى ضوء ذلك، تمّ تأسيس **حزب العدالة والتنمية**[1] سنة**2001**، وأعلن قادته أنّ حزبهم غير إسلامي ولا يناهض المبادئ العلمانية الكمالية، بل أكد أكثر من مرة أنّ حزب العدالة والتنمية علماني ذو خلفية محافظة على غرار الأحزاب المسيحية الأوروبية، وأكد أيضاً أنه مع الحرية والديمقراطية.[2]

وعلى ذلك، فإنّ حزب العدالة والتنمية ،على عكس حزب الرفاه، تميز باعتداله وتجنبه المواجهات مع المؤسسة العسكرية، فباستثناء أزمة **2006** الخطيرة، فإنه استطاع تحييد المؤسسة العسكرية، وذلك من خلال ما يلي:

- ✓ إعلانه الصريح بكونه حزباً غير إسلامي، ولا يرفض العلمانية والإرث الكمالي بصفة عامة، وقد تأكد ذلك سنة **2008**، بعدما فشلت المحكمة الدستورية في حله، حيث صرّح رجب طيب أردوغان "**أنّ حزبه سيواصل حماية قيم الجمهورية بما فيها العلمانية**،[3]" أمّا أثناء زيارته لتونس في سبتمبر **2011**، فقد أعلن أيضاً أنّ **اللائكية** ليست معادية للإسلام، وبإمكانها حماية كل الأديان، وأنّ حزبه ليس إسلامياً، مما أربك العديد من قيادات النهضة الذين روجوا سابقاً أنّ برنامجهم شبيه ببرنامج حزب العدالة.
- ✓ لقد سيطر هذا الحزب على الحياة السياسية التركية، منذ **2001** إلى اليوم، وتجسّد ذلك من خلال فوزه في الانتخابات التشريعية سنة **2002**و**2007 و2011**، وبالرغم من الأزمة السياسية والاقتصادية التي تعيشها تركيا فإنّ مرشحه للانتخابات الرئاسية فاز أيضاً بالانتخابات التشريعية سنة **2014**، وقد أكّد أردوغان وحزب العدالة والتنمية أيضاً أنّ الدولة التي يدافع عنها حزبه "**قومية لائكية**".

ومن المظاهر الأخرى لالتزام حزب العدالة والتنمية بالإرث العلماني للدولة يمكن تحديد ما يلي:

- ✓ عدم المس بالفصل الثاني من الدستور الذي ينصّ على أنّ تركيا "**دولة ديمقراطية علمانية**".
- ✓ عدم إضافة فصل جديد ينص على الدين الرسمي.
- ✓ عدم المس بمسألة المساواة التامة بين الرجل والمرأة.

---

[1] حزب العدالة والتنمية ((بالتركية: Adalet ve Kalkınma Partisi)) هو حزب سياسي تركي يصنف نفسه بأنه يتبع مسار معتدل، غير معادٍ للغرب، يتبنى رأسمالية السوق يسعى لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. يقول البعض أنه ذو جذور إسلامية وتوجه إسلامي علماني لكنه ينفي أن يكون "حزباً إسلامياً" ويحرص على ألا يستخدم الشعارات الدينية في خطاباته السياسية ويقول أنه حزب محافظ ويصنفه البعض على إنه يمثل تيار "الإسلام المعتدل، وهو الحزب الحاكم حاليا في البلاد، يرأس الحزب حالياً رجب طيب أردوغان منذ 21 مايو 2017. وصل الحزب إلى الحكم في تركيا عام 2002

[2] جلال ورغي، الحركة الإسلامية التركية، معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي، أوراق الجزيرة 2010، ص 64

[3] نفس المرجع.

✓ المحافظة على مطلبه بالانضـــمام للاتحاد الأوروبي (وذلك على عكس الأحزاب الإســـلامية التقليدية المعادية للغرب، والتي بنت خطابها وما تزال على خطاب يقسّم العالم إلى دار الإسلام ودار الكفر.[1]

✓ **الجيش في تركيا: من حامي العلمانية إلى المحافظ على الديموقراطية البراغماتية**

نشـرت صـحيفة "**وول سـتريت جورنال**" الأمريكية تقريرا مترجما في **2016**، قالت فيه "**إن من يقوم اليوم بضـــبط اندفاعة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان هو الجيش التركي، الذي يعود للظهور من جديد، كلاعب أسـاسـي في القرارات المرتبطة بالأمن القومي**"، في إشـارة إلى تصـاعد نفوذ الجيش التركي، فوق رئيسه.[2]

لكن الملاحظ اليوم هو أن علاقات الجيش التركي مع المجال السياسي[3]، عرفت تحولا مفصليا بعد مجيء حكومة أردوغان، والتي أدخلت تعديلات جوهرية على دور الجيش التركي ، وبعضـــــها جاء باتفاق مع الجيش نفسه.

حيث عملت الحكومة التركية على:

- تقليص عدد العسـكر داخل مجلس الأمن القومي إلى خمسـة مقابل تسـعة مدنيين، وكما صـرحت أن قرارات مجلس الأمن القومي لم تعـد مُلزمـة، وأن الأمين العـام للمجلس مـدني، ويتبع لرئيس الوزراء.
- كما تم إخضـــاع تصـــرفات الجيش التركي لمراقبة البرلمان التركي، في خطوة هامة جدا لمتابعة ومراقبة تحركات الجيش التركي، وســـط حذر ومخاوف من تاريخ حافل بالانقلابات العســـكرية، وتدخل خارجي، لضرب استقرار البلاد، وهو ما تحرص عليه تركيا كل الحرص لعدم تكراره.

---

[1] الجمل عبد المجيد، **تجربة الدولة العلمانية في تركيا المظاهر، ومسارات التأسيس (1923-2014)، في الموقع:**
http://www.mominoun.com/articles/%D8%AA%D8%AC%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9
اخر زيارة للموقع: 2018/04/05، 10:00.

[2] خضر ولاء، "هُوة أمّ قُوة" علاقة الجيش التركي بحكومة العدالة والتنمية!، في الموقع:
https://www.turkpress.co/node/22068
اخر زيارة للموقع: 11:20.

[3] الجيش التركي على مدار ســـنوات طويلة تورط في عدة انقلابات عســـكرية، وبتأمر غربي خارجي، كان أولها يوم 27أيار/ مايو عام 1960م، عندما أطاح بحكومة رئيس الوزراء التركي عدنان مندريس، الذي أعُدم لاحقا.

وكما قاد انقلابا ثانيا في آذار عام 1971م، وثالثا يوم 3 أيلول/ سـبتمبر عام 1980م. كما نظم انقلابا رابعا في شـباط/ فبراير عام 1997م، أطاح بحكومة نجم الدين أربكان الإسلامية.

➢ عملت الحكومة التركية مطولا بخصوص هذا الملف الحساس، وعقدت سلسلة من التعديلات الدستورية، وأخذت الاحتياطات والخطط لمنع أي مؤامرة أو محاولة لقلب نظام الحكم داخلها، فقللت من تدخل الجيش في العملية السياسة[1].

في نفس السياق، عام **2013** أقر البرلمان التركي تعديلا على قانون الجيش، يقضي بأن الجيش يدافع عن المواطنين ضد التهديدات الخارجية، وذلك عوضا عن قانون الخدمة الداخلية للقوات المسلحة التركية، والتي كانت تضفي شرعية على كل الانقلابات، التي كانت تقول إن الجيش يحمي العلمانية في تركيا[2].

كما أن الإنجاز الاقتصادي القوي لحزب العدالة والتنمية، وحفاظ الحزب على جاذبيته باعتبارها جزءا من قاعدته الشعبية، ومع تصاعد معدل النمو، وتراجع مؤشر البطالة، وعدم وجود بديل سياسي مقنع أو أفضل من الحزب الحالي، ساهم أيضا في تراجع الصورة الذهنية للمؤسسة العسكرية، وعدم وقوف الشعب التركي وراء أي تحرك من الجيش، قد يهدف إلى إسقاط الحكومة التركية الحالية[3].

رغم ذلك، ومع التدابير القانونية والدستورية والسياسية التي مررتها حكومات العدالة والتنمية منذ وصولها للسلطة في العام **2002**، وسعيها إلى تخفيف تدخل الجيش في العملية السياسية، إلا أن ذلك أسهم في ارتفاع وتيرة وقوة الجيش التركي، حيث تأتي تركيا في المرتبة الثانية في **حلف شمال الأطلسي**، بعد

---

[1] خضر ولاء، المرجع السابق.

[2] * في إبريل /نيسان ،2007 وعلى خلفيّة رفض الجيش ترشيح حزب العدالة والتنمية الحاكم لأحد قيادييه (عبدالله غول) لمنصب رئاسة الجمهوريّة، وبالتزامن مع مظاهرات حاشدة نظّمتها المعارضة العلمانيّة، ورفع دعوى على حزب العدالة والتنمية أمام المحكمة الدستوريّة، تطالب بحظره، كان المشهد يوحي وكأنّ مصير رجب طيب أردوغان وحزبه على كف عفريت! . لكن، اجتماع أردوغان بشكل سرّي في مكتبه باسطنبول مع قائد الجيش وقتذاك، الجنرال ياشار بيوكآنط، لم ينزع فيه أردوغان فتيل الأزمة وحسب، بأن أوصل صديقه إلى قصر تشان كايا الرئاسي، وردّ المحكمة الدستوريّة دعوى حظر العدالة والتنمية، واكتفاءها بتوجيه انذار للحزب، وتغريمه ماليّاً، بل بدأت حملات اعتقال طالت عشرات الضبّاط والجنرالات المتقاعدين، وآخرين على رأس عملهم، بتهمة التخطيط لانقلابات ضدّ الحكومة منذ ،2003 بما عُرِفَ بشبكة أرغناكون ومخطط انقلاب المطرقة الضخّمة، وإصدار أحكام بالسجن المؤبد بحقّ بعضهم، ومدد متفاوتة بحقّ ضبّاط آخرين –

* في 29/7/، 2011قدّم قائد الجيش التركي الجنرال ايشيك كوشانار وأعضاء قيادة الجيش والأسطول والقوّات الجويّة استقالة جماعيّة، احتجاجاً على سياسات الحكومة فيما يخصّ ملاحقة ضبّاط الجيش واعتقالهم ومحاكمتهم . وقبيل انعقاد مجلس الشورى العسكري يوم 2013،7/31/ استقال قائد العمليّات البحريّة الأميرال نصرت غونار، المرشّح لقيادة البحريّة، بدل الأميرال أمين مراد بلغال الذي أحيل على التقاعد

* عقد مجلس الشوري العسكري اجتماعه السنوي العادي برئاسة رجب طيب أردوغان، وحضور وزير الدفاع عصمت يلماز ورئيس الأركان الجنرال نجدت أوزال وجميع قيادات الجيش، في الفترة الواقعة بين 7/31 إلى 2013/8/3 لترتيب البيت العسكري التركي . واتخذ المجلس قرارات عدّة، ضمنها تعيين قادة جدد لأسلحة الجيش التركي، موالين للحكومة التركيّة، بحسب العديد من المراقبين . كما أحيل قائد قوات الأمن الجنرال بكير كاليونغو، (المرشّح لتولي قيادة القوات البريّة) على التقاعد الإجباري . وتم تعيين الجنرال هولوسي أكار بدلاً من كاليونغو قائداً للقوات البريّة، ووفقاً لتقاليد الجيش التركي، أثناء إحالة قائد الأركان على التقاعد، يحلّ محلّه قائد القوّات البريّة . ما يعني أن أكار، سيحل محلّ الجنرال نجدت اوزال قائداً للجيش سنة 2015 . كما عيّن الأميرال بولنت بستان أوغلو قائداً للقوّات البحريّة والجنرال اكين أوزترك قائداً لسلاح الجوّ، والجنرال ثروت يوروك قائداً لقوات الأمن .

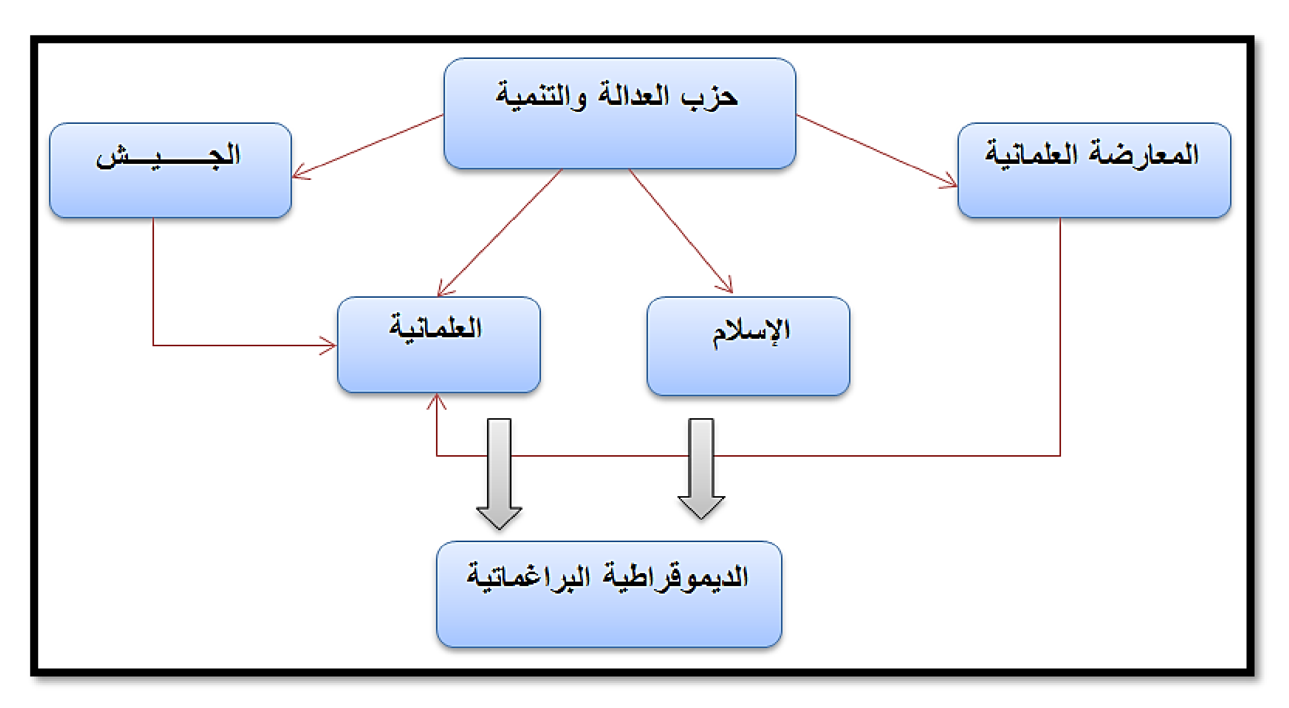
[3] نفس المرجع.

الولايات المتحدة الأمريكية من حيث قواتها العسكرية، ووصلت لمرتبة **ثامن** أقوي جيش عسكري في العالم[1].

❖ **المفارقة التركية في التوفيق بين الديني/السياسي/الأمني:**[2]

يمكن تحديد أهم معالم هذه المقاربة أو المفارقة التركية وتلخيصها في المخطط التالي:

الشكل (37): المقاربة التوفيقية التركية في التعامل مع أدوار الإسلام السياسي "منطق نزع الطابع الأمني"



المصدر: إعداد الباحث

من خلال هذا المخطط يتضح لنا كيفية تعايش المتناقضات داخل الجمهورية التركية، على الرغم من وجود عدة أطراف لا ترغب في وجود حركات الإسلام السياسي في السلطة، لكن هناك مجموعة من الضمانات ألغت الطابع الأمني وفككت منطق الأمننة بين الديني والسياسي، وأهمها:

- **الضمان الديمقراطي:** تحول تركيا إلى دولة ديمقراطية يجعلها تقبل بنتائج الانتخابات مهما كانت توجهاتها.

---

[1] نفس المرجع.

[2] **المفارقة (بالإنجليزية: Paradox)** هي بيان بالرغم من أن التعليل يبدو ظاهرياً مبني على مقدمات وحجج منطقية، إلا أنه يؤدي إلى تناقض البيان نفسه أو يؤدي إلى استنتاج عبارة غير منطقية. أو أمر مُحير في دائرة مغلقة، من الممكن أن تكون المفارقة عبارة صحيحة أو مجموعة من العبارات التي تتضمن معنى التناقض أو النفي. ووفقا لتعريف الفيلسوف الأنجليزي مارك سينسبري، المفارقة تعني: خاتمة قد تبدو غير مقبولة، مستمدة من فرضيات قد تبدو مقبولة من خلال منطق قد يبدو مقبولاً. يمكن أن تعبر المفارقة عن تناقض خارجي عندما تناقض معرفة أو فرضية سابقة، أو تناقض داخلي عندما تحتوي نفسها على شيء وعكسه.

- **العامل الخارجي:** تركيا لا تزال تسعى للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وعليه فالمعايير الديمقراطية الأوروبية ومنها "حرية التعبير وحرية المشاركة السياسية، والتداول على السلطة"، تزيد من ترابط مكونات الواقع الاجتماعي والسياسي والأمني في تركيا.
- **العامل الاقتصادي:** القوة الاقتصادية التي وصلت إليها تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية، يجعل هذه التجربة ناجحة بشكل كبير إذا ما قورنت بمثيلاتها المحلية أو حتى الإقليمية أو الدولية، ولهذا فالأطراف المعارضة الأخرى "الجيش، المعارضة العلمانية"، ليس لها خيار أو بديل اخر سوى التعامل مع هذا التيار بشكل يضمن استمرار قوة الجمهورية.
- **العامل المجتمعي:** السعي التركي الحثيث نحو إعادة أمجاد الامبراطورية العثمانية، ولد لدى الجمهور التركي هوية متجدد وتماسك مجتمعي كبير، مما زاد من القوة والحضور المجتمعي لحزب العدالة والتنمية في الواقع الاجتماعي التركي.[1]

المبحث الثاني: المستقبل الجيوسياسي لمنطقة المتوسط في ظل أمننة/نزع الطابع الأمني عن الإسلام السياسي

[1] هنا لا يمكن انكار حقيقة ان حزب العدالة والتنمية التركي، يحمل توجهات عثمانية وهذه العثمانية الجديدة تثير جدلاً في الداخل التركي، وفي الوقت نفسه تثير هواجس تتجاوز العالم العربي، نظراً لما تركته الدولة العثمانية من إرث قام على القتال والغزو تسميها تركيا (بالفتح) بكل ما تحمل هذه السياسة من مفاهيم استعمارية، فيما يرى فيه حزب العدالة والتنمية مخرجا لأزمة الهوية في تركيا ومدخلا لعلاقة جديدة مع العالمين العربي والإسلامي.

يُعرِّف باري بوزان كما تمت مناقشته في الفصل الأول والثاني مركب الأمن الإقليمي كالآتي: "**هو عبارة عن مجموعة من الدول التي ترتبط مخاوفها الأمنية الرئيسية ببعضها البعض بصورة لا تجعل من إدراك تهديدات أمنها القومي بصورة منفصلة عن الأخرى أمرًا ممكنًا**".

كذلك هناك تعريف آخر مشابه للسابق: "**مجموعة من الوحدات التي تصبح عمليات الأمننة (Securitization)ومسارات نزع/تفكيك الأمننة (De-Securitization) الخاصة بها متداخلة بحيث لا يمكن تحليل مشكلاتها الأمنية بصورة منفردة**"، وتتكون مجامع الأمن الإقليمية من سلسلة من أنماط التنافس، والتوازنات، وسلسلة من التحالفات والعداءات بين القوى الفاعلة داخل الإقليم.

على هذا الأساس، يمكن وضع إطار أو مقاربة مستقبلية للواقع الجيوسياسي والأمني لمنطقة المتوسط، في ظل الاختلافات والمفارقات الموجودة بين الفواعل الأمنية في مخاطبة أدوار الإسلام السياسي، ومن هنا سيكون عامل الإسلام السياسي وكيفية مخاطبته هو المتغير المستقل الذي يتحكم في المستقبل الأمني لمنطقة المتوسط بكل أبعاده المختلفة.

المطلب الأول: السيناريو الخطي: استمرار المقاربات التركيبية والتفكيكية لأمننة الإسلام السياسي

أولا: جيوسياسية الواقع الأمني الأورومتوسطي في ظل المقاربات التركيبية/التفكيكية:

تمثل هذه المقاربة أخطر المقاربات انعكاسا على الواقع الأمني والجيوسياسي لمنطقة المتوسط، إذا استمرت كل الأطراف والفواعل الأمنية في عدم تعريف الحالة الإسلامية بشكل واضح يمكن التعاطي معه وتفسيره والتنبؤ بتحركاته في المستقبل، فاختلاف المقاربات الأمنية في التعامل مع حركات الإسلام السياسي عبر سياسات الأمننة الشاملة تارة والأمننة الجزئية تارة أخرى، يزيد من تعقيد الظاهرة وتداعياتها، وذلك لعدة أسباب، منها:[1]

- ✓ صعود الإسلام السياسي كظاهرة عبر قومية، تميزت بثلاث خصائص مشتركة هي:

(1) **التماثل:** من حيث المقدمات والنتائج دون نفي وجود بعض أوجه الاختلاف والتباين.

---

[1] بدوي أحمد موسى، الصعود والأفول: حركات الإسلام السياسي والسلطة في العالم العربي، في الموقع:
http://www.acrseg.org/38017
اخر زيارة للموقع: 2018/04/05.

(2) **التزامن:** بمعنى أن تطورات حركات الإسلام السياسي قد تزاحمت تواريخها في إطار زمني محدود جدًا، فهل كان هذا التزامن عفويا، أم نتاج تدبير.

(3) **الفجائية:** بمعنى السرعة في تواتر الأحداث، وارتفاع سقف المطالب، والقدرة في النهاية على الإطاحة بحكام راسخين ظلوا في سدة الحكم عقودا.[1]

- إن نماذج الصراع والهيمنة في المنطقة العربية، تنطلق من فكرة صراع النماذج الإسلامية الرسمية، **(الإسلام السعودي التقليدي، الإسلام الأزهري المعاصر، الإسلام الإيراني الثوري)**، وأنه مع تصاعد وتيرة الصراع بين النموذجين، الثوري والتقليدي، وانعكاساته على المستوى غير الرسمي أو الشعبي، برز بشكل غير مسبوق عدد كبير من التيارات الأكثر استقلالية عن الحكومات، وأن التغيرات البنيوية التي طرأت على المنظومة العالمية، متزامنة مع صعود الإسلام الشعبي، أدت إلى دخول لاعبين جدد ضمن رقعة القوة والمصالح.[2]
- إن الأطر الرسمية وغير الرسمية التي حددتها الفواعل الأمنية في منطقة المتوسط لا تساعد كثيرا على فهم وتفسير كامل لنشأة الجماعات الإسلامية الثورية والتقليدية والحداثية، فالصراع المباشر والخفي في بعض الدول العربية، هو بالتأكيد صراع طائفي **(سني- شيعي)** ،وليس معركة بين الإسلام التقليدي والثوري، كما أن الأمر لا يمكن اختزاله في الصراع بين النماذج الإسلامية فقط، وإغفال الأبعاد التاريخية، كالصراع التاريخي المستمر بين القوى العلمانية والقوى الدينية، منذ سقوط الخلافة العثمانية. كما لا يمكن إغفال الصراع بين النظم الحاكمة وبين الجماعات الراديكالية التي ترفع شعار إقامة الدولة الإسلامية، وتريد فرض إرادتها بالقوة ونفي الآخر، وأخيرًا لا يمكن اغفال حقيقة توظيف القوى الكبرى والإقليمية لبعض من هذه الجماعات في تحقيق مآربها ضمن صراع القوى في العالم، كما حدث من توظيف جماعة الإخوان في ضرب النظام الناصري في مصر.[3]

على ضوء ذلك، فالدليل على هذا هو تصدر حركات الإسلام السياسي "**المشهد الثوري**" على حساب قطاع الشباب المحرك للحراكات الشعبية في المنطقة العربية ، وكيف استفادت القوى السلفية منها في

---

[1] المرجع نفسه.

[2] سهرعبد الله يوسف، الربيع العربي وصعود التيارات الإسلامية: في ضوء معادلات الهيمنة والتوازنات الإقليمية، في ،" حركات الإسلام السياسي والسلطة في العالم العربي: الصعود والأفول"،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة، (ط1)، 2014، ص52.

[3] نفس المرجع، ص54

التحول بمساعدة جماعة الإخوان المسلمين إلى جماعات سياسية، وكيف نجحت قوى الإسلام السياسي في الفوز بالاستحقاقات الانتخابية في مختلف بلدان الحراك المجتمعي[1].

- الأمر الذي يزيد من تعقيد الواقع الأمني في ظل استمرار المقاربات الأمنية تجاه مخاطبة الإسلام السياسي على هذا الشكل هو التركيب الاجتماعي التاريخي المعقد، فلقد كان العالم الإسلامي على نطاق واسع معرضا لنطاقات الإيديولوجية السياسية الأوروبية المتطرفة ، والتي تضمنت الاشتراكية والماركسية والشيوعية والفاشية ، والتي تم تنفيذها كلها في دولة واحدة أو دول أخرى، هذه الإيديولوجيات التي جلبت اتساعًا فكريًا وإيديولوجيًا جديدًا وتعقيدات للمناقشات بين الشيوعيين والوطنيين العلمانيين والإسلاميين التي لم يسبق لها مثيل، كما جلبت عناصر فاشية قوية في تفكير الكثير من القومية العربية التي لم تخرج عنها بعد.[2]

- لم يعد ممكناً النظر إلى مواجهة هذه الحالة في عالم العرب والمسلمين اليوم في معزل عن المنظومة الإسلامية المنشئة لها ، ذلك أن الأنظمة السياسية والجماعات والمجتمعات والشركات تصير حتماً في مواجهة مع الذات، ولكن مواجهة التطرف لن تكون فاعلة أو ناجحة من غير هذه المواجهة، ولم يعد أمام الحكوماتٍ والمجتمعاتٍ والأفراد سوى الكف عما تحسبه مكافحة للتطرف، مما لا يعدو كونه هجاء المتطرفين، أو إضافة إليه إعادة النظر في المنظومة المنشئة للتصورات والتطبيقات الدينية، والتي يتشارك فيها الكل مع المتطرفين ولا يكاد يختلف عنهم أي طرف في فهمها وتطبيقها في شيء يذكر.

والحال، أن كل أو معظم ما بذل في المواجهة الفكرية والأيديولوجية مع المتطرفين يتحول إلى نتيجتين:

1. **أرباح صافية للمتطرفين.**
2. **أو يجعل الدول وحلفاؤها يظهرون وكأنهم في مواجهة مع الإسلام وليس مع المتطرفين.**

في نفس السياق، لم تعد ثمة فرصة للخروج من دوامة الكراهية والتطرف والعنف، سوى إعادة فهم وصياغة العلاقة بين الدين والحياة والأفراد والدول والمجتمعات، في منظومة فكرية مختلفة عما درجت عليه الدول والجماعات والمؤسسات الدينية منذ أوائل القرن التاسع عشر، ومختلفة بطبيعة الحال عن

---

[1] نفس المرجع، ص55.

[2] graham e. fuller, the future of political islam, palgrave macmillan us, palgrave macmillan, a division of nature america inc, edition number 1, 2003, p 167

منظومة الحياة الاجتماعية والسياسية وعلاقتها بالدين حسب ما تشكلت عليه قبل القرن التاسع عشر.[1]

وتكون المواجهة بطبيعة الحال في مدونة جديدة تعيد صـياغة المحتوى والمبادئ التي قامت عليها المؤسسات الدينية والتعليمية والاجتماعية والإعلامية والثقافية ، حيث تنشئ استراتيجيات بديلة وجديدة للمحتوى الديني وفلسفته وأهدافه واتجاهاته، وتؤسس لبيئة فكرية ودينية واجتماعية جديدة تقوم على الأفراد والمجتمعات وليس الحكومات والمؤسسات والجماعات، وعلى علاقات جديدة ومختلفة بين الدين والدولة والمجتمعات والأفراد.[2]

ثانيا: نتائج وتداعيات المقاربات التركيبية/التفكيكية في أمننة الإسلام السياسي:

تفترض نظرية **التهديد بين الجماعات Intergroup Threat Theory**[3] أن التحيز والكراهية إزاء الآخرين ينتج عن الشعور بوجود تهديدات من الجماعات الخارجية، وهي التهديدات التي تتشكل على

---

[1] غرايبة إبراهيم، الإسلام السياسي بما هو إضرار بالدين والسياسة، في الموقع:
http://www.mominoun.com/articles/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D8%A8%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%88-
اخر زيارة للموقع: 2018/04/05، 12:00.

[2] نفس المرجع.

[3] نظرية التهديدات المتكاملة ، المعروفة أيضًا باسم نظرية التهديدات بين المجموعات هي نظرية في علم النفس وعلم الاجتماع تحاول أن تصف المكونات التي تسبب تهديدًا محسوسًا بين المجموعات الاجتماعية. في صيغتها الأصلية ، كانت المكونات الأربعة المقبولة عموما لنظرية التهديد المتكامل تهديدات واقعية ، وتهديدات رمزية ، وقلق بين المجموعات ، وصور نمطية سلبية.
تهديدات واقعية:
هذه تهديدات تشكل خطرًا حقيقيًا على المجموعة .يمكن أن تشمل هذه التهديدات المادية ، والتهديدات للقوة الاقتصادية والسياسية ، والتهديدات للوجود .هذه التهديدات واسعة ، وتشمل أي تهديد للمجموعة ، وتقوم على التصور .لا يجب أن يكون التهديد فعليًا ، بل يُنظر إليه فقط على أنه خطر قائم .تم تطوير هذا المكون في الأصل كجزء من نظرية الصراع الجماعي الواقعية من قبل روبرت ليفين ، دونالد ت. كامبل ، ومظفر شريف. هذه التهديدات ملموسة
تهديدات رمزية أخلاقية:
هذه هي الفروق المدركة بين الأخلاق الجماعية والمعايير والمعتقدات والمواقف .هذا تهديد لنظرة المجموعة إلى العالم وليس لسلامتها الجسدية.
الكره والقلق بين الجماعات:
هذه هي المخاوف القائمة على التفاعل بين المجموعات وأن النتيجة ستكون سلبية للذات ، مثل الإحراج أو الرفض أو السخرية .في نظرية التهديد المتكامل ، يتم قياس القلق فعليًا لحساب التحيز.
الصور النمطية السلبية:
وهذا يخلق إحساسًا بأن مجموعة خارجية تشكل تهديدًا وأن التفاعلات مع المجموعة الخارجية ستؤدي إلى نتائج سلبية .في جوهرها ، هذا هو الخوف من العواقب السلبية من خلال التفاعل مع مجموعة خارجية.

المستوى الجماعي والفردي لتكون هناك تصورات بتهديد للقيم والتكوين الرمزي للجماعة، وكذلك سلامة وأمن الجماعة ورفاهيتها الاقتصادية، فضلاً عن استمرارية الصور النمطية السلبية تجاه الآخرين.

فهذا الأمر الذي تتعرض له جماعات وحركات الإسلام السياسي في منطقة المتوسط، والذي أدى إلى نتائج خطيرة في المجتمعات الأوروبية على الواقع المجتمعي للمسلمين خصوصا، ويمكن إبراز أهم هذه التداعيات في :

1. **تنامي قوة اليمين المتطرف**

تشهد المجتمعات الأوروبية حالة من النزوع نحو التطرف تجلّت ملامحها في الصعود السياسي لحركات اليمين المتطرف، وقد يرجع تفسير هذه الظاهرة –ولو بشكل جزئي– إلى طبيعة الأنظمة السياسية، وهيكل الفرص الخطابية المتاحة في تلك المجتمعات، فضلاً عن الشعور المتنامي لدى هذه المجتمعات بوجود تهديدات فعلية لها، سواء كانت من المهاجرين القادمين إلى أراضيها، أو من خلال الشعور بالتراجع الاقتصادي، أو تراجع الثقة في مكانة الدولة ووجود منافسين خارجيين لها.

من هذا المنظور، صاغت القوى والأحزاب اليمينية خطابًا راديكاليًّا تجاه المسلمين، قدم للعناصر الإرهابية الإطار الفكري اللازم لتبرير هجماتها الإرهابية على المسلمين، فالقوى اليمينية تضفي على التجمعات المسلمة سمات سلبية، وتحمّلهم مسئولية الأزمات التي تمر بها المجتمعات الغربية.[1]

2. **الإرهاب المضاد**

ارتبط الإرهاب اليميني ضد المسلمين في أوروبا –**بشكل أو بآخر**– بالهجمات الإرهابية التي تعرضت لها الدول الغربية خلال السنوات الماضية، إذ إن العناصر الإرهابية اليمينية تبرر هجماتها باعتبارها رد فعل على ما ينفّذه كل من تنظيمي "**داعش**" و"**القاعدة**" من هجمات إرهابية في الدول الغربية.[2]

3. **المسارات المجتمعية**

---

[1] بسيوني محمد، الحلقة المفرغة:محفزات "الإرهاب المضاد" تجاه المسلمين في الغرب، في الموقع:

https://www.hespress.com/politique/356708.html

اخر زيارة للموقع، 2018/04/05، 12:20.

[2] تجلى هذا الترابط بين الهجمات الإرهابية المتبادلة في أكثر من دولة غربية، فبعد الهجوم الإرهابي الذي تبناه تنظيم "داعش" على مقر مجلة "شارلي إيبدو" الفرنسية في يناير 2015، تعرضت ستة مساجد لهجوم مسلح من جانب عناصر إرهابية يمينية، كما استهدفت عبوة ناسفة محلية الصنع مطعمًا بالقرب من مسجد في فيلفرانش سور ساون.

وعقب الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها بريطانيا مؤخرًا، سجلت التقارير الأمنية ارتفاعًا في جرائم الكراهية تجاه المسلمين، وخلال الأسبوع التالي على هجوم مانشستر الإرهابي في 22 مايو 2017، ارتفع عدد الهجمات ضد المسلمين في هذه المدينة إلى نحو خمسة أضعاف عما كانت عليه قبل الهجوم؛ حيث تم الإبلاغ عن 139 حادثًا ضد المسلمين، مقارنة بـ25 حادثًا في الأسبوع السابق على الهجوم.

في دراسة صادرة في **جويلية 2016** عن مركز "**بيو**" للأبحاث، اتضح أن نسبة لا يُستهان بها داخل المجتمعات الأوروبية تعتنق وجهة نظر سلبية تجاه اللاجئين، حيث ينتشر اعتقاد بأن تدفق اللاجئين إلى الدول الأوروبية سيؤدي إلى تزايد احتمالات التعرض لهجمات إرهابية.[1]

بموازاة تلك المؤشرات، بدا السياق المجتمعي في الدول الغربية، لا سيما في الدول الأوروبية، محملاً بتوجهات تعزز من إقصاء المسلمين، والتمييز الاقتصادي والسياسي والديني تجاههم، وممارسة أنماط ثقافية من العنف بشأنهم، والتي تدلل –بحسب **باربرا ويتمر**[2]– "**عن أشكال من القبول، والإقرار للعنف، وتعبر عنها خطب الرموز والمؤسسات والمعتقدات والمواقف والممارسات الاجتماعية في الثقافة الغربية**".[3]

وعليه، أكسبت المعطيات السابقة "**الحلقة المفرغة**" للإرهاب زخمًا متزايدًا، فهي من جهة أدت إلى انسحاب المسلمين من الكثير من المجتمعات الغربية، والانعزال في مناطق هامشية لتزيد معه احتمالات تبني توجهات متطرفة تجاه المجتمعات الرافضة لهم، ومن جهة أخرى منحت للإرهاب اليميني ضد المسلمين قدرًا من التبرير في مجتمعات –في حد ذاتها– تتضمن صورًا من الكراهية والرفض للمسلمين.

4. أطروحة النقاء المجتمعي

يمتلك الإرهاب اليميني ضد المسلمين، مثله مثل إرهاب "داعش" و"القاعدة"، رؤية تطهرية إزاء العالم تختزله في ثنائيات قاصرة تكون مناط الحكم والإدراك، أو بتعبير "**بيار كونيسا**" فإن "**الكثير من النزاعات الدينية تقوم على تصوير الآخر على أنه الشر، بل هو الشيطان في حد ذاته، ويجب على الحرب أن تؤدي إلى إبادته التامة على مستوى العالم**".[4]

---

[1] إذ أجرى معهد **بيف** "**بريطانيا**" استطلاعاً للرأي في صيف 2016 كانت نتائجه مشابهة للدراسة الجديدة. بيد أن الفرق كان في فروق كبيرة بين الدول. إذ أن الدول الخمس آنذاك كانت تحمل في مجملها صورة قاتمة عن المسلمين: المجر بنسبة 72 في المائة وإيطاليا 69 في المائة وبولندا 66 في المائة واليونان 65 في المائة وإسبانيا 50 في المائة.

في المقابل كان نسبة الألمان والبريطانيين منخفضة بـ28 و29 في المائة. وحسب استطلاع الرأي أجراه معهد بيو الأمريكي للأبحاث فإن معدل ما نسبته 59 في المائة من المشاركين في كل البلدان يخافون من أن تؤدي موجة اللاجئين إلى مزيد من الهجمات الإرهابية. وهي نفس النتيجة التي توصل إليها استطلاع للرأي في الولايات المتحدة.

[2] الأنماط الثقافية للعنف: أنظر :

https://a9nh.wordpress.com/2012/04/04/%d9%85%d9%82%d8%a7%d8%b1%d8%a8%d8%a9-%d9%85%d9%88%d8%ac%d8%b2%d8%a9-%d9%84%d9%83%d8%aa%d8%a7%d8%a8-%d8%a7%d9%84%d8%a3%d9%86%d9%85%d8%a7%d8%b7-%d8%a7%d9%84%d8%ab%d9%82%d8%a7%d9%81%d9%8a%d8%a9-%d9%84/

[3] بسيوني محمد، المرجع السابق.

[4] نفس المرجع.

ومنه، فمثل هذه التداعيات للمقاربة غير الواضحة في التعامل مع أدوار الإسلام السياسي في منطقة المتوسط، تمهد لواقع أمني صراعي له عدة أبعاد، " **مجتمعية، حضارية، قيمية** "، وعلى هذا الأساس فإن العمل على تغيير وتعديل هذه المقاربة هو الأمر الذي سيقلل من خطورة هذه التداعيات، وتعديا هذه المقاربة يكون عبر:

- وضع إطار واضح للتعامل مع حركات الإسلام السياسي.
- عدم استخدام عنصر البراغماتية في التعامل مع أدوار الإسلام السياسي، كون هذه السياسة لا تضمن بقاء الأوضاء السياسية والاجتماعية والأمنية على ماهية عليه في كل مرة.
- التوافق على وضع تعريف محدد لأدوار حركات الإسلام السياسي المقبولة محليا وإقليميا.
- الإطار الدستوري لا بد أن يعد وفق التطورات الحاصلة في المجال المجتمعي، ليوافق التطورات المجتمعية، حيث الأطر الدستورية التقليدية لا تستطيع تفسير التطورات المتسارعة في المجتمعات مختلفة التركيب الاجتماعي.

المطلب الثاني: السيناريو التراجعي : تحول الخطاب الأمني تجاه الإسلام السياسي من الأمننة إلى تفكيك الأمننة

أحدث الحراك المجتمعي، وفي فترة قصيرة زمنيا، تغييرات جوهرية في المنطقة المتوسطية بعد الإطاحة ببعض الأنظمة السياسية القديمة في المنطقة، كما شكلت ضغوطا متزايدة على ،أنظمة أخرى اجتاحت بلدانها الاحتجاجات والاضطرابات الداخلية متأثرة بهذا الحراك ، وساهمت إلى حد كبير في تحريك عجلة الاصلاحات المجمدة، ولو بشكل نسبي، في بعض الاقطار العربية وإن كانت مؤقتة او بطيئة وطفيفة بعض الشيء.

نتيجة لذلك، فمن غير المستبعد أن تساهم تلك الحراكات المجتمعية في إعادة تشكيل المستقبل السياسي للمنطقة المتوسطية برمتها، وبالتالي سيكون لها انعكاسات وتداعيات كبيرة ومتواصلة على الوضع الإقليمي، خصوصا فيما يتعلق بموازين القوى والتحالفات ونفوذ الدول الفاعلة والمؤثرة في الإقليم مثل **إيران وتركيا والكيان الإسرائيلي**، ومن الطبيعي أيضا أن يكون لهذا التحول، الذي حدث في هذه المنطقة الحيوية والاستراتيجية، أصداؤه وتداعياته العالمية، فالولايات المتحدة مثلا تتابع ما يجري في المنطقة بدقة وحذر

شـديدين، وتعمل على تأمين مصـالحها الحيوية والحفاظ على نفوذها، والأمر ذاته ينطبق على دول أخرى كالاتحاد الأوروبي وروسيا والصين مثلا.[1]

على ضـوء ذلك، بات جليا بأن تداعيات الحراك المجتمعي العربي لم تقتصـر على الوضـع السـياسـي في العالم العربي فحسـب، وإنما كانت هناك تأثيرات وانعكاسـات كثيرة على النسـق الاقتصـادي والاجتماعي الذي سـيلقي بظلاله على النسـق الثقافي وانسـاق أخرى ايضـا، فقد ألقى هذا الحراك بظلاله على الواقع الاقتصـــادي المتردي بالأســـاس في أغلب الدول العربية، فكانت في آن واحد، ســـبباً لتراجع الأداء الاقتصـــادي، كما كانت نتيجة لميراث اقتصـــادي مليء باختلالات هيكلية مزمنة في كافة القطاعات الاقتصادية، وتراكم في الديون، وزيادة مفرطة في عجز الموازنات، وانتشار البطالة بين الشباب.[2]

- يمثل التناقض بين أهداف الفواعل الأمنية في منطقة المتوسط، نقط ضعف وانكشاف حساسة تجاه القضايا الأمنية خصوصا، وفي قضية الإسلام السياسي نجد أن:

1. **الاتحاد الأوروبي:** يؤكد على أن الســياق العام للعلاقات الأورومتوســطية لا بد أن يتم في إطار الحوار المتسـاوي واتخاذ سـياسـات واسـتراتيجيات حسـاسـة وحذرة للتعامل مع الوضـع الخاص للديمقراطية وحقوق الإنسان في دول جنوب المتوسط بشكل عام.[3]

2. **الأنظمة السـياسـية جنوب المتوسـط:** فالاحتفاظ بالسـلطة والنظام القائم يتفوق على هذا الحوار المتعلق بالإصلاحات الاقتصادية والسياسية وبرامج التنمية المتأخرة أصلا والتي تم إنهاؤها مبكرا.[4]

أولا: الاتحاد الأوروبي وتحول الخطاب الأمني: تقبل الإسلام دون إسلاموفوبيا

الاتحاد الأوروبي له أن يغير من سـياسـته تجاه حركات الإسـلام السـياسـي إذا كانت هي الفاعل المهيمن اجتماعيا، وذلك عن طريق المشـــاركة الديموقراطية الحقيقية والتي توصـــل في كل مرة طرفا من تيارات

---

[1] عبد اللطيف،حلمي :اقتصاديات دول"الربيع العربي"..الواقع والآفاق، المجلة 29 ديسمبر، 2012، ص ص 35..36

[2] –(1)نفس المرجع.

[3] Christian Koch, The Societal Sources of Change in the MiddleEast, Internationale Politik und Gesellschaft, 4/2004, p. 68.

[4] (EUMC), Report on Anti-Islamic Reactions in the EU European Monitoring Centre on Racism and Xenophobia Terrorist Acts against the USA, Vienna (2001). after the

الإسـلام السـياسـي إلى الحكم أو على الأقل المشـاركة فيه،[1] حيث نجد أن الاتحاد الأوروبي غيّر خطابه جزئيا حول أمننة الإسلام السياسي، عبر جهود محاربة التمييز ضد المسلمين جارية في البلدان الأوروبية، فالقلق لا يتعلق فقط بالجوانب الاقتصادية بل يشمل الأمور الثقافية الدينية أيضا.

على ذلك، كان هناك زيادة في المبادرات الرسمية لحماية الحقوق الإسلامية في المجالات المختلفة، وهذه المبادرات تشـمل كل من الوزارات الفرنسـية الجديدة ،والتشـريع الأخير ضـد خطاب الحقد في المملكة المتحدة، وتقوية المنظمات الإسـلامية العاملة على نزع الحقد كما هو حال مع مؤسسـة اتحاد الإسـلاميين ضـد تشـهير إيطاليا في **2005** ، وكانت هناك أيضـا جهود دينية مشـتركة للحوار بين المسـلمين والمسيحيين

على العكس من ذلك، في ألمانيا المبادرات بقيادة رسمية كانت متواضـعة جدا، لكن المنظمات الإسـلامية والدينية اشـتركت في حوار نشـيط جدا، المنظمة الوطنية الجديدة التي تتبنى الحوارات الدينية المشـتركة فتحت فصـول محلية في المدن عبر ألمانيا المنظمة المسلمة حاولت توثيق محاربة ميول العداء للمسلمين في المجتمع، إحدى ركائزها الرئيسـية التوسـط مع الزعماء المسـلمين ورؤسـاء السـلطة لتعطيل النزاعات بطريقة سـلمية، كما أعلن مجلس الألمان إعادة توحيد ألمانيا بفتح يوم سـنوي "**للمسـجد المفتوح**"، الذي يدعى فيه الأعضاء الآخرين من الجالية لزيارة المسجد في جهود لتشجيع الحوار.

في السياق ذاته، هولندا وإسبانيا كانتا لهما العديد من المحاولات الرسمية لمحاربة التمييز العنصري وخوف مجتمعاتهم من الأجانب ، وفي **2006** أسست الدولة الإسبانية مجلس استشاري للعمل على مسائل تكامل المهاجرين، بعد ذلك بسـنة أُسـس مركز إسـباني لدرء التمييز العنصـري والخوف من الأجانب ويعمل بالاتصال مع الكيانات الوطنية والدولية لترويج فكرة المساواة.[2]

ومنه، فإن كل هذه المبادرات ليست لتقبل الإسلام بصفة مطلقة، فالإسلام لا يزال ينظر إليه كدين أجنبي وخطر، وأوروبا ليست جاهزة بعد لتقبله.

---

[1] Zuhal Yesilyurt Gündüz, Europe and Islam: No Securitization, Please!, International Policy Analysis, Friedrich-Ebert-Stiftung ; OCTOBER 2007, p6.

[2] Jocelyne Cesari , The Securitisation of Islam in Europe, in, ,Jocelyne Cesari, Muslim in the west after 11/09/2001,new york, Routledge, 2010, pp.9-27

ويرى **إنجمار كارلسـون**[1] "أنَّ الشـرط الجوهري لنجاح عملية اندماج المهاجرين يتمثل في قدرة الغرب على التعرُّف على الوجوه المختلفة للإسلام، والتباين بين المهاجرين المسلمين، عوضاً عن الاستسلام للمقولات والمفاهيم المغلوطة"، كتلك التي تقول: **عندما تلاشى الخطُّ الأحمر تقدَّم الخط الأخضر ليحلَّ مكانه.**

على ذلك، فإن دعاوى من هذا النوع تحمل مخاطر اســتغلالها لتعزيز الإحســاس بالوحدة الأوروبيَّة، وهو إحساس بدأ بالتضاؤل الآن بعد أن وصل إلى ذروته في نهاية الثمانينات.

فوجود ما يزيد على (10) ملايين مســـلم في أوروبا الغربيَّة، والاعتراف بحقيقة أنَّ الهجرة من العالم الإسلامي ستتواتر، يفرض طرد الهواجس التي تدفع لرؤية هؤلاء المهاجرين كرتل إسلامي عظيم التجانس، يزحف تحت رايات الإسلام الخضر بسيوف معقوفة يحملونها في يد والقرآن في اليد الأخرى لاقتلاع أنماط الرفاهية الاجتماعيَّة في الغرب.[2]

وعليه، هذا التوجه الأوروبي نحو تفكيك عنصر الأمننة أو رفع طابع الأمننة عن الإسلام عموما والإسلام السياسي بشكل خاص يشكل تحديا وتهديدا للوجود الأوروبي نفسه من قبل اليمين المتطرف:

❖ **تنامي التطلعات القومية للأحزاب اليمينية الرافضة للإسلام والمسلمين:**

برزت على الخارطة السـياسـية في السـنوات القليلة الماضـية، أحزاب يمينية متطرفة تمكنت من الوصـول إلى أجهزة السلطة في عديد دول أوروبا، حيث برزت ، ،**حركة أوروبا الأمم والحريات**، و التي تضم حزب **الجبهة الوطنية الفرنســـية**، بزعامة مارين لوبان، و**حزب الحرية النمســـاوي** بزعامة هاينز– كريســـتيان شتراخه، و**حزب رابطة الشمال** "**ليجا نورد**" الإيطالي، و**حزب الحرية الهولندي**، بزعامة خيرت فيلدرز.

وذلك من خلال الاجتماع في **براغ** –جمهورية التشيك– من قبل وجه جديد في مسرح اليمين المتطرف في أوروبا وهو **توميو أوكامورا**، الذي حصل حزبه "**الحرية والديمقراطية المباشرة**" المناهض للمهاجرين، الذي تأســس في عام **2015**، على **10.6%** من الأصـــوات في الانتخابات البرلمانية التي جرت في أكتوبر الماضي 2016.

---

[1] **أكسل إنجمار كارلسون** ، من مواليد 16 يناير 1942 في بورصريد في سمولاند ، هو دبلوماسي سويدي ومؤلف كتب حول ، من بين أمور أخرى ، أقليات مختلفة ، ديانات مختلفة ، الشرق الأوسط ، الصين وألمانيا.

[2] يوسف كريم، المهاجرون المسلمون في أوروبا بين قضايا الهوية والإرهاب،مجلة العلوم السياسية والقانون،برلين،ألمانيا،العدد الثالث، يونيو حزيران 2017، ص261

إضـافة إلى ذلك، تولى حزب اليمين المتطرف في النمسا ثلاث وزارات سيادية في الحكومة الائتلافية هي الدفاع، الخارجية، والداخلية، وأكد رئيســه هاينز- كريســتيان شــتراخه أنه وبطلب من حليفه في الحكومة سيباستيان كورتز، لن يلجأ إلى الاستفتاء الشعبي فيما يخص الخروج من الاتحاد الأوروبي.

وردّا على ذلك، كانت المفوضـية الأوروبية قد أطلقت في سـبتمبر الماضــي إجراءات انتهاك القواعد ضـد التشـيك والمجر وبولندا، لرفضــها اسـتقبال المهاجرين من الدول الأخرى الأعضــاء في الاتحاد الأوروبي بموجب خطة تقاســم عبء اللاجئين، وقال **غيرت فيلدرز**، زعيم حزب الحرية الهولندي، **إن الهجرة من الدول المسـلمة تمثل إحدى أكبر المشـاكل التي تواجهها أوروبا**، وشـدد اليميني الهولندي على "**ضـرورة منع الهجرة الجماعية إلى أوروبا حتى لو اضــطررنا إلى إقامة حد**"، مشـيرا إلى أن الاتحاد الأوروبي لم يعد بإمكانه إبقاء الأبواب والنوافذ مفتوحة أمام المهاجرين من العالم الإسـلامي، وأضــاف أن "**بروكسـل – الاتحاد الأوروبي- تشــكل تهديدا وجوديا لدولنا**"، معبرا عن أمله في أن يبقي التشــيكيون أبوابهم مغلقة تماما أمام الهجرة الجماعية.[1]

❖ **احتمالية انهيار الاتحاد الأوروبي**

قامت وزارة الدفاع الألمانية، لأول مرة في تاريخها، بعمل وثيقة تحليلية لدراســـة الأحداث الســـياســـية والاجتماعية المحتملة التي سوف تحدث في أوروبا والعالم خلال السنوات العشرين القادمة.

ووفقا للمعلومات التي نشـرتها مجلة "**دير-شـبيغل**"، فلقد رجح مصـممو الاسـتراتيجيات العسـكرية في وزارة الدفاع الألمانية في هذه الوثيقة التحليلية، احتمالية انهيار الدول الأوروبية خلال العقود القادمة.[2]

وتجدر الإشــارة هنا بأن هذه الوثيقة التحليلية المعنونة بـــــ"**الرؤية الاســتراتيجية لعام 2040**" قد بحثت المصــير المحتمل لأوروبا والعالم، ولقد تمت الموافقة على هذه الوثيقة من قبل كبار المســؤولين في وزارة الدفاع الألمانية في أواخر **فيفري 2017**، ولكنها ظلت سرية منذ ذلك الحين[3].

---

[1] عبد المنعم محمد،جتماع موسع لقادة اليمين في القارة العجوز يبحث "تفكيك" الاتحاد الأوروبي وخطر "الاستعمار الإسلامي"، في الموقع:
https://arabic.rt.com/world/915999-%D8%AA%D9%81%D9%83%D9%8A%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%
اخر زيارة للموقع: 2018/04/05، 15:45.

[2] هاشم سليمان، دراسة تتنبأ بانهيار الاتحاد الأوروبي وسقوط العولمة، في الموقع:
http://dalil.org/%d8%af%d8%b1%d8%a7%d8%b3%d8%a9-%d8%aa%d8%aa%d9%86%d8%a8%d8%a3-%d8%a8%d8%a7%d9%86%d9%87%d9%8a%d8%a7%d8%b1-

[3] نفس المرجع.

في سياق متصل، تناولت هذه الوثيقة التي تضم **102** صفحة، والتي صدرت لأول مرة في التاريخ العسكري الألماني، مسألة كيف ستستطيع الأحداث الاجتماعية والصراعات الدولية أن تؤثر على أمن جمهورية ألمانيا الاتحادية في العقود المقبلة ؟

ووفقا لما صرحت به إذاعة "**دويتشة فيله**" في تقرير أعدته مسبقا، فإن هذه الدراسة خرجت بخطة ونموذجاً، من المرجح أن يستفيد منها الجيش الألماني في المستقبل، غير أن هذه الوثيقة لا تزال تفتقر إلى الاستنتاجات والاقتراحات النهائية بشأن القدرة العسكرية للجيش الألماني.

على ذلك، ناقش أحد السيناريوهات الستة الواردة في هذه الوثيقة، احتمالية **انهيار الاتحاد الأوروبي**، وحدد كاتبو وثيقة "**الرؤية الاستراتيجية 2040**" معالم العالم المستقبلي الذي **سيختفي فيه النظام العالمي، بعد عقود من حالة عدم الاستقرار التي ستنتابه، وستنهار القيم الاجتماعية في جميع أنحاء العالم وستتوقف عملية العولمة.**

وفي سياق متصل، ذكر المصممون الاستراتيجيون بوزارة الدفاع الألمانية، قائلين: "**لقد تم التخلي عن فكرة توسيع الاتحاد الأوروبي، ولقد طالبت بلدان أخرى بالانسحاب وترك هذا الاتحاد الأوروبي، لقد فقدت أوروبا قدرتها التنافسية العالمية، كذلك فإن الاضطرابات المتزايدة في العالم والازدواجية والتوترات بين البلدان، قد غيرت بشكل كبير البيئة الأمنية في ألمانيا وفي كل أوروبا أيضا**"[1].

ومن جهة أُخرى ذكر كاتبو هذه الوثيقة في سيناريو آخر مرتبط بمستقبل الاتحاد الأوروبي بعنوان "**الغرب ضد الشرق**"، حيث قالوا: لم يُسمح لبعض دول أوروبا الشرقية بالانضمام إلى هذا الاتحاد الأوروبي ولهذا السبب فإن تلك الدول اتجهت للانضمام إلى الكتل الشرقية الأخرى[2].

ثانيا: دول جنوب المتوسط بين مقاربة تفكيك الأمننة/تغيير نمط الحكم/مستقبل العلاقة مع الاتحاد الأوروبي

في ظل تراجع الحريات وعودة أجواء القمع، لا يُتوقع لكثير من القوى الاجتماعية والسياسية أن تنحني باتجاه المعارضة الجادة لبعض الأنظمة العربية القائمة، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى خلق مجتمعات تعاني خوفا وفضاءً سياسيا مُصطنعًا لا يمكنه أن يقدم البدائل للنظام القائم، كل ذلك تحت ذريعة منع وصول الإسلاميين إلى الحكم.

[1] نفس المرجع.

[2] نفس المرجع.

والواقع أن هذه الذريعة هي ذاتها التي استخدمتها بعض الحكومات العربية لإقناع الولايات المتحدة بالتخلي عن توجهاتها للإصلاح السياسي والديمقراطي في المنطقة العربية بعد إطلاق الدول الصناعية الثماني مشروع الإصلاح في الشرق الأوسط عام **2004**، حيث عمدت بعض هذه الحكومات إلى التخويف من حكم الإسلاميين و"**تصنيع ودعم**" نماذج متطرفة من الحركات الإسلامية لخدمة توجهاتها في الإمساك بالسلطة وتعطيل أي تحول ديمقراطي حقيقي.[1]

كما تحمل هذه المواجهة -إن استمرت- مخاطر متحققة على الأمن والاستقرار في المنطقة، حيث سينعش ذلك تيارات متشددة، بل وتيارات عنفية مقابل عنف الدولة، كما ستكون انعكاساته طويلة الأمد على الاقتصاد والتنمية والاستثمارات، فضلا عن تأثيرها على البنية الاجتماعية والثقافية. علاوة على ذلك، فإن فرص تحقق نظرية الديمقراطية والحكم الرشيد -بوصفها نهجا معاصرا- ستتضاءل في بعض الدول العربية، مما يهدد بردّه عن الديمقراطية وعن الحريات نحو الدكتاتورية وإرهاب الدولة، وُيفقد القوى السياسية والاجتماعية -ومنها الإسلامية- الفرص المتكافئة لتحقيق البرامج والأهداف السياسية، كما سيشجع ذلك على مزيد من الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان، ويتسبب في تراجع الشفافية والمحاسبة في هذه البلدان.

فيما يتعلق بالمستقبل، فإن حركات الإسلام السياسي في العالم العربي والتي تعدّ جزءا من ماضيه وجزءا من حاضره، ستبقى على الأرجح جزءا هاما من مستقبله أيضا، ويجدر بالآخرين -من غير التيار الإسلامي- أن يدركوا أهمية التعامل معها وفق قواعد اللعبة الديمقراطية لبناء دول ديمقراطية مستقرة وناهضة وآمنة فكريا واجتماعيا وسياسيا، وإن جاءت هذه الديمقراطية في جولة بالإسلاميين إلى السلطة فقد لا تأتي بهم في جولات أخرى، حيث إن من أهم مقتضيات نجاح التحول الديمقراطي إلغاء ظواهر التهميش والإقصاء التي تُشكِّل عادة بؤرا تُقوِّض أي مسار ديمقراطي في العالم، فكيف إذا كان الإقصاء لمن يفوزون بانتخابات حرة مرات عدة ثم يُجرَّمون ويودعون في السجون.[2]

- **وعلى هذا الأساس فإن الواقع الأمني والجيوسياسي في منطقة المتوسط، في إطار الشكل الثاني من مقاربات التعامل مع أدوار الإسلام السياسي، وهي المقاربة التفكيكية ونزع طابع الأمننة عن الإسلام السياسي، لا تخلو من مخاطر وتهديدات شاملة للمنطقة في ظل تنامي**

---

[1] الحمد جواد، تداعيات المواجهة مع الإسلام السياسي، في الموقع:

http ://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/4/4/

اخر زيارة للموقع، 2018/04/05، 16:00.

[2] نفس المرجع.

اليمين المتطرف في أوروبا، وبقاء الوضع السياسي والاجتماعي جنوب المتوسط دون انخراط ديموقراطي حقيقي، وعليه تتحدد أهم معالم الوضع الأمني والجيوسياسي في منطقة المتوسط من خلال هذه المقاربة من خلال النقاط التالية:

1. **الاتحاد الأوروبي كفاعل أمني:** حتى وإن كانت هناك إرادة سياسية لنزع وتفكيك طابع الأمننة عن حركات الإسلام السياسي، فإن المكونات الاجتماعية والسياسية الداخلية للاتحاد تعوق دون هذه العملية، خصوصا اليمين المتطرف، "الجمهور المعادي للمسلمين".
2. **دول جنوب المتوسط:** وفي حال عدم انخراطها في إصلاحات سياسية واقتصادية أساسية وحقيقية سوف تبقى تسير على نفس النهج مع أمننة الإسلام السياسي سواء بالمقاربة الشاملة أو على الأقل عبر سياسات الاحتواء والتهميش.
3. **اليمين المتطرف في أوروبا:** يمثل طرفا متناميا في المعادلة الأمنية في منطقة المتوسط، حيث قد يؤدي هذا الدول المتصاعد إلى انهيار المنظومة السياسية والاجتماعية للاتحاد الأوروبي ككل، إذا ما اندمج هذا الأخير في علاقات طبيعية مع الإسلام والإسلام السياسي.
4. **المستقبل الأمني والجيوسياسي لمنطقة المتوسط:** في ظل هذه المقاربة لا يبدو واضحا لكثرة الفواعل والمتغيرات السياسية والقيمية والأمنية والحضارية والاقتصادية المتداخلة في هذه المقاربة، وعليه دون وجود إرادة سياسية حقيقية واعية وصادقة لدى دول جنوب المتوسط للتحول إلى أنظمة تداول سلمي على السلطة، حتى وإن أنتجت هذه العملية تيارات محسوبة على الإسلام السياسي، لا يمكن تحقيق الاستقرار في المنطقة جنوب متوسطية وبالتالي منطقة المتوسط ككل.

المطلب الثالث: السيناريو التصعيدي: المقاربة الأمنية الشاملة/الأمننة الشاملة للإسلام السياسي وانهيار المنظومة الأمنية المتوسطية

عند محاولة تحليل المقاربة الأمنية الشاملة تجاه الإسلام السياسي في منطقة المتوسط، لا بد من تحديد نظرة الفواعل الأمنية لهذا المتغير "أدوار الإسلام السياسي"، في المنطقة، ومنه يمكن تحديد الأطر العامة للسياسات والاستراتيجيات التي يمكن أن تتبعها هذه الفواعل تجاه الإسلام السياسي، وهنا يمكن تحديد توجهين أساسيين، يمهدان لنفس السلوك التصعيدي تجاه الإسلام السياسي في كلتا ضفتي المتوسط[1]

---

[1] Timo Behr, Dealing with Political Islam: Foreign Policy-Making between the Union and the Member States, Section: Enlargement and the European Neighborhood Governance and Democratization in the Wider Europe (535),fifth Pan-European Conference on EU Politics ECPR Porto, 23-26 June 2010, p7

أولا: أنماط العلاقة الأمنية في إطار المقاربة التركيبية "الأمننة الشاملة للإسلام السياسي"

✓ **الاتجاه الأول "الاتحاد الأوروبي"**

ويمكن أن يُطلق عليها اسم "**وجهة النظر السياقية**، التي تعتقد بأن سياسات وممارسات الأحزاب السياسية لا تقودها الأيديولوجية بقدر ما تقودها الأحداث، وترى إلى هذه الجماعات باعتبار أنها تعمل برد الفعل وتميل إلى التكيف، وهكذا، على سبيل المثال، أنتج القمع العنيف الذي واجهته جماعة الإخوان المسلمين المصرية في الستينيات نهجاً أكثر حذراً لدى قيادة الحركة، مصحوباً بالتطرف على هامشها، وفي المقابل، قادت الفرص السياسية التي وفرتها الحراك الاجتماعي في **2010-2011** الجماعة إلى دخول معترك اللعبة الانتخابية، كما يلاحظ العالم السياسي **ستيفن بروك** في مساهمته في الكتاب "**إعادة نظر في الإسلام السياسي**"، ويعتقد أصحاب النظرة السياقية بأن الجماعات الإسلامية تسعى إلى التكيف مع الظروف والأعراف الخاصة بالبلد المعني (على سبيل المثال، **الاعتراف بالأنظمة الملكية في الأردن والمغرب**)، والهدف الرئيسي لهذه الجماعات هو البقاء على قيد الحياة كمنظمات متماسكة وكفاعلين سياسيين، وفي كثير من الأحيان، لا يعدو استخدامها للخطاب الديني كونه "**كلام إسلامي**" (بكلمات العالم السياسي الفرنسي فرنسوا بورغا) ،أي كطريقة للتعبير عن هوية فريدة من نوعها وإنطاق المظالم، خصوصاً ضد الغرب[1].

✓ **الاتجاه الثاني " الأنظمة السياسية جنوب المتوسط":**

نظرتها للإسلام السياسي ستبقى في نفس السياق، فهي تلك التي يمكن أن تدعى "**وجهة النظر الجوهرية**"[2]، وهي ترى أن الإسلاميين هم في الأساس إيديولوجيون، وأن أي تنازلات يقدمونها للمبادئ أو المؤسسات العلمانية هي تحركات تكتيكية بحتة، حيث لا تمنعهم مشاركتهم في السياسات الانتخابية من الدعوة إلى الجهاد العنيف أيضاً، ووفقاً لهذه النظرة، فإن المفهوم الإسلامي الحقيقي للديمقراطية هو "**رجل واحد، صوت واحد، مرة واحدة**"، وبعبارات أخرى، يرى الإسلاميون صندوق الاقتراع كمجرد طريق إلى السلطة، وبمجرد أن يصبحوا هناك، فإنهم يستبدلون **الديمقراطية بالثيوقراطية**[3]، والنتيجة الطبيعية لهذه

---

[1] أبو زينة علاء الدين، الإسلام السياسي بعد الربيع العربي.. بين الجهاد والديمقراطية

http://alghad.com/articles/1977282-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85-
-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A

اخر زيارة للموقع، 2018/04/07، 09:10.

[2] Timo Behr, Op.cit., P8.

[3] **الثيوقراطية**: بضم الياء أو الثيوقراطية (بالإنجليزية: Theocracy) وتعني حكم الكهنة أو الحكومة الدينية او الحكم الديني . تتكون كلمة ثيوقراطية من كلمتين مدمجتين في اللغة اليونانية هما ثيو وتعني الدين وقراط وتعني الحكم وعليه فان الثيوقراطية هي نظام حكم يستمد الحاكم فيه سلطته

الأطروحة هي الفكرة –التي يطرحها بحماس منتقدو حركات الإســلام الســياســي– ، وإنما يتبناها بعض المنتمين إليها أيضاً والقائلة "**إن اللاهوت الإسلامي لا يعترف بأي فصل بين الدين والسياسة**"، وبذلك لا يستطيع الإسلامي الموثوق والحقيقي أن يتخلى عن أجندته الأيديولوجية لصالح مقاربة أكثر براغماتية أو ديمقراطية.

إذن، فالحقيقة المطلقة تقريبا والخاضــعة للتجريب والتحليل والتفســير هي أن البناء الســياســي والأمني الاقليمي لمنطقة المتوسط، يعاد فهمه لتحديد إمكانية قيام ديمقراطية حقيقية في الوطن العربي والإسلامي تحتمل بالفعل وصول **الحركة الإسلامية** إلى السلطة، وتتضمن أيضاً فرص المشاركة العامة وتداول السلطة والتنافس عليها سلمياً، وفرص الحوار مع الغرب وتحقيق فهم متبادل بين الطرفين، والأهم من ذلك شروط ومستوى الاستقلال والتنمية في الدول العربية والإسلامية، ومن ثم الإجابة عن التساؤل الملح عن أهمية الوصول إلى السلطة أو المشاركة السياسية وحجم الخسائر الناتجة عن ذلك.[1]

- ✓ **تمثل هذه الأفكار وإن كانت في مدلولها إيجابية بالنسبة لمستقبل منطقة جنوب المتوسط، وبالتالي الإقليم المتوسطي، غير أن نظرة الأنظمة الســياســية لهذا المعطى من خلال تقبل أدوار متنامية للحركات الإسلامية في السلطة تبقى متجه باتجاه الإقصاء التام أو الاحتواء الشامل في أقل تقدير.**

بالنسبة للاتحاد الأوروبي، فسياسته تجاه أدوار الإسلام السياسي تبقى غير واضحة كونها مرتبطة بأدوار الأنظمة السياسية الحاكمة، وعليه فالاتحاد الأوروبي يبقى بين مقاربتين أساسيتين، وكلتاهما تجعله في مأزق **سياسي/أمني** سواء على المستوى المحلي أو المستوى الإقليمي:

- ✓ الإقصاء التام لأدوار الإسلام السياسي يجعله في تبعية لمساومات أنظمة جنوب المتوسط حول بعض لقضايا الأمنية، خصوصا "ال**هجرة غير الشرعية، اللجوء، الإرهاب، تجارة المخدرات، المتطرفين**"، على الرغم من وجود إمكانية التعامل الإيجابي مع حركات الإســلام الســياســي، في حال وصولها للسلطة.
- ✓ الاعتراف المتزايد بأدوار الإســلام الســياســي، يهدد أمن الاتحاد من الداخل خصوصا من طرف اليمين المتطرف، والذي قد تصل سياساته إلى تفكيك وانهيار الاتحاد الأوروبي.

على هذا الأساس في هذه الفترة تبقى منطقة المتوسط وخصوصا الشق الشرقي تحت ضغط النزاعات، فلم تُحل المشكلة الفلسطينية/الاسرائيلية، وبقي الصراع مفتوحا وظلت المنطقة أسيرة النزاعات العربية/

مباشــرة من الإله، حيث تكون الطبقة الحاكمة من الكهنة أو رجال الدين الذين يعتبروا موجهين من قبل الإله أو يمتثلون لتعاليم ســماوية، وتكون الحكومة هي الكهنوت الديني ذاته أو على الأقل يسود رأي الكهنوت عليه

[1] Timo Behr, Op.cit., P.9.

العربية، ومن جهة ثانية تحت ضـــغط الاســـتبداد، الذي نتج عنه حركات تحولت فيما بعد إلى حروب خرجت عن سيطرة كل القوى السياسية العربية والدولية، وتحول هذا النزاع إلى صراع دولي وصلت تداعياته الأمن الأوروبي في حين كانت أوروبا تتطلع إلى دور ما لم يتسن لها القيام به نتيجة عوامل سياسية عدة أبرزها[1]:

1. التشتت الأوروبي والعشوائية في مقاربة قضايا الشرق الأوسط واعتماد سياسة الغموض عن قصد أو غير قصد.
2. التباس الموقف الأوروبي والذي كان أقرب إلى النظرية الميكافيلية[2] وابتعاده عن روح الديمقراطية.
3. عدم وجود موقف صـــارم من أنظمة الاســـتبداد، فبقي الموقف الأوروبي متذبذبا في التعامل مع الواقع والإنحياز إلى الحكام مع إهمال واضح لخيارات الشعوب.
4. تغليب المصالح الاقتصادية على السياسية والاجتماعية.

ثانيا: إعادة سيناريو فشل الشراكة الأورومتوسطية والانهيار الأمني المتوسطي

إن الشـراكة الأورومتوسـطية لم تتمكن من تحقيق أهدافها، لا في تغيير الوضــع السـياســي في الدول العربية، ولا في المساهمة في حلّ القضية الفلسطينية، وبالتالي في خلق فضاء متوسطي آمن، خال من الحروب والنزاعات .

مع ذلك ،وفي ظلّ التطورات الخطيرة المرتبطة بالأزمات العربية تظلّ الحاجة إلى التعاون الإقليمي في أوجها، إذ أنّ التحديات التي تعيشها المنطقة لا يمكن التصدّي لها بشكل انفرادي[3].

وهذا ما جعل بعض الأطراف من داخل الاتحاد الأوروبي ومن خارجه، تنادي بالخوض من جديد في مســألة الميثاق الأورومتوســطي للأمن، من خلال صــياغة جديدة تأخذ فيها مختلف الأطراف بعين الاعتبار دروس الماضــي، والحاجة الحالية للتوقي من ظاهرة الإرهاب والتصـدّي لها، من خلال وضــع

---

[1] الجوهري عباس، مستقبل الشرق الأوسط وآثاره على الأمن الأوروبي والسياسة الخارجية، في الموقع:
https://www.newlebanon.info/lebanon-now/351561/
اخر زيارة للموقع: 2018/07/04، 09:45.

[2] هذا المبدأ الذي تبناه نيكولا مياكافيلي المفكر والفيلسوف والسياسي الإيطالي في القرن السادس عشر، حيث يعتقد أن صاحب الهدف باستطاعته أن يستخدم الوسيلة التي يريدها أيا كانت وكيفما كانت دون قيود أو شروط. فكان هو أول من أسس لقاعدة الغاية تبرر الوسيلة.
واعتبرت هذه القاعدة هي الانطلاقة الأولى التي ينطلق منها كل سياسي ديكتاتوري، حيث يضعها نصب عينه ويتبناها لتبرر له الاستبداد وممارسة الطغيان والفساد الأخلاقي. ويرى مياكافيلي ضرورة استخدام العنف و القوة من قبل القائد السياسي مبررا ذلك بأنه يولد الخوف، و الخوف أساسي من أجل السيطرة على الشعوب –حسب اعتقاده– ومن لم يفعل ذلك لا يعتبره قائدا سياسيا ناجحا.

[3] إدريس أحمد، تونس والمنطقة المتوسـطية أمام التحديات الأمنية، ورقات سـياسـي، مركز الدراسـات المتوسـطية والدولية، تونس، جوان 2016، ص7.

سياسات مشتركة تكرس في نفس الوقت المعالجة الأمنية والمعالجة الاجتماعية والاقتصادية للمسألة وتضمن لهما النجاعة والنجاح[1].

من هذا المنطلق، فإن التعاطي مع نفس المشاكل بنفس السياسات ونفس الأفكار التي أثبت التاريخ التجريبي فشلها ينبئ بانهيار المنظومة الأمنية المتوسطية بشكل واسع، نظرا لعدم وجود إطار سياسي أمني واضح تسير عليه الفواعل الأمنية في المنطقة.

- ✓ بقاء النمط السائد من الأنظمة السياسية جنوب المتوسط، يزيد من تصعيد السياسة المتبعة تجاه حركات الإسلام السياسي، وكل الأطراف الراغبة في الوصول للسلطة، هو ما ينشأ عنه حالة من اليأس المستقبلي الذي قد يقود إلى العنف والتطرف.
- ✓ استمرار عملية أمننة أدوار الإسلام السياسي والإسلام والمسلمين عموما في أوروبا دون تدقيق العلاقة الحقيقية بين هذه المكونات، يؤزم الوضع المجتمعي في أوروبا، وينشئ بؤر توتر مجتمعية داخلية، لا يمكن التنبؤ بتحركاتها المستقبلية إذا ما اتجهت نحو العمل المتطرف.
- ✓ استمرار دعم الاتحاد الأوروبي لأنظمة دول جنوب المتوسط على الرغم من يقينه من عدم شرعيتها السياسية والاجتماعية والاخلاقية، يجعله معرضا لتداعيات أي أزمات أمنية مرتبط بهذا الإطار، كونه جزء من المشكلة، والطرف الذي يضفي الشرعية الدولية والإقليمية على هذه الأنظمة.
- ✓ عدم وضوح عملية أمننة أدوار الإسلام السياسي في منطقة المتوسط من طرف الفواعل الرسمية "الاتحاد الأوروبي–أنظمة جنوب المتوسط"، لا يمهد لتوافق سياسي وأمني في التعامل مع هذه القضية، على الرغم من استمرار عملية الأمننة لكن دون أفق واضح، ما يزيد من تعقيد الواقع الأمني أكثر.
- ✓ انهيار الأطر الأمنية التقليدية التي تربط العلاقة بين الاتحاد الأوروبي وأنظمة دول جنوب المتوسط، لظهور فواعل وقضايا جديدة تتطلب إطار زمني واسع لاستيعابها ودراستها، مثل: **التطرف في الداخل الأوروبي، الصراع بين التطرف الأوروبي– المهاجرين المسلمين، و**صراع التطرف في أوروبا.
- ✓ عدم وضوح الرؤية الأوروبية في أمننة قضايا الإسلام السياسي يجعل صياغة مقاربة أمنية أو سياسية أو حتى مجتمعية من الصعوبة بما كان أن توفر إطارا شاملا للعلاقات الأمنية المتوسطية، كون الإسلام السياسي حتى وإن تمت مصادرة أدواره في كل مرة من الأنظمة الحاكمة جنوب المتوسط فإن المصدر أو المرجعية المنشئة له تقبى موجودة ومتقبلة في الحاضنة المجتمعية في جنوب المتوسط، وهو عنصر "**الإسلام**"، كمركب اجتماعي شامل تتفق عليه كل الأطر المجتمعية كمركب يميز هذه المجتمعات، وأي

---

[1] نفس المرجع.

سـياسـة أو اسـتراتيجية لابد لها أن تراعي هذا المركب وحضـوره في البناء القيمي والحضـاري في منطقة المتوسط، وإلا فإن مواصلة أمننة كل العناصر المرتبطة بهذا المركب، بالضرورة سوف تؤدي إلى:

1. انهيار المنظومة السياسية والأمنية في دول جنوب المتوسط، والدخول في صراعات داخلية معقدة وطويلة المدى، قد ينتصر فيها المركب الإسـلامي المجتمعي على المركب الإسـلامي السلطوي، وهنا يجد الاتحاد الأوروبي نفسه أمام فراغ أمني لا يمكن احتواؤه.
2. انهيار أجزاء من المنظومة الأمنية الأوروبية، بانهيار المنظومة الأمنية لحلفائها في جنوب المتوسـط "الأنظمة السياسية"، وبالتالي كل السياسات والاستراتيجيات التقليدية لا يمكنها تحليل وتفسير وتصنيف الأحداث القادمة بشكل يضمن احتواؤها مرة أخرى.
3. انهيار المنظومة الأمنية المتوسـطية بشـكلها الحالي، ودخول أطراف وفواعل جديدة تصـيغ معادلات أمنية لا علاقة لها بالواقع الأمني السـابق، كونها انطلقت من مركبات مجتمعية متشـاركة بين المجتمعات جنوب متوسطية المرتبطة خصوصا بالمركب الإسلامي كمركب اجتماعي شامل، إضـافة إلى أدوار قوى إقليمية ودولية دائمة الحضـــور، مثل الولايات المتحدة وروســـيا، أو الدول حديثة الانخراط في المنظومة الأمنية المتوسطية بكل أبعادها مثل: الصين وإيران والسعودية وغيرها من الفواعل المؤثرة جيوسياسـي واقتصـاديا وأمنيا وحضاريا ودينيا.

الخـــــاتـــــمة

لقد تمثل الهدف الرئيسـي من خلال هذا البحث إلى تحديد أنماط العلاقة بين الإسـلام السـياسـي والوحدات المشـكلة للبيئة الأمنية في منطقة المتوسـط، وارتباط هذه العلاقة المعقدة بمنظومة/مركب اجتماعي واسـع ومعقد في التركيب والتمثيل وهو مركب "**الإسـلام**"، ليس فقط كدين، وإنما كمركب اجتماعي شـامل، والذي مثل منشأ العلاقة المعقدة بين أدوار الإسلام السياسي وأنماط التعامل مع حركاته في المنطقة، وهنا يمكن الاستناد إلى رأي الأستاذ "**فرانسوا بورغا**" الذي أكّد هذا الطرح من خلال قوله:

"نحن في مساحة خاطئة وخطيرة جدّا، فنحن، إذا ندخل في باب المشاكل التي نحن هنا لنتجاوزها من خلال الفحص النّقدي لثقافة الآخر، فإنّنا نحرم أنفسـنا من أفق تحليل مبدئي ونبدأ بخطأ فادحٍ وفهم خاطئ ونحصـر الأخطاء والمسـؤولية في المسـلمين وحدهم، ويضـيف كذلك، "إن المشـكلة التي نريد تجاوزها ترتبط بتفاعل ناجع ، وإِنتبهوا أنّي لا أقول إنّ الخطأ في الطّرف المقابل، أنا أقول إنّ الخطأ

وتمزّق النّسيج السّياسي والتوتّرات كلّها ناتجة عن سوء عمل وعن ديناميكيّة التقديم السّياسي الذي أقحمناها فيه".

على هذا الأساس فإن هذا الرأي المحايد يمثّل تمحيصا دقيقا لواقع العلاقة بين الإسلام السياسي والوحدات المشكلة للبناء الأمني المتوسطي، إذا ما اسقطنا ووسعنا هذا الإطار على الإسلام ككل كمركب اجتماعي شامل ومتعدد الأبعاد، فالمشكلة الأساسية التي عالجها البحث ليس في قضية الإسلام السياسي فقط كقضية أمنية ،لأن التحليل بهذا المنطق يظلّ محدودا كون الإسلام السياسي له مرجعية اجتماعية سياسية ثقافية دينية أوسع من أن تلخص في الجوانب الأمنية، لهذا وجب ربط المشكلة الأساسية للبحث بعنصر "**الإسلام**"، المركب الاجتماعي والمكون الرئيسي للواقع الاجتماعي في دول جنوب المتوسط، والمحدد الرئيسي لأدوار حركات الإسلام السياسي والمسلمين عموما في الاتحاد الأوروبي.

وهنا، نجد أن البحث قد أكد صحّة الافتراض المركب الذي انطلقت منه الدراسة وهو " التعامل مع الإسلام السياسي كقضية أمنية يزيد من تعقيد الواقع الأمني في منطقة المتوسط، هذا في الشق السلبي، أما في الشق الإيجابي، فقد تأكدت الفرضية كذلك، والتي ركزت على كيفية إذا ما تم فهم الإسلام كمنظومة قيمية متكاملة كلما زادت إمكانية التوصل إلى مقاربة أمنية متوسطية متكافئة بين الأطراف المتوسطيين.

حيث أن هذا الافتراض تم تمحيصه وتحليله ومناقشته بشكل مفكك ومركب بين الوحدات المتدخلة في هذه القضية، مما أكد الفرضية المرتبطة بنظرة وتفاعل الوحدات مع قضية الإسلام السياسي كجزء من منظومة قيمية أوسع "**الإسلام**"، والتي تمثل في حد ذاتها خطرا "**حسب نظرة الفواعل الأمنية**" متعدد المستويات على الواقع الأمني/الحضاري/الهوياتي الأوروبي، وخطرا متعدد الأبعاد على النظام السياسي جنوب المتوسط.

كما أكّدت الدراسة على أن مفهوم الأمن الموسع لا يعطي تفسيرا واضحا لبعض الظواهر الأمنية المعقدة، كونها مرتبطة بنظرة الفواعل للقضية الأمنية في حد ذاتها، وهذا الأمر مرتبط بمدى تطور العقل الاستراتيجي والسياسي والأمني للوحدات المتفاعلة مع القضية الأمنية، وكذلك مسألة الهوية والمصلحة، وهو الأمر الذي وجد متناقضا في منطقة جنوب المتوسط، حيث يمثل الإسلام السياسي تهديدا شاملا للنظام السياسي على الرغم من كون المركب الإسلامي يجمع بين "**النظام السياسي**" و"**حركات الإسلام السياسي**"، غير أن عدم استيعاب النظام السياسي لنشاط هذه الحركات قدّمها كقضية أمنية مهدّدة للأمن الشامل في الدولة، ونفس الأمر نجده مطبقا في الاتحاد الأوروبي عندما تعامل مع قضية الإسلام

السياسي كقضية أمنية مبنية على كيفية تعاطي حركات الإسلام السياسي مع الإسلام نفسه بين المركب السياسي والمركب الاجتماعي الشامل، وعلى هذا الأساس تبنى السياسة الأمنية المحددة لأنماط التفاعل مع أدوار الإسلام السياسي.

وفي السياق العام، فإن محاولة ربط نتائج هذا البحث بمضمون إشكاليته وافتراضاته يحتم علينا وضع محددات عامة تفسر معنى هذه النتائج ومساراتها المختلفة، وهي:

المحدد الأول: البناء الأمني المعقد لمنطقة المتوسط، والذي يمثل مركبا أمنيا مشوها بالنظر إلى تفسير الفواعل الأمنية لموقعها وتفاعلها مع مهددات الأمن فيه.

المحدد الثاني: الجوانب التاريخية والحضارية تمثل أبرز نقاط الارتكاز في تحليل العلاقة بين ضفتي المتوسط من جهة، وبين أدوار الإسلام السياسي في أوروبا أو في دول جنوب المتوسط من جهة أخرى، فالخصوصية التاريخية للمركب الإسلامي في المنطقة تمثل محددا رئيسيا في تعاطي هذه الفواعل الأمنية مع قضية الإسلام السياسي بشكل دون آخر.

المحدد الثالث: الخطاب الأمني تجاه الإسلام السياسي في منطقة المتوسط لم يُبن بشكل أساسي على منطلقات موضوعية يمكن تلمسها ودراستها وتحليلها وتفسير نتائجها، فحتى الاستقراء التاريخي لوصول حركات الإسلام السياسي إلى السلطة يؤكد أن النظام السياسي جنوب المتوسط أو المنظومة السياسية والقيمية الأوروبية هي التي مثلت تهديدا لحركات الإسلام السياسي بإقصائها من الحكم، وليس العكس، بتهديد حركات الإسلام السياسي للأمن الشامل في المنطقة "حسب الخطاب الأمني الأورومتوسطي".

المحدد الرابع: أي محاولة لدراسة الإسلام السياسي كقضية أمنية، لا يمكن أن تعطي نتائج دقيقة أو على الأقل مقبولة إلا إذا تم ربطها بالمركب الأوسع والأشمل وهو "**الإسلام**"، كمنظومة قيمية شاملة الأبعاد والمستويات، وهنا تظهر أهمية تفكيك المقاربات الأمنية التي تعطي تعريفات مشوهة وغير مقبولة علميا لأدوار الإسلام السياسي كتهديد أمني متعدد الأبعاد، وذلك لأن إسقاط أنماط التهديدات الأمنية الوجودية على قضية الإسلام السياسي لا تتوافق مع معطيات الحالة الأمنية التي يفرضها تواجد حركات الإسلام السياسي في الحكم.

المحدد الخامس: تحديد أنماط الصداقة والعداء بين مكونات الإسلام السياسي والفواعل الأمنية المخاطبة لأدواره في منطقة المتوسط، تستند إلى المعطى الجيوسياسي، نظرا إلى عدم وجود تجربة سياسية لحركات

الإسلام السياسي استطاعت الوصول إلى الحكم "باستثناء تركيا"، وحاولت تغيير شكل النظام السياسي أو التحول في سلوك العلاقات الخارجية والديبلوماسية، ومنه فإن التخوف/التوجس الأمني للفواعل المخاطبة لأدوار الإسلام السياسي في المتوسط ناشئ من تجارب خارج منطقة المتوسط وفي مركبات أمنية أخرى، مثل "إيران، السعودية، أفغانستان..."، وهنا يتم النظر إلى هذه التجارب كمقدمات لتحول نمط الحكم في الأنظمة السياسي جنوب المتوسط من جهة، والتخوف من ضياع التفرد الاستراتيجي والاقتصادي للاتحاد الأوروبي في المنطقة، إذا ما تم وتغير نمط الحكم في دول جنوب المتوسط.

المحدد السادس: لا يمكن استشراف المستقبل الجيوسياسي والأمني في منطقة المتوسط دون تمحيص العلاقة بين المركب الإسلامي والمركب الغربي في المنطقة ، نظرا للتجاذبات القيمية والحضارية لمركبين حضاريين تاريخيين متداخلين في أغلب الجوانب الاجتماعية والسياسية والأمنية، وعلى هذا الأساس فإن المستقبل الأمني لمنطقة المتوسط –وفي جزء واسع منه– ينطلق من كيفية التعاطي مع الإسلام في حد ذاته وليس مع الإسلام السياسي، كون الأخير مركب مرتكز على المركب الأشمل "**الإسلام**"، وهنا نستنتج الصعوبة/الخطورة في تحديد سيناريوهات لمستقبل منطقة المتوسط في شقه الأمني/الجيوسياسي.

بالاستناد إلى المحددات السابقة، والتي تم أخذها بعين الاعتبار في هذا البحث، يمكن تحديد أهم النتائج المستخلصة من تفكيك مترابطات العلاقة بين المكونات المشكلة لقضية الإسلام السياسي في منطقة المتوسط، وذلك على النحو التالي:

أولا: الجانب النظري:

إن المساهمة التي قدمتها مدرسة كوبنهاغن في الدراسات الأمنية حول "مركب الأمن الإقليمي، الخطاب الأمني، الأمننة، القطاعات" تمثل ارتكازا نظريا وإطارا علميا يسهل عملية التحليل العلمي والتمحيص السببي للعلاقات المشكلة لأي ظاهرة أمنية، وقد تأكد هذا من خلال:

- ✓ ارتكاز البحث على نظرية مركب الأمن الإقليمي في تفكيك مضمون ومعنى ومستويات فهم الأمن في منطقة المتوسط.
- ✓ الارتكاز على مضمون الخطاب الأمني كوسيلة لتقديم أي قضية على أنها تهديد وجودي لكيانات مرجعية محددة، الأمر الذي وجد مطبقا في هذا البحث عبر تحليل التوجهات المختلفة للفواعل

الأمني وسياساتها المتعددة تجاه قضية الإسلام السياسي، سواء أُمننة القضية في الأخير أم لم تُؤمنن.

- ✓ الارتكاز على نظرية الأمننة كمسار وعملية مفسرة لأنماط التعامل مع القضايا والشواغل الأمنية، وهو ما تم التأكيد عليه من خلال الدراسة، عبر عملية مستمرة لأمننة/تفكيك أمننة قضية الإسلام السياسي بين الفواعل المشكلة للبناء الأمني في منطقة المتوسط.

- ✓ الارتكاز على المعطيات النظرية للبنائية ومدرسة كوبنهاغن مكّن من تحديد مستويات التعاطي مع مفهوم الإسلام السياسي، ومتطلبات الدراسة التي تقدمه كقضية أمنية "حسب نظرة الفواعل الأمنية"، فالبنائية تقدم البديل النظري أو القالب الذي يسهل وضع تفسيرات اجتماعية لقضايا أمنية معقدة، ومنها قضية الإسلام السياسي، وهنا تبرز أهمية المزج بين الجوانب النظرية التي تقدم تحليلات علمية تساهم في تقريب المعنى العام/الخاص للقضايا الأمنية المعقدة.

ثانيا: الجانب العملي:

إن النتائج المُتوصّل إليها من خلال هذا البحث نجدها متوافقة إلى حد بعيد مع الطرح والتوصيات التي قدمها الاستاذ "**فرانسوا بورغا**"، بقوله:

"إن المشكلة التي نريد تجاوزها ترتبط بتفاعل ناجع ،وإِنتبهوا أنّي لا أقول إنّ الخطأ في الطرف المقابل، أنا أقول إنّ الخطأ وتمزّق النّسيج السّياسي والتوتّرات كلّها ناتجة عن سوء عمل وعن ديناميكيّة التقديم السّياسي الذي أقحمناها فيه".

حيث تمثل هذه التوصية إطارا عمليا يلخص مضمون كيفية التعامل مع قضايا الإسلام والإسلام السياسي في منطقة المتوسط، كقضايا أمنية مهددة لمختلف الكيانات المرجعية المحددة من طرف الفواعل الأمني المتدخلة في عملية الأمننة، وعلى هذا الأساس يمكن تقديم إطار لأهم النتائج العملية المتوصل إليها من خلال هذا البحث:

إن تعاطي الفواعل الأمنية في منطقة المتوسط مع قضية الإسلام السياسي تمثل جملة من المقاربات الأمنية التي تتقاطع في مجموعة من المركبات يمكن تحديدها فيما يلي:

- ✓ الإسلام السياسي كمفهوم وكمصطلح لم يجد الإجماع عليه حتى داخل الدائرة المعرفية الواحدة، فهو مفهوم واضح في الممارسة وغامض في التحديد الاصطلاحي نظرا للاختلاف في نظرة وهوية الأطراف التي تقبل/ترفض المصطلح، لكن الأهم هنا هو كيفية تعريف الفواعل الأمنية للإسلام السياسي كقضية أمنية، وهو ما يوحّد النظرة حول هذا المفهوم بغض النظر عن التحديدات الاصطلاحية المختلفة.

- ✓ المرتكز الأساسي للتعامل مع أدوار الإسلام السياسي هو ربطه بمركب الإسلام كمنظومة قيمية أشمل، وهنا نجد أن الاتحاد الأوروبي يضع مقاربتين أساسيتين في التعامل مع أدوار الإسلام السياسي وكلتاهما ترتكز على النظرة للإسلام كمركب اجتماعي شامل:

  - إذا كانت نظرة حركات الإسلام السياسي للإسلام شاملة، أي في كل مجالات الحياة الاجتماعية، هنا يقدم الإسلام السياس كقضية أمنية من الدرجة الأولى وكمهدد شامل لكل الكيانات المرجعية بمختلف المستويات "الاتحاد الأوروبي، الهوية الأوروبية، الأمن المجتمعي الأوروبي..."، ومنه تُؤمنن هذه القضية في كل الإقليم المتوسطي وليس فقط على المستوى المحلي للاتحاد الأوروبي.

  - إذا كانت نظرة حركات الإسلام السياسي للإسلام جزئية، متعلقة فقط بطريقة ونمط الحكم السياسي والالتزام الديني والعقدي المحلي، فإن الاتحاد الأوروبي يقدم الإسلام السياسي كقضية سياسية يتم التعاطي معها وفق التطورات الحاصلة في الاتحاد نفسه أو في دول جنوب المتوسط، أي أن المقاربة الأمنية هنا تصبح مرتبطة بمدى تعريف الاتحاد الأوروبي للخطر أو التهديد الناشئ من أدوار حركات الإسلام السياسي.

- ✓ دول جنوب المتوسط تركّب بين أدوار الإسلام السياسي والبناء المجتمعي في الدولة، هنا يتم التأكيد على أن وصول حركات الإسلام السياسي إلى الحكم يمثل نهاية النظام السياسي الحاكم وتغيير نمط الحكم، وبالتالي فإن الإسلام السياسي يبقى القضية الأمنية الأولى في الأجندات الأمنية لدول جنوب المتوسط "باختلاف سياسات المواجهة"، باعتبار الكيان المرجعي المهدد هو النظام السياسي فقط، على الرغم من تقديمه كتهديد للنظام الاجتماعي ككل.

- ✓ أمننة قضية الإسلام السياسي في منطقة المتوسط كعملية تقصي دور الجمهور المحلي "**الأفراد**" من هذه العملية، سواء على المستوى الأوروبي، أو على مستوى دول جنوب المتوسط، كون الجمهور المتلقي للخطابات الأمنية يرتكز على العلاقة بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط، وهنا يصبح المتلقي للخطاب هو نفسه المتحكم في درجة أمننة الإسلام السياسي، وذلك بالنظر إلى كيفية التعاطي مع القضية كتهديد أمني من كلا الطرفين "مع اختلاف مستويات التهديد"، فدرجة أمننة الإسلام السياسي تبنى من خلال ما يقدمه كل طرف في المعادلة الأمنية "الاتحاد الأوروبي– دول جنوب المتوسط"، ويتقبله الطرف الآخر.

- ✓ على الرغم من التقارب في وجهات النظر حول كيفية تقديم الإسلام السياسي كقضية أمنية في منطقة المتوسط، غير أن الاختلاف الموجود بين الفواعل الأمنية يتركز حول هوية المُهَدد أي الكيان المرجعي، والذي يختلف باختلاف الفاعل الأمني وخصوصياته، فالاتحاد الأوروبي يقدم المنظومة الأوروبية الشاملة ككيان مرجعي، ودول جنوب المتوسط تقدم النظام السياسي ككيان مرجعي مهدد من طرف الإسلام السياسي ،ومن هذا المنطلق فإن نوع التهديد لا يهم إذا ما قورن مع الكيان المُهَدد.

- ✓ عند مقارنة الإجراءات المتخذة في مواجهة الإسلام السياسي من طرف الفواعل الأمنية "في الجانب المنفرد"، نجدها تقريبا متشابهة ومتطابقة في بعض الأحيان، مما يؤكد على أن الإسلام السياسي كقضية أمنية يمثل جزءا من أعقد الشواغل الأمنية في منطقة المتوسط، كون عملية التوافق اللاإرادي في مواجهة الإسلام السياسي لها دلالتها في التعبير عن مدى انخراط الفواعل الأمنية في مواجهة هذه القضية.

- ✓ تمثل المقاربات الأمنية المواجهة لأدوار الإسلام السياسي ارتكازا أساسيا في فهم مدلولات التعاطي مع هذه القضية على المستوى المحلي أو الإقليمي، وعليه فإن المقاربات التركيبية والتفكيكية لأمننة الإسلام السياسي تؤكد على الاشتراك في محدد أو متغير واحد وهي إقصاء/استبعاد أو احتواء الإسلام السياسي في المنطقة ككل، على الرغم من تفرد التجربة التركية في تحقيق التعايش بين الإسلام السياسي والنظام العلماني على أساس الديموقراطية البراغماتية، ما يؤكد إمكانية وجود إطار للتعامل الطبيعي مع قضية الإسلام السياسي إذا ما وُفرت نفس الأسباب، كون الواقع الاجتماعي متشابه إلى حد بعيد.

- ✓ المستقبل الأمني والجيوسياسي لمنطقة المتوسط مرتبط وبشكل كبير بمدى اندماج كل الفواعل الأمنية في منطقة المتوسط حول وضع إطار سياسي اجتماعي في التعامل مع الإسلام السياسي، كون التعامل الأمني المرتكز على تقديمه كقضية أمنية، بالضرورة سيؤدي إلى انهيار المنظومة الأمنية الأورومتوسطية،

سواء بشكل كامل أو بشكل جزئي، كون المقاربات الأمنية التركيبية/التفكيكية تزيد من تعقيد الوضع الأمني المعقد أصلا في تحقيق توافق أمني في المنطقة، وهذا بكون الإسلام السياسي المستهدف كقضية أمنية مرتبط أساسا بالواقع الاجتماعي جنوب المتوسط، والمتشكل من حوالي 95% من المسلمين، مع وجود نسبة مرتفعة نسبيا في دول الاتحاد الأوروبي، وهنا تظهر أهمية المركب الإسلامي في تحديد شكل المقاربة الأمنية المواجهة لأدوار الإسلام السياسي، بالتالي تحديد شكل العلاقة الأمنية والبناء الأمني بشكل عام في منطقة المتوسط.

في الأخير لابد من التركيز على ثلاث توصيات أساسية عند التعامل مع أدوار الإسلام السياسي في منطقة المتوسط، قصد الابتعاد ولو جزئيا عن سيناريوهات مستقبلية قد تؤدي إلى انهيار المنظومة الأمنية المتوسطية:

التوصية الأولى

عند دراسة قضية الإسلام السياسي أو القضايا المشابهة لها ذات الأبعاد المتشابكة في منطقة المتوسط، والتي تتصف بدرجة كبيرة من التعقّد، يجب على الباحث في دراسته التأكيد على الاعتراف بالخصوصية الاجتماعية لدول ومجتمعات دول جنوب المتوسط، المرتكزة على الخصوصية الإسلامية، فصعود حركات الإسلام السياسي في كل انتخابات ديموقراطية دليل على ارتباط المجتمع بهذا المركب.

وبالتالي، على الباحث أن يحاول تفسير العلاقات المعقدة في هذه القضية من خلال الدعوة إلى تغيير نمط التعامل مع أدوار الإسلام السياسي بشكل يسمح للمجتمع باختيار المجال الأنسب لطريقة حكمه، وإلا فستبقى المنظومة الأمنية والاجتماعية مبنية على علاقات التأزم المستقبلي في كل مرة واجهت فيها صعود حركات الإسلام السياسي، كما يجب على المختصين والباحثين في هذا المجال التركيز على تحليل الشكل الذي لابد أن تأخذه الأنظمة السياسية جنوب المتوسط بعين الاعتبار في علاقتها مع حركات الإسلام السياسي، والذي قد يؤدي في حال استمراره إلى تطورات أمنية اجتماعية المنشأ طويلة الأمد ومعقدة التداعيات، الأمر الذي يلزم الباحثين التركيز على شكل القضية وأطرافها وكيفية تحليل العلاقة بينهما.

التوصية الثانية

عند دراسة أدوار حركات الإسلام السياسي في منطقة المتوسط بشكل عام، يجب على الباحثين وضع إطار واضح للتعامل مع هذا المكون، لفهم أشمل لأبعاده ومكوناته، ومن هنا لابد من تحديد إمكانية

انخراط الإسـلام السـياسـي في الحياة السـياسـية أم لا، وذلك اسـتنادا إلى القانون أو الدسـتور الذي ينظم كيفيات التداول على السلطة، وهنا يجب توضـيح وبشكل نهائي وغير قابل للتأويل "اسـتنادا إلى مشـاورات عامة بين كل الأطراف"، ذلك كون الباحث بصدد تفسير هذه القضية وفق معطياتها الاجتماعية المرتبطة بعلاقة الأطراف الاجتماعية بالأطراف السياسية، ومنها السماح لحركات الإسلام السياسي في المشـاركة السـياسـية من عدمها، الأمر الذي يحدد المجال الذي يتحرك فيه النظام السـياسـي وهذه الحركات بشـكل عام، هذا فيما يخص دول جنوب المتوسـط، أما فيما يخص دول الاتحاد الأوروبي فلا بد من وضـع إطار سـياسـي وقانوني واضـح للتعامل مع الإسـلام والمسـلمين وتنظيم العلاقة بينهما، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تحديد قابلية التعامل مع حركات الإسـلام السـياسـي من عدمها، وهنا تصـبح القضـية سـياسـية اجتماعية محددة في إطار القانون أو الدستور.

على هذا الأسـاس، فعند محاولة تحليل العلاقة بين أدوار الإسـلام السـياسـي والأطراف المشـكلة للمعادلة الأمنية في منطقة المتوسـط، يجب على الباحث التركيز على شـكل النظام السـياسـي وطبيعته ومدى انخراطه الديموقراطي من جهة، ومدى تقبله لدخول متغيرات وأطراف جديدة في المعادلة الأمنية المتوسطية من جهة أخرى، قصد وضع إطار كلّي لفهم العلاقات المعقّدة بين الأطراف المشكلة لهذه المعادلة.

التوصية الثالث:

إن أهم نقطة يجب التركيز عليها في دراسة وتحليل قضية التعامل مع أدوار الإسلام السياسي في منطقة المتوسط، هي كيفية إيجاد حلول علمية/عملية، لتجنب سيناريوهات مُهدِّدة للبناء الأمني المتوسطي.

ومنه، فعلى الباحث التركيز في تقديم الحلول على دراسة كيفية تجاوز عدم احترام الخصوصية الإسلامية لشعوب ومجتمعات دول جنوب المتوسط، والتي تحوي في نفس الوقت امتدادا واسعا لها في دول الاتحاد الأوروبي، هذا بالضـرورة سـوف يؤدي إلى أزمات أمنية متلاحقة ومسـتمرة، قد لا تتمكن الفواعل الأمنية المختلفة من تفسـيرها أو مواجهتها لأنها مبنية اجتماعيا في إطار البنى الاجتماعية المشـكلة لدول جنوب المتوسط.

على هذا الأسـاس يقدِّم الباحث بديله المفترض والذي يمكّن ولو جزئيا هذه الوحدات من تجاوز هذا الواقع الأمني المشـوّه، بتعديل سـلوكها القيمي والحضـاري، الذي يُبرز مركب الإسـلام كتهديد وجودي مختلف الأبعاد ومنها "الإسـلام السـياسـي"، كون التعايش بين المركبين الإسـلامي والغربي ممكن فقط في إطار

الاحترام الحقيقي لهذا المركب الاجتماعي ســـواء من طرف الاتحاد الأوروبي أو من طرف أنظمة دول جنوب المتوســـط، من هنا فقط يمكن الحديث عن مســـتقبل أمني غير نزاعي وغير مُهدّد أمنيا في منطقة المتوسـط، على الأقل من خلال العلاقة بين أدوار الإسـلام السـياسـي والوحدات المشـكلة للمعادلة الأمنية المتوسطية، الأمر الذي يجب على الباحث التركيز عليه في أي دراسة مرتبطة بهذه المكونات.

قـائـــــمة المصـــادر والمــراجـــع

أولا: باللغة العربية

الكتب

1. الأفندي عبد الوهاب ، **الحركات الإســـلامية: النشـــأة والمدلول وملابســـات الواقع** ، في كتاب **الحركات الإسلامية واثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي** ، (مجموعة مؤلفين) ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي،2002.
2. إبراهيم علي حيدر ، **التيارات الإســلامية وقضــية الديموقراطية** ، مركز دراســات الوحدة العربية ، بيروت ، 1999.
3. بورغا فرانسـوا، **فرنسـا والإسـلام السـياسـي**، المعهد المصـري للدراسـات السـياسـية والاسـتراتيجية، القاهرة، 2016.
4. بورغا فرانسوا ، **الإسلام السياسـي: صوت الجنوب قراءة جديدة للحركات الإسلامية في شمال إفريقيا**، ترجمة، لورين زكري، دار العالم الثالث، الطبعة الثانية، القاهرة، 2001.
5. بورغا فرانسـوا ، **الإسـلام السـياسـي: صـوت الجنوب "قراءة جديدة للحركة الإسـلامية في شـمال إفريقيا"**، ترجمة لورين فوزي زكري ومراجعة وتقديم نصـــــر حامد أبو زيد، دار العالم الثالث، القاهرة،1992
6. بزيان سعدي، **الإسلاموفوبيا: عواصف تهب على الإسلام والمسلمين في الغرب، الأمل للطباعة والنشر والتوزيع**، المدينة الجديدة –تيزي وزو– الجزائر، 2014.
7. بينارد شـيريل واخرون، **بناء شـبكات الاعتدال الإسـلامي**، ترجمة "إبراهيم عوض،"سـلسـلة تقارير مؤسسة راند، تنوير للنشر والإعلام، القاهرة، 2007،
8. برتران ميشيل، **وضعية الدين عند ماركس وإنجلز**، ترجمة صلاح كامل، دار الفارابي،.1990

9. جرجس فواز ، **الحركات الإسـلامية ودورها في الاسـتقرار السـياسـي في الوطن العربي، في الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي،** (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2002م).

10. الهمامي نادية ،**المتغيرات الدولية والإقليمية وتأثيرها على تطور حركات الإسـلام السياسي بالمغرب العربي، في: إشكالية الدولة والإسلام السياسي قبل وبعد الربيع العربي: دول المغرب العربي نموذجا**، المركز الديمقراطي العربي، برلين، (ط1)، 2018

11. والي خميس حزام- **إشكالية الشرعية والأنظمة السياسية العربية، مع الإشارة إلى تجربة الجزائر**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، فيفري/ 2003

12. ورغي جلال ، **الحركة الإسـلامية التركية، معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي**، أوراق الجزيرة 2010

13. الوريمي العجمي، **الإسلاميون والسلطة في تونس، في : "من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين ، الإسلام السياسي في تونس"**، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي، "الامارات العربية المتحدة"، الطبعة الثالثة، 2011

14. الزيدي وليد كاصد، **الإسلاموية المتطرفة في أوروبا: دراسة حالة الجهاديين الفرنسيين في الشرق الأوسط**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، بيروت، 2017

15. الحاج عبد الرحمن، **الإسلام السياسي والثورة في سوريا**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، "قطر"، 21ماي 2012.

16. الحاج سالم محمد، **الإسلام السياسي في تونس بين الانتظام الإيديولوجي ومتطلبات ومتطلبات الحركات الاجتماعي، في "التطورات السياسية في البلدان العربية منذ عام 2011"**، الشبكة العربية لدراسةالديموقراطية، مؤسسة شؤق الكتاب، بيروت، لبنان، 2016

17. الحارثي ميلاد مفتاح، **تحديات الأمن القومي في غرب المتوسط: دراسة نقدية للأمننة وتحديات البيئة الأمنية وديناميكياتها في إقليم غرب المتوسط**، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، العراق، 2013،

18. الحداد محمد وآخرون ،**الإسلام في أوروبا: إشكاليات الاندماج وتحديات الإرهاب،مركز المسبار للدراسات والبحوث** ،دبي، الإمارات العربية المتحدة،العدد 112 ،2016

19. حركة النهضة، **حركة النهضة المسيرة والمنهج**، سلسلة قطوف، الكتيب 4 ، 2013،

20. اليحياوي يحي وآخرون، **الإســلام الأوروبي، صــراع الهوية والاندماج**، مركز المســبار للدراسات والبحوث،دبي، الإمارات العربية المتحدة،العدد 112 ، ط1 مارس 2010

21. مدني محمد و المغروي إدريس و الزرهوني سلوى ، **دراسة نقديّة للدستور المغربي للعام 2011، مصــادر المؤسســة الدولية للديمقراطية والانتخابات حول بناء الد ستور**، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ستوكهولم، "السويد"، 2012.

22. مولانا أحمد، **العقلية الأمنية في التعامل مع التيارات الإســلامية، دراســة تحليلية"، أمن الدولة المصري نموذجا**، إصدارات الجبهة السلفية، الطبعة الأولى، القاهرة 2012

23. محمود اسماعيل، **الإسلام السياسي بين الأصوليين والعلمانيين**، مؤسسة الشراع العربي، الكويت، 1993.

24. ميلز ســـارة، **الخطاب**، ترجمة عبد الوهاب علوب، المركز القومي للترجمة، القاهرة ط1،2016.

25. محمد إبراهيم حســن، **دراســات في جغرافيا أوروبا وحوض البحر المتوســط**، مركز الإسكندرية للكتاب، ط1، 1999

26. محي الدين عوض محمد ، **جرائم غســل الأموال**، مركز الدراســات والبحوث، الرياض،2004

27. ناصيف نصار، **منطق السلطة: مدخل إلى فلسفة الأمن**، دار أمواج للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية،2001

28. السدمي نهى عبد الله حسين، **الإسلام السياسي في الشرق الأوسط وجنوب شرق اسيا**، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، القاهرة،.2012

29. عبد الحميد أحمد محســن ، **التعاون الأمني العربي والتحديات الأمنية**، مركز الدراســات والبحوث، الرياض، 1999

30. عبد المنعم مســعد نيفين ، وعبد العاطي محمد أحمد، **الســياســات الخارجية للحركات الإسلامية**، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 2000.

31. عبد المنعم منيب ، **دليل الحركات الإسـلامية في مصر** ، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، القاهرة، 2010.

32. عبد الله يوسف سهر ، **الربيع العربي وصعود التيارات الإسلامية: في ضوء معادلات الهيمنة والتوازنات الإقليمية، في ،" حركات الإسلام السياسي والسلطة في العالم العربي: الصعود والأفول،** مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة، (ط1)، 2014

33. عز الدين أحمد جلال ،**حركات التطرف الديني في المغرب العربي** ، أوراق الشرق الأوسط ،المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط،، القاهرة ، نوفمبر– مارس ، 1993–1994.

34. عماد علي عبد السميع حسين، **الأصولية الإسلامية والأصوليات الدينية الأخرى: دراسة مقارنة**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2003

35. عمارة محمد، **الأصولية بين الغرب والإسلام**، دار الشروق، القاهرة، مصر، 1988.

36. عصفور جابر، **افاق العصر**، ط1، دار الهدى للثقافة والنشر، دمشق، سوريا،1997.

37. صارم سمير ، **أوروبا والعرب: من الحوار إلى الشراكة**، دار الفكر للنشر والتوزيع، ط 1،2000

38. راباسا أنجيل و لارابي ستيفن ،**صعود الإسلام السياسي في تركيا**، ، ترجمة إبراهم عوض، والصادر عن مركز نماء للبحوث والدراسات، سنة 2015.

39. شاكر محمود سعيد و الحرفش خالد بن عبد العزيز ، **مفاهيم أمنية**، مركز الدراسات والبحوث، الطبعة الأولى، الرياض، 2010

40. غارودي روجيه ، **الأصولية المعاصرة: أسبابها ومظاهرها**، ترجمة، خليل أحمد خليل، دار عام ألفين، باريس،2000

41. الغنوشي راشد ، **الحركة الإسلامية ومسألة التغيير** ، المركز المغاربي للبحوث والترجمة ، لندن ، 2000.

42. الغضبان نجيب ، **التحول الديمقراطي والتحدي الإسلامي في العالم العربي ، 1980 – 2000** ،دار المنار، عمّان ، 2002.

الدوريات والمجلات:

1. أبو مازن محمد ، "الفاعلون الجدد"، ‘إعادة ترتيب قواعد اللعبة الإقليمية ، **السياسية الدولية**، العدد (168)، أبريل 2007.

2. أبو عزة عبد الله ، نحو حركة إســـلامية علمية وســـلمية ، في كتاب عبدالله النفيســـي ، الحركة الإسلامية رؤية مستقبلية : أوراق في نقد الذات

3. أوتاواي مارينا و رايلي ميريديث ، المغرب: من الإصلاح الهرمي إلى الانتقال الديموقراطي ،أوراق كارنيغي للسلم العالمي، **سلسلة الشرق الأوسط**، رقم 71، سبتمبر 2006

4. أخدوش الحسين، نظرية أفعال اللغة لدى الفيلسوف أوستين: أسسها وحدودها الفلسفية ،**مؤسسة مؤمنون بلا حدود**، قسم الفلسفة والعلوم الإنسانية، الرباط، المغرب،2016/10/21،

5. إدريس أحمد، تونس والمنطقة المتوسطية أمام التحديات الأمنية، **ورقات سياسية**، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، تونس، جوان 2016.

6. بن نصر المختار، التجربة التونسية في مواجهة الإسلام السياسي فشل الإخوان في مصر وعنف ليبيا من أهم أســباب التوافق في تونس ،**مجلة اراء حول الخليج**، العدد (118)، جدة، المملكة العربية السعودية، أفريل 2017

7. بن شماس عبد الحكيم، مستقبل حركات الإسلام السياسي في المغرب، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 325، السنة28، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص41.

8. ورداني يوســف، جهود مكافحة التطرف في **مصـــر ومســـارات التطوير، في "العنف والتطرف في مصر"، مجلة السياسة والمجتمع في مصر**، العدد 31، مارس 2017، القاهرة،.

9. الزبيدي فوزي حســن ، منهجية تقييم مخاطر الأمن القومي دراســة تحليلية لمنهجية تقييم مخاطر الأمن القومي NSRA، **مجلة رؤى اســتراتيجية**، مركز المنظار للتدريب والدراســات الاســتراتيجية، دبي، جويلية 2015

10. حلمي عبد اللطيف اقتصـــــاديات دول «الربيع العربي". الواقع والآفاق، **المجلـة**، 29 ديسمبر ، 2012.

11. نهار حازم ،تاريخ الإســلام الســياســي في ســورية المعاصــرة وتأثيره على الثورة، **مجلة سوريتنا**، السنة الأولى (العدد47)، 2012/08/12، دمشق، سوريا.

12. يوسف كريم، المهاجرون المسلمون في أوروبا بين قضايا الهوية والإرهاب، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، العدد الثالث، يوليو 2017

13. كاطع كاظم سناء، المنطلقات الفكرية للحركة الاسلامية الجزائرية وجدلية العلاقة مع النظام السياسي، **مجلة دراسات دولية**، العدد 45، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، بغداد، جوان 2013.

14. الكروي محمود صالح، المغرب وحركة العدل والإحسان...مرحلة فك الاشتباك، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 351، السنة31، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008.

15. مرزوقي عمر ، صحراوي فايزة، الحركات الإسلامية والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد الثامن (08)، جانفي 2016

16. نصار وليم، روسيا والنظام الدولي، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 20، ربيع 2008.

17. سيزاري جوسلين ، "The securitization of islam in europ "،"أمننة الإسلام في أوروبا"، ترجمة، نوري عزيز ، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**

18. سطي عبد الإله ، ما بعد الإسلاموية في المغرب: قراءة أولية في تحولات الحركات الإسلامية المغربية، **مجلة وجهة نظر**، عدد 59، الدار البيضاء، 2014..

19. العزاوي أبوبكر ، سلطة الكلام وقوة الكلمات، **مجلة المناهل**، العدد 62-63، ماي 2001.

20. فخري عبد اللطيف إرواء ، الإسلام السياسي بعد التغيير وصعود حزب العدالة والتنمية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 25، جامعة المستنصرية، "العراق"، 2014

21. فوجيلي سيد أحمد ، فهم الأمننة: مقاربة نقدية للدراسات الأمنية، **مجلة شؤون الأوسط**، مكرز الدراسات الاستراتيجية، بيروت،العدد154، خريف2016.

22. الشـــريف حمدي ، الدين والســـلطة والإيديولوجيا...مقاربة نقدية، **مركز مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث**، الرباط، 2017.

23. التير مصـــطفى عمر، رهانات النخب الســـياســـي والمجتمع المدني في المغرب، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 411، السنة 36، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013،

24. الغازي ســـعيد، إشـــكالية مواجهة التطرف الديني الإســـلامي في إســـباني... الاحتواء والمواجهة، **مجلة ذوات**،العدد (25)،مؤســـســـة مؤمنون بلا حدود للدراســـات والأبحاث ،الرباط، 2016،

الأطروحات والمذكرات:

الخفاجي خيري عبد الرازق ، **أزمة الحكم في الجزائر** ، أطروحة مقدمة لنيل شـهادة دكتوراه، كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد، 1999/2000.

الملتقيات والتقارير:

1. أبا زيد أحمد، الحركات الإسلامية في سوريا: ديناميات التشظي وآفاق التقارب، مركز الجزيرة للدراسات، 2016.

2. حمزة محمد، مكافحة الإرهاب والتطرف وأســـلوب المراجعة الفكري، تقرير من وزارة الداخلية، القاهرة، 2012

3. ناجي عبد النور، الأبعاد غير العســـكرية للأمن في المتوســـط: ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي، عن أشـغال **الملتقى الوطني حول: "الجزائر والأمن في المتوسـط: واقع وافاق"**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسنطينة، الجزائر، 2008

4. التقرير الاستراتيجي العربي، 1992م، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1993)

5. التقرير الاسـتراتيجي العربي 1993م، (القاهرة, مركز الدراسـات السـياسـية والاسـتراتيجية، الأهرام، 1994).

الصحف والجرائد:

1. العظم صادق جلال، تعبيرات الإسلام السياسي: صراع السيطرة على تعريف الإسلام السياسي، جريدة العرب، العدد 933، 2013/08/28
2. التليدي بلال ، "الإسلاميون وتوسيع المشاركة السياسية في المغرب"، مقال منشور على جريدة الشرق الأوسط عدد 12665 بتاريخ الخميس 24 رمضان 1434 هـ، 1 غشت 2013 م.

مواقع الانترنت

1. أبو زكرياء يحي ، الصراع بين التيار الإسلامي والعلماني، على الرابط:
http://www.almayadeen.net/episodes/677084
2. اشتيوي بثينة ، خفايا المناورات العسكرية في البحر المتوسط بين الصين وروسيا، على الرابط:
/https://www.sasapost.com/military-exercises-between-china-and-russia
3. الإسلام في أوروبا: بين إشكاليات الاندماج وتحديات الإرهاب، على الرابط:
/https://aawsat.com/home/article/662676
4. الاتحاد الأوروبي والإسلام السياسي...من القطيعة إلى الشراكة والتفاعل...حركة النهضة نموذجا، على الرابط:
http://tunisianow.net.tn/1
5. بدوي أحمد موسى، الصعود والأفول: حركات الإسلام السياسي والسلطة في العالم العربي، على الرابط:
http://www.acrseg.org/38017
6. بوحنية قوي، هواجس الأمن وتداعيات الإسلاموفوبيا "فرنسا نموذجا" ، على الرابط:
http://www.siyassa.org.eg/News/11893.aspx
7. بغورة الزواوي، بين اللغة و الخطاب و المجتمع : مقاربة فلسفية اجتماعية، **المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية**، على الرابط:
https://journals.openedition.org/insaniyat/8643
8. بسيوني محمد ، الحلقات المفرغة :محفزات الإرهاب المضاد تجاه المسلمين في الغرب، على الرابط :
/https://futureuae.com/ar-AE/Author/Index

9. جارش عادل، مُقاربة معرفية حول التهديدات الامنية الجديدة، العدد الأول لســـنة "2017 " من **مجلة العلوم السياسية والقانون المركز العربي الديموقراطي**، على الرابط:

http://democraticac.de/?p=43831

10. دحروج طارق، إشكالية الإسلام في فرنسا...التناقض بين الأطر الرسمية وغير الرسمية، على الرابط:

http://www.ahram.org.eg/NewsQ/459367.aspx

11. دو بويار نيكولا ، فهم الإسلام السياسي...إشكالية فرنسية، على الرابط:

https://www.al-akhbar.com/Kalimat/230218

12. زرقة يوسف ، مفهوم الإسلام السياسي، على الرابط:

https://www.palinfo.com/articles/2012/12/1/%d9%85%d9%81%d9%87%d9%88%d9%85%d8%a7%d9%84%d8%a5%d8%b3%d9%84%d8%a7%d9%85-%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%8a%d8%a7%d8%b3%d9%8a

13. الزعون سليم ، سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الحركات الإسلامية في المنطقة العربية، في الموقع على الرابط:

https://www.arab48.com/%D8%AB%D9%82%D8%A7%D9

14. الحامدي صالح، التطورات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، **المؤسسة العربية والإفريقية للبحوث والدراسات الاستراتيجية (فارس)**، تونس، على الرابط :

- http://averroesafras.com/website/2016/11/28

15. الحاجبي عبد الغني ، الإسلام والمسلمين في أوروبا –فرنسا نموذجا- ، على الرابط:

http://marebpress.net/articles.php?id=2805&lng=arabic

16. حجازي عبد المعطي، الإسلام في أوروبا..وأوروبا في الإسلام، على الرابط:

http://www.ahram.org.eg/WriterArticles/47/2018/0.aspx

17. حمادة منتصر، في المقاربة المركبة للظاهرة الإسلاموية: منهجيا ومعرفيا، على الرابط :

www.mominoun.com/articles/-5598

18. حمو طارق، قراءة في واقع الإسلام السياسي في ألمانيا، على الرابط:

http://65.17.227.70/Web/AsdaElaph/2009/7/461207.htm

19. حمدي سمير ، إشكالية الدين والسياسة، في المنطقة العربية، على الرابط:

https://www.noonpost.org/content/5556

20. طارق لطفي، التداعيات الأمنية للحراك العربي على منظومة المتوسط، مجلة شؤون الأوسط، على الرابط:

http://www.cssrd.org.lb/index.php?option=com_content&view=article&id=220:2016-05-26-10-58-23&catid=61:---150&Itemid=3

21. طويل عبد السلام ، الإسلام دين أم إيديولوجيا؟ ،على الرابط :

http://www.alihyaa.ma/Article.aspx?C=5698#_edn1

22. يماني نجيب، الإسلام السياسي :المصطلح الهلامي، **صحيفة عكاظ الالكترونية**، الأثنين 28 نوفمبر 2016 01:34:، على الرابط

https://www.okaz.com.sa/article/1511388/%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8%D9%88%D9%85%D9%82%D8

23. مهدي مصطفى ، مستقبل الإسلام في أوروبا، على الرابط:

http://www.alukah.net/authors/view/home/1310/

24. المعشر مراوان ، تقرير "كارنيغي" حول الحالة العربية، على الرابط:

http://carnegie-mec.org/2017/01/26/ar-pub-67808

25. معتمد عاطف، أسلمة أوروبا وأوربة الإسلام، على الرابط:

/http://www.aljazeera.net/knowledgegate/authors/2009/9/1

26. المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، كيف تواجه إيطاليا الجماعات المتطرفة على أراضيها، على الرابط:

https://www.europarabct.com/%D9%88%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D9%84-%D8%A5%D9

27. ناثان براون، الإسلام الرسمي في العالم العربي التنافس على المجال الديني ،على الرابط:
http://3almanya.com/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7-%D9%85

28. السيد أحمد، من يحارب الإسلام: العرب أم الغرب؟، على الرابط:
%-http://www.wata.cc/forums/showthread.php?101420

29. سـليمان خالد، ظاهرة الإسـلاموفوبيا: قراءة تحليلية، **مجلة العالم الإسـلامي**، العدد 12، المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الاسلامية،2007، على الرابط:
http://iranarab.com/Default.asp?Page=ViewArticle&ArticleID=700

30. سرت الحسن، هل الإسلام خطر على أوروبا، على الرابط :
http://www.aljazeera.net/books/pages

31. عادل دلال، المسلمون في أوروبا بين الاندماج والرفض على الرابط:
http://arabic.euronews.com/2017/08/25/muslim-integration-europe-germay

32. عباش عائشة، الإسلام السياسي والتحول الديمقراطي في تونس: قراءة في وتجربة حركة النهضة في الحكم، **المركز العربي الديموقراطي**،2016/09/14، على الرابط:
http://democraticac.de/?p=37201

33. عبد المنعم محمد ، قادة اليمين المتطرف يبحثون "تفكيك الاتحاد الأوروبي و خطر الاستعمار الإسلامي، على الرابط :
/http://dalil.org/category/der-monat/meinung

34. عبد الرحيم علي، عبد الرحيم علي، وثيقة أمنية ألمانية ترصد أطماع الإسلام السياسي في ألمانيا، على الرابط:
http://www.islamist-movements.com/print.aspx?2635

35. عساف أحمد، ملخص كتاب العقلية الأمنية في التعامل مع التيارات الإسلامية، على الرابط:
http://www.msf-online.com/?p=23945

36. شتوان محمد، الإسلاموفوبيا...أسباب البروز وإمكانيات التجاوز، على الرابط:

http://ftp.burathanews.com/arabic/thought/181225

37. عناية عز الدين، صناعة الإسلاموفوبيا في أوروبا، على الرابط:

http://almultaka.org/site.php?id=983

38. عصمت كارس هايدي ،السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه جنوب المتوسط في أعقاب الثورات، على الرابط:

http://www.siyassa.org.eg/News/7608.aspx

39. صبحي مروة ، ديناميات متغيرة وفاعلون جدد في البحر المتوسط، على الرابط:

https://futureuae.com/Activities.php/Mainpage/Item/737

40. صدقة جعفر ، دول جنوب البحر المتوسط تتنافس فيما بينها على قلب أوروبا ودول الشمال تريد تجارة باتجاه واحد" ،على الرابط:

http://www.al-ayyam.com/Znews/site/template/article.aspx?did=50440

41. روا أوليفييه ، الإسلام السياسي بعد الربيع العربي.. بين الجهاد والديمقراطية، ترجمة: علاء الدين أبو زينة، على الرابط:

-http://alghad.com/articles/1977282-%D8%A8%D8%B9%D8%AF

42. الترابي عمر إبراهيم ، سياس الغرب تجاه الأنظمة الإسلامية، على الرابط:

/http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2013/7/17

43. غرايبية إبراهيم، الخطاب الديني: من الدولنة إلى الفردنة، على الرابط:

http://middle-east-online.com/?id=212186

ثانيا: باللغة الأجنبية (الإنجليزية والفرنسية)

I- Books and Books' Chapters

1. Addi Lahouari. **Political Islam and democracy: the case of Algeria. A. Hadenius. Democracy's Victory and Crisis,** Cambridge University Press, New-York, USA, 1997

2. Allen Chris, **An introduction to islam and islamophobia,and anti-arabism**, Portland community college, Oregon,2010.
3. Balzacq Thierry, **Constructuvisme and securitization studies**, in cavelty, M.D,& Mauer, V (eds), The Routledge Handbook of security stidies, Oxon, Routledge, 2010
4. Balzac Thierry, **Enquiries into methods**, **a new framwork for securitization analysis**, in : Thierry Balzac « ed » securitization theory, how Security problems emerge and dissolve,Routledge, London,2011
5. Buzan, Barry and Hansen Lene, **The evolution of international security studies,** Cambridge university press, London, 2012
6. Buzan Barry, **People, States & Fear An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era**, First published in Harvester Wheatsheaf, Reissued in 2016, ECPR Press ,by Harbour HouseHythe Quay Colchester CO2 8JF United Kingdom, 1991.
7. Buzan, Barry and Weaver, Olé, R**egions and Power : The Structure of Intrenatinal Relations**, UK, Cambridge, Univercity Press, first edition 2003.
8. Buzan Barry, Wæver Olé, , Morten Kelstrup, , Identity, **Migration and the New Security Agenda in Europe**, (London: Pinter Publisher Ltd)., 1993.
9. Cesari Jocelyne, **The Securitisation of Islam in Europe, in, ,Jocelyne Cesari, Muslim in the west after 11/09/2001**,new york, Routledge, 2010,
10. Cesari Jocelyn, **The Awakening of Muslim Democracy: Religion, Modernity, and the State**, (Cambridge: Cambridge University Press, 2014).

11. Cesari Jocelyne and others, **securitization and religious divides in europe muslims in western europe after 9/11:why the term islamophobia is more a predicamentthan an explanation**, GSRL-Paris and Harvard University ,Submission to the Changing Landscape of Citizenship and Security6th PCRD of European ,Commission,1June2006.
12. Curtis Marc, **Secret Affairs. Britain,s Collusion with Radical Islam**, Serpents Tail, London, 2010
13. Adler, E. "**Seizing the middle ground: Constructivism in world politics.**" European
14. Journal of International Relations 1997
15. Emerson Michael and Youngs Richard, **Political islam and the european neighbourhood policy,** center for european policy studies, Brussels, 2007
16. Eickelman, D and Piscatori, J, **Muslim Politics** (Princeton Princeton University Press,1996),
17. Esposito John, **The islamic threat : myth or reality ?**, New York, Oxford university press,1992,
18. farek karina, **international relation theories discipline and diversity, about the maturing research in social constructuvisme** , Oxford university press,2007.
19. Fuller,E, graham, **the future of political islam**, palgrave macmillan us, palgrave macmillan, a division of nature america inc, edition number 1, 2003
20. Geffroy Christoph and Laurent Annie, **L'islam un danger pour l'europe**, Genve press, Genve, 1er editions, 2009.

21. Halliday, Fred, **The Middle East in International Relations: Power, Politics and Ideology,** (Cambridge: Cambridge University Press, 2005).

22. Helga Haftendorn, « international security- an analitical survey “,Lynne Rienner publishers, London,2005

23. Hipller Jochen, **The Islamic threat and European foreign policy**, in:¨Hipller,J,and Lueg, A, Pluto press, London,1995

24. Jackson Robert and Robert Sorensen, **Introduction to the international relations theories and aproaches,** Oxford university press,2003.

25. JENSEN Mogens, **Islam, Islamism and Islamophobia in Europe**, Committee on Culture, Science and Education, Denmark, Socialist Group, Doc. 1226625 May 2010

26. Jorgensen Marianne & Phillips Louise, "**Discourse Analysis As Theory And Method** ", AGE Publications London ,Thousand Oaks,2002

27. Jungmann Annette, **Euro-Mediterranean relations after September 2001 :international, regional and domestic Dynamics**, International Specialized Book Services , Portland, 2004

28. Kamal-Seyed Mustapha, disaggregating the islamic movements, **Yale New heaven, May 2004.**

29. kauppi Niilo, “**Elements for a structural constructivist theory of politics and European integration”** Harvard University , Minda de Gunzburg center for European studies, 2002.

30. Kettani ,M. Ali, “**The Problems of Muslim Minorities and Their Solutions**,” in Muslim Communities in Non-uslim States (London:Islamic Council of Europe, 1980.

31. Lesser Ian O., **The United States and the Future of Mediterranean Security**, Reflections from GMF's Mediterranean Strategy Group, Mediterranean Policy Program, April 2015

32. Linklater Andrew "**Neo-realism in theory and practice**" in: Ken Booth and Steve Smith, International Relations Theory Today, Pennsylvania, Pennsylvania State University Press, second edition, 1997

33. Mills Sara, **Discourse** ,(London and New York: Routledge, 1997),

34. Nathan J. Brown, Amr Hamzawy, and Marina Ottaway, **Islamist Movements and theDemocratic Process in theArab World: Exploring the ,Gray Zones** , A Joint Publication of the Carnegie Endowment for International Peace and the Herbert-Quandt-Stiftung, Middle East Series, Number 67 March 2006

35. Rich David, "**The Very Model of a British Muslim Brotherhood**," in Barry Rubin, ed., The Muslim Brotherhood (New York: Palgrave Macmillan, 2010

36. Rodriguez Rafaela de Brito, « **Securiting climate change : process and implications** », university of Coimbra, July 2009

37. Roy Olivier, **The Failure of Political Islam**, Cambridge: Harvard University Press, 1994,

38. Soeren Kern, "**Britain's 'Islamic Emirates Project**,'" Gatestone Institute, New York, July21, 2011

39. Soeren Kern, "**European 'No-Go' Zones for Non-Muslims Proliferating**," Gatestone Institute, NewYork, Aug. 22, 2011.

40. Stone Marianne, **Security according to Buzan, a comprehensive Security analysis**, Columbia university school of international and public affairs, New York ,2009,

41. Sulovic Vladimir, **Meaninig of sucurity and the theory of securitization**, Belgrade, center of security policy, Belgrade, 2010

42. Thorsten Gomez and Thorsten Bonacker, the concept of securitizationas tool for analysing the role of human rights related civil society in Ethno political conflicts, center for conflicts studies, university of Marburg, March2007

43. Vidino Lorenzo, **The New Muslim Brotherhood in the West,** (New York: Columbia University Press),2010

44. Volpi Frédéric, "Political Islam-a critical reader ;Routledge ;London,2011

45. Picaudou Nadine, L'islam entre religion et idéologie : essai sur la modernité Musulmane, Paris, Gallimard, 2010

46. Weaver Ole, **Insécurité, Identité : une dialectique sans fin** : in, Anne Marie, Le Gloannec , ed, entre union et nations :Létat en Europe, Paris, Presses de sciences politiues,1998

47. Winter Charlie & Fürst Johanna, Challenging Hate:Counter-speech Practices in Europe, the international center for the study for radicalisation and political violence, (ICSR), London,UK.

48. Zubaida Sami, Islam, the People and the State: Essays on Political Ideas and Movements in the Middle East (London: Routledge, 1989

II- Periodicals :

1. Alam Saleh, « **Broadening the concept of security : identity and social security**" Geopolitics Quarterly, volume , 06 N° 04 Winter 2010

2. Audie Klotz et Cecelia Lynch ,"**Le constructivisme dans la théorie des relations internationales**", Critique international n°2 - hiver 1999

3. Checkel T Jerffrey, Why comply ? social lerning and european identity change « international organization, vol 55, N°03,2001
4. Dagmar Kychovska, securitization and power of the threat framing, Perspectives,Vol,22,N°,02
5. Hansen Lene, **The Little Mermaid's Silent Security Dilemma and the Absence of Gender in the Copenhagen School,** Millennium, Journal of International Studies, 2000, Vol. 29, No. 2
6. Huysman Jef , «**Revisiting Copenhagen: Or, On Creative development of a security studies agenda in Europe**», European journal of international relations, vol.04, n°04, 1998,
7. McDonald Matt, **Securitization and the construction of security**, CUN : University of W Muhammad Samiullah Fraz, Classification of Contemporary Islamic Movements: Analysis of Western discourse, Jihat al-Islam, Vol.5 « January-June 2012, N°20, Pakistan, Warwick, European journal of I.R, 28October 2000.
8. Price Richard and Reus Smith, "**Critical international theory and constructivism**" ,European Journal ofInternational Relations, Sage publications, London ,Volume4,Number3,September
9. Réthoré Joëlle, **La pragmatique linguistique**, La culture et ses signes Volume 21, Number 3, hiver 1989.
10. Santini Ruth Hanau, **A New Regional Cold War in the Middle East and North Africa: Regional Security Complex Theory Revisited,** THE INTERNATIONAL SPECTATOR, 2017 VOL. 52, NO. 4
11. Samburi Bilal, **The great tranformation of political islam in Turckey : the case of justice and developement party and Erdogan**, European journal of economic and political studies, 2009

12. Silvestri Sara, **Islam and Religion in the EU Political System**, West European Politics, Vol. 32, No. 6, 1212-1239, November 2009

13. Taurek Rita, «**Securitization theory and securitization studies**», Journal of international studies and development, vol.09, n°01, 2006,

14. Torrekens, C . « **L'islam dans la capitale européenne : vers l'émergence d'un islam européen ?** », Emigrations et Voyages, vol 1, 1er semestre, avril 2005.

15. Yesilyurt Gündüz Zuhal, Europe and Islam: No Securitization, Please!, International Policy Analysis, Friedrich-Ebert-Stiftung ; OCTOBER 2007.

16. Yuksel Sesgin, **does Islam pose a threat to the west** ?,Persepsions, « June-August », 2000.

III- Dissertations

1. Esra ,Toplu, **the euro-mediterranean partnership: critical assessment of the security aspects,** Master's Thesis, Master of Social Science in International and European Relations, University of Linköping,Linköping, Sweden, February 2004,

2. Itay, Ron, **The Role of Political Islam in the European Union: Source or Obstacle for Societal Integration?,** MASTER THESIS ; Master programme in European Studies, Faculty of Arts and Humanities Institute of Social Science, Heinrich-Heine-Universität Düsseldorf , Düsseldorf, Summer term 2012.

3. **Les législations en matière de naturalisation : Vecteur de sécuritisation des politiques d'immigration en Allemagne, aux États-Unis et en France**, These de Doctorat de l'Université Paris

Saclay « préparé à lèuniversité paris –sud ; laboratoir, Collége d'études interdiciplines (CEI) Paris 2015

IV- Articles on net

1. Abdullah Mohammad and Hamed H-Abdullah, **The internationalization of of the political islamic threat to the new world order, a revised Image**, department of political science, Kuwait university, Kuwait : https://i-epistemology.net/v1/attachments/678_Ajiss19-1%20-%20Mohammad%20and%20Al-Abdullah%20-%20The%20Political%20Islamic%20Threat.pdf
2. Bleich .Erik, **What is Islamophobia and how much is there,theorizing and measuring an engaging comparative concept**, The americain journal of behavioural scientist, september 2011. http://journals.sagepub.com/doi/abs/10.1177/0002764211409387
3. Björkdahl, Annika, No**rms in International Relations: Some Conceptual and Methodological Reflections,** Cambridge Review of International Affairs

   Volume 15, 2002 - Issue 1, pp9-23, or https://doi.org/10.1080/09557570220126216.
4. Black ,James, Hall Alexandra, Persi Paoli Giacomo, T**roubled waters: a snapshot of security challenges in the Mediterranean region,** Rand corporation papers, Perspective, Expert insights on a timely policy issue https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE200/PE221/RAND_PE221.pdf
5. Boubakeur .Amel, **Political islam in Algeria**, CEPS Working Document No. 268/May 2007,center for european policy studies, Electronic copy available at: http://ssrn.com/abstract=1338008

6. . Esposito .John L, **Claiming the Center: Political Islam in Transition**, Harvard International Review, at : https://www.unaoc.org/repository/Esposito_Political_Islam.pdf
7. Graceffa Cristina, **The Mediterranean basin : a single security complex**,at : https://www.unict.it/sites/default/files/files/graceffa.pdf
8. Flohlich ,Norman and (others)."**A cognitive model of political and economical choice bearing on underpinnings of prospect theory**", at: http://www.pubchoicesoc.org/papers2005/Frohlich Oppenheimer Saqib.pdf
9. Katzenstein Peter J., Robert O. Keohane and Stephen D. Krasner, **International Organization and the Study of World Politics**,Published online: 20 February 2017 https://doi.org/10.1017/S0020818300003558
10. Makarychev .S .Andrey., Russia in the Mediterranean Region:(Re)sources of Influence:at : http://www.iemed.org/anuari/2009/articles/a69.pdf
11. Macleod .Alex, «Les études de sécurité: du constructivisme dominant au constructivisme critique», **Cultures & Conflits**, n°54, été 2004, http://conflits.revues.org/index1526.html
12. Price Richard , Reus – Smit Christian. **dangerous liaisons? Critical International Theory and Constructivism**, First Published September 1, 1998 Research Article in : http://journals.sagepub.com/doi/10.1177/1354066198004003001
13. Springborg, Robert, Political Islam and Europe Views from the Arab Mediterranean States and Turkey, CEPS Working Document No. 264/April 2007. http://aei.pitt.edu/7387/2/7387.pdf

14. torna Ben, Constructing the Cfsp: The Utility of a Cognitive Approach, Journal of Common Market Studies, Vol. 41, 2003, pp. 731-756, September https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00003812/document

15. van Dijk ,Teun A., Principles of Critical Discourse Analysis, First Published April 1, 1993 ,at : http://journals.sagepub.com/doi/10.1177/0957926593004002006

16. van Dijk ,Teun A., Principles of Critical Discourse Analysis, First Published April 1, 1993 at : http://journals.sagepub.com/doi/10.1177/0957926593004002006

17. Wendt Alexander, Anarchy is what States Make of it: The Social Construction of Power Politics, **International Organization**, Vol. 46, No. 2 (Spring, 1992), pp. 391-425, or http://www.jstor.org/stable/270685

V- Conferences, reports and working papers

1. Atlas des Zones urbaines sensibles, SIG du Secrétariat général du CIV, République Francaise, Paris, accessed Dec. 27, 2013

2. Behr ,Timo, **Dealing with Political Islam: Foreign Policy-Making between the Union and the Member States**, Section: **Enlargement and the European Neighborhood Governance and Democratization in the Wider Europe** (535),fifth Pan-European Conference on EU Politics ECPR Porto, 23-26 June 2010,

3. Benard Cheryl, **Civil democratic Islam, partners, resources, and strategies**, Published 2003 by the RAND Corporation, http://www.rand.org.

4. Buzan Barry,"**Is international Security possible**"?paper presented at:New Thinking about strategy and international security(conference),edited by Ken Booth,London Harper Collins Academic,1991
5. Esposito .John, **political islam**,GFG Forum,London, Spring 2000.
6. Ehteshami Anoush and Ariabarzan Mohammadi, Re-imagining Mediterranean Geopolitics: The Role of Eight Key Powers, Methodology and Concept Papers No. 3, the European Union's Seventh Framework Programme for research,technological development and demonstration under grant agreement no 612782. November 2016
7. European Monitoring Centre on Racism and Xenophobia (EUMC), **Report on Anti-Islamic Reactions in the EU after the Terrorist Acts against the USA**, Vienna (2001).
8. Goodrich .Ben, "**Constructivism and International Relations Theory**", International Relations Field Seminar– Week 03 Paper, February 17, 2004
9. **Islam and Political Islam in Europe Transformations and Adaptations** ; International Conference Working Paper Venice, December 15-16, 2017.
10. Rieker .Pernille, **EU Security Policy: Contrasting Rationalism and Social Constructivism**, Norwegian Instituteof International Affairs, workinig paper N° 659,, 2004.
11. Shadi Hamid and Amanda Kadlec, **Strategies for engaging political islam**, project on Middle East democracy, papers, January 2010.

12. Stone .Marianne, **Security According to Buzan: A Comprehensive Security Analysis**, security discussion papers series 1,spring,09

13. willa .Pierre "**la Mediterranean come space invente**"jean Monnet, Working paper, November 1999, N25

VI- Journal articles

1. Alan Travis, "**Anti-Muslim hate crime surges after Manchester and London Bridge attacks**", **the guardian, 20 JUNE 2017 , at,** https://www.theguardian.com/society/2017/jun/20/anti-muslim-hate-surges-after-manchester-and-london-bridge-attacks

Internet Links

1. Beau. **Nicolas , Abdelaziz Bouteflika, fossoyeur madré de l'islam politique, sur :** https://mondafrique.com/abdelaziz-bouteflika-fossoyeur-de-lislamisme-politique-algerien/
2. abdelkader engy," **a comparative analysis of european islamophobia: france, uk, germany, netherlands and sweden", at,** https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2844224
3. Buzan, Barry **, Security_ a New Framework for Analysis, at :** https://fr.scribd.com/doc/243026486/Buzan-Barry-Security-a-New-Framework-for-Analysis
4. **Edward Said, Covering islam,at :** https://archive.org/details/coveringislamhow00said_0
5. **Finnmore Martha, Constructing Norms of Humanitarian Intervention, at :** https://fr.scribd.com/document/312381432/Constructing-Norms-of-Humanitarian-Intervention

6. **Five biggest security threats facing the world in 2016,at :**

http://theconversation.com/five-biggest-security-threats-facing-the-world-in-2016-52456

7. Govan .Fiona, **How the number of Muslims in Spain is far lower than people think, in:**

https://www.thelocal.es/20161215/how-the-number-of-muslims-in-spain-is-far-lower-than-people-think

8. **Hays .Jeffrey, islamists, muslim extremists and fundamentalism, at :**

http://factsanddetails.com/world/cat58/sub384/item2389.html#

9. Sandra Houot et Picaudou Nadine, **, L'islam entre religion et idéologie , Archives de sciences sociales des religions « en ligne », Octobre-Décembre, 2010, disponible sur**

http://journals.openedition.org/assr/22514

10. Johnson, Thomas and schirrmacher, christine, "**what is islamism or political islam?"at :**

http://wrfnet.org/articles/2013/10/thomas-johnson-and-christine-schirrmacher-ask-what-islamism-or-political-islam#.Wug46aLCzkU

11. Macias-Amoretti .Juan.A., **« Political islamM discourse,ideology and power »:at**

http://www.e-ir.info/2014/03/03/political-islam-discourse-ideology-and-power/

12. McKillop .Andrew, **Geopolitics And Islam In The MENA** ,at :

http://www.marketoracle.co.uk/Article42109.html

13. PARKS .Peter, **Russian-Chinese Drill in Mediterranean Sends Signal to US – Western Media, at :**

https://sputniknews.com/europe/201505121022024379/

14. **Secret affairs with radical Islam: why Britain's covert foreign policy needs to change, at:** https://blogs.lse.ac.uk/politicsandpolicy/2010/11/08/secret-affairs-with-radical-islam-whybritain%e2%80%99s-covert-foreign-policy-needs-to-change/

15. Shaoul .Jean, **Secret Affairs. Britain,s Collusion with Radical Islam, in :** https://www.wsws.org/en/articles/2016/04/05/saud-a05.html

16. Simcox. Robin **,The Threat of Islamist Terrorism in Europe and How the U.S. Should Respond,at:** https://www.heritage.org/terrorism/report/the-threat-islamist-terrorism-europe-and-how-the-us-should-respond

17. Soage .Ana**, Introduction to Political Islam, Religon Compass 3/5 (2009): Blackwell Publishing Ltd, University of Granada, 2009, at :**

: https://www.researchgate.net/publication/264412727

18. **The European Union´s definition of threats after 9/11": a look at three relevant foreign policy**

documents, at:

http://www.allacademic.com/one/www/research/index.php?cmd